مَسعُود الخوَنـد

القارّات . المنَاطِق . الدّول . البُلدَان

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثـائِق . موضُوعَات . زعَمَاء

الجزء السابع

تشيلي ـ جنوب افريقيا

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند جورج سليم خليل سمعان

الموزّع: **مؤسسة هالياد**
سن-الفيل - القلعة
ص.ب: ٥٥٥٨٦ بيروت-لبنان
هاتف ٤٩٣٢٩٦

طبع في لبنان

فهرست

نبذة تاريخية

الاسلام الجزائري

البربر (الأمازيغ)

معالم تاريخية

مدن ومعالم

زعماء ورجال دولة

نبذة تاريخية

الأبارتيد

(الفصل العنصري)

تفكيك نظام الأبارتيد ٣٤٨

معالم تاريخية

مدن ومعالم

زعماء ورجال دولة



تشيلي

(شيلي)

بطاقة تعريف

الاسم: يأتي إسم «تشيلي» (أو «شيلي») من إسم نوع من العصافير يعيش في المناطق الوسطى من البلاد. ورأي آخر يقول إنه من تسمية «كيتشوا» التي تعني «حيث تنتهي الارض».

الموقع: في أميركا الوسطى. تحيط بها البيرو (طول الحدود بينهما ٢٠٠ كلم)، والارجنتين وبوليفيا (٤٨٠٠ كلم). فيكون طول حدود التشيلي مع هذه البلدان الثلاثة ٥٠٠٠ كلم. أما طول الشاطىء التشيلي (بما فيها التعاريج) فيزيد عن ١٠ آلاف كلم.

المساحة: ٧٥٦ ألفًا و٩٤٦ كلم م.. المسافة بين أبعد نقطتين طوليًا (من الشمال إلى الجنوب)

تبلغ ٤٧٠٠ كلم، ويبلغ العرض ٢٥٠ كلم. بذلك تشكل شريطاً مستطيلاً فريداً بين بلدان العالم. وتدعي التشيلي بحق امتلاك مليون و٢٥٠ ألف كلم م. من قارة أنتاركتيكا (راجع «أقاليم تابعة» بعد النبذة التاريخية).

المناطق: راجع «نورتي غراندي والتقسيمات الجغرافية الثلاثة» في باب «مدن ومعالم»، وباب «أقاليم تابعة».

العاصمة: سانتياغو. أهم المدن: كونسبسيون، فينا دل مار، فالباريزو، أنتوفاغاستا... (راجع «مدن ومعالم»).

اللغة: الاسبانية.

السكان: كاثوليك (٨٩٪)، بروتستانت (١١٪). بلغ تعدادهم في ١٨٣٥ نحو ١،٠١ مليون نسمة، وفي ١٩٠٧ نحو ٣،٢٣ ملايين، وفي ١٩٦٠ نحو ٧،٣٩ ملايين، ويبلغ حالياً (تقديرات ١٩٩٦) نحو ١٤ مليون نسمة، والمرجّح انهم سيبلغون نحو ١٥ مليوناً في العام ٢٠٠٠. نسبة الخلاسيين (هنود واوروبيون) منهم نحو ٦٦٪، واوروبيون غير خلاسيين نحو ٢٥٪، وهنود ٥٪، وهم الذين يقال لهم «أروكان»، في الاسبانية «أروكانوس»، وهي كلمة نحتها في العام ١٥٦٩، الشاعر ألونسو دو إرشيلا. نحو ٨١٪ من مجوع السكان يعيشون في المدن. وهناك نحو ٧٥٪ من التشيليين يتحدرون من الاسبان الذين اختلطوا بالسكان الهنود المحليين (بيكونش) الذين كانوا يقطنون مناطق الاودية الوسطى في التشيلي. في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حصلت هجرة اوروبية كبيرة إلى التشيلي، خاصة من الألمان الذين اقاموا في مناطق البحيرات والغابات، والانكليز في فالباريزو؛ وهناك ايضاً مهاجرون من الايطاليين والعرب واليوغوسلاف؛ وكذلك عدد قليل من الفرنسيين (عدد من العائلات، منها عائلة بينوشيه التي جاءت من منطقة بريتانيا الفرنسية).

الحكم والاحزاب: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به يعود إلى ١١ آذار ١٩٨١. رئيس الجمهورية الحالي إدواردو فراي الإبن، وكان قبله (على أثر العودة إلى الديمقراطية بعد الحكم الدكتاتوري الذي امتد من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠) باتريسيو ايلوين (مولود ١٩١٨). البرلمان من مجلسين: مجلس النواب (١٢٠ عضواً منتخباً)، ومجلس الشيوخ (٤٧ عضواً، ٣٨ منتخباً، و٩ معينين).

«اتحاد العمال التشيليين الموحد»، نقابة تضم نحو ٣٠٠ ألف عضو؛ أعيد تأسيسها في ٢٠ آب ١٩٨٨ بعد تعليق دام منذ انقلاب ١٩٧٣.

الاحزاب منعت إثر انقلاب ١٩٧٣، وأعيد السماح لها منذ ١٩٨٧ (باستثناء الحزب الشيوعي): التحالف الديمقراطي، ويضم: الحزب الديمقراطي المسيحي (أسسه إدواردو فراي الأب في ١٩٥٧)، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، والحزب الراديكالي. الكتلة الاشتراكية، وتضم الحزب الاشتراكي، وحركة الديمقراطية الشعبية التي تضم بدورها الأميلديين (انصار كلودوميرو ألميدا)، والحزب الشيوعي (أقل من ٣٠ ألف عضو في أوائل التسعينات، وكانوا أكثر من ٥٠ ألفاً عشية انقلاب ١٩٧٣). وهناك حركة اليسار الثوري بزعامة أندرس باسكال أللندي، وكان قد أسسها باوتيستا فان شوفن. وهناك التحالف الوسط، وحزب الوسط-الوسط، وحزب من اجل الديمقراطية، وحزب الخضر والانسانيين، وحزب التجدد القومي، وحزب الاتحاد الديمقراطي المستقل.

الاقتصاد: تغطي الاراضي المزروعة ١٦،٥ ألف كلم م.، والمراعي ١٢٩،٣ ألف كلم م.، والغابات ٨٤،٢ ألف كلم م.. بلغ متوسط إنتاج التشيلي في السنوات الاخيرة: ٣ آلاف طن من قصب السكر، وألف و٥٠٠ طن من

القمح، وألف طن من البطاطا، وألف طن من الذرة. وبلغ معدل الانتاج السنوي من السمك نحو ٦ ملايين طن.
يبلغ احتياطي التشيلي من النفط ٦٢ مليون طن، ومتوسط الانتاج السنوي نحو مليون طن. والاحتياطي من الغاز الطبيعي ١١٦ مليار متر مكعب، ومعدل انتاجه ٤ مليارات. والاحتياطي من الفحم نحو ٣،٩ مليون طن، والانتاج ٢،٧.
النحاس: نحو ٢٪ من مجموع اليد العاملة التشيلية يعملون في مناجم النحاس. أكبر منجم للنحاس في العالم هو منجم شوكيكاماتا في التشيلي، ويحتوي على ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي، ويؤمن ١٣٪ من الانتاج العالمي، و١٠٪ من انتاج النحاس المصفّى. والتشيلي غنية ايضًا بالحديد، والنيترات، والمانغانيز، والفوسفات، والذهب، والفضة. أهم صناعاتها: الاخشاب، الورق، الفولاذ. وأهم منطقة صناعية في تيميكو.
متوسط عدد السائحين السنوي (١٩٩٠-١٩٩٥) نحو مليون ونصف مليون سائح.
تحتل التشيلي المرتبة العالمية الاولى في النحاس، والخامسة في صيد السمك، والثامنة في الفضة، والحادية عشر في الذهب.

نبذة تاريخية

المرحلة الاستعمارية: يعود اكتشاف التشيلي إلى نحو أربعة قرون ونصف القرن، وذلك عندما تمّ إرسال ديغو دو ألماغرو، وبيزار (وكانا يحصران اهتمامهما باراضي امبراطورية الإنكا في البيرو الحالية)، في حملة استكشافية، إلى البلاد الواقعة جنوبي كوزكو، أي التشيلي الحالية؛ وقد وصلت الحملة إلى هذه البلاد في ١٥٣٦ بعد أربعة أشهر من السفر، وحطت الرحال في وادي أكونكاغوا. ولما لم تجد أثرًا للذهب عادت إلى البيرو في ١٥٣٧ (ثمة معلومات قليلة عن التشيلي ما قبل هذه المرحلة الاستعمارية، تؤكد ان البلاد لم تعرف حضارة يمكن مقارنتها بالحضارة التي عرفتها المكسيك مثلاً، أو البيرو أو غواتيمالا. فليس هناك اشياء تذكر حول المجموعات الاتنية أو اللغوية التي سكنت البلاد قبل المرحلة الاستعمارية باستثناء بعض القرى في اقصى شمالي البلاد عند تخوم بوليفيا والبيرو حيث ما تزال تعيش مجموعة هندية تعد نحو مئة ألف نسمة وتعود إلى الهنود الأروكان الذين تمكنوا من الصمود والبقاء في وجه غزوات هنود الإنكا، ثم الاسبان، ثم سكان التشيلي. وهم يعيشون في محميات وفي ظروف قاسية).

في ٢٠ كانون الثاني ١٥٤٠ (اي بعد نحو ثلاثة اعوام من حملة دو ألماغرو)، سار الكابتن بيترو دو فالديفيا، بناء على أوامر الملك شارلكان (شارل الخامس)، على رأس حملة من ١٥٠ من الفرسان، قاصدًا الاقاليم الواقعة جنوبي البيرو؛ وكان،

عشية موعد الحملة قد زار كاتدرائية مدينة كوزكو وأقسم فيها بأنه سيطلق إسم الرسول مار يعقوب (St Jacques) على اول مدينة سيؤسسها في الاراضي التي يقصدها.

اتبع الكابتن دو فالديفيا، ورفاقه، الطريق ذاتها التي سلكها قبلهم دو ألماغرو. وبعد ١١ شهرًا من السير، وصلوا إلى واد خصبة وحطوا فيها الرحال. وفي ١٢ شباط ١٥٤١، وقّع دو فالديفيا وثيقة تأسيس مدينة جديدة تحمل إسم «سانتياغو دو إسترامادورا الجديدة» التي أصبحت تعرف، اختصارًا، بإسم «سانتياغو».

قاتل السكان الاصليون (الهنود) الغزاة، لكن دو فالديفيا كان يتلقى الدعم المتواصل من نائب الملك في البيرو، حتى تسنى له إخضاع هؤلاء السكان، يساعده رئيس قبيلة هندية يدعى لوتارو. وفي ١٥٥٧، أرسل نائب الملك في البيرو إبنه غارسيا هورتادو دو مندوزا ليصبح حاكمًا على البلاد باسم ملك إسبانيا.

نحو ثلاثة قرون (القرن السادس عشر-القرن التاسع عشر) قضاها الحكم الاستعماري الاسباني في التشيلي يواجه خلالها الثورات ويخوض الحروب متوسلاً القمع الشديد حتى كان له «سجل مليء بالرعب».

وكانت للحروب المكلفة التي خاضها الملك فيليب الثاني وخلفاؤه في اوروبا، وللحروب ضد المسلمين (المور)، وللصراعات الدينية، نتائج مضرة جدًا على الاقتصاد التشيلي. أضف إلى ذلك، الصراعات التي عرفتها التشيلي بين السكان الكريول (Créoles: البيض المولودون في التشيلي) وبين «الإسبان» (المولودون في إسبانيا). وكان الكريول، أو الكريولوس، قد أصبحوا يشكلون مجتمعًا ارستقراطيًا متمتعًا بنفوذ سياسي قوي، واجتمعوا في «مجالس» (نوع من جمعيات استشارية) كانت تهتم في إدارة المدن وتتمتع بهامش عريض من الاستقلال الذاتي.

كانت السلطة العليا بيد الحاكم الذي يعينه الملك. وكان الحكام الذين تعاقبوا في القرن السادس عشر من العسكريين، وقد شغلتهم الحروب والانتفاضات المحلية التي أطلق عليها تسمية «حروب أروكو» نسبة إلى انها كانت تخاض بصورة اساسية ضد السكان الاصليين الثائرين.

وحكام القرن السابع عشر كانوا من العسكريين والمدنيين الذين رغبوا جميعهم في الثراء على مصلحة المستوطنين والهنود على حد سواء. أما «المحكمة الملكية» التي أقيمت في سانتياغو، فكانت عاجزة عن تصويب، أو تقوية حكومة ضعيفة وغير كفوءة. واستمر الوضع الحكومي على حاله هذه (سواء لجهة الحكومة ذاتها أو لجهة المحكمة الملكية وعلاقتها مع الحكومة واشرافها عليها) من ايلول ١٦٠٩ إلى نيسان ١٨١١.

منذ اوائل القرن الثامن عشر، أخذ يطرأ تحسن على وضع الحكام من حيث الكفاءة في الادارة الاستعمارية، مستفيدين من السلام النسبي الذي عرفه هذا القرن. فأسسوا مدنًا جديدة، وحققوا بعض الاصلاحات بكثير من الحنكة السياسية.

وقد ساعد على ذلك ان أسرة بوربون التي أسّسها فيليب الخامس (الجناح الاسباني من هذه الأسرة) عرفت كيف تحيط نفسها بمعاونين من اصحاب الكفاءة والاستنارة. وقد بادر حاكم سانتياغو وبدأ بتنفيذ تأسيس جامعة «سان فيليبي» (على اسم الملك فيليب الخامس)، في سانتياغو، التي كان الملك نفسه قد أمر بانشائها في ١٧٥٦.

يقظة الوعي الوطني، الاستقلال: في ١٧٦٧، أمر ملك اسبانيا بطرد اليسوعيين من التشيلي. وكان لذلك آثار عميقة، خاصة في الاوساط الثقافية، إذ كان اليسوعيون يديرون مدارس ومعاهد عديدة وكان التشيليون يستشعرون حاجة كبيرة لتلقي العلم، أضف إلى ان قاعدة الوجود الاستعماري نفسه في التشيلي كانت قاعدة كنسية. فالكتب كلها كانت باللغة اللاتينية، وقليلون جدًا هم التشيليون الذين كانوا يمتلكون مؤلفات من الأدب الاسباني، والمؤلفات الاجنبية كانت محظورة. وجاء اعلان الاستقلال الاميركي (١٧٧٦)، وبعده الثورة الفرنسية، ليثيرا لدى المستوطنين الافكار التحررية.

قطعت العلاقة، عمليًا، بين اسبانيا واميركا الجنوبية على أثر الهزيمة الاسبانية في ترافلغار، «الطرف الأغر» (١٨٠٥). فسارع الانكليز إلى مهاجمة المستعمرات الاسبانية. فنزلوا، في ١٨٠٦، في بوينس أيرس حيث انتفض الشعب هناك ضدهم وأجبر الانكليز على الانسحاب.

لم تكن هذه الاجواء التي سادتها الروح الوطنية التحررية في المنطقة جديدة على التشيليين. إذ سبق لهم وهبّوا في وجه القراصنة الانكليز والهولنديين الذين خرّبت سفنهم مرافىء التشيلي في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر.

عندما تناهى إلى سانتياغو نبأ انتزاع نابوليون بونابرت العرش الاسباني، استعد عدد من المستوطنين التشيليين للذهاب إلى المتروبول (اسبانيا) والقتال لتمكين الملك فرديناند السابع من استرجاع عرشه. لكن البعض الآخر رأى انه من الافضل إقامة دولة مستقلة في التشيلي. وهكذا انقسم التشيليون بين ملكيين ووطنيين. ومن بين الوطنيين الذين كانت تلهب مشاعرهم افكار الاستقلال والتحرر برز خوسيه ميغل كارّيرا، مانويل رودريغيز، برناردو أوهيغينز وغيرهم. وقامت الثورة التي انتهت باعلان استقلال التشيلي في ١٨ ايلول ١٨١٠. وعقد مجلس بلدية سانتياغو اجتماعًا قبل فيه استقالة الحاكم، وانتخب اول مجلس سياسي حاكم للبلاد. ومع ذلك، تمكن الاسبان، في ١٨١٤، من استرجاع سيطرتهم على البلاد التي دامت حتى ١٢ شباط ١٨١٧، أي التاريخ الذي انهزم فيه الجيش الملكي في معركة شاكابوكو، قرب سانتياغو، وبعد ان كانت امدادات بالرجال والعتاد قد وصلت إلى الثوار الوطنيين من الثائر الاميركي اللاتيني سان مارتن.

خوسيه دو سان مارتن: هو ثائر وقائد عسكري أرجنتيني، قاتل الجيوش

الاسبانية في اميركا اللاتينية وساهم في استقلال التشيلي والبيرو. فبعد ان نالت الارجنتين استقلالها في ١٨١٦، قاد سان مارتن جيشه المؤلف من ٥٤٠٠ رجل نحو التشيلي، وهزم الجيش الاسباني في معركة شاكابوكو (١٢ شباط ١٨١٧) وفتح الطريق نحو سانتياغو التي دخلها منتصرًا. وجاءه وفد من اعيان المدينة يعرضون عليه تسلم زمام الحكم في التشيلي. لكنه رفض هذا المنصب وحوّله لصديقه ومساعده برناندو أوهيغينز الذي أصبح حاكم البلاد.

إلا ان استقلال التشيلي لم يتم نهائيًا إلا في ١٨١٨، وبعد ان انتصر جيش سان مارتن على الجيش الاسباني في معركة مايبو (Maipu) حيث جاء صديقه أوهيغينز يصافحه ويعلنه «حاميًا للتشيلي». وعهدت إليه حكومة التشيلي مهمة متابعة تحرير المناطق الشمالية من البلاد. فتابع سيره شمالاً نحو البيرو. وفي ٧ ايلول ١٨٢٠ كان جيشه على مقربة من ليما. وفي ٢٨ تموز ١٨٢١، أعلن استقلال البيرو، وأصبح سان مارتن «حاميًا» للدولة الجديدة. ثم تابع سان مارتن زحفه نحو الشمال لاستكمال تحرير البلاد، لكنه اصطدم بزميله بوليفار محرر تلك المنطقة. وبعد لقاءين تميزا بالمودة والتفاهم ما بين الرجلين انسحب سان مارتن تاركًا مهمة تحرير المنطقة المتبقية لبوليفار.

الجمهورية: كان الجنرال برناردو أوهيغينز، الذي عين الرئيس الأعلى للتشيلي، رجلاً عسكريًا ورجل دولة في الوقت نفسه. فأدرك أن لا استقلال ثابتًا للتشيلي ما لم تتحرر البيرو ايضًا من الاستعمار الاسباني. لذلك كان تفاهمه كاملاً مع سان مارتن حول هذه النقطة بالذات. لكن سياسته الداخلية سرعان ما اعترضتها معارضات شديدة تخلّى بسببها عن الحكم في ٢٨ كانون الثاني ١٨٢٣. فخلفه الجنرال رامون فريره.

في اوائل عهد الجنرال فريره، نشر أول قانون أساسي دعي «دستور العام ١٨٢٣». لكن، في ١٨٢٦، أجبر فريره على التخلي بدوره عن الحكم، فعاشت التشيلي، حتى ١٨٣٠، فترة من الفوضى والانتفاضات العسكرية ذهبت بحياة عدد من الزعماء والقادة.

في أجواء هذا الاضطراب برز إسم ديغو بورتالس (عضو في حزب المحافظين) الذي تمكن من إخماد فورة النزعة العسكرية، وأصدر دستورًا جديدًا نشر في ٢٥ ايار ١٨٣٣، الذي استمر العمل به حتى ١٩٢٥. ومع هذا الدستور، بدأ عهد من الازدهار في التشيلي. وفي ١٨٤١، انتخب مانويل بولنس رئيسًا للبلاد، فوقعت اسبانيا، في ١٨٤٤، معاهدة مع التشيلي اعترفت، بموجبها، باستقلال التشيلي.

هذه الحقبة من السلم الداخلي، المحكومة بالدستور المذكور، عكّرتها مشكلة ترسيم الحدود ما بين الجمهوريات التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني في اميركا اللاتينية. فاندلعت حرب الباسفيك في ٥ نيسان ١٨٧٩. وتمكن الجيش التشيلي، بعد معارك عديدة ضد الجيوش

البيروفية-البوليفية، من الدخول منتصرًا إلى ليما، عاصمة البيرو، في كانون الثاني ١٨٨١، فحصلت التشيلي، جراء انتصارها هذا، على منطقة متنازع عليها وغنية بالنيترات.

داخليًا، برز تياران سياسيان أساسيان تنازعا السلطة حول مسائل دينية ودستورية: تيار محافظ كان يرى ان السلطة السياسية والمعتقدات الدينية في اساس تقدم البلاد وما تنشده من رفاه عيش لأبنائها، وتيار ليبرالي ركّز على ان الحريات السياسية وحرية المعتقد هي في اساس كل تقدم إجتماعي.

وقد تمكن هذا التيار الأخير من إيصال دومينغو سانتا ماريا إلى سدة الرئاسة، وفي عهده (١٨٨١-١٨٨٦)، صدرت تشريعات علمانية دعيت «السجل المدني».

كما وصلت إلى السلطة حكومة، برئاسة خوسيه مانويل بلماسيدا (١٨٨٨-١٨٩١)، هي أكثر الحكومات تقدمية في اميركا اللاتينية. فبإدارة هذا الرئيس تمت الترجمة العملية لأولى المطالب النقابية الخاصة بالمأجورين.

وفي اوائل ١٨٩١، انفجرت أزمة سياسية أدت إلى قيام نظام سياسي جديد في التشيلي، وهو النظام البرلماني الذي جعل السلطة التنفيذية خاضعة للكونغرس التشيلي. فقامت حالة من عدم الاستقرار الحكومي استمرت نحو ٣٣ سنة، أي طيلة السنوات التي طبق خلالها النظام البرلماني (١٨٩٢-١٩٢٤). والظاهرات الاجتماعية التي برزت في اوروبا غداة الحرب العالمية الثانية ما لبثت ان تركت تأثيراتها على الاوضاع في التشيلي. فقامت حركة اصلاحية قوية حملت إلى الرئاسة أرتورو ألليسندري الذي سارع إلى عرض جملة من القوانين الاجتماعية على الكونغرس. ثم جرى إصدار دستور ١٩٢٥.

وتميزت حكومة الرئيس كارلوس إيبانيز دل كامبو (١٩٢٧-١٩٣١) بعنادها في تثبيت المكتسبات الدستورية التي جاءت في مصلحة السلطة التنفيذية. وتركت أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية تأثيرات قوية على التشيلي التي عرفت، بسببها، اضطرابات سياسية أدت إلى استقالة إيبانيز.

وانتخب الليسندري لولاية ثانية (١٩٣٢-١٩٣٨)، رسّخ خلالها النظام الدستوري وحقق منجزات إنمائية. ومع ذلك، اعتبر اليسار أن سياسته لم تنجز ما كان متوقعًا منها. في ١٩٣٨، فاز مرشح الجبهة الشعبية برئاسة الجمهورية، بيترو أغيري سيردا، ضد مرشح الليبراليين والمحافظين، وقد سجّل هذا الفوز بداية مرحلة جديدة في السياسة التشيلية، خاصة وان نهج أغيري استكمل بعد موته في ١٩٤٢، على يد خوان انطونيو ريوس، مرشح اليسار الراديكالي، الذي انتخبته ايضًا الجبهة الشعبية.



مطلب فلاحي في التشيلي: «الارض لمن يزرعها».

المؤسسات والحياة السياسية في النصف الاول من القرن العشرين: على رأس هذه المؤسسات يأتي دستور ١٩٢٥ الذي اعتبر انه أدخل تعديلات طفيفة على دستور ١٨٣٣ المعتبر بدوره كأقدم الدساتير في العالم. ودستور ١٩٢٥ أعاد للسلطة التنفيذية دورها الأساسي في الحكم مستفيدًا من تجربة أزمة ١٨٩١ التي انتخبت نظامًا برلمانيًا لم يكن ناجحًا. كان الرئيس ينتخب، بموجب هذا الدستور مباشرة من الناخبين ولولاية تمتد ستة أعوام وغير قابلة للتجديد. أما الكونغرس الوطني فمكون من مجلسين: مجلس النواب (لمدة أربعة أعوام) ومجلس الشيوخ. وهذا الدستور يسير، إزاء علاقة الرئيس بالوزراء، وفق النظام الرئاسي الكلاسيكي المعروف. فالرئيس يعين وزراءه ويقيلهم. ولكن الدستور التشيلي يذهب إلى ابعد من النظام الرئاسي المعروف لجهة اعطائه صلاحيات واسعة وسماحه في التدخل في جملة من الامور التشريعية. وقد جرت بعض التعديلات الطفيفة على هذا الدستور في ١٩٤٣، و١٩٥٧ و١٩٥٩ و١٩٦٣ و١٩٦٧.

أما لجهة القوى السياسية الفاعلة فقد مثّلها، في خطوطها العريضة، رئيسان: دون أرتورو ألليسندري الذي كان ينتمي إلى الليبرالية التقليدية، وخلفه بيترو أغيري سيردا

الذي ارتكز على ائتلاف ضم الجبهة الشعبية التي كان الشيوعيون يشاركون فيها. والرئيس سيردا أسس، في نهجه هذا، للنجاحات المتكررة التي احرزها الحزب الراديكالي الذي أوصل الرئيسين التاليين بعد الرئيس سيردا: خوان انطونيو ريوس (١٩٤١-١٩٤٦)، وغبريال غونزاليس فيديلا (١٩٤٦-١٩٥٢). ثم جاء دور أتباع «المذهب الشخصاني» مع الحكومة الثانية للرئيس كارلوس إيبانيز (١٩٥٢-١٩٥٨)، ثم فاز اليمين التقليدي مع الرئيس جورج ألليسندري رودريغيز (١٩٥٨-١٩٦٤) ابن أرتورو ألليسندري. وحملت انتخابات ايلول ١٩٦٤ إدواردو فراي إلى الرئاسة، وقد انتخبه الحزب الديمقراطي المسيحي إضافة إلى اصوات من اليمين والمستقلين. والحزب الديمقراطي المسيحي هو وريث حزب الكتائب الوطنية الذي كان قد تأسس في ١٩٣٨ عقب الانشقاقات التي اصابت الحزب المحافظ. أما الحزب الليبرالي والجناح المتبقي من الحزب المحافظ فقد اتحدا وشكلا حزبًا واحدًا باسم «الحزب الوطني» بعد فشلهما في انتخابات آذار ١٩٦٥. الحزب الراديكالي، المتأثر بالفكر الوضعي لعالم الاجتماع الفرنسي أوغست كونت، والمدعوم من المحافل الماسونية، تمكن من استمالة الطبقة الوسطى، وكان المحرك السياسي طيلة الفترة ١٩٣٨-١٩٥٢، وقد تمكن من الاحتفاظ ببعض المقاعد في انتخابات آذار ١٩٦٥. وحاول الحزب الاشتراكي منافسة الحزب الشيوعي، ولم يتمكن منه رغم انه توصل إلى الاستفراد بالسلطة لمدة مئة يوم «الجمهورية الاشتراكية» (من ٤ حزيران إلى ٢ تشرين الاول ١٩٣٢)، ورغم محاربة السلطات للحزب الشيوعي وحظره موقتًا، وكان سلفادور أللندي مرشح الحزب الاشتراكي الخاسر في المعارك الرئاسية في ١٩٥٢ و١٩٥٨ و١٩٦٤. الحزب الشيوعي تمكن من الاحتفاظ بحوالي ١٥ مقعدًا في المجلس النيابي منذ ١٩٣٢، واشترك في الحكومة التي تشكلت في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٦؛ لكن الرئيس فيديلا طرد أعضاء الحزب الشيوعي من حكومته في ٦ نيسان ١٩٤٧، وأدت الازمة إلى إصدار تشريع (في ايلول ١٩٤٨) حول «الدفاع عن الديمقراطية» يمنع الشيوعيين من الترشيح أو الاقتراع في الانتخابات أو ممارسة النشاطات النقابية. وقد تعرّض هذا التشريع لحملة نقد واسعة كونه مخالفًا للدستور، وتوقف العمل به في ١٩٥٨. فازدادت قوة الحزب الشيوعي، وأصبح ثالث قوة سياسية، في اواسط الستينات، بعد الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الراديكالي.

وعن الكنيسة في التشيلي، فإن النظام البرلماني عرف فترة من «السلام الديني» بين الحكم والكنيسة التي هالها اصدار التشريعات العلمانية في ١٨٨٤. وقد عرف الرئيس أرتورو ألليسندري (١٩٢٥) استعمال هذا «السلام» للفصل بين الدولة والكنيسة في إطار أجواء من التسامح الديني ساهم فيه مسؤولو الكنيسة ايضًا. وبدأت الكنيسة، منذ ١٩٣١، تدير شؤونها الدينية بمعزل تام عن كل شأن سياسي.

أما عن الجيش التشيلي، فكل كلام بصدده يستدعي الكلام على المجابهات الطويلة التي وضعت الجيش الاسباني في مواجهة السكان التشيليين الأصليين لمدة ثلاثة قرون متعاقبة، وحتى في مواجهة انتفاضات التشيليين في السنوات الاولى من اعلان الاستقلال والجمهورية. ومع ذلك، كانت التشيلي أول دولة من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني في أميركا اللاتينية، التي وضعت السيف في خدمة القانون. وبعد معركة ليركاي (١٨٣٠)، طرد الوزير ديغو بورتالس جميع الضباط الذين كانوا قد حملوا السلاح ضد الحكومة المشكلة، ولم يتدخل الجيش في أي شأن من الشؤون السياسية حتى ايلول ١٩٢٤. وأثناء أزمة ١٨٩١، توصل المدنيون إلى خلع الرئيس بالماسيدا، وكان الجيش قد استمر باغلبيته، تحت أمرته حتى اللحظة الأخيرة. وتدخل الجيش في الامور السياسية اختفى بشكل تام بدءًا من ١٩٣٢، ولم يعد إليها إلا في ١٩٧٣.

التنظيمات النقابية للمأجورين بدأت في أوائل هذا القرن، خاصة بين عمال المناجم، وفي المدن الكبرى التي كانت تعرف نموًا صناعيًا مطردًا. وبدأت القوة السياسية لهذه النقابات تظهر جلية عندما أيدت بحماس المرشح الرئاسي أرتورو أليسندري (١٩٢٠)، ثم المرشح خوسيه سانتوس سالاس (١٩٢٦). وجاءت تشريعات ١٩٢٥ و١٩٣١ لتنظم العمل النقابي. وفي ١٩٤٥، سمح بقيام نقابات زراعية. وقد تنازع الحزبان، الاشتراكي والشيوعي (أكثر من سواهما من الاحزاب)، الهيمنة وكسب الأعضاء والانصار داخل هذه النقابات.

تجربة الاشتراكية الماركسية من خلال مؤسسات النظام الليبرالي

عشرة أعوام من التاريخ: انقلاب عسكري، اعتبر أكثر الانقلابات العسكرية عنفًا دمويًا في اميركا اللاتينية، كما اعتبر في الوقت نفسه استثنائيًا في تاريخ التشيلي التي اعلنت منذ بداية القرن التاسع عشر مبدأ أولوية القانون على القوة، وقع في ١١ ايلول ١٩٧٣ وأطاح ثلاث سنوات من حكم «الوحدة الشعبية» في التشيلي.

قبل حكم الوحدة الشعبية والانقلاب عليها، كانت أحداث أخرى تضع التشيلي في واجهة الاحداث العالمية وتدور، منذ ١٩٦٤، حول تجربة «الثورة في إطار الحرية» التي قادها الرئيس إدواردو فراي وحزبه، حزب الديمقراطية المسيحية، والتي كانت تترجم عمليًا سياسة الرئيس الاميركي جون كينيدي إزاء اميركا اللاتينية، أي السياسة التي كانت تهدف إلى تحقيق تغييرات من خلال إصلاحات عميقة في إطار البنى المؤسساتية القائمة، وهي السياسة التي كان يُرى إليها على انها تسحب من الثوار الماركسيين والكاستروويين والغيفاريين، الذين يخوضون حروب عصابات في ارياف اميركا اللاتينية، مبرر وجودهم.

بين تشرين الثاني ١٩٧٠ وايلول ١٩٧٣، حاولت حكومة الوحدة الشعبية



ر. توميك، زعيم جناح اليسار في الحزب الديمقراطي المسيحي أثناء حملته الانتخابية الرئاسية (كانون الثاني ١٩٧٠).

برئاسة سلفادور أللندي تحقيق تجربة في الحكم هي الأولى من نوعها، مفادها الانتقال إلى الاشتراكية بالوسائل السلمية وباستعمال الشرعية القائمة وجهاز الدولة البورجوازية. وقد تركت هذه التجربة، بقيامها، وبفشلها بعد ثلاث سنوات، اثرًا بارزًا في الفكر السياسي المعاصر.

مسيرة اليسار الموحد إلى السلطة:

حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي، بنجاحها حيث نجحت، وبفشلها حيث فشلت، ساهمت في تعبيد الطريق امام حكومة الوحدة الشعبية.

حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي، بزعامة إدواردو فراي، وعدت بتحقيق انجازات كبرى، خاصة على صعيد السكن والاصلاح الزراعي، لكنها تمكنت من تحقيق بعض هذه الوعود، ما أعطى اتحاد اليسار مجالاً للاستفادة من الوضع الاجتماعي المتفجّر.

واستفاد اتحاد اليسار، كذلك، من انشقاق الحزب الديمقراطي المسيحي حول مرشحه الرئاسي، في انتخابات ايلول ١٩٧٠. ففي حين تمسك بعضه بجورج الليسندري، وهو يميني محافظ، رشّح البعض الآخر زعيم الجناح اليساري فيه وهو رودوميرو توميك، وذلك في محاولة لئلا تذهب قطاعات واسعة من مؤيدي الحزب

لمصلحة مرشح اتحاد اليسار سلفادور أللندي.

كان «اتحاد اليسار» قد تشكل منذ ١٩٥٦ حول محور الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي اللذين كانا ينضويان داخل «الجبهة الثورية للعمل الشعبي» (F.R.A.P.). في ٩ تشرين الاول ١٩٦٩، تأسست «لجنة تعاون الوحدة الشعبية» التي ضمت، إضافة إلى الحزبين الماركسيين و«اتحاد العمال الموحد» (C.U.T.)، الحزب الراديكالي وحركة العمل الشعبي الموحد التي كانت تشكل الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي المسيحي، وحزب العمل الشعبي المستقل، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، وتشكيلين صغيرين من وسط اليسار. وفي نهاية كانون الاول ١٩٦٩، تبنت هذه الاحزاب، مجتمعة، برنامج عمل مشتركًا؛ وأعلنت، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٠، سلفادور أللندي، مرشحها اليساري الوحيد في معركة رئاسة الجمهورية. وقد صاحبت الحملات الانتخابية أجواء ساخنة من المواجهات الايديولوجية إلى حركات اضرابات وأعمال عنف. وجاءت نتيجة الدورة الأولى التي جرت في ٤ ايلول ١٩٧٠: ٣٦،٣٪ من الاصوات لمصلحة أللندي، و٣٤،٩٨٪ لألليسندري، و٢٧،٨٤٪ لتوميك.

بعد خمسين يومًا، جرت الدورة الثانية لانتخاب الرئيس من اعضاء الكونغرس، أي في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٠، ففاز أللندي بـ١٥٣ صوتًا ضد ٣٥ لألليسندري و٧ اوراق بيضاء. وقد تخللت فترة الخمسين يومًا احداث دراماتيكية، أهمها اغتيال الجنرال أرتورو شنيدر على يد مجموعة من اليمينيين المتطرفين الذين كانت تدعمهم شركة I.T.T. الاميركية الشمالية، وأزمة مالية حادة، وقبول سلفادور أللندي باعطاء ضمانات دستورية كان الحزب الديمقراطي المسيحي يفاوضه عليها.

السياسة الاقتصادية لـ«الوحدة الشعبية»: كان لحكم «الوحدة الشعبية» الاشتراكية الماركسية أهداف أربعة رئيسية كان اليسار التشيلي يعلن عنها ويعمل لها منذ ١٩٥٦:

- حرمان البورجوازية الحصرية، وحليفتها الامبريالية الاميركية، من قواعد ارتكازها، عبر الاجراءات التالية: نزع الملكيات العقارية الكبرى من اصحابها («لاتيفونديا»، راجع «أميركا»، ج ٣، ص ٢٢٦)؛ تأميم كل الثروات المنجمية؛ تأميم عدد من المشاريع الحصرية التي تدخل في قطاع الملكية الاجتماعية؛ وتأميم بعض المشاريع، أو إنشاء مشاريع مختلطة تتيح للدولة الاشراف على بعض فروع الانتاج.
- رفع الأجور واتخاذ عدد من الاجراءات الاجتماعية لمصلحة القطاعات الشعبية، بحيث يصبح بمقدور هذه القطاعات الاقبال على طلب السلع الاستهلاكية.
- إعادة تفعيل التجارة وإطلاق الصناعة، إذ إن الصناعة التشيلية لم تكن تعمل، حتى تاريخه، أكثر من ٦٨٪ من طاقتها الانتاجية. وبهذا، تستطيع «الوحدة

الشعبية» ان تكسب قطاعات واسعة من الطبقة البورجوازية غير الحصرية.

– تقوية دعم الطبقات الشعبية للحكم، ثم تنظيمها وتأطيرها بواسطة مشاركة العمال في إدارة القطاعات المؤممة أو المختلطة، وتنظيم مجالس الفلاحين لإدارة الاراضي المنتزعة من أصحابها اللاتيفونديين، وإنماء العمل النقابي والمنظمات القاعدية.

في ١٩٧٢، توصلت حكومة «الوحدة الشعبية» إلى القضاء قضاءً تامًا على الملكيات الكبرى للاراضي (لاتيفونديا) التي كانت، حتى ١٩٦٥، تشكل ٥٥٪ من مجموع اراضي البلاد، والتي كان حكم الحزب الديمقراطي المسيحي قد باشر، دون نجاح كبير، في قضمها شيئًا فشيئًا.

في تموز ١٩٧١، كان قد تمّ تأميم كل المناجم الكبرى التي كان يمتلكها الرأسمال الأجنبي، خاصة منه الاميركي الشمالي: مناجم النحاس في إل تنيتي، وإل سلفادور وشوكيكاماتا؛ وكذلك مناجم حديد إل روميرال، وإل توفو؛ ومناجم فحم لوتا–شفاجر... كما أممّت الحكومة صناعة صب الحديد، خاصة «شركة فولاذ الباسيفيك»، وثروات الطاقة (النفط، الكهرباء، الفحم)، والمواصلات (القطارات، الطائرات، الباصات)؛ وأشرفت على الاعتمادات المصرفية. وزادت الاجور من ٣٥ إلى ١٠٠٪. وأصبح بمقدور أكثر من ٩٠٠ ألف شخص الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي. ونسبة البطالة التي كانت في كانون الاول ١٩٧٠ نحو ٨،٣٪ هبطت إلى ٤،٨٪ في ايلول ١٩٧١، وإلى ٣،٦٪ في كانون الاول ١٩٧٢.

وقد ترجمت هذه الانجازات، سياسيًا، بالانتصارات التي حققتها أحزاب «الوحدة الشعبية» في انتخابات نيسان ١٩٧١ البلدية. لكن رغم الزيادة في الانتاج فانه بقي مقصرًا عن تلبية الطلب المتزايد على الاستهلاك. وهذا ما بدا واضحًا على صعيد السلع الغذائية حيث برزت الحاجة لاستيرادها بالعملات الصعبة (٢٤٠ مليون دولار في ١٩٧١، أي بزيادة نحو ٦٠٪ عن السابق).

مقاومة مسار الاشتراكية: منذ ٤ ايلول ١٩٧٤، بدأ القطاع الخاص ينقل رؤوس امواله إلى الخارج. ثم بدأت المقاطعة التي تناولت، بصورة خاصة، تهريب الماشية إلى الارجنتين. وعمد التجار إلى تخزين البضائع، الامر الذي فاقم من الصعوبات امام التموين. وبدءًا من ١٩٧٢، نظمت شبكات لتسيير السوق السوداء. وشكلت المشاريع المتوسطة والصغيرة جبهة (فريناب) تحالفت مع اصحاب المشاريع الكبرى. وقامت المظاهرات: في كانون الاول ١٩٧١، مظاهرة «الطناجر الفارغة»، وفي آب ١٩٧٢، إضراب التجار لمدة ٢٤ ساعة، وفي ١١ تشرين الاول ١٩٧٢، بدأ إضراب أصحاب الشاحنات، وأغلق أصحاب المصانع أبوابها أمام العمال وأقفل التجار محلاتهم ومؤسساتهم؛ وقد دعم الحرفيون وأصحاب المهن الحرة هذا الاضراب، وشلت البلاد لمدة ثلاثة أسابيع



فرنسوا ميتران (الى يسار الصورة)
الامين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي،
والرئيس اللندي
(تشرين الثاني ١٩٧١).

متواصلة. لكن كل محاولات عرقلة النظام هذه فشلت بسبب الدعم الشعبي الذي كان يحظى النظام به. لكن المحاولات نفسها عادت في آب ١٩٧٣ لتنجح هذه المرة وتؤدي إلى انقلاب ايلول ١٩٧٣.

دور الحزب الديمقراطي المسيحي:

باختيار «الوحدة الشعبية» طريق الشرعية لتنفذ في إطارها سياستها الاشتراكية، سعت جاهدة لإقامة اتفاق بينها وبين حزب الوسط التشيلي، أي الحزب الديمقراطي المسيحي.

في مرحلة أولى من حكومة «الوحدة الشعبية»، قامت قطاعات من الحزب الديمقراطي المسيحي (معروفة بالقطاعات التقدمية) وفاوضت الحكومة وتوصلت إلى انتزاع تنازلات منها. وكان لهذا الأمر ان ترك أثره السلبي على التيارات الثورية داخل «الوحدة الشعبية»، فتوقفت المفاوضات بين الحكومة والقطاعات التقدمية في الحزب الديمقراطي المسيحي، وعادت المبادرة إلى أيدي أصدقاء إدواردو فراي الذين تحالفوا مع الحزب الوطني في الحملة ضد الحكومة وعلى جميع الاصعدة، وشكلوا مع مختلف احزاب وتشكيلات اليمين «الكونفدرالية الديمقراطية». وبعد انتخابات آذار ١٩٧٣، ضاعف الحزب الديمقراطي المسيحي من حملته على الحكومة، وإن كان قد دخل،

بين حين وآخر، في مفاوضات مع الحكومة. وقبل شهر واحد من الانقلاب، قطع كل اتصال بينه وبين الحكومة رغم التنازلات التي قدمها له الرئيس ألليندي. واشترك الديمقراطي المسيحي بقوة في إضراب أصحاب الشاحنات والتجار (تموز وآب ١٩٧٣)، وذهب إلى حد إعلانه في البرلمان، في ٢٢ آب ١٩٧٣، ان الحكومة قد انتهكت الشرعية، وهو إعلان كان يعني دعوة العسكريين للتدخل. و لم ينل الحزب أي مكسب من الانقلاب الذي وقع بالفعل بعد اقل من شهر واحد. في المقابل، كانت حكومة «الوحدة الشعبية» تأخذ أكثر فأكثر جانب الاتجاه الاصلاحي الاعتدالي مستبعدة منها كل الاطراف والاحزاب والتنظيمات الراديكالية التي كانت تدعوها إلى مزيد من الاعتماد على القوى العمالية والفلاحية والشعبية وإلى مزيد من تنظيمها وحتى تسليحها. وذهب الرئيس ألليندي إلى حد استجابته لنداء الكاردينال سيلفا هنريكيز، وأعاد المفاوضات مع الحزب الديمقراطي المسيحي؛ وأكثر من ذلك، فقد أدخل العسكريين في حكومته في ٩ آب ١٩٧٣، ثم كانت الضربة القاضية لنظامه.

أهم أحداث ١٩٧٣ حتى انقلاب

١١ ايلول: في ٢٢ كانون الثاني، طلبت حكومة ألليندي من الجيش الاشراف على توزيع المواد الغذائية ومحاربة السوق السوداء، في محاولة منها لمواجهة تفاقم الأزمة الناشبة بين التجار وحكومته، حكومة «الوحدة الشعبية» التي كانت قد قررت (منذ ١٠ كانون الثاني) اتخاذ «إجراءات اقتصادية» ملائمة لأوضاع حربية.

في ٤ آذار، حصلت «الوحدة الشعبية» على ٤٣،٣٩٪ من أصوات الناخبين التشيليين، فأصبح رئيس الدولة، سلفادور ألليندي، بمنأى عن إمكانية عزله دستوريًا، الأمر الذي كان يعمل له معارضوه، وخاصة منهم الديمقراطيون المسيحيون.

في ٢٧ آذار، استقال الوزراء العسكريون الثلاثة (من وزارة الداخلية، الاشغال العامة، والمناجم) من الحكومة، وحلّ محلهم وزراء معتدلون؛ الأمر الذي اتاح للرئيس ألليندي هامشًا أكبر في المناورة السياسية إزاء المتشددين والمعتدلين على حد سواء في إطار جبهة «الوحدة الشعبية» الحاكمة.

في ٥ ايار، أعلن الرئيس ألليندي حالة الطوارىء في منطقة سانتياغو بعد أكثر من أسبوع من الاضرابات ومعارك الشوارع، خاصة بين الطلاب المؤيدين للحكومة والمناهضين لها، وعهد إلى الجيش مسؤولية الأمن.

في ١٥ ايار، أعلن الحزب الديمقراطي المسيحي إلتزامه استعمال «كل قوته» لإيقاف «التدهور التوتاليتاري» الذي تتحمل الحكومة مسؤوليته، متهمًا إياها «بغزو أفكار التشيليين من خلال حملة دعائية منهجية تعمل على إيجاد الحقد بين الطبقات الاجتماعية».

في ٢٩ حزيران، حاول قطاع في



١١ ايلول ١٩٧٣، الساعة العاشرة صباحاً: الصورة اعلى: عسكريون بامرة الانقلابيين يحاصرون قصر لامونيدا.

الصورة تحت: مدنيون منبطحون ارضاً قبل سوقهم الى الاعتقال.



الجيش متمركز في سانتياغو ان يقوم بانقلاب عسكري، فحاصرت وحدات منه القصر الرئاسي وأطلقت عليه النيران، فيما هاجمت وحدات أخرى وزارة الدفاع. لكن الانقلابيين فشلوا بعد نحو ثلاث ساعات على أثر تدخل قائد الجيش البري الجنرال براتس. ورفض زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي ورئيس الجمهورية السابق إدواردو فراي إدانة المحاولة الانقلابية. وطلب الرئيس أللندي من البرلمان صلاحيات مطلقة لمدة ٩٠ يومًا؛ ورفضت المعارضة، وكانت تشكل الأكثرية في البرلمان، منحه هذه الصلاحيات.

في ٢٥ تموز، أذاع أللندي رسالة طلب فيها من الحزب الديمقراطي المسيحي إجراء حوار مع الحكومة لتجنيب البلاد حربًا أهلية. وأثار قبول هذا العرض ردود فعل غاضبة لدى المتطرفين من الجانبين، اليميني واليساري. وفي اليوم نفسه، أعلن أصحاب الشاحنات الاضراب العام. وبعد يومين، اغتيل أحد معاوني الرئيس أللندي في بيته.

في ٩ آب، وبعد انضمام مختلف السائقين في قطاع المواصلات إلى أصحاب الشاحنات في إضرابهم، وبعد الاعلان عن اكتشاف مؤامرة يدبرها اليسار المتطرف في سلاح البحرية، عدّل أللندي في وزارته للمرة السادسة منذ وصوله إلى السلطة في تشرين الثاني ١٩٧٠. ودخل إلى الحكومة، بناء على هذا التعديل، ثلاثة جنرالات: قائد سلاح البحر، وقائد سلاح الجو، وقائد سلاح البر الجنرال براتس الذي رأى ان الأمن الوطني يتطلب ليس فقط الدفاع عن الحدود بل ايضًا «الدفاع عن الثروات الأساسية في البلاد، وعن النظام الداخلي، وعن القيم الروحية للامة».

في ١٣ آب، أعلن أللندي، في ندوة تلفزيونية عن «اننا على عتبة حرب أهلية ويجب ان نمنعها». واستعد الرئيس، أمام هذا الوضع، ان يحصل من الكونغرس صلاحية الاعلان عن حالة الطوارىء والطلب من الجيش التدخل لمنع الحرب.

في ١٨ آب، استقال الجنرال، قائد سلاح الجو من الحكومة، وتبعه الجنرال كارلوس براتس وهو صديق شخصي للرئيس أللندي (في ٢٣ آب) ما اعتبر انتصارًا للمعارضة. ثم استقال الوزير العسكري الثالث الاميرال روال مونتيرو (٢٧ آب).

في ٤ ايلول، احتفلت حكومة «الوحدة الشعبية» بالذكرى الثالثة لوصولها إلى السلطة، وسارت أمام الرئيس أللندي وأعضاء حكومته، مظاهرة مؤيدة ضمت نحو مليون شخص. واستمرت الاضرابات تشل البلاد، والاوضاع إلى مزيد من التدهور.

في ١١ ايلول، قاد فريق من الجنرالات انقلابًا عسكريًا أطاح حكم الرئيس أللندي، وهم: الجنرال بينوشيه، قائد الجيش البري، والجنرال غوستافو لايغ غوزمان قائد سلاح الطيران (وكلاهما عضو في الحكومة القائمة)، والاميرال توبيورو مدينا، والجنرال سيزار مندوزا رئيس الجمارك؛ فاستولوا على وسائل

الاعلام، وبرّروا الانقلاب كون الحكومة «ماركسية» وعاجزة «عن اتخاذ إجراءات قادرة على تجنيب البلاد الفوضى»، وفرضوا حالة الطوارىء ومنع التجول. وقامت القوات البرية والجوية بقصف القصر الرئاسي (لا مونيدا) حيث لاقى الرئيس أللندي مصرعه وهو يدافع عنه مع فريق من أنصاره، وبقربه انتحر صديقه أوغستو أوليفاريس. وسارع الانقلابيون إلى تعليق المجلسين (النواب والشيوخ)، وإلى قطع كل العلاقات مع كوبا «والدول الشيوعية الأخرى»، ودعوا الشعب إلى تلبية أوامر القيادة العسكرية الجديدة «تجنبًا لكل عملية إراقة دماء غير مجدية».

حكم الانقلابيين العسكريين

القمع: في اليوم التالي (١٢ ايلول ١٩٧٣)، شكل الفريق العسكري حكومة جديدة من ١٣ عسكريًا ومدنيين إثنين، وجرت معارك في شوارع سانتياغو بين أنصار الرئيس أللندي والقوات العسكرية اسفرت عن مقتل نحو ٥٠٠ شخص، واعتقل آلاف الأشخاص وسجنوا في ملعب سانتياغو. ولم يمض اسبوع واحد على الانقلاب حتى وصل عدد القتلى (خاصة بين انصار أللندي وبين اللاجئين السياسيين إلى تشيلي في عهد أللندي الذي وصل عددهم إلى نحو ١٤ ألف لاجىء) إلى عدة آلاف. وعمل الحكم على تطبيع الوضع في البلاد، فبدأ التجار (والمصارف) يفتحون محلاتهم. وفي ١٧ ايلول (١٩٧٣)، سارعت البرازيل وأوروغواي وباراغواي إلى الاعتراف بالحكم الجديد في تشيلي.

وفي ٢١ ايلول (١٩٧٣)، قرر المجلس العسكري الحاكم حظر جميع الاحزاب التي كانت قد اشتركت في الائتلاف الحاكم، وتحضير دستور جديد يعطي مزيدًا من الصلاحيات للقوات الأمنية. أما الحزب الديمقراطي المسيحي الذي وقف، حتى الآن، إلى جانب المجلس العسكري، اعترض على حق هذا المجلس إصدار دستور جديد. وبعد أربعة ايام، حلّ المجلس العسكري «الاتحاد العمالي»، واقترح التعويض على الشركات الاميركية المتضررة من الحكم السابق، ووضع جائزة لكل مواطن يرشد على مكان وجود أحد قادة الحكم السابق الذين لم يتم القبض عليهم، وكان قد ألقي القبض على لويس كورفالان، السكرتير العام للحزب الشيوعي، في سانتياغو، واتهم بانتهاك الشرعية والخيانة العظمى. ووصل القمع إلى أشده مع القرار الصادر في ١٧ تشرين الاول ١٩٧٣ والقاضي بمنع كل نشاط سياسي سواء بالنسبة إلى الاحزاب والمنظمات أو بالنسبة إلى الافراد.

الدستور الجديد: على الرغم من وعده باصدار دستور جديد، أعلن بينوشيه، في كانون الاول ١٩٧٦: «لقد باشرنا، في التشيلي بتجربة مرتكزة على الديمقراطية السلطوية. فلن تعود التشيلي مطلقًا إلى الديمقراطية التمثيلية...». وفي آب ١٩٨٠، نشر بينوشيه مشروع الدستور الذي وعد

به، ودعا الشعب إلى الاستفتاء عليه. وفي مشروع الدستور هذا نص يعطي بينوشيه سلطة مطلقة لمدة ثماني سنوات لاحقة، مما يعني ان الدستور لن يدخل حيز التنفيذ فعليًا إلا في ١٩٨٩.

في ١١ ايلول ١٩٨٠، جرى الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور، ونال موافقة ٦٧،٠٦٪ من الاصوات. إلا ان هذه العملية اثارت موجة من الاعتراضات ليس في صفوف انصار النظام السابق فحسب، بل ايضًا من قبل التيار الديمقراطي المسيحي، ومن الكنيسة، ومن داخل النظام العسكري نفسه وعلى أعلى مستوياته، مثل الجنرال لايغ الذي كلفته معارضته فصله من المجلس الحاكم.

العلاقات مع الولايات المتحدة:

كانت علاقات الانقلابيين بالولايات المتحدة ممتازة بعد الانقلاب مباشرة، فقد اعترفت الولايات المتحدة بالمجلس العسكري بعد اسبوعين من الانقلاب. ولكنها بدأت بالتدهور تدريجيًا في العام التالي عندما تغيبت الولايات المتحدة عن اقتراع (تشرين الاول ١٩٧٤) في الأمم المتحدة حول حقوق الانسان في التشيلي. ثم بدأت، بعد أشهر، تنتقد علنًا النظام التشيلي. وخفضت مساعداتها الاقتصادية الرسمية لعام ١٩٧٦، وعلقت رسميًا مساعدتها العسكرية التي «بقيت تصل إلى التشيلي بطرق ملتوية ومتشابكة».

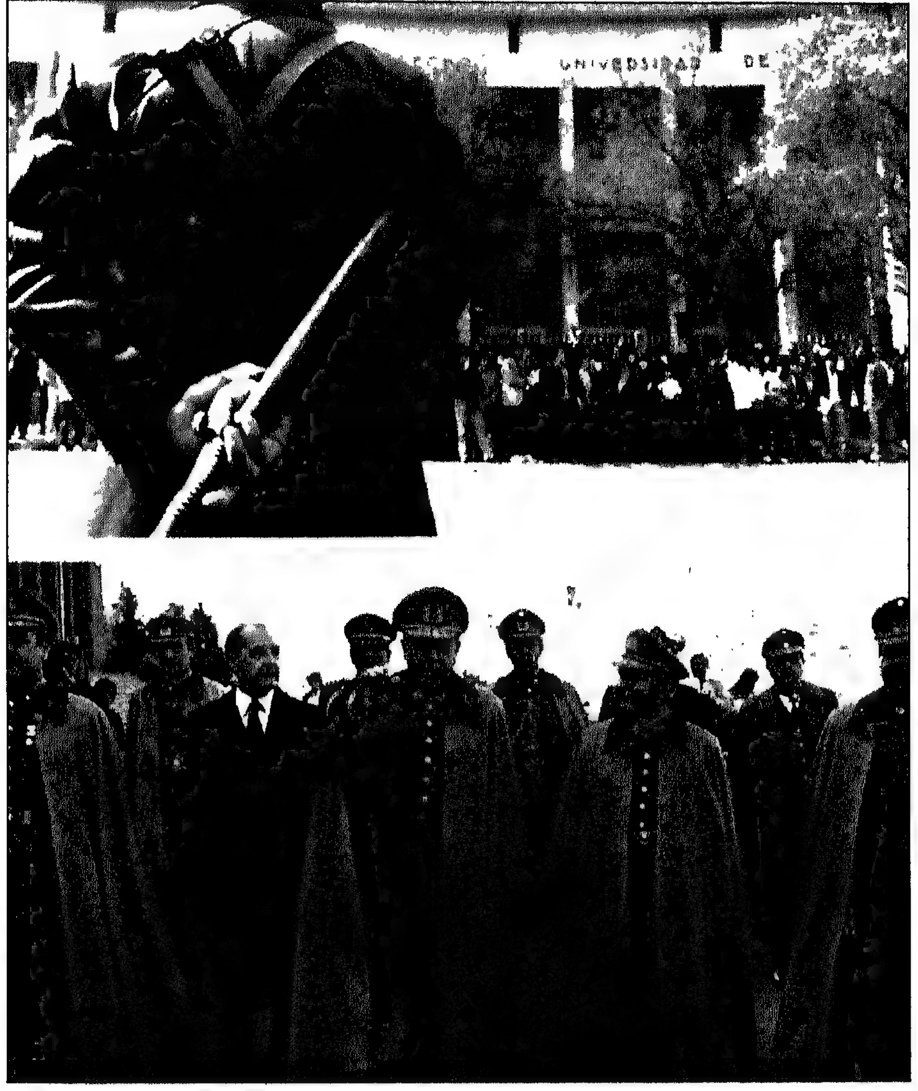
وعلى أثر اغتيال أورلندو لوتوليه، الوزير السابق في حكومة أللندي، وذلك في واشنطن في ٢١ ايلول ١٩٧٦، ولدى وصول الرئيس الاميركي الجديد جيمي كارتر بعد شهرين من حادث الاغتيال، صرّح كارتر بان حكومته «ستعمد إلى تعليق المساعدة إلى التشيلي وإلى غيرها من البلدان وفقًا لموقفها من حقوق الانسان». ولم يمنعه هذا التصريح من استقبال الجنرال بينوشيه في واشنطن وإجراء «محادثات ودية» معه في ٦ ايلول ١٩٧٧، وإن كان قد سبق هذا اللقاء ما أعلنه (في ٩ آذار ١٩٧٧) الممثل الاميركي في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة من «الأسف البالغ» للدور الذي قامت به بلاده في انقلاب التشيلي.

وتميز عام ١٩٧٨ بالنظر قانونيًا في قضية اغتيال لوتوليه وبثبوت ضلوع «الشرطة السياسية» التشيلية (DINA) فيها. وبعد تكرار وزارة الخارجية الاميركية ان القضية «على غاية الخطورة»، أجاب بينوشيه: «إن كل أمر هو أمر خطير بالنسبة إلى هذه الوزارة، ولكنني أرى انه من الأخطر ان تهتم بما لا يعنيها». وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ اتخذت الحكومة الاميركية إجراءات «خفيفة» ضد التشيلي، فانقصت من عدد البعثة الدبلوماسية الاميركية في سانتياغو، وعلقت المساعدة الاقتصادية العامة، ولم تأت على ذكر الدعم العسكري. أما المساعدة الاقتصادية الخاصة فكانت تزداد بشكل كثيف بدءًا من ١٩٧٨. ومع بقاء قضية اغتيال لوتوليه مفتوحة بعد تقديم شكوى قانونية من قبل زوجته وأولاده ضد الحكومة التشيلية، أعلن

الرئيس كارتر ان التشيلي لن تقبل في المناورات البحرية والجوية للدول الاميركية التي ستجري في ايلول ١٩٨٠. وكانت ردة فعل التشيلي عنيفة واتهمت واشنطن «بتهديد نظام دفاع القارة».

وبعد تسلم الرئيس الاميركي الجديد، رونالد ريغان، مهامه في اوائل ١٩٨١، بدا واضحًا ان الادارة الاميركية الجديدة تسير باتجاه تخفيف اللهجة، بل تغفل الحديث ضد النظام التشيلي. وذلك بعد ان ركزت اهتمامها في اميركا اللاتينية على الوضع المتفجر في السلفادور، وعلى ما اسمته بالخطر الكوبي، وبعد ان استبدلت شعار «حقوق الانسان» بشعار «الخطر الشيوعي».

تصاعد المعارضة: لعل مظاهرات العاصمة سانتياغو التي انفجرت يوم ١٥ كانون الاول ١٩٨٢، والتي رفعت شعار «خبز وعمل وعدالة وحرية» فضلاً عن شعارات أخرى معادية لنظام الجنرال



١١ ايلول ١٩٨٣: الذكرى العاشرة للانقلاب. فوق: طلاب جامعيون امام واجهة جامعتهم. تحت: الجنرال بينوشيه بين عدد من كبار مساعديه من الضباط.

بينوشيه جاءت لتدل عن بداية خروج المعارضة من تحت الارض. وحدثت مظاهرات أخرى في أواخر آذار ١٩٨٣، صاحبها أعمال عنف واعتقال نحو ٢٣٠ شخصًا، بينهم كاهنان كاثوليكيان.

استمرت الاضطرابات والمظاهرات ضد نظام بينوشيه طيلة العام ١٩٨٣، وكان شهر تموز الأشد زخمًا حيث جرت اعتقالات واسعة لزعماء المعارضة، على رأسهم رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي غبريال فالديس، والنقابي رودولفو سيغيل، وحيث قطعت المعارضة حوارها مع الحكومة بشخص وزير الداخلية.

وفي ١٩٨٤، ازداد رفض المعارضة للنظام الدكتاتوري القائم الذي فرض، مرة أخرى ايضًا، حالة الطوارىء ومنع التجول والرقابة على الصحف. وفي اوائل ايلول ١٩٨٤، نظمت المعارضة حركة الاحتجاج العاشرة سعيًا إلى تحقيق اجماع على عودة الديمقراطية، وإلى انهاء الحكم العسكري المستمر منذ ١١ عامًا. وفي تشرين الثاني ١٩٨٤، رفض بينوشيه استقالة الحكومة، وأعلن مجددًا حالة الطوارىء في جميع أنحاء البلاد.

تصاعدت المظاهرات المعارضة طيلة ١٩٨٥ و١٩٨٦، وكان بعضها يضم مئات الآلاف من المتظاهرين، وبدا الحزب الديمقراطي المسيحي أكثر القوى السياسية المعارضة حشدًا لها. وفي ٧ ايلول ١٩٨٦، جرت محاولة لاغتيال بينوشيه، وألقي القبض على مدبريها بعد أيام، وكانوا ينتمون للجبهة الوطنية بزعامة مانويل رودريغز.

حاول بينوشيه، منذ بداية ١٩٨٧، الظهور بمظهر معتدل وقد استشعر تزايد الضغط السياسي الخارجي عليه نتيجة لسياسته القمعية، فألغى منع التجول في سانتياغو، وسمح بالعمل السياسي للأحزاب التي تضم أكثر من ٣٠ ألف عضو باستثناء الحزب الشيوعي. في أول نيسان ١٩٨٧، زار البابا يوحنا بولس الثاني التشيلي، وأثناء القداس الاحتفالي الذي اقامه في ثالث يوم من زيارته، وقعت اضطرابات في سانتياغو أوقعت أكثر من ٦٠٠ جريح وقتيل واحد.

استفتاء ٥ تشرين الاول ١٩٨٨:

في ٢ شباط ١٩٨٨، شكل ١٦ حزبًا (منها الحزب الديمقراطي المسيحي وحزبان اشتراكيان) لجنة قومية هدفها التنسيق والعمل من أجل تأمين الاصوات الرافضة لبينوشيه في الاستفتاء الشعبي العام الذي حدّد هذا الأخير إجراءه في ٥ تشرين الاول ١٩٨٨. وفي ١١ آب، طلب اساقفة التشيلي من الجنرالات تعيين «مرشح وفاق» لهم لرئاسة الجمهورية في إشارة صريحة لعودة الكنيسة عن تأييدها لبينوشيه ومعارضتها سياسته. لكن المجلس العسكري، وبعد أقل من ثلاثة اسابيع على بيان الأساقفة، أصرّ على تعيين بينوشيه مرشحًا له، وجاء في بيانه أنه في حال فوز بينوشيه في الاستفتاء فسيبقى في السلطة إلى العام ١٩٩٧، وفي حال فشله، فسيحكم لمدة ١٥ شهرًا، أي حتى الانتخابات الجديدة وتعيين رئيس جديد للبلاد في آذار ١٩٩٠. وقبل شهر من موعد الاستفتاء،



حوادث عنيفة (٦٠٠ جريح) أثناء القداس الذي أقامه البابا يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته التشيلي (نيسان ١٩٨٧).

ألغيت أحكام النفي التي كانت قد طالت نحو ٥٠٠ شخص، ومن بين الذين عادوا إلى البلاد إيزابيل ألليندي، إبنة الرئيس سلفادور ألليندي، وزوجته هورتنسيا، وخوسيه أويارس أحد الوزراء الشيوعيين في حكومة ألليندي. وفي الذكرى الخامسة عشر لوفاة ألليندي (أي في ١١ ايلول ١٩٨٨)، سارت مظاهرات مؤيدة لسياسة ألليندي ضمت مئات الألوف في سانتياغو.

وفي ٥ تشرين الاول ١٩٨٨، جرى الاستفتاء وجاءت نتيجته ٥٤،٧١٪ ضد استمرار بينوشيه في السلطة. وقد اذهلت هذه النسبة العالم الذي كان يعرف مدى بطش نظام بينوشيه الانقلابي وتغلغل رجال الشرطة السرية والقمع الذي ينتظر المعارضين الذين كانوا يخشون قيام انقلاب عسكري في اللحظات الأخيرة يلغي الاستفتاء أو تلاعب السلطة بالنتائج. لكن لم يحدث أي شيء من هذا، لأن العالم كله، ولا سيما واشنطن، كان يراقب ما يحدث في التشيلي عن كثب. وما إن اعلنت النتائج حتى خرج التشيليون إلى الشوارع يرقصون، فيما وقف الجنرال بينوشيه يعترف بهزيمته ويصر في الوقت نفسه على البقاء في السلطة حتى ١١ آذار ١٩٩٠.

عودة الديمقراطيين المسيحيين إلى الحكم

الرئيس إيلوين: بعد نحو اسبوعين من الاستفتاء، استقالت الحكومة لتتشكل حكومة أخرى، فتعود هذه وتستقيل في نيسان ١٩٨٩. وأجرت الحكومة الجديدة اتفاقاً مع المعارضة حول الاصلاح الدستوري، الذي يتضمن ٥٤ تعديلاً دستوريًا، أهمه التعديل القاضي بجعل مدة ولاية الرئيس أربع سنوات بدلاً من ثماني.

وفي ١٤ كانون الاول ١٩٨٩، جرت الانتخابات الرئاسية، ففاز بها باتريسيو إيلوين بنيله ٥٥،٢٪ من الاصوات (وهو من الحزب الديمقراطي المسيحي) ضد منافسه هرنان بوشي بوش (مرشح حزب الديمقراطية والتقدم ومرشح بينوشيه وحكومته).

في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٩، عاد الماركسيون للظهور على مسرح الاحداث السياسية في البلاد باعلان قيام الحزب الاشتراكي المؤلف من الماركسيين-اللينينيين بزعامة كلودوميرو ألميدا، والاشتراكيين المتجددين بزعامة جورج أرّات.

في ١١ آذار ١٩٩٠، باشر إيلوين مهامه الرئاسية، وأعلن عن احتفاظ بينوشيه بمنصبه كقائد عام للجيش التشيلي لمدة ثمانية اعوام. وأول عمل أقدمت عليه الحكومة الجديدة هو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. وفي ٢٠ آذار، عقد الكونغرس (بمجلسيه: النواب والشيوخ) أول جلسة له بعد انقطاع دام ١٦ عامًا. وفي ٤ ايلول، نقلت رفات ألليندي إلى سانتياغو (وكانت جثته قد دفنت، في ١٩٧٣، في فينا دل مار على بعد ١٠٠كلم من العاصمة). وفي تشرين الثاني، صدر قانون يتيح لرئيس الجمهورية اتخاذ قرار بالعفو عن كل مسجون لسبب سياسي قبل ١١ آذار ١٩٩٠.

وأهم أحداث ١٩٩١: قرار البرلمان تعديل الدستور لاتاحة الفرصة أمام رئيس الجمهورية العفو عن ٢٠٠ مسجون سياسي؛ اغتيال جيم غوزمان، المستشار السابق للجنرال بينوشيه وعضو مجلس الشيوخ منذ كانون الاول ١٩٨٩؛ وعقد معاهدة للتبادل الحر مع المكسيك يبدأ العمل بها ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٩٢.

في ٢٨ حزيران ١٩٩٢، جرت انتخابات بلدية فاز بها الائتلاف الرئاسي (الديمقراطي المسيحي وحلفاؤه)؛ وفي ١١ تموز، زار الرئيس إيلوين فرنسا.

في ايلول ١٩٩٣، جرت صدامات في ذكرى مرور عشرين سنة على الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس سلفادور أللندي، وقتل فيها شخصان وجرح أكثر من مئة. وقد هدّدت هذه الصدامات الهدنة المتوترة المعلنة قبل ثلاث سنوات بين القوات المسلحة بقيادة الجنرال أغسطو بينوشيه والسياسيين والتي جرى بموجبها إنهاء الحكم العسكري والعودة إلى الديمقراطية.

الرئيس الحالي إدواردو فراي:

الانتخابات الرئاسية (الثانية بعد عودة الديمقراطية إلى تشيلي في ١٩٩٠ وإنهاء دكتاتورية الجنرال أغسطو بينوشيه التي امتدت منذ ١٩٧٣) جرت في موعدها الدستوري، كانون الاول ١٩٩٣، وفاز بها إدواردو فراي مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي على منافسه اليميني أرتورو ألليساندري.

ويقود الحزب الديمقراطي المسيحي ائتلاف يسار الوسط الحاكم بقيادة الرئيس السابق باتريسيو إيلوين. ويضم الائتلاف، إضافة إلى الديمقراطي المسيحي، الحزبين

الاشتراكي والراديكالي.

في ١١ كانون الاول ١٩٩٤، عرض الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، على التشيلي، اثناء انعقاد القمة الاميركية، البدء بمفاوضات انضمامها إلى رابطة دول اميركا الشمالية للتبادل الحر.

نزاع حدودي مزمن

مع الارجنتين: تملك التشيلي والارجنتين خطوط حدود مشتركة تزيد عن ٥٣٠٠ كلم طولاً. واستمر البلدان يتنازعان السيادة والسلطة حول العديد من الجزر والممرات البحرية الحيوية؛ وكذلك حول جيب بري واقع بين البلدين، ما أدّى بهما إلى المواجهات العسكرية في مرات عدة منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى ١٩٩٤ حين أفلح البابا الحالي يوحنا بولس الثاني في بلورة مشروع تسوية سلمية بين البلدين صاغه بمعية خبراء مستقلين وقدم في شكل اتفاق ينهي كل النزاعات والمطالب الاقليمية التي ظلت تهدد وتعكر علاقات البلدين اللذين انتهيا إلى التوقيع النهائي عليه في تشرين الاول ١٩٩٤.

النزاع الأساسي بين البلدين تمحور حول مشكلة قناة بيغل (Begale). وتعود المشكلة إلى ١٩٠٢ عندما اعطت بريطانيا (بعد ان اتفق ان تكون الدولة الحكم في النزاع) التشيلي «كل الجزر الواقعة جنوبي قناة بيغل حتى رأس هورن». وقد أغفل هذا الحل تحديد خط القناة في منطقتها الشرقية.

وبقي النزاع قائمًا بين التشيلي والأرجنتين، وجرت محاولات لوضع حلول جديدة في اعوام ١٩٣٨، ١٩٦٠، ١٩٦٤ و١٩٦٧، ولكنها كلها فشلت. وبدا، في أول الأمر، ان لقاء ٥ نيسان ١٩٧٢ بين الرئيسين أللندي ولانوس وتوقيعهما «معاهدة عامة حول الحل القانوني للخلافات بين الجمهورية الارجنتينية وجمهورية التشيلي» كان خطوة إيجابية وحاسمة. وزار رئيس جمهورية الارجنتين الجنرال فيدلا التشيلي في تشرين الثاني ١٩٧٦ ووقع اتفاقًا للتعاون العلمي والتقني مدته ثلاث سنوات.

في ٢ ايار ١٩٧٧ عاد تحكيم بريطانيا في النزاع حول قناة بيغل بناء على طلب لجنة قوامها خمسة اعضاء تابعة لمحكمة العدل الدولية تشكلت بموجب اتفاق ٢٢ تموز ١٩٧١. وجاءت نتائج التحكيم لمصلحة وجهة النظر التشيلية. فاعترضت الارجنتين وأخذت تعنف من لهجتها ضد «التوسعية» التشيلية. وقبلت التشيلي من جديد بالمفاوضات التي اعادت الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٩٧٧. فاشتكت المعارضة التشيلية من ضعف دبلوماسية الرئيس الجنرال بينوشيه. وأسفرت المحادثات عن توقيع إتفاقية إل تبيال التي تنص على تنفيذ الحل على ثلاث مراحل ويمتد إلى أكثر من تسعة أشهر.

وصاحب أعمال اللجان تصاعد في التوتر بين البلدين وصل إلى حد التسابق في التسلح والدخول في سياسة المحاور (أرجنتين-بوليفيا-بيرو من جهة، والتشيلي-باراغواي-برازيل من جهة

أخـرى). وفي ١٠ تشـرين الاول ١٩٧٨، دعـت الارجنتـين جنـود الاحتيـاط لديهـا (٥٠٠ ألـف رجـل). و لم تسـتطع اللجـان المختلطة التي نص عليها اتفـاق إل تبيـال ان تصل إلى نتائج عملية. فارادت التشيلي من جديد ان ترفـع النـزاع إلى دولـة وسيطة أو إلى محكمة العدل الدوليـة، في حـين طـالبت الارجنتـين بـالعودة إلى المحادثـات الثنائيـة. وانتهى الأمر بـالطرفين إلى القبـول بتوسيط الفاتيكـان. ووقـع الاطـراف الثلاثـة في ٨ كـانون الثـاني ١٩٧٩ اتفاقـا يـلزم الطرفـان بموجبه بعـدم اللجـوء إلى القـوة والعـودة تدريجيًا إلى وضع ١٩٧٧. أما محادثات إيجاد الحل النهائي للنزاع فبـدأت في الفاتيكـان في أول ايار ١٩٧٩.

مع بوليفيا: من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٣

كـانت حـرب المحيـط الباسـيفيكي، كمـا اصطلح على تسميتها لاحقًا، التي تواجهـت فيها بوليفيا والبيرو مع التشيلي، ومُنيت فيها بوليفيا بهزيمة ما زالت آثارهـا وانعكاسـاتها قائمـة إلى اليـوم، إذ اسـتولت التشـيلي في أعقاب تلك الحرب على مسـاحات واسـعة مـن الاراضـي البوليفيـة خاصـة منطقـة أنتوفوفوستا الـتي هـي الواجهـة البحريـة الوحيدة للبلاد. ومنـذ ذلـك الحين تطـالب بوليفيـا باسـتعادة اراضيهـا تلـك في المحـافل الدوليـة وعلـى مستوى المنظمـات القاريـة، وحتـى علـى المستوى الثنـائي بينهـا وبـين التشـيلي قبـل قطـع العلاقـات الدبلوماسـية بصفـة نهائيـة بـين البلديـن في ١٩٧٨ في أعقاب تهديد جدي من سـلطات سـانتياغو بشن حرب أخـرى علـى البوليفيـين إن هـم استمروا في إحراجهم أمام المجموعة الدوليـة.

أقاليم تابعة

جزيرة الفصح Isla de Pascua: (يقـال لهـا في اللغـة البولينيزيـة: رابـا نـوي). تبعـد نحـو ٣٧٠٠كـلم عـن شـواطىء التشـيلي. مسـاحتها ١٨٠كلم م.. وعدد سـكانها نحـو ٣ آلاف نسـمة (التقديرات الحالية ١٩٩٦). قاعدتهـا هانغـا روا. في أقصى جنوبيها الغربي قرية صغيرة يؤمها سكان مؤمنون لاعتقادهم بأنها مكانًا مقدسًا.

الاعتقاد السائد أن الجزيرة كـانت مأهولـة منذ القرن الثـامن. وهنـاك نقـاش دائـر حـول أول الذين عاشـوا على أرضهـا. وعلـى الرغـم مـن ان سـكانها يعتـبرون اليـوم بولينـيزيين، ويتكلمـون البولينيزية، فإن بعـض الاختصـاصيين يقولـون بـأن هنودًا قدموا من أميركا كانوا أول سكانها.

كـان الانكليـزي إدواردو دافيـس مـن المستكشفين الاوائل للجزيرة. وقـد نـزل عليهـا في ١٦٨٦. وفي ١٧٧٠، أعلنـت إسـبانيا امتلاكهـا للجزيرة. وفي ١٨٨٨، ضمتهـا التشـيلي إليهـا. في القرن التاسع عشر، قضت تجارة العبيد على كـامل

سكانها تقريبًا. وقد روى أحد المستكشفين الفرنسيين، في ١٨٧٧، انه لم يبق في الجزيرة أكثر من حوالي مائة نسمة فقط، في حين انها كانت تأوي عدة آلاف. وسكانها الحاليون يعيشون خاصة على صيد السمك وتربية الماشية.

هناك حاليًا رحلات جوية منتظمة من الجزيرة وإليها، في حين انه، حتى ١٩٦٠، كان مركب أو مركبان فقط يزوران الجزيرة في السنة. وسنة بعد سنة، تتزايد الأهمية السياحية لجزيرة الفصح بسبب وجود آثار تمثل رؤوس عملاقة لأشخاص منحوتة في صخور بركانية. وبعض هذه الرؤوس المنحوتة تصل إلى علو ١٢ مترًا، وتزن نحو ٥٠ طنًا عدا القاعدة التي تحملها. وما تزال الأسئلة حول كيفية نحت هذه الرؤوس، وكيفية وضعها على قواعدها الحجرية موضع بحث ودراسة. وثمة أسئلة أخرى تتناول أصول لغة السكان المحليين وفنونهم.

إذ عثر في الجزيرة على ألواح خشبية عليها كتابات بشكل رسوم تدل على وجود لغة مكتوبة ومبنية لنظام دقيق.

ولم يتمكن أحد بعد من العلماء والاختصاصيين من فك رموزها، وان اعتبر أكثرهم أن هذه الآثار، سواء الحجرية أو الخشبية، تكشف عن أثر آسيوي. والسر ما يزال يكتنف هذه الآثار التي تدل على وجود حضارة أكيدة.

دسفنتوراداس Desventuradas (جزر سان أمبروزيو وسان فيليكس). مساحتها ٣،٣٢كلم م.. غير مأهولة.

أرخبيل خوان فرنانديز: ثلاث جزر، اكتشفها الاسباني خوان فرنانديز في ١٥٦٣. في ١٨١٠، أصبحت تابعة للتشيلي. في ١٩٣٥، أقيم منتزه عام في إحدى هذه الجزر، جزيرة روبنسون.

والجزر الثلاث هي: جزيرة روبنسون كروزويه. مساحتها نحو ١٠٠كلم م.، ويسكنها نحو ٢٠٠ شخص. جزيرة ماس أ فويرا، ٨٦كلم م.؛ وجزيرة سانتا كلارا، صغيرة وغير مأهولة.

أنتاركتيكا: أراض شاسعة في هذه القارة تطالب بها التشيلي (راجع «أركتيكا وأنتاركتيكا»، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠).

التماثيل العملاقة في جزيرة الفصح.



مدن ومعالم

* أنتوفاغاستا Antofagasta: مدينة تشيلية. على الساحل ولها ميناء. قاعدة مقاطعة نورتي غراندي. تبعد ١١٨٦كلم عن العاصمة سانتياغو. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة. غنية بالنيترات والنحاس. مرفأ صيد. جامعة. كرسي أسقفي. ومقاطعة أنتوفاغاستا التشيلية الحالية هي نفسها إقليم أتاكاما البوليفي سابقًا الذي كانت التشيلي قد ضمته إليها بعد حرب الباسيفيك في ١٨٨٤. وتبلغ مساحة المقاطعة ١٢٣٠٦٣كلم م.، وتعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة.

* إيكويك Iquique: قاعدة مقاطعة تاراباكا. تأسست في القرن السادس عشر. ميناء حديث.

* بونتا أريناس Punta Arenas: آخر مدينة في العالم واقعة جنوبي الكرة الارضية. تأسست في ١٨٤٧. قاعدة مقاطعة ماجلان وتقع على الضفة الشمالية من مضيق ماجلان. أكثرية سكانها يعملون في تربية الخراف، أو في الصناعة النفطية الآخذة في النمو في منطقة أرض النار.

* بيورتو مونت Puerto Montt: مدينة تشيلية واقعة عند الحد الفاصل بين المناطق التي تشكل وسط تشيلي والمناطق التي تشكل جنوبيها.

* تالكاهويانو Talcahuano: مدينة تشيلية. واقعة على بعد ٥٩٤كلم من العاصمة سانتياغو. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة.

* تيميكو Temuco: مدينة في وسط تشيلي. تبعد ٦٧٦كلم عن العاصمة. تعد نحو ٢٧٥ ألف نسمة. عندها تبدأ منطقة البحيرات الشهيرة.

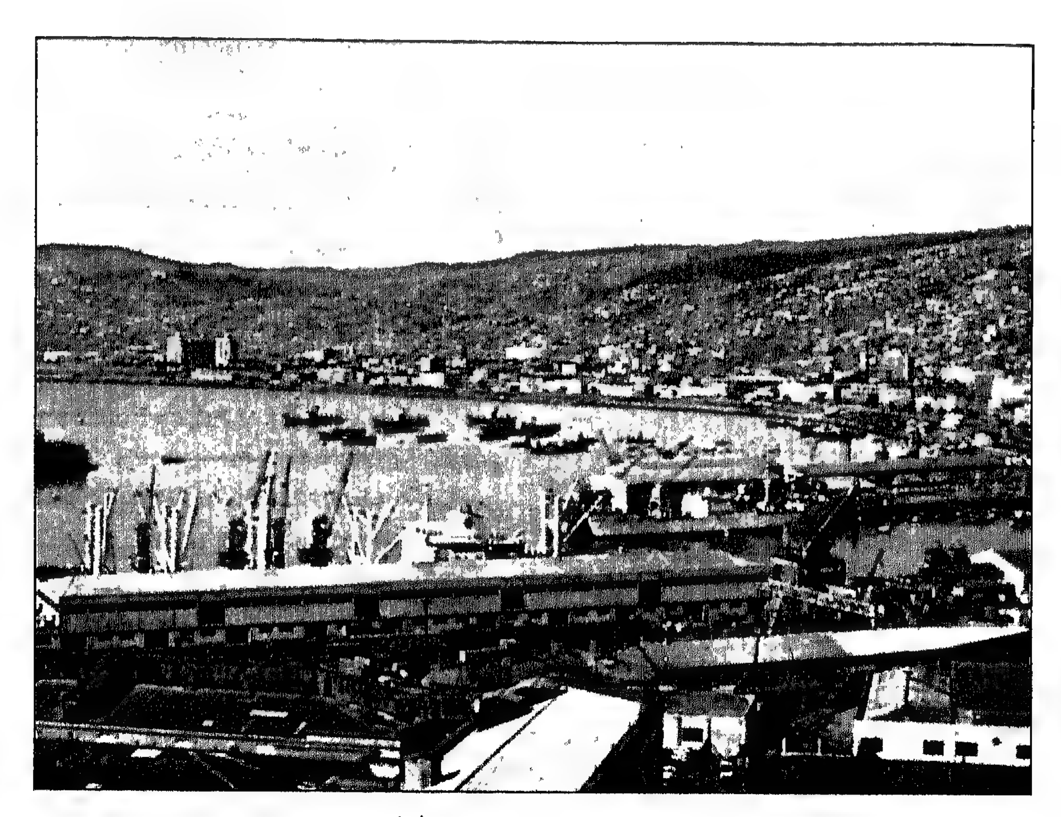
* رانكاغوا Rancagua: مدينة تشيلية. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة.

* سان برناردو San Bernardo: مدينة تشيلية. تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة.

* سانتياغو Santiago: عاصمة التشيلي. تقع في مناطق الهضاب وسط البلاد، مثلها مثل غالبية المدن التشيلية المهمة. تعد نحو ٥ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٦). أسسها بيترو دو فالديفيا؛ وبنيت، مثلها مثل غالبية المدن في مناطق أميركا التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني، وفق مخطط عمراني اعتمد المربّعات المنسّقة. كاتدرائية ذات طراز نيوكلاسيكي. جامعة تتمحور حولها الحياة الثقافية في البلاد. تتمتع المدينة بمناظر طبيعية خلّابة، وهي محاطة بجبال تكسوها الثلوج طيلة ايام السنة.

* شوكيكاماتا Chuquicamata: منطقة في التشيلي تضم أهم مناجم النحاس في العالم.

* فالباريزو Valparaiso: ثاني أكبر مدينة في التشيلي بعد العاصمة التي تبعد عنها ١٦٠كلم. تعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. في القرن التاسع عشر، وقبل شق قناة باناما، كانت فالباريزو ميناء مهمًا جدًا للبواخر التي كانت مضطرة لاجتياز كاب هورن لبلوغ الشاطىء الغربي من أميركا الشمالية. والجزء الأكبر من التجارة البحرية في الباسيفيك كان يعبر المدينة التي تحولت أكبر مركز توزيع للمنتوجات الاميركية والاوروبية. الشركات البريطانية بنت فيها مكاتب ومنشآت شبيهة بتلك المعروفة في المدينتين البريطانيتين، دوفر وليفربول.



فالباريزو، اكبر ميناء في اميركا اللاتينية على المحيط الهادىء.

مسقط رأس رئيس التشيلي سلفادور أللندي.

* **فالديفيا Valdivia**: مدينة تشيلية واقعة جنوبي مدينة كونسبسيون عند ملتقى نهر كال ونهر كروسز، وتحمل إسم مؤسسها بيترو دو فالديفيا الذي أسس عددًا من المدن التشيلية الأخرى. مركز مهم للتجارة النهرية، وميناؤها النهري يعرف حركة ناشطة. مركز اصطياف يقصده عدد كبير من المصطافين والسياح خاصة وان المدينة واقعة على طريق تيميكو التي تبدأ منها منطقة سياحية من الطراز الاول، وهي منطقة البحيرات.

* **فينا دل مار Vina del Mar**: مدينة تشيلية، تبعد ١٥١كلم عن العاصمة، و٦كلم عن فالباريزو. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. أشهر المسابح والحمامات على الباسيفيك بفضل مناخها ورمال شاطئها البيضاء وفنادقها الحديثة وحدائقها وعماراتها القديمة والحديثة.

* **كونسبسيون Concepcion**: ثالث مدينة في التشيلي. تعد نحو ٣٧٥ ألف نسمة. تقع على نهر بيو-بيو، قرب الشاطىء الباسيفيكي، وفي وسط منطقة زراعية مزدهرة. مدينة صناعية وتجارية. جامعة شهيرة. حرقها هنود الأروكون (Araucans) مرتين في القرن السادس عشر؛ ودمّرتها الزلازل أربع مرات في ما بعد. أعيد بناؤها على بعد عدة كيلومترات من موقعها الأصلي بعد زلزال ١٧٣٠. وأعيد بناؤها مرة ثانية بعد الزلزال الأخير في ١٩٣٩.

* **لا سيرينا La Serena**: إحدى أهم مدن منطقة نورتي شيكو. واقعة على نهر إلكوي. أسسها بيترو دو فالديفيا، وما تزال تحتفظ بعدد

كبير من مبانيها القديمة، ما يضفي على المدينة طابعًا مميزًا أخّاذًا. وفيها كاتدرائية تعود إلى أولى سنوات نشأتها. من مينائها كوكيمبو، يتم تصدير المعادن، والفاكهة والشعير إلى أرجاء العالم.

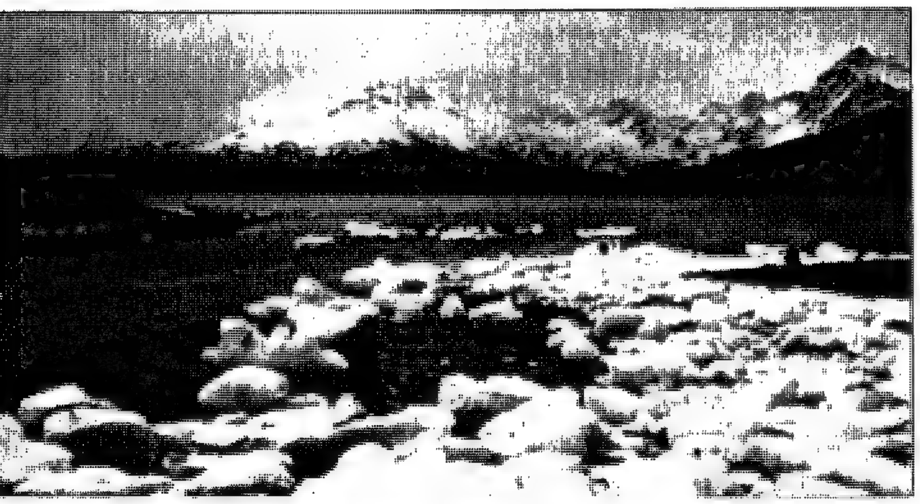
*** نورتي غراندي Norte Grande والتقسيمات الجغرافية الثلاثة: الشمال والوسط والجنوب:** تشكل منطقة نورتي غراندي كل الجزء الشمالي من تشيلي. وتحتل صحراء أتاكاما، التي تمتد على ٩٥٠كلم طوليًا من حدود البيرو، الجزء الأكبر من نورتي غراندي. غير صالحة للزراعة ولكنها غنية جدًا بالثروات المنجمية، خاصة مناجم النيترات والنحاس التي هي عماد الاقتصاد التشيلي منذ أكثر من قرن من الزمن. وأجيال بعد أجيال من العمال جاءت للعمل في مناجم هذه المنطقة، خاصة منجم شوكيكاماتا للنحاس، الأكبر والأهم في العالم. عدد من القرى المهجورة والارصفة المتروكة تنتشر عند الشاطىء، إذ كان يستخدمها عمال النيترات الذي لم يعد قيد الاستثمار منذ عقود قليلة. أهم مدن نورتي غراندي: أنتوفاغاستا، وهي قاعدة المنطقة، وإيكويك.

جنوبي نورتي غراندي، تبدأ وادي ريو كوبياغو التي تؤشر على نهاية الصحراء لجهة الشمال وبداية المناطق الزراعية والخصبة لجهة وسط البلاد. يطلق على هذه المنطقة إسم نورتي شيكو (Norte Chico)، وهي غنية ايضًا بالنحاس. وفيها ايضًا المراعي. أهم مدنها لا سيرينا.

المنطقة الوسطى، تبدأ من نهر ريو أكونكاغوا الفاصل بينها وبين نورتي شيكو. وهي منطقة خصبة، وتضم أكثرية التشيليين. أهم مدنها: سانتياغو العاصمة، وفالباريزو، وفينا دل مار، وكونسبسيون، وفالديفيا.

الجنوب، بعد فالديفيا، مدينة بيورتو مونت التي تبدأ معها المنطقة الجنوبية من التشيلي، وهي منطقة لا تشبه بشيء المنطقة الشمالية ولا الوسطى.

ففي حين تمتد سلسلة جبال الأندز بشكل متصل حتى أرض النار، تغوص السلسلة الساحلية في البحر حيث تتكسر إلى آلاف الزقاقات البحرية والجزر الصغيرة. لا طرقات، والتنقل يتم بواسطة الطائرات أو المراكب. غابات كثيفة تغطي المنطقة، وتتوقف فجأة عندما تبدأ المنطقة الثلجية عند ضفاف مضيق ماجلان. وهذا المنظر الطبيعي الذي يتلاقى عنده الأطلسي والباسيفيكي محاط بجبال من الثلوج والجليد. على اليسار سلسلة جبال دل باين، وعلى اليمين، سلسلة جبال داروين (أطلق عليها هذا الإسم تخليدًا لذكرى العالم الانكليزي الشهير) التي تمتد حتى كاب (رأس) هورن. أهم تجمع سكني في المنطقة الجنوبية هو في مدينة بونتا أريناس.



مضيق ماجلان.

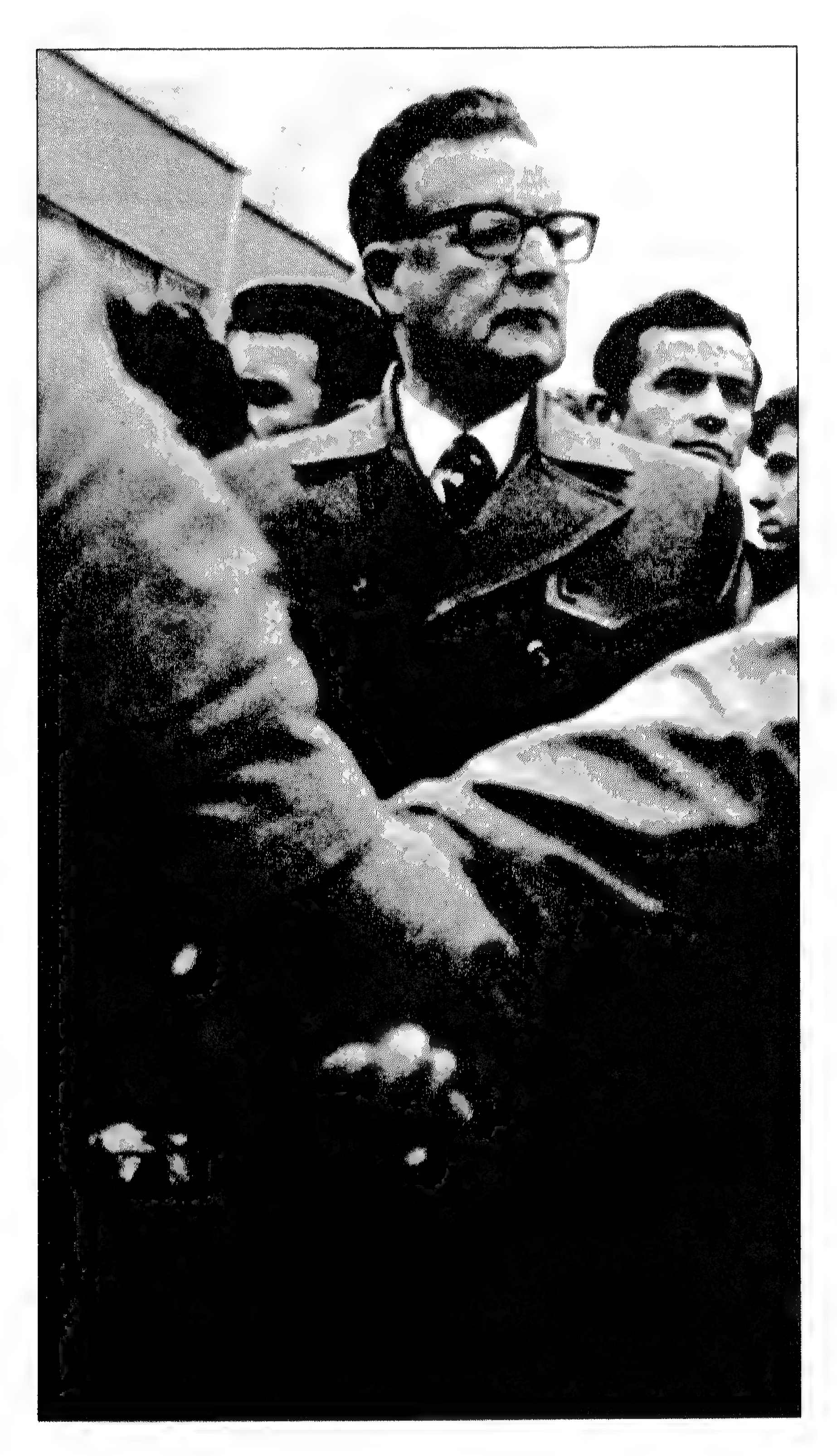
زعماء ورجال دولة

* **ألليندي، سلفادور Allende,S.** (١٩٠٨-١٩٧٣): سياسي ورجل دولة ورئيس التشيلي (١٩٧٠-١٩٧٣). ولد في مدينة فالباريزو التشيلية من أب محام. درس في تاكنا، فالديفيا وفالباريزو، وأصبح طبيبًا وأقام في سانتياغو حيث بدأ نشاطه السياسي وانتخب نائب رئيس اتحاد الطلاب. من أكثر الموضوعات التي شغلت نشاطاته السياسية، في الفترة الأولى، نضاله ضد البؤس في مدن الصفيح التي تلف العاصمة سانتياغو. كان أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي في ١٩٣٣. سجن مرتين، واضطر إلى ترك الدراسة في الجامعة والعمل كطبيب اسنان مساعد، ثم كطبيب في أحد الدور لرعاية المختلين عقليًا. في ١٩٣٨، انتخب نائبًا، وقاد الحملة الانتخابية الرئاسية لمصلحة المرشح أغيري سيردا، أول رئيس عن الجبهة الشعبية في التشيلي. في ١٩٤٢، دخل الحكومة وزيرًا للصحة وحاكمًا لصندوق الضمان العمالي. في ١٩٤٥، انتخب سيناتورًا، ثم نائب رئيس مجلس الشيوخ. ترشح ثلاث مرات لرئاسة الجمهورية، منها في ١٩٦٤ حيث كان مرشحًا بصفته رئيس «الجبهة الثورية للعمل الشعبي» ضد منافسه (الذي نجح) إدواردو فراي (ديمقراطي مسيحي). في المرة الرابعة، فاز بالرئاسة في ٤ ايلول ١٩٧٠ ضد جورج أليسندري (سياسي محافظ).

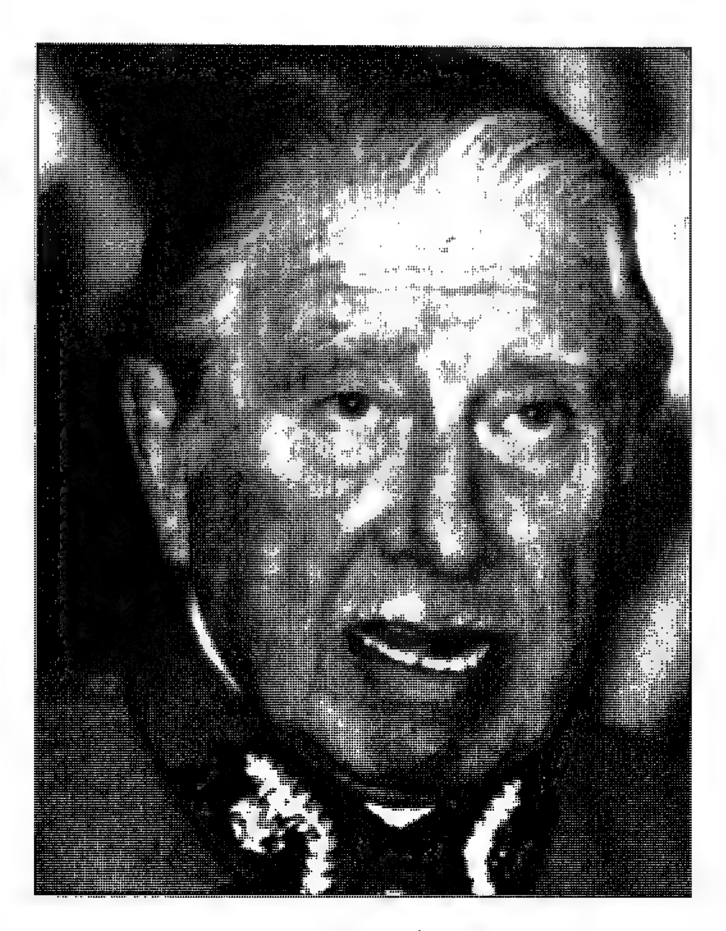
في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٠، صدق البرلمان على انتخابه. وفي ٤ تشرين الثاني، خلف رسميًا إدواردو فراي وأقام في القصر الرئاسي «لا مونيدا». واجهته أوضاع اقتصادية صعبة ومعقدة، فجابهها بتسريع الاصلاح الزراعي الذي كان فراي قد باشر به، وبتأميم صناعة النحاس، ومحاولة زيادة القدرة الشرائية لدى التشيليين. وفي آذار ١٩٧١، حصل حزبه على ٤٩،٧٥٪ من اصوات المقترعين، لكن في ٢٠ تموز من السنة نفسها، فقدت حكومته الأغلبية في المجلسين (النواب والشيوخ). فعرفت التشيلي عامين من الاضطرابات والاضرابات التي اجبرت أللندي على إجراء تعديلات وتبديلات وزارية عديدة حتى اضطر، في تشرين الاول ١٩٧٢، على توزير عسكريين في حكومته. في آذار ١٩٧٣، نال حزبه (الوحدة الشعبية) ٤٣،٩٪ من الاصوات، لكن كان على أللندي ان يواجه اضطرابات خطيرة في أجواء تضخم هائل (٢٥٠٪ في العام الواحد)، ووسط ضغوطات من حركة اليسار الثوري من جهة، ومن الحركة الفاشية («وطن وحرية») من جهة ثانية. في ٧ ايلول ١٩٧٣، أعلن عن استعداده لإجراء استفتاء شعبي عام حول سياسته. لكن بعد أربعة ايام (في ١١ ايلول)، فوجىء بانقلاب عسكري عليه بقيادة قائد الجيش وعضو الحكومة منذ ٢٥ آب ١٩٧٣، أغستو بينوشيه أوغارتا. وأثناء هجوم الانقلابيين على القصر الرئاسي، لاقى أللندي مصرعه؛ فأعلن الانقلابيون انه انتحر، في حين رجّحت الأنباء العالمية أنه قتل وهو يقاوم، وفي يده الرشاش الذي كان قد أهداه إياه الزعيم الكوبي فيدل كاسترو.

* **بينوشيه، أغستو Pinochet,A.** (١٩١٥-): عسكري وسياسي ورئيس المجلس العسكري الذي حكم التشيلي دكتاتوريًا عقب انقلاب ايلول ١٩٧٣ العسكري حتى انتخاب الرئيس إيلوين (راجع النبذة التاريخية)، لكنه بقي قائدًا للجيش، وحددت مدة بقائه في هذا المنصب حتى آذار ١٩٩٧. عائلته (بينوشيه) من أصل فرنسي، هاجرت من منطقة بريتانيا الفرنسية في القرن الثامن عشر.

عسكري كلاسيكي. معجب بالدكتاتور الاسباني فرنكو، ويتخذه مثلاً يحتذى. ترك السلطة



سلفادور أللندي.



أغستو بينوشيه.

بطريقة مشابهة إلى حد كبير لطريقة فرنكو في تركه للسلطة في إسبانيا. اختار فرنكو قبل موته ان يعيد «الحق إلى نصابه» باعادة الملك خوان كارلوس إلى العرش الاسباني، اختار بينوشيه، في ١٩٨٨، ان يطرح منصبه كرئيس للبلاد على استفتاء شعبي. والحال ان بينوشيه «كان فريدًا في نوعه في ذلك الاختيار، في بلد اميركي لاتيني، أو لعله كان، انطلاقًا من المعلومات الخاطئة أو المبالغة التي ينقلها إليه معاونوه، يعتقد ان الاستفتاء سوف يكون لصالحه. فالاعتداد بالنفس والوثوق بأن التشيليين سوف يواصلون مدى حياتهم الاعتراف له بالفضل في تخليصهم من الماركسية، كان من سمات بينوشيه، ومن هنا كان يومها أول من فوجىء بالاستفتاء يأتي لغير صالحه. وبصعوبة بالغة قبل يومها خوض اللعبة حتى نهايتها فتنحى أمام انتخابات شعبية جاءت بالرئيس إيلويين إلى الحكم» (من «الحياة»، تيارات، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥).

بقي قائدًا للجيش، لكنه كان يرى معاونيه يتساقطون واحدًا بعد الآخر، وبعضهم يسجن بتهم تصل أحيانًا إلى حد ارتكاب المجازر إبان انقلاب ١٩٧٣ وبعده، على رأسهم الجنرال كونتريراس رئيس الشرطة السرية (السياسية) في التشيلي في عهد بينوشيه، الذي اتهمته واشنطن بالوقوف وراء اغتيال أولارندو لوتيليه وزير الخارجية التشيلية في عهد أللندي، والذي اغتاله

رجال كونتريراس في واشنطن العام ١٩٧٦.
في ١٩٩٥، وقبل نحو عامين من انتهاء المدة المحددة لشغله منصب قائد الجيش، عاد بينوشيه إلى الاضواء مع عودة الحديث عن إمكانية قيام انقلاب عسكري في التشيلي بسبب ان المنحى الديمقراطي الذي عاد مجددًا، من خلال الرئيس إيلوين وبعده الرئيس الحالي إدواردو فراي الابن، بدأ يغيظ العسكر. فزار بينوشيه الرئيس فراي (في تشرين الثاني ١٩٩٥) وقال له: «أرجو منكم ألا تجبروا العسكريين على القيام بانقلاب عسكري». لكن حديث الانقلاب سرعان ما عاد واختفى من اجواء التشيلي، كما من وسائل الاعلام العالمية، وما هي إلا شهور وتنتهي مدة وجود بينوشيه على رأس قيادة الجيش التشيلي.

* **فراي، إدواردو Frei,E.** (١٩١١-١٩٨٢): سياسي ورجل دولة ورئيس سابق للجمهورية التشيلية (١٩٦٤-١٩٧٠). والد الرئيس الحالي إدواردو فراي (١٩٩٤-). ينتمي إلى جيل السياسيين الذين بدأوا حياتهم السياسية بصب اهتماماتهم على إيجاد حلول لانقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (١٩٢٩) في إطار من ديمقراطية وليدة بدأت تشق طريقها على أيديهم، فحكموا حتى الانقلاب العسكري في ١٩٧٣. وهكذا تطابقت السنوات الخمسين السياسية من حياة إدواردو فراي مع ولادة هذه الفترة التاريخية من حياة التشيليين ومع صعودها وتألقها، وكذلك مع موتها في ١٩٧٣. وقد اعتاد المؤرخون على إطلاق تسمية «دولة التسوية» على هذه الفترة. وإذا ما استثنى سلفادور أللندي، فليس هناك من شخصية سياسية طبعت الحياة السياسية التشيلية، طيلة هذه الفترة، على قدر ما فعلت شخصية إدواردو فراي.
والده سويسري مهاجر وأمه تشيلية. قضى طفولته في قرية ريفية واقعة في وسط البلاد، تدعى لونتويه. أنهى دراسته الثانوية في سانتياغو، وأتمّ دراسة الحقوق في الجامعة الكاثوليكية. كتب دراسة حول «نظام الأجور وشروط إلغائه»، فنال على أثرها درجة «محام». وكان بدأ ينشط في حركات العمل الكاثوليكي وهو طالب جامعي، فتشكلت حوله نواة من الشباب كانت أساس الحزب (والتيار) الذي سيصبح في ما بعد «الحزب الديمقراطي المسيحي التشيلي».
في ١٩٤٣، جال في أوروبا وكان رئيسًا لبعثة من الشبيبة الكاثوليكية في بلاده. وثمة آراء متناقضة حول الافكار التي تأثر بها في جولته هذه. لكن الرأي الغالب انه تأثر، على وجه الخصوص، بأفكار جيوفاني بابيني، جاك ماريتان وجيل روبل. وبين الرأسمالية والشيوعية، كان الفكر الكاثوليكي



إدواردو فراي.

ميالاً إلى الأخذ بالحرفية، أي النظرية الاقتصادية الاجتماعية التي تقول بإيجاد مؤسسات حرفية نقابية تُحوّل سلطات اقتصادية واجتماعية وسياسية، على اساس تجارب طبقت فعلاً في إيطاليا والمانيا، وفي ما بعد في إسبانيا. وعلى أية حال، فأثناء هذه الجولة في اوروبا، عزم فراي على الانخراط في العمل السياسي.

فور عودته إلى التشيلي، في نهاية ١٩٣٤، قصد الإقامة في شمالي البلاد، في مدينة إيكويك، حيث ترأس تحرير جريدة «إل تارابكا». ثم وضع كتابه الأول «تشيلي المجهولة». مسيرته السياسية، ابتداء من ذاك الوقت، اقترنت بحزب الكتائب الوطنية، في مرحلة أولى، ثم بالحزب الديمقراطي المسيحي التشيلي الذي ارتبط به حتى وفاته.

ترأس إدواردو فراي حزب الكتائب الوطنية بين ١٩٤١ و١٩٤٦، وأصبح وزير الاشغال العامة في ١٩٤٦، وسيناتورًا (السيناتور أهم من النائب في التشيلي) من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٤، ثم من ١٩٧٣ حتى وفاته.

في ١٩٤٧، وقف فراي ومعه حزب الكتائب الوطنية، ضد «قانون الدفاع عن الديمقراطية»، الذي دُعي «القانون الملعون»، والذي اعتبر الحزب الشيوعي خارج الشرعية. ومع تأسيس الحزب الديمقراطي المسيحي في ١٩٥٧، وترشيحه لأول مرة لرئاسة الجمهورية في ١٩٥٨، أصبح فراي أحد رجالات السياسة الأساسيين في التشيلي، وجاء انتخابه رئيسًا للجمهورية (في وجه منافسه سلفادور أللندي) في ١٩٦٤، وفي إطار الشعار الذي طرحه «ثورة داخل الحرية»، ليضع الحزب الديمقراطي المسيحي في أوج مجده. سانده اليسار في سنوات حكمه الأولى بسبب سياسة الاصلاح الزراعي التي انتهجها ولطموحاته الكبرى في علاقاته الخارجية. وبعد انشقاق الجناح اليساري في حزبه، دعمه اليمين في سياسته التقشفية التي أدت إلى فشل الديمقراطي المسيحي في انتخابات ١٩٧٠.

في هذه الانتخابات (ايلول ١٩٧٠)، كان رادوميرو توميك مرشح الديمقراطي المسيحي، وقد جاء في آخر لائحة المرشحين الثلاثة: سلفادور أللندي (الذي فاز)، جورج أليسندري رئيس سابق للجمهورية ومرشح اليمين. وأخذ إدواردو فراي جانب المعارضة وتزعمها، وانتخب سيناتورًا عن سانتياغو في ١٩٧٣، ثم رئيسًا لمجلس الشيوخ. لكن انقلاب ايلول ١٩٧٣ العسكري لم يمكّن فراي ولا الحزب الديمقراطي المسيحي من جني أي مكسب على صعيد السلطة، ذلك ان هذا الانقلاب قضى على النظام برمته وعلى رجالاته السياسيين. كتب فراي رسالة لرئيس الديمقراطية المسيحية العالمية، ماريانو رومور، يبّرر فيها التدخل العسكري (والانقلاب) في الحياة السياسية التشيلية. كان ذلك بعد وقت قصير من الانقلاب. لكنه، ابتداءً من ١٩٧٥، أخذ ينحو، تدريجيًا، باتجاه معارضة النظام العسكري، وكان على رأس القوى السياسية التي رفضت الدستور الجديد المعروض على الاستفتاء في ١٩٨٠.

يوم تشييعه غصت سانتياغو بالجماهير المشيعة التي لم تعرف العاصمة مثيلاً لها منذ ١١ ايلول ١٩٧٣.

*** كورفالان، لويس Corvalan,L.**

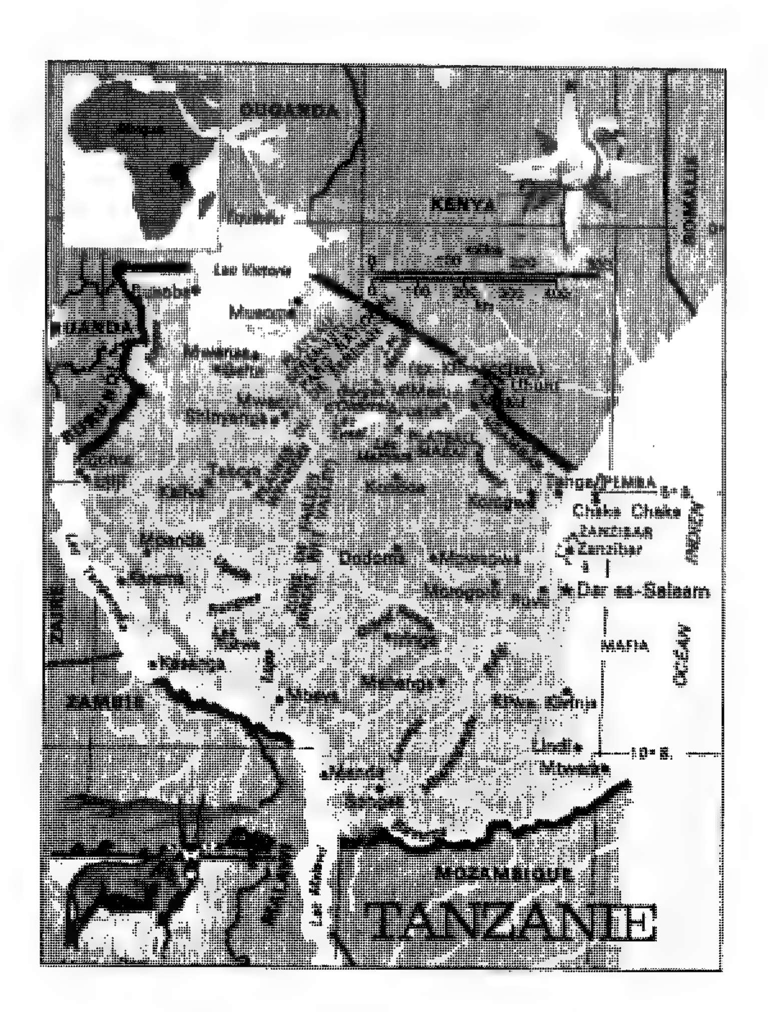
(١٩١٦-): سياسي وزعيم الحزب الشيوعي التشيلي. عمل مدرسًا ثم صحافيًا، وانضم إلى الحزب الشيوعي في ١٩٣٢، وأصبح عضوًا في مجلس الشيوخ التشيلي في ١٩٦١. سكرتير الحزب الشيوعي التشيلي (١٩٥٨)، وكان من أكثر المتحمسين لجبهة «الوحدة الشعبية»، وأكثرهم اعتدالاً وواقعية. وبعد سقوط حكومة الوحدة الشعبية (١٣ ايلول ١٩٧٣)، اعتقل بعد اسبوع، وسجن ونفي إلى جزر داوسون (Dawson) في أقصى جنوبي التشيلي لمدة ثلاث سنوات. وبدا ان

مباحثات سرية جرت بين الحكومة السوفياتية والحكومة التشيلية أدت بشكل مفاجيء إلى مبادلة كورفلان بمنشق روسي يدعى يوكوفسكي في ١٩٧٦. فغادر كورفلان إلى موسكو وعاش فيها.

* نيرودا، بابلو .Neruda,P (١٩٠٤-١٩٧٣): أديب وشاعر ودبلوماسي وسياسي تشيلي. اسمه الأصلي ريكاردو إليسر نافتالي رييس. ولد في بارال (في التشيلي) في ١٢ تموز ١٩٠٤. توفيت والدته بعد نحو شهر من ولادته. في ١٩٠٦، تزوج والده مرة ثانية وأقام في تيميكو. أول كتابة منشورة له كانت في ١٩١٧ ونشرتها جريدة تصدر في تيميكو. في ١٩٢٠، تبنى له إسمًا مستعارًا هو بابلو نيرودا. تلقى دراسته الجامعية في سانتياغو في ١٩٢١. في ١٩٢٤، نشر مؤلفه الأول وكان بعنوان «عشرون قصيدة حب ونشيد يائس». في ١٩٢٧، عين قنصلاً في رانغون وتزوج للمرة الأولى. في ١٩٣٣، قنصل في بوينس أيرس، حيث قابل لوركا. في ١٩٣٤، قنصل في برشلونة. في ١٩٣٥، قنصل في مدريد. أسس وأدار مجلة «الحصان الأخضر». تزوج، ثانية، من ديليا دل كاريل. في ١٨ تموز ١٩٣٦، وقع التمرد الذي قاده فرنكو. في ١٩٣٩، قنصل في باريس. اهتم بالهجرة الاسبانية ونظم نقل ٢٥٠٠ جمهوري إلى التشيلي. في ١٩٤٠، قنصل عام في مكسيكو. في آذار ١٩٤٥، انتخب سيناتورًا في التشيلي. وفي ايار من السنة نفسها، منح الجائزة الوطنية للآداب، وفي تموز انضم إلى الحزب الشيوعي. في ١٩٤٨، قرر غونزاليس فيديلا اعتقاله، فعاش نيرودا متخفيًا وكتب «النشيد العام». في ١٩٤٩، نجح في اجتياز جبال الأندز ومغادرة التشيلي. في ١٩٥٠، طبع «النشيد العام» في مكسيكو. وتقاسم نيرودا، مع بابلو بيكاسو وبول روبسون، الجائزة العالمية للسلام. في ١٩٥٢، عاد إلى التشيلي. انفصل عن زوجته وتزوج، للمرة الثالثة، من ماتيلد أوروتيا. في ١٩٥٧، رئيس جمعية الكتاب في التشيلي. في ١٩٦٠، زار كوبا. من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، سافر، وأقام في الصين، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، هنغاريا، الخ. في ١٩٧٠، مرشح الحزب الشيوعي في الانتخابات الرئاسية في التشيلي، وانسحب منها ليدعم المرشح سلفادور أللندي. في ١٩٧٠، عين سفيرًا لبلاده في فرنسا. في ١٩٧١، حاز على جائزة نوبل للسلام. وقع مريضًا فعاد إلى التشيلي في ١٩٧٢، وتوفي في سانتياغو في ايلول ١٩٧٣.

بابلو نيرودا.





تنزانيا

بطاقة تعريف

الاسم: «تنزانيا» من تنجانيقا وزنجبار. والإسم ركّب مع إعلان «جمهورية تنزانيا المتحدة» من تنجانيقا وجزيرتي زنجبار وبمبا.

الموقع: في شرقي افريقيا المطلة على المحيط الهندي. تحيط بها كينيا، أوغندا، زائير، روانـدا، بورونـدي، زامبيا، ملاوي، موزمبيق والمحيط الهندي.

المساحة: ٩٤٥ ألفاً و٨٧ كلم م.، منها ٢٦٤٣ كلم م. مساحة زنجبار وبمبا. والباقي، أي ٩٤٢ ألفاً و٣٤٤ كلم م. مساحة البر التنزاني الذي تشكله تنجانيقا.

العاصمة: دودوما Dodoma، ابتداءً من ١٩٩٠، وكانت العاصمة قبلاً دار السلام. تقع دودوما في وسط البر التنزاني، في حين تقع دار السلام على الساحل. وأهم المدن: موانزا، تابورا، مبيا، تانغا (راجع «مدن ومعالم»).

المناطق: أروشا، بوكوبا، دار السلام، دودوما، إيرنغا، كيغوما، كيليمندجارو، ليندي، مارا، مبيا، موروغورو، متوارا، موانزا، بمبا الشمالية، بمبا الجنوبية، بواني، روكوا، روفوما، شينييانغا، سينغيدا، تابورا، تانغا، زنجبار الشمالية، زنجبار الجنوبية والوسطى، وزنجبار الغربية.

اللغات: السواحلية، هي اللغة الرسمية والقومية؛ والانكليزية، اللغة الثانية.

السكان: يبلغ تعدادهم (تقديرات ١٩٩٦) نحو ٢٧،٥ مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو ٤١ مليونًا في العام ٢٠٠٠. ينتمون بأكثريتهم الساحقة إلى قبائل البانتو التي تشكل نحو ٩٥٪ منهم. والنسبة المتبقية تتوزع على قبائل سوكوما، شاغاس، ماكوند وهاياس. وهناك نحو ٧٠ ألف لاجىء من بوروندي. المسلمون (سنيون، شافعيون، إسماعيليون) يشكلون نحو ٣٤٪ من مجموع التنزانيين، والمسيحيون (كاثوليك وبروتستانت) نحو ٣٦٪، والإحيائيون (ديانات افريقية محلية) نحو ٣٠٪.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في كانون الثاني ١٩٨٥، معدل في ايار ١٩٩٢. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع الشامل والمباشر لمدة خمسة أعوام. الجمعية الوطنية من مجلس واحد مكون من ٢٩١ عضوًا.

أهم الأحزاب: شاما شا مابيندوزي (حزب الثورة، وكان الحزب الحاكم الوحيد من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٢) أعيد تأسيسه في ١٩٧٧.

الاقتصاد: مساحة الاراضي الزراعية نحو ٤ آلاف هكتار، والمزروعة منها نحو ألف هكتار . الغابات نحو ٤٢ ألف هكتار، والمراعي ٣٥ ألف هكتار.

متوسط الانتاج السنوي (السنوات الأخيرة): المانيوك (نبات يستخرج من جذوره دقيق نشوي) نحو ٦ آلاف طن، البن ٥٠ ألف طن، قصب السكر مليون و٣٠٠ ألف طن، الذرة مليونين و٣٠٠ ألف طن، القطن ٥٩ ألف طن، الموز مليون و٢٠٠ ألف طن، الأرز ٧٤٠ ألف طن، الشاي ٢٠ ألف طن، الدخان ١٥ ألف طن. وتشكل تربية الماشية وصيد السمك ثروة مهمة للبلاد.

الثروة المنجمية: الفحم (لم يستغل بعد)، الحديد، الماس، الذهب، الملح، القصدير، الجيبس، أحجار نصف كريمة.

تشكل السياحة قطاعًا إقتصاديًا مهمًا، وبلغ متوسط عدد السياح، في السنوات الأخيرة (١٩٩٠-١٩٩٥) نحو ١٢٥ ألف سائح. وأكثر المناطق التي يقصدها هؤلاء (طبيعية وأثرية): حفرة نغوروندي (٦٥٠٠كلم م.، مدّرج بعرض ٢٠كلم وعمق ٦٠٠م)، مضيق أولدوفائي. منتزهات، وخاصة على بحيرة مانيارا، و«بيت العجائب» وقلعة تعود إلى القرن الثامن عشر ومتحف في زنجبار.

نبذة تاريخية

وجود بشري قديم: دلت حفريات أجريت حديثا في شمالي تنجانيقا (البر التنزاني، أي كل اراضي تنزانيا باستثناء زنجبار وبمبا) عن وجود بقايا بشرية كان أصحابها يعيشون في المنطقة منذ حوالي خمسمائة ألف سنة. وأطلق العلماء عليهم إسم «رجل زنجنتروبوس» Homo Zinjanthropus، واعتبروه أقدم رجل اكتشف حتى الآن. وقد سبق للاغريق القدامى ان وصلوا إلى تلك الشواطىء.

دخول الاسلام: دخل الاسلام المنطقة في القرن الثامن، وأول من حمل لواءه هناك سبعة أخوة قدموا من شبه الجزيرة العربية، وأسسوا سبعة مراكز تجارية. ودلت الدراسات الأثرية عن وجود مدن عربية، تعود إلى القرن العاشر، منتشرة على الشاطىء.

الاوروبيون: في ١٤٩٩، توقف فاسكو دي غاما في زنجبار بينما كان في طريقه إلى الهند ليتموّن من ماء الشفة والأغذية. وخلال القرنين اللاحقين، أشرف البرتغاليون على عدد من المدن التجارية الواقعة على شواطىء افريقيا الشرقية، و لم يتغلغلوا إلى داخل المناطق.وأول الذين وصلوا إلى كيليمندجارو (المسماة اليوم بيك أوهورو، والواقعة على الحدود مع كينيا) كان أحد المبشرين المدعو جوهانس ربمان، وذلك في ١٨٤٨. ورفض أغلب الاوروبيين تصديقه عندما روى لهم أنه رأى هناك جبالاً مغطاة بالثلوج.

سلطنة عربية واستعمار اوروبي: كانت زنجبار، طيلة القرن التاسع عشر، سلطنة عربية قوية، استطاعت السيطرة على تجارة العاج والعبيد على طول الشواطىء الشرقية من افريقيا. وكان لتحريم تجارة العبيد، وللحروب الداخلية المحلية أن أضعفت من شأن الشركات الافريقية، فبدأت الدول الاوروبية تعمل على تقسيم افريقيا في ما بينها. فاستولت بريطانيا على زنجبار وجعلتها محمية، وأبقت على السلطان العربي ونصبته رئيسًا للحكومة المحلية، في حين كانت تنجانيقا من حصة ألمانيا.

اتفاقية زنجبار (١٨٩٠): وهي اتفاقية استعمارية بين بريطانيا العظمى والامبراطورية الألمانية في أول تموز ١٨٩٠، وتسمى ايضًا اتفاقية هلغولاند-زنجبار Helgoland-Zanzibar. تجسّد هذه الاتفاقية الموقف الاوروبي من تقسيم افريقيا إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها القوى العظمى في نهاية القرن التاسع عشر، وتدل على رغبة ألمانيا في التقارب من بريطانيا العظمى بعد التخلي عن حلف بيسمارك مع روسيا. وقد ترتب على الاتفاقية تخلي ألمانيا لبريطانيا عن مطالبها السابقة في محمية زنجبار والشاطىء الشرقي الافريقي بين ويتو ونهر جوبا، مقابل اعتراف بريطانيا بالنفوذ الألماني على منطقة تقع في شرقي افريقيا وتمتد شمالاً من



في تموز ١٩٦٣، الرئيس الاميركي جون كينيدي مستقبلاً، في البيت الابيض، جوليوس نيريري رئيس جمهورية تنجانيقا.

بحيرة فكتوريا إلى اراضي الكونغو، ومن بحيرة نياسا إلى تنجانيقا. ونصت الاتفاقية على تنازلات متبادلة أخرى بين الطرفين في أجزاء أخرى من افريقيا. كما تعدت الاتفاقية قارة افريقيا لتطال بحر الشمال حيث تنازلت بريطانيا لالمانيا عن جزيرة هلغولاند (في بحر الشمال)، وهي جزيرة لعبت دورًا اساسيًا في تطور القدرة البحرية الألمانية في مطلع القرن العشرين.

وبعد توقيع هذه الاتفاقية، بدأ البريطانيون والالمان يتخذون إجراءات لتحديث زنجبار وتنجانيقا (مدارس إرسالية وأخرى حكومية، طرقات وخطوط سكك حديدية...) اللتين ظلتا منفصلتين. وبعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا، وضعت تنجانيقا تحت وصاية عصبة الأمم التي عهدت إلى بريطانيا بادارتها؛ وفي ١٩٤٦، أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة وإدارة بريطانيا.

الاستقلال والرئيس نيريري: في السنوات الأولى التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، بدأ السكان في البلدين (زنجبار وتنجانيقا) يطالبون بزيادة نسب تمثيلهم السياسي، وبالاستقلال. وفي ١٩٥٤، أسس جوليوس نيريري حزب «الاتحاد الوطني الافريقي في تنجانيقا»، واستطاع، وحزبه، ان يقودا البلاد إلى الاستقلال في ١٩٦١. أما زنجبار فنالت استقلالها في كانون الاول ١٩٦٣ تحت ضغط المطالب الاستقلالية فيها ايضًا، ثم بعد شهر واحد، أطاحت ثورة شعبية نظام السلطنة في زنجبار، واقامت



وحدة من الجيش التنزاني الذي غزا أوغندا (١٩٨١).

الجمهورية.

الاتحاد في «تنزانيا»: وبعد نحو سنة واحدة، أي في آذار ١٩٦٤، اتحد البلدان، زنجبار وتنجانيقا، في دولة واحدة هي «جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة»، وانتخب جوليوس نيريري، رئيس تنجانيقا، رئيسًا لها، وعبيد كرومي نائبًا للرئيس. وفي ما بعد، اتخذت هذه الجمهورية إسم تنزانيا.

وفي ١٩٦٥، أعيد انتخاب نيريري من جديد، وظل محتفظًا برئاسة الجمهورية عن طريق الانتخاب. وقد عمد إلى إقامة نظام الحزب الحاكم الوحيد في كل من تنجانيقا وزنجبار، وهذا الحزب هو «حزب اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي والحزب الأفرو--شيرازي»، كما عمل على تطبيق نوع من الاشتراكية الملائمة مع ظروف البلاد، خاصة في الريف وإزاء الرعاة والبدو الذين عمل نيريري على تجميع غالبيتهم في وحدات ريفية تعاونية.

تنزانيا والدول المجاورة: في ١٩٦٧، دخلت تنزانيا وأوغندا وكينيا في اتحاد ثلاثي سمي «اتحاد دول شرقي افريقيا». لكن هذا الاتحاد لم يعمّر طويلاً، وقد انتهى رسميًا في تموز ١٩٧٧ بعد احتضار وتأزم في العلاقات بين تنزانيا وأوغندا، خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي جاء بحكم عيدي أمين في أوغندا، والذي كان يتهم تنزانيا بدعم المعارضة الأوغندية. وقد انتهى هذا التأزم

إلى حرب مكشوفة بين البلدين استمرت حتى ١٩٧٩، وشاركت فيها القوى الأوغندية المناوئة لنظام عيدي أمين.

وكانت تنزانيا تدعم جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو» في نضالها من اجل الاستقلال. من هنا فإن علاقاتها بموزمبيق أصبحت وثيقة جدًا بعد حصول الأخيرة على استقلالها في ١٩٧٥. وفي هذا العام، أعيد انتخاب نيريري رئيسًا للجمهورية مرة جديدة. وتشكل مجلس وطني جديد بعد التأكيد على ان حزب تنجانيقا الوطني الافريقي هو الحزب الحاكم الوحيد في قطري البلاد. وفي شباط ١٩٧٧، تمّ دمج هذا الحزب بالحزب الأفرو-شيرازي (في زنجبار)، فشكّلا حزبًا جديدًا سمي «حزب تنزانيا الثوري». وصدر دستور جديد.

(الجدير ذكره أن تنزانيا تمكنت، بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، من انجاز مشروع ضخم، «مشروع تازارا»، وهو شق طريق بين تنزانيا وزامبيا بطول ١٨٥٩كلم، وعليها الفا جسر، و١٩ نفقًا و١٤٧ محطة. وقد انجز العمل ١٥ ألف صيني و٤٠ ألف افريقي).

دستور جديد ومشكلات اقتصادية:

في دستور ١٩٧٧، احتفظ رئيس «الجمهورية المتحدة» بزعامة الحزب، واللجنة المركزية، ووضعت الحكومة بتصرف رئيسها الذي يعينه رئيس الجمهورية، واحتفظت زنجبار بمؤسسات سياسية خاصة بها (مجلس ثوري، حكومة،...). وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٨٠، أعيد انتخاب جوليوس نيريري لرئاسة الجمهورية للمرة الرابعة. وفي اليوم نفسه، جرت انتخابات تشريعية.

في ١٩٨١ و١٩٨٢، تدنى الانتاج الزراعي والصناعي، وانعدم وجود المخزونات الاحتياطية في تنزانيا، ما أدى إلى نمو هائل للسوق السوداء. فاضطرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة هذه السوق. وقد وصلت الاجراءات المتخذة إلى أقصى درجاتها مع إعلان الرئيس نيريري، في ٨ نيسان ١٩٨٣، قراره إغلاق كل حدود تنزانيا، ومكافحة السوق السوداء بكل أشكالها، ووضع كل وسائل المراقبة البرية والجوية والبحرية في حال استنفار.

في تشرين الثاني ١٩٨٣، عقدت قمة بين رؤساء تنزانيا، أوغندا وكينيا، قررت كينيا وتنزانيا على أثرها إعادة فتح حدودهما المقفلة، وحلت المشكلات المالية بين البلدان الثلاثة العالقة منذ حل اتحاد مجموعة افريقيا الشرقية في ١٩٧٧.

كرونولوجيا أهم أحداث العقد الأخير: في كانون الثاني ١٩٨٣، جرى انقلاب فاشل، واعتقل ٦٠٠ عسكري وألف مدني. وفي كانون الثاني ١٩٨٤، انتخب علي حسن معيني رئيسًا لزنجبار خلفًا للرئيس المستقيل عبود جومبي، واعتبر هذا الانتخاب نصرًا للرئيس التنزاني، جوليوس نيريري، الساعي إلى تقوية الاتحاد بين حكومتي زنجبار وتنجانيقا. وفي ٣١ تشرين الثاني ١٩٨٥، انتخب علي حسن معيني (مسلم، مولود ١٩٢٥) رئيسًا

لتنزانيا، وأعيد انتخابه في ٧ تشرين الاول ١٩٩٠ بنيله ٩٥،٥٪ من الاصوات. وفي ٢٠ تموز ١٩٩٠، حلّ المجلس النيابي. وفي أول ايلول ١٩٩٠، زار البابا يوحنا بولس الثاني تنزانيا. وعرفت المناطق الشمالية من البلاد المجاعة طيلة ١٩٩١. وفي أول ايار ١٩٩٢، صدر قانون يسمح بتعدد الاحزاب.

في اواخر تشرين الاول ١٩٩٥، جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية شاركت فيها احزاب متعددة للمرة الاولى في تاريخ البلاد. وتنافس أربعة مرشحين على الرئاسة وأكثر من ١٣٠٠ مرشح على مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٣٠ مقعدًا.

وكان في طليعة المرشحين للرئاسة إثنان: بنيامين مكابا (مولود ١٩٣٩) وزير العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، وهو مرشح الحزب الحاكم «شماما شا مابيندوزي»؛ وأوغسطين مريما (مولود ١٩٤٤) عن حزب «الاتفاق الوطني لاعادة الاعمار والتنمية» المعارض. والاثنان الباقيان: ابراهيم ليبومبا (مولود ١٩٥٢) عن «الجبهة المدنية الموحدة»، وهو المسلم الوحيد الذي يخوض الانتخابات؛ وجون شييو (مولود ١٩٤٥) وهو رجل أعمال ويرأس «الحزب الديمقراطي الموحد».

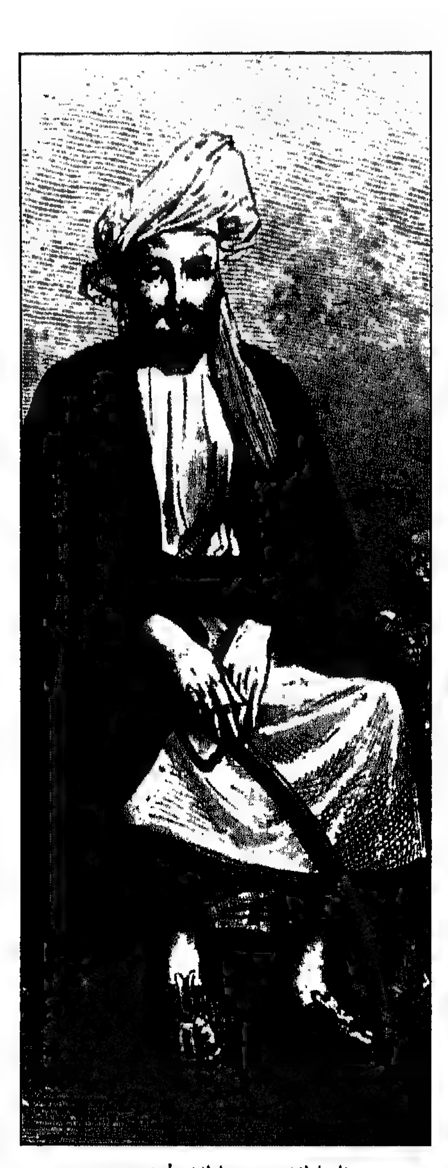
زنجبار (أنجوجا وبمبا)

(هذه المادة تستند إلى الدراسات التي كتبها محمد علام-استاذ جامعي في أوكسفورد، انكلترا- من زنجبار ودار السلام في تنزانيا، ونشرتها «الحياة» في اعدادها: عدد تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٤؛ عدد ١١٢٥٣ و١١٢٥٤، تاريخ ٥ و٦ كانون الاول ١٩٩٣، ص ١٤؛ عدد ١١٤٠٢، تاريخ ٦ ايار ١٩٩٤، ص ٢٢).

زنجبار في إطار الوجود العربي الاسلامي في شرقي افريقيا - سلطنة كلوى:
تعرف باسم كلوى مواضع وجزر عدة قرب ساحل شرقي افريقيا، إلا ان أشهرها كلوى التي تحدث عنها الرحالة ابن بطوطة عند زيارته لها في العام ١٣٣١. وتعرف اليوم باسم «كلوى كيسيواني»، وهي تقع على جزيرة صغيرة قرب ساحل تنزانيا الجنوبي على بعد نحو ٢٠٠كلم جنوبي العاصمة السابقة دار السلام.

كانت كلوى عاصمة سلطنة امتدت اراضيها في أواخر القرون الوسطى من نهر روفيجي Rufigi إلى سُفالة على ساحل موزمبيق. وكانت -حتى قدوم البرتغاليين- أكثر المدن التجارية الاسلامية في شرقي افريقيا رخاء وازدهارًا لاحتكارها تجارة الذهب الذي كان يصل إلى سُفالة (سُفالة الذهب) من مناجمه في ما يعرف اليوم بزيمبابوي وموزمبيق. ويُستفاد من كتاب «السلوى في تاريخ كلوى» -المؤلف في اوائل القرن السادس عشر- بأن مؤسسي المدينة قدموا من شيراز بمنطقة الخليج في منتصف القرن الثالث الهجري. وكانت كلوى بادىء الأمر محطة تجارية يؤمها التجار العرب في منطقة المحيط الهندي للحصول على الذهب والعاج من الداخل، في مقابل بيع الأقمشة القطنية والحريرية والأواني الخزفية والفخارية من الشرقين الأقصى والأدنى ومن الهند. وكان القرن الرابع عشر العصر الذهبي لكلوى، فنشطت حركة البناء، إذ اراد سلاطينها ان تكون مدينتهم صورة من عدن وجدة، بل والقاهرة. وما زالت اطلال مسجدها الجامع ماثلة للعيان. كما دلت الحفريات على ان قصر سلطانها من اوائل القرن الرابع عشر كان قصرًا رائعًا يذكر المرء بقصور الامويين والعباسيين قبله بخمسة قرون. وكان من نتائج انتشار الاسلام في مدن ساحل شرقي افريقيا تشييد المساجد وبناء المنازل من الحجر. والبناء الوحيد الذي ظل قائمًا إلى اليوم من القرن الثاني عشر هو المسجد الجامع بكلوى، وهو مثال رائع للمعمار السواحلي في شرقي افريقيا.

نمت كلوى في القرن الثاني عشر في عهد أسرة مهدي، وأصلها من حضرموت. وذكر المؤرخ البرتغالي بربوسا (اوائل القرن السادس عشر) ان القصر الكبير في كلوى كان من ادوار عدة، وهو متأثر بانماط مباني الحصون في جنوبي الجزيرة العربية. وقد «بدت المدينة من سفننا جميلة ببيوتها البديعة، ومآذن مساجدها، وبساتينها، مما



السلطان سعيد سلطان زنجبار.

جعل رجالنا يتشوقون للاستيلاء عليها». وهذا ما حدث بالفعل إذ استولى البرتغاليون على كلوى عنوة العام ١٥٠٥، وعاثوا بها، ونهبوا ثرواتها وفتكوا بسكانها الآمنين. وذكر ألماني (هانس ماير) كان يرافق الحملة البرتغالية ان بكلوى العديد من المساجد ذات الاروقة والقباب، ويشبه احدها جامع قرطبة.

ووصف كلوى المؤرخ البرتغالي المعروف دوراتي بربوسا (١٥١٨) بأنها «مدينة إسلامية... يرتدي سكانها ثيابًا حسنة من القطن والحرير

المقصب، ولغتهم العربية وهم مسلمون ورعون».
واضاف يقول إن البرتغاليين استولوا على المدينة عنوة بعد ان ابى سلطانها الخضوع لملك البرتغال وأداء ضريبة سنوية له.

ووصف كلوى طبيب جراح انكليزي (جيمس بريور) زارها العام ١٨١١ بأنها كانت في الماضي مدينة بالغة الأهمية، وحاضرة مملكة مترامية الأطراف. فخرّبها البرتغاليون ونهبوها. وأضاف معقبًا على ذلك ان «مجرد لمس البرتغاليين لمكان يعني هلاكه».

جزيرتا زنجبار وبمبا (الجزيرة الخضراء):
الاسم القديم لجزيرة زنجبار أنجوجا Unguja، ولكن العرب سمّوا الساحل المقابل زنج-بار، أي ساحل الزنج؛ ثم لما كانت الجزيرة في مقدمة الاماكن التي قصدوها سمّوها «زنجبار».

يذكر المسعودي جزيرة «قنبلو» (ولعلها الجزيرة الخضراء إلى الشمال من زنجبار، ولو ان كيركمان-مؤرخ ألماني-يرى انها إحدى جزر القمر) ويقول ان سكانها مزيج من العرب والسكان الاصليين تحت حكم اسرة مسلمة.

وكانت زنجبار والجزيرة الخضراء من أقدم المستوطنات العربية. وأقدم كتابة عربية معروفة في شرقي افريقيا تلك التي في كيزيماكي في جنوبي زنجبار، وهي عبارة عن نقش على جدار يقول «إن الشيخ السيد أبا عمران أمر ببناء مسجد في اليوم الاول من شهر ذي القعدة العام ٥٠٠هـ» (٢٧ تموز ١١٠٧م).

ومما يدل على الرخاء الذي كانت تنعم به زنجبار قبيل وصول البرتغاليين إليها العام ١٥٠٣ الوصف الذي كتبه المؤرخ البرتغالي بربوسا، فهو يقول: «سكان زنجبار وملوكها مسلمون... وهم يعيشون في بذخ ونعيم، ويرتدون الملابس الرفيعة من الحرير والقطن. ونساؤهم يسرن بالجواهر الكثيرة من ذهب سُفالة الجيد. وملابسهن من الحرير الفاخر. وفي الجزيرة مساجد كثيرة، والسكان متمسكون بالدين».

«شيرازي»: يقول جيمس كيركمان (المؤرخ الألماني الشهير) «انه لا شك في ان أقوى المؤثرات في شرقي افريقيا في القرون الوسطى جاءت من الخليج وهو ليس فارسيًا، كما ان بحر الشمال ليس بحرًا ألمانيًا». إن معظم سكان ولاية فارس في القرنين التاسع والعاشر للميلاد (وبها شيراز وميناؤها سيراف في خوزستان/عربستان) عرب لا فرس، وهم الذين يشار إليهم بالشيرازي في شرقي افريقيا.

وأفضل تفسير للتسمية «شيرازي» هو انها استعملت لترتبط بين حكام مدن ساحل شرقي افريقيا وبين امجاد بلاط شيراز العربي-الفارسي في عهد البويهيين (٩٣٢-١٠٥٥).

ويبدو ان الشيرازيين القادمين إلى شرقي افريقيا وصلوا من جنوبي الجزيرة العربية، كما يبدو ان الشرفاء «الشيرازيين» فروا من وجه الغزو المغولي للعراق ونزلوا عند أقربائهم في مقديشو، ثم انتقل بعضهم إلى كلوى وحكموها.

ارتبط الشيرازيون بكلوى تدريجيًا ارتباطًا تجاريًا وعن طريق المصاهرة، وهاجر بعضهم إليها. فجزر القمر قدم إليها بعض كبار القوم من كلوى في اواخر القرن الرابع عشر. كما قدم مهاجرون من الشرفاء من حضرموت واليمن، وشملتهم التسمية «شيرازي» في كل هذه الاماكن في شرقي افريقيا (راجع «جزر القمر» في هذا الجزء).

إن استعمال اللقب «شيرازي» في القرن العشرين في زنجبار والساحل يعني ان صاحبه مواطن من الفترة الاولى التي سبقت وصول العثمانيين في نهاية القرن السابع عشر، وهي الفترة التي كان يحكم فيها شرفاء عرفوا بالشيرازي. وإن انتساب حكام المدن الساحلية للشيرازي شبيه بانتساب بعض اللوردات في انكلترا إلى الاصل



حارة عربية في زنجبار.

النورماندي الفرنسي.

الإرث التاريخي يهدّد بانفصال زنجبار

تنزانيا مع نيريري وبعده: بعد نحو عشر سنوات من بدء حكم الرئيس التنزاني علي حسن معيني تصاعدت حدة المشاكل الداخلية وأصبحت قضية استمرار الدولة الاتحادية (تنزانيا) التي تضم تنجانيقا وجزر زنجبار (أنجوجا وبمبا)- وتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي، واستكمال مسيرة الديمقراطية، ثلاث قنابل موقوتة قد يؤدي انفجارها إلى انهيار الاتحاد وعودته إلى دولتين مستقلتين كما كان عليه الحال قبل ١٩٦٤.

وبدا ان تخلي الرئيس السابق جوليوس نيريري طواعية عن الرئاسة عام ١٩٨٥ ثم عن قيادة الحزب الثوري الحاكم (CCM) عام ١٩٨٨ إلى نائبه معيني هو للحفاظ على تاريخه حين قاد الحركة الوطنية في بلاده تنجانيقا نحو الاستقلال في ١٩٦١، وأسس مع نظيره الزنجباري عبيد كرومي دولة الوحدة، وجعل بلاده مقرًا لمعسكرات حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي.

ولم يكن من قبيل المصادفة ان نيريري، الذي يعد واحدًا من منظّري فكرة الحزب الواحد وقائد التأصيل الفكري والسياسي لها باعتبارها النموذج الأمثل للتعاطي مع مشاكل دول تعاني تعدد الاجناس، هو اول من نادى قبل تخليه عن السلطة بشهور بدراسة إمكانات اخذ تنزانيا بنظام التعددية الحزبية.

ساهم نيريري في صنع جدل واسع حول ضرورة إجراء تغييرات سياسية واسعة في النظام الاشتراكي الذي تنتهجه تنزانيا. وفي إطار حزبه

(CCM) بدأت المناقشات العلنية نهاية ١٩٩١ حول احتمالات «إنهاء نظام الحزب الواحد»، والأخذ بنظام التعددية في إطار الحزب الحاكم نفسه.

الاوضاع الحزبية والسياسية في دولة الاتحاد (تنزانيا): في شباط ١٩٩٢، صدر قانون الاحزاب معلنًا انتهاء مرحلة الحزب الواحد. وتضمن القانون ثلاثة بنود رئيسية تنسجم مع الدستور العلماني للدولة:

«ضرورة ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين للحزب عن ألفي عضو شريطة ان يكونوا ممثلين عن المحافظات العشر التي تنقسم إليها البلاد بواقع ٢٠٠ ممثل عن كل محافظة (ومنها زنجبار).

«ان لا ينادي أي حزب بانفصال تنجانيقا وزنجبار.

«ضرورة احترام الدستور العلماني للدولة وعدم تشكيل احزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي، ويجب ان لا تتضمن برامج وأهداف أي حزب ما يعبر عن هذه الانتماءات».

ووفقًا للقانون يوجد في البلاد (تنزانيا) ١١ حزبًا مسجلاً رسميًا استوفت شروط القانون وخمسة احزاب أخرى تحت التأسيس غير مرخص لها بمزاولة العمل السياسي كونها لم تستوف الشروط. ومن أهم هذه الاحزاب «جبهة الاتحاد المدني» يرأسه جيمس امبالالا غير ان زعامته الحقيقية في يد سيف شريف حمادي نائب رئيس الحزب ورئيس الوزراء السابق (١٩٨٥-١٩٨٨) في ولاية زنجبار ذات الحكم الذاتي. وسبق ان اعتقله نيريري بسبب توجهاته الاصلاحية ذات المسحة الدينية. وهو الحزب الوحيد الذي مقره زنجبار خارج تنجانيقا.

وتتفق احزاب المعارضة على ضمان حياة ديمقراطية سليمة وانهاء احتكارات الحزب الحاكم منها الامتيازات التي يحصل عليها اعضاء الحزب بالنسبة إلى الالتحاق بالجامعة وفرص العمل. وبدأ الحزب فعليًا في تقليص عدد مكاتبه وفروعه المنتشرة في كل قرية ومؤسسة وجامعة.

وترى الاحزاب المعارضة ان لا فضل للحزب الحاكم (الذي كان الحزب الوحيد من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٢) لوجودها، وإنما للتغييرات الدولية التي كسرت فكرة الشمولية والحزب الواحد.

ويظل حزب «جبهة الاتحاد المدني» (CUF) هو الأكثر نشاطًا وشعبية على الساحة. فقادته يجوبون البلاد استعدادًا لانتخابات ١٩٩٥، وتستند قاعدته إلى المسلمين والمواطنين من اصل عربي وإيراني خصوصًا في زنجبار. وهناك مخاوف من ان يؤدي فوزه إلى صراعات عرقية. ويلاحظ ان الحكومة المركزية في دار السلام بدأت (في ١٩٩٣) تتهم دولاً أجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وتأتي هذه الاتهامات في إطار حركة عنف بدأت تشهدها تنزانيا ضد المواطنين ذوي الاصول العربية والهندية. ففي مقاطعة مورو جوري شهد شهر تشرين الثاني ١٩٩٣ إغلاق مواطنين أفارقة الطرق وحصار العرب والهنود والاعتداء عليهم وسرقة ممتلكاتهم مما اعاد إلى الاذهان أحداث العنف التي شهدتها البلاد في ١٩٦٤ وانطلقت شرارتها الاولى من مورو جوري حين أغلق مدير البوليس محلات التجار الهنود بذريعة عدم مشاركتهم في التظاهرات المعادية وقتها للغرب.

ثورة ١٩٦٤ والاعتذار عنها في ١٩٩١: منذ زيارة رئيس حكومة زنجبار سالمين عامور إلى مسقط في ١٩٩١، وتقديم اعتذار للسلطان قابوس عن احداث ١٩٦٤، وزنجبار تشهد حركة ترميم واسعة للآثار العُمانية من فترة حكم سلاطين عُمان لها من ١٨٧٠ إلى ١٩٦٤، وهي «قصر السلطان

العُماني» و«المتحف الوطني» الذي يضم متعلقات هذه الفترة، في ما وصف بأنه محاولة لإزالة آثار ثورة كانون الثاني ١٩٦٤ وإعادة النظر في العلاقات مع السلطنة.

وكانت ثورة زنجبار بقيادة أول رئيس لها عبيد كرومي قضت على حكم آخر السلاطين العمانيين «جامشيد» الذي هرب على متن باخرته إلى مومباسا في كينيا، وأعمل الثوار والأهالي من أصل افريقي وهندي التقتيل في السكان من اصل عربي الذين اضطروا إلى الهرب إلى كينيا وتنجانيقا أو العودة إلى بلدانهم الأصلية عُمان واليمن والامارات.

كان شعب زنجبار قد عرف، تحت الحماية البريطانية، التعددية الحزبية برز خلالها حزب ASP الذي شكل الحكومة الائتلافية الأولى في كانون الاول ١٩٦٣ فور انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال بقيادة رئيس الحزب الافريقي عبيد كرومي. وشهدت زنجبار في ايام معدودة بعد الاستقلال قلاقل واضطرابات مفاجئة قادها كرومي ضد الوجود العربي في زنجبار. وسرعان ما تحولت الاضطرابات إلى احداث دموية في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٤، حين فتح جون أكيلو (أوغندي) مخازن السلاح التابعة للسجون ومعسكرات الجيش البريطاني السابقة أمام الثوار الافارقة التابعين لكرومي.

وفور استقرار السلطة في يد كرومي-الذي أصبح أول رئيس لزنجبار- اتفق مع رئيس تنجانيقا، جوليوس نيريري، على إنشاء دولة اتحادية. وأقدم أحد أبناء ضحايا الثورة على قتل كرومي في ١٩٧٢، وانتهج خلفه عبده غومبي السياسة نفسها ضد بقايا العرب، ودمج حزبه الحاكم في الحزب الثوري الحاكم في تنجانيقا عام ١٩٧٧. وعلى المنوال نفسه، سار اسلاف غومبي (بعد استقالته في ١٩٧٨)، من حسن معيني (١٩٧٨-١٩٨٥)، وانتهاء بسالمين عامور الرئيس الحالي للحكومة.

وجاءت زيارة الاعتذار، التي قام بها عامور إلى مسقط في ١٩٩١، في إطارين: الاطار الاول اقتصادي حيث ان الشعب الزنجباري يعاني من تراجع معدلات التنمية وانخفاض مستوى الدخل السنوي، والثاني قومي حيث ان الوحدة تواجهها مخاطر الانفصال بسبب الرغبة في العودة إلى الاصول العربية والاسلامية.

وتكاد هذه القضية ان تكون الوحيدة التي يتفق فيها رأي الحكومة والحزب الحاكم مع المعارضة. وهذا التوجه لا يتفاعل معه سوى سلطنة عمان التي بادرت عقب زيارة عامور إلى تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة وأنشأت مطارًا دوليًا ومدرسة تمريض وقدمت مساعدات طبية للمستشفى الحكومي، كما افتتحت قنصلية عامة لرعاية شؤون العلاقات والمصالح في اول استئناف للعلاقات منذ ثورة ١٩٦٤، كذلك فإن دبي سيّرت خط طيران مباشر إلى الجزيرة لنقل البضائع والمساعدات.

لكن الحكومة المحلية في زنجبار ما تزال تلقى صعوبات هائلة في حملاتها محو الآثار السيئة جدًا عن فترة الحكم العُماني في ذاكرة الزنجباريين (والتانجانيقيين). إذ لا يزال ذوو الاصول الأفريقية والهندية يجدون من مخلفات الحكم العُماني ما يستخدمونه في ضرب توجه الحكومة (والمعارضة) العربي والاسلامي، خصوصًا سجن العبيد، أحد الآثار الذي لم تجد الحكومة انه من الحكمة ترميمه، ذلك انه يرمز إلى المكان الذي كان السلطان العماني يأسر فيه الزنوج لبيعهم عبيدًا للبريطانيين والفرنسيين في شرقي افريقيا.

غير ان وصول المساعدات، ولجوء حكومة زنجبار (قبل الحكومة المركزية) إلى تحرير التجارة للسماح بعودة العرب إلى زنجبار تحت غطاء التجارة والاستثمار من جهة، ومن جهة ثانية، المشاكل التي يواجهها الاتحاد مع تنجانيقا وأزمة

الهوية التي يعيشها الشعب الزنجباري وأثار فترة حكم الحزب الثوري في تنزانيا، كلها عوامل قد تسهل مهمة التحول باتجاه الوجه الاسلامي لزنجبار.

هل تملك زنجبار مقومات الاستقلال؟:

حاولت زنجبار، بما لديها من هامش استقلال ذاتي، ان تنضم إلى «منظمة المؤتمر الاسلامي» في ١٩٩٣. لكنها فشلت فتعمقت لدى الرأي العام فيها ملامح أزمة «الهوية»، خاصة وان الاتحاد آخذ في الضعف، واقتصاد الدولة في التدهور. وبدأ الحديث يتواتر عن نزعة استقلالية حادة لدى الزنجباريين، وظهرت جماعات دينية، وبرز التوجه نحو إعادة الروابط مع الدول العربية عمومًا وسلطنة عمان خصوصًا، ونحو استكشاف سبل بناء اقتصاد وطني مستقل حرصت زنجبار على التمتع به عند إنشاء دولة الاتحاد في ١٩٦٤.

نجحت زنجبار في تحقيق قدر من الاستقلالية في إدارة علاقاتها الخارجية، وأنشأت علاقات قنصلية مع مصر وعمان وموزامبيق والهند والصين وروسيا (أغلقها الرئيس الروسي بوريس يلتسن في ١٩٩١)، كما نجحت في عقد اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول حصلت بمقتضاها من مسقط على مساعدات اقتصادية، ومن مصر على خبراء في الزراعة والتصنيع وأطباء، ومن الصين الاذاعة المحلية ومساكن للفقراء. واحتفظت زنجبار ببعض مظاهر السيادة مثل نظام تأشيرات الدخول والجمارك للأجانب ولأبناء تنجانيقا.

هذا بالنسبة إلى مقوّم الهامش الاستقلالي في إدارة العلاقات الخارجية. أما بالنسبة إلى المقوّم الشعبي والتركيب السكاني الاتني، فإن شعب زنجبار خليط من العرب والايرانيين (٤٠٪ من إجمالي عدد السكان البالغ نحو مليون نسمة) والهنود (١٠٪) والافارقة (٥٠٪) معظمهم من قبائل البانتو التي تعيش في شرقي افريقيا. و٩٧٪ من السكان مسلمون على رغم اختلاف اصولهم العرقية (٧٪ منهم شيعة والباقي سنة)، و٣٪ مسيحيون ومعتقدات افريقية أخرى. وأصبح من الصعوبة تحديد الاصول العربية أو الايرانية للسكان بسبب الزواج المختلط. وبينما يركز ذوو الاصول العربية نشاطاتهم على التجارة إهتم الايرانيون بالسياسة، واندمجوا مع العرب في علاقات مصاهرة وشكلوا مع الافارقة الحزب الافريقي الفارسي (ASP) بقيادة عبيد كرومي.

واتجاه زنجبار نحو التركيز على وجهها الاسلامي يكتسب اهتمامًا متزايدًا الآن، خاصة لجهة العلاقة مع سلطنة عمان. وتمتد علاقات زنجبار مع السلطنة خصوصًا والعرب عمومًا إلى حركة الكشوف الجغرافية عندما استعمرها البرتغاليون في القرن السادس عشر، واستنجد السكان ذوو الاصل العربي والديانة الاسلامية بسلطان عُمان بعد انتصاره على البرتغاليين في هرمز. فوصلت قواته إلى زنجبار عام ١٦٥٠ وأصبحت إحدى ولايات السلطنة إلى ان اعلنت بريطانيا الحماية في ١٨٧٠.

المقوّم الاقتصادي هو الأكثر صعوبة. فاقتصاد زنجبار يعاني اوضاعًا غير مستقرة. ويتعرض دخل البلاد الرئيسي وهو عائد تصدير محصول القرنفل (٩٠٪ من الدخل الوطني) للتدهور بسبب انخفاض اسعاره العالمية ودخول منافسين جدد (اندونيسيا) حتى أصبح غير كاف لتمويل استيراد الارزّ (الرز). ولا تملك زنجبار مصادر ذاتية للطاقة وتعتمد في تدبير احتياجاتها من البترول والطعام على تنجانيقا وهو الأمر الذي يعد أحد معوقات الاستقلال.

ولا تبعث ملامح الاقتصاد الأمل على إمكان وجود اقتصاد وطني مستقل: – نسبة الأمية ٨٠٪. – معهد واحد ينتهي التعليم فيه بالمرحلة الثانوية. – لا يوجد سوى مدرستين ثانويتين للبنين والبنات ومدرستين فنيتين زراعية وصناعية إلى

جانب معهد ديني. - مستشفى حكومي واحد اطباؤه من روسيا والصين ومصر، ومستوصف خاص يملكه هنود. - ارتباط بالعالم الخارجي من خلال رحلة أو رحلتين جويتين في الاسبوع.

لمواجهة هذا الوضع تحاول الحكومة المحلية الحصول على مساعدات لتوظيفها في مشاريع صغيرة، كما تحاول إيجاد مصادر غير تقليدية للدخل مثل بيع الاعشاب البحرية (طعام ونشاط تصديري) شكل عائد مليون دولار في ١٩٩٢ وينتظر ان يزيد في الاعوام المقبلة بعد فتح الاسواق الاميركية امام هذا الصنف («لولا الاعشاب البحرية التي تتكاثر من دون تدخل بشري لكان اقتصاد زنجبار انهار... من حسن حظ الزنجباريين ان عددًا كبيرًا من بلدان الاتحاد الاوروبي يستورد الاعشاب البحرية في صناعة الاغذية ويدفع في المقابل عملة صعبة... صاحبة المشروع شركة، أسسها دانماركي، أصبحت تمتلك في زنجبار ٤٣٢٣ مزرعة بحرية فردية، ما يعني توفير فرص عمل لما يراوح بين ١٠ و١٢ ألف زنجباري»، من تحقيق نشرته «الوسط»، العدد ٢١٠، تاريخ ٥ شباط ١٩٩٦، ص ٤٤):

مع كل هذا، ورغم المعوقات الهائلة امام الانفصال والاستقلال، يشهد الشارع والحياة اليومية نشاطات أكثر تعبيرًا عن الهوية، مثل بعض التظاهرات التي تطالب بتطبيق احكام الاسلام وإزالة آثار العلمانية، وإغلاق نوادي الفيديو ومحلات بيع الخمور التي أحرق بعضها خلال أعمال عنف (في ١٩٩٣) ومنع السياحة. كما زادت نشاطات جماعات إسلامية، حديثة النشأة، وجماعة «التبليغ والدعوة» في المساجد وكتاتيب تحفيظ القرآن ومعاهد لتدريس علوم الفقه والتفسير وسط تعاطف شعبي. وأصبحت شرائط تلاوة القرآن الكريم سلعة وحيدة لأغلب الباعة المتجولين وأساسية في كل المحلات.

ويتنازع حزبان الوجود السياسي في الشارع هما فرع الحزب الثوري الحاكم في الدولة الاتحادية (CCM) برئاسة سالمين عامور رئيس زنجبار والنائب الثاني لرئيس الجمهورية التنزانية بمقتضى الدستور، وحزب جبهة الاتحاد المدني (CUF) الذي يتزعمه سيف شريف حمادي رئيس وزراء سابق لزنجبار وهو من سكان جزيرة بمبا ويحظى منذ تأسيسه، في ١٩٩٢، بشعبية كبيرة داخل زنجبار وحتى على مستوى الدولة الاتحادية. وهو ذو توجهات دينية-وإن كان رسميًا ليس حزبًا دينيًا- ويضم غالبية السكان من الاصل العربي والمسلمين في تنزانيا.

على ذلك فمستقبل تنزانيا (الدولة الاتحادية) في خطر وأصبح استمرارها رهن رغبة شعب زنجبار في المزيد من الاستقلال في ضوء تصاعد المد الوطني والمشاعر الاسلامية. ويرى الرأي العام في زنجبار ان الأسباب التي أدّت إلى الوحدة قد زالت وفي مقدمها الحرب الباردة. كما يرى ان الغرب الذي كان نيريري قريبًا منه، قبل تحوله في ١٩٦٤، هو الذي فرض الوحدة بسبب مخاوف تحوّل زنجبار إلى قاعدة للاتحاد السوفياتي في المحيط الهندي.

مدن ومعالم

* **أروشا Arusha**: مدينة تنزانية. تبعد ٨٤١كلم عن دار السلام. تعد نحو ٩٠ ألف نسمة.

* **تانغا Tanga**: مدينة ومرفأ تنزاني مهم، تقع شمالي دار السلام وعلى بعد ٥٦٨كلم منها. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة.

* **دار السلام Dar-es-Salam**: عاصمة تنزانيا قبل ١٩٩٠ حيث أصبحت دودوما هي العاصمة. دار السلام أكبر مدينة في تنزانيا. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة، ونحو ١،٥ مليون مع الضواحي.
تقع على الساحل. أسسها سلطان زنجبار في القرن التاسع عشر. ينتهي فيها خط سكة حديد يصلها ببحيرة تنجانيقا، ويتفرع منه خط يصل إلى مدينة موانزا. ميناؤها من أكثر موانىء افريقيا الشرقية نشاطًا تجاريًا.

* **زنجبار (مدينة) Zanzibar**: مدينة زنجبار عاصمة جزيرة زنجبار وأهم مدينة فيها. تبعد ٧٢كلم عن دار السلام، وتعد نحو ١٨٠ ألف نسمة.

* **موانزا Mwanza**: مدينة في شمالي تنزانيا، على ضفاف بحيرة فكتوريا. يصلها خط سكة حديد بدار السلام. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة. مركز منطقة غنية بالماس والفضة والذهب.

* **موشي Moshi**: على بعد ٧٦٣كلم من دار السلام، وتعد نحو ٤٥ ألف نسمة.

قلعة تاريخية في زنجبار.



زعماء ورجال دولة

* **حمادي، سيف شريف:** راجع «زنجبار» أعلاه.

* **عامور، سالمين:** راجع «زنجبار» أعلاه.

* **كـاواوا، رشـيدي Kawawa,R.** (١٩٢٩-): سياسي ورجل دولة تنزاني. شغل منصب نائب رئيس جمهورية تنزانيا. ولد في مقاطعة سونجيا في تنجانيقا. تلقى تعليمه في مدرسة دار السلام الثانوية، فالمدرسة الثانوية الاميرية في مدينة تابورا. اشتغل في إدارة التنمية الاجتماعية في حكومة تنجانيقا، ثم أصبح رئيسًا لرابطة تنجانيقا الافريقية للخدمة المدنية. في ١٩٥٥، قدم استقالته وبدأ في تشكيل حركة عمالية، فأنشأ اتحاد العمل التنجانيقي وتولى منصب سكرتيره العام ثم منصب الرئيس، كما أصبح عضوًا في اللجنة المركزية لحزب ثانو. وفي انتخابات ١٩٥٨-١٩٥٩ أصبح عضوًا في مجلس تنجانيقا التشريعي. في آب ١٩٦٠ أعيد انتخابه نائبًا للمقاطعة الجنوبية، ثم عين وزيرًا للحكم المحلي. وفي نيسان ١٩٦١، عين وزيرًا بلا وزارة لمعاونة رئيس الوزراء جوليوس نيريري حتى ١٩٦٢، ثم عين رئيسًا للوزراء بين كانون الثاني وكانون الاول ١٩٦٢. عين نائبًا لرئيس جمهورية تنجانيقا من كانون الاول ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤، ثم نائبًا لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة (كرئيس لأقليم تنجانيقا)، وشغل في الوقت نفسه منصب رئيس وزراء تنزانيا.

وبعد انتخابات ١٩٧٥، أصبح النائب الاول لرئيس الجمهورية نيريري، محتفظًا برئاسة الوزراء. أبعد عن هذا المنصب في ١٩٧٧، وكلف بعدة مناصب وزارية منها وزارة الدفاع (١٩٧٧-١٩٨٠) ووزير دولة.

* **كرومي، الشيخ عبيد أماني Karume, S.A.A.** (١٩٠٥-١٩٧٢): سياسي ورجل دولة تنزاني وأول رئيس لزنجبار (١٩٦٤). كان قبل اختياره لهذا المنصب أحد التجار النافذين في البلاد. ولد في قرية تبعد ٧كلم من مدينة زنجبار، وتوفي والده ولّما يبلغ من العمر ثماني سنوات، فلم ينه تعليمه، وترك المدرسة في السنة الثانوية الاولى وعمل بحارًا طوال ١٧ عامًا، وزار عبر تجواله بلدانًا عديدة في العالم وبشكل خاص في قارتي اوروبا وآسيا، وقد كان حماسه للرياضة وممارسته لكرة القدم والملاكمة خلال تلك الفترة سببًا في تنمية موهبته ومقدرته على التنظيم. وقد تمثل ذلك لأول مرة عبر قيادته لحركة عمالية صغيرة تطمح لتحقيق بعض مطالب عمال المرافىء والبحّارة.

دخل كرومي مجال العمل السياسي في ١٩٥٤، ثم ما لبث ان أصبح بعد فترة وجيزة رئيسًا للجمعية الافريقية الزنجبارية وهي إحدى المنظمات الوطنية القليلة التي ظهرت فجأة وأخذت تطالب باستقلال زنجبار عن الاستعمار البريطاني، ثم اتحدت تلك الجمعية في ١٩٥٧ مع الجمعية الشيرازية لكي تشكلا معًا الحزب الافريقي الشيرازي (ASP) والذي أصبح كرومي رئيسًا له. وحصل الحزب على الأغلبية في الانتخابات (١٩٦١) وعين كرومي وزيرًا للصحة، لكن الحزب الشيرازي الافريقي ما لبث ان خسر مقاعده في انتخابات تموز ١٩٦٣، فأصبح كرومي زعيمًا للمعارضة في المجلس الوطني وطعن في نزاهة الانتخابات، لأن حزبه انهزم، حسب رأيه، رغم حصوله على غالبية الاصوات.

وتحالف الحزب الوطني الزنجباري وحزب الشعب الزنجباري والبمبي ضده وشكلا حكومة ائتلافية حصلت في ظلها زنجبار على استقلالها في ١٠ كانون الاول ١٩٦٣، وترأس هذه الحكومة السلطان جمشيد بن عبدا لله. وبسبب سيطرة الزنجباريين ذوي الاصول العربية على معظم

الحقائب الوزارية فقد نظر الافارقة إليها بشيء من الريبة والعداء فقامت حركة معارضة عميقة وشديدة قادها الزعماء ذوو الاصول الافريقية وعلى رأسهم كرومي؛ وهكذا فقد قام انصار الحزب الشيرازي الافريقي في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٤ بانقلاب دموي اطاحوا فيه حكومة السلطان جمشيد وشكلوا مجلسًا ثوريًا برئاسة كرومي واعلنوا زنجبار جمهورية شعبية. وتحت إلحاح الجمهوريين أصبح كرومي أول رئيس للبلاد؛ وبعد ثلاثة أشهر قاد كرومي زنجبار نحو الاتحاد مع تنجانيقا لكي يؤلفا معًا جمهورية تنزانيا المتحدة تحت قيادة الرئيس جوليوس كامباراج نيريري في ٢٦ نيسان ١٩٦٤. وأصبح كرومي، في ظل الاتحاد، النائب الاول لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، في حين كانت حكومته في إقليم زنجبار على درجة كبيرة من الاستقلالية. وبقي كرومي في منصبه حتى ٧ نيسان ١٩٧٢ حين قام أحد القناصة باغتياله، وقد خلفه في منصبه عبود جومبي الذي تابع السياسة نفسها.

*** كيمالندو، جوزف .Kimalando, J**

(؟- ١٩٨٠): سياسي تنزاني من الرعيل الاول وأحد قادة النضال الوطني من اجل الاستقلال. ولد في عائلة من قبيلة الكيبوشو في منطقة كيليمندجارو في الوقت الذي كانت ترزح فيه تنجانيقا تحت الاستعمار الالماني. وبعد فترة أمضاها في نيروبي في كينيا، التحق في ١٩٢٢، بمصلحة السكة الحديدية في تنجانيقا ومكث فيها ١٥ سنة. وفي هذه الاثناء راح يبدي اهتمامًا بالسياسة مثله مثل العديد من مواطنيه العاملين في الادارات الرسمية. ومرد هذا الاهتمام الاجراءات الاستعمارية الهادفة إلى تدعيم الهيمنة الاوروبية على تنجانيقا التي كانت قد انتقلت إلى الحكم الانكليزي بعد الحرب العالمية الاولى.

وبنتيجة الوعي الذي أخذ ينتشر في اوساط المتعلمين من جراء الاهانات والتمييز العنصري، شكل الموظفون المدنيون الافارقة في دار السلام حزب «التجمع الافريقي» في ١٩٢٩. وكان ذلك أول تنظيم سياسي افريقي في هذا البلد وقد تحول في ما بعد إلى «تجمع تنجانيقا الافريقي». طالب التجمع في بادئ الامر بإلزامية التعليم وبتوظيف معلمين سود من اميركا وجنوبي افريقيا، كما نادى بالمشاركة الافريقية في إدارة البلد وبوضع حد للسيطرة السياسية والاقتصادية للمستوطنين الاوروبيين. وفي وقت لاحق، وقف التجمع في وجه مشروع توحيد ثلاث مناطق شرق افريقية هي كينيا وتنجانيقا وأوغندا.

انتخب كيمالندو الذي كان من مؤسسي التجمع نائبًا للرئيس في ١٩٣٦، ثم تولى الرئاسة في ١٩٣٧ و١٩٣٨، وترك عندئذ إدارة السكة الحديدية ليعمل في مصلحة خاصة أسسها في موشي حيث فتح فرعًا للتجمع كما فتح فروعًا ثانوية في المنطقة ذاتها. وعمل في ما بعد موظفًا لدى احد المحامين الهنود بهدف تخصيص المزيد من الوقت لنشاط فرع التجمع في موشي الذي تولى أمانته.

في ١٩٥٣، شارك في وفد «تجمع تنجانيقا الافريقي» الذي اجتمع بقيادة رئيسه الجديد جوليوس نيريري، باللجنة الملكية البريطانية المكلفة ببحث قضية الماو ماو في كينيا المجاورة. وفي ١٩٥٤، شارك في أعمال مؤتمر دار السلام الذي كرس تحول التجمع من تنظيم اجتماعي إلى حركة سياسية حملت إسم «تنجانيقا الوطني الافريقي». وقد خطب نيريري في المؤتمرين معلنًا مطالبته بالاستقلال. وفي نهاية العام، اختير كيمالندو مع كيريلو جافيت ليحملا إلى وفد الامم المتحدة مذكرة بمطالب حزبه الاستقلالية.

غير ان مواقف كيمالندو المعتدلة لم تعد تتلاءم مع الطرح الجذري الذي حملته القيادة الجديدة. ونجم عن ذلك إبتعاده عن مركز القرار

السياسي، وقد اعتزل العمل السياسي وأقام قرب مدينة موشي حتى وفاته في ١٩٨٠.

*** مـــاكونغورو، الزعيـــم محمـــد Makongoro, Chief M.** (١٨٩٣-١٩٥٨): زعيم تنزاني من الرعيل الاول ومناضل بارز ضد الاستعمار. كان زعيم مقاطعة إيكوزو في منطقة زاناكي، مسقط رأس جوليوس نيريري. ميزته انه خرج عن دوره كزعيم تقليدي خارقًا بذلك القوانين البريطانية التي كانت تمنع الزعماء والموظفين الافارقة في الادارة العامة من ممارسة أي نشاط سياسي معاد. فهو لم يؤيد حزب «اتحاد تنجانيقا الوطني الافريقي» وحسب، بل انتسب إليه. وكان له نشاط ملحوظ خاصة في فترة إقامة رئيس الاتحاد نيريري في منطقة زاناكي، إثر إجباره على الاستقالة من وظيفته في أحد معاهد العاصمة.

اعتقل ماكونغورو في ١٩٥٧ بسبب معارضته اجتماعًا للزعماء نظمته السلطة البريطانية للتصديق على سياستها. وقدم إلى المحاكمة فكان نصيبه السجن ستة أشهر. وما إن انتهت هذه الفترة حتى نزعت عنه الزعامة ونفي من منطقته. لكنه استطاع العودة إليها بعد استئنافه الحكم امام المحكمة العليا. وكانت قضيته محور الدعوة التي رفعت ضد نيريري في ١٩٥٨ بعد ان نشر مقالاً في جريدة حزبه ينتقد فيها الاجراءات التي استهدفت الزعماء المعارضين. فكان ماكونغورو شاهد الدفاع الأساسي مما أثار عليه مجددًا نقمة السلطة. فأبعد مرة ثانية من داره وأقصي إلى جنوبي تنجانيقا حيث ما لبث ان توفي.

*** مسويا، كليوبا ديفيد Mesuya,C.D.** (١٩٣١-): سياسي تنزاني. ولد في أوسانغي بار. عهد إليه جوليوس نيريري بتشكيل الحكومة في تشرين الثاني ١٩٨٠. وكان قد شغل قبل ذلك عدة مناصب إدارية ووزارية، منها منصب وزير الصناعة في حكومة سلفه إدوارد سوكوئين، فبرز في هذا المنصب كتقني فعال.

*** نـــيريري، جوليـــوس Nyerere,J.** (١٩٢٢ -): سياسي ورجل دولة تنزاني. ولد في بوتياما. رئيس وزراء تنجانيقا فور نيلها الاستقلال في ١٩٦١؛ وبعد عام، انتخب رئيسًا للجمهورية. في ١٩٦٤، أصبح رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة (تنجانيقا وزنجبار)، وأعيد انتخابه في ١٩٧٢. كان احد الرؤساء والزعماء الافريقيين الأكثر حماسة لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية (راجع «النبذة التاريخية»، وبعدها «زنجبار»، والزعماء المذكورين في هذا الباب «زعماء ورجال دولة»).

تورکس وكيكوس

لمحة عامة

الاسم: «توركس» Turks، نبات زهره شبيه بطربوش تركي. «كيكوس» Caicos، لفظة إسبانية تعني الجزيرة الصغيرة.

الموقع: ارخبيل من ٣٠ جزيرة صغيرة، منها ثماني فقط مأهولة، واقع في القارة الاميركية، جنوب شرقي جزر البهاماس، على مسافة ١٥٠كلم شمالي جمهورية الدومينيكان.

المساحة: ٤٣٠كلم م.. إجمالي طول شواطىء هذا الارخبيل ٣٥كلم.

العاصمة: كوكبورن تاون الواقعة في أكبر هذه الجزر، وتعد نحو ٤ آلاف نسمة.

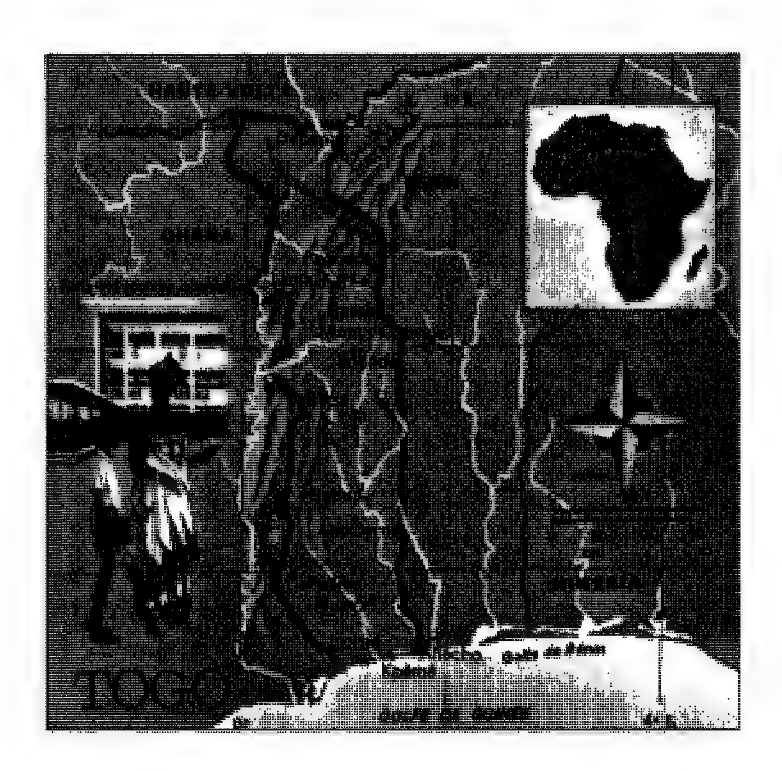
اللغات: الانكليزية، وهناك نحو ٥٪ من السكان يتكلمون الفرنسية الممزوجة بلغة السكان المحليين (كما الوضع في هايتي).

السكان: نحو ١٤ ألف نسمة، ونحو ٩٠٪ منهم يتحدرون من أصول افريقية. أنغليكان معمدانيون وكاثوليك.

نبذة تاريخية: في ١٥١٢، اكتشف هذه الجزر البحار خوان بونس دو ليون. في ١٦٧٠، تخلت إسبانيا عنها لبريطانيا. في ١٨٣٨، فرضت بريطانيا على هذه الجزر القانون الذي يمنع تجارة العبيد. بين ١٨٧٤ و١٩٦٥، ألحقت بجامايكا. بين ١٩٦٥ و١٩٧٣، ضمت إلى جزيرة بهاما الكبرى. في ١٩٧٣، أصبحت مستعمرة بريطانية متمتعة بوضع خاص. في ٦ آذار ١٩٨٥، أوقف رئيس حكومتها نورمان ساندرز، ووزير التجارة في الحكومة، في ميامي (الولايات المتحدة) بتهمة تجارة المخدرات.

الحكم: مستعمرة بريطانية. الدستور المعمول به صادر في آذار ١٩٨٨. المجلس التشريعي من ١٣ عضوًا منتخبًا (لمدة أربعة أعوام) أو معينًا، والمجلس التنفيذي (الحكومة) من ٨ أعضاء. الحاكم الحالي: مايكل برادلي.

الاقتصاد: متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد (١٩٩٠-١٩٩٥) نحو ٤٣٠٠ دولار. يعتمد على صيد السمك والسياحة. نحو ٥٥ ألف سائح في العام ١٩٩١.



تـوغـو

بطاقة تعريف

الموقع: على الساحل الغربي من افريقيا. تحيط بها غانا، بوركينا فاسو، بينن وخليج غانا (المحيط الأطلسي). أبعد نقطتين طوليًا ٦٠٠كلم، وعرضها يتراوح بين ٥٠ و١٥٠كلم. وطول حدودها البرية ١٧٠٠كلم، وطول شاطئها ٥٠كلم (يتراجع الشاطىء بمعدل نحو ١٥٠م كل ست سنوات بفعل التآكل والتفتت).

المساحة: ٥٦ ألف كلم م..

العاصمة: لومي. أهم المدن: سوكودي، كارا، كباليمي، أتاكبامي، تسيفيه، باسّار، داباوُنغ، أنيهو، فوغان.

اللغات: الفرنسية (رسمية)؛ ولغات محلية وطنية، أهمها لغة مجموعة قبائل إويه ewé، ولغة قبائل كابيه Kabié .

السكان: كان عددهم ١،٤٤ مليون في العام ١٩٥٨، فأصبح ٢،٥٢ مليون في العام ١٩٨٠، ثم ٣،٥ مليون في العام ١٩٩٠؛ وتشير التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو ٤،٧٥ مليون في العام ٢٠٠٠.

هناك نحو ٤٠ إتنية (قبيلة) يتشكل منها التوغوليون حاليًا. أهمها قبائل إويه التي تسكن في المناطق الجنوبية من البلاد، وتشكل نحو ٢١٪ من مجموع السكان؛ وقبائل كابيه في الشمال وتشكل نحو ١٤٪ من مجموع السكان؛ ثم قبائل أواتشي (١٢٪)، ولوسو (٥،٨٥٪)، ومينا (٥،٨٪)، وكوتوكولي (٥٪)، وموبا (٤،٧٩٪)، وغورما (٤،٣٨٪)، وأكبوسّو (٢،٧٨٪).

نحو ٥٠٪ من إجمالي السكان يعتنقون الاديان

الاحيائيـة المحليـة، و٢٦٪ كـاثوليك، و١٥٪ مسلمون، و٩٪ بروتستانت.

الحكم: نظام جمهوري. الدستور المعمول به هـو دستور ٢٧ ايلول ١٩٩٢. رئيس الجمهوريـة ينتخب بالاقتراع الشامل والمباشر ولولاية سبعة اعوام. وهنـاك «المجلس الأعلـى للجمهوريـة» ويتكـون مـن ٣٩ عضـوًا. البـلاد مقسـمة إلى ٥ مناطق إدارية، وإلى ٢١ دائرة.

أهم الاحزاب: «تجمع الشعب التوغـولي» الـذي أسسه الجنرال إياديما في ١٩٦٩؛ و«اتحاد قـوى التغيير»، وهو ائتلاف من ١٠ احزاب.

الاقتصاد: الاعتماد الأساسي على الزراعة التي يعمـل فيهـا نحـو ٧٠٪ مـن اليـد العاملـة. أهـم المنتوجات الزراعية: الكاسافا، الـذرة والبطاطا والأرز (الرز) فضلاً عن تربية الماشية. المزروعات التي تؤمن دخلاً قوميًا هي البن، الكاكاو، الجـوز وبذور النخيل. بـدأت الصناعـات تعـرف، منـذ نحـو عقديـن، بعـض النمـو، وأهمهـا تصنيـع المنتوجـات الزراعيـة؛ وهنـاك مصنـع للاسمنـت، ومصفاة لتكرير النفـط. اكتشـف الفوسفات في التوغـو في ١٩٥٢، ويعتـبر مـن اجـود انـواع الفوسفات في العالم، ومتوسـط انتاجـه السـنوي (في السنوات الأخيرة) ٢،٢ مليون طن. وهنـاك منـاجم الحديـد والرخـام.

نبذة تاريخية

هجـرة نواتجـا: ليـس هنـاك مـن معلومات تاريخية موثوقة حول الممالك الـتي تعـاقبت علـى البـلاد المعروفـة اليـوم باسـم توغو، وذلك حتى كـانت هجـرة نواتجـا في القرن الثامن عشر، تلك الهجـرة الـتي يقـف عندها التوغوليون ويعتبرونها بداية تـاريخهم الفعلي. وتمت تلك الهجرة عندما نزح عـدد كبير من قبـائل إويـه مـن هضـاب داهومـي (التي أصبح إسمها بينـن) الشـمالية، وجـاءوا ليقيموا في منطقـة نواتجـا الواقعـة في المنـاطق الجنوبية من التوغو.

بداية التـاريخ الحديـث مـع معـاهدة ١٨٨٤: وبدأ التاريخ الحديـث للتوغـو مـع المعـاهدة الموقعـة بـين ممثـل امـبراطور المانيـا وأحـد الزعمـاء التوغوليـين في ٥ تمـوز ١٨٨٤، والتي جعلت من التوغـو مسـتعمرة المانية. وقبل السنة المذكورة، كان عدد من المبشرين الالمـان قـد انطلقـوا مـن شـواطىء التوغـو ووصلـوا إلى شماليهـا. وتكرسـت التوغو كمستعمرة المانيـة، رسميًـا، علـى أثـر مؤتمر برلـين (١٨٨٥) والاتفاقـات المعقـودة في ١٨٩٧ و١٨٩٩ بـين بريطانيـا والمانيـا وفرنسا، وقد عينت هذه الاتفاقـات حـدود التوغو المعروفـة حاليًـا. واسـتثمر الالمـان في التوغو رؤوس اموال كبيرة، وشقوا الطـرق،



نصب الاستقلال في العاصمة لومي.

وبنوا بعض المؤسسات الحديثة في مدينة لومي (العاصمة).

احتل الجيش الفرنسي والانكليزي عاصمة التوغو في بداية الحرب العالمية الاولى. وعندما انتهت الحرب، قسمت توغو إلى قسمين: القسم الغربي الذي وضع تحت الانتداب البريطاني، والقسم الشرقي تحت الانتداب الفرنسي (التوغو الفرنسي، ٥٥ ألف كلم م.؛ التوغو البريطاني، أو توغولاند ٣٠ ألف كلم م.).

بعد الحرب العالمية الثانية، الاستقلال: في ١٩٤٦، وضعت التوغو، بقسميها، الفرنسي والبريطاني، تحت وصاية الامم المتحدة؛ لكن كل من فرنسا وبريطانيا استمرت تدير الشطر التابع لها. وفي ١٩٥٧، أجري في شطري التوغو استفتاء شعبي بإشراف الامم المتحدة، انضمت بنتيجته التوغو البريطانية (القسم الغربي) إلى غانا التي حصلت على استقلالها في العام نفسه؛ في حين أصبحت التوغو الفرنسية (القسم الشرقي) جمهورية تحت الوصاية الفرنسية؛ ثم نالت استقلالها التام بالاتفاق مع فرنسا والامم المتحدة، في نيسان ١٩٦٠، واتخذت إسم توغو، وانتخب سيلفانوس أولمبيو أول رئيس لها (هذه التقسيمات والاجراءات جعلت من قبائل إويه منقسمة بين التوغو وغانا).

كرونولوجيا أهم الاحداث

(١٩٦٣-١٩٩٢): اغتيل أولمبيو في ١٩٦٣ بسبب نزعته الدكتاتورية في الحكم، وعاشت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي إلى ان كان انقلاب ١٣ كانون الثاني ١٩٦٧ العسكري الذي قاده الكولونيل إتيان إياديما.

عين إياديما نفسه رئيسًا للجمهورية، وعلق الدستور، ووعد باعادة السلطة إلى المدنيين. و لم يحقق هذا الوعد إلا في كانون الثاني ١٩٧٧ عندما أخرج جميع العسكريين من الحكومة. وقد اتسمت سياسته الخارجية، في هذه الفترة، بدعوته لاقامة تجمع واسع للدول الافريقية على أساس المصلحة المتبادلة لتحل محل التجمعات التي أوجدها الاستعمار الفرنسي أو البريطاني، وقام بدور اساسي في إنشاء «الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الغربية».

في ٢٣ آذار ١٩٧٦، وقعت التوغو مع فرنسا اتفاقًا للتعاون التقني بين البلدين. وفي ١٨ آب ١٩٧٧، تأسست «حركة الطلاب الوطنية» (مونيستو) لتقدم كل دعمها للرئيس إياديما. وبعد أقل من شهر افرج عن ١٢ معتقلاً سياسيًا، ثم أعلن عن إحباط مؤامرة.

في شباط ١٩٧٩، سحبت الجنسية من جميع افراد عائلة الرئيس السابق أولمبيو مع الاعلان عن فشل المؤامرات على الحكم والدولة. وفي ٣٠ كانون الاول ١٩٧٩، صدر دستور جديد بعد ان جرى استفتاء عليه (مليون ونحو ٣٠٠ ألف صوت مؤيد، و١٦٩٣ صوتًا معارضًا فقط)، كما جرت انتخابات تشريعية فاز حزب «تجمع الشعب التوغولي» بنحو ٩٦٪ من الاصوات فيها.

في ٢٣ ايلول ١٩٨٢، اغلقت الحدود بين التوغو وغانا بسبب تهريب البن والكاكاو.

في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٣، زار الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، التوغو في بداية جولة افريقية شملت، إلى توغو، بينن والغابون. وتركزت محادثاته مع الرئيس إياديما على الصعوبات التي كان يعانيها الاقتصاد التوغولي وإمكان مساهمة فرنسا في مساعدته. وكان سبق للسلطات التوغولية ان أقرت سياسة تقشف بعدما تأكد فشل خطة التصنيع التي بدأت في ١٩٧٤، وكانت ديون توغو الخارجية بلغت (٦ آذار ١٩٨٣) نحو ٩٠٠ مليون دولار.

في تشرين الثاني ١٩٨٤، شهدت العاصمة لومي تظاهرة دولية كبرى، إذ جرى فيها توقيع إتفاق دولي ضمّ ٦٤ دولة من افريقيا ومناطق البحر الكاريبي والمحيط الهادي ومجموعة السوق الاوروبية المشتركة. ويقضي الاتفاق بان تقدم السوق الاوروبية المشتركة مبلغ ٦،٣ مليار دولار إلى مجموعة الدول النامية؛ كما دانت مجموعة الـ«٦٤» ظاهرة التمييز العنصري في جنوب افريقيا (راجع «اتفاقية لومي» بعد هذه النبذة التاريخية).

في ٢٤ آذار ١٩٨٥، جرت انتخابات تشريعية. وفي ٢٤ ايلول ١٩٨٦، عرفت لومي حوادث تخريبية ذهبت بحياة عشرات الاشخاص.

في ١٩٩٠، بدأت الاحداث

والاضطرابات التي هدفت، في خطوطها العريضة، إلى الحد من دكتاتورية الجنرال إياديما: انتخابات تشريعية ومظاهرات دموية في لومي، ومسلسل من الاضطرابات وحوادث الشغب. فأجبر إياديما، في نيسان ١٩٩١، على القبول بمبدأ تعدد الاحزاب، وعقد بين ٨ تموز و٢٨ آب ١٩٩١، مؤتمر وطني، عين أثناءه جوزف كوكو كوفيغو (مولود ١٩٤٨) رئيسًا للوزراء، فعمل على الحد من هيمنة حزب «تجمع الشعب التوغولي»، وجرى انتخاب المجلس الأعلى للجمهورية على أساس ان يكون هيئة تشريعية انتقالية، وصدر قانون أساسي يجعل من نظام الحكم نظامًا نصف رئاسي. وفي تشرين الاول (١٩٩١)، عادت وهبت موجة من الاضطرابات الاتنية اسقطت عددًا من القتلى، وجرت محاولة انقلابية دخلت بعدها (كانون الاول) قوات فرنسية (٣٠٠ رجل) إلى بينن. وبقي إياديما الرجل القوي في البلاد.

أهم احداث العام ١٩٩٢: استفتاء على الدستور، انتخابات محلية، اعتداء على الزعيم المعارض جيلكريست أولمبيو، انتخابات تشريعية، اغتيال تافيو أموران رئيس الحزب الاشتراكي الافريقي، إضراب عام في العاصمة لومي (٣١ تموز)، اقرار الدستور الجديد بعد استفتاء عليه (٩٨،١١٪ من الاصوات)، احتجاز العسكريين «المجلس الأعلى للجمهورية» وإفراجهم عنه (في ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٢) مقابل ١٣٠ مليون فرنك، أكثر من ١٥٠ ألف متظاهر وإضراب عام في لومي (٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢).

في ١٩٩٣، تصاعدت وتائر الاضطرابات: في كانون الثاني، مظاهرة دموية (أكثر من ١٠٠ قتيل)؛ وفي آذار، لجأ أكثر من ١٣٠ ألف توغولي إلى بينن، و١٠٠ ألف إلى غانا. وفي ٢٥ آذار، نجا الرئيس التوغولي، إياديما، من محاولة لإطاحة نظامه قادتها القوات الديمقراطية المعارضة، المدعومة من نظام الحكم في غانا، والتي تطالب باعتماد نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب، بينما تعارض القوات المسلحة التي تحكم البلاد، بقيادة إياديما، مثل هذا النظام لأنه يسمح لقبائل تشكل اقلية بالمشاركة في الحكم. وينتمي معظم ضباط الجيش إلى قبيلة كابيه التي تسيطر على شمالي البلاد (لمزيد من التفصيل والربط، راجع العنوانين الفرعيين التاليين: أول انتخابات رئاسية حرة واستمرار الازمة).

أول انتخابات رئاسية حرة: في اواسط آب ١٩٩٣، افتتحت معركة الرئاسة بين أربعة مرشحين أبرزهم الرئيس إياديما الذي استولى على السلطة بانقلاب عسكري في ١٩٦٧. وهو آخر الجنرالات الحاكمين في افريقيا السوداء بعد تساقط الآخرين إثر عاصفة الديمقراطية التي هبت على افريقيا في مطلع التسعينات. ويعود صمود إياديما في حكم توغو إلى سيطرته المحكمة على الجيش الذي تغلب على تشكيلته الاتنية قبيلة كابيه التي ينتمي إليها إياديما.

وكانت السلطة سمحت، في ١٩٩١،

لقوى المعارضة بتشكيل احزابها السياسية التي انضوى عشرة منها تحت لواء «قوى المعارضة الديمقراطية» وسيطرت على «المؤتمر الوطني» الذي تشكل من كل القوى السياسية والنقابية لرسم سياسة جديدة لدولة توغو الديمقراطية. ووافق إياديما حينها على تعيين أحد قادة المعارضة كوفيغو رئيسًا للوزراء، واحتفظ لحزبه بوزارتي الدفاع والداخلية. وهنا بدأت مرحلة الحكم برأسين. وحاول رئيس الوزراء أكثر من مرة تقويض صلاحيات رئيس الجمهورية فكان يواجه بالجيش الذي وقف في وجهه. فعندما أقال كوفيغو وزيري الدفاع والداخلية في ١٩٩٢، طوقت وحدات من الجيش مكتبه واعتقلته ساعات عدة. وعندما وضع نظامًا انتخابيًا جديدًا لم يرق لإياديما، أحرق الجيش كل اللوائح الانتخابية وحاول اغتياله. فأخذ كوفيغو يتخذ مواقف أكثر ليونة مع الرئيس. لكن ذلك أحدث شرخًا في قوى المعارضة الديمقراطية التي دعا الراديكاليون فيها (بقيادة ليوبولد جنينفي وأدم كودجو) إلى عصيان مدني بهدف ترحيل إياديما وكوفيغو.

وبعد اسابيع من الشلل العام في لومي، قامت المانيا وفرنسا بمبادرة للوفاق عقد أثرها العديد من الاجتماعات بين الحكم والمعارضة في فرنسا انتهت جميعها بالفشل نتيجة رفض الجيش الانسحاب من الشوارع إلى ثكنه. وخيمت على البلاد اجواء حرب أهلية دفعت بالآلاف إلى ترك البلاد إلى ساحل العاج وبوركينا فاسو التي دعا رئيسها كومباوري بليز ممثلين لإياديما وقوى المعارضة إلى سلسلة اجتماعات في بلاده تمّ التوصل إثرها إلى توافق على إجراء انتخابات رئاسية في ٢٥ آب ١٩٩٣ بإشراف لجنة دولية من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبوركينا فاسو بعد انسحاب الجيش إلى ثكنه ووصول قوة فرنسية من أبيدجان لتشرف على سير الحملات الانتخابية التي بدأت قبل اسبوعين (أي في ١٠ آب ١٩٩٣) من موعد الانتخابات الرئاسية.

وقبيل هذه الانتخابات، أعلن رئيس الوزراء كوفيغو تأييده للرئيس إياديما مبررًا ذلك بنيته «الحفاظ على وحدة توغو وسلامتها». وكان مجلس شورى الدولة رفض ترشيح أولمبيو جيلكريست، الوزير السابق، الذي يعيش منفيًا في أكرا، عاصمة غانا. وبقي في مواجهة إياديما مرشحان مستقلان هما إيفي اداني وجاك أموزو.

نال إياديما في الانتخابات ٩٢٪ من اصوات الناخبين. لكن نسبة الاقبال لم تتجاوز ٣٦٪. وقد تخللت الانتخابات اضطرابات أدت إلى مقتل عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر.

استمرار الأزمة: في اوائل كانون الثاني ١٩٩٤، عادت توغو وشهدت احداثًا دامية (نحو ٦٠ قتيلًا) اثر الهجوم الذي شنه انصار الزعيم المعارض المنفي في غانا جيلكريست أولمبيو على المقر الرئاسي وعلى حرس الحدود التوغوليين.

وفي إطار هذه الاحداث، توجهت

الانظار من جديد إلى باريس التي ترتبط بمعاهدات عسكرية مع لومي، تتولى القوات الفرنسية بموجبها حماية توغو من أي اعتداء خارجي، إضافة إلى وجود معاهدة سرية بين البلدين تسمح لباريس بالتدخل لفرض الأمن في حال حدوث شغب يهدف إلى زعزعة النظام (في هذا السياق، تدخلت وحدات المظليين الفرنسيين في ايلول ١٩٨٦ واحبطت انقلابًا عسكريًا ضد الجنرال إيادبما). ويتمتع الرئيس التوغولي، إيادبما، بعلاقات جيدة مع الاحزاب اليمينية الفرنسية، خاصة مع الحزب الديغولي الذي يرأسه الرئيس الفرنسي جاك شيراك. وفي المقابل، تمتع زعيم المعارضة التوغولية، أولمبيو (وهو ابن الرئيس السابق سيلفانوس أولمبيو الذي اطاحه إيادبما في ١٩٦٣) بدعم رئيس غانا جيري رولنغ.

خسر حزب «التجمع الشعبي التوغولي»، الذي يتزعمه رئيس الدولة إيادبما، الانتخابات التشريعية التعددية الأولى من نوعها في البلاد، في ٢٠ شباط ١٩٩٤. وعاشت توغو، بعد هذه الانتخابات، في فراغ سياسي سعى الجنرال إيادبما إلى توظيفه في إثارة التناقضات بين صفوف احزاب المعارضة التي حاول كل منها الدخول في تحالفات تؤهله المشاركة في الحكم.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٤، طلب إيادبما من زعيم «الاتحاد التوغولي من اجل الديمقراطية»، أدم كودجو، تشكيل الحكومة الجديدة. ومعروف عن كودجو قدراته الادارية والسياسية التي لا ينكرها أحد في لومي وفي معظم العواصم الافريقية، وقد شغل منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

لكن، ليس بسبب هذه القدرات عينه إيادبما رئيسًا للوزراء، بل ليخرق به صفوف المعارضة، من زاوية انه رئيس أصغر احزاب المعارضة ولا يملك في البرلمان أكثر من ستة نواب، وفي الوقت نفسه من زاوية ان احزاب المعارضة كلها كانت، قبل شهر واحد، ابرمت اتفاقًا أعلنت بموجبه التزامها ان قائد الحزب الذي ينال أكبر قسط من المقاعد البرلمانية سيحظى بتأييدها لرئاسة الحكومة. لذلك كان من المفترض ان يتولى هذه الرئاسة ياو أغويو، زعيم «لجنة العمل من اجل التجديد» الذي حصل على ٣٦ نائبًا من اصل ٨١.

وبعد قبول كودجو رئاسة الحكومة، أعلنت احزاب المعارضة عدم رغبتها في المشاركة في الحكومة وغدت تتحدث عن «خيانة كودجو ميثاق المعارضة». وبرر كودجو الاسباب التي املت عليه قبول المهمة بتدهور الاوضاع في البلاد، وتضاعف عزلة توغو على المسرح الدولي.

اتفاقية لومي

تعريف: إتفاقية إقتصادية دولية وقعت في لومي في ٢٨ شباط ١٩٧٥ لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بين مجموعة السوق الاوروبية المشتركة و٤٦ دولة منها ٣٧ دولة افريقية و٦ دول في البحر الكاريبي و٣ في المحيط الهادي (جزر ساموا الغربية، وجزر فيجي وجزر تونغا)، ويطلق على هذه الدول الموقعة إسم: Etats d'Afrique, des Caraibes et du Pacifique (A.C.P).

سبقت إتفاقية لومي خطوات تمهيدية، أبرزها الوصول إلى صيغ اتفقت عليها فرنسا وبريطانيا بعد خلاف في وجهات نظرهما حول أسس تعامل المجموعة الاوروبية مع الدول الافريقية والآسيوية.

أوجدت اتفاقية لومي، إلى حد ما، اسلوبًا جديدًا في التعامل الاقتصادي بين الدول الصناعية وغير الصناعية يأخذ بعين الاعتبار عدة نقاط أساسية: مثل: مبدأ عدم المعاملة بالمثل في ما يتعلق بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية، ومبدأ التخلي عن «بند الدولة الأكثر رعاية» والعمل على إزالة العقبات والشروط المجحفة الحائلة دون إمكانية نقل التكنولوجيا والتأكيد على ضرورة نقلها ضمن أفضل الشروط للدول النامية. كما ارست اتفاقية لومي قواعد جديدة في ميدان التعاون التجاري والمالي والتقني والصناعي وفي المساهمة في تنظيم هذا التعاون وتوجيهه. كل ذلك في إطار مبدأ جوهري مفاده ان تشجيع الدول النامية على زيادة إنتاجها المخصص للتصدير لكي تحصل على الوسائل المالية الضرورية لنموها هو أفضل بكثير من تقديم المساعدات المالية، وهو ما يعبر عنه بعبارة: Traide not Aid.

واعتبرت إتفاقية لومي (في حينه، وعلى مدى سنوات لاحقة)، رغم نواقصها ورغم انها لا ترقى إلى المستوى المطلوب لاعادة التوازن في العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية، انها قفزة نوعية بالنسبة للاتفاقيات والمعاهدات التي سبقتها. وقد جددت عدة مرات، وهي ما تزال قائمة.

مناقشة: إتفاقية لومي بعد عقدين (١٩٧٥-١٩٩٥): «إتفاقية لومي محكوم عليها بالزوال. لن تعيش، بشكلها الحالي، أقله حتى العام ٢٠٠٠». هذه العبارة التي قالها (في تشرين الثاني ١٩٩٤) البريطاني بيتر بولي، المسؤول عن سياسة التنمية في المجموعة الاوروبية، أثارت فضيحة في الاوساط الاوروبية والافريقية-الكاريبية-الباسيفيكية (لوموند ديبلوماتيك، عدد نيسان ١٩٩٥، ص ١٣).

قد يكون استعمال كلمة «فضيحة»، هنا، مقصودًا للاشارة إلى ان اتفاقية لومي تمّ توقيعها في الاساس في أجواء ظروف ضغطت على الاوروبيين ودفعتهم إليها دفعًا عن غير قناعة. وعند زوال هذه الظروف أخذوا يتملصون من الاتفاقية بحجج وذرائع وممارسات تشير إلى نهاية قريبة وأكيدة لها.

بعد التوقيع على الاتفاقية في ١٩٧٥، جددّت عدة مرات، آخرها في ١٩٩٥ في جزيرة موريشس حيث بلغ عدد الاعضاء ٧٠ دولة وعلى مدار خمس سنوات مقبلة. ورقم المساعدات الذي دار الحديث حوله هو ١٢ بليون دولار سوف ينفقها الاتحاد الاوروبي لمساعدة دول لومي الاعضاء، بما يعني حصول كل دولة على ٣٤ مليون دولار تقريبًا كمعدل عام وافتراضي، وهو ما يشير إلى هزال المساعدة إذا نظر إليها كعامل تنموي أساسي.

وضعت اتفاقية لومي (١٩٧٥)، وجددت عدة مرات في السابق من دون أية اعتراضات، إذ كان صراع النفوذ (الحرب الباردة) على أشده. غير ان التجديد الأخير هذا شهد مفاوضات شاقة

وطويلة بين ممثلي العالم الثالث في الاتفاقية ونظرائهم في الاتحاد الاوروبي، وبين اعضاء الاتحاد الاوروبي أنفسهم. ودار خلال الـ١٥ شهرًا التي سبقت التوقيع في جزيرة موريشس جدل ساخن حول جدوى الاتفاقية برمتها، وبلغت المطالبات الاوروبية حد طلب إلغائها بذريعة انه لم تعد ملائمة للمستجدات العالمية، واخضعت مفاهيم التنمية في العالم الثالث لمعايير صارمة ودقيقة كانت غائبة إبان وجود الاتحاد السوفياتي وتنامي نفوذه في العالم الثالث. وأصبحت الدول الاوروبية الرئيسية التي صاغت الاتفاقية في نشأتها (١٩٧٥)، بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، هي الآن الأكثر تنصلاً من التزامات الاتفاقية. وقد عرقل الموقف البريطاني على وجه الخصوص التجديد الأخير بسبب إصرار بريطانيا على خفض مساهمتها في الموازنة العامة للاتفاقية بنسبة ٣٠٪. وقد تذرع هذا الموقف بعدة حجج: الاولى هي رغبة بريطانيا في استبدال الآلية التي تتم بها مساعدة دول العالم الثالث عبر اتفاقية لومي إلى إنشاء علاقات مساعدة ثنائية، وهو أمر يتيح بالطبع للسياسة البريطانية تفضيل هذا البلد أو ذاك بحسب المصالح الذاتية، وبحرية كافية للتنصل من اية مسؤوليات تفرضها اتفاقيات جماعية. والحجة الثانية كانت في تشكيك بريطانيا، التقليدي والمعروف، بفاعلية وإدارة الاتحاد الاوروبي وطريقة تنفيذه للمساعدات. والثالثة كانت بمواصلة التأكيد على ضرورة توجيه النصيب الأكبر من مساعدات الاتحاد الاوروبي لدول اوروبا الشرقية. ولولا التدخل الألماني بالتكفل بمساعدة دول اوروبا الشرقية بهدف المحافظة على موازنة لومي كما هي، لاستمرت المفاوضات الشاقة حول تجديدها أو إلغائها لفترة أخرى.

ويتيح تجديد الاتفاقية لمدة خمس سنوات جديدة توفير فترة زمنية كافية للتخلص منها تدريجيًا، وبترسيخ القناعات عند الجميع، خصوصًا المستفيدين منها (العالم الثالث) عبر تبريرات يتم صياغتها بثوب علمي تنموي (وطبعًا بالنفوذ والضغط السياسيين والاقتصاديين)، إذ من غير المومل، قياسًا على ما رافق التجديد الأخير ومسار الامور ومنطقها، ان يتم تجديد الاتفاقية مرة أخرى بعد العام ٢٠٠٠، سيما وان الاتحاد السوفياتي (ونفوذه) يكون قد أصبح في الذاكرة البعيدة. وما لم ينشأ تهديد بديل للمصالح الغربية في دول العالم الثالث فإن هذا العالم سيزداد تخلفًا ان ظل يأمل بتنمية شاملة تأتيه من الشمال عبر الهبات والمساعدات .

مدن ومعالم

* **أتاكبامي Atakpamé**: مدينة توغولية في غربي البلاد، يربطها خط سكة حديد بالعاصمة لومي التي تبعد عنها ١٦٧كلم. تعد نحو ٢٥ ألف نسمة. صناعات الأقمشة. مسقط رأس نيقولا غرونيتزكي.

* **أنيهو Aného**: مدينة توغولية. تقع على بعد ٤٥كلم من العاصمة. تعد نحو ١٥ ألف نسمة.

* **باليمي Palimé**: مدينة توغولية غربي البلاد. يربطها خط سكة حديد بالعاصمة لومي. تعد نحو ٣٠ ألف نسمة. شهيرة بزراعات البن.

* **تسيفييه Tsévié**: مدينة توغولية، على بعد ٣٥كلم من العاصمة. تعد نحو ٢٢ ألف نسمة.

* **داباوني Dapaony**: مدينة توغولية، على بعد ٦٦٢كلم من العاصمة. تعد نحو ١٨ ألف نسمة.

* **سوكودي Sokodé**: مدينة توغولية، على بعد ٣٥٠كلم من العاصمة. تعد نحو ٥٠ ألف نسمة.

* **كارا Kara**: مدينة توغولية، على بعد ٤٢٨كلم من العاصمة. تعد نحو ٢٩ ألف نسمة.

* **لومي Lomé**: عاصمة توغو. تقع على خليج بينن غربي البلاد وقريبة من الحدود مع غانا. عقدة مواصلات مهمة تربط مختلف ارجاء البلاد، خاصة بخطوط سكك الحديد. تعد نحو ٣٩٠ ألف نسمة. كرسي أسقفي. جامعة. مركز تجاري وصناعي (صناعة الزيوت، الجعة، المنظفات، القطن).

ميناؤها شهير بتصدير الفوسفات، وقد أنشىء في ١٩٦٨ بمساعدة جمهورية المانية الديمقراطية. عرفت، في ١٩٧٥، توقيع إحدى أكبر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية (راجع «اتفاقية لومي»)

زعماء ورجال دولة

* **أولمبيو، جيلكريست .Olympio,G**: راجع النبذة التاريخية.

* **أولمبيو، سيلفانوس .Olympio,S** (١٩٠٢-١٩٦٣): سياسي توغولي. ولد في لومي من عائلة برازيلية الأصل. درس في المدرسة الالمانية في توغو، ثم أكمل دراسته في لندن. أصبح رئيس غرفة التجارة في توغو (١٩٤٨)، وانضم إلى «لجنة الوحدة التوغولية» التي أصبحت، بتأثيره، محور الحركة القومية التوغولية العاملة لتوحيد الشعب المقسم بين شاطىء الذهب (أي غانا ابتداء من ١٩٥٧) والتوغو الفرنسي.

وعندما أعلنت توغو جمهورية مستقلة في

٣٠ آب ١٩٥٦، جرت فيها انتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة في نيسان ١٩٥٨ فازت بها «لجنة الوحدة التوغولية» بأكثرية المقاعد، فاستدعى المفوض السامي الفرنسي أولمبيو وكلفه تشكيل الحكومة. ومن منصبه هذا قاد بلاده نحو الاستقلال التام في نيسان ١٩٦٠.

انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٩٦١، فمنع الاحزاب وحرم المعارضة من وسائل التعبير، وحل «جفنتو»، وهي مجموعة الشباب اليساري في «لجنة الوحدة التوغولية». واضطرته علاقاته بغانا إلى رفض الدخول في «مجموعة الدول الفرنسية»، ثم في «منظمة الوحدة الافريقية»، ولكنه انضم في المقابل إلى «مجموعة دول مونروفيا»؛ ثم ما لبث ان وجد نفسه معزولاً على الصعيدين الداخلي والخارجي، ما سهّل قيام إنقلاب عسكري ضده في كانون الثاني ١٩٦٣ لاقى فيه مصرعه، وكان أول رئيس دولة افريقي يطيحه انقلاب عسكري منذ ١٩٤٥.

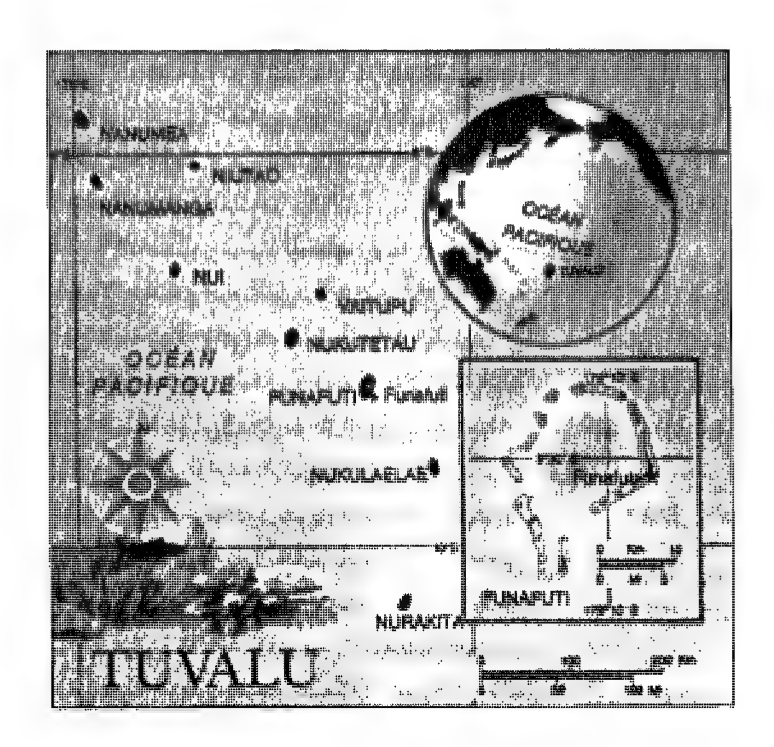
*** إيساديما، إتيان Eyadema, E.** (١٩٣٥-): عسكري ورئيس دولة توغو منذ ١٩٦٧. ولد في بمبا، وتولى رئاسة اركان حرب الجيش التوغولي في ١٩٦٥-١٩٦٧ (راجع النبذة التاريخية).

*** غرونيتزكي، نيقولا Grunitzky,N** (١٩١٣-): سياسي توغولي. ولد في مدينة أتاكبامي التوغولية. أول رئيس وزراء في جمهورية توغو (١٩٥٦)، ورئيس الجمهورية بعد اغتيال سيلفانوس أولمبيو (١٩٦٣) حتى الانقلاب الذي أجراه الكولونيل إياديما في ١٩٦٦.

*** كودجو، أدم Kodjo,A.** (١٩٣٨-): سياسي واقتصادي ورجل دولة توغولي. ولد في سوكودي (توغو) ودرس في رين (فرنسا) ونال فيها إجازة العلوم الاقتصادية (١٩٦١). درّس في المعهد القومي للادارة (ENA) في باريس من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤.

شغل منصب أمين عام حزب التجمع التوغولي من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١، فمدير عام الشركة الوطنية التوغولية للاستثمار، فوزير المالية في توغو من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٦، ثم وزير الخارجية (١٩٧٦-١٩٧٨)، ثم انتخب في ١٩٧٨ أمينًا عامًا لمنظمة الوحدة الافريقية. وبعد انتهاء مدته استدعي إلى توغو حيث عاش في الظل إلى بداية التسعينات (راجع النبذة التاريخية).

*** كوفيغو، جوزف** (١٩٤٨-): راجع النبذة التاريخية .



تـوفـالـو

لمحة عامة

الاســم: تعــني توفـــالو Tuvalu «مجموعة الثمـــاني» (أي ثمـــاني جـزر، وقـد شغل سكانها، منذ نحو ثلاثة عقود، جزيـرة صغـيرة إضافيـة هـي جزيـرة نيولاكيتـا، فأصبحت تسع جزر صغيرة مرجانية كـانت تعـرف في السـابق باسـم «جـزر إليـس» (Ellice).

الموقع والمساحة: تتوزع على مساحة كبيرة جنوب غربي المحيط الباسيفيكي (نحو ١،٣ مليون كلم م. مـن المياه الاقليميـة)، أما مساحة جزر توفالو (البرية) فلا تتعـدى ٢٦ كلم م..

السكان والاقتصاد: نحـو ١٠ آلاف نسمة (في العاصمة فونافوتي Funafuti نحـو ٢٥٠٠ نسـمة). يتحـدرون مـن الاصـل البولينـيزي، ويتكلمـون لغـة جذورهـا بولينيزيـة. يجـري تعليـم الانكليزيـة في المدارس. بعض المعمرين يتكلمون السـاموية (بالنسة إلى جزر سـاموا Samoa). كنيسـة توفالو أسسها مرسلون أتوا من جزر ساموا في اواخـر القـرن التاسـع عشـر، وتتبـع الطقوس البروتستانتية.

يعتمـدون في عيشـهم علـى صيـد السمك وزراعة جوز الهند، ومساعدات من اوستراليا وبريطانيـا. يعمـل عـدد منهـم في

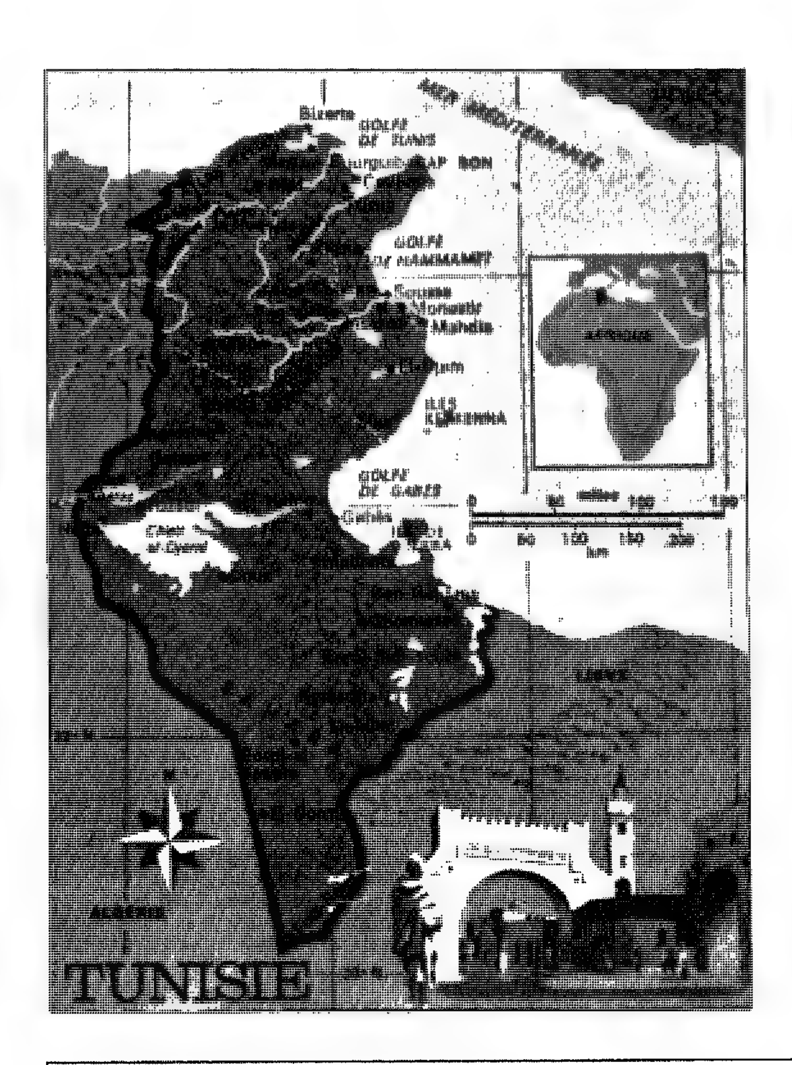
مناجم الفوسفات في جزيرة نورو، ومنهم موظفون في العاصمة فونافوتي، وفي العاصمة الادارية فانغاسال Fangasale.

الحكم: توفالو عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في اول تشرين الاول ١٩٧٨. المجلس التشريعي من ١٢ عضوًا منتخبًا بالاقتراع الشامل والمباشر لمدة اربعة أعوام. الملكة اليزابت الثانية هي رئيسة الدولة. رئيس الوزراء بيكنيبو باينيو منذ ايلول ١٩٨٩، الحاكم هو تواليبي لاوتي منذ اول تشرين الاول ١٩٩٠.

نبذة تاريخية: سكان توفالو الاوائل وصلوا من تونغا وجزر ساموا. اكتشف الاسباني مندانا Mendana هذه الجزر في ١٥٦٨. لكن توفالو بقيت معزولة، ولم تتم الاتصالات بينها وبين الاوروبيين حتى بدء الغزوات الباحثة عن العبيد والقادمة من البيرو واوستراليا بين ١٨٥٠ و١٨٧٠. كما وصلها، في هذه الفترة، مرسلون بروتستانت. في ١٨٩٢، أصبحت محمية بريطانية. في ١٩١٦، ضمت هذه الجزر (توفالو) إلى مستعمرة جزر جيلبرت وإليس البريطانية. وبقيت شبه معزولة حتى الحرب العالمية الثانية عندما استخدمتها بريطانيا قاعدة حربية في وجه جزر جيلبرت التي احتلها الجيش الياباني.

في ١٩٧٤، جرى استفتاء للسكان حول الانفصال. في اول تشرين الاول ١٩٧٥، تم الانفصال فعليًا.

في ١٩٧٧، نالت استقلالها الداخلي واتخذت الاسم الحالي «توفالو». في اول تشرين الاول ١٩٧٨، نالت توفالو استقلالها التام.



تـونـس

بطاقة تعريف

الموقع: في أقصى شمالي القارة الافريقية، على ساحل البحر المتوسط، وتبعد مسافة ١٤٠كلم عن مضيق صقلية.

يحدها البحر المتوسط من الشمال والشرق، ويبلغ طول شواطئها عليه نحو ١٢٠٠كلم، وليبيا من الجنوب الشرقي (وطول حدودها معها ٤٨٠كلم)، والجزائر من الغرب (١٠٥٠كلم).

المساحة: ١٦٣ ألفًا و٦٠٠كلم م..

العاصمة: تونس المدينة، وتحتل مع ضاحيتها المركز الصناعي والتجاري الاول في البلاد، وتتصل بالبحر المتوسط بواسطة قناة تجعل منها مرفأ مهمًا. أهم المدن: صفاقس، سوسة، موناستير، بنزرت، قابس، وهي مدن ساحلية ومرافىء تجارية، والقيروان في الداخل (راجع «مدن ومعالم»).

اللغات: العربية (رسمية) والفرنسية على نطاق واسع. وهناك بلدات وقرى (مثل جبل، مطماطة، جنوبي جربة) سكانها البربر يتكلمون البربرية بالاضافة إلى العربية. وهم أقلية صغيرة. لكن، في خطوة أولى اعتبرت بداية النهاية

لسيطرة اللغة الفرنسية على النظام التعليمي في تونس، أعلن (ايار ١٩٩٥) وزير التعليم العالي التونسي ان مرسومًا رئاسيًا صدر أخيرًا يقضي بتعميم اعتماد الانكليزية في كل شعب التعليم الجامعي. وبعد أشهر قليلة (ايلول ١٩٩٤)، أقرت وزارة التربية التونسية إدخال الانكليزية إلى مقررات التعليم الابتدائي ابتداء من السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥، وهي الخطوة الاولى من نوعها منذ استقلال تونس عن فرنسا في ١٩٥٦، كما انها المرة الاولى التي يقرر فيها بلد مغاربي تعليم الانكليزية في الصفوف الابتدائية.

السكان: كان عددهم في العام ١٩١١ نحو مليوني نسمة (منهم نحو ١٥٠ ألف اوروبي)، وأصبح في ١٩٨٠ نحو ٦،٥ ملايين، ويبلغ تعدادهم حاليًا (١٩٩٦) نحو ٨،٧٥٠ ملايين، وتشير التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو ١٠ ملايين في العام ٢٠٠٠.

الاسلام دين الدولة الرسمي (يجب ان يكون رئيس الجمهورية مسلمًا)، نحو ٨٥٪ على المذهب المالكي، و١٥٪ حنفي. وهناك نحو ١٣ ألف كاثوليكي (كانوا ٦٠ ألفًا في العام ١٩٥٦)؛ ونحو ١٠ آلاف يهودي (كانوا نحو ٦٠ ألفًا في العام ١٩٣٦)، وأماكن إقامتهم في العاصمة والضواحي، ومدن جربة وصفاقس وسوسة وقابس (نحو ٥٠ ألف يهودي تونسي غادروا تونس وهاجروا إلى اسرائيل خلال النصف القرن الأخير). الغالبية العظمى من السكان من اصل عربي. اما البربر في تونس فأقلية صغيرة جدًا؛ يعيشون في جنوبي البلاد (منطقة مطماطة) وفي جزيرة جربة. وتختلف تونس في الصدد هذا عن الجزائر والمغرب حيث يشكل البربر جزءًا مهمًا من سكانهما ويعيشون في المناطق الجبلية التي ساعدت على استمرارهم والحفاظ على لغتهم في وجه التعريب.

الحكم: جمهوري. دولة إسلامية. الدستور المعمول به صادر أول حزيران ١٩٥٩، معدل في ١٩٨٨. في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية، يشغل رئيس البرلمان هذا المنصب موقتًا ريثما يتم انتخاب رئيس جديد في مدة أقصاها ستة أشهر من غير ان يكون من حق الرئيس الموقت ان يترشح لهذا المنصب. الجمعية العمومية (البرلمان) من ١٤١ عضوًا منتخبًا لمدة خمسة اعوام بالانتخاب الشامل. والبلاد مقسمة إلى ٢٣ حاكمية محلية مقسمة بدورها إلى دوائر وأقضية.

بالنسبة إلى الاحزاب: راجع النبذة التاريخية.

مع الموجة الاسلامية في المنطقة، وخصوصًا في الجزائر المجاورة وذات التأثيرات الأكيدة على مجريات الامور في تونس، كتب الكثير حول متانة نظام الحكم في تونس والتحديات المرتقبة التي قد يواجهها. أوجز «المعجم الجيوبوليتيكي للدول» (إيف لاكوست، فلاماريون، باريس، ١٩٩٤، ص ٥٦٧-٥٦٨) هذه الكتابات بالفقرتين التاليتين تحت عنوان فرعي «المستقبل مسألة معلقة»:

«بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية، تمتع بن علي بنوع من إجماع الامة عليه. فخفف من سياسة العلمنة التي كان ينتهجها سلفه الحبيب بورقيبة وضاعف من المبادرات التي تراعي فيها الدولة التقاليد الاسلامية. ولكنه، بخلاف الحكومة الجزائرية التي شرّعت، في ١٩٩٠، الجبهة الاسلامية للانقاذ فأتاحت لهذه الاخيرة الفوز الذي حققته في انتخابات ١٩٩١، رفض، في ١٩٨٩، أن يشرّع الحركة الاسلامية كحزب سياسي في تونس، فبقي الاسلاميون خارج اللعبة الانتخابية...

المشكلة الجيوسياسية الأكبر في تونس اليوم مرتبطة إلى حد كبير بالتطور السياسي في الجزائر. صحيح ان الرئيس بن علي، الذي أعيد انتخابه مرة جديدة في آذار ١٩٩٤ (٩٩،٩٪

ان الاصوات)، يستمر في تشدده إزاء الاسلاميين خاصة بعد اكتشاف مؤامرة مسلحة مدبرة ضده بمساعدة الحكومة الاسلامية في الخرطوم، لكن الصحيح ايضًا انه إذا توصل الاسلاميون إلى استلام السلطة في الجزائر، فقد يصبح من الممكن ان يستلموا السلطة ايضًا في تونس».

الاقتصاد: الزراعة والثروة الحيوانية والغابات تؤمن العمل لنحو ٣٥٪ من اليد العاملة. يتركز معظم الزراعات في السهول الساحلية والسفوح الجبلية والاودية النهرية، وأهم انواعها الحبوب والزيتون والحمضيات والموز والخضار، بالاضافة إلى النخيل في واحات الجنوب. وتملك تونس غابة صنوبرية مهمة. وصيد السمك تطورت حرفته وتضاعف إنتاجه بفضل وجود اسطول للصيد البحري (٩٦ ألف طن متوسط إنتاج السنوات الأخيرة ١٩٩٠-١٩٩٥).

تشهد الصناعة تقدمًا ملموسًا. أهم المعادن المتوافرة الفوسفات والحديد والرصاص والزنك والاملاح. يصدر الفوسفات من ميناء صفاقس (٢٥٠كلم جنوبي العاصمة تونس)، وهناك نحو مئة باخرة لنقل الفوسفات في السنة. وقدر إنتاجه في ١٩٩٥ بنحو ١،٣ مليون طن. وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عالميًا بين مصدري الفوسفات، و«الشركة الوطنية للفوسفات» تأسست في اواخر القرن الماضي. واستطاعت تونس في ١٩٩٥-١٩٩٦ استقطاب اهتمام دول غربية خصوصًا المانيا وبريطانيا لتطوير التعاون في استثمار الثروات المنجمية المحلية، وأثمر التعاون تنفيذ مشاريع مشتركة. وهناك كميات كافية من البترول والغاز الطبيعي. وأبرز الصناعات التونسية: الصناعة الغذائية (زيت الزيتون، الخمور، السكر، تعليب الفواكه والاسماك)، الكيماوية (الاسمنت، الاسمدة، الصابون، وتكرير البترول)، النسيجية والتعدينية. ويتركز معظم هذه الصناعات في المدن الكبرى وضواحيها: تونس، بنزرت، صفاقس، قابس، القيروان، وغيرها.

منذ سنوات والحكومة عاكفة على تشجيع القطاع السياحي. وصل عدد السياح في ١٩٩٥ إلى أربعة ملايين، وتشير التقديرات إلى ان عددهم سيصل إلى ستة ملايين في ١٩٩٦. وقد تجاوز عدد المسافرين عبر المطارات الستة في تونس ٧ ملايين مسافر في ١٩٩٥. وتسعى تونس إلى تطوير السياحة الصحراوية والجبلية. وكان الفرنسيون يستأثرون بالمرتبة الاولى بين السياح الاوروبيين، إلا ان عددهم تراجع وحلّ محلهم الالمان «الذين باتوا يفضلون تونس على تركيا».

نبذة تاريخية

الفينيقيون: قبل وصول الفينيقيين، في القرن الرابع عشر ق.م.، إلى شواطىء تونس الحالية، كان داخل البلاد مأهولاً بشعب أطلق عليه العرب في ما بعد إسم «البربر»، في حين أطلق بعض المؤرخين الأجانب على هؤلاء السكان الذين كانوا يقطنون هذه المناطق الداخلية قبل وصول الفينيقيين إلى المناطق الساحلية إسم «القبصيون» Capsiens (من قبصة، أو قفصة)، أي، برأي هؤلاء المؤرخين، «أكلة البزّاق». ولم يتوصل المؤرخون حتى اليوم إلى تحديد أصل البربر المنتشرين في شمالي افريقيا.

أقام الفينيقيون مرافىء تجارية لهم على شواطىء افريقيا الشمالية. وخلال القرن الخامس ق.م. أصبحت مدينة قرطاجة مركز امبراطورية تجارية مهمة.

الرومان: لم يتمكن الرومان من إخضاع قرطاجة إلا بعد حروب استمرت نحو قرن كامل (٢٦٤-١٤٦ق.م.) (راجع «ايطاليا»، ج ٤، ص ٢٦٨). في ١٤٦ق.م. هدمها سيبيون. وكان كاتون يقول «يجب هدم قرطاجة» (Delenda est Carthago). في ١٢٢ق.م. أعاد الرومان بناءها تحت إسم «مستعمرة جونونيا» (Colonia Junonia) مستقدمين إليها نحو ٦ آلاف مستوطن روماني. وتوسعت قرطاجة في عهدهم إلى داخل البلاد وعلى الساحل حتى أصبحت تضم كامل المناطق التي تتشكل منها تونس الحالية. وعرفت هذه المقاطعة الرومانية ازدهارًا واسعًا بين القرن الثاني والقرن الخامس، وباتت تؤمن استهلاك روما من الحبوب وكامل الامبراطورية الرومانية من زيت الزيتون.

وفي العصر الروماني، انتشرت المسيحية في قرطاجة، وبرزت وجوه مسيحية من امثال ترتوليان، والقديس سيبريوس، والقديسة مونيكا وابنها القديس أوغسطين. لم يتمكن الرومان، مثل القرطاجيين من قبلهم، من فرض لغة أو دين في تونس؛ فحافظ البرابرة، داخل البلاد، على لغتهم ومعتقداتهم القريبة من المعتقدات الافريقية الإحيائية.

في العام ٣١٤، حدث انقسام كبير داخل الكنيسة في قرطاجة تزعمه دونا الذي كان أسقف قرطاجة. وقد لاقت هذه البدعة (الدوناتية) دعمًا وتأييدًا من قبائل الفاندال التي غزت قرطاجة مع نهاية الامبراطورية الرومانية (٤٢٩-٥٣٣). وبين ٥٣٣ و٦٤٧، كانت السيطرة على قرطاجة للامبراطورية البيزنطية.

العرب: في ٦٤٧، بدأ الغزو العربي للبلاد، وتم لهم السيطرة الكاملة عليها في القرن الثامن. وقد تمكن العرب، دون صعوبة كبيرة، من محو الأثر الروماني فيها. بنوا المدن. لكنهم هدموا قرطاجة (٦٩٨)، ولم يتوصلوا إلى إخضاع البربر بشكل كامل، وإن نجحوا في توحيد البلاد ثقافيًا. إذ إن فتوحاتهم، في القرنين الحادي عشر



إبن خلدون.

والثاني عشر حملت معها الاسلام واللغة العربية. وبين ١٢٢٨ و١٥٧٤ أصبحت تونس من أهم مراكز الاشعاع الديني والعلمي في العالم الاسلامي. وفي هذه الفترة كتب ابن خلدون مقدمته المعتبرة في أساس علم الاجتماع.

أسس عقبة بن نافع مدينة القيروان في ٦٧٠ بالقرب من قلعة بيزنطية، فصارت أول عاصمة للمغرب العربي ورابع مدينة مقدسة بعد مكة والمدينة والقدس. وعرفت عصرها الذهبي في عصر الأغالبة الذين اشتهروا برعايتهم للعلوم والفنون، ومن أشهر آثارهم الجامع الكبير في القيروان الذي يعد من روائع العمارة الاسلامية. وشيد الأغالبة بيت الحكمة واحاطوا أنفسهم بالفقهاء والعلماء والمبدعين. فساهمت القيروان بصورة أساسية في نشر الدين الاسلامي واللغة العربية في افريقيا الشمالية.

وهذا الوضع الحضاري المزدهر الذي نعمت به القيروان شجع عددًا كبيرًا من علماء (خاصة الاطباء) الشرق والغرب على المجيء إليها والعمل فيها. ومنها انتشرت «المعرفة الطبية» إلى اوروبا خلال القرون الوسطى وساهمت في تطوير الدراسات العلمية في جامعة مونبلييه وغيرها.

بنى الفاطميون ، على الساحل التونسي مدينة المهدية لتكون عاصمتهم الجديدة. ومن المعروف ان أول دولة فاطمية نشأت في شمالي افريقيا قبل ان تنتقل إلى مصر، وذلك عندما تمكن الامام عبيدا الله المهدي من هدم دولة الأغالبة وطرد آخر ملوكها. وبعد دخوله إلى القيروان قرر عبيدا الله تأسيس مدينة المهدية التي صارت مقرًا ملكيًا، لكنها لم تستطع ان تحل محل القيروان التي ظلت العاصمة الاساسية والمهمة للبلاد مدة أربعة قرون، أي حتى منتصف القرن الحادي عشر عندما اكتسحت قبائل بني هلال العربية شمالي افريقيا، وتميز تنقلهم بحركة تدمير واسعة حتى ان ابن خلدون وصفهم بـ«الجراد المنتشر لا يقربون من شيء إلا أتوا عليه».

وإذا كانت العصور الكلاسيكية في التاريخ التونسي تميزت بهيمنة القيروان والمهدية، فإن مدينة تونس أصبحت العاصمة وتفوقت على بقية المدن منذ عهد الحفصيين الذين حكموا منذ مطلع القرن الثالث عشر وحتى مجيء العثمانيين في ١٥٧٤. وفي تلك الحقبة توافد التجار الاوروبيون، ومنهم بالاخص الايطاليون، وأقاموا في فنادق مدينة تونس وضواحيها.

وفي زمن الحفصيين ولد ابن خلدون في تونس (١٣٣٢) ودرس في جامع الزيتونة ثم عمل في خدمة السلطان الحفصي ابي اسحق الثاني في فترة ساد القلق والاضطراب.

بين ١٥٢٦ و١٥٧٣ حقبة من الصراع بين الحفصيين، يدعمهم الاسبان، وبين الاتراك؛ حتى تلاشت (وانهارت) قوة الحفصيين، فسيطر دون خوان «النمساوي» على تونس في ١٥٧٣، ولكن لأشهر قليلة.

الاتراك: انتصر الاتراك العثمانيون ودخلوا تونس في ١٥٧٤، وتحولت افريقيا الشمالية إلى ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية. وبعد ثلاثة أعوام فقط، أي في ١٥٧٧ أقامت فرنسا قنصلية لها في تونس (لكن الغلبة في النفوذ الاوروبي كان لا يزال للاسبان)، فدخلت تونس في مرحلة جديدة من تاريخها تميزت بصعود القوى الغربية، وترافق ذلك مع سقوط آخر مملكة عربية في الاندلس، ما زاد من نفوذ القوى الاسبانية التي سعت إلى بسط نفوذها على شواطىء افريقيا الشمالية.

ومنذ ١٥٩٠، بدأ الاتراك يحكمون تونس بواسطة جند الانكشارية لديهم (مسيحيون اعتنقوا الاسلام) الذين كانوا ينصبون «داي» حاكمًا على تونس، وبعده «باي». حكم الداي من ١٥٩٨ إلى ١٦٣٠، والباي من ١٦٣١ إلى ١٧٠٢. وبعد ثلاث سنوات (أي في ١٧٠٥) سيطر الباي حسين على السلطة، وأسس أسرة مالكة عرفت بالأسرة الحسينية التي ظلت تتوارث السلطة حتى استقلال تونس في

.١٩٥٧

ومنذ تاريخ السيطرة العثمانية على تونس، نمت في مدينة تونس جالية تركية كبيرة كانت تمسك بزمام السلطة. وعكست الصراعات بين الداي والباي التناقضات التي كانت سائدة في القرن السابع عشر بين القوى المحلية والقوى التركية والتي مهدت للتغييرات السياسية التي حصلت في ما بعد وأدت إلى سيطرة الباي جسين في ١٧٠٥. وتحولت الأسرة الحسينية، مع الأيام، إلى نوع من الحكومة المحلية التي تجهد في اكتساب هامش من الاستقلال الذاتي. فأعادت إحياء التقاليد التونسية القديمة وبالاخص ما تركه الحفصيون من تراث، وزادت عدد الموظفين المحليين في الادارة العامة والقضاء ودعم اللغة العربية وسلطة علماء الدين، حتى تمكنت في الأخير من القضاء على دور الجيش التركي. ومما ساهم في نجاحها تعاونها التجاري مع اوروبا وسيطرتها على الداخل التونسي.

وعلى يد هذه الأسرة (الحسينية) تمّ أهم ما يميز تاريخ تونس في القرن التاسع عشر وهو الاصلاحات الكبيرة التي حدثت في حقول الادارة والجيش والضرائب والتربية، وغيرها. وذلك في عهد أحمد باشا باي (١٨٣٧-١٨٥٥) الذي شيد قصر باردو الشهير، وعهد محمد باي (١٨٥٥-١٨٥٩)، ومحمد الصادق (١٨٥٩-١٨٨٣). وقد ساهمت هذه الاصلاحات في تغيير طبيعة الدولة التونسية وتحديثها، وعكست حضور نخبة منفتحة في المجتمع ضمت شخصيات عدة منها خير الدين، المتحدر من أسرة شركسية (توفي في استنبول ١٨٩٩)، وكان من ألمع رجال النهضة التونسية التي كانت شبيهة إلى حد كبير بحركة الاصلاح والنهضة التي حصلت في مصر في الوقت نفسه وبرز فيها، أكثر ما برز، النهضويون اللبنانيون.

الفرنسيون: في ١٨٨١، احتلت فرنسا تونس بعد قليل من احتلالها الجزائر. فأصبحت تونس محمية فرنسية بموجب معاهدة «باردو» الموقعة في ١٢ ايار ١٨٨١ والمتممة والمحددة بمعاهدة «لا مارسا» في ٨ حزيران ١٨٨٣. وكان اول مقيم عام فرنسي تيودور روستان (١٨٨٣-١٩٠٦).

ومن أهم أحداث فترة الاحتلال الفرنسي: قيام حركة تونسية مناهضة للفرنسيين في ١٨٨٥. توقيع إتفاقية فرنسية-إيطالية حول مصالح الدولتين في تونس في ٢٨ ايلول ١٨٨٦. إنشاء حزب ثوري تونسي (تونس الفتاة) بزعامة علي باشا في ١٩٠٧. تجنيس يهود تونس في ١٩٠٩-١٩١٠. اندلاع حوادث دامية بسبب إقدام الادارة الفرنسية على انتهاك حرمة مقابر جلاز في ١٩١١. إنشاء الحزب الدستوري (حزب دستوري ليبرالي) في ١٩٢٠. تخلي تركيا عن حقوقها في تونس في ١٩٢٣ وصدور قانون التجنس. تأسيس حزب دستوري جديد يتزعمه الحبيب بورقيبة في ١٩٣٤ وإلقاء القبض على بورقيبة وسجنه وإطلاق سراحه في ١٩٣٦ ثم إعادة اعتقاله بسبب اضطرابات في العاصمة وقعت في ٩ نيسان ١٩٣٨.

صدور تشريعات معادية لليهود بين ١٩٤٠ و١٩٤٣. احتلال ألماني للبلاد بين ٨ تشرين الثاني ١٩٤٢ و١٣ ايار ١٩٤٣ والوطنيون والقوميون التونسيون رحّبوا بالتعاون مع الألمان. الجنرال جيرو استولى على تونس والمتعاونون مع الألمان فرّوا إلى الخارج. صدور بيان «الجبهة التونسية» المطالب بالاستقلال الداخلي وإجراء أول انتخابات قاطعها ٨٠٪ من التونسيين في ١٩٤٥. أول مؤتمر سري للقوميين والوطنيين التونسيين في ٢٥ آب ١٩٤٦.

في ٢١ شباط ١٩٤٧، عين جان مونس مقيمًا عامًا، فبادر إلى إجراء بعض الاصلاحات: ألغى الرقابة وأعاد تنظيم مجلس الوزراء بحيث أصبح يتكون من ٦ فرنسيين و٦ تونسيين، ويرأس المجلس تونسي. في آب ١٩٤٧، جرى إضراب عام في صفاقس نظمه الاتحاد العام للعمال التونسيين، وقمعته السلطة بعنف أودى بحياة ٣٠ مضربًا (راجع «فرحات حشاد» في باب زعماء ورجال دولة). وفي حزيران ١٩٤٩، جرى وضع مشروع دستور جديد، وبعده تصاعدت حدة المطالب الاستقلالية، واعتقل الحبيب بورقيبة في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢. وبعد اسبوع من اعتقاله، طرح إدغار فور استئناف التفاوض مع التونسيين، وعرض فرنسوا ميتران (وزير دولة) خطة للاستقلال الداخلي لتونس، وتتضمن منح جنسيتين للفرنسيين في تونس، ووجدها بورقيبة قابلة للتفاوض. ومع استمرار الثورة الاستقلالية، شكل مستوطنون فرنسيون منظمة «الكف الأحمر» لإرهاب الوطنيين التونسيين وقامت بعدة عمليات اغتيال ونسف، واستمرت ناشطة نحو عامين. وبعد رفض الثوار لبرنامج إصلاحي فرنسي، ونفي بورقيبة إلى خارج البلاد، زار رئيس الحكومة الفرنسية بيار مندس فرانس تونس، وأعلن في مدينة قرطاجة قبوله مبدأ الاستقلال الذاتي لتونس. وفي ٢ آب ١٩٥٤، أصبح طاهر بن عمار رئيس الحكومة التونسية، وأصدر نداء يدعو إلى رمي السلاح.

بدء إنتفاضة مسلحة في ١٩٥١: في إطار أحداث تاريخية كبرى عرفتها بلدان شمالي إفريقيا في هذه السنة (١٩٥١): مشاكل بين سلطان المغرب والجنرال الفرنسي جوان، احداث القاهرة الدامية التي جابهت المحتلين الانكليز، نيل ليبيا استقلالها عن إيطاليا بزعامة محمد إدريس السنوسي، اندلعت، في ١٧ كانون الاول ١٩٥١، في تونس انتفاضة مسلحة مهّدت لها عودة الحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور الجديد إلى البلاد في ١٩٤٩، واقتراحات اصلاحية قبلتها السلطات الفرنسية على مضض، وتشكيل حكومة جديدة (صيف ١٩٥٠) برئاسة محمد شنيق تولى فيها صالح بن يوسف وزارة العدل معلنًا ان «هدف الحكومة الجديدة هو إعادة السيادة إلى التونسيين على مراحل». وبالفعل قامت الحكومة التونسية خلال الشهور التالية بسحب الخبراء والمستشارين الفرنسيين، وحدّت من سلطة المقيم العام الفرنسي، واقترحت على الحكومة الفرنسية تشكيل

جمعية وطنية تتولى بنفسها وضع دستور للبلد وتحديد مستقبله.

وإزاء رفض الحكومة الفرنسية لمجمل هذا المسار، ومناوراتها، اندلعت الانتفاضة المسلحة في طول تونس وعرضها. فقامت السلطات الفرنسية (في اواسط كانون الثاني ١٩٥٢، أي بعد نحو شهر من اندلاع الانتفاضة) باعتقال العديد من زعماء البلد والحزب الدستوري وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة والمنجي سليم ورئيس الحكومة محمد شنيق وصالح بن يوسف، وفرضت احكامًا عرفية. لكن عمليات الثوار المسلحة، راحت تتكاثر في تونس العاصمة وفي المناطق، ردّ عليها مستوطنون فرنسيون بتشكيل تنظيم لارهاب الثوار بعمليات اغتيال لمواطنين وشخصيات وطنية (أبرز هذه الشخصيات الزعيم النقابي محمد حشاد الذي سقط ضحية لواحدة من العمليات الارهابية). وتوصلت الشخصيات والسلطات الوطنية التونسية إلى نقل القضية التونسية إلى الأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية في القاهرة.

أدرك الزعيم الفرنسي بيار مندس فرانس (وهو الذي كان يتمتع بعقلية ليبرالية ساهمت في حل العديد من الاشكالات بين فرنسا ومستعمراتها خلال سنوات حكمه) انه من العبث مواصلة التصدي لرغبة التونسيين في الحصول على استقلالهم. فقدمت حكومته اقتراحًا بمنح تونس الحكم الذاتي مع احتفاظ فرنسا بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية، وهو اقتراح نال قبولًا من جانب بورقيبة الذي عاد من المنفى (أول حزيران ١٩٥٥) مظفرًا. وفور عودته تمّ الاعلان عن الوصول إلى اتفاق نهائي كان الخطوة الاساسية على طريق الاستقلال.

الاستقلال: أقرت فرنسا، رسميًا، باستقلال تونس في بروتوكول وقع في آذار ١٩٥٦. وفي ٢٨ تموز من العام نفسه، غادر بن يوسف البلاد وطلب اللجوء إلى القاهرة. وبعد ايام، جرت انتخابات عامة (عدد المقترعين ٥٩٨ ألفًا) صوّت ٩٥٪ منهم إلى جانب الجبهة الوطنية، ومحورها الحزب الدستوري بزعامة بورقيبة الذي اصبح رئيسًا للحكومة. وفي اول حزيران ١٩٥٧، طلب بورقيبة من الحكومة الفرنسية سحب الجيش الفرنسي من الاراضي التونسية. وفي ٢٥ تموز ١٩٥٧، قررت الجمعية التأسيسية التونسية إلغاء منصب الباي وانتخاب بورقيبة رئيسًا للجمهورية مع منحه لقب «المجاهد الأكبر».

وبسبب دعم تونس للثوار الجزائريين، تأزمت الاوضاع بين تونس وفرنسا، وكانت تصل أحيانًا إلى قطع العلاقات بينهما. ولم تتحسن هذه الاوضاع إلا بعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم، حيث تم الاتفاق على سحب القوات الفرنسية (باستثناء قاعدة بنزرت) خلال ٤ أشهر. وفي اول حزيران ١٩٥٩، صدر دستور جديد كرّس شكل الحكم الرئاسي. ثم أعيد انتخاب بورقيبة رئيسًا للجمهورية. وفي ١٩٦١، عادت العلاقات إلى التأزم مع فرنسا بسبب استمرار الوجود العسكري الفرنسي في بنزرت ومطالبة التونسيين

بخروج الفرنسيين منها.

بنزرت: استمر الفرنسيون يجلون عن تونس حتى ١٩٥٨، لكنهم ظلوا محتفظين «موقتا» بقاعدة عسكرية لهم في بنزرت (مدينة صغيرة في تونس وميناء على البحر المتوسط، أقيمت بالقرب منها قاعدة عسكرية فرنسية).

في هذه الاثناء كانت الجزائر تشهد ثورة على الحكم الفرنسي الذي كان يعيش اوضاعًا داخلية وخارجية غير مريحة، ويحاول تجاوزها من خلال البقاء في بنزرت والقضاء على الثورة الجزائرية المتنامية.

في ١٩٥٩، نادى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بوجوب الجلاء عن بنزرت. وأعلن، في ١٩٦٠، ابتداء معركة الجلاء؛ غير انه عاد وأرجأ هذه المعركة نظرًا لدقة الوضع السياسي للثورة الجزائرية، إذ كان الفرنسيون يطلبون من تونس عدم إثارة هذا الموضوع تسهيلاً لعملية التفاوض مع الجزائريين. لكن فرنسا، بعد ان ابتدأت بالتفاوض مع القادة الجزائريين، أخذت تطلب منهم التخلي عن ميناء المرسى الكبير، أحد الموانيء المهمة في الجزائر، واعتباره ارضًا فرنسية لها وضع مشابه لوضع جبل طارق، وكذلك كانت تنوي القيام بالخطوة نفسها إزاء قاعدة بنزرت التونسية. إذ بعد إتصالات عديدة بين فرنسا وتونس على أعلى المستويات تبين لتونس ان فرنسا لا ترغب في الجلاء عن بنزرت، لا بل عمدت إلى توسيعها لتجعلها قاعدة انطلاق للطائرات الفرنسية ضد معاقل الثوار الجزائريين. لذلك أعلن الحبيب بورقيبة، في ١٧ تموز ١٩٦١، ابتداء معركة الجلاء، وأمر بإقامة السدود والحواجز على الطرق المؤدية إلى القاعدة تمهيدًا لتحريرها من الفرنسيين.

رد الفرنسيون على ذلك بتعزيز الحامية العسكرية في القاعدة، وبارسال المظليين الفرنسيين. وابتدأت المعركة العسكرية في ١٩ تموز (١٩٦١) واستمرت حتى ٢٢ منه بين الطرفين ذهب ضحيتها أكثر من ألف تونسي، معظمهم من المدنيين، فقطعت تونس علاقاتها مع فرنسا (٢١ تموز)، وأصدر مجلس الأمن، بناء على شكوى تقدمت بها الحكومة التونسية، قرارًا بوقف إطلاق النار دون ان يدين الاعتداء الفرنسي بسبب معارضة الولايات المتحدة. وبعدما ماطلت فرنسا في تنفيذ الرغبة الدولية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا مماثلاً. وقد لبت الدول العربية المستقلة نداء تونس في ارسال المتطوعين للقتال ضد فرنسا.

اضطرت فرنسا اخيرًا للاذعان للمطلب التونسي القاضي بعقد مفاوضات بين الطرفين تمهيدًا للجلاء عن الاراضي التونسية بكاملها. وفي ايلول ١٩٦١، عقدت المفاوضات وانتهت بالسماح للجيش الفرنسي الاحتفاظ بالقاعدة حتى ١٩٦٣ حين عادت إلى السيادة التونسية (جلاء آخر جندي فرنسي في ١٣ كانون الاول ١٩٦٣). وكانت العلاقات الدبلوماسية عادت بين البلدين في آب ١٩٦٢.

تركيز داخلي وعربي: اثناء انتخابات تشرين الثاني ١٩٦٤، تم تغيير إسم الحزب الحاكم ليصير «الحزب الاشتراكي الدستوري»؛ وجاء هذا التغيير متوازنًا مع السياسة الاقتصادية (خاصة الزراعية) المنتهجة في تلك الفترة. وأجريت تغييرات وزارية تضمنت تعيين الحبيب بورقيبة الأبن وزيرًا للخارجية. وفي ١٩٦٦، أعلن عن تشكيل مجلس رئاسة مكون من اعضاء الحكومة ومن المكتب السياسي للحزب، من بين مهماته تأمين انتقال السلطة في حال وفاة رئيس الجمهورية.

وكانت السياسة العربية، في هذه الفترة، الشاغل الرئيسي للحكم في تونس. فقد ركز بورقيبة سياسته هذه على انتقاد سياسات الانظمة العربية إزاء قضية فلسطين، ودعا إلى خط أكثر تساهلاً يقوم على التفاوض المباشر مع اسرائيل حول التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة في ١٩٤٨ (راجع «إسرائيل»، غزة أريحا، ج ١، ص ٤٠٣). وقد أدى ذلك إلى توتر في علاقات تونس ببعض البلدان العربية، ووصل الامر إلى حد قطع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية). ولم تعد هذه العلاقات إلى الانفراج إلا بعد حرب حزيران ١٩٦٧. وكذلك، تحسنت علاقات تونس مع الجزائر، وتم التوصل، في ١٩٦٨، إلى اتفاق حول ترسيم الحدود بينهما؛ كما وقّعتا، في ١٩٧٠، معاهدة تعاون وصداقة تضمنت تسوية جميع القضايا العالقة، بما فيها قضية استثمار النفط في الحقول النفطية الواقعة على الحدود.

في تشرين الاول ١٩٧٠، عين الهادي نويرة رئيسًا للحكومة، وأعلن الرئيس بورقيبة ان الهادي نويرة سيكون خليفته في الحكم. وشدد الرجلان قبضتهما على الحياة السياسية للبلاد. وفي ١٩٧٤، جدد انتخاب بورقيبة رئيسًا بدون منافس، وبعد انتخابات الجمعية الوطنية (البرلمان) عدل الدستور كمقدمة لانتخاب بورقيبة رئيسًا لمدى الحياة، ولتسمية الهادي نويرة خلفًا له.

عقب اجتماع بين الحبيب بورقيبة والرئيس الليبي معمر القذافي في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٤، أعلن ان تونس وليبيا سوف تتحدان، وان بورقيبة سيكون رئيس الدولة الجديدة، والقذافي نائب الرئيس. تردد ان صاحب مشروع الاتحاد، والعامل الاول له كان وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي الذي حضر الاجتماع. ولكن، بعد يومين فقط أقيل المصمودي وألغي مشروع الوحدة.

المعارضة (١٩٧٥-١٩٨٥):

تنامت حركة المعارضة لنظام الرئيس بورقيبة بدءًا من ١٩٧٤ حيث اعتقل العديد من القادة السياسيين والطلاب الجامعيين، خاصة بعد إضراب عام في جامعة تونس (١٩٧٥) تخللته اشتباكات عنيفة بين الشرطة والطلاب. وتجددت مظاهرات الطلاب في ١٩٧٧، بعد ان كانت قد انتقلت إلى صفوف العمال منذ ١٩٧٦. وكان أحمد المستيري من أشهر المعارضين الليبراليين.

أما أبرز حدث داخلي شهدته تونس،







صور عن حوادث قفصة (كانون الثاني ١٩٨٠) حيث حرصت التعليقات التونسية حولها على إظهار مسؤولية ليبيا عن هذه الحوادث.

في السبعينات، فكان انفجار الصراع السياسي الذي شاركت فيه النقابات العمالية حول قضايا سياسية واجتماعية متعددة. وقد بلغ هذا الانفجار ذروته في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨، حينما تصدى الجيش لكسر الاضراب الذي دعت إليه الحركة النقابية، فوقع العشرات من القتلى، واعتقل قادة الحركة النقابية وعلى رأسهم الحبيب عاشور.

في ايلول ١٩٧٩، عقد الحزب الحاكم مؤتمره العام حيث طغت الاصوات التي طالبت بانتهاج سياسة الانفتاح والحوار مع الفئات السياسية الداخلية (الهادي نويرة كان من المتحمسين لهذا الاتجاه، لا بل أصبح رمزًا له). وجاءت انعكاسات أحداث الثورة الاسلامية في إيران، في شباط ١٩٧٩، لتدعم هذا الرأي.

في كانون الثاني ١٩٨٠، وقعت معارك بين متمردين وقوات السلطة في مدينة قفصة (عاصمة المنطقة الجنوبية الغربية من تونس) تسببت في مقتل العديد من الطرفين. وقد اتهمت دوائر رسمية تونسية ليبيا بأنها وراء هذه العملية، ما أدّى إلى توتر في علاقات البلدين.

في ١٩٨١، نجح الحكم في تطبيع الوضع الداخلي، حتى ان زعماء المعارضة: محمد هرمل (أمين عام الحزب الشيوعي التونسي)، وأحمد المستيري (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين)، ومحمد بلحاج أمور (حركة الوحدة الشعبية)، أعلنوا عن موافقتهم وتأييدهم لخطوات الحكم عقب إنعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري الذي يتزعمه الرئيس بورقيبة (نيسان ١٩٨١). كما شهدت البلاد عودة طبيعية للحياة النقابيَة العادية، توجت بانتخابات تشريعية جرت في اول تشرين الثاني ١٩٨١، واشتركت فيها المعارضة، وباطلاق سراح زعيم الحركة النقابية الحبيب عاشور وإعادته إلى منصبه.

لكن في الشهر الاول من ١٩٨٤، عادت موجة الاضرابات وترافقت مع اضطرابات أطلق عليها «ثورة الخبز». وفي شباط، أضرب قطاع التعليم دعمًا لمطالب المدرسين بزيادة أجورهم، كما أضربت الجامعات (في ايار) احتجاجًا على دخول الشرطة الحرم الجامعي، وصدرت احكام بالاعدام على ١٠ اشخاص شاركوا في «ثورة الخبز». وتوصل الاتحاد العمالي العام، في نيسان ١٩٨٤، إلى اتفاق مع الحكومة يعطي النقابات كلمة أكبر في القرارات المؤثرة في الاقتصاد.

كرونولوجيا أهم احداث سنوات ١٩٨٢-١٩٩٦، الرئيس زين العابدين بن علي: في ١٠ آب ١٩٨٢، استقبلت تونس زعيم وقادة منظمة التحرير الفلسطينية بعدما تمّ طردهم من بيروت إثر الحصار الاسرائيلي المفروض عليها، وذلك في إطار دور دبلوماسي عربي ودولي نشط لعبته تونس التي كانت قد أصبحت مقرًا للجامعة العربية بعد خروجها من القاهرة عقب زيارة الرئيس المصري أنور السادات اسرائيل. في ١٨ آذار ١٩٨٣، وقعت تونس والجزائر معاهدة صداقة تضمنت ترسيمًا



في آب ١٩٨٢: استقبلت تونس المقاتلين الفلسطينيين الخارجين من بيروت. مقاتل يرفع صورة الرئيس التونسي الحبيب بو رقيبة (الى اليمين)، والآخر يرفع صورة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

للحدود بين البلدين. بين ٢٩ كانون الاول ١٩٨٣ و٣ كانون الثاني ١٩٨٤ (خلال نحو اسبوع واحد)، وقعت اضطرابات («ثورة الخبز») خاصة في قصرين، وفي قفصة وقابس في المناطق الجنوبية وقتل نحو مئة شخص، واعتبر وزير الداخلية مسؤولاً عن هذه الاضطرابات وصدر حكم عليه يقضي بسجنه عشر سنوات.

في ١٩٨٥، انتخابات بلدية (١٢ ايار) اشترك فيها ٩٢٪ من الناخبين وقاطعتها المعارضة، وفاز بها مرشحو الحزب الاشتراكي الدستوري (٣٤٥٠ مرشحًا منهم ٤١٨ امرأة)؛ ليبيا طردت ٣٥٢ تونسيًا بتهمة التجسس (٢٠ آب) وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (٢٦ ايلول)؛ غارة اسرائيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (أول تشرين الاول).

في ١٩٨٦، اتفاق فرنسي-تونسي حول ممتلكات الفرنسيين الذين لم يعودوا يقيمون في تونس (٢٤ ايلول)؛ حكم غيابي بسجن مزالي مدة سنة بتهمة عبوره الحدود التونسية بصورة غير شرعية (٢ تشرين الاول).

في ١٩٨٧، قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيران (٢٦ آذار)؛ وقعت اضطرابات في مدينة تونس على يد طلاب اسلاميين (٢٣ نيسان)؛ صدر حكم على مزالي (مقيم في سويسرا) يقضي بسجنه مع الاشغال الشاقة لمدة ١٥ عامًا (٢٤ نيسان)؛ عمليات تفجير في أربعة فنادق (في سوسة ومونا ستير) في ٢ آب؛ حكم بالاعدام على ٧ من الناشطين في الحركة الاسلامية التونسية، وبالسجن مع الاشغال الشاقة المؤبدة على رشيد غنوشي (٢٧ ايلول)؛ تعيين زين العابدين بن علي رئيسًا للوزراء (٢ تشرين الاول)؛ زين العابدين بن علي يزيح الرئيس الحبيب بورقيبة «الذي تقدمت به السن وأصبح عاجزاً عن مهمات الدولة» ويحل محله ويبادر إلى تعيين الهادي بكوش رئيسًا للوزراء (٧ تشرين الثاني)، وبعد اسبوعين ونيف يُعلن عن اكتشاف مؤامرة ضد الجنرال الرئيس بن علي الذي، بعد نحو اسبوعين (أي في اوائل كانون الاول) يعفو عن ٢٤٨٧ سجينا و٧٩١ معتقلاً سياسيًا، ثم يلغي «محكمة الأمن» التي كانت قد أنشئت منذ العام١٩٦٨.

في ١٩٨٨، زيارة الرئيس الليبي معمر القذافي لتونس (٤ شباط)؛ العفو عن دفعة جديدة (٢٠٤٤) من السجناء بينهم معتقلون سياسيون (١٨ آذار)؛ بن علي يتسلم بنفسه حقيبة وزارة الدفاع (١١ نيسان)؛ العفو عن بن صلاح ١٥ عامًا من النفي (٣٠ نيسان) وعودته إلى البلاد (١٦ حزيران)؛ العفو عن رشيد غنوشي (١٤ ايار)؛ تفكيك تمثالين تكريميين للحبيب بورقيبة في مدينة القيروان (١٢ حزيران)؛ إجازة تعدد الاحزاب (٢٨ حزيران)؛ إلغاء المادة التي تجيز للرئيس البقاء في سدة الرئاسة مدى الحياة، واستبدالها بإجازة التمديد لولايتين متعاقبتين (٢٥ تموز)؛ زيارة الرئيس بن علي لليبيا (٦ آب)؛ استبدال إسم «جادة بورقيبة» في تونس العاصمة باسم «جادة ٧ تشرين الثاني» وهو اليوم الذي يرمز إلى تاريخ استلام بن علي السلطة في ١٩٨٧؛ زيارة بن علي لفرنسا (١٢ ايلول).

يبقى صدور الميثاق الوطني (في تشرين الثاني ١٩٨٨) أهم حدث ميّز العام ١٩٨٨؛ وقد شدد هذا الميثاق على الهوية العربية والاسلامية لتونس، فكان البند الاول فيه: «هوية شعبنا عربية اسلامية متميزة تمتد جذورها في ماض بعيد حافل بالامجاد»؛ واشاد الميثاق بالمقابل بـ«التحول النوعي الذي خلق ظروف القطيعة مع عهد الذبول والانحطاط ومهّد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر والمعارف الحديثة». واقترن بالميثاق انفتاح نسبي على المعارضة الاسلامية الاصولية لفترة قصيرة قبل ان تتجدد المواجهة معها لتقود إلى ضربة قاصمة لها منذ ١٩٩١.

في ١٩٨٩، العفو عن ١٢٤٦ معتقلاً

(١٨ آذار)، أصبح عدد الذين شملهم العفو منذ ٧ تموز ١٩٨٧ نحو ٩٧٠٠ سجين ومعتقل؛ إعادة انتخاب بن علي رئيسًا للجمهورية (أول نيسان).

في ١٩٩٠، انتخابات بلدية اشترك فيها ٧٩،٣٧٪ من مجموع الناخبين، وفاز «التجمع الدستوري الديمقراطي»، وهو نفسه الحزب الدستوري الاشتراكي سابقًا وقد بُدّل إسمه ابتداء من ٢٧ شباط ١٩٨٨، بـ٣٧٧٤ مقعدًا بلديًا (في ٢٤٥ دائرة)، ونال المستقلون ٣٢٨ مقعدًا (كانون الثاني)؛ في أثناء حرب الخليج الثانية، تم اعتقال ٢٠٠ من اعضاء حركة «النهضة» (كانون الاول).

في ١٩٩١، اندلاع مظاهرات تطالب باطلاق سراح المعتقلين من اعضاء «النهضة» (٢ كانون الثاني)؛ استطلاعات ودراسات دلت على ان نحو من ٩٣٪ من التونسيين على استعداد لدعم العراق (آذار)؛ تعليق «الاتحاد العام للطلاب التونسيين (٢٩ آذار)؛ بن علي ينشيء اللجنة العليا لحقوق الانسان (٩ نيسان)؛ اعتقال طلاب إسلاميين (ايار)؛ إعدام ٣ اسلاميين (٩ تشرين الاول) بتهمة إقدامهم

الرئيس التونسي الحبيب بو رقيبة (الى يمين الصورة) والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وخلفهما الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات (آذار ١٩٨٣: معاهدة صداقة وتعاون بين تونس والجزائر).



على مهاجمة مركز لحزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» في شباط.

في ١٩٩٢، بلغ عدد الموقوفين الاسلاميين، خاصة من «النهضة»، من اوائل ١٩٩١ إلى حزيران ١٩٩٢ نحو ٨ آلاف إسلامي.

وعرف النصف الاول من ١٩٩٣ إجراءات إقتصادية مهمة: أصبح الدينار التونسي قابلاً للتحويل، وجرى تخفيف المراقبة على المبادلات التجارية، وتخصيص (خصخصة) بعض المشاريع. في تشرين الثاني، كشف الامن التونسي علاقة أحد قياديي منظمة التحرير الفلسطينية ويدعى عدنان حسن ياسين مع «الموساد» الاسرائيلية، واعترف ياسين بهذه العلاقة وبأنه ضابط في «الموساد».

في انتخابات ٢١ آذار ١٩٩٤، حصل الرئيس زين العابدين بن علي على ٩٩،٩٩٪ من اصوات الناخبين ليبدأ ولاية ثانية تمتد خمس سنوات، فيما حصل الحزب الحاكم «التجمع الدستوري الديمقراطي» على ٩٧،٧٣٪ من الاصوات ليسيطر على ١٤٤ مقعدًا. أما المقاعد الـ١٩ الاضافية فتوزعتها أربعة احزاب معارضة: ١٠ لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ٤ لحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقًا)، ٣ للاتحاد الديمقراطي الوحدوي، ومقعدان لحزب الوحدة الشعبية.

وفي ١٣ حزيران ١٩٩٤، شهدت تونس انعقاد أول قمة إفريقية على ارضها منذ تأسيس منظمة الوحدة الافريقية قبل ٣١ سنة. وحققت هذه القمة رقمًا قياسيًا من حيث رؤساء الدول الحاضرين، إذ توافد على تونس ٤٢ من رؤساء الدول الافارقة وثلاثة نواب رؤساء من بين ٥٣ من الدول الاعضاء، وأبرز الحاضرين كان رئيس افريقيا الجنوبية (أو جنوب افريقيا) نيلسون مانديلا. واعتبرت هذه القمة تاريخية لجهة قرارها بحل لجنة حركات التحرير إذ لم يعد هناك اطلاقًا أي بلد افريقي تحت السيطرة الاجنبية. واتخذت القمة أكثر من ٢٠ قرارًا، وشهدت مبادرة تونسية لصياغة ما سمي «ميثاق السلوك الحضاري» الذي قدم مشروعه الرئيس التونسي.

في كانون الثاني ١٩٩٥، تجاهل التونسيون تجاهلاً تامًا الذكرى الواحدة والعشرين للوحدة التونسية-الليبية (التي لم تستمر سوى ٢٤ ساعة)، رغم ان الرئيس الليبي معمر القذافي يذكر بها في جميع المناسبات ويعتبر ان ليبيا ما زالت متمسكة بمعاهدة الوحدة بين ليبيا وتونس التي وقعها الرئيس التونسي بورقيبة والزعيم الليبي القذافي في جزيرة جربة التونسية. وترتبط ذكرى هذه الوحدة بالوزير الاول التونسي هادي نويرة الذي عارضها بقوة واستطاع اقناع الرئيس بورقيبة بالغائها وعزل وزير الخارجية محمد المصمودي الذي كان مهندس الوحدة.

وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٥، وقع بن علي ورئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس (في القصر الجمهوري في تونس) معاهدة «صداقة وحسن جوار وتعاون». واعتبرت المعاهدة الاولى من نوعها بين تونس وبلد غربي، وجاءت تتويجًا لزيارة بن

علي لاسبانيا في ١٩٩١، وزيارة الملك خوان كارلوس لتونس في ١٩٩٤، وتقدم اسبانيا إلى المرتبة الثالثة بين شركاء تونس الاوروبيين بعد فرنسا وايطاليا.

تميز العام ١٩٩٥، بصورة عامة، باستمرار الهدوء السياسي. وكان من بين الاحداث التي شهدتها تونس، إضافة إلى ما سبق، الخلاف بين حكومة الرئيس زين العابدين بن علي ومنظمة العفو الدولية، واعتقال رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين محمد مواعدة. أما حركة النهضة فأعادت (في بداية ١٩٩٥) انتخاب زعيمها راشد الغنوشي على رأس هذه الحركة المحظورة.

في ٨ كانون الثاني ١٩٩٦، عقدت قمة تونسية-ليبية (في لقاعين) على جانبي الحدود المشتركة، وعكست تحسنًا في العلاقات بعد فترة من التأزم. ومنذ نيسان (١٩٩٦)، وإثر تبادل الزيارات بين وزراء تونسيين وخليجيين، بدأت العلاقات التونسية-الخليجية تشهد انعطافًا من حال التطبيع التي تكرس منذ ١٩٩٢ إلى حال العلاقات الجيدة والمتطورة في إطار اتفاقات تعاون في قطاعات مختلفة. وفي آذار (١٩٩٦)، ولمناسبة الذكرى الاربعين لاستقلال تونس، وفي اشارة إلى قمة شرم الشيخ، قال الرئيس بن علي، منتقدًا الدول الغربية: «... إن تونس التي ستتابع دعمها الصادق لمسار السلام... تذكّر المجتمع الدولي الذي اهتز لعمليات الارهاب التي وضعت مسار السلام في خطر، وكأنه يكتشف ذلك للمرة الاولى، بما كانت نبهت إليه الاشقاء والاصدقاء من اخطار تنامي التطرف... ومن المفارقات ان هذه الظاهرة (التطرف والارهاب) تتغذى من تساهل البعض في منح عناصرها اللجوء السياسي، ومن المجالات المفتوحة امام المتطرفين للانضمام في شبكات واسعة والحصول على التمويل وبث الدعاية... ومن المفارقات ايضًا ان تجد الدعاية والمساندة من بعض الهيئات والمنظمات التي تدعي الدفاع عن حقوق الانسان والجميع يعلم ان كثيرًا من الدول التي آوت بعضهم وامثالهم لم تعتبرهم متطرفين إرهابيين إلا عندما تحول خطرهم إلى اراضيها».

بعد محمد مواعدة، رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الذي يقضي حكمًا بالسجن مدته ١١ عامًا بعد إدانته بالتخابر مع بلد أجنبي (ليبيا)، أودع النائب خميس الشماري السجن (في ١٨ ايار ١٩٩٦) ووضع على ذمة القضاء بعدما وجه إليه تهمة «إفشاء اسرار قضائية».

وفي ١٥ ايار ١٩٩٦، بدأت اجتماعات لجنة العمل المكلفة ملف المصادر المائية في الشرق الاوسط المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف وذلك في مدينة الحمامات التونسية. وشارك في الاجتماعات ممثلون عن ٤٩ دولة بينها ١٢ بلدًا عربيًا (قاطعتها سورية ولبنان)، ومندوبون عن الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي إضافة إلى الراعيين الاميركي والروسي وإلى الوفد الاسرائيلي الذي يرأسه الخبير في المياه ابراهام ليتسوس (عضو سابق في الكنيست).

في حزيران ١٩٩٦، حضر الرئيس زين العابدين القمة العربية المنعقدة في القاهرة (غاب عنها العراق، إذ لم يُدع إلى حضورها) وألقى كلمته في الجلسة الافتتاحية بصفته رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية، وأيد فيها المسيرة السلمية طبقًا للشرعية الدولية. والمعروف ان انعقاد هذه القمة جاء بعد انتخاب زعيم الليكود، نتانياهو، رئيسًا للوزراء في اسرائيل خلفًا لشمعون بيريز.

إزاء إسرائيل: في أول لقاء علني بين وزيري خارجية البلدين، التونسي الحبيب بن يحيى والاسرائيلي شمعون بيريز في نيويورك في ايلول ١٩٩٤، اتفق الوزيران على جدول زمني تدريجي لعلاقات البلدين. وفي اواخر تشرين الثاني ١٩٩٥، اجتمع بن يحيى مع وزير الخارجية الاسرائيلي، باراك (كان بيريز قد أصبح رئيسًا للوزراء في اسرائيل)، على هامش الاجتماع الوزاري الاوروبي-المتوسطي في برشلونة، وربط بين نجاح الانتخابات الفلسطينية والتقدم خطوة جديدة في طريق التطبيع مع اسرائيل. وفي خطاب ألقاه في تشرين الثاني ١٩٩٥، شدّد الرئيس بن علي على ان «العلاقات مع اسرائيل ستتطور بمقدار تقدم المحادثات بين الاطراف المعنية بعملية السلام وتبلور نتائجها الملموسة، مساهمةً منا في اقرار السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة». وفي اوائل ١٩٩٦، أعلن عن فتح قسمين لرعاية المصالح في سفارتي بلجيكا في تونس وتل ابيب. والمعروف ان هذا الاجراء هو أدنى مستوى في العلاقات الدبلوماسية. وبدأت تونس تستقبل شخصيات اسرائيلية من رجال الاعمال والسياحة والاقتصاد والفن في مقدمهم وزير البيئة يوسي ساريد الذي شارك في مؤتمر لوزراء البيئة المتوسطيين. وارسلت تونس وفودًا مماثلة إلى اسرائيل. وتزامن هذا التقدم في العلاقات التونسية-الاسرائيلية، مع تنشيط في العلاقات التونسية-الاميركية، ذلك ان «الولايات المتحدة تحرص على تطوير التعاون الثنائي مع تونس لدورها في دعم مسار التسوية السلمية في الشرق الاوسط»، وهي العبارة التي ردّدها المسؤولون الاميركيون.

في اواخر نيسان ١٩٩٦، عينت تونس خميس الجهيناوي (يعمل مستشارًا في وزارة الخارجية) رئيسًا لمكتب الاتصال في تل أبيب، بعد أقل من شهر على مباشرة رئيس مكتب الاتصال الاسرائيلي في تونس شالوم كوهين مهماته. وكان الاتفاق الذي توصل إليه وزيرا الخارجية، التونسي والاسرائيلي في واشنطن برعاية وزير الخارجية الاميركي كريستوفر (كانون الثاني ١٩٩٦)، ينص على فتح المكتبين في ١٥ نيسان ١٩٩٦. لكن العدوان الاسرائيلي على لبنان (عملية «عناقيد الغضب») حمل التونسيين على تأجيل الموعد إلى اواخر ايار (١٩٩٦).

وبدا، من المتابعة اليومية، ان التونسيين والاسرائيليين يركزون، في هذه المرحلة، على تطوير التعاون السياحي في الدرجة الاولى (عن اليهود في تونس، راجع

«جربة» في مدن ومعالم).

الشراكة مع الاتحاد الاوروبي: تركز الاهتمام، في النصف الاول من ١٩٩٥، على المفاوضات التي جرت في بروكسيل لوضع بنود اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي، فيما انصب الاهتمام في النصف الثاني من العام نفسه على وضع الصيغ والآليات التي تضع الاتفاق على سكة التنفيذ.

وقضى الاتفاق بانشاء منطقة للمبادلات الحرة في العام ٢٠١٢ بعد منح الصناعة التونسية فرصة لاعادة هيكلة بنيتها وتحديث تجهيزاتها وتحسين أدائها. وستنتقل العلاقات التجارية (بموجب هذا الاتفاق) بين تونس والاتحاد إلى مستوى من حرية التبادل بعد المرور في ثلاث مراحل تؤدي إلى تكييف النسيج الصناعي المحلي مع متطلبات المنافسة الخارجية. وتستمر المراحل الثلاث نحو ١٦ سنة (١٩٩٦-٢٠١٢).

ولتنفيذ اتفاق الشراكة باشرت تونس خطة واسعة أطلق عليها إسم «خطة تأهيل الصناعة». وستشمل في مرحلة أولى ٤٠٠ مصنع محلي. كذلك نص الاتفاق على إنشاء مركز للأعمال باستثمارات قيمتها ٢٠ مليون إيكو (الوحدة النقدية الاوروبية، أي ما يعادل ٢٤ مليون دولار) سيتولى التدقيق في المصانع المرشحة للتأهيل. وجاء تنشيط دور البورصة في إطار خطة لتطوير السوق المالية وتحويلها إلى مركز مالي مهم في المنطقة المتوسطية. وللمرة الاولى يرد إسم البورصة التونسية في التقرير السنوي (١٩٩٦) للشركة المالية العالمية SFI (إحدى مؤسسات البنك الدولي)، وفيه ان بورصة تونس جاءت في عداد العشرين من الاسواق المالية التي سجلت افضل النتائج.

في ١١ حزيران ١٩٩٦، صدّق مجلس النواب التونسي على اتفاق الشراكة الذي توصلت إليه تونس والاتحاد الاوروبي في صيف ١٩٩٥. وهذا الاتفاق يحل محل إتفاق التعاون الذي كانت تونس قد وقعته مع السوق الاوروبية المشتركة في ١٩٧٦ وانتهى مفعوله في ١٩٩٥.

في إطار الاتحاد المغاربي

(راجع «اتحاد المغرب العربي» (الاتحاد المغاربي)، ج١، ص ٩٠-٩٦).

استمرار التعثر وتعاظم المعوقات: في شباط ١٩٩٦، كانت الذكرى السابعة على إنشاء اتحاد المغرب العربي. ومرت الذكرى في اجواء تشاؤمية إزاء الاوضاع التي آل إليها الاتحاد بمواجهته صعوبات عدة ذات طابع داخلي بالنسبة إلى كل دولة على حدة من جهة، وذات طابع اقليمي يطاول محاور العلاقات الثنائية والمتعددة كما هو الحال بالنسبة إلى العلاقات مع الاتحاد الاوروبي والموقف حيال معالم الوضع الاستراتيجي في منطقة شمالي افريقيا من جهة أخرى.

تأثرت مسيرة الاتحاد كثيرًا بالخلافات التي نشأت، بين الفينة والأخرى، بين الشركاء المغاربيين، بخاصة المغرب والجزائر. فانفراج العلاقة بين الرباط والجزائر خلال عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أسهم إلى حد كبير في إعطاء دفعة للبناء

المغاربي. بيد ان تأثر تلك العلاقة بالخلافات الناشئة، حول مشكلة الصحراء انعكس سلبًا على الاتحاد. فبقاء المشكلة دون حل على امتداد السنوات السبع الماضية ألقى بظلاله على اوضاع الاتحاد المغاربي. لذلك كان طبيعيًا كلما ظهرت الخلافات، بخاصة بين المغرب والجزائر، ان ينتقل نزاع الصحراء الغربية إلى الواجهة. ووصل الامر إلى حد إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب بدءًا من صيف ١٩٩٤ حينما اكتشفت الرباط شبكة تضم عناصر من المغرب والجزائر شنت هجمات على مراكز مغربية، ما حدا بالسلطات المغربية إلى فرض نظام تأشيرة على الرعايا الجزائريين، وردت الجزائر بإغلاق الحدود، وهو إجراء لا يزال مستمرًا (ربيع ١٩٩٦).

وأكبر ضربة تلقاها الاتحاد تمثلت في طلب المغرب، قبل نهاية ١٩٩٥، وقفًا موقتًا لمؤسسات الاتحاد احتجاجًا على مواقف الجزائر التي تدعم جبهة بوليساريو (في الصحراء الغربية)، ما شجّع على امكان معاودة سياسة المحاور في منطقة شمالي افريقيا، خاصة في ضوء غياب المغرب وليبيا عن الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية الجزائر وتونس وموريتانيا الذي استضافته الجزائر في شباط ١٩٩٦.

أضف إلى ذلك ان العواصم المغاربية دخلت في مفاوضات ثنائية مع بلدان الاتحاد الاوروبي بدل وضع سياسة جماعية يقوم الحوار من خلالها بين الاتحاد المغاربي والاتحاد الاوروبي. فقد ابرمت تونس اتفاق الشراكة الاقتصادية والسياسية مع بلدان الاتحاد الاوروبي بمعزل عن مواقف شركائها المغاربيين. وقد فعل المغرب الأمر نفسه عندما ادار مفاوضات شاقة مع بلدان الاتحاد الاوروبي حول ملفات الصيد البحري، ثم الشراكة الاقتصادية والسياسية.

وفي مؤتمر برشلونة للحوار الاوروبي-المتوسطي الذي استضافته اسبانيا في ١٩٩٥، كان الحوار المغاربي ثنائيًا ايضًا، إضافة إلى تغييب ليبيا، وارتداء حضور موريتانيا صفة «المراقب».

فعلى الرغم من توقيع دول الاتحاد المغاربي لأكثر من ستين اتفاقية في الستينات والسبعينات (أي خلال طور التمهيد لإقامة الاتحاد)، وتوقيع نحو اربعين اتفاقية منذ تاريخ الإنشاء في ١٩٨٩ حتى الآن (ربيع ١٩٩٦)، فإن الغالبية العظمى لهذه الاتفاقيات الاتحادية ما زال حبرًا على ورق، وإن الاتفاقيات الثنائية بين دول المغرب العربي هي التي ما زالت قائمة.

انضمام مصر إلى الاتحاد: في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤، حضر وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، الاجتماع الوزاري للاتحاد المغاربي السادس عشر الذي عقد في الجزائر، بصفة مراقب، ذلك ان «مصر لم تتقدم حتى الآن بطلب للانضمام إلى الاتحاد المغاربي (...) ذلك ان اتفاق تأسيس الاتحاد افترض انه تجمع مغلق، واضح من تسميته، وعليه لا توجد إجراءات دستورية للانضمام ومطلوب دراستها اولاً من جانب اللجنة القانونية في الاتحاد». وقد اعتبرت المشاركة المصرية بصفة مراقب (كخطوة أولى قبل

قبول انضمام مصر في إجتماع قمة مغاربية لاحقة مقررة في ليبيا) محاولة جديدة لانعاش مسار الاتحاد المغاربي الذي يشهد مصاعب سياسية وأمنية زاد في تعميقها تأثير الاوضاع الداخلية في الدول الاعضاء وتراجع خطوات التنسيق وتزايد الضغوط الخارجية التي بلغت ذروتها في فرض عقوبات على ليبيا (راجع «ليبيا» في جزء لاحق من هذه الموسوعة) ابعدتها عن المشاركة في مشاريع البناء المغاربي.

وطلب مصر الانضمام إلى الاتحاد المغاربي أعطي تفسيرات ركّزت على ان ثمة استراتيجية جديدة تنتهجها مصر للافادة من التطورات التي تشهدها المنطقة المغاربية خصوصًا على صعيد انفتاحها على اسرائيل من خلال إقامة مكاتب اتصال وروابط اقتصادية وتجارية مرشحة لمزيد من التطور؛ إضافة إلى ان الانشغالات الرئيسية لدول مغاربية مثل الجزائر وتونس تلتقي مع خطة القاهرة في مواجهة تنامي التيارات الاسلامية المتطرفة.

محاولات تونس في ترميم الاتحاد: تونس أكثر بلدان الاتحاد المغاربي انجذابًا إلى سياسة الحلول الوفاقية عند كل ازمة تنشب بين دوله. ذلك انها تنطلق من مناهضة التطرف الديني فتجد نفسها ملتزمة دعم النظام الجزائري كونه يلتقي معها في خط مواجهة الاصولية، ولأنها ترى ان انهيار نظام الجزائر الراهن يجلب لها المزيد من المتاعب في حال قيام نظام اسلامي على حدودها الشرقية. وأكثر ما تخشاه تونس ان يتحول تضامن الحركات الاسلامية في الجزائر وتونس إلى تحالف يستفيد من الخلفية الاستراتيجية لوجود نظام إسلامي يحكم الجزائر. وبالدرجة نفسها من الاهتمام، ترى تونس ان نجاح المغرب في إقامة تعددية سياسية تحت مظلة الديمقراطية يضعف احتمالات انتشار المد الاصولي. لذلك تحاول تونس ان تقف على المسافة نفسها بين الجزائر والمغرب ضمن معادلة يصعب فيها التوازن. ففي التعاطي مع تطورات نزاع الصحراء الغربية، وبخاصة عند استضافتها مؤتمر القمة الافريقية، تعرضت تونس لانتقادات مغربية بسبب السماح لوفد جبهة «بوليساريو» بالمشاركة في المؤتمر، وكذلك الحال إزاء حضور وفد عن المنظمة الافريقية في الفريق المكلف الاشراف على تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية. واختارت تونس، حينها، حلاً وفاقيًا يستند إلى استقبال وفد الصحراويين في القمة الافريقية ليس بصفة دولة كاملة العضوية، وإنما بصفتها حركة تنازع المغرب في مستقبل الصحراء.

بعد أقل من شهر واحد من طلب المغرب وقفًا موقتًا لمؤسسات الاتحاد المغاربي (كانون الاول ١٩٩٥) بعد تزايد خلافاتها مع الجزائر في شأن الموقف من تطورات نزاع الصحراء المغربية، اتفق الرئيسان التونسي والليبي خلال قمتهما الأخيرة (كانون الثاني ١٩٩٦) على القيام بمبادرات للحؤول دون انهيار الاتحاد، وأكدا تعلقهما بالكيان المغاربي باعتباره خيارًا استراتيجيًا، وارسلا مبعوثين للمغرب لتطويق الازمة وتفعيل الاتحاد.

مناقشة
بعد ٤٠ سنة على الاستقلال

تحت عنوان «تونس في عيد استقلالها الـ٤٠: صيغة الوفاق تعزز التعددية»، نشرت «الحياة» (العدد ١٢٠٧٨، تاريخ ٢٠ آذار ١٩٩٦، ص ٦):

قطعت تونس اشواطًا مهمة على طريق تكريس استقلالها وتحقيق التنمية في الاربعين سنة التي مضت على إنفصالها عن فرنسا. فهي انتقلت من مستعمرة مسلوبة السيادة إلى بلد متطور في كل المجالات.

وجاء الاستقلال الذي تحل اليوم ذكراه الاربعون على خلفية انقسام داخل الحركة الوطنية بين جناح الامين العام لـ«الحزب الحر الدستوري» المحامي صالح بن يوسف، الذي عارض اتفاقات الحكم الذاتي في العام ١٩٥٥، لأنها ارجأت الحصول على الاستقلال الناجز إلى العام ١٩٥٧، وجناح رئيس الحزب المحامي الحبيب بورقيبة الذي اختار طريق المرحلية لاقناع الاشتراكيين الذين كانوا يمسكون دفة الحكم في فرنسا بالاسراع في منح الاستقلال لتونس والمغرب حتى لا يتحولان إلى وضع جزائري.

ولما تسلم التونسيون مقاليد الامور في بلدهم، لم يجدوا سوى بقايا دولة أنهكها قرنان ونصف القرن من الحروب الداخلية والصراعات وخنقتها سطوة الجهاز الاداري الفرنسي طيلة الحقبة الاستعمارية. فكانت اول مهمة نهض بها الحكم الاستقلالي هي وضع دستور وانتخاب مجلس تأسيسي وإرساء مؤسسات دولة حديثة.

إلا ان السيادة بقيت منقوصة في الاعوام الأولى بسبب استمرار مرابطة جيش الاحتلال في ثكن الجنوب والقاعدة العسكرية في بنزرت (الشمال) وتشبث المستوطنين الفرنسيين بالاراضي الزراعية التي انتزعوها من اصحابها. لذا طغت على الحقبة الاولى من الاستقلال معركة استكمال السيادة التي بلغت ذروتها لدى استعادة قاعدة بنزرت مطلع الستينات وتأميم اراضي المستوطنين في العام ١٩٦٤. ويمكن القول ان هذه «الحلقة الساخنة» من تكريس الاستقلال أعادت ربط جسور تونس مع محيطها العربي، إذ استقبلت بنزرت المحررة الرؤساء الثلاثة بورقيبة وجمال عبد الناصر وأحمد بن بلة في العام ١٩٦٣.

داخليًا تركزت جهود التنمية على نشر التعليم وتحسين الاوضاع الصحية والاجتماعية وهما المجالان اللذان قفزا بالبلد من حال إلى حال واتاحا طي قرنين من التخلف في أقل من عقدين. ولما جاء الكاتب محمود المسعدي خريج «السوربون» إلى وزارة التربية في العام ١٩٥٨ (استمر فيها عشرة اعوام) كانت خطته ترمي إلى تكريس اجبارية التعليم ومجانيته لانشاء نخبة حديثة على انقاض النظام التعليمي التقليدي. فأوصل المدرسة إلى أقاصي الأرياف والمناطق الجبلية الوعرة واستطاع البلد في زمن قياسي ملء الفراغ الذي تركته الهجرة الجماعية للكوادر الادارية والتعليمية الفرنسية.

وبعد أربعة عقود من الاستقلال اختزلت تونس الزمن فتطورت من بلد لا توجد فيه سوى جامعة واحدة (الجامعة الزيتونية) في العام ١٩٥٦ إلى بلد يملك ست جامعات وعشرات الكليات والمعاهد العالية ومراكز البحوث والدراسات، بالاضافة إلى مدينة العلوم التي أنشئت في السنوات الأخيرة والتي ستشكل عند استكمالها جسرًا متينًا مع أكثر مراكز العلم تطورًا في العالم. وتخصص تونس حاليًا ٣٤ في المئة من موازنتها للتربية والتعليم ووضعها التقرير العالمي الخاص بالتنمية البشرية بين البلدان الخمسة عشر الأولى التي بلغت مستوى عاليًا على صعيد التنمية البشرية. كذلك تتبوأ تونس المرتبة الأولى بين البلدان المغاربية على

صعيد محو الأمية.

واستمرت جهود نشر التعليم بعد التغيير السياسي الذي قاده الرئيس زين العابدين بن علي في السابع من تشرين الثاني العام ١٩٨٧ وطاول جميع قطاعات التربية والبحث العلمي. وتشير الاحصاءات إلى ان عدد طلاب المدارس قفز من ٢٦٦ ألف طالب كانوا يؤمون ٨٢٠ مدرسة ابتدائية في بواكير الاستقلال إلى أكثر من مليون ونصف المليون طالب حاليًا موزعين على أربعة آلاف مدرسة، فيما ارتفع عدد الثانويات إلى ٦٠٠ ثانوية يدرس فيها أكثر من نصف مليون طالب، وبلغ عدد طلاب الجامعات أكثر من ٧٠ ألف طالب.

كذلك قطع البلد اشواطًا كبيرة على الصعيد الاجتماعي بعد تحسين مستوى دخل الفرد وارتفاع الحد الأدنى المضمون للرواتب إلى ١٥٠ دولارًا في الشهر حاليًا. واستأثر القطاع الصحي بتركيز خاص، إذ قضت تونس على الاوبئة والامراض المعدية وتوسعت شبكة المستشفيات والمصحات خلال الاربعين سنة الماضية إلى كل المحافظات ووصل الطبيب إلى المناطق البعيدة حتى ان البيانات الأخيرة للأمم المتحدة قدرت نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية بـ٩١ في المئة.

وأدى تطور الذهنيات والتحول الاجتماعي في العقود الماضية إلى تغيير صورة المجتمع الذي انتقل من مجتمع زراعي إلى مجتمع مدني. إذ كان سبعون في المئة من التونسيين يعيشون في الريف العام ١٩٦٦ (بعد عشر سنوات من نيل الاستقلال) فتراجعت النسبة إلى أربعين في المئة فقط حاليًا.

ومع نمو المدن وانتشار التعليم تآكلت شبكة العلاقات القبلية ونمط الاسرة الكبيرة إذ أدت سياسة تحديد النسل الحازمة إلى ارتفاع نسبة الاسر الصغيرة العدد إلى ثمانين في المئة من الأسر التونسية. وفي هذا السياق تشير الاحصاءات إلى ان متوسط عدد الأطفال في الأسرة الواحدة الذي كان يعادل ثمانية أطفال في أواسط الخمسينات تراجع حاليًا إلى ثلاثة أطفال بعدما صار أكثر من نصف الامهات يتعاطين حبوب منع الحمل.

وأتاح الحد من معاناة المرأة ومنحها حقوقًا واسعة أدرجت في قانون الاحوال الشخصية الصادر في العام ١٩٥٩، والذي تعزز باجراءات جديدة أكثر تطورًا اتخذها الرئيس بن علي في العام ١٩٩٣، رفع المستوى الثقافي للمرأة التونسية وأكثر القطاعات دقة وصعوبة مثل قيادة الطائرات والهندسة الجيولوجية ووصلت إلى الوزارة في وقت مبكر.

كذلك تحسن وضع المرأة مع تقدم متوسط سن الزواج من ١٩ عامًا في سنة الاستقلال إلى ٢٥ عامًا حاليًا، فيما تراجع فارق السن بين الزوج والزوجة من ١١ عامًا إلى اربعة أعوام فقط.

وألقى هذا التطور الاجتماعي الشامل بظلاله على نمو البيئة الثقافية في اتجاهين: فهو حمل على توسعة شبكة المكتبات ودور الثقافة وقاعات السينما والمسارح، لكن نمو المؤسسات الثقافية ساعد في دوره على رفع المستوى الثقافي العام.

وطبيعي ان تتشكل نخبة سياسية في مثل هذا المناخ الثقافي. فبعدما كرس الرئيس السابق بورقيبة نظام الحزب الواحد في العام ١٩٦٤ وتصادم مع المعارضة السياسية واتحاد النقابات، بدأ يسعى للتعايش معها في الثمانينات ومنح ترخيصًا لثلاثة احزاب معارضة.

إلا ان التعددية قطعت شوطًا حاسمًا بعد وصول الرئيس بن علي إلى سدة الحكم. إذ ارتفع عدد الاحزاب المرخص لها إلى ستة احزاب، وتكرست صيغة جديدة من الوفاق لما وقع «التجمع الدستوري الديمقراطي» (الذي حل محل الحزب الاشتراكي الدستوري بعد التغيير) مع احزاب المعارضة والمنظمات الشعبية الرئيسية على

«الميثاق الوطني» الذي حدد «هدفًا أسمى هو تثبيت دعائم الدولة، دولة التونسيين جميعًا، باعتبارها اداة لتحقيق طموحات شعبنا وتعبئة طاقاتنا بما يعزز مكانة تونس في العالم».

ويعتبر الرئيس بن علي انه «إذا كانت المكاسب والانجازات عنوان فخار واعتزاز، فإن صونها ودعمها يشكلان واجبًا ينبغي دومًا النهوض به، فذلك هو التغيير في جوهره: فعل مستمر وتوق إلى الأفضل والأحسن».

ومن ضمن هذه الرؤية أولت القيادة الجديدة في تونس اهتمامًا رئيسيًا لاستشراف المستقبل والاعداد للاستحقاقات الآتية:. إذ شدد الرئيس بن علي في غير مناسبة على «ضرورة الوعي، بالتحديات التي ستواجهنا والاهتداء منذ الآن إلى انجع الطرق لرفع هذه التحديات».

الاحزاب

خريطة الاحزاب في ضوء انتخابات ١٩٩٥ البلدية: في ٢١ ايار ١٩٩٥، جرت انتخابات بلدية خاضها حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم، وشاركت فيها خمسة احزاب معارضة ولائحتان للمستقلين.

أعطت نتائج هذه الانتخابات حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» أكثر من ٩٩٪ من المقاعد في المجالس البلدية البالغ عددها ٢٥٧.

طعنت حركة «الديمقراطيين الاشتراكيين» بنتائج الدوائر الـ٣٢ التي تقدمت فيها بمرشحين؛ وأعلنت «حركة التجديد» (الحزب الشيوعي سابقًا) ان اثنين من الفائزين بالمقاعد الثلاثة التي حصل عليها «التحالف الانتخابي من اجل البلدية» المعارض ينتميان إلى المجلس التأسيسي للحركة (وهو بمثابة لجنة مركزية تأسيسية)؛ وكانت «حركة التجديد» خاضت الانتخابات في إطار تحالف شكلته مع حزب الوحدة الشعبية والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و لم يفز هذا التحالف الذي قدم مرشحين في ١٦ دائرة سوى بثلاثة مقاعد.

واعتبرت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة محمد مواعدة الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، وكانت مصنفة الحزب الرئيسي في المعارضة، وكانت قد فقدت الكثير من رصيدها السياسي بعدما غادرها موسسها المحامي أحمد المستيري، واقتفى أثره القياديون البارزون في مكتبها السياسي ولجنتها المركزية.

وجاءت النتائج التي حصدتها احزاب المعارضة في هذه الانتخابات البلدية أقل من النتائج التي حصلت عليها في الانتخابات الاشتراعية الاخيرة (آذار ١٩٩٤)، وفازت خلالها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بعشرة مقاعد وحركة التجديد بأربعة مقاعد والاتحاد الديمقراطي الوحدوي بثلاثة مقاعد وحزب الوحدة الشعبية بمقعدين فقط (أي ١٩ نائبًا لأحزاب المعارضة من مجموع ١٤١). في حين ان احزاب المعارضة مجتمعة لم تعد تسيطر سوى على ثمانية مقاعد من أصل ٤٠٩٠ مقعدًا (أي ما نسبته أقل من ٠٫٢٪) في انتخابات ١٩٩٥ البلدية.

وكانت الانتخابات البلدية سجلت نسبة مشاركة فاقت ٩٠٪. وفي ضوء تجربة المعركتين الانتخابيتين (آذار ١٩٩٤ الاشتراعية، وايار ١٩٩٥ البلدية)، طُرح، وما يزال، السؤال حول المدى الذي سيسمح فيه «التجمع الدستوري الديمقراطي» بظهور احزاب حقيقية تنافسه، خصوصًا ان هذه الاحزاب لا تملك حق استخدام الاذاعة والتلفزيون لاطلاع الرأي العام على برامجها ومواقفها، فضلاً عن ان صحفها محتجبة منذ ١٩٩٤.

التجمع الدستوري الديمقراطي: (حزب الدستور، ثم الحزب الدستوري الجديد، ثم الحزب الاشتراكي الدستوري، ثم الاسم الحالي: «التجمع الدستوري الديمقراطي»): في الأساس، أو البداية البعيدة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، هو حزب الدستور الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي ومجموعة من الوطنيين المثقفين في العام ١٩٢٠ وقد استشعروا ان الاستعمار الثقافي الفرنسي يهدّد شخصيتهم القومية والثقافية. ففي العام المذكور (١٩٢٠) نشر الشيخ الثعالبي كتابه الشهير «تونس الشهيدة» وفيه إدانة للاستعمار ودعوة إلى انتزاع الاستقلال والحريات الأساسية. وقد تعرّض زعماء هذا الحزب إلى النفي؛ وفي ١٩٢٣، انسحب الثعالبي فآلت قيادة الحزب إلى أحمد العاني وصلاح فرحات اللذين لم يتمكنا من النهوض به، فانسحبت منه مجموعة من الشباب الوطني وأسست حزب «الدستور الجديد» في ١٩٣٤. وظل حزب الدستور يعبر عن وجوده احيانًا بتأييد سياسة الباي ومعظم الاحيان بمهاجمة سياسة حزب الدستور الجديد.

بعد الاستقلال، قاطع حزب الدستور كل الانتخابات التي جرت وهاجم الاتجاه العلماني الذي انتهجه بورقيبة. وفي ١٩٦٠، توقفت جريدة الحزب «الاستقلال»، وتوقف عمليًا نشاطه، فانضم معظم من بقي من زعمائه إلى الحزب الدستوري الجديد.

هذا الحزب نشأ، إذًا، عن انشقاق تزعمه الحبيب بورقيبة داخل حزب الدستور في ١٩٣٣. عقد مؤتمره الاول في قصر هلال في ٢ آذار ١٩٣٤، فكرّس ولادة حزب علماني ومناضل من اجل الاستقلال، وانتخب المؤتمر الحبيب بورقيبة رئيسًا، ومحمود المطيري أمينًا عامًا. ولم تنتظر السلطات الفرنسية طويلاً لتعتقل زعماء هذا الحزب وتبعدهم إلى الجنوب حيث ظلوا حتى وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا والافراج عنهم في ١٩٣٦. وعلى أثر احداث ٩ نيسان ١٩٣٨ التي اسفرت عن عشرات القتلى والجرحى في تونس، صدر امر بحل الحزب وتوقيف صحفه عن الصدور واعتقال زعمائه بتهمة التآمر ضد أمن الدولة.

في ١٩٤٥، لجأ بورقيبة إلى القاهرة حيث تابع حملته ضد الاستعمار الفرنسي وشارك في إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة التي كانت تضم الحركات الوطنية في المغرب العربي. وفي ١٩٤٨، انتخب صالح بن يوسف امينًا عامًا للحزب الدستوري الجديد مكان محمود المطيري، وكان بذلك زعيم الحزب الفعلي في غياب رئيسه

الحبيب بورقيبة.

في ١٩٥٠، شارك الحزب بشخص صالح بن يوسف في حكومة محمد شنيك الذي بدأ يفاوض الفرنسيين من اجل الحصول على الاستقلال. وعندما فشلت المفاوضات اعتقلت السلطات الفرنسية اعضاء الحكومة وزعماء حزب الدستور الجديد ومنهم بورقيبة، وتمكن الامين العام بن يوسف من الفرار من الأسر وقيادة العمل من الخارج في اثناء اعتقال زعماء الحزب.

بعد التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الذاتي نشبت خلافات داخل الحزب انتهت بعزل بن يوسف. وفي مؤتمر صفاقس (١٩٥٦) نشأ تيار منشق عرف باسم «الامانة العامة لحزب الدستور الجديد». وبعد الاستقلال استلم الحزب السلطة وأصبح شيئًا فشيئًا يسيطر على كل النشاطات السياسية في الداخل ليصبح الحزب الحاكم الوحيد (ما يزال حتى اليوم).

في ١٩٦٤، انعقد المؤتمر السابع للحزب وأخذ قرارًا بتغيير إسم الحزب فصار يعرف باسم «الحزب الاشتراكي الدستوري»، وكان وراء هذا القرار الامين العام للحزب أحمد بن صالح. وعلى أثر عزل هذا الأخير في ١٩٦٩، أخذ الحزب ينحو باتجاه الليبرالية والانفتاح على الغرب. امتازت ايديولوجية الحزب، في هذه الفترة، بنوع من اشتراكية دستورية تتحقق عبر تحالف الطبقات الاجتماعية لا عبر صراعها.

في ٢٧ شباط ١٩٨٨، أي بعد نحو ثلاثة أشهر ونصف الشهر من وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، غيّر الحزب إسمه ليصبح «التجمع الدستوري الديمقراطي»، وكرّس هذا التغيير في مؤتمر عقده الحزب تحت شعار «الانقاذ» ومن اجل مهمة ملاءمة نشاط وبنى الحزب مع الخيارات السياسية الجديدة التي حملها التغيير الذي طرأ على رأس السلطة (خلافة بن علي للحبيب بورقيبة)؛ كما جاء هذا التغيير بعد جدل طويل في شأن التواصل مع إرث الرئيس السابق الحبيب بورقيبة الذي أسس الحزب في ١٩٣٤ أو القطيعة معه. واستطاع هذا المؤتمر (١٩٨٨) إزاحة صقور الارث البورقيبي القديم من الحزب وفي مقدمهم الوزير السابق محمد الصياح، فيما سطع نجم المجدّدين خصوصًا الوزير الاول السابق الهادي البكوش ووزير الداخلية السابق حبيب عمار اللذان كانا وراء اعتماد الاسم الجديد للتجمع.

المؤتمر الثاني لحزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» (تموز ١٩٩٣) انطلقت التحضيرات والاستعدادات له مع البيان الذي أصدره الرئيس بن علي، وهو في الوقت نفسه رئيس الحزب، في ٦ كانون الاول ١٩٩٢. وقد نظر التونسيون إلى هذا المؤتمر، وانتظروه، كمحطة مهمة في تطور الحياة السياسية للبلاد، خصوصًا في ما يتعلق بالاستمرار في عملية إرساء الديمقراطية التي سجلت انطلاقة جيدة خلال السنة الاولى من حكم الرئيس بن علي حيث اتخذ عددًا من الاجراءات والخطوات الانفتاحية المهمة، ثم اعتراها بعض التباطوء والمراوحة، إما بسبب طغيان الهاجس الامني والمجابهة الشاملة التي خاضتها السلطات ضد أصوليي حركة النهضة، متخذة شكل الاجتثاث، أو بسبب ردود الفعل المحافظة لدى بعض القوى داخل أجهزة الادارة والدولة.

في ٢٧ تموز ١٩٩٣، عقد «التجمع الدستوري الديمقراطي» مؤتمره الثاني، شارك فيه ١٨٠٠ عضو (٤٢ ألف كادر حزبي شاركوا في انتخاب نواب فروع الحزب للمؤتمر، وقدرت نسبة المشاركة في الاقتراع بـ٧٨٪، وعدد المنتسبين إلى الحزب نحو مليون و٦٠٠ ألف منتسب).

جاءت مختلف التعليقات والتحليلات حول نتائج هذا المؤتمر، والمسار السياسي العام لحزب التجمع الحاكم، لتتمحور كلها حول ان الحزب دون تطلعات رئيسه رئيس الدولة بن علي الجهة التعددية والديمقراطية اللتين يعمل لهما الرئيس.

فالمهمة الأكثر صعوبة امام الرئيس زين العابدين بن علي هي في «ترويض» التجمع الدستوري على التعايش مع فكرة التعددية والديمقراطية وقبولهما كاستحقاق مستقبلي لا بد منه. والفكرة تفترض عمليًا ومنطقيًا إلغاء شيء إسمه «الحزب الحاكم»، علمًا بأنه يمكن ان يبقى الحزب الاقوى في الساحة السياسية.

وفي سياق تعديل حكومي اجراه الرئيس زين العابدين وقراره إدخال تغيير في مستوى قيادة التجمع الدستوري الحاكم. نقل وزير الدفاع الدكتور عبد العزيز بن ضياء من الوزارة وعين امينًا عامًا للتجمع الحاكم، وكان سبق ان تولى هذا المنصب في آخر فترة حكم الرئيس السابق بورقيبة. وعلى رغم ان هذا المنصب ليس منصبًا وزاريًا إلا انه بالغ الاهمية نظرًا إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق صاحبه الذي لا بد من ان يكون متمتعًا تمامًا بثقة رئيس الدولة.

الحزب الدستوري والحركة الوطنية من منظور معارض: راجع «يوسف الرويسي» والمناقشة التي تليه في باب زعماء ورجال دولة.

الحزب الشيوعي التونسي سابقًا، «حركة التجديد» حاليًا: تأسس الحزب الشيوعي التونسي في ١٩١٩ كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي في ظل الاممية الثالثة، و لم ينفصل شكليًا عن هذا الحزب الأم إلا في ١٩٣٤ وكان عدد اعضائه آنذاك نحو ألفي عضو. وقد أثّر ارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي في شعبيته وساهم في عزله عن الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال خاصة وانه كان يولي أهمية كبرى لتطور الوضع في فرنسا على حساب ما كان يجري في تونس ذاتها.

ساهم الحزب الشيوعي التونسي في العمل ضد الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية. خرج من العمل السري بعد تحرير تونس من الاحتلال الايطالي في ١٩٤٣، فأخذ يمارس نشاطه علنًا حتى ١٩٥٢ حين أصدرت الحكومة الفرنسية قرارًا بحله. وقد أدّى هذا المنع إلى اضعاف الحزب بالاضافة إلى ابتعاده عن الحركة الوطنية التونسية وعدم حمله السلاح معها، بل ناهضها واتخذ مواقف شبيهة بمواقف المعارضة اليسارية الفرنسية التي كانت تعارض استقلال تونس. في تموز ١٩٥٤، انقلب الحزب الشيوعي التونسي على نفسه، فشارك في التحركات الشعبية ضد الحماية الفرنسية بعد ان عاد علنيًا، إلا ان دوره بشكل عام ظل هامشيًا في الحركة الاستقلالية التي تصدرتها القوى القومية والوطنية والدينية. وبعد حصول تونس على استقلالها، دعا الحزب الشيوعي إلى قيام نظام ديمقراطي وإجراء إصلاح زراعي. كما عمد، في مؤتمره السادس (كانون الاول ١٩٥٧) إلى إجراء نقد ذاتي لسياسته السابقة. وفي كانون الثاني ١٩٦٣، حلت الحكومة التونسية هذا الحزب على أثر المحاولة التي كانت استهدفت حياة الرئيس بورقيبة في ١٩٦٢، فنشط معظم زعماء الحزب في العمل السري، وفي الخارج خاصة في فرنسا.

شهد الحزب ازمة داخلية حادة على أثر احداث قفصة في ١٩٨٠ (راجع النبذة التاريخية)، إذ سارعت قيادة الحزب إلى إدانة هذه العملية بعنف، ثم تراجعت جزئيًا بسبب الخلاف الداخلي الذي أثارته هذه الادانة. بعدها بقليل، أي في ١٨ تموز ١٩٨١، سمحت السلطات باستئناف عمل الحزب. وفي نيسان ١٩٩٣، غيّر الحزب إسمه ليصبح «حركة التجديد». أمينها العام الحالي محمد حرمل (كان ايضًا أمين عام الحزب الشيوعي التونسي لأكثر من عقد من الزمن قبل تغيير إسمه).

كانت حركة التغيير تشغل أربعة مقاعد في مجلس النواب المنبثق من انتخابات ١٩٩٤ التشريعية؛ إلا ان النائب المستقل سالم رجب الذي فاز على لائحتها ما لبث ان ابتعد عنها. ويعتبر

حرمل الوحيد بين رؤساء احزاب المعارضة الستة الذي يشغل مقعدًا في مجلس النواب الحالي.

في عدد «الطريق الجديد» (المجلة الناطقة بلسان الحركة الجديدة، وكانت «الطريق» ناطقة بلسان الحزب الشيوعي التونسي) الصادر في ١٥ نيسان ١٩٩٦، نفى حرمل ان يكون الانتقال من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة حركة التجديد تغييرًا للاسم فقط، وقال: «أسسنا حركة التجديد باعتبارها النواة الاولى لإعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية مناسبة للمرحلة التاريخية الجديدة وتأمين الظرووف لتوحيد روافدها المختلفة بما يعزز إيجابياتها ويهمش سلبياتها ويفرز الاتجاه السليم».

الاتجاه الاسلامي، «النهضة»: تأسس «الاتجاه الاسلامي» في ١٩٧٩ بزعامة («أمير») راشد الغنوشي (مولود ١٩٤١). حركة اصولية منعتها السلطات التونسية، فاتخذت إسم «النهضة» التي استمرت السلطات بمنعها ولاحقت زعماءها: راشد الغنوشي لجأ إلى فرنسا منذ ١٩٨٩، وبعدها قصد لندن، ومنهم من قصد الهرب إلى الجزائر، وبعضهم اعتقلته السلطات التونسية.

في ١٩٧٩، عقد «الاتجاه الاسلامي» مؤتمره التأسيسي وأعلن انتقاله من حال الدعوة العامة وتحوله إلى حزب وانتخاب راشد الغنوشي رئيسًا. وفي حزيران ١٩٨١، عقد الاتجاه مؤتمرًا استثنائيًا جدّد فيه رئاسة راشد الغنوشي. وفي تموز ١٩٨١، طلب الاتجاه ترخيصًا رسميًا من الحكومة، فقابلته بحملة اعتقالات شملت نحو ٥٠٠ من اعضائه على رأسهم الغنوشي، فتسلم القيادة الفاضل البلدي. في ١٩٨٢، انتخب المهندس حمادي الجبالي رئيسًا (معتقل). وفي ١٩٨٤، أطلق سراح الغنوشي وانتخب رئيسًا في مؤتمر عام.

في ١٩٨٦، عقد «الاتجاه الاسلامي» مؤتمرًا عامًا أقرّ فيه «وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج العقائدي» لحركته، حركة الاتجاه الاسلامي. وأقر كذلك الاستراتيجية الموقتة له التي اصبحت بمثابة لائحة داخلية. وأودع الغنوشي تحت الاقامة الجبرية. وفي آذار ١٩٨٧، اعتقل، وانتخب صالح كركر رئيسًا الذي ما لبث ان فرّ إلى فرنسا. وفي ١٩٨٧، انتخب جمال العوي رئيسًا، ثم اعتقل، فانتخب مكانه الدكتور صادق شورو الاستاذ في كلية الطب، الذي اعتقل بدوره. في ايار ١٩٨٨، صدر عفو عام، فأطلق سراح راشد الغنوشي وعدد كبير من المنتمين للاتجاه الاسلامي.

في ١٩٨٩، غيّر الاتجاه الاسلامي إسمه وتبنى إسم «النهضة» التي دخلت الانتخابات البلدية، ولكنها فشلت في الحصول على موافقة السلطة على اعتبارها في عداد الاحزاب.

في شباط ١٩٩١، اعتقل الصادق شورو الذي حافظ على رئاسة النهضة بسبب لجوء الغنوشي إلى فرنسا، وانتخب الحاج محمد العكروت لمدة ٢٤ ساعة اعتقل بعدها فانتخب الدكتور محمد سالم الذي غادر البلاد، في آذار ١٩٩١، إلى المنفى الاجباري في فرنسا. فانتخب الحبيب اللوز، ثم اعتقل بدوره (تشرين الاول ١٩٩١)، فقرر من تبقى في مجلس شورى «النهضة» في الداخل والخارج ان الوضع في الداخل لم يعد مناسبًا لاستمرار العمل التنظيمي فتولى الرئاسة رئيس مجلس شورى «النهضة» وليد البناني (لاجىء سياسي في بلجيكا). وفي ١٩٩٢، عقدت النهضة مؤتمرًا لها، في اوروبا، لتقييم اوضاعها منذ ١٩٨٧، وانتخبت الغنوشي غيابيًا. وفي ربيع ١٩٩٥، عقدت مؤتمرها العام (في المهجر) للنظر في ورقة التقييم التي اعدتها لجنة خاصة منبثقة من المؤتمر السابق، وانتخبت مجلس شورى جديدًا، وجدّدت للغنوشي بعد حصوله على نسبة ٥٢٪ من اصوات المؤتمرين.

حدّدت النهضة في مؤتمرها الأخير هذا (ربيع ١٩٩٥) محاور ثلاثة لتحركها: العودة إلى

الوطن، تأسيس تحالف وطني يجمع القوى السياسية كافة في تونس، والمصالحة الوطنية.

لكن في نيسان ١٩٩٥، تجددت (بعد توقف) حملة اعتقالات النهضويين وانصارهم، وشملت هذه المرة النساء اللواتي اتهمن بتوفير المساعدات والمال لأسر المعتقلين الذين تقدر النهضة عددهم بنحو ٤٠ ألف معتقل، بينما تكتفي منظمة العفو الدولية بالاشارة إليهم على ان عددهم «آلاف».

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين واحزاب معارضة أخرى: حزب سياسي حديث النشأة، في الوسط بين اليمين واليسار بحسب المفهوم المعروف تقليديًا. زعيمه محمد مواعدة الذي اعتقلته السلطات التونسية في خريف ١٩٩٥، فحالت بذلك دون عقد اجتماعات المجلس الوطني للحركة طيلة أربعة أشهر، حتى تسنى لهذا المجلس عقد دورة استثنائية في ٢٥ شباط ١٩٩٦ عيّن فيها عضو المكتب السياسي المحامي محمد علي خلف الله ناطقًا رسميًا باسم الحركة، وكلفه الدعوة للاجتماعات الدورية للمكتب السياسي. وهذا التعيين أنهى الخلاف الذي نشب بين أعضاء أمانة الحزب التسعة في شأن من يتولى منصب «المنسق» في غياب رئيس الحركة، محمد مواعدة المتهم بارتكاب «جرائم التورط مع اعوان بلد اجنبي (ليبيا) وتعريض التونسيين للانتقام والاتصال بجهة أجنبية بهدف الاضرار بمصالح البلد الاقتصادية والسياسية والحصول على مبالغ مالية من جهة اجنبية».

والصراع الداخلي الذي عصف داخل الحركة قبل تعيين خلف الله ناطقًا رسميًا سرعان ما انتقل إلى العلن عندما بادر نائب رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين اسماعيل بو لحية إلى التوقيع على بيان مشترك مع «حزب الوحدة الشعبية» (بزعامة محمد بن الحاج عامور)، و«الاتحاد الديمقراطي الوحدوي» (بزعامة عبد الرحمن التليلي، تأسس في ١٩٨٨)، انتقد تجميد المغرب عضويته في مؤسسات الاتحاد المغاربي (راجع النبذة التاريخية، «في إطار الاتحاد المغاربي»)، واعتبر موقف الاحزاب المعارضة الثلاثة الخطوة الاولى نحو إدماج هذه الاحزاب في تنظيم موحد.

في اول تموز ١٩٩٦، انتخب «المجلس الوطني» لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين المحامي محمد علي خلف «منسقًا للحركة» في غياب رئيسها محمد مواعدة.

ومن الاحزاب والتنظيمات المعارضة الأخرى: حركة الوحدة الشعبية التي أسسها (ويتزعمها) أحمد بن صالح في ١٩٧٣؛ والتجمع الاشتراكي التقدمي الذي أسسه نجيب شبي في ١٩٨٣؛ والحزب الاجتماعي للتقدم الذي تأسس في ١٩٨٨ ويتزعمه منير بجي.

النقابات: راجع «الحبيب عاشور»، و«فرحات حشاد»، و«محمد علي» في باب زعماء ورجال دولة.

مدن ومعالم

* **أوتيكة:** راجع «وذنة» في هذا الباب: مدن ومعالم.

* **بنزرت:** راجع النبذة التاريخية.

* **توزار (ومدن صحراوية):** مدينة تونسية في الصحراء الواقعة في الجنوب الغربي لتونس. عاصمة الصحراء، تتميز عن جاراتها من المدن الصحراوية الأخرى في تونس بمطارها وفنادقها. أبنيتها آجرية. عند تخومها واحة متصلة ببحيرة «شط الجريد»، وغابة كثيفة من أشجار النخيل التي يربو عددها على مليون شجرة، ما يعطي تجارة التمر مكانة خاصة في توزار. وقد أفادت توزار من تشجيع السياحة، وهي في طور تحولها إلى محطة رئيسية لـ«سياحة الصحراء». وتحتفل سنويًا بـ«مهرجان الفنون التقليدية». وفي توزار متحف خاص، المتحف الخاص الوحيد في تونس (يعود لمؤسسة يملكها مواطن تونسي) وهو معرض دائم لمجموعة من قطع الأثاث والمصنوعات اليدوية والرسوم، لكي تكون عينات تمثل جوانب الحضارة التونسية التقليدية.

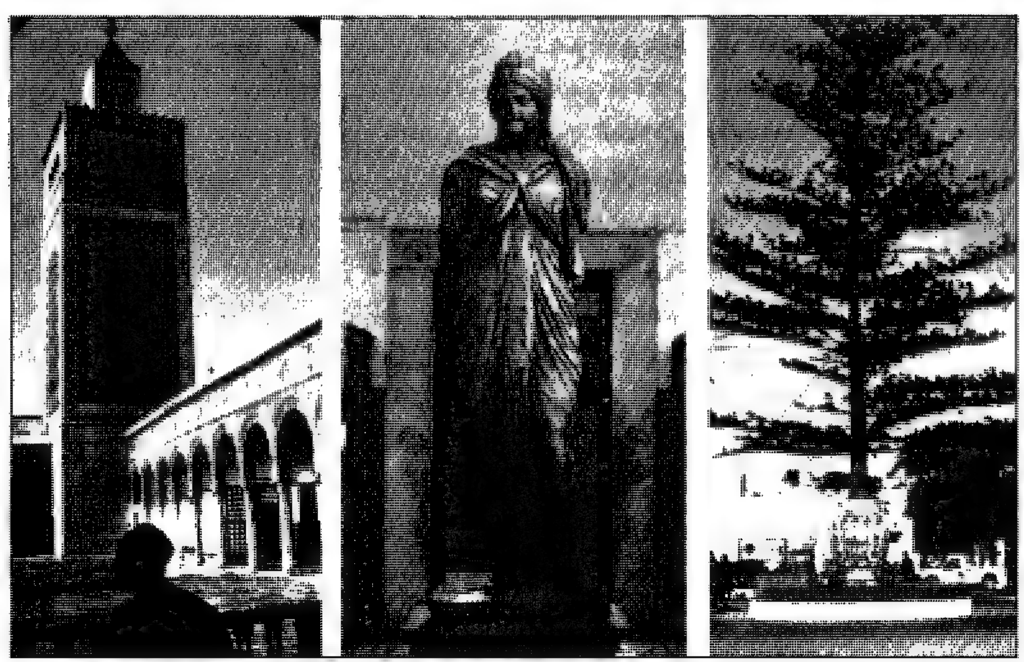
وغير بعيد عن توزار مدينة تمغزة التي تجاور واحة «شبيكة» والتي غدت منتجعًا صحراويًا بفضل فندقها «قصر تمغزة» المطل على المدينة القديمة الرابضة على كتف الوادي. ومدينة دوز الواقعة في سهل عند حافة «شط الجريد» والشهيرة بمهرجانها الفولكلوري السنوي.

* **«تونس الخضراء»:** الحقيقة ان الخضرة في تونس هي احد المعالم البارزة في كل انحاء البلاد، في المزارع والمنتزهات وعلى جوانب الطرق والميادين، وفوق شرفات المنازل في المدن والقرى، حيث تختلط خضرة اشجار الزيتون بكل انواع الزهور والورود والشجيرات الدائمة الاخضرار.

أما بالنسبة إلى تسمية «تونس الخضراء» فتعود إلى ما يتردد ويقال عن مدينة قرطاجة عندما كانت في قمة عنفوانها حيث لم ينس أهلها اصولهم الفينيقية. «فلم يكتفوا بنقل تقاليدهم وعاداتهم وأساليبهم في الحروب والغزوات والتجارة والصناعة والزراعة، بل انتقلت معهم ايضًا طقوس عبادة آلهة فينيقية: بعل وملكارت وعشتروت وأدونيس. و لم يكن بد من ان يستدعوا الكاهن الأكبر «آزوداس» من صور إلى قرطاجة. وحين أبحر ومعه إبنته «أسماتا» بسفينته الفينيقية كان قد حملها بكميات كبيرة من زيت الزيتون أعدت خصيصًا في معاصر لبنان. كانت هذه الكمية من الزيتون هي هديته الرئيسية إلى أهل قرطاجة الذين كانوا يحتاجون إليه لجيوشهم ومصانعهم وهياكلهم في آن واحد للقتال وللعبادة.

« لم يكن زيت الزيتون وحده هو ما اهتم الكاهن الأكبر بنقله معه إلى مقر كهانته الجديد، بل كانت هناك في السفينة عشرات من اجود اشجار الزيتون. ولقد كان حريصًا على ان تزرع شجرة زيتون على قبره كما هي عادة أسرته من كهنة صور، وحتى لا يختلف هذا القبر في شيء عن قبور من سبقوه إلى العالم الآخر فقد كان من عاداتهم ان يغرسوا شجرة زيتون على قبر كل منهم لتكون نومتهم الأخيرة في غابة من الزيتون انتشرت وامتدت خلف اسوار صور وعلى سفح الجبل، عند مصب نهر أدونيس، حيث مدافن الآباء والأجداد.

«قبل ان تنقل اغراس الزيتون على ظهر السفينة انحنت «أسماتا» ابنة الكاهن على ابيها لتقول له: قبل ان نزرع اغراس الزيتون على قبرك بعد عمر طويل سأزرع واحدة منها بيدي في حديقة الدار التي ستقيم فيها يوم يحتفلون هناك بزفافي، وسيكون غرس الزيتون ذكرى لزواجي،



شجرة أرز، وتمثال الهة إغريقية «تانيت» في متحف باردو، وصومعة جامع الزيتونة.

ولزواج كل واحدة من فتيات الأسرة يوم يتم زفافها.

«ومع مرور الايام، كانت اغراس الزيتون التي جاء بها الكاهن معه والتي ارسلت إليه في ما بعد من فينيقيا، قد زرعت في الحدائق والبساتين والمزارع في قرطاجة وما حولها، وانتشرت زراعة الزيتون منذ ذلك الوقت في تلك البقعة من الارض الافريقية التي لم تعرف قبل ذلك زراعة اشجار الزيتون الخضراء» (من «العربي»، العدد ٤١٤، ايار ١٩٩٣، ص ٤٠-٤٣).

بعد الفتح الاسلامي في منتصف القرن السابع الميلادي، بدأت البلاد تعرف باسم «تونس الخضراء».

* **تونس العاصمة Tunis**: عاصمة تونس. كان عدد سكانها نحو مئة ألف في القرن الثاني عشر؛ نحو ١٧٠ ألفًا في العام ١٩١١، منهم نحو ١٨ ألف فرنسي، و٧٥ ألف مسلم، و٢٦ ألف يهودي، و٦ آلاف انكليزي-مالطي، و٤٥ ألف ايطالي. بلغ عدد سكانها في العام ١٩٥٦ (عشية الاستقلال) نحو ٣٠٠ ألف. تقديرات ١٩٩٦ تشير إلى انها تعد نحو ٨٠٠ ألف، ونحو مليونين مع الضواحي (أو «تونس الكبرى»). واقعة شمالي تونس، وميناء على المتوسط. تطوقها المياه من ثلاث جهات (إضافة طبعًا إلى المتوسط)، ففي شماليها بحيرة تونس، وجنوبيها بحيرة رادس، وتمتد في منطقتها الشرقية بحيرة السيجومي. وتوضع حاليًا دراسات لنقل ميناء العاصمة تونس، الواقع على مقربة من وسط المدينة، إلى منطقة جديدة على نحو يخفف الضغط عليه ويجعله همزة وصل بين البحيرتين الشمالية والجنوبية اللتين ستكون تجهيزاتهما السكنية والسياحية ومرافقهما متكاملة.

مدينة تونس القديمة أسسها العرب المسلمون في القرن الثامن الميلادي، وكان موقعها فوق ربوة على البحر المتوسط يؤهلها لوراثة جارتها قرطاج (قرطاجة) الفينيقية. وكانت، قبل العرب، قرية بربرية، ثم تحولت، مع العرب، إلى قلعة دفاعية حصينة (حكم الأغالبة)، ثم إلى مركز

امارة محلية دام حكمها حوالي قرن. وحين ضم الموحدون تونس، في ١١٦٠، إلى دولتهم الكبيرة المستقرة في مراكش والممتدة من الغرب الأقصى إلى طرابلس الغرب، جعلوا منها عاصمة ولاية إفريقيا. ومنذ ذلك الوقت لعبت دورًا مهمًا على مستوى الحركة التجارية في حوض المتوسط. والمدينة عامرة بالكنوز الدفينة في القصور والمتاحف والبيوت العتيقة.

فيها «جامع الزيتونة» أول جامعة في العالم، على واجهته لوحة تقول: «جامع الزيتونة المعمور أسسه عبد الله بن الحبحاب سنة ١١٤هـ، ٧٣٢م، في المكان الذي اقام به حسان بن النعمان الصلاة عند فتح تونس سنة ٧٧هـ، ٦٩٨م، واعاد بناؤه على شكله الحالي زيادة الثاني بامر من الخليفة العباسي المستعين با لله. وتم إبان الاستقلال ترميمه ودعم أركانه بأمر من فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة».

و«دار الأصرم» و«سيدي محرز» بهندسته المستوحاة من الفن التركي؛ ودار «سيدي قاسم الجليزي» الزاخرة بفنون زخرفة الابواب والشبابيك المقوسة، وهو أحد أهم معالم تونس من العهد الحفصي الذي حوّل، في السنوات الاخيرة، إلى المركز الوطني للخزف الفني. وسيدي قاسم الجليزي من أصل أندلسي توفي في مدينة تونس العام ١٤٩٦م.، وأخذ إسمه من مهنته وهي صناعة الجليز، ونال حظوة كبيرة لدى الامراء الحفصيين. وتحول مقامه إلى ملجأ للمهاجرين القادمين من الاندلس غداة سقوط غرناطة، آخر الامارات الاندلسية.

وهناك «دار ابن عبد الله» من القرن الثامن عشر والذي تحول إلى متحف تقليدي يضم أبدع الأزياء والأثاثات الشعبية الشرقية. وهناك «المدرسة الصادقية» التي كان لها أثرها القوي من حيث لعبها لدور أداة نقل الافكار الجديدة من الغرب إلى أبناء تونس، فكانت بذلك متممة لعمل جامع الزيتونة الذي كان يغذي الناس بالثقافة التقليدية الاسلامية. وفتحت هذه المدرسة ابوابها لقبول الطلاب في العام ١٨٧٥ (أي قبل ست سنوات من احتلال فرنسا لتونس)، وبعد ثلاث سنوات، أي في ١٨٧٨، تمكنت هذه المدرسة من ارسال عدد من الطلبة إلى فرنسا وتركيا وانكلترا لمواصلة تعليمهم. والمدرسة أخذت إسمها من حاكم تونس آنذاك الصادق باي. ومنذ ١٨٢٢، تقرر ان تكون الفرنسية وحدها لغة التعليم في المدرسة الصادقية، وفي ١٨٩٢ عين لها مدير فرنسي (أصبحت «ليسيه فرنسية»). وفيها درست غالبية النخب (من سياسيين وغيرهم) التونسية. ووحده، بين الزعماء والسياسيين، عبد العزيز الثعالبي كان «زيتونيًا» وليس «صادقيًا».

* **جربة Djerba:** جزيرة تونسية صغيرة (متوسط طولها ٥٠كلم وعرضها ٤٠كلم)، تقع في خليج قابس (على إسم مدينة قابس التونسية) في وسط المسافة تقريبًا بين مدينة قابس والحدود مع ليبيا. تعد حاليًا (تقديرات ١٩٩٦) نحو ١١٠ آلاف نسمة، وهي ناشطة جدًا إقتصاديًا وسياحيًا بعد ان كان أهلها، من مدة ليست بعيدة، يعيشون من الصيد وتعاطي الزراعة في بساتين صغيرة. فصارت اليوم شبكات الفنادق الحديثة تغطي سواحلها فيما ربطها المطار الدولي الذي أنشيء فيها بالمدن الرئيسية في اوروبا. شهيرة بوجود إحدى أقدم الجاليات اليهودية (والمزارات اليهودية) في العالم. ففيها كنيس «الغريبة» المعتبر من أقدم المعالم اليهودية في العالم، وفيه تجري احتفالات «الزيارة» (١٧ ايار) السنوية التي اعتاد اليهود التونسيون على إقامتها منذ عصور بعيدة ولكن في إطار محلي، ثم صار يهود كثيرون من الذين هاجروا إلى فرنسا أو فلسطين يأتون إلى «الغريبة»، خصوصًا بعدما وقعت تونس اتفاقًا للتبادل السياحي مع اسرائيل بعد توقيع «اتفاق غزة أريحا

أولاً». ويُعزى اهتمام اليهود بـ«زيارة الغريبة» إلى كونها أهم محفل لليهودية في المتوسط خارج فلسطين، إذ تشير لوحة رخامية في داخل الكنيس إلى انه أنشىء في العام ٥٨٦ق.م. أي «عند خراب هيكل سليمان الاول تحت سلطة نبوخذنصر ملك بابل». ومعروف عن يهود جربة شدة تعلقهم بهويتهم. وكان داود عيدان، أحد أبناء يهود جربة، أول من أدخل المطبعة إلى جربة في ١٩٠٣ وأصدر في ١٩١٣ صحيفة «كنيست اسرائيل». جاء في «الحياة» (عدد ١٤ ايار ١٩٩٥): «يقول المؤرخ التونسي محمد العربي السنوسي المتخصص بتاريخ اليهود التونسيين إن وعي يهود جربة بعراقتهم جعلهم يعتبرون انفسهم—دينيًا—أصحاب فضل على اليهودية إذ حافظوا عليها خصوصًا انهم يعتقدون انهم يتحدرون من قبيلة الكهنوت، وهذا ما جعل أكثرية الأسر في الحارة الصغيرة (في جربة) يحملون لقب «كوهن»، فيما تحمل بعض الأسر اليهودية الأخرى لقب «حداد» نسبة إلى الحرفة التي امتهنها اسلافهم. إلا ان الصراع لم يهدأ يومًا بين الحارة الكبيرة والحارة الصغيرة. فسكان الاولى يعتبرون انفسهم متحدرين من اصول اوروبية ويؤكد كبار السن بينهم انهم جاءوا من اسبانيا بعد موجة الطرد الكبرى للمسلمين واليهود في ١٦١١، فيما يعتبر اهل الحارة الصغيرة انهم أول اليهود المستقرين في الجزيرة منذ هدم هيكل سليمان في القدس». وكنيس الغريبة موجود في الحارة الكبيرة في الحي اليهودي الرئيسي الذي يقدر عدد سكانه بنحو ألفي يهودي فيما لا يزيد عدد سكان الحارة الصغيرة عن ٥٠٠ شخص. وحاول يهود جربة الذين هاجروا إلى فلسطين إنشاء قرية بالقرب من تل أبيب أطلقوا عليها إسم «جربة الجديدة»، لكن أكثرهم عاد وغادر اسرائيل إلى فرنسا أو عادوا إلى تونس».

في السنوات الأخيرة بدأت جربة تستقبل مئات الحجاج اليهود الذين يأتون للمشاركة في «زيارة الغريبة»، وكان السياح الاسرائيليون يستخدمون جوازات اوروبية أو اميركية، إلا انهم



خرائب برج الكبير في جربة، يعود الى القرن السادس عشر.

صاروا يأتون بجوازات اسرائيلية. وحضر الاحتفالات هذا العام (١٩٩٦) للمرة الاولى رئيس مكتب العلاقات الاسرائيلي في تونس شالوم كوهن الذي باشر عمله في نيسان ١٩٩٦.

* **جمّة:** راجع «المهدية» في هذا الباب: مدن ومعالم.

* **الحامة:** مدينة تونسية تبعد ٣٠كلم عن قابس وكانت تسمى «حامة مطماطة»، وصارت تسمى اليوم بعد اندثار الصراع بين العرب والبربر «حامة قابس». ومثل قابس، ورثت الحامة من العهود السابقة صناعة المنسوجات. وما زالت الحامة تصنع إلى اليوم اغطية صوفية ترتديها نساء القرى والبلدات المنتشرة في المنطقة، وتسمّى «الأغطية الحامية».

* **الرباطات (القلاع، الحصون):** تمتد سواحل تونس بطول نحو ١٣٠٠كلم، وعليها رباطات (قلاع وحصون وابراج) غالبيتها ما زالت قائمة في غير مدينة من المدن الساحلية التونسية أنشئت في عهد الأغالبة، وهم الامراء الذين انفصلوا عن مركز الخلافة العباسية في بغداد وأسسوا دولتهم في تونس والجزائر (حاليًا) واستمر حكمهم أكثر من مئة عام أي من سنة ١٨٤هـ إلى ٢٩٦هـ. وكان هدفهم من هذه الرباطات حماية السواحل من غزوات البيزنطيين. والأدارسة في المغرب اقاموا الرباطات كذلك. فأصبح هناك خط يقدر طوله بنحو ٦ آلاف كلم عليه رباطات المسافة بين الواحد والآخر لا تزيد عن ٦كلم. واشتق إسم «الرباط» (القلعة) من المرابطين وهم الجنود المتعبدون الذين كانوا يسكنون الغرف التي يتألف منها الرباط وينقطعون للعبادة والدفاع وخدمة الأهالي الذين أحاطوهم بهالة من التكريم.

ركز البيزنطيون غاراتهم، في الساحل التونسي، على منطقتين: الساحل الاوسط وشبه جزيرة «الوطن القبلي» (جنوبي العاصمة تونس)، خاصة بعدما فقدت تونس سيطرتها على جزيرة مالطا في اعقاب استيلاء «فرسان رودس» عليها، إذ ان الاتراك طردوا محاربي جزيرة رودس اليونانية من ارضهم فعوضتهم عنها الكنيسة جزيرة مالطا ونسبتهم إليها فقيل «فرسان مالطا».

وتمتد الرباطات في تونس اليوم من الحصن «الجنوي» (نسبة إلى اهالي جنوى الايطالية) في مدينة طبرقة شمالاً على الحدود الجزائرية التونسية إلى جزيرة جربة غير بعيد عن الحدود المشتركة مع ليبيا. وعرف رباط (حصن) طبرقة، الذي يقع فوق مرتفع متقدم في البحر يشبه الجزيرة قبالة المدينة، صراعًا مريرًا بين الاتراك والاسبان الذين تناوبوا على احتلال المدينة ثم استولى عليها الطليان (الايطاليون) فترة زادت عن القرن، وجددوا بناء الرباط القديم. وما زال الحصن الجنوي اليوم مزارًا للسياح لأنه محافظ على هيئته التي تركه عليها الجنويون.

وتقوم رباطات مماثلة في مدينة بنزرت وجوارها. ولعب الاندلسيون الذين طردوا من اسبانيا في ١٦١١ دورًا كبيرًا في تجديدها كون عدد كبير منهم هاجر إلى المدن الشمالية في تونس.

وفي مدينة تونس يقوم رباط كبير في مدخل الثغر البحري الذي يبعد عن وسط المدينة نحو ١٠كلم في ضاحية حلق الوادي. وتذكر الروايات التاريخية ان الاسبان هم الذين شيدوه بعدما احتلوا تونس، إلا ان القائد التركي خير الدين بربروسا اخرجهم منه وفتح تونس في القرن السادس عشر؛ وتحول الرباط في القرن الماضي (التاسع عشر) بعد زوال أهميته الاستراتيجية إلى سجن وقضى فيه قائد ثورة ١٨٦٤ علي بن غذاهم ايامه الأخيرة.

إلا ان محافظة «الوطن القبلي» التي تمتد جنوبي العاصمة تونس في شكل شبه جزيرة كانت

المسرح الامامي للمواجهات مع الغزاة كونها قريبة جدًا من سواحل صقلية وسردينيا. لذلك أنشئت فيها حصونَ وقلاع كبيرة أهمها رباط مدينة الحمامات الذي يقع على حافة البحر وتحول اليوم إلى متحف تاريخي، وقلعة قليبية التي ما زالت قائمة فوق قمة الجبل المشرف على المدينة، إلا انها مقفلة منذ سنوات.

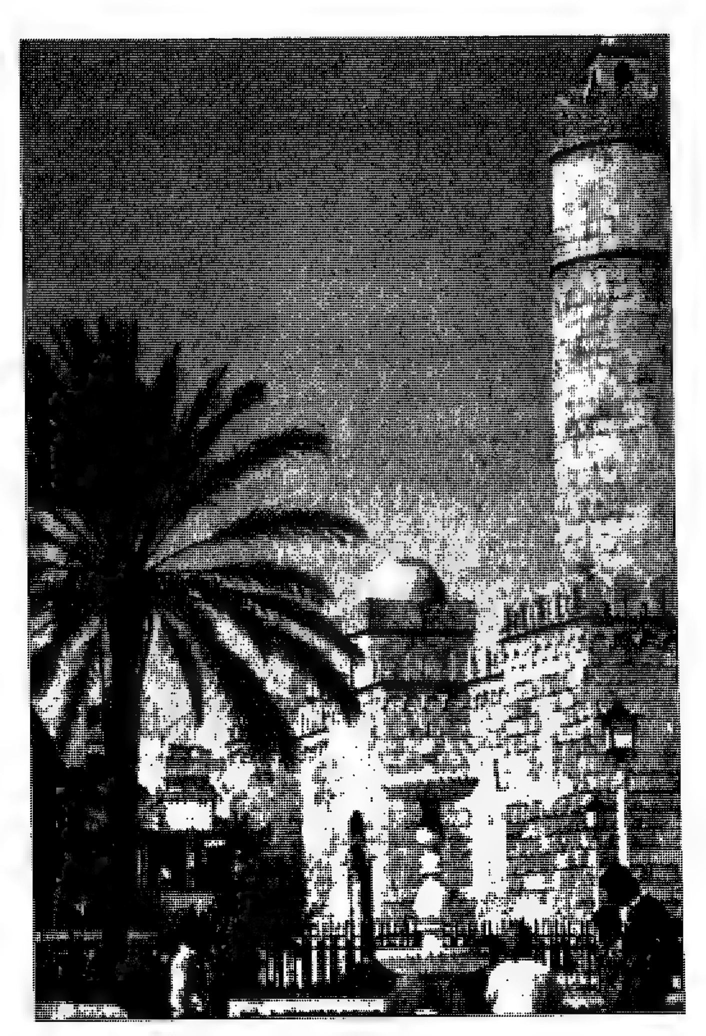
وتقوم في المنطقة رباطات وحصون أخرى تعود إلى فترة الفتح الاسلامي وأشهرها اليوم «قصر النخلة» الذي أنشيء في مكان قريب من المرفأ الحربي الكبير للقوات الفاتحة الاسلامية «نوبة» المقابل لانقاض مدينة قرطاجة من الجهة الغربية، وهو حصن حربي وعليه برج لمراقبة البحر.

وتمتد الرباطات إلى الجنوب في مدن سوسة والمنستير والمهدية العاصمة الاولى للفاطميين قبل ان يتجهوا لمصر ويؤسسوا القاهرة. ولأن المهدية كانت العاصمة فقد أنشأ الخليفة المهدي إلى جوار قصريه الفخمين مرسى كان من ابدع منشآت المهدية، وكأنه كان يريد ان يستغني به عن مرفأ سوسة الحربي الذي أسسه الأغالبة ويجعل من ميناء مدينته وقلاعها أحصن الحصون لاساطيله الضاربة في المتوسط وأنشأ في محيط الميناء الحربي «دار الصناعة» لبناء السفن.

وفي شمالي المهدية ما زالت تقوم آثار رباط قديم أنشيء على انقاض مدينة رومانية تعرف باسم «تبصة» (Thapsa)، وهو الموقع التاريخي الذي جرت فيه المعركة الشهيرة بين يوليوس قيصر وشيبيون الافريقي، والذي يعرف اليوم باسم «الديماس»، أو رأس الديماس. ومما يؤكد ان هذه المنطقة كانت مسرحًا لمواجهات عسكرية بين جيش الاسلام وجيوش الافرنج ان قوات روجيه الثاني النورماندي الآتية من صقلية في حملة عسكرية على المهدية في سنة ١١٣٧ نزلت في رأس الديماس، إلا ان الحسن بن علي آخر ملوك قبيلة صنهاجة دحر الغزاة.

وتمتد إلى الجنوب من المهدية سلسلة من الرباطات على طول الساحل حتى جزيرة جربة، وارتبط تطوير هذه الرباطات أو إعادة بنائها بالفتح العثماني إذ إن الاتراك المعروفين بحبهم للبحر وخبرتهم بفنون القتال نجحوا في السيطرة على البحر المتوسط وطوروا حركة القرصنة بشكل لم يسبق له مثيل. واستقر الاتراك في المدن الساحلية التونسية واقام ضباطهم وقادتهم في قلاع ورباطات أعيد ترتيبها وترميمها وتوسيعها. ومن آثار تلك المرحلة قلعة غازي مصطفى التي استرجعها الاتراك من الاسبان في جزيرة جربة، وأعاد الغازي مصطفى قائد منطقة جربة بناءها وأنشأ فيها قاعات كبيرة ومخازن ومراصد لمراقبة حركة السفن في البحر. وتبقى الرباطات القائمة على طول سواحل المغرب العربي اليوم شاهدًا على مرحلة مهمة من الصراع بين أهم قوتين في العالم خلال أربعة قرون وهما الجيش الاسباني والجيش التركي اللذان كانا يتصارعان على النفوذ في مركز الثقل الدولي آنذاك، أي البحر المتوسط (من رشيد خشانة، «الحياة»، عدد تاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩٩٤).

* **سوسة Sousse**: مدينة تونسية ساحلية. والساحل هناك هو أقرب المناطق الساحلية للداخل الصحراوي حيث القيروان. تبعد سوسة عن تونس العاصمة ١٤١كلم. وتعد نحو ١١٥ ألف نسمة. تعرف باسم «جوهرة الساحل». في منطقتها مساحات شاسعة من غابات الزيتون. فيها الكثير من المعالم التاريخية: أسوار ومساجد. تطل على «الرباط» الذي شيد في القرن التاسع في عهد الأغالبة، وهو صورة من صور كثيرة مماثلة على طول السواحل الافريقية الشمالية أقيمت لحماية السواحل وتعليم المحاربين المرابطين. تتميز أسوارها وابراجها بهندسة بسيطة، وفي ساحاتها تقام اليوم



رباط سوسة، ويبدو البرج العالي لمراقبة السفن.

تظاهرات ثقافية ومهرجانات سياحية، ومسرحيات وعروض غنائية وموسيقية. وفيها متحف للفسيفساء، ويضم آثارًا تعود إلى القرون الستة الأولى وتعكس صورًا من اساطير الديانات اليونانية والرومانية. وعلى ارضيته صورة إله البحر «نبتون» على منوال شكل فينيقي.

منذ عقدين ومنطقة سوسة مسرحًا لعمليات تنقيب وبحث يقوم بها فريق من علماء الآثار كشفت عن آثار فينيقية ورومانية مهمة لمدينة تونسية قد تكون شهدت ازدهارًا عمرانيًا واقتصاديًا في العهود الفينيقية والرومانية. وتتمثل تلك الآثار في كهوف مسرحية وحمامات وآبار رومانية واعمدة وفسيفساء وتجهيزات منزلية فينيقية ورومانية إضافة إلى احواض إسلامية.

* **صفاقس Sfax**: مدينة تونسية، معروفة بـ«بوابة تونس التجارية» وبأنها من «أجمل المدن الاسلامية في المغرب العربي».

ويحيط بها سور أنشيء في زمن الأمير أحمد ابن الأغلب في القرن التاسع الميلادي بالطوب والطين ثم جدد بالحجارة على فترات متعددة كان آخرها في القرن الثامن عشر، ويتكون من شرفات ورباطات (راجع «الرباطات» في هذا الباب: مدن ومعالم) وابراج دفاعية. كان يتعهد السور وكيل ينتخبه أهل صفاقس، ويقع تحت إشراف بلدية صفاقس والمعهد القومي للآثار والفنون.

المدينة القديمة مشيدة فوق ربوة عالية، وفي قلبها يقوم الجامع الكبير وهو معاصر لسور صفاقس، ومئذنته على طراز مئذنة جامع عقبة بن نافع في القيروان. وحول الجامع تتجمع الاسواق المسقوفة والمكشوفة.

إثر الاحتلال الفرنسي لتونس، أخذت مدينة صفاقس في التوسع خارج السور. فصارت بفضل اسواقها القديمة والجديدة تجذب اعدادًا هائلة من التجار. وظهرت مدينة حديثة خارج سورها بعد ان ردم مرساها واقيمت المدينة الحديثة مكانه.

عرفت منذ القدم بأنها مدينة صناعية. تحدث ياقوت الحموي في معجم البلدان عن صناعة النسيج وجودته في مدينة صفاقس. أما صناعاتها الحديثة (صناعات آلية لصناعة النسيج والاحذية والملابس الجاهزة والزيت والصابون والمواد الغذائية) فيرجع ظهورها إلى نحو القرن، وعرفت انطلاقتها الجديدة مع فترة الاستقلال.

ومع ان صفاقس ارتبط إسمها بالصناعة وبالتجارة، فإن منطقتها غنية بالزراعة حيث ان المساحة الصالحة للزراعة فيها تقدر بنحو نصف مليون هكتار، والمراعي والغابات تغطي مساحة ١٣٣ ألف هكتار؛ وبعد الزيتون (يطلق عليه في تونس إسم الزياتين) أهم المزروعات في صفاقس (فيها نحو ٢٤٠ معصرة). وقد بقيت صناعة الزيت تقليدية حتى اواخر القرن التاسع عشر. ومنذ بداية القرن العشرين صارت تستعمل الآلات الحديثة. وما تزال محاصيل الزيتون مقياس النشاط التجاري لصفاقس. وثاني الزيتون يأتي اللوز، ثم الخضار. ويشكل الاشتغال بالصيد البحري قطاعًا اقتصاديًا بالغ الأهمية لأهالي صفاقس. ويتكون اسطول الصيد البحري في ميناء صفاقس من نحو ١٦٦٠ وحدة صيد ساحلي بمحرك، إضافة إلى آلاف الوحدات الشراعية.

كانت تونس في الماضي تصدر الفوسفات كمادة خام، إلا انه وفي العام ١٩٥٢، تكونت «الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة» (يطلق عليها اختصارًا لفظة «سياب») ويقع مصنعها في ولاية صفاقس.

ترتبط مدينة صفاقس بعلاقات توأمة وتعاون مع عدد من المدن العربية والاجنبية: داكار في السنغال، ماربورغ في ألمانيا، الدار البيضاء في المملكة المغربية، وليون ومرسيليا في فرنسا، ووهران في الجزائر.

* **قابس Cabes**: مدينة تونسية ساحلية، قبالتها تقع جزيرة جربة، تبعد ٣٦٤كلم عن العاصمة تونس. تعد نحو مئة ألف نسمة.

اشتهرت قابس بانتاج الحرير الذي يعود إلى القرن الحادي عشر، أي قبل هجرة الاندلسيين الكبرى إلى سواحل المغرب العربي على أثر سقوط غرناطة في ١٥٩٢. وبداية إنتاج الحرير في قابس (في القرن الحادي عشر) يتزامن مع وصول قبائل بني هلال وبني سليم إلى الجنوب التونسي. لكن ليس مستبعدًا ان تكون هذه الصناعة (الحرير) تطورت وتوسعت بعد مجيء الاندلسيين، إذ كان العرب الذين فتحوا الاندلس نقلوا معهم من مركز الخلافة الاموية في الشام فنون تصنيع الحرير. وأشار عبيد الله البكري، في ١٠٦٨، إلى ان مدينة قابس اشتهرت بصنع حرير ناعم من النوع الرفيع وأكد انها المدينة الوحيدة في «افريقيا» (تونس والجزائر) التي تصنعه. ولعل البكري يلتقي مع «دائرة المعارف الاسلامية» التي تقول في مادة «حرير» ان انتاج الحرير صار مقصورًا على سورية وتونس بعد الغزو المغولي لبغداد في سنة ١٢٥٨، وفسرت ذلك بان المناخ في البلدين مناسب لتربية دودة القز. وظلت قابس عاصمة غنية في صناعة الحرير في تونس لقرون طويلة.

لم يتبق من معالم عمارات قابس الاصلية المغربية أثر بارز كما هي حال صفاقس مثلاً والقيروان خصوصًا. اندثر سوراها الروماني

والعربي، وجرى استخدام حجارتهما لتشييد بيوت المدينة العتيقة. وأهم معالم المدينة زاوية «سيدي عبد السلام» احد صالحي القرن الثامن عشر.

احتلت قابس («بوابة الجنوب الصحراوي» كما يطلق عليها) شهرة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية، حين دار حولها الصراع بين القائد الالماني النازي رومل، والقائد الاميركي ايزنهاور. لقد سقطت قابس أكثر من مرة في يد كل من القائدين.

*** قرطاجة Carthage**: «المدينة الجديدة» (وهو المعنى الفينيقي للفظة قرطاجة الفينيقية «قارت حدشت»). الحقيقة التاريخية لنشأتها، يقول المؤرخون وعلماء الآثار، انها قريبة جدًا وشبه متطابقة مع اسطورة الشاعر اللاتيني فيرجيل: في القرن التاسع ق.م. (تحديدًا في العام ٨١٤ق.م.)، حصل خصام عائلي حول عرش صور الفينيقية بين بيغماليون وشقيقته إليسار التي أجبرت على الفرار يرافقها عدد من الموالين لها. وبعد توقف في قبرص ورحلة بحرية طويلة وصلت إلى الشواطىء الافريقية وأسست قرطاجة. ويقال ان السكان الاصليين في المنطقة رفضوا في البداية ان يتخلوا للملكة الشابة إلا عن قطعة ارض تعادل مقاييسها جلد ثور، ويقال ايضًا ان الملكة الشابة قبلت الشرط فأمرت بتقطيع جلد الثور إلى قطع رفيعة للغاية ونشرها على مساحة يعتقد انها وصلت إلى ٤كلم م.. وحكمت إليسار مدينتها ولقبت في ما بعد بـ«ديدون» وهي كلمة يونانية تشير إلى «التائهة» أو «المتشردة»، وعرفت خصوصًا بهذا الاسم في القصص والأساطير والنصوص التي غذت خيال اجيال من الكتاب والفنانين.

عرفت قرطاجة نموًا كبيرًا ما بين القرن الثامن والقرن الثاني ق.م. معتمدة على نشاط


منحوتة بونية تمثل امرأة قرطاجية.

اقتصادي قائم على التجارة البحرية والزراعة. ومما زاد في نفوذها قوتها العسكرية وانتشارها في حوض المتوسط من خلال تواجدها في مالطا وصقلية وسردينيا وجنوبي اسبانيا. فلقد ازدهرت قرطاجة خلال نحو ستة قرون، لكن المؤرخين الرومان، في حديثهم عنها، ركزوا على مرحلة حروبها مع روما (وهي مرحلة امتدت قرنًا واحدًا فقط، أي منذ ٢٦٤ حتى ١٤٦ق.م.).

بعد حوالي قرن على تدمير قرطاجة الفينيقية، ولدت قرطاجة الرومانية بعد ان اتخذ يوليوس قيصر في العام ٤٤ق.م. قرارًا باعادة إعمارها، فصارت في القرن الثاني الميلادي حاضرة مزدهرة حتى لقّبها كاهن من مرسيليا بـ«روما الافريقية». ومثل روما، ساهمت قرطاجة الرومانية في ازدهار الامبراطورية وفي نشأة الفكر المسيحي، فولدت فيها كنيسة لاتينية، وإليها يرجع الفضل في جعل اللاتينية لغة المسيحية الغربية. ومن أشهر شخصياتها القديس أوغسطينوس اسقف هيبون

(حاليًا عنابة) الذي ناضل من اجل وحدة الكنيسة، بعد ان درس في قرطاجة التي كانت مركزًا ثقافيًا كبيرًا يلتقي فيه الفلاسفة والعلماء والشعراء. وقرطاجة مدينة المدرسة اللاهوتية التي مثلها ترتوليان والقديس سيبريان. كنيسة سيبريان من بين المكتشفات الاثرية الحالية.

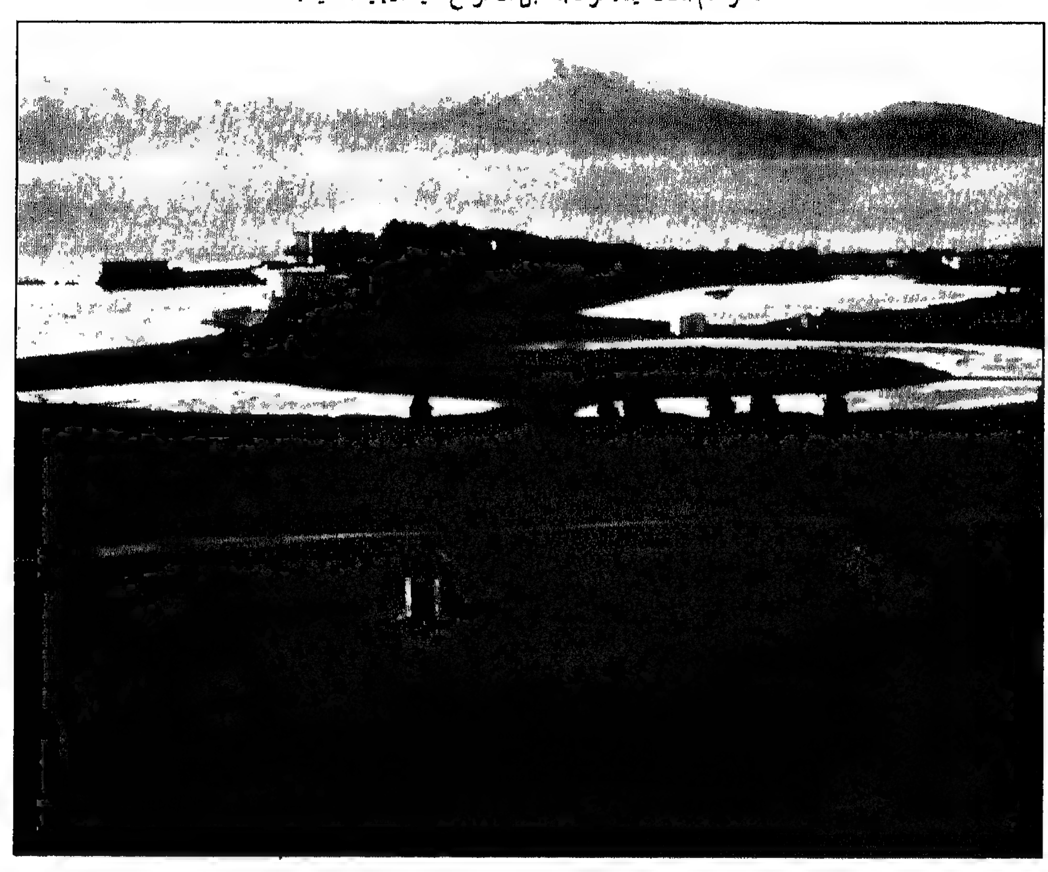
ومنذ العام ٤٣٠ وهي السنة التي توفي فيها أوغسطينوس بدأت جيوش الوندال (فاندال) تبسط سيطرتها في المقاطعات الافريقية الرومانية مستفيدة من انهيار الامبراطورية الرومانية وانقسام السلطة بين أباطرة عدة، حتى انها دخلت روما ونهبتها. لكن مملكة الوندال في المغرب التي جعلت من قرطاجة عاصمة لها، سقطت بعد مجيء البيزنطيين العام ٥٣٣ بأمر من جوستينيانوس. وعاد السلام الداخلي والازدهار إلى قرطاجة.

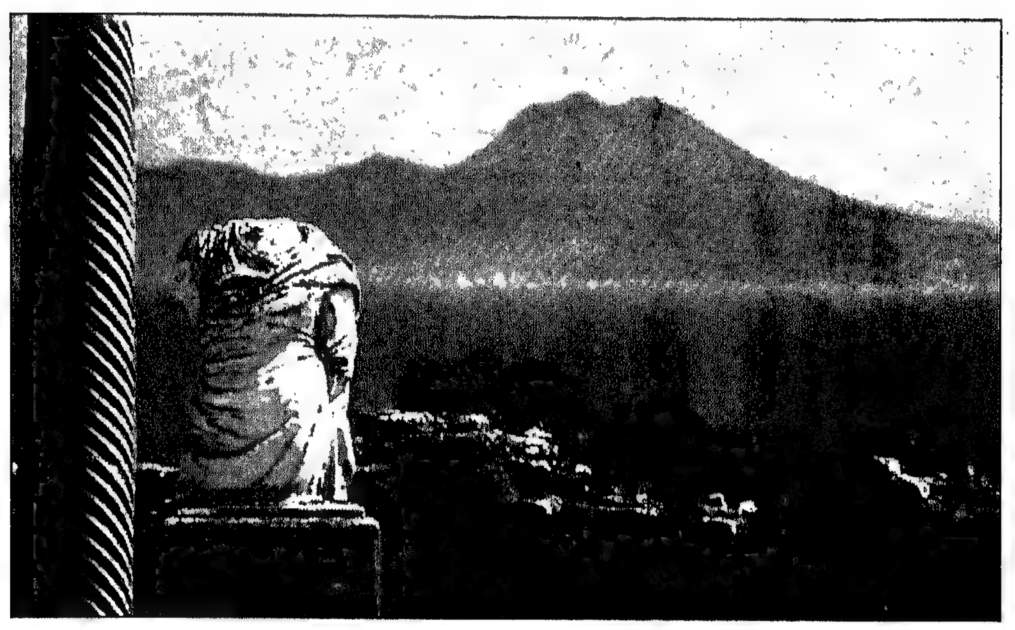
لكن الفتح العربي الاسلامي، وتأسيس القيروان، أديا إلى تغيير ميزان القوى وإلى نشوء ثقافة جديدة، ففقدت قرطاجة زعامتها واختفت من الوجود.

حول مسؤولية العرب المسلمين في موت قرطاجة التي يؤكد عليها مؤرخون وعلماء لآثار (غربيون بالأخص)، ينكرها علماء آخرون، منهم العالم التونسي عز الدين باش شاوش، ومما يقوله في الصدد هذا (من حوار معه أجراه خالد النجار ونشرته «الحياة» في عددها ١١٢٤٤، تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٢١):

«... من المغالطات الشائعة القول إن العرب هدموا قرطاج. لا، لم يهدم العرب قرطاج. وعندنا المستند التاريخي الذي يؤكد ان هذه المدينة ظلت عامرة بالسكان حتى القرن العاشر، وذلك من خلال الكشوف الأثرية من فسيفساء ونقود عربية وقبور اسلامية. ولنا ايضًا

منظر عام لمكان ميناء قرطاجة قبل ان ترتفع عليه الابنية الحديثة.





من آثار قرطاجة.

نص للجغرافي العربي الكبير ابي عبيد البكري الذي يصف فيه قرطاج ويطلق على مسرحها اسم «الطياطر» ويصفه بدقة... وهو لا يذكر اطلال مدينة وانما يتحدث عن مدينة قائمة عكس الادريس (الذي جاء متأخرًا عنه). وهذا الوصف يدل بوضوح على ان قرطاج لم تهدم أثناء الفتح الاسلامي، ووجود المقابر الاسلامية دليل على وجود حياة بشرية وعمران. وفي التاريخ ذكر لأحد أربطة (رباطات، راجع «الرباطات» في هذا الباب: مدن ومعالم) قرطاج. وفي قرطاج مقبرة إسمها «جبانة سيدي عبد العزيز، وهذا العالم كان يرابط بقرطاج. اذن كان هناك مرابطة وكان هناك عمران بقرطاج حتى القرن العاشر تقريبًا. وليس من باب الصدفة ان تستهدف الحملة الصليبية التي قام بها القديس لويس مدينة قرطاج، فبالاضافة إلى العلاقة التاريخية، فقد كانت عامرة بالسكان... ولقي مصرعه فيها. إذن قرطاج الاسلامية كانت قائمة... وعامرة ايام بني الأغلب الولاة العباسيين، ثم ايام الدولة الفاطمية قبل انتقالهم إلى مصر... ثم كانت غزوة بني هلال، وانهارت الامور وامتزج التاريخ بالاسطورة والخرافة وصار الكلام عن قرطاج خياليًا...»

تعرضت آثار قرطاجة للنهب عبر القرون. وتؤكد الوثائق التونسية ان أجزاء مهمة منها اقتطعت وارسلت إلى الامبراطورية العثمانية وإلى ايطاليا حيث استعملت في بناء كاتدرائيات جنوى وبيزا. وهناك مجموعات أساسية من تحفها موزعة على بلدان ومدن كثيرة: مرسيليا ومتحف اللوفر في فرنسا، وكركوف في بولندا، وفي بريطانيا وروسيا (الارميتاج) والولايات المتحدة، وغيرها.

ولم يبدأ الاهتمام التونسي فعليًا بقرطاجة إلا بعد ولادة الجمهورية التونسية في ١٩٥٧. إذ تكون فريق من خبراء تونسيين عملوا على إعادة قرطاجة إلى الذاكرة الوطنية. ثم جاءت حملة الاونيسكو منذ ١٩٧٥ بعد ان كاد امتداد مدينة تونس العاصمة يهدد موقع قرطاجة، ومن النتائج المهمة التي توصلت إليها الأونيسكو والبعثات الغربية اكتشاف البيوت التي تعود إلى ما قبل

المرحلة الرومانية فتلتقي مع الرواية الاسطورية- التاريخية وتؤكد ان تأسيس المدينة يرجع إلى القرن التاسع ق.م..

وقد بلغ الاهتمام التونسي أوجه بانشاء مهرجان سنوي للمسرح في قرطاجة، منذ ١٩٨٢، حيث تتحول تونس العاصمة وضواحيها إلى خشبة مسرح شاسعة تقدم عليها الفرق العربية والاوروبية عروضها.

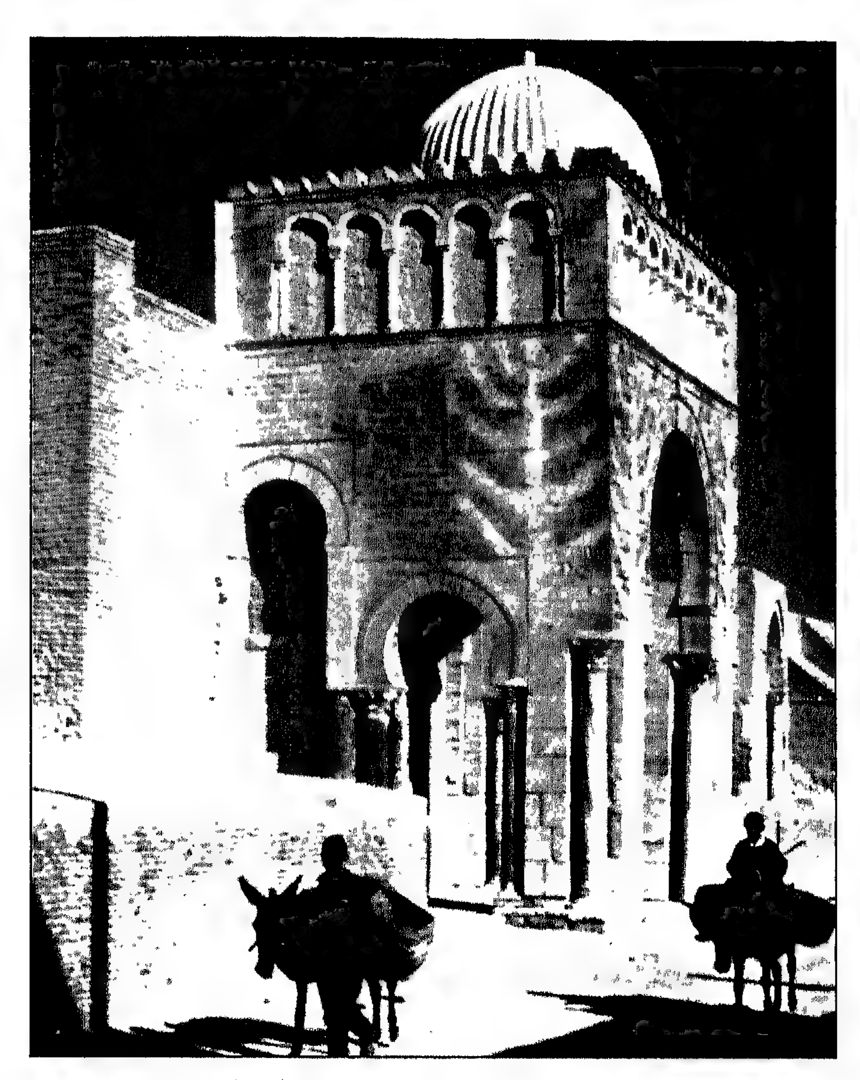
وفي قرطاجة آثار كاتدرائية ذات طراز بيزنطي تطل على انقاض مدينة إليسار الفينيقية. جيء بحجارتها من مالطا، وفي داخلها ١٧٤ عمودًا مكللة بماء الذهب. في ١٨٨٢ وضع مخططها الكاردينال لافيجري اسقف مدينة تونس، وفي ٢٧ آب ١٨٩٤ افتتحها وطلب ان يدفن خلف مذبحها. وهي تقوم في المكان نفسه الذي يضم عظام الملك لويس التاسع. واليوم يطلق عليها التونسيون إسم «أكروبوليوم». وفي ١٩٩٤، تحول جناح ملحق بالكاتدرائية إلى متحف لكنوز قرطاجة. وفي تونس، وبعد جدل ثقافي حول جعل الاكاديمية فضاء ثقافيًا مفتوحًا للطليعة، تقرر في بداية ١٩٩٦، جعل الاكاديمية مركزًا ثقافيًا مكرسًا للموسيقى والاحتفالات المسرحية الكلاسيكية.

* **قرقنة Kerkennah**: أرخبيل تونسي يشبه بتكوينه الجزر اليونانية المتشعبة ويقع غير بعيد عن سواحل مدينة صفاقس، أعلى خليج قابس. تهتم السلطات بتشجيع السياحة في ارخبيل قرقنة بعد نجاح تجربة جربة السياحية المعتبرة في مقدمة المناطق السياحية التونسية من نحو ٢٥ سنة حيث شكلت هذه التجربة حافزًا رئيسيًا على استثمار الجزر الأخرى سياحيًا. وبدأت وزارة السياحة التونسية (في ١٩٩٦) التخطيط لإنشاء مدينة سياحية في قرقنة مساحتها ٢٨٢ هكتارًا. وبدأ مستثمرون تونسيون وأجانب يقبلون على إنشاء فنادق ومجمعات شقق في المنطقة.

* **القيروان Kairouan**: مدينة تونسية واقعة في الصحراء جنوبي تونس (تبعد نحو ١٥٧كلم عن تونس العاصمة) وتعد، بحسب تقديرات ١٩٩٦ نحو مئة ألف نسمة. ما تزال القيروان تعرف بـ«رابعة الثلاث» بعد مكة والمدينة المنورة والقدس الشريف، ذلك لأنها أقدم وأول مدينة اسلامية بناها القائد العربي عقبة بن نافع لتكون قاعدة لنشر الاسلام في المغرب العربي وافريقيا. وتجدر الاشارة إلى ان بناء القيروان في هذه المنطقة الصحراوية لا يعني انها شكلت أول وجود بشري حضاري هناك، إذ أن المنطقة كانت مأهولة منذ القدم. فآخر المكتشفات التي تمت منذ نحو عقدين من الزمن، على يد فريق أبحاث تونسي، هي أدوات حجرية للانسان القديم بعثرتها عوامل الانجراف على ضفاف أحد روافد وادي مرق الليل في منطقة العلا بولاية القيروان. وقد أثبتت التحاليل ان هذه الادوات يعود تاريخها إلى أكثر من ٢٠٠ ألف سنة. ويعتقد العلماء ان ربوع بلدة «العلا» قد تكون غنية بهذا النوع من الادوات التي كان الانسان القديم يستعملها في حياته اليومية.

من استطلاع ميداني، نشرته مجلة «العربي» (العدد ٤١٤، ايار ١٩٩٣، ص ٤٩-٥٢) هذه النبذة التاريخية عن المدينة وأهم معالمها:

حين توسط عقبة بن نافع البيداء حيث تونس الحالية توقف عند منطقة وجدها تصلح لأن تكون مكانًا أمينًا تعسكر فيه قواته، ومحطًا آمنًا لاستراحة القوافل التي تنتقل بين الشرق والغرب الافريقي. وحط عقبة الرحال. وأمسك بعصا راح يخط بها فوق الارض حدود المعسكر. كان اختياره للمكان عن بعد نظر ثاقب، فهو يقع في جوف الروابي، على منتصف الطريق بين الحصون والشواطىء البيزنطية ومخابىء البربر الجبلية، فهو مكان مناسب لمحطة استراحة ومحطة انطلاق لنشر الاسلام، لهذا أسماها «القيروان» وتعني حسب قول



الواجهة الشرقية من جامع «سيدي عقبة» في القيروان (اواخر القرن الثالث عشر).

اللغويين «القافلة». وبدأت انطلاقتها في ٦٧٠م (٥٠هـ.).

قبل القائد عقبة، جاء إلى المنطقة الصاحبي عبد الله بن ابي زمعة البلوي الذي كان مع الرسول في المدينة. وبعد ان أدركته المنية في «جلولة» على بعد ٣٠ ميلاً من القيروان. وعند مداخل القيروان يقوم مقامه. وكان الصاحبي عبد الله بن ابي زمعة البلوي قد دخل افريقيا في جيش معاوية بن حديج في خلافة عثمان بن عفان، بعد ان شهد فتح مصر مع عمرو بن العاص. ويقولون انه عند وصول عبد الله هذا إلى القيروان، كان العطش قد أخذ بالجميع. ولكن فجأة تفجرت المياه من «بئر بروته». فدعا عبد الله ربه ان تكون البئر واطئة ومنخفضة، ولذلك يسمونها «البئر الواطئة» وقد جرى حفر البئر في نهاية القرن الثامن، وماؤها له قدسية خاصة عند أهل القيروان.

أنشئت القيروان بعيدًا عن العمران وسط الصحراء، فكانت بذلك آمنة من هجوم الاعداء. و لم يمنعها انعزالها من ان تنمو وتكبر، وكان اول ما اختط فيها هو دار الامارة، والمسجد الجامع، وكان ساحة فضاء ليس فيه بناء ويصلى فيه وهو كذلك. وبعد تحديد محراب المسجد اقتدى به الناس. وبعد بناء المساجد والمساكن شد الناس المطايا إلى القيروان من كل بلد وعظم قدرها.

وكانت دار الامارة خلف قبلة المسجد. وقد توقفت توسعتها فور إنشائها عندما عزل عقبة بن نافع، إلا انها استعادت عظمتها بعودته عام ٦١هـ. وظلت حوالي ٤٠٠ عام على رأس مدن افريقيا والمغرب. وكان لها سور له ١٤ بابًا. وكان سوقها متصلاً بالمسجد من جهة القبلة، وممتدًا إلى باب يعرف باسم «باب الربيع». وكان لهذا السوق سطح تتصل به جميع المتاجر والصناعات. وقد تعرض هذا السطح لبعض الهدم، وأمر الخليفة هشام بن عبد الملك بترميمه عام ١٠٥هـ.

وتختلف القيروان عن المدن العربية القديمة في ان كل قبيلة نزلت بها لم تكن تختص بمكان معين من المدينة كما حدث في المدن الاسلامية التي سبقتها في بدايات فتوح الاسلام. أما بالنسبة إلى تخطيطها فقد اتبع نفس تخطيط المدن الاولى حيث كان يُبدأ بتخطيط المسجد ودار الامارة. ويلي ذلك السوق والمساكن والطرق والزنقات.

حول المدينة أقيمت اسوار عالية تطورت على مدى التاريخ لتكون قلعة حصينة تصد عنها حجاراتها المرصوصة هجمات الغزاة. ولم يكف أهل القيروان عن اصلاح الاسوار مرة تلو مرة. ذلك ان الهجمات كانت تتكسر فوق هذه الاسوار وإن كان يصيبها الكثير من الهدم. من أمثلة هذا الهدم ما حدث حين ثارت المدينة ضد حكم الأغالبة عام ٨٢٦ وهو ما حدث ايضًا عام ١٠٥٧ عند الغزوة الهلالية (بني هلال). وقد صمدت القيروان في منتصف القرن الثامن عشر أكثر من خمس سنوات على الحصار المفروض عليها، بل أجبرت الحاكم على دفع تعويضات لها.

ولم تسلم القيروان من اطماع الالمان في الحرب العالمية الثانية، إذ هدموا قسمًا منها لاستعمال حجر الطابوق لبناء مدرج للطائرات. ولم تفارق القيروان أسس تنظيمها على مدى التاريخ حتى اليوم. وقد حافظت على نسقها المعماري الاصيل، لأن هذا النسق مطبوع في أهلها الواثقين من هويتهم.

ومسجد القيروان أشهر مساجد افريقيا والمغرب العربي. تصميمه الاول وضعه عقبة بن نافع، وجرى تطويره على تتابع القرون. أعمدته عديدة ومتنوعة تعود لمعابد رومانية وكنائس بيزنطية (...).

* **كسرى:** قرية تونسية موغلة في القدم، واقعة في الوسط الغربي لتونس، وبنيت في موقع طبيعي متميز وتتخذ شكل قلعة معلقة في قمة جبل يشرف على سهول واسعة.

أقام في كسرى النوميديون منذ ٢٣ قرنًا خلت وبنوا فيها منازل محصنة وسكانها الاصليون من البربر، وتضم آثارًا تعود إلى ما قبل الميلاد مبنية على الحجارة الضخمة (أنصاب ومقابر محفورة في الصخر). انضوت كسرى تحت امبراطورية قرطاجة في أوج قوتها ثم خرجت عنها لتنضوي تحت النفوذ الروماني إثر سقوط قرطاجة. بعد ذلك احتلها البيزنطيون. ويؤكد المؤرخون ان الحياة استمرت في ما بعد الفتح الاسلامي وتواصل وجودها كقرية محصنة حتى اواخر القرن التاسع عشر. وتتحدث الوثائق عن كسرى، بعد اغفال لقرون عدة، من جديد في العهد العثماني مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، واصبحت مركز نفوذ إداري يضم ثلاثة مشائخ (دوائر تراتبية) كما ان ابن خلدون يذكرها في مقدمته كاحدى القرى العربية البربرية. المعلم الوحيد المسجل في هذه القرية هو الحصن البيزنطي. أما ديار القرية (وجلها أثري) فكلها ملك ساكنيها، وهم متمسكون بديارهم القديمة رغم ان الدولة اقامت لهم قرية حديثة على مسافة ٤كلم من كسرى القديمة وجهزتها بكل المرافق الضرورية.

جاء في «الحياة» (عدد تاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٩٣): «يؤكد محي الدين بوغانمي



في كسرى، بناء جديد فوق القديم.

(باحث في المعهد الوطني للتراث والمكلف ترميم جزء من القرية) ان من أهم الاكتشافات في هذه القرية الضاربة في القدم، نظام توزيع المياه على الأهالي. وهو نظام على غاية من الطرافة، إذ إن المياه المتدفقة من العيون تتجمع في حوض كبير ثم توزع عبر قنوات محفورة من الصخر (السواقي) تمر تحت الديار فتأخذ منها كل أسرة نصيبها من الماء، لتتجمع القنوات عند آخر منازل القرية في مجرى واحد نحو أسفل القرية حيث السهول فيستعمل ما تبقى من المياه في ري المزروعات والحقول. وهذا نظام عرفته كسرى منذ آلاف السنين وما تزال عليه».

* **«كنز المهدية»**: راجع «المهدية» في هذا الباب: مدن ومعالم.

* **متحف باردو (الفسيفساء)**: هو أول متحف في افريقيا والعالم العربي، إذ يعود تاريخ تأسيسه إلى ١٨٨٥ حين قرر باي تونس محمد الصادق باي تخصيص قسم من قصره في ضاحية باردو لإنشاء متحف تاريخي. وبالفعل تمّ تدشين المتحف في السنة نفسها، ويعتبر إسمه مقتبسًا من إسم القصر الملكي المشهور في مدريد «قصر برادو» الذي تحول هو ايضًا إلى المتحف الوطني الاسباني «متحف برادو».

أهم وأثمن ما يحتويه هذا المتحف قطع من الفسيفساء غيرت تاريخ هذا الفن وانتزعته من الرومان.

بالصدد هذا، جاء في «الحياة» (من مولدي الحبشي، العدد ١١١٥٨، تاريخ أول ايلول ١٩٩٣، ص ٢١):

«منذ ثماني سنوات، أي في ١٩٨٥، في مكان ما من منطقة قرطاج الأثرية، تمّ اكتشاف قطعة فسيفساء ترجع إلى العهد البوني غيّرت تاريخ الفسيفساء في العالم كما كان معروفًا عند أهل الاختصاص.

حدث ذلك على يدي الباحث الأثري الدكتور فتحي شلبي وبالتحديد في منطقة «المنازل الرومانية» قريبًا من مسرح قرطاج الأثري أثناء عمليات سبر قام بها المعهد الوطني للآثار آنذاك. واكتشفت هذه الفسيفساء في عمق مترين في أرض تسمّى «تقسيم المبزّع» وجرى استخراج جزء منها يناهز طوله ٢،١م بعرض نصف متر مع عينات فخارية. وأمكن ضبط تاريخ هذه الفسيفساء بواسطة العينات الفخارية المؤرخة بدقة لأنها من الطراز اليوناني فتبين انها ترجع إلى اواخر القرن الرابع ق.م.

وهنا تكمن أهمية هذا التاريخ، لأن أقدم فسيفساء معروفة سابقًا يعود تاريخها إلى اواسط القرن الثالث ق.م. وعثر عليها في جزيرة صقلية في موقع يسمى «مورغنتينا (Morgantina)». وجاءت الفسيفساء المكتشفة لتعيد إلى الأذهان مدى ازدهار الفسيفساء في افريقيا (تونس القديمة) وثراء المجموعات الموجودة في متحف باردو وفي مختلف المواقع الأثرية، ما يدل بصفة قطعية على وجود تقاليد عريقة في فن الفسيفساء سبقت الحضور الروماني في افريقيا وسبقت سقوط قرطاج سنة ١٤٦ق.م. وترجع إلى الفترة البونية (أو البونيقية).

شكل هذا الاكتشاف بابعاده التاريخية والحضارية مفاجأة كان لها مفعول الصدمة عند الاختصاصيين الغربيين من ذوي التكوين الكلاسيكي (اللاتيني-الاغريقي) الذين قابلوا هذا الاكتشاف بشيء من التجاهل والتحقير، وضربوا حوله حصارًا إعلاميًا منقطع النظير.

إلا ان المعارف الانسانية لا بد ان تنتشر مع الوقت حتى وإن لم ترق لبعض الباحثين الغربيين من ذوي النزعة المضادة لكل ما هو آت من العالم الثالث حتى ولو تمّ اكتشافه على أيدي علماء غربيين. ولا أدلّ على ذلك من الاكتشاف الذي تمّ في الستينات على يد الباحث الأثري



بيوت-حفر منتشرة خاصة عند تخوم المدن الصحراوية كما في مطماطة.

الفرنسي المعروف والاختصاصي في الفسيفساء جان بول موريل والمتمثل في قطعة فسيفساء صغيرة في مدينة كركوان-بالوطن القبلي (في تونس)- في طبقة أثرية ترجع إلى القرن الخامس ق.م. أي الفترة البونيقية. لكن هذا الاكتشاف بقي طيّ التكتم التام ولم يقع الانتباه عليه حتى اعاد تقديمه الباحث فتحي شلبي في كندا منذ ٨ سنوات (أي في ١٩٨٥) بمناسبة تقديم اكتشافه الأخير. ومنذ ذلك الوقت أصبح الاكتشاف محلّ اعتبار وتمّ الاقرار به وصار مرجعًا لظهور جذور فن الفسيفساء في العالم.

وتقول السيدة مارغريت ألكسندر الباحثة الاميركية المهتمة بالفسيفساء في تونس منذ ١٩٤٨، ولها عدد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع انجزتها بالتعاون مع باحثين تونسيين: «إن تونس تحتضن بلا شك من الفسيفساء أكثر من أي بلد آخر في العالم، كما ان متحف باردو يحتوي على أجمل مجموعة فسيفساء عرفها الانسان».

* **مطماطة:** بلدة تونسية، موقعها غير بعيد عن قابس لجهة الداخل الصحراوي. مطماطة القديمة بيوتها فريدة في العالم، فهي كناية عن حفر في الارض. ومطماطة الحديثة بيوتها إسمنتية بنتها الحكومة في محاولة لجذب السكان وتغيير نمط حياتهم القديمة، فرفضوا أول الأمر وتمسكوا ببيوتهم المحفورة في الارض بحيث تكاد لا ترى للناظر على سطح الارض.

ومطماطة، في الاساس قبيلة كبيرة تناثرت بطونها في المغرب العربي. جدهم الأكبر هو مصطاب بن مطماط، وهم من البربر الرحل الذين يسعون إلى ارض آمنة. استقروا أول امرهم في جبل عال في الجزائر ما زال يحمل إسمهم حتى الآن هو جبل مطماطة، ولكن قطاع الطرق لم يرحموهم، فهاجروا إلى هذا المكان في تونس واستكانوا.

على أرض مطماطة وقعت معركة عسكرية، في ١٩٤٣ بين رومل ومونتغمري، ومنها انتقل القائدان بمعركتهما إلى العلمين الشهيرة.

* **المهدية:** مدينة تونسية على ساحل المتوسط، وعلى بعد ٢٠٠كلم من العاصمة تونس لجهة الجنوب.

في اواسط القرن العاشر، أسس المهدية الخليفة الفاطمي الاول عبيد الله المهدي وجعلها مقرًا للخلافة قبل انتقال الحكم الفاطمي إلى القاهرة. وأنشأ عبيد الله عاصمته المهدية بعد ان ردم مساحة كبيرة من البحر وبنى عليها الجامع الكبير والقصير وخزانًا لتجميع المياه ونقلها إلى القصور. وأحاط المدينة بسور.

قبل «المهدية» (على إسم مؤسسها) كان إسم المدينة «جمة» وهو أقرب إلى أسماء المدن الفينيقية التي كانت منتشرة على السواحل التونسية. وجمة، حاليًا، واقعة في الجهة الجنوبية من المهدية، ويقبل عليها السياح باعداد كثيفة لأنها تحتفظ بأكبر معالم الحضارة الرومانية في افريقيا خصوصًا مسرحها التاريخي الذي صمم على شكل مسرح روما وما يزال محتفظًا إلى اليوم بقسماته الأساسية.

وفي الناحية الجنوبية من قصر الخليفة، أنشأ المهدي المرفأ واستغنى به عن مرفأ سوسة الحربي الذي أسسه الأغالبة (راجع النبذة التاريخية، و«الرباطات» في هذا السياق «مدن ومعالم»).

بعد تولي المعزّ لدين الله الخلافة، وهو رابع الفاطميين، ابتدأ بالاستيلاء على سائر المغرب إلى حدّه الأقصى، أي إلى «بحر الظلمات» (المحيط الأطلسي). وبعد ان انتهى من امتلاك المغرب بأسره، اتجه إلى الشرق الاسلامي، وأمر قائده، جوهر، بالتوجه إلى مصر بعد وفاة كافور الأخشيدي، ومن ثم تقدم إلى الشام ودخل دمشق (٩٧٠). وبعدما استتب الامر للفاطميين في مصر، قرر المعزّ نقل مركز الخلافة من المهدية إلى المشرق

مخازن الغلال في مناطق التجمعات الصحراوية (كما في مدنين وغيرها).



وأسس القاهرة واتخذها عاصمة لدولته.

تميزت المهدية، بالاضافة إلى صناعة المراكب والاشتغال بالصيد، بصناعة الزجاج نظرًا إلى وجود مادة «الكارتز» في المدينة ومنطقتها. ويوجد حاليًا في المتاحف التونسية العديد من القناني الزجاجية التي عثر عليها في مصنع المهدية.

أولت الحكومات التونسية في العهد الاستقلالي الحالي، وما تزال، المدينة أهمية سياحية لموقعها الجميل ولما تختزنه من آثار ومعالم. فالسائح الذي يختار تمضية إجازته فيها يستطيع ان يزور في اقل من اسبوع جميع المناطق الأثرية والسياحية الرئيسية في تونس مكتفيًا برحلات يومية قصيرة. فالمهدية لا تبعد عن سوسة ومدينتها السياحية الشهيرة «قنطاوي» سوى ٦٠ كلم، وهي لا تبعد عن مدينة موناستير سوى ٤٠ كلم، وإلى غربيها مدينة القيروان.

في ١٩٠٧، عثر فريق من الغواصين اليونانيين على آثار من منحوتات مختلفة من ضمنها قطع معمارية (أعمدة وتيجان أعمدة وقواعد) وتماثيل من الرخام والبرونز، كانت تؤلف حمولة باخرة فينيقية غرقت في الربع الأول من القرن الاول ق.م. وهي تغادر سواحل مدينة المهدية وعلى بعد ٥ كلم منها. وقد سمّيت هذه المكتشفات «كنز المهدية». وبعد ٤١ عامًا، إي في ١٩٤٨، قامت بعثة علمية فرنسية بالغوص والكشف عن الكنز، وفي ١٩٥٤ تمّ انتشال بعض الاعمدة ورفع أجزاء من السفينة ونقلها إلى متحف «باردو» في تونس.

في ١٩٩٢، سافر إثنان من أعضاء «الجمعية الألمانية لرعاية الآثار المغمورة تحت المياه» (ديغوفا) إلى تونس، فاجريا محادثات مع المسؤولين التونسيين حول ما يمكن عمله إزاء هذا الكنز. وادخلت الجمعية في برامجها «مشروع المهدية»، وقررت، بموافقة السلطات التونسية، إجراء كشف ميداني في ١٩٩٣. وكلّل العمل بالنجاح، وعثر على كامل السفينة وحمولتها. وفي العام نفسه انعقد في «ارلانغن» أول مؤتمر دولي في المانيا لعلم الآثار المغمورة تحت المياه. وأجريت عملية استكشافية ثانية (منتصف تشرين الاول ١٩٩٣) واشترك فيها ٣٠ عالمًا أثريًا متخصصًا، بينهم بريطانيون بالاضافة للالمان والتونسيين.

وعرضت نتائج هذه الابحاث بمناسبة افتتاح المعرض في متحف الراين في بون. وتجاوزت تكاليف ترميم الكنز ١،٣ مليون دولار. والترميم الاصعب كان لتمثال «أيروس» وهو يمثل يافعًا مجنحًا يحمل إكليلاً على رأسه وفي أغلب الظن انه رمز الحب «أغون». ونتيجة للمحادثات بين التونسيين والألمان حول هذا الكنز، تستعد تونس لاستقبال الكنز وعرضه في متحف باردو (راجع «باردو، متحف» في هذا السياق: مدن ومعالم).

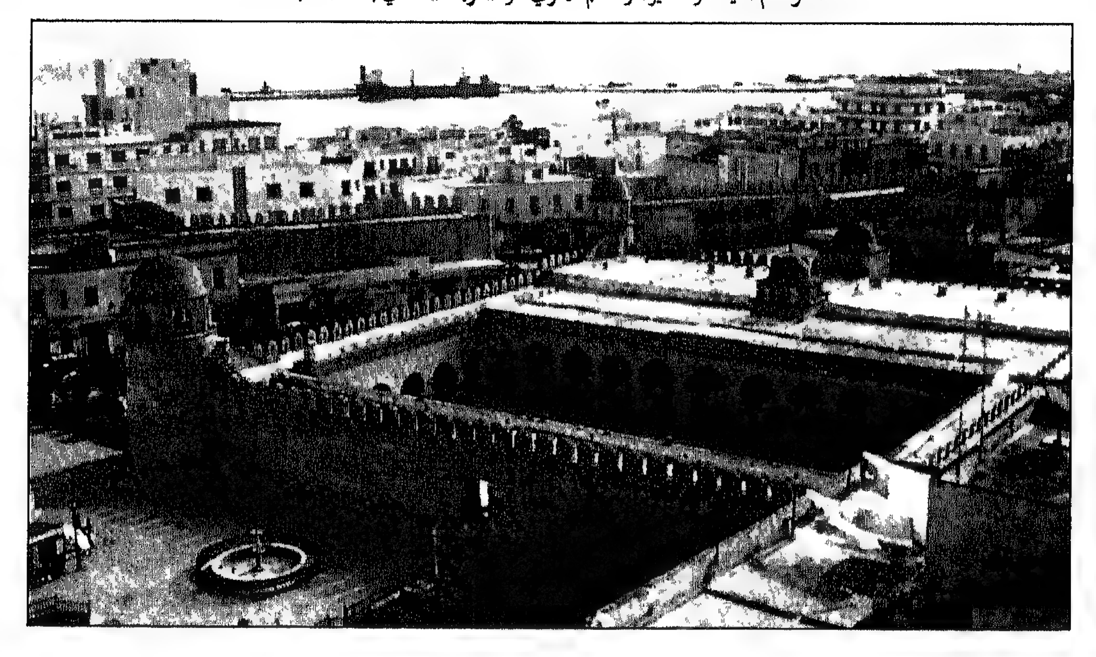
* **موناستير (المنستير) Monastir:** مدينة تونسية ساحلية، بين صفاقس وسوسة. سياحية بالدرجة الأولى. أهم آثارها «الرباط» الذي تمّ تشييده ايام دولة الأغالبة، وكان عبارة عن حصن عسكري معد لحماية البلاد من هجمات الغزاة القادمين من البحر. وأهم معالمها الحديثة «القصر الرئاسي» الذي يقع في منطقة سكنية هادئة ويتميز برسومه، وجدرانه المرمرية، وحديقته التي تمتد خلفها واحة «الدخيلة» الشهيرة منذ القدم، ولكنها اليوم تشتهر بما تقدمه من وسائل التسلية والترفيه للسائحين الراغبين في الرياضات المائية. وموناستير مسقط رأس الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان صاحب الفضل في نقلها من قرية صغيرة للصيادين إلى مدينة حديثة. وتطورت فيها سياحة المؤتمرات إذ صارت الشركات الصناعية والمؤسسات السياحية الاوروبية وكذلك المنظمات الدولية تختارها لاقامة جمعياتها العمومية وندواتها كونها تضم قصرًا للمؤتمرات مجهزًا بأحدث

المعدات وشبكة فنادق قريبة من المطار.

أما لفظة «موناستير» (أو منستير) فقد أخذها العرب عن البيزنطيين الذين كانت لهم منشآت كبيرة تجمع بين وظيفة الدير ووظيفة الحصن الحربي (الرباط)، علمًا ان اللفظة كانت متداولة على الارجح في المشرق العربي كذلك وتحديدًا في سواحل سورية وفلسطين. وأطلق العرب في الجناح الغربي من العالم الاسلامي (المغرب العربي) لفظة «منستير» على الحصون الشبيهة بالاديرة التي ظهرت في القرن الثاني للهجرة أي قبل استخدام كلمة «رباط» في مدلولها العربي الخاص في القرن الثالث الهجري. وأقدم الرباطات رباط المنستير في تونس (راجع «الرباطات» في هذا الباب «مدن ومعالم».

* **وذنة (أوتينة):** مدينة تونسية على بعد ٣٠كلم جنوبي تونس العاصمة. زاخرة بالمعالم التاريخية. إذ هي نفسها مدينة أوتينة الرومانية المعتبرة من أقدم المدن الرومانية في إفريقيا. بعض آثارها يعود إلى القرن الثالث ق.م. ويعتقد ان أصل المدينة بربري، وثمة قطع نقدية تدل ان تاريخ المنطقة كان متطورًا عمرانيًا قبل مجيء الرومان، وان مصدر ثروتها الأساسي من زراعات الحبوب. وتطورت المدينة على مدى الحضور الروماني، وتواصلت الحياة فيها في العهد البيزنطي، ثم في عهود الأغالبة والفاطميين والحسينيين. أهم معالمها التاريخية «المسرح الدائري» الذي يرجع بناؤه إلى القرن الثاني ويتسع لـ١٢ ألف متفرج. وفي أعلى المدينة بناء شامخ يعتقد انه الكابيتول (مقر السلطة) وقد حوله البيزنطيون إلى قلعة لحماية المدينة في عهدهم. ومكنت الحفريات الأخيرة التي شرعت فيها وكالة إحياء التراث منذ شباط ١٩٩٣ من ابراز جزء مهم من مبنى الكابيتول، وتم العثور على قطع أثرية عدة من بينها نصب يمثل رمز الخصب وتمثال آخر مقطوع الرأس، وفسيفساء رومانية... وتعود تاريخ الحفريات الاولى إلى العام ١٨٤٥. وتولي الدولة أهمية فائقة لهذه المدينة الأثرية.

منظر عام لمدينة موناستير، والمعلم الأثري هو «الرباط» الذي بناه الأغالبة.



زعماء ورجال دولة

* **أحمد بن صالح**: سياسي ورجل دولة تونسي، ومن كبار واضعي السياسة الاقتصادية والاجتماعية التونسية قبل ١٩٦٩، والرجل الثاني بعد بورقيبة حتى ذلك التاريخ.

ولد في عائلة فقيرة من منطقة الساحل، وحصل على ثقافة فرنسية وعربية. عمل كمدرس للغة العربية عدة سنوات قبل ان يُستدعى لشغل منصب الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين في كانون الاول ١٩٥٢ على أثر اغتيال فرحات حشاد على يد منظمة «الكف الأحمر». أيّد سياسة بورقيبة بشدة وخاصة في صراع الأخير ضد صالح بن يوسف في ١٩٥٥. انتخب عضوًا في اول جمعية استشارية تونسية، وطالب بسياسة اصلاحية على جميع المستويات، وقاد سياسة مطلبية باسم العمال، ما أدّى إلى انشقاقات داخل الاتحاد العمالي. فأبعد عن الامانة العامة ليحل محله أحمد طلبي. وبعد فترة من الابعاد، استدعاه بورقيبة وأوكل إليه وزارة الصحة العامة والشؤون الاجتماعية. ورغم ذلك فإن مؤتمر سوسة الذي عقده حزب الدستور الجديد (١٩٥٩) لم ينتخبه عضوًا في مكتبه السياسي.

عين في كانون الثاني ١٩٦١ وزيرًا للدولة لشؤون التخطيط والمالية، فعمد إلى وضع خطة واسعة للتنمية تمّ على اساسها إرساء ما عرف باسم «الاشتراكية الدستورية»، وقد قاد داخل الحزب الدستوري الاشتراكي (الاسم الجديد لحزب الدستور) الاتجاه التكنوقراطي. وبالرغم من دعوته إلى اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على إشراف الدولة وتدخلها في الاقتصاد فإنه وافق على دعوة الرساميل والاستثمارات الاجنبية و لم يعارض سياسة بورقيبة الموالية للغرب.

كان ينظر إلى بن صالح على انه ولي عهد بورقيبة الذي كان يوكل إليه مهمة القيام بالمهمات غير السهلة: السياسة التعاونية الالزامية، تجميد الاجور، فرض الضرائب، الخ... إلا انه فقد، في ١٩٦٩، ثقة بورقيبة، ما أدّى إلى سقوطه ومحاكمته وسجنه. استطاع، في ١٩٧٣، الهرب من معتقله واللجوء إلى الجزائر حيث بقي فيها حتى عودته إلى تونس في ١٦ حزيران ١٩٨٨ بعد ان أعفى عنه الرئيس زين العابدين بن علي.

* **أحمد المستيري** (١٩٢٥–): سياسي ورجل دولة تونسي. شغل عدة مناصب سياسية ومن دعاة الانفتاح الاقتصادي والسياسي. ولد في مرسى بالقرب من تونس العاصمة في عائلة غنية وفي وسط موال لحزب الدستور القديم (بزعامة الثعالبي). انضم إلى حزب الدستور الجديد، كما نشط في مجموعات «الهلال الاسود» التي كانت مهمتها الرد على هجمات منظمة «الكف الأحمر» الارهابية الموجهة ضد المناضلين التونسيين الاستقلاليين. في ١٩٥٢، دخل لأول مرة المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد. رئيس مكتب المنجي سليم (وزير الدولة ثم وزير الداخلية) في ١٩٥٤–١٩٥٥. انتخب في ١٩٥٦ نائبًا في اول جمعية وطنية في تونس المستقلة، ثم عين على التوالي وزيرًا للعدل، ثم للمالية والتجارة ابتداء من كانون الاول ١٩٥٨. بعد ١٩٦٠، دخل السلك الدبلوماسي، وأصبح سفير تونس في موسكو، فالقاهرة فالجزائر. عاد إلى تونس في حزيران ١٩٦٦، فعين وزيرًا للدفاع محل الباهي الأدغم الذي احتفظ برئاسة الحكومة، إلا انه سرعان ما قدم المستيري استقالته من الوزارة ومن المكتب السياسي احتجاجًا على سياسة أحمد بن صالح الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى إبعاده عن الحزب. بعد طرد بن صالح واعتقاله والهجوم رسميًا على سياسته، أعيد الاعتبار للمستيري فاستعاد دوره في الحياة السياسية التونسية منذ نيسان ١٩٧٠. وفي

حزيران (١٩٧٠)، عين وزيرًا للداخلية في حكومة الاتحاد الوطني التي شكلها الباهي الأدغم ومسؤولاً عن اللجنة التي كلفت اصلاح الحزب وتعديل الدستور. وعندما خلف الهادي نويرة الأدغم في رئاسة الحكومة ظل المستيري محتفظًا بكل مناصبه، كما ظل يتمتع بثقة الحبيب بورقيبة بالرغم من اختياره الهادي نويرة خلفًا له.

* **الباهي الأدغم** (١٩١٣-): سياسي ورجل دولة تونسي ومن زعماء الحزب الدستوري الاشتراكي. ولد في العاصمة تونس، ولعب دورًا في قيادة الحركة الوطنية الاستقلالية. كان في فترة من الفترات مرشحًا لخلافة الرئيس بورقيبة. تقلب بعد الاستقلال في عدة مناصب إدارية وحكومية مهمة. في ١٩٦٩، عين رئيسًا للوزراء، ولمع إسمه على الساحة العربية بصفته رئيسًا للجنة المشرفة على وقف القتال بين منظمات المقاومة الفلسطينية والجيش الاردني. شغل بعد ذلك على التوالي منصب الممثل الشخصي للرئيس بورقيبة، والأمين العام للحزب الدستوري الاشتراكي، وذلك قبل ان يحل محله في هذا المنصب الهادي نويرة.

* **الحبيب بورقيبة** (١٩٠٣-): أول رئيس للجمهورية التونسية منذ الاستقلال وحتى بدء ولاية الرئيس الحالي زين العابدين بن علي الذي عزله في تشرين الثاني ١٩٨٧ (راجع النبذة التاريخية)، رغم ان بورقيبة كان انتخب رئيسًا لمدى الحياة في ١٩٧٤.

ولد في مدينة موناستير (المنستير) في عائلة متواضعة. فسجّل رسميًا انه ولد في ١٩٠٣، لكن ثمة من يؤكد من معارفه انه ولد قبل هذا التاريخ. فالبعض يقول انه ولد في ١٨٩٨، والبعض الآخر يرجح ان سنة ولادته هي ١٩٠٠. تلقى العلم في تونس، ثم في فرنسا حيث نال شهادته الثانوية، وبعدها إجازة الحقوق من جامعة باريس.

عاد إلى تونس، في ١٩٢٧، ليمارس مهنة المحاماة وينشط في صفوف حزب الدستور قبل ان يؤسس مع مجموعة من شباب هذا الحزب «الحزب الدستوري الجديد» في ١٩٣٤ وينتخب أمينًا عامًا له. وأصبح إسم هذا الحزب، في ما بعد «الحزب الاشتراكي الدستوري» (راجع باب «الاحزاب»).

أمضى بورقيبة ١١ عامًا في السجون الفرنسية في فترة ١٩٣٤-١٩٥٥ بسبب نضاله من اجل استقلال تونس. وقد حددت الحكومة الفرنسية إقامته في الجنوب الفرنسي للحد من نشاطه. دعا إلى العصيان المدني، فاعتقل من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٣ حين أفرجت عنه حكومة المارشال بيتان. فرحل إلى مصر (١٩٤٣-١٩٥٠) وأسس هناك مكتب المغرب العربي (راجع «يوسف الرويسي»، في هذا الباب: زعماء ورجال دولة). ثم عاد إلى فرنسا ليعتقل مرة أخرى في ١٩٥٢. وفي ١٩٥٤، اعترفت حكومة بيار منديس فرانس بالحكم الذاتي لتونس ودعت بورقيبة لتأليف حكومة جديدة. فقبل بورقيبة الدعوة، ونتيجة لذلك انشق عنه صالح بن يوسف الذي كان يطالب بالاستقلال التام لتونس معتبرًا ان الحكم الذاتي خطوة إلى الوراء. واستطاع بورقيبة ان يتغلب على هذا الانشقاق وأبعد خصمه اللدود (صالح بن يوسف) الذي اغتيل في فرنكفورت عام ١٩٦١.

في ٢٠ آذار ١٩٥٦، نالت تونس استقلالها بالكامل. فأصبح بورقيبة رئيسًا للمجلس الوطني فيها، ثم رئيسًا لمجلس الوزراء. وفي ٢٥ تموز ١٩٥٧، خلع باي تونس وأعلنت الجمهورية وانتخب الحبيب بورقيبة رئيسًا لها، فلقب نفسه «المجاهد الأكبر».

في فترة الزعامة القومية للرئيس المصري جمال عبد الناصر، انتهج بورقيبة سياسة معارضة له ومتقربة من الغرب وخاصة فرنسا، ونادى بحل

القضية الفلسطينية على مراحل.

بعد خلعه «بناء على نصيحة الأطباء» (١٩٨٧)، انزوى في بيته في مدينته الموناستير (المنستير) واستمرت الحكومة تقدم له كل انواع الرعاية. أعطى صوته، في الانتخابات الرئاسية والاشتراعية التي جرت في نيسان ١٩٨٩، للرئيس بن علي وللائحة التجمع الدستوري.

* **الحبيب بورقيبة الأبن** (١٩٢٧-): سياسي ورجل دولة تونسي وابن الحبيب بورقيبة. أتم دراسته الابتدائية في المدرسة الصادقية في تونس، ثم في ثانوية كارنو (ديجون، فرنسا). انتسب إلى كلية الحقوق في باريس، ثم في غرينوبل. شارك في الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي خاصة بين ١٩٥١ و١٩٥٤، ثم مارس المحاماة في تونس ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٦. تقلب بعد ذلك في عدة وظائف دبلوماسية قبل ان يصبح، في ١٩٦٤، الأمين العام لغرفة الرئاسة، ثم مساعد الأمين العام للحزب الدستوري الاشتراكي. وعين، في السنة نفسها، أمينًا عامًا لوزارة الخارجية حتى ١٩٦٩ حين أصبح وزيرًا للخارجية، ثم للعدلية (١٩٧٠) ليشغل في ١٩٧١ منصب المدير العام للبنك التونسي للتنمية الاقتصادية. وفي ٢٨ كانون الاول ١٩٧٧، عين مستشارًا خاصًا لدى رئيس الجمهورية واستمر يحتفظ بهذا المنصب في عدد من الحكومات التي تشكلت بعد ذلك (١٩٨٠).

* **الحبيب الشطي** (١٩١٦-): سياسي ودبلوماسي ووزير خارجية تونس. تلقى دراسته الثانوية في المدرسة الصادقية في تونس. عمل صحافيًا ما بين ١٩٣٧ و١٩٥٢، فأنشأ مجلة «الزهراء» ما بين ١٩٤٣ و١٩٥٠، وصحيفة «الصباح» ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٢. اعتقلته السلطات الفرنسية في ١٩٥٠ و١٩٥٢ و١٩٥٣ بسبب اتجاهاته الوطنية. ترأس قسم الاعلام في رئاسة مجلس الوزراء (١٩٥٤-١٩٥٥). عضو المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد (١٩٥٥). مدير صحيفة «العمل» الناطقة باسم الحزب (١٩٥٦). نائب رئيس الجمعية الوطنية التونسية (١٩٥٦). سفير تونس في لبنان، والعراق (١٩٥٧-١٩٥٩)، وتركيا، وإيران (١٩٥٩-١٩٦٢)، وبريطانيا (١٩٦٢-١٩٦٤)، والمغرب (١٩٦٤-١٩٧٠)، والجزائر (١٩٧٠-١٩٧٢). مدير مكتب رئيس الجمهورية (١٩٧٢-١٩٧٤). في ١٩٧٤، أصبح وزيرًا للخارجية بالاضافة إلى عضويته في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب، وفي الجمعية الوطنية.

في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٧، استقال من منصبه كوزير للخارجية احتجاجًا على موقف الحكومة من الاضطرابات النقابية في البلاد، ما دفع بقيادة الحزب إلى فصله من عضوية المكتب السياسي. فغادر تونس متنقلاً بين فرنسا والمغرب حتى عودته مجددًا إلى تونس في ١٠ كانون الاول ١٩٧٩ مستعيدًا مقعده في الجمعية الوطنية وفي اللجنة المركزية بعد ان صرّح بأن احتجاجه لم يكن في محله. في مطلع ١٩٨٠، انتخب أمينًا عامًا للمؤتمر الاسلامي.

* **الحبيب عاشور** (١٩١٤-): سياسي ونقابي تونسي بارز. نشط في سبيل الاستقلال، وسجن، وتبوّأ أعلى المناصب في الحزب الدستوري الاشتراكي. ولد في جزيرة قرقنة التونسية في عائلة فقيرة. جرح في ١٩٤٧ في مظاهرة تصدت لها القوات الفرنسية، فاعتقل وحكم عليه بالسجن خمس سنوات. انتخب في ١٩٥٦ عضوًا في اللجنة الادارية لاتحاد الشغيلة التونسيين وقاد حملة ضد أمينه العام أحمد بن صالح، ثم خرج بعد ذلك من الاتحاد ليترأس اتحادًا آخر هو الاتحاد التونسي للعمل التابع لحزب الدستور الجديد. في ١٩٦٣، أصبح على رأس الاتحاد العام للشغيلة التونسيين

بدعم من الرئيس بورقيبة. في ١٩٦٤، انتخب عضوًا في المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد، وأصبح في العام نفسه نائبًا عن منطقة بجة. في ١٩٦٦، نُحي عن مناصبه بسبب انتقاده لسياسة الحكومة الاقتصادية واعتقل لفترة قصيرة. أعيد إدخاله من جديد (١٩٦٧) إلى الحزب الدستوري الاشتراكي، وانتخب نائبًا عن صفاقس (١٩٦٩). في ١٩٧٠، أعيد إلى منصبه كأمين عام لاتحاد الشغيلة التونسيين، وظل في منصبه هذا حتى مطلع ١٩٧٨ حين تصدى الجيش التونسي لاضراب عمالي كانت قد دعت إليه الحركة النقابية التونسية. وكانت حصيلة ذلك مقتل العشرات واعتقال العديدين ومحاكمتهم وعلى رأسهم الحبيب عاشور الذي أقيل من مناصبه وطرد من الحزب وأودع السجن. وفي ٣ آب ١٩٧٩، وبمناسبة عيد ميلاده السادس والسبعين، أصدر الحبيب بورقيبة عفوًا خاصًا عنه وعن ثمانية من رفاقه المعتقلين.

* **حسين النصر (الباي):** راجع «محمد الأمين (الباي)» في هذا الباب: زعماء ورجال دولة.

* **راشد الغنوشي:** راجع النبذة التاريخية، والاحزاب.

* **زين العابدين بن علي** (١٩٣٦-): الرئيس الحالي للجمهورية التونسية (١٩٩٦)، راجع النبذة التاريخية.

* **الشاذلي القليبي** (١٩٢٥-): سياسي ورجل دولة ومفكر تونسي. أول أمين عام لجامعة الدول العربية بعد انتقالها من القاهرة إلى تونس. ولد في مدينة تونس، وتلقى تعليمه الثانوي في المدرسة الصادقية. أكمل دراساته العليا في الآداب والفلسفة في السوربون (فرنسا). عمل استاذًا جامعيًا (١٩٥٧). لكن في ١٩٥٨، ترك التعليم

الرئيس زين العابدين بن علي.



بعد تعيينه مديرًا عامًا للاذاعة والتلفزيون. وفي ١٩٦١، كلف بإنشاء أول وزارة للشؤون الثقافية في تونس، وبقي مشرفًا عليها حتى ١٩٧٠ بالاضافة إلى تسلمه مرتين في تلك الفترة وزارة الاعلام. أسندت إليه وزارة الثقافة من جديد في ١٩٧١، واستمر فيها حتى ١٩٧٣، ثم تسلمها مرة ثالثة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨. وكان قد شغل أثناء ذلك، وبالتحديد ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٦ منصب مدير ديوان رئيس الجمهورية. من ايلول ١٩٧٨ إلى حزيران ١٩٧٩، شغل للمرة الأخيرة منصب وزير الاعلام وذلك قبل ان ترشحه تونس لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية والذي انتخب له في ٢٨ حزيران ١٩٧٩.

بالاضافة لنشاطه العام على الصعيد الوطني، كان للشاذلي القليبي نشاطات محلية وحزبية واسعة. فهو منذ ١٩٦٣ يشغل منصب رئيس بلدية قرطاجة (قرطاج) التي تميزت في عهده بحياة ثقافية مجددة، كما انه مارس منذ ١٩٦٤ مسؤوليات سياسية واسعة داخل الحزب الدستوري، فانتخب في ١٩٦٤ رئيسًا للشعبة المحلية للحزب في قرطاجة، كما انتخب في العام نفسه عضوًا في اللجنة المركزية للحزب، وجدد انتخابه لهذا المنصب في كل المؤتمرات التي عقدها الحزب بعد ذلك. في كانون الثاني ١٩٦٨ أصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب الدستوري، واحتفظ بعضويته إلى تاريخ انتخابه أمينًا عامًا للجامعة العربية في حزيران ١٩٧٩.

يمتاز الشاذلي القليبي بثقافته العربية العميقة وسعة اضطلاعه باللغة العربية (إذ إنه عضو في مجمع اللغة العربية في القاهرة منذ شباط ١٩٧٠)، بالاضافة إلى انفتاحه الواسع على الثقافات الاجنبية وبخاصة الثقافة الفرنسية. وشارك، في مستهل حياته العامة، في تحرير العديد من الصحف والمجلات الوطنية، ما أكسبه خبرة قيّمة في حسن التخاطب مع الرأي العام العربي والعالمي، وفي الدفاع عن القضايا العربية امام المحافل الدولية والصحافة الأجنبية. وقد حاول، من خلال مركزه كأمين عام للجامعة العربية، ان يعزز أجهزة الاعلام الخارجية، وأن يطور عمل الجامعة في المجالات كافة. شارك بنشاط في الجهود الرامية لوضع حد لمأساة الحرب في لبنان (من خلال عضويته في لجنة المتابعة العربية- ١٩٨١).

وضع مؤلفات عديدة في الادب والثقافة والسياسة، منها: «العرب امام قضية فلسطين» و«من قضايا الدين والعصر». له آراء صريحة ومتحررة في كل المشكلات التي تجابه المجتمع العربي، كالعلاقة بين الديمقراطية والتقدم والاسلام، والعلاقة بين العروبة والاسلام، وحول قضية المرأة العربية، والنفط، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والحوار العربي الاوروبي الافريقي، الخ... يحمل القليبي أكبر وسامي الجمهورية والاستقلال، وعددًا كبيرًا من الأوسمة العربية والأجنبية (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٤٢٧).

*** صالح بن يوسف (١٩٠٩-١٩٦١):** سياسي ورجل دولة تونسي. من زعماء حزب الدستور الجديد ومؤسسيه. ولد في جزيرة جربة التونسية. درس الحقوق وبدأ العمل السياسي منذ شبابه في صفوف حزب الدستور أولاً، ثم في تأسيس حزب الدستور الجديد إلى جانب الحبيب بورقيبة والمطيري في ١٩٣٤. ولم يمض وقت قصير حتى اعتقل زعماء هذا الحزب ومن بينهم صالح بن يوسف الذي ظل في المنفى والمعتقل حتى ٢٣ ايار ١٩٣٦. في ١٩٣٨، اعتقل من جديد، ما أثار حملة احتجاجات ومظاهرات عارمة. ولكن هذا لم يمنع سلطات الاحتلال من المضي في حملات الاعتقال وحل الاحزاب المعارضة. في ١٩٤٨، أصبح على أثر مؤتمر حزب الدستور الجديد الذي

انعقد في تونس، الامين العام للحزب وبورقيبة رئيسًا له.

في آب ١٩٥٠، عين وزيرًا للعدل في حكومة محمد شنيك. وكان الغرض من هذه الحكومة تمهيد الطريق للوصول إلى السيادة الكاملة بشكل تدريجي. وفي ١٥ كانون الاول ١٩٥١، أوقفت الحكومة الفرنسية المفاوضات الهادفة الوصول بتونس إلى الاستقلال، وعمدت في ١٦ آذار ١٩٥٢ إلى اعتقال الحكومة باستثناء بن يوسف الذي تمكن من الفرار في اللحظة المناسبة.

في آب ١٩٥٤، قبل حزب الدستور الجديد بقيادة بورقيبة اتفاقية الاستقلال الذاتي التي تضع السياسة الخارجية التونسية ومسألة الدفاع الوطني في أيدي السلطات الفرنسية كخطوة أولى نحو الاستقلال الكامل. وقد أدّى ذلك إلى حصول أول صدام علني بين زعيمي الدستور الجديد بورقيبة وبن يوسف.

عاد بن يوسف إلى تونس في ١٩٥٥ ليقود حملة عنيفة ضد سياسة قيادة الحزب التي فصلته في مؤتمر صفاقس، ما أدّى إلى حصول انشقاق في الحزب، وقاطع «اليوسفيون» الانتخابات التي أجريت في ١٩٥٦, وفي كانون الثاني ١٩٥٦ لجأ بن يوسف إلى طرابلس في الوقت الذي قرر فيه بورقيبة إلقاء القبض عليه ومحاكمته. وبالفعل، فقد صدر عليه حكم غيابي بالاعدام، وقد بدأ بن يوسف من الخارج سياسة معارضة شديدة لبورقيبة وكان المقر الرئيسي لنشاطاته في القاهرة، ما جعل العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) وتونس تتأزم. وفي ١٩٦١، سافر بن يوسف إلى المانيا حيث اغتيل في فرنكفورت في آب ١٩٦١ في ظروف غامضة (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٥٤٨).

* **الطاهر بلخوجة** (١٩٣١-): سياسي ورجل دولة تونسي. تخرج مهندسًا في المعهد الزراعي العالي في تونس. ممثل الحركة الطلابية في المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد في ١٩٥٨-١٩٥٩. شغل عدة مناصب دبلوماسية في الوفد التونسي في الأمم المتحدة، وفي وزارة الخارجية وبعض البلدان الافريقية المجاورة واسبانيا. عين في ١٩٧١ وزيرًا للدولة مسؤولاً عن الزراعة، ثم وزيرًا للشباب والرياضة (١٩٧٢). وفي ١٩٧٢، عين رئيسًا للبعثة التونسية لدى الأمم المتحدة في جنيف، وفي ١٩٧٣، وزيرًا للداخلية وظل حتى كانون الاول ١٩٧٧ حين أقيل في جو أزمة وزارية عامة. في تشرين الاول ١٩٨٨، حكم عليه بالسجن لمدة سنتين (مع وقف التنفيذ والتغريم) بتهمة اختلاس اموال عامة، وكان قبلاً يشغل منصب وزير الاعلام.

* **الطاهر بن عمار** (١٨٩٠-): رجل دولة تونسي معتدل ينتمي إلى البورجوازية التونسية الكبيرة. عينه باي تونس محمد الأمين، بموافقة فرنسا (حكومة بيار منديس فرانس) والحزب الدستوري الجديد بزعامة بورقيبة، رئيسًا لأول حكومة تونسية سميت «حكومة التفاوض»، لأن مهمتها كانت في الواقع تقتصر على إجراء مفاوضات مع فرنسا من اجل الاتفاق على الخطوات العملية لانتقال السلطة إلى التونسيين في نطاق الاستقلال الداخلي أي مع بقاء السياسة الخارجية والجيش والأمن بيد فرنسا. تشكلت تلك الحكومة في ٨ آب ١٩٥٤ بعد زيارة بيار منديس فرانس تونس في ٣١ تموز ١٩٥٤ وإعلانه منح تونس الاستقلال الداخلي، وضمت عناصر مستقلة وثلاثة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد أبرزهم المنجي سليم. وبدأت في ٤ ايلول من السنة نفسها (١٩٥٤) المفاوضات التي كان يقودها في الواقع الحبيب بورقيبة دون ان يكون عضوًا في الحكومة. وقد افضت تلك المفاوضات إلى اتفاقية ٣ حزيران

١٩٥٥ التي منحت الاستقلال الذاتي ولكن دون ان تلغي معاهدة ١٢ ايار ١٨٨١ (معاهدة الحماية الفرنسية لتونس). وعلى أثر ذلك شكل الطاهر بن عمار نفسه حكومة جديدة شارك فيها هذه المرة ستة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد. وحلت على أثر انتخابات المجلس التأسيسي في نيسان ١٩٥٦ التي فاز فيها الحزب الدستوري الجديد بكل المقاعد وكلف الباي الحبيب بورقيبة باعتباره رئيسًا للحزب تأليف حكومة جديدة.

* **الطاهر الحداد:** راجع «محمد علي» في هذا الباب: زعماء ورجال دولة.

* **عبد العزيز الثعالبي (١٨٧٤-١٩٤٤):** سياسي ومفكر تونسي. ولد في عائلة فقيرة. كان عمره سبع سنوات عندما وقع «باي تونس» معاهدة ١٨٨١ الشهيرة التي منحت الفرنسيين ما أرادوه كمستعمرين. عندما أنهى دراسته في جامع الزيتونة، أصدر جريدة فأغلقها الحاكم العام الفرنسي بعد أيام، فأصدر جريدة ثانية فأغلقها الحاكم ايضًا. استعاض عبد العزيز الثعالبي عن الكتابة الصحافية بالوقوف خطيبًا في الساحات العامة، إلى ان عاد وأصدر جريدة ثالثة سرعان ما داهمتها السلطات الفرنسية وأغلقتها واعتقلت الثعالبي ونفته إلى مصر (١٩٠١). وهناك تأثر بأفكار رواد الاصلاح الفكري الاسلامي، من امثال محمد عبده ورشيد رضا، الذين اتصل بهم. وبعد سنة عاد متخفيًا إلى تونس.

في ١٩١١، عندما بدأ العدوان الايطالي على ليبيا، قام الثعالبي بجمع المعونات والاموال والأسلحة من تونس ويرسلها إلى المجاهدين في ليبيا.

في ١٩١٩، سعى إلى باريس لعرض القضية التونسية على مؤتمر الصلح. لكنه أعيد إلى تونس معتقلاً وزج به في السجن.

ترأس الحزب الدستوري (القديم) عند تأسيسه في ١٩٢٠، ومن جملة مبادئه «العرب أمة واحدة ولا بد ان تتوحد». ونفي الثعالبي مرة جديدة في ١٩٢٣، إلى مصر ومنها سافر إلى فلسطين وسورية ولبنان والعراق والحجاز والخليج



عبد العزيز الثعالبي.

واليمن. في ١٩٣٦، عاد إلى تونس وأخذ يدعو إلى توحيد أقطار المغرب العربي كخطوة لتوحيده مع بقية الاقطار العربية. نجا من محاولة اغتيال. اعتزل السياسة في أواخر ايامه. أصدرت القيادة الحالية في تونس (وذلك في ١٩٨٩) قرارًا باعادة الاعتبار إلى عبد العزيز الثعالبي والتعريف به على انه مؤسس الحركة الوطنية للجهاد في سبيل استقلال تونس.

*** عياشي حسونة (١٨٧٣-١٩٥٨):**
سياسي تونسي، من رواد الحركة الوطنية الاستقلالية. ولد في سوسة، وتعلم في المدرسة الصديقية. عمل استاذًا للعربية في «ليسيه كارنو»، وعمل بعدها مترجمًا فوريًا لدى حكومة الحماية الفرنسية، وسافر إلى فرنسا للدراسات العليا. في ١٨٩٨، تخرج محاميًا، ومارس المحاماة في سوسة. ساهم في تحرير مجلة «الحاضرة» ومجلة «الزهراء». نشط في الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الاولى. فأسس الوطنيون حزب الدستور بزعامة عبد العزيز الثعالبي، ودعوا فرنسا إلى وضع دستور جديد يضمن للتونسيين مزيدًا من الحقوق، ثم أرسلوا وفدين إلى فرنسا كان الاول برئاسة الثعالبي والثاني برئاسة عياشي. غير ان الوفدين أخفقا في تغيير السياسة الفرنسية. وانضم عياشي إلى حزب الدستور الجديد بزعامة بورقيبة، وترأس بعضًا من مؤتمراته. وفي ١٩٣٨، كان عياشي بين الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية من قادة الحركة الوطنية. وأطلق سراحه في ١٩٣٩، وكان مريضًا.

*** فرحات حشّاد (١٩١٤-١٩٥٢):**
مناضل وطني وزعيم نقابي تونسي. ولد في جزيرة العباسية، إحدى جزر قرقنة مقابل مدينة صفاقس، في عائلة صيادي أسماك فقيرة. اضطر إلى ترك المدرسة بعد وفاة والده وكان قد حصل على الشهادة الابتدائية. أصبح عاملاً في ميناء صفاقس للانفاق على والدته واخوته الصغار الثلاثة. ولما أصبح في مقتبل العمر عمل معاون سائق في الشركة التونسية للنقل البري في الساحل، وانخرط في العمل النقابي وأصبح عضوًا في الكونفدرالية العامة للعمل (C.G.T.) التي تأسست في ١٩١٩ والتي هي عبارة عن امتداد للنقابة الفرنسية الأم في باريس. وتجدر الملاحظة ان تلك النقابة الغريبة عن الواقع التونسي سرعان ما دخلت في صراع مع العمال التونسيين الذين جندهم النقابي التونسي محمد علي (راجع «محمد علي» في هذا الباب: زعماء ورجال دولة) للوقوف في وجه النقابة الفرنسية.

فضّل فرحات حشّاد العمل النقابي من خلال الحزب الدستوري الجديد. وفي ١٩٤٤، أدرك ان النقابة القائمة والتي تعمل السلطات الفرنسية على تشجيعها ليست إلا فرعًا من الحزب الشيوعي الفرنسي. عندها كشف حشّاد اتصالاته بالعمال وتمكن (في ١٩٤٤) من تأسيس نقابة تونسية هي «الاتحاد العام التونسي للشغل» (U.G.T.T.). وكان حشّاد يرد على منتقدي النقابة من حيث انها تولي العمل السياسي أهمية أكبر من العمل النقابي، بقوله:

«إن قضية الطبقة العاملة لا تنفصل عن القضية الوطنية بعمومها وبأن السياسة موجودة في كل ميادين الحياة، وحتى لو أردنا ان نتجاهلها فإنها حتمًا لن تتجاهلنا، وان العامل التونسي أثناء نضاله من اجل الانعتاق والتقدم الاجتماعي يصطدم يوميًا بعراقيل سياسية عليه ان يتجاوزها، ومن اجل ذلك فإنه مضطر لأن يناضل سياسيًا...».

أول ضربة تعرض لها «الاتحاد العام التونسي للشغل» كانت في ٥ آب ١٩٤٧، وذلك عندما حصدت نيران الدبابات الفرنسية جموع العمال التونسيين المضربين في مدينة صفاقس وقتلت ٣٠ عاملاً. ثم توالت الضربات مثل الاعدامات العمالية في جبل الجلود والنفيضة.

ولكن ذلك لم يزد النقابة وزعيمها فرحات حشّاد إلا إصرارًا على مواصلة النضال. فكثف حشّاد من عمله ووسع دائرة نشاطه إلى خارج تونس لكسب الحلفاء في الخارج، وانضم الاتحاد إلى الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة.

ولشدة ما كان يمثله فرحات حشّاد من مخاطر على المصالح الفرنسية الاستعمارية، «شجعت الادارة الفرنسية في تونس قيام منظمة فرنسية إرهابية سرية تسمّى اليد الحمراء التي تولى قيادتها اعضاء بارزون في الادارة الاستعمارية في تونس مثل بونس (Pons) الكاتب العام لدى المقيم الفرنسي العام والعديد من محافظي الأمن... وقد تولت تلك المنظمة مهمة إرهاب وتصفية العناصر الوطنية المعروفة مثل الهادي شاكر وخاصة فرحات حشّاد الذي كانت ترى فيه الرأس المدبر للنضال المسلح، حتى ان المجلة الاستعمارية الاسبوعية «باريس» التي كان يديرها أعضاء اليد الحمراء الصادرة في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٢ حملت على صفحتها الاولى بكل عنف على فرحات حشّاد وحرّضت بشكل علني على التخلص منه. فقد كتبت بالحرف الواحد: على القراء ان ينفذوا ما هو ضروري في حق ذلك الشخص ويقوموا بما تقتضيه الرجولة. وبعد اسبوع واحد من ذلك المقال اغتيل فرحات حشّاد في يوم ٥ كانون الاول ١٩٥٢ بعد ان اعترضت طريقه سيارة تابعة لليد الحمراء وأمطرته وابلاً من الرصاص، إلا ان حشّاد الذي أصيب بجروح خطيرة حاول اللجوء إلى سيارة أخرى و لم يكن يدري انه كان يسعى إلى حتفه داخل تلك السيارة الثانية التي كانت جزءًا من المخطط الاجرامي» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠، ج ٤، ص ٤٩٢-٤٩٣).

*** محمد الأمين (باي) ١٨٨١-١٩٦٢):**
عاهل (باي) تونس قبل عهد الاستقلال. أبوه محمد الحبيب بن المأمون الذي تولى عرش تونس (الذي يعود إلى ١٧٠٥) بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٩. أما ابنه الأمين فقد أتى به الفرنسيون في ١٩٤٣ ليخلف الباي منصف الذي أجبر على التخلي عن عرشه بسبب تبنيه مطالب الوطنيين في وجه السلطة الاستعمارية. فشكك الكثيرون بشرعية الأمين، و لم يعترف به منصف الذي كان قد أبعد إلى الجزائر ففرنسا إلا قبل وفاته بقليل في ١٩٤٨. و لم يتمكن الأمين من تجسيد التطلعات الوطنية كما فعل محمد الخامس في المغرب. وقد حجب عنه الاضواء صعود حزب الدستور الجديد وتحوله إلى حركة جماهيرية. وعندما حصلت تونس على استقلالها، صار إلغاء العرش التونسي (منصب الباي) محتمًا، فرغم تخلي الأمين عن عرشه لصالح حسين النصر، ومن هذا الأخير إلى ابنه القاصر رشاد، فقد عمدت حكومة بورقيبة إلى الاعلان عن إلغاء منصب الباي (الملكي) في ٢٥ تموز ١٩٥٧.

*** محمد شنيك (١٨٨٩-١٩٧٦):**
سياسي تونسي وواحد من أبرز وجوه حزب الدستور الجديد. رئيس الحكومة التونسية في ١٩٤٣ (في عهد الباي منصف)، وفي ١٩٥٠-١٩٥٢. عزلته السلطات الفرنسية ونفته لبضعة أسابيع بسبب مواقفه الوطنية. كان محمد شنيك يتحدر من أسرة بورجوازية كبيرة، وكان قد ترأس غرفة التجارة التونسية في عهد الحماية الفرنسية وساهم في تأسيس «تعاونية الاعتماد التونسية».

*** محمد صياح (١٩٣٣-): سياسي** تونسي. حائز على إجازة في الآداب، وعضو في الحزب الدستوري الاشتراكي. أصبح نائبًا لرئيس الحزب في ١٩٦٢، ثم رئيسًا له من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩، أي في أثناء تجربة التعاونيات التي قادها وزير الاقتصاد التونسي أحمد بن صالح. وزير

الاعلام (١٩٦٩). ممثل تونس في الأمم المتحدة (١٩٧٠-١٩٧١)، ثم وزير الأشغال العامة والإسكان، ثم عاد ليرأس الحزب في ١٩٧٣ ووزير الشبيبة والرياضة في الوقت نفسه. دافع داخل الحزب عن خط متصلب يرفض كل حوار مع المعارضة السياسية والنقابية. أبعد عن رئاسة الحزب مع مجيء حكومة محمد مزالي في نيسان ١٩٨٠، وأسندت إليه وزارة التجهيز والاسكان. أعيد انتخابه عضوًا في المكتب السياسي للحزب الدستوري في حزيران ١٩٨٦.

* **محمد علي** (١٨٩٣-١٩٢٨): مناضل وزعيم نقابي. مؤسس الحركة النقابية التونسية. كتب عنه وأرّخ له رفيقه الطاهر الحداد. وكلاهما تعرض إلى محاربة كبيرة من جانب كثيرين من التونسيين وإلى مضايقة الاستعمار الفرنسي لهما. حتى مات الطاهر الحداد وعمره ٣٥ عامًا بمرض القلب والصدر بعد ان ظل في اواخر عمره محاصرًا ويعيش شبه وحيد بعد ان انفض عنه الكثير من الاصحاب بسبب التهم الشنعاء التي ألصقت به من قبل المتزمتين الذين اتهموه بالكفر والالحاد والعمل على تقويض الدين بعد ان أصدر كتابيه «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» وفيه يؤرخ لدور رفيقه محمد علي كمؤسس للحركة النقابية العمالية في تونس، وكتاب «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» الذي طالب فيه بتحرير المرأة من قيودها.

وأما محمد علي فقد مات غريبًا عن وطنه إثر حادث في السعودية في ١٩٢٨. فقد نفته السلطات الفرنسية في ١٩٢٥ من تونس بتهمة تدبير مؤامرة ضد فرنسا لحساب المانيا وروسيا. وتألبت عليه الاحزاب والحكومة التونسية ووقفوا بجانب السلطة الفرنسية. وذهب إلى ايطاليا فطردته، فذهب إلى تركيا فطردته، وجاء إلى مصر وعمل سائقًا عند أحد الباشوات، وترك عمله حينما رفض طلب الباشا إليه بتوصيل سفير فرنسا في القاهرة إلى منزله، ثم توجه إلى السعودية وعمل في الترجمة ثم اشترى سيارة نقل عمل عليها بنفسه إلى ان وافاه الأجل اثر حادث.

كان محمد علي شديد التأثر بالمستوى المتدني الذي وصل إليه حال الشعب وطبقاته الفقيرة، وكان يرى الخلاص في النهوض الاقتصادي والاجتماعي القائم على التعاون والعمل الجماعي لجميع التونسيين من عمال وأصحاب عمل وغيرهم. وحينما عاد من المانيا في ١٩٢٤ بعد ان حصل على إجازته في الاقتصاد والعلوم السياسية، أخذ يركّز على إنشاء حركة تعاونية؛ ونجح في دعوته لتأسيس «جمعية التعاون الاقتصادي». ولكن حدث ان قام عمال الرصيف في ميناء مدينة تونس بتنظيم اضراب بهدف رفع أجورهم. وهنا تخلى محمد علي عن نشاطه التعاوني، واتجه إلى تكوين نقابات تونسية واتحاد عمال تونس، واندفع للاشراف على حركة الاضرابات وتنظيمها، وهي الحركة التي امتدت من مدينة تونس إلى بنزرت ومتلوى وغيرهما من المدن.

وبعد فترة من عودته لا تتجاوز عشرين شهرًا ملأها محمد علي عملاً نقابيًا تنظيميًا، اعتقلته السلطات ونفته في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ بتهمة انه يدبر مؤامرة ضد السلطات، كما مرّ معنا. وهذه الفترة، على قصرها، شهدت تطورات هائلة وحركة سريعة احدثها محمد علي بين صفوف الطبقة العاملة، خاصة لجهة المعركة التي خاضها ضد اتحاد العمال الفرنسي الذي يسيطر عليه الاشتراكيون الفرنسيون الذين «ينظرون إلى تونس نفس نظرة غلاة الاستعماريين ويرون فيها امتدادًا لفرنسا... والمعركة هذه بقيادة محمد علي كشفت في الحقيقة زيف الاحزاب الاشتراكية في اوروبا» وزيف «الأمميين» و«الشيوعيين».

فقبل عودة محمد علي من برلين (١٩٢٤)

كان العمال التونسيون ينتظمون داخل فروع النقابات الفرنسية في تونس، وكان الاشتراكيون الفرنسيون يطلقون دعوة وحدة العمال وانتظامهم معًا رغم اختلاف اجناسهم لمواجهة اصحاب الاعمال بقوة منظمة، وان ما يجب ان يسود العمال هي الروح الأممية، وان ينبذوا أي اتجاهات وطنية أو دينية أو عنصرية تهدد بشق وحدة الصفوف العمالية. ولكن العمال التونسيين كانوا يلقون معاملة أقل من مستوى معاملة العمال الفرنسيين. ما أدّى إلى انسحاب كثيرين منهم من النقابات الفرنسية. وكان هذا التمييز في المعاملة أول دليل على بطلان دعاوى الاشتراكيين الفرنسيين. وجاء الدليل الثاني بصدور قانون التجنيس. وهو القانون الذي بمقتضاه فتحت الحكومة الفرنسية الباب لدعوة التونسيين للتخلي عن جنسيتهم والتجنس بالجنسية الفرنسية. ولهذا اتجه تفكير محمد علي نحو تأسيس نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية واتحاد عمال تونس مستقل عن اتحاد العمال الفرنسي (ولقد أكمل عمله النقابي التونسي فرحات حشّاد، راجع «فرحات حشّاد» في هذا الباب: زعماء ورجال دولة). ولقد كانت المساجلات التي قام بها محمد علي مع اتحاد العمال الفرنسي نموذجًا حيًا لهذه المواقف كما انها عكست قدرة محمد علي الفكرية وقوة حججه وسلامة منطقه. ولهذا فهي تعتبر وثائق لا غنى عنها لأي دارس لتاريخ الحركة النقابية في تونس ولتاريخ الحركة الوطنية. ويعود الفضل للطاهر الحداد في نشر هذه المساجلات في كتابه «العمال التونسيون» (من مجلة «قضايا عربية»، العدد الخامس، أيار ١٩٨١، ص ١٧١-١٧٤).

*** محمد مزالي** (١٩٢٥-): سياسي ورجل دولة تونسي ورئيس الحكومة (نيسان ١٩٨٠). ولد في مدينة الموناستير (المنستير). حائز على إجازة في الفلسفة، ومارس التعليم قبل ان يصبح رئيس دائرة التربية الوطنية مع إعلان الاستقلال (١٩٥٦). مدير الشبيبة والرياضة (١٩٥٩). مدير عام للاذاعة والتلفزيون (١٩٦٤). أمين عام وزارة الدفاع (١٩٦٨). وزير الشباب والرياضة (١٩٦٩). وزير الصحة (١٩٧٣). وزير التربية ثلاث مرات على التوالي: ١٩٧٠، وبين ١٩٧١-١٩٧٣، وبين ١٩٧٦ و١٩٨٠ وهو تاريخ تكليفه رئاسة الحكومة. أقام صلات وثيقة بالشباب وبالرياضيين، وكذلك بأوساط المثقفين بصفته رئيسًا لاتحاد الكتاب التونسيين.

انتمى محمد مزالي إلى حزب الدستور في ١٩٤٧، وأصبح عضوًا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي منذ ١٩٦٤. وبعد ان اختاره الحبيب بورقيبة ليخلف الهادي نويرة على رأس الحكومة أصبح مزالي، بموجب احكام الدستور، خليفة الرئيس التونسي. والمعروف عن مزالي انه انتهج سياسة تعريب برامج التعليم في تونس ونادى باصالة تونس العربية الاسلامية. وهو، في الوقت نفسه، من أكبر دعاة اقامة علاقات متينة مع الغرب وبشكل خاص فرنسا والولايات المتحدة.

في تموز ١٩٨٦، قرّر الرئيس بورقيبة، ودون سابق إشارات، إقالته من منصبه كرئيس للوزراء وتجريده من جميع وظائفه الحزبية. وفي اجواء الغموض الذي ما يزال يلف الاسباب التي دفعت الرئيس لهذا الموقف من محمد مزالي، صدور حكم غيابي (في ٢ تشرين الاول ١٩٨٦) يقضي بسجنه سنة لعبوره الحدود بصورة غير شرعية. وفي اواخر السنة نفسها، حكم على ابنه وأصهرته بتهمة الفساد. وفي ٢٤ نيسان ١٩٨٧، حكم عليه غيابيًا (وهو في سويسرا) بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

*** محمد المصمودي** (١٩٢٢-): سياسي

تونسي شغل مرارًا منصب وزير الخارجية وذلك قبل إبعاده ودفعه إلى المعارضة في كانون الثاني ١٩٧٤ بعد فشل مبادرته الوحدوية مع ليبيا. ولد في المهدية في منطقة الساحل وأتم دراسته الثانوية في تونس. انضم إلى الحزب الدستوري الجديد، وكان في أثناء دراسته الحقوق في باريس في اوائل الخمسينات يدير فرع الحزب في فرنسا. اعتقلته الشرطة الفرنسية في ١٩٥٣ لفترة قصيرة بسبب نشاطاته السياسية. وبعد الافراج عنه في العام نفسه دخل أول حكومة شكلها بن عمار. شارك بصفته عضوًا في الحكومة التونسية المفاوضات الفرنسية-التونسية التي أدت إلى التوقيع على اتفاقية حزيران ١٩٥٥ حول الاستقلال الذاتي. دخل حكومة بن عمار الثانية وزيرًا للصناعة والتجارة ثم أصبح وزير دولة في اول حكومة في تاريخ تونس المستقلة في ١٥ نيسان ١٩٥٦. عين في كانون الثاني ١٩٥٧ سفيرًا لتونس في باريس، ثم ما لبث ان ترك منصبه على اثر قطع العلاقات بين فرنسا وتونس في شباط ١٩٥٨ بسبب الاعتداء الفرنسي على الساقية بالقرب من الحدود الجزائرية بحجة ملاحقة الثوار الجزائريين اللاجئين إلى تونس. وفي ايلول من العام نفسه أعفي من مهماته الرسمية وطرد من المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد بسبب تضامنه مع المسؤولين عن مجلة «العمل» الاسبوعية المتهمين بالانحراف. إلا انه سرعان ما أعيد إلى الحزب. فانتخب في الجمعية الوطنية وعين في تشرين الثاني ١٩٥٩ وزيرًا للاعلام. وفي تشرين الاول ١٩٦١ أعفي مرة أخرى من منصبه بسبب مقال صدر في صحيفته «أفريك أكسيون» ضد تسلط الرئيس بورقيبة واتهم بأنه هو الذي كتبه.

استمر هذا الابعاد عن السلطة حوالي ٣ سنوات عمد فيها إلى إدارة اعماله الخاصة. وفي تشرين الاول ١٩٦٤، أعاد إليه مؤتمر الحزب في بنزرت اعتباره فعين من جديد سفيرًا في فرنسا (شباط ١٩٦٥) وكلف مهمة تطبيع العلاقات بين البلدين بعد ان كانت قد تدهورت على أثر تأميم اراضي المستوطنين الفرنسيين. وقد نجح في مهمته بسبب علاقته الخاصة بالجنرال ديغول.

بعد إبعاد بن صلاح وفشل سياسته الاقتصادية، قوي نفوذ المصمودي وأخذ يشن حملة مركزة من اجل الانفتاح الاقتصادي والمزيد من الديمقراطية السياسية. وفي تشرين الثاني ١٩٦٩، أصبح أمينًا عامًا مساعدًا للحزب الدستوري الاشتراكي. وفي كانون الثاني ١٩٧٤، بادر إلى تبني مشروع وحدة مع ليبيا، إلا ان فشل المشروع يوم الاعلان الرسمي عنه قضى على آماله في خلافة بورقيبة، فتم إبعاده من جديد ودفعه إلى مغادرة البلاد ومعارضة نظام بورقيبة. وفي تشرين الاول ١٩٨٤، عينته الجماهيرية العربية الليبية سفيرًا لها في الأمم المتحدة، فقبل هذا المنصب رغم استياء الحكومة التونسية منه. ولكنه لم يبق طويلاً في هذا المنصب. ألّف بعد خروجه من تونس كتابًا بعنوان «العرب في العاصفة» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٠، ص ١٠٤).

*** محمد المنصف (باي)** (١٨٨١-١٩٤٨): باي تونس، تميز بموازرته للحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي. توترت علاقته بحكومة فيشي الموالية للمحور على أثر توليه العرش في حزيران ١٩٤٢، ومطالبته باحترام السيادة التونسية ورغبات الشعب. وقد وقعت في ايامه معارك طاحنة بين الحلفاء ودول المحور عانت تونس من جرائها المجاعة والتشرد، والتزم الباي محمد المنصف خلالها الحياد، وعمل على التخفيف من وقع الحرب على شعبه، وتمتعت تونس في عهده بالحرية. فأبعده الفرنسيون عن العرش في ١٩٤٣ بتهمة موالاة المحور، ونفوه. فطالب التونسيون بعودته، إلا انه توفي وهو في منفاه.

* **المنجي الخولي** (١٩٣٠-): سياسي ورجل دولة تونسي، ورئيس الحزب الدستوري الاشتراكي (١٩٨٠). ولد في منطقة الساحل. مجاز في الحقوق. شغل منصب الأمين العام للاتحاد العام للطلبة التونسيين، ثم الرئيس المساعد للحزب قبل تعيينه حاكمًا على بنزرت في ١٩٦٧. سفير في مدريد، ثم وزير الخارجية (١٩٧٤-١٩٧٦). استقال، في كانون الثاني ١٩٧٨، احتجاجًا على رفض الحكومة الدخول في مفاوضات مع النقابات العمالية. فصل من الحزب في ايلول ١٩٧٩، لكنه أعيد إليه لدى تشكيل حكومة محمد مزالي في نيسان ١٩٨٠، فأسندت إليه رئاسة الحزب بالاضافة إلى تعيينه وزيرًا منتدبًا لدى رئيس الحكومة (١٩٨٢).

* **المنجي سليم** (١٩٠٨-١٩٦٩): سياسي تونسي. درس الحقوق في فرنسا ومارس المحاماة في تونس. انضم إلى حزب الدستور الجديد. اعتقل في ١٩٣٨، وسجن، و لم يطلق سراحه إلا في ١٩٤٣. في ١٩٤٥، أصبح عضوًا في اللجنة السياسية للحزب. اعتقل للمرة الثانية في ١٩٥١ وبقي في السجن حتى ١٩٥٤ حين اعترفت فرنسا بحق الشعب التونسي في تقرير مصيره. ولعب في المفاوضات الفرنسية-التونسية دورًا بارزًا. وزير الداخلية (١٩٥٥) وأحد المشتركين في المفاوضات التي قادت إلى الاستقلال. وبعد الاستقلال عين سفيرًا في الولايات المتحدة وممثلاً دائمًا لدى الأمم المتحدة حيث برز في الدفاع عن القضايا الافريقية. وفي ١٩٦١، انتخب رئيسًا للجمعية العمومية للأمم المتحدة. في ١٩٦٢، عاد إلى تونس وأصبح وزيرًا للخارجية، فمندوبًا متجولاً للرئيس بورقيبة في ١٩٦٤. وفي ١٩٦١ تسلم وزارة العدل، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته.

* **الهادي نويرة** (١٩١١-١٩٩٣): سياسي ورجل دولة تونسي. ولد في مدينة الموناستير. أتّم دراسته الثانوية في سوسة. درس الحقوق في فرنسا حيث كان يمثل في الوقت نفسه حزب الدستور الجديد. طرد من فرنسا في ١٩٣٧ فعاد إلى مدينة تونس ليمارس المحاماة، وليصبح الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين. اعتقل، في ١٩٣٨، على أثر المظاهرات الحاشدة ضد الاستعمار الفرنسي مع كبار زعماء حزبه بتهمة التآمر ضد أمن الدولة. وفي ١٩٤٠ نقل إلى السجن في فرنسا وظل فيه حتى الافراج عنه في ١٩٤٢. فعاد إلى تونس وانتخب أمينًا عامًا لحزب الدستور الجديد وظل في منصبه هذا حتى استقالته في ١٩٥٣، ولم يعد إلى هذا المنصب إلا في ١٩٥٩ على أثر إبعاد بن صالح. شارك في مفاوضات الاستقلال الذاتي (١٩٥٤). وزير التجارة ثم المالية في أول حكومة شكلها بن عمار. بعد الاستقلال، عهد إليه بورقيبة بالمهمات نفسها، فنجح في تصحيح وضع الخزينة وإدارة الاقتصاد. عين حاكمًا للمصرف المركزي التونسي في ١٩٥٨، وأنشأ في السنة نفسها «المركز الوطني للاصدار». عارض بشدة سياسة بن صالح. عين في ١٢ حزيران ١٩٧٠ وزيرًا للاقتصاد الوطني، ثم حلّ محل الباهي الأدغم على رأس الحكومة.

اعتبر الهادي نويرة من انصار الانفتاح الاقتصادي. عينه، الحزب الدستوري، في ١٩٧٤، بايعاز من بورقيبة خليفة لرئيس الجمهورية إلا ان المرض أقعده وأرغمه على الاستقالة في ١٩٨٠، فخلفه محمد المزالي.

* **يوسف الرويسي**: سياسي تونسي. تميز بمعارضته، من داخل الحزب نفسه، الحزب الدستوري، لسياسة الحبيب بورقيبة ونهجه، وبعمله الدؤوب على ربط مسار الحركة الوطنية الاستقلالية التونسية بمسار الحركة العربية سواء في مغربها أو في مشرقها. بعد عزل الرئيس بورقيبة

عن رئاسة الجمهورية في ١٩٨٧، وفي أجواء مسلسل إعادة الاعتبار لكثيرين من قادة الحركة الوطنية التونسية الذين كانت وسائل الاعلام و«التثقيف الرسمي» تغفل ذكرهم، جاءت الكتابات على يوسف الرويسي، وعلى غيره، لتجري مراجعة حول جوانب كثيرة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية لم يكن التشخيص الرسمي يسمح بها في عهد الرئيس بورقيبة المتهم بـ«استفراد قيادة الحركة الوطنية ومعركة الاستقلال». في ما يلي، وتحت العنوان الفرعي «مناقشة»، نموذج لهذه المراجعة التأريخية محورها يوسف الرويسي.

مناقشة: كتب رشيد خشانة («الحياة»، العدد ١١٨٦٨، تاريخ ٢٠ آب ١٩٩٥، ص ١٤) حول كتاب «مذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية» الصادر عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ١٩٩٥، ما يلي:

يكتسب كتاب مذكرات يوسف الرويسي أهمية خاصة في مسار إعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية في تونس، الذي تعرض لتشويه بالغ في ظل حكم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، إذ اختزله بسيرته الشخصية وهمّش دور الزعماء الوطنيين الذين سبقوه مثلما غيب نضالات القياديين الذين جايلوه وزاملوه في الحركة الوطنية.

إلا ان الرويسي لم يكن زعيمًا عاديًا، فدائرة حضوره السياسي تجاوزت تونس لتشمل العالم من المغرب إلى العراق والكويت، إذ نسج علاقات متينة مع زعماء الحركة الوطنية في المغرب الأقصى والجزائر وربطته صداقات حميمة مع كبار رجال الدولة في كل من سورية ولبنان والعراق والكويت ومصر، بالاضافة إلى فلسطين والاردن واليمن.

ويشكل كتابه هذا حلقة جديدة في محاولات إعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية التونسية بعد مذكرات الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل الحبيب عاشور ورسائل الأمين العام السابق للحزب الحر الدستوري الباهي الأدغم ومذكرات الدكتور محمود الماطري الرئيس الأول للحزب الدستوري الجديد وكتاب السيد منصف الشابي عن الزعيم صالح بن يوسف (الذي أمر بورقيبة باغتياله في سويسرا عام ١٩٦١).

ويعتبر الرويسي قائدًا من الصف الاول في الحزب فهو «الدينامو» الذي زرع الخلايا في الجنوب والوسط، وسهر على تنشيط الحركة الوطنية في تلك المناطق وأضفى عليها طابعًا شعبيًا. وينسب إليه الدكتور عبد الجليل التميمي الذي جمع المذكرات وقدم لها بقلم المؤرخ الموضوعي انه أول من أرسى تقليد «الاتصال المباشر» الذي ساعد زعماء الحزب الجديد على الخروج من الصالونات والالتحام بالفئات الشعبية. ومن هذه الزاوية شكل الرويسي رائدًا للتحديد السياسي في تاريخ الحركة الوطنية التونسية مثلما كان صديقاه الطاهر الحداد وأبو القاسم الشابي رائدين للتحديد الاجتماعي والشعري. وتعكس مذكراته جوانب من هذه الصداقة خصوصًا محاولات حث الأهالي في مدينة دقاش، مسقط رأسه، على تعليم البنات، وجهوده لمساعدة الطاهر الحداد على جمع الاشتراكات مقدمًا لإصدار كتبه التي نشرت فصول منها في جريدة «الصواب».

إلا ان الجانب الأهم الذي تكشفه المذكرات هو التباين بين مدرستين في قيادة الحركة الوطنية: الأولى رمز لها العصرانيون الذين عادوا من الجامعات الفرنسية وكانوا يعتقدون ان التحديث لا يمكن ان يتم إلا وفقًا للانموذج الغربي، والثانية متشبعة بالثقافة العربية الاسلامية درست في جامعة الزيتونة وترددت على دروس الخلدونية، وكانت تشخص بنظرها إلى المشرق والمغرب أكثر من انبهارها باوروبا، فتتفاعل مع أحداث فلسطين وتتلاحم مع الحرب التحريرية في الجزائر والمغرب في الخمسينات.

وتشير، مذكرات الرويسي إلا ان هذا الصراع بدأ منذ بواكير الثلاثينات، ففي مؤتمر قصر هلال (١٩٤٣) اندلع خلاف حول فكرة ان «المتخرجين من فرنسا لا بد ان يكونوا مسؤولين» وعارض قياديون بارزون في مقدمتهم يوسف الرويسي طريق الدخول الآلي للديوان (المكتب) السياسي لكل الاطباء والمحامين العائدين من فرنسا.

وحصلت محاولات للترضية قبل قصر هلال لعل أهمها فكرة إدخال ثلاثة زعماء إلى «الديوان السياسي» هم الهادي شاكر ويوسف الرويسي والحبيب بو قطفة مقابل ثلاثة من المتخرجين من فرنسا هم الهادي نويرة وعالي البهلوان والمنجي سليم، لكن تم العدول عن الفكرة بسبب معارضة الرويسي الشديدة لها.

وتبوأ الرويسي منذ تلك الفترة مكانة مهمة ومركزية في «الحزب الدستوري الجديد» كونه صاحب الفضل في انضمام الجنوب إلى الحركة الجديدة.

واستمر دوره يتبلور ويطفو على السطح بالنهج المتميز الذي توخاه والمواقف الصلبة التي وقفها في المنعطفات الرئيسية. فبعد الحرب العالمية الثانية أسس الرويسي جريدة «المغرب العربي» في المانيا وكانت أول مرة تضاف فيها كلمة «العربي» للمغرب الذي كان يسمى «شمال افريقيا»، وهو ما يعكس رؤية جديدة لإطار الحركة الوطنية التونسية في تلك الفترة.

ومن برلين انتقل إلى القاهرة ثم إلى دمشق واستمرت إقامته في المشرق تسع عشرة سنة نسج خلالها شبكة واسعة من العلاقات مع جميع الشخصيات والاحزاب العربية مشرقًا ومغربًا وقدم خدمات جليلة للحركات الوطنية المغاربية التي «كان الشرق يجهل عنها كل شيء» كما قال، من بينها الكتيب الذي وجهه إلى مؤتمر الاونيسكو المنعقد في دمشق عام ١٩٤٨ والذي حلل فيه بالاعتماد على معطيات دقيقة حالة التعليم والثقافة في كل من تونس والجزائر والمغرب. إلا ان دائرة نشاطه توسعت لتشمل اصدقاءه من الفرنسيين مثل المحامي فيليسيان شالاي الذي كان يتبادل معه الرسائل ويساعد قادة الحركة الوطنية التونسية.

ولعل ما يلخص مكانة الرويسي في المشرق العربي تلك العبارة التي قالها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما جمع بين بورقيبة والرويسي في القاهرة عام ١٩٦٤ بعد قطيعة طويلة، وقال بورقيبة لرفيقه السابق «عد إلى وطنك فهو يحتاج إليك». فرد عبد الناصر «بودنا لو يبق معنا فالعروبة بحاجة إليه ايضًا».

والثابت ان النهج الذي سطره الرويسي لنفسه ولنضاله الوطني منذ البدء هو الذي يفسر الصدام الذي حصل بينه وبين الديوان السياسي بمناسبة انضمام الامين العام للحزب صالح بن يوسف لحكومة شنيق التفاوضية في ١٩٥٠، إذ أصدر بيانه الشهير المعارض له، وتكشف رسائله إلى الهادي شاكر المنشورة ضمن هذا الكتاب خلفية هذا الموقف، كما تكشف ايضًا صفحة مهمة أخرى من تاريخ الحركة الوطنية هي معارضته لاتفاق الحكم الذاتي في ١٩٥٥، والتي ناهضها بكل شدة، ولم يعد إلى تونس إلا في ١٩٦٤، أي بعد استكمال الجلاءين العسكري والزراعي.

ومنذ مغادرة قيادات الحركة الوطنية معتقل القديس نيكولا (جنوب فرنسا) في ١٩٤٣، تبلور التباعد في الرؤية والاهداف الاستراتيجية بين بورقيبة والرويسي، ففي ما عاد الاول إلى تونس وبدأ الاتصالات مع القنصل الاميركي هوكر دوليتل لم يستطع الحبيب ثامر ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة والهادي السعيدي المغامرة بالدخول إلى تونس فقفلوا عائدين إلى اوروبا قبل ان تطأ اقدامهم أرض بلدهم بسبب صدور حكم بالاعدام بحقهم.

وتوجه الرويسي وثامر إلى المانيا حيث عملا على إنشاء مكتب المغرب العربي الذي عمل بين تشرين الاول ١٩٤٣ وآذار ١٩٤٥ وأصدرا جريدة «المغرب العربي» في برلين وشرعا في تأطير العمال المهاجرين من تونس والجزائر والمغرب.

وفي برلين تعرف الرويسي على مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وربطته به صداقة حميمة كانت مفتاحًا لمعرفة شخصيات الصف الاول في المشرق.

وحضر هناك مؤتمر ٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني بمناسبة ذكرى وعد بلفور وحضرته أعداد كبيرة من العرب مقيمين في اوروبا، وكانت فرصة للشخصيات المغاربية لاطلاع المشارقة على الاوضاع السائدة في المغرب العربي. ويذكر الرويسي ان الحاج أمين قام بمساع للافراج عن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، «لكن الالمان عارضوا (الفكرة) مراعاة لجانب فرنسا واسبانيا» كما قال. ويذكر ايضًا ان الحاج أمين أعلمهم بأنه تلقى مساعدات مالية من شمال المغرب الواقع تحت النفوذ الاسباني لفائدة القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

وانتقل الرويسي إلى باريس في اواخر العام ١٩٤٣ وعقد اجتماعات مع اعضاء من حزب الشعب الجزائري واعضاء من حزب الكتلة المغربي واتفق معهم على إنشاء حركة مغاربية تشمل المغرب وتونس والجزائر، وفعلاً غير اسم الحركة التي أنشأها في المانيا مع الدكتور ثامر من «هيئة الحزب الدستوري» إلى «هيئة الحزب الوطني المغربي» (أي المغاربي لأن كلمة مراكش كانت هي التي تفيد الانتساب للمغرب الحالي). واجتمع اعضاء الهيئة المغاربية في باريس مع «اتحاد عمال شمال افريقيا» وبحثوا في اوضاع العمال المغاربيين وصيغ الدفاع عن حقوقهم المهدورة.

وعندما عاد الرويسي إلى برلين كانت أحد أهم المبادرات التي قام بها باسم مكتب المغرب العربي الاتصال بالأسرى المغاربة في أماكن اعتقالهم والسعي لدى السلطات الالمانية لتخفيف وطأة الأسر عنهم، وفعلاً نجح في اطلاق بعضهم فالتحقوا بمراكز عمل في المانيا حسب كفاءاتهم.

و لم يصدر المكتب سوى عددين من جريدة «المغرب العربي» الاول في ٢٦ شباط ١٩٤٥ والثاني في ١٤ آذار ١٩٤٥ أي قبل استسلام المانيا بنحو ٤٥ يومًا.

ومن اوروبا انتقل الرويسي إلى دمشق بعدما سجنته القوات الاميركية أحد عشر شهرًا في السجن العسكري في بروكسل على اثر استسلام المانيا.

وقام في كل من دمشق وبيروت وحلب بنشاط واسع لفائدة المغرب العربي ليس على صعيد رجال الحكم الذين عقد معهم صداقات وثيقة فحسب وإنما ايضًا في الاوساط الشعبية والسياسية والثقافية. وأقنع الرويسي بورقيبة بزيارة الشام ونظم له لقاءات مهمة مع رئيسي الجمهورية ورئيسي الوزراء في سورية ولبنان وقادة الاحزاب، بالاضافة لاجتماع شعبي حاشد في حلب. ولئن عكس هذا التناغم تقاربًا بين الرجلين في محطتين مهمتين من رحلة بورقيبة إلى المشرق (دمشق والقاهرة)، فان رؤية الرويسي كانت تذهب إلى أبعد من تنظيم الحركات السياسية والاعلامية للضغط على فرنسا.

كان الرجل يخطط للمرحلة الحاسمة، مرحلة الكفاح المسلح، وهو يقول في مذكراته في هذا الشأن انه استقطب الشبان إلى المشرق ليسجلهم في الكليات الحربية «ليتخرجوا ضباطًا ويشكلوا ركائز الثورة المسلحة في بلدان المغرب العربي وكوادر الجيش الوطني في عهد الاستقلال». وتظهر الصور المنشورة وكذلك الرسائل الموثقة في الكتاب انه كان بمثابة الأب الروحي لكثير من الطلاب التونسيين والمغاربيين المسجلين في الكليات

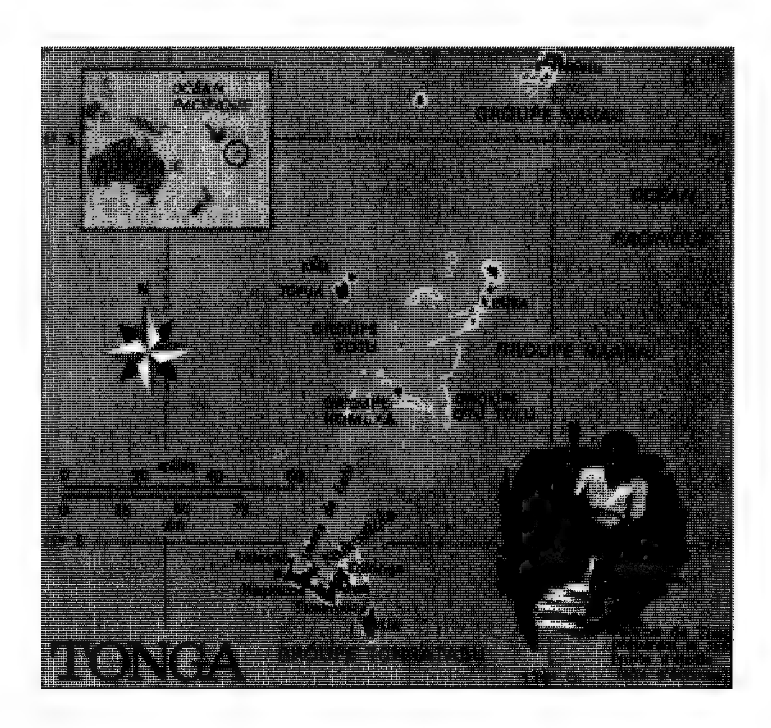
الحربية المشرقية.

وفي وقت قياسي صار نشاط الرويسي يشمل سورية والاردن ولبنان وفلسطين والعراق والكويت وصولاً إلى مصر وكان عمله في هذه الدائرة الواسعة يتنزل ضمن رؤية تختلف جوهريًا عن الرؤية البورقيبية التي راهنت على تغذية التناقصات بين غلاة الاستعماريين والقوى الفرنسية المعتدلة وفي مقدمتها الاشتراكيون لكسب انصار ومتعاطفين مع مطالب الحركة الوطنية وحمل فرنسا على الجنوح للتفاوض.

وفي المقابل كان الرويسي يعتقد مثلما جاء في خلفيات تأسيسه مكتب المغرب العربي في دمشق عام ١٩٤٦ (مع الحبيب ثامر) ان نيل الاستقلال «سوف لا يتحقق إلا بنتيجة ثورة شعبية مسلحة تشمل جميع اقطار المغرب العربي تواكبها ثورة ثقافية تقضي على الاستعمار الثقافي وتعيد للمغرب (العربي) انطلاقة شخصيته العربية الاسلامية التي ظلت حبيسة الاحتواء الفرنسي عشرات السنين، وبذلك تتفجر طاقات أبناء المغرب العربي وتنطلق مواهبهم في الخلق والابداع ويساهمون في بناء المجتمع العربي الموحد على اساس الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية».

هذه العبارات تلخص-كما هو واضح- برنامج الرويسي الذي يختلف عن برنامج التيار السائد في «الديوان السياسي» والذي لم يكن يؤيد قطيعة ثقافية وسياسية من هذا النوع مع الغرب.

ويشكل هذا الكتاب الذي جمع وثائقه ومواده الدكتور عبد الجليل التميمي على مدى أكثر من عشرين سنة، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة الوطنية التونسية على اسس موضوعية ولحظة مهمة في تبلور رؤية جديدة لمعركة الاستقلال وأهدافها وإطارها الجغرافي والاستراتيجي والثقافي في شكل يساعد على تجاوز التشخيص السابق وينصف جميع المناضلين، خصوصًا اولئك الذين لم يكونوا منسجمين ثقافيًا أو سياسيًا مع قيادة الحركة الوطنية، لكنهم قدموا اسهامات جليلة ما زال يلفها النسيان.



تونغا

نبذة عامة

الاسم: مملكة تونغا. تعرف احيانًا باسم «الجزر الصديقة».

الموقع: جنوبي المحيط الباسيفيكي. وهي كناية عن ثلاثة أرخبيلات من نحو ١٥٠ جزيرة، منها ٣٦ جزيرة مأهولة. وهي مجموعة جزر من المجموعات التي تشكل جزر (أو منطقة) بولينيزيا. وجزر تونغا تبعد نحو ٦٠٠كلم عن جزر فيجي، والمسافة نفسها تقريبًا تفصلها عن جزر كوك.

المساحة: ٧٠٠كلم م..

العاصمة: نوكو آلوفا (نحو ٢٥ ألف نسمة). وأهم مدينة أخرى: نايافو.

اللغات: الانكليزية، البولينيزية، والتونغية التي هي فرع من لغات ولهجات جزر بولينيزيا. الجدير بالذكر ان لفظة «تابو» (Tabou) المستعملة بكثرة في مختلف لغات العالم متأتية من البولينيزية حيث تعني «المقدس» أو «المعبود». واستعمالها المعروف والمنتشر بشكل واسع له المعنى نفسه: «المقدس» و«الذي لا يمس».

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٠٠ ألف نسمة. أصولهم بولينيزية. نحو ٢٪ من مجموع السكان هم مهاجرون إلى نيوزيلاندا والولايات المتحدة الاميركية. يتمسك السكان هناك بتقليد عدم بيع الاراضي إلى الاجانب، وقد تكرس هذا التقليد قانونيًا. نحو ٧٨٪ بروتستانت، ١٥٪ كاثوليك، ويعتنق الباقون معتقدات محلية إحيائية.

الحكم: النظام ملكي وراثي. وتونغا عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في ٤ تموز ١٨٧٥، وهو يمزج في الواقع بين المبادىء الديمقراطية المأخوذة من الغرب وبين المفاهيم الارستقراطية المتوارثة من حضارات الباسيفيك التقليدية. الهيئة التنفيذية هي المجلس الخاص برئاسة الملك الذي يعين اعضاءه ويختار رئيس الجمعية التشريعية. وهذه الجمعية مؤلفة من سبعة مستشارين للملك، ومن سبعة اعضاء من الطبقة الارستقراطية ومن سبعة آخرين ينتخبهم الشعب. الملك الحالي: تاوفا أهاو توبو الرابع

(مولود في ٤ تموز ١٩١٨)، يزن ١٦٠ كلغ ولا ينتقل إلا معه كرسيه الخاص، ويتمتع بشعبية كبيرة في بريطانيا.

الاقتصاد: الزراعة هي القطاع الاقتصادي الأهم. يعمل فيها نحو ٥٠٪ من مجموع العاملين. ويعمل ١٠٪ في الصناعة، و٤٠٪ في الخدمات. نحو ٧٥٪ من الاراضي مزروعة، وأهم المزروعات جوز الهند والموز والبطاطا الحلوة. وهناك اهتمام بقطاع تربية الماشية، والسياحة (نحو ٤٠ ألف سائح سنويًا). الاوراق البريدية تشكل نحو ٨٪ من العائدات. في ١٩٨١، أنشيء مطار بروؤس أموال ليبية. أكتشف النفط، في ١٩٧٧، في جزيرة تونغا تابو.

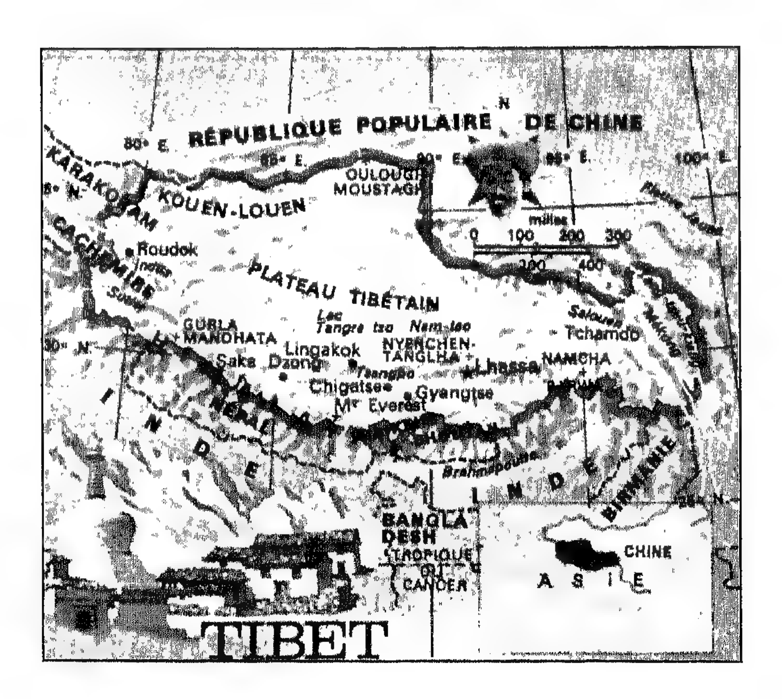
نبذة تاريخية: تونغا من أقدم الممالك في الباسيفيك. يعتقد المؤرخون انها تعود إلى القرن العاشر، وكان يحكمها أباطرة، أو «أنصاف آلهة»، على الطريقة اليابانية. وكانت سلطتهم تمتد احيانًا لتشمل بعض مناطق بولينيزيا. وكانت صلاحياتهم وألقابهم تنتقل بالوراثة إلى الابن الأكبر.

اكتشف الاوروبيون تونغا في ١٦٤٣. وكان اولهم المستكشف الهولندي آبل جنسزون تاسمان، ثم البحارة الانكليز، فالاسبان. وقد استقبل أحدهم، جيمس كوك الشهير، في القرن الثامن عشر، بحفاوة بالغة من السكان الاصليين، فأطلق كوك على الجزر إسم «جزر الاصدقاء». وما يزال هذا الاسم يطلق على جزر تونغا حتى اليوم.

قام المرسلون المسيحيون بمحاولتين للاقامة في الجزر: واحدة في ١٧٩٧، والأخرى في ١٨٢٢. ولكنهم اخفقوا في المحاولتين. ثم توصلوا، في ١٨٣٠، إلى عقد اتفاق مع أحد الزعماء المحليين، بعد ان غمروه بالهدايا (منها أسلحة وذخائر)، فاعتنق المسيحية ولحقه أتباعه. ثم أصبح السيد المطلق في مجموعة جزره، أو في أرخبيله (أرخبيل ها آبو، وتونغا هي من ٣ أرخبيلات) أولاً، ثم في أرخبيل فافو، وأخيرًا في أرخبيل تونغا تابو.

وفي ١٨٤٥، وبعد أن أكد سيطرته على كامل جزر تونغا أعلن نفسه ملكًا باسم جورج توبو الأول. وخلال السنوات العشر الاخيرة من عهده (توفي في ١٨٩٣)، غرقت البلاد في نزاعات دينية. فنصحه أحد مساعديه، شيرلي بيكر (أحد المرسلين في تونغا)، باعلان «كنيسة تونغا الميثودية الحرة».

أصبحت تونغا محمية بريطانية في ١٩٠٠. وحكمتها الملكة سالوت توبو من ١٩١٨ إلى ١٩٦٥. ثم خلفها إبنها توبوتو تونغي الذي كان رئيسًا لوزرائها منذ ١٩٤٥. نالت تونغا استقلالها، في إطار الكومنولث، في ٤ حزيران ١٩٧٠.



التيبت

بطاقة تعريف

الموقع: تقع التيبت (Tibet) في وسط آسيا، جنوب غربي الصين. تحيط بها بورما، الهند، النيبال، كشمير والصين.

المساحة: مليون و٣٠٠ ألف كلم م..

العاصمة: لاسا (Lhassa)، تقع على ارتفاع ٣٦٠٠م. يجتازها نهر تسانغ بو (وهو الإسم التيبيتي لنهر براهمابوترا الذي يجتاز الهند وبنغلادش والتيبت ويبلغ طوله ٣ آلاف كلم وينبع من التيبت). تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة. أشهر مبنى فيها هو قصر «بوتالا» الذي شيّد في القرن السابع عشر ليكون مقرًا للدالاي لاما وفي منطقة كانت مأهولة منذ القرن السابع. زارها عدد قليل من الاوروبيين بسبب صعوبة مسالكها والوصول إليها. غالبية سكانها إما رجال دين (كهنة) وإما من الموظفين. أهم المدن: شيغاتسيه، جيانغتسيه.

اللغة: التيبيتية. تعود إلى اللغة السنسكريتية، لغة الهند القديمة.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٦ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٦) وكانوا نحو ٣ ملايين في منتصف هذا القرن. يدينون باللامائية، وهي فرع من البوذية.

الحكم: تخضع للسلطة في بكين.

الاقتصاد: ثروات التيبت المنجمية: الفحم، الملح، البوراكس، الذهب، الحديد، والنفط. منتوجاتها الزراعية: القمح والحنطة، الخضار، الحليب ومشتقاته. صناعاتها: المناجم، أشغال يدوية، أقمشة وأصواف. وثمة جهود صينية لا تزال تبذل لبناء المصانع التي تحل محل آلاف الاديرة اللامائية (البوذية) تبعًا لخطة إقتصادية-اجتماعية منهجية.

نبذة تاريخية

قديمًا: نحو العام ٦٢٠، أسس زعيم قبلي يدعى سروغتسان غامبو، مملكة في وادي تسنغبو الواقعة بين وسط البلاد وجنوبيها. وبلغ هذا الزعيم من القوة والشأن حتى أجبر الامبراطور الصيني (من أسرة تانغ) على تزويجه ابنته الاميرة ون تشن. وفي القرن الثامن، أصبحت التيبت دولة عسكرية ذات شأن بين بلدان ودول وسط آسيا. وقد كان لموقعها الجغرافي الدور الاول في حمايتها من الغزوات الخارجية حتى القرن الثامن. وكانت منذ اواسط القرن السابع قد اعتنقت البوذية. وفي القرن الثامن، خضعت للمغول كباقي مناطق وسط آسيا، وتحت سيطرتهم اختفى النظام الملكي فيها (٨٥٠)، واعتمدت سلطة ثيوقراطية سارت عليها حتى اليوم، وعزّز المغول هذا الاتجاه (سلطة اللاماوات، أي الرهبان البوذيين) ابتداء من القرن الثالث عشر. وفي ١٢٧٠، أصبح كوبيلاي خان، أكبر القادة المغول، سيّد الصين دون منازع، وتبنى اللامائية (فرع من البوذية) دينًا للدولة، وعين كاهنًا لاميًا ملكًا على التيبت. وفي ١٦٤٢، آلت السلطة الزمنية الموحدة إلى كبير هؤلاء الرهبان، الدالاي لاما، الذي يعتقد التيبيتيون انه يتقمص شخص الاله الحامي للتيبت.

حديثًا: في أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت الصين، بسبب وهنها غير قادرة على السيطرة على التيبت. وفي ١٩٠٤، شقت بعثة انكليزية طريقها إلى لاسا حيث حصلت على ضمانات تجارية للامبراطورية البريطانية. وبين ١٩١٣ و١٩١٤، عقد مؤتمر في سيملا في شمالي الهند بهدف تطبيع العلاقات بين بريطانيا والتيبت والصين. ومن نتائج هذا المؤتمر تعيين الحدود بين الهند والتيبت دعي خط ماك ماهون (كان السير آرثر هنري ماك ماهون ممثل بريطانيا في هذا المؤتمر). ولما لم توقع البعثة الصينية على هذه المعاهدة، بقي خط ماك ماهون موضوع جدال وخلاف بين الصين والهند.

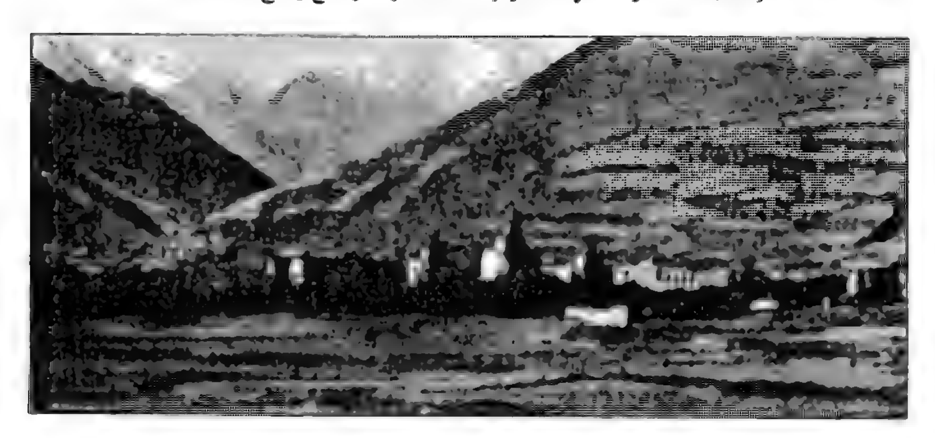
وبقيت التيبت مستقلة حتى ١٩٥٠، وكانت البلد الأكثر انعزالاً في العالم، وحتى جاره الغربي أفغانستان الذي يضرب المثل بانغلاقه كان يبدو «حديثًا» بالمقارنة معه. ولو لم تسقط في التيبت في ١٩٤٤ طائرة استطلاع اميركية لنفاد وقودها، لما عرف اصلاً بأن ثمة حضارة ما تزال قائمة هناك.

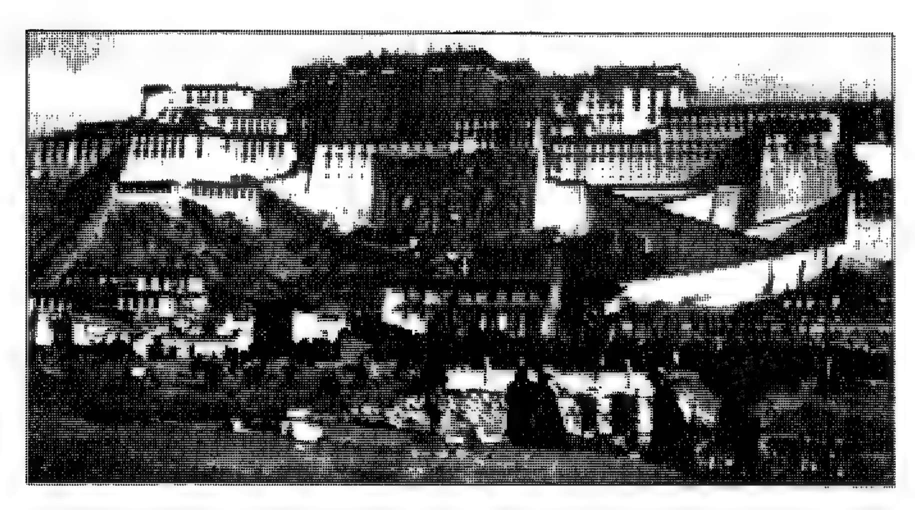
الغزو الصيني: في ٧ تشرين الاول ١٩٥٠، أصدر الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أمره إلى الجيش الأحمر الصيني بـ«تحرير البلد العالي من الاضطهاد الامبريالي» (البلد العالي هو معنى إسم التيبت باللغة التيبيتية). ورغم ان تعداد التيبيتيين ما كان يتعدى في حينه ثلاثة ملايين نسمة، فإن عاصمتهم لاسا–بالخمسين ألفًا حينئذ من سكانها– لم تسقط إلا بعد نحو سنتين من بدء الهجوم الصيني. فعدا المقاومة التي أبداها التيبيتيون فإن الوصول إلى عاصمتهم، الواقعة على ارتفاع ٣٦٠٠م كان يقتضي قطع آلاف



راهبان: المعلم والتلميذ، ينتميان الى طقس «سا—سكيا—با» البوذي. الالوان تشير الى تأثير المدرسة البوذية النيبالية على المعتقد البوذي في التيبت (لوحة تعود الى القرن الثامن عشر,متحف الفنون الجميلة في بوسطن).

أحد الاديرة البوذية. يعود بناؤه الى القرن الثاني عشر. في التيبت نحو ٢٥٠٠ دير، كانت مراكز الحياة الروحية والثقافية للبلاد؛ وكان الرهبان يقومون بأعمال الترجمة والطبع ونسخ المخطوطات.





«بوتالا»، قصر الدالاي لاما، قرب العاصمة لاسا. تأسس في القرن السابع على يد سرونغ-بتسان-بو. بنيته الحالية تعود الى القرن السابع عشر ايام الدالاي لاما الخامس.

الكيلومترات والالتفاف حول القمم الجبلية الشاهقة المحيطة بها على ارتفاع خمسة آلاف م وشق طريق-بالمعنى الحقيقي للكلمة- عبر اودية ومرتفعات ما مرّت بها آلية حديثة قط.

أصبحت التيبت، بسقوط عاصمتها لاسا، منطقة ذات حكم ذاتي في إطار جمهورية الصين الشعبية. لكن نظام الحكم هذا أُلغي في العام ١٩٥٩ عقب انتفاضة التيبيتيين الاستقلالية التي قمعها الجيش الصيني بسرعة ووضع التيبت تحت إدارة بكين مباشرة. وعمدت هذه إلى ترخيم عمليات «تصيينها» للتيبت.

إنتفاضة ١٠ آذار ١٩٥٩: في ١٠ آذار ١٩٥٩، اندلعت إنتفاضة تيبيتية عارمة حين كان التيبيتيون يحتفلون بعيد رأس السنة لديهم، إذ حدثت مناوشات بينهم وبين الجنود الصينيين سرعان ما عنفت وراحت تتوسع، فقامت مجموعات ثائرة بمهاجمة الثكنات والحاميات الصينية، وتكلمت وسائل الاعلام في حينه على ان عدد القتلى الصينيين خلال الايام الاولى للانتفاضة وصل إلى أكثر من ألفي قتيل (وهذا رقم لم يتأكد حتى اليوم). وقد أثارت الهزائم الصينية، في بادىء الأمر، حماس التيبيتيين الذين كان الهنود قد بدأوا يشجعونهم ويساعدونهم، فأعلنوا عن طريق المجلس التيبيتي «كاشا» الاستقلال الناجز لبلادهم ابتداء من ١٩ آذار ١٩٥٩. هنا لم يعد في إمكان الصينيين السكوت أكثر من ذلك، هم الذين كانوا يعلمون ان أي هزيمة قد تلحق بهم في التيبت ستؤثر سلبًا على علاقاتهم السيئة مع السوفيات من ناحية، ومع الهند من ناحية أخرى، فعملوا على تعزيز قواتهم المرابطة في التيبت بوحدات مقاتلة أرسلت بسرعة إلى المنطقة، وتمكنت خلال الايام التالية من سحق الانتفاضة وتحويل إعلان الاستقلال إلى حلم بعيد المنال.

فما إن أطل صباح ٢٩ آذار ١٩٥٩ حتى كانت ثورة التيبيتيين قد انتهت. أما الدالاي لاما فاختفى ليعود ويظهر في الهند. ولقد اراح ابتعاده الصينيين، فعينوا بديلاً له الباشان لاما. وكان الصينيون، منذ احتلالهم التيبت في ١٩٥١، قد استنكفوا عن

التخلص من الدالاي لاما بسبب مكانته المقدسة لدى التيبيتيين، وربما حاولوا التعايش معه. فتعمدوا، منذ ١٩٥١، تعيين مساعد له تحت إسم «بانتن لاما». وخلال الانتفاضة (١٩٥٩)، قصفوا قصره في لاسا رغم انه لم يكن من الثابت ضلوعه في الانتفاضة التي قادتها بشكل أساسي قبائل «خامباس» المعروفة بقوة الشكيمة.

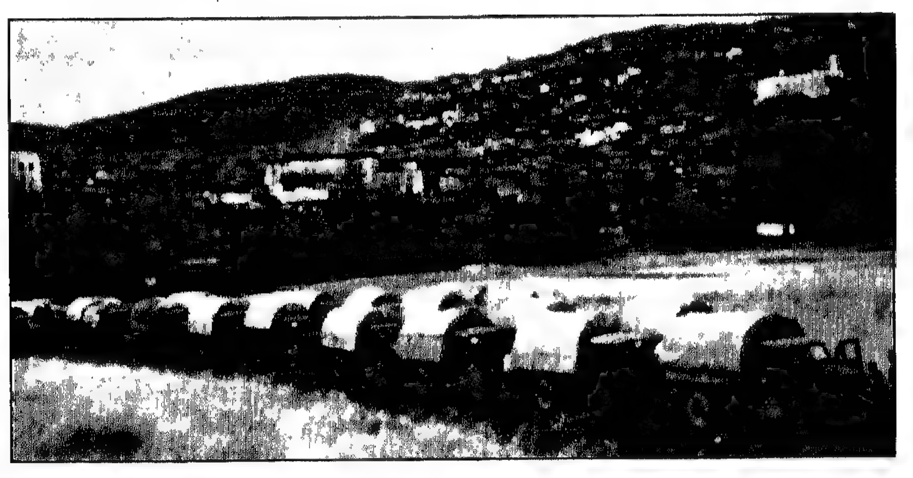
دالاي لاما Dalai Lama

إسمه وطفولته: نغاونغ لوزانغ تنزين جياتسو Nagawang Losang Tenzin Gyasto هو الزعيم الروحي والزمني للطائفة البوذية في التيبت (المعروفة بـ«اللامائية»)، أي الدالاي لاما الحالي الذي يأتي ترتيبه الرابع عشر في سلسلة الدالاي لامات التي بدأت منذ العام ١٦٤٢.

ولد في قرية تاكستر (في التيبت) العام ١٩٣٥. كان لا يزال في الخامسة من عمره عندما نصب، في ١٩٤٠، ملكًا إلهيًا في قصر بوتالا الملكي في لاسا عاصمة التيبت، بعد ان جرى التحقق من هويته المتناسخة.

وقد جرت تنشئته في دير بوذي في قلب جبال الهمالايا، ولم يعرف من وسائل اللهو سوى رقاع الكتب المخطوطة الحاوية لتراث يزيد عمره على ألف سنة.

علاقاته بالصين: عندما تسلم السلطة الروحية والزمنية معًا في اليوم الحادي عشر من الشهر العاشر من سنة «النمر الحديدي» الموافق ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٠، كان لا يزال في السادسة عشرة، فبات يلخص في شخصه كل شعب التيبت. وسعى، منذ اليوم الأول للتفاهم مع النظام الثوري الجديد في الصين الذي كان قد رفع شعار تحرير التيبت من التخلف والاقطاع مفصحًا بذلك عن رغبته في ضم التيبت إلى الصين. فقصد بكين في ١٩٥٤ حيث التقى ماو تسي تونغ، وشوان لاي اللذين نصّباه رئيسًا على «اللجنة التحضيرية لإنشاء منطقة التيبت المستقلة». لكن الاوضاع سرعان ما تدهورت مع ظهور بؤر تمرد مسلح في مناطق عدة من التيبت. فحاول الصينيون عبثًا ان يعارضوا سلطته المطلقة بسلطة صنيعة لهم فرضوه نائبًا له هو «البانتن



دخول الصينيين التيبت في ١٩٥٠.

لاما». وعندما عمّت الثورة ضد الصين وتوحدت الحركات المسلحة لتشكل «حركة الانهر الاربعة والجبال الستة»، وشملت العمليات العسكرية العاصمة لاسا (١٩٥٩، سنة «الخنزير البري»)، تدخل الجيش الصيني بقسوة وقمع الثورة وقضى على عشرات آلاف الثوار. فاضطر الدالاي لاما إلى الهرب والتجأ إلى الهند مع مئة ألف شخص من أنصاره.

في هذا العام نفسه (١٩٥٩)، حاز الدالاي لاما على «الدكتوراه» في الميتافيزيقا الذي جرى امتحانها في القاعة الكبرى لدير جو خانغ، الدير الأكثر تبجيلاً لدى التيبيتيين، والذي حضره وشارك في النقاش فيه آلاف من الرهبان واللاهوتيين الممثلين لمختلف مدارس البوذية التيبيتية.

في الهند، حكومة منفى: في دهارامالا، في الهند، شكل الدالاي لاما حكومة تيبيتية في المنفى، ووضع دستورًا ديمقراطيًا للتيبت ليبدأ تطبيقه في حال عودته إلى بلاده. وعلى الرغم من انه لا يزال (أواسط ١٩٩٦) منفيًا في الهند، فإن الستة ملايين تيبيتي المقيمين في مقاطعة التيبت إضافة إلى التيبيتيين في المقاطعات الصينية الأخرى المجاورة لها، لا يزالون يعتبرونه زعيمهم الأكبر. وهو لا يكف عن التجول في العالم مدافعًا عن قضية بلاده التي تمكن من جعلها حيّة في اذهان العالم.

في تشرين الاول ١٩٨٧، وفي أجواء مظاهرات عنيفة في التيبت دعا إليها اللاماوات هناك بمناسبة ذكرى اجتياح الجيش الصيني (٧ تشرين الاول ١٩٥٠)، عقد الدالاي لاما مؤتمرًا صحفيًا، وتناقلت على أثره، وسائل الاعلام العالمية «معلومات» أفضى بها لاماوات التيبت حيث جاء ان «الصينيين، منذ اجتياحهم البلاد، قتلوا نحو ١،٢ مليون تيبيتي بريء، وهدموا ٧ آلاف بين دير ومسكن وقصر، وهرّبوا نحو ٢٠٠ طن من الذهب والفضة...».

في ١٩٨٩، فاز الدالاي لاما بجائزة نوبل للسلام. فاعتبر هذا الفوز بمثابة تتويج لنضاله السلمي ومناسبة توقف العالم عندها بما تعنيه من تذكير بـ«مأساة ذلك الشعب المنسي والمظلوم» حسب تعبير دانيال ميتران قرينة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وقد تسببت الجائزة في سحب السفير الصيني المعتمد لدى النروج. وفي السنة نفسها (١٩٨٩)، توفي البانتن لاما (ثاني أرفع مقام ديني في التيبت)، ولم يخلفه أحد. ذلك ان الطفل التيبيتي الذي عمدت السلطات الصينية إلى اختطافه، في ما بعد، كان قد جرى تعرفه من قبل السلطات البوذية العليا على انه المتقمص الحي لشخص البانتن لاما. وحادث الاختطاف هذا، وما يمثله من معان تيبيتية، كان وراء أغرب طلب سياسي في تاريخ الدبلوماسية الدولية، إذ قرر البرلمان الاوروبي في ١٣ تموز ١٩٩٥ التقدم بطلب إلى السلطات الصينية باعادة الحرية إلى الطفل جدهوم شوكيي نيما، الذي لا يجاوز السادسة من العمر، والسماح له ولأسرته بالعودة إلى قريتهما التيبيتية. واعتبر البرلمان الاوروبي ان خطف هذا الطفل



وصول الدالاي لاما الى الهند في آذار ١٩٥٩

(الذي كانت السلطات الدينية البوذية قد عرّفته على انه المتقمص الحي لشخص البانتن لاما) هو جزء من خطة «تصيين» التيبت ومحو هويتها القومية والدينية والثقافية واللغوية المتميزة تاريخيًا عن الصين منذ سحيق الأزمنة.

وفي اواسط حزيران ١٩٩٦، عقد في بون مؤتمر دولي حول التيبت، دعت إليه مؤسسة «فريدريش ناومن»، حضره الدالاي لاما واعضاء من «حكومة التيبت في المنفى»، وأقر مطالبة بكين بفتح حوار مع الزعيم الروحي الذي أكّد أكثر من مرة، في السنوات الأخيرة، ان هدف شعبه ليس الانفصال أو استخدام العنف وإنما الوصول إلى حل سلمي لقضية شعبه، مشيرًا إلى ان كفاحه «يتمحور حول الثقافة والدين في التيبت وليس حول الهيكلية السياسية لبلده». وأدّى انعقاد هذا المؤتمر في المانيا إلى أزمة سياسية بينها وبين الصين الشعبية التي أغلقت مقر مؤسسة «فريدريش ناومن» في بكين «احتجاجًا على التدخل في شؤونها الداخلية».

في البلدان الكثيرة التي زارها كان الدالاي لاما يلقى الترحاب من مضيفيه، الرسميين وغير الرسميين، في ما عدا زيارته إسرائيل (آذار ١٩٩٤)، كضيف على «جمعية حماية الطبيعة»، حيث تعرض له عدد من اليهود الأورثوذكس، وهو في زيارة لحائط المبكى (أهم المراكز الدينية اليهودية)، وأسمعوه كلامًا نابيًا واصفين إياه بـ«غبي ومجنون».

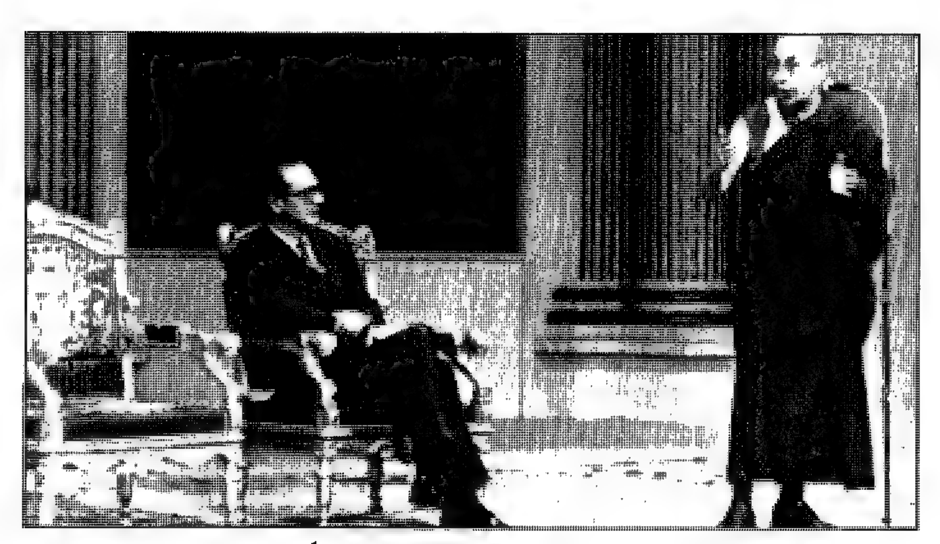
مناقشة: لاعنف الدالاي لاما وليبراليته: «أثبت الدالاي لاما مقدرة هائلة، حالما أخذ طريقه إلى المنفى، على التعاطي مع وقائع العالم الحديث ورجاله وعلى هضم ثقافة العصر ومداورة لغة الحداثة السياسية من خلال تكييفها مع

حاجات المقاومة التيبيتية.

فهو على سبيل المثال يداور ببراعة المفهوم القانوني عن جريمة إبادة الجنس البشري الذي رأى النور في القانون الدولي غداة الحرب العالمية الثانية لتوصيف جرائم النازية بحق الشعوب. ولكن إبادة الجنس التي يتحدث عنها، بالاحالة إلى التجربة التيبتية، هي الابادة الثقافية. فتصيين التيبت، خلال أربعين سنة من الاحتلال، يأخذ بكل تأكيد طابعًا ماديًا: عشرات آلاف من المستوطنين الصينيين الذين يتقاطرون على التيبت بدافع مباشر من سلطات بكين، التعقيم الاجباري للنساء التيبتيات وتعميم الاجهاض. ولكنه يأخذ ايضًا، وفي المقام الاول، طابعًا ثقافيًا. فما يجري هو تدبير مبرمج لـ«حضارة» بكاملها وإلغاء للشعب التيبتي، لا من حيث هو الشعب، بل من حيث هو شعب مختلف. والواقع ان الاحتلال الصيني للتيبت لا يمكن وصفه بانه احتلال استئصالي: فالتيبتيون تضاعف تعدادهم خلال العقود الاربعة من هذا الاحتلال من ثلاثة ملايين إلى ستة. ولكن الخصوصية التيبتية هي التي تخضع إلى عملية «حتّ» طويلة النفس، وبمنطق له قوته الاقناعية الأكيدة: فعندما تدمر آلاف المعابد والاديرة لتقام مكانها -على ما يقال- ورشات ومصانع ومحطات كهربائية ومدارس، فإنه بوسع السلطات الصينية ان تقول انها لا تخدم بذلك سوى مصلحة تقدم التيبت وتحديثه.

وذلك هو ايضًا شأن مفهوم «اللاعنف» الموروث -على العكس- من الثقافة البوذية التي تحرم قتل كل كائن حي، إنسانًا كان أم حيوانًا. ولقد كان أول من وظف هذا المفهوم في خدمة النضال السياسي هو غاندي، كما هو معروف. ولكن الزعيم الهندوسي الكبير يستغله ظرفًا مؤاتيًا: فتعداد قوات صاحبة الجلالة البريطانية في الهند ما كان يزيد على خمسين ألفًا في قبالة ثلاثمئة مليون هندي في ذلك الحين. ولكن توظيف الدالاي لاما لمفهوم «اللاعنف» يأتي في سياق معاكس: فالتيبتيون يكونون قد اختاروا الانتحار الجماعي فيما لو اختاروا طريق المقاومة المسلحة: فهم ملايين ستة في قبالة بليون صيني، ولا تفصل بينهم محيطات ولا قارات كما في حال الهند وانكلترا. وفضلاً عن ذلك فإن «سقف العالم» الذي تمثله الهضبة التيبتية ما عاد يوفر لهم أي حماية منذ ان أنجز الصينيون شق طريقين حديثين يقطعانها طولاً وعرضًا.

من هنا الرهان الديمقراطي والسلمي للاما التيبت الذي لا يفتأ يطوف ببرلمانات العالم ويعتلي المنابر الدولية، كلما سنحت الفرصة، ليدعو إلى احترام حقوق الانسان والتوقف عن انتهاكها في التيبت. ولكن عندما نتحدث عن الرهان الديمقراطي يجب ان يكون ماثلاً أمام اذهاننا ان المقصود ليس الديمقراطية في التيبت، بل في الصين نفسها اولا. فصحيح ان مسألة التيبت هي في نظر الدالاي لاما مسألة سياسية ووجه من وجوه المسألة الاستعمارية والسيطرة الكولونيالية، ولكن عدم تكافؤ القوى، والمشروعية الدولية التي باتت تتمتع بها الصين، ولا سيما بعد ان أقر



رئيس بلدية باريس (الرئيس الفرنسي الحالي) جاك شيراك مستقبلاً الدالاي لاما (١٩٨٢).

لها المجتمع الدولي والمستعمر البريطاني السابق بحقها في استرداد جزيرة هونغ كونغ، وكذلك بلوغ العتبة الذرية التي باتت تمنع قيام حرب محدودة بين الصين والهند كمثل تلك التي دارت بينهما في ١٩٦٢ بسبب التيبت تحديدًا، كل ذلك يجعل الزعيم الروحي والزمني للشعب التيبتي يدرك ان حل مسألة التيبت مرهون بحل داخلي وديمقراطي للمسألة الصينية نفسها. فما لم يتخلص الشعب الصيني، كما قال الدالاي لاما في خطاب له مشهور أمام لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الالماني في حزيران ١٩٩٥ من «الدولة التوتاليتارية الحالية» ليقيم بدلاً منها نظامًا ديمقراطيًا يحترم حقوق الانسان والشعوب، فلن تعرف المسألة التيبتية بداية حل. فوحدها صين ديمقراطية ومنفتحة ومحترمة للحرية ولقيمتها تستطيع ان تفاوض على حل عادل وسلمي وديمقراطي للمشكلة التيبتية. وبقدر ما يتمسك شعب التيبت بطريق اللاعنف يسهم بدوره في إعادة نصب «جدار الديمقراطية» في ساحة بكين الكبرى. فحاجة الصين إلى حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون لا تقل عن حاجة شعب التيبت. وبقدر ما تسير الصين إلى طريق الديمقراطية العالمية وبقدر ما تشجع على السير فيه، ينفرج أمام التيبتيين الأمل في حل متفاوض عليه. والتطرف لا يساعد على كسب معركة الديمقراطية داخل الصين. ورغم ان خصوم الدالاي لاما ومنتقديه داخل الكنيسة البوذية نفسها يلومونه على موقفه «التسووي» و«المتساهل»، فقد رفض-وما زال يرفض- اعلان استقلال التيبت من طرف واحد. فاعلان كهذا من شأنه ان يحكم بالموت والاندثار على الأمة التيبتية. والحال ان المطلوب على العكس ان تبقى على قيد الوجود، وان تتمسك قدر المستطاع بهويتها الثقافية، إلى ان تدق ساعة التفاوض مع عودة الديمقراطية والحرية إلى الصين نفسها.

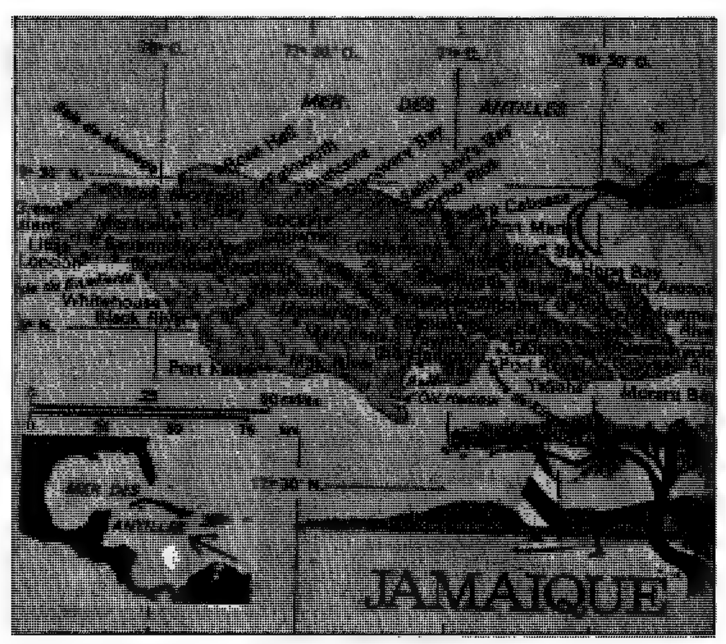
وبديهي ان موقف الدالاي لاما هذا، على اعتداله، مرفوض من السلطات الصينية الحالية. فهذه السلطات لا تزال تتمسك بنص الاتفاق في سبع عشرة نقطة الذي وقع في ٢٣ ايار ١٩٥١ بين ممثلي الحكومة المركزية

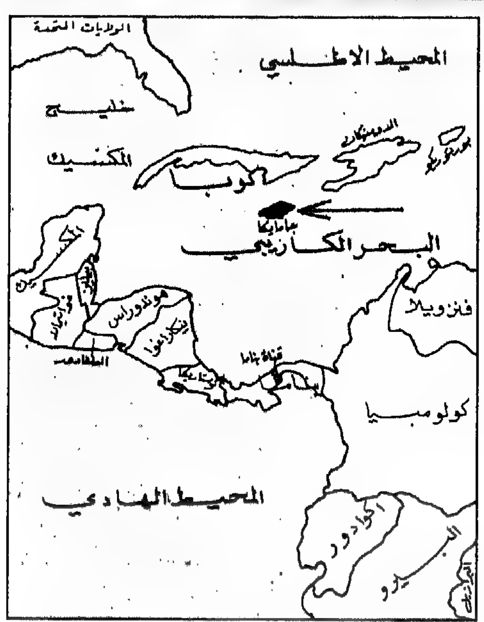
الصينيـة وممثلي حكومـة التيبـت «المحليـة». والحـال ان هـذا الاتفـاق ينـص، من السـطر الاول فيـه، علـى ان «القوميـة التيبتيـة» هـي واحـدة مـن الاقليـات القوميـة العديـدة الـتي تؤلف، مع القومية الصينيـة الكـبرى، جـزءًا لا يتجزأ من «الوطن الأم الكبـير» وتعمـل معهـا يدًا بيد على بناء جمهورية الصين الشعبية ضمن نطـاق مـن الاسـتقلال القومـي الذاتـي المحلـي الذي يحفظ لها مساواتها القومية ويصونها مـن الوقـوع مجـددًا بـين براثـن الامبرياليـة وقـوى العبودية والظلامية. والواقع ان «العائلة الصينية الكبرى» التي تشكل بالبليون والمئتي مليون من افرادها خمس سكان العـالم، تتـألف مـن عـدد كبير من الاخوة غير الاشقاء. فعدد «الاقليات القومية» فيها لا يقل عن ٥٥، ينطق كل منهـا بلغته الخاصة. وفضلاً عـن ذلـك، فـإن الصـين المركزية نفسها تتوزع جيوبوليتيكيًا إلى ثـلاث «صينـات»: الصـين السـاحلية، والصـين الداخلية، والصين المحيطية المقطونة بغالبيـة مـن غير الصينيين.

والحال ان الصين الساحلية هي وحدها تحتكر الديناميـة الاقتصاديـة، فيمـا تقـوم بينهـا وبين سائر مناطق الصين علاقة شمال بجنـوب، أو علاقة مركز متطور باطراف متخلفة. وتمامًا كالامبراطوريـة السـوفياتية بـالأمس والامبراطوريـة الروسـية اليـوم، فـإن «الامبراطورية» الصينية لا تقف في منجى تـام من النزعات الانفصالية. والديمقراطية قد تنطق بلسـان التفجـير القومـي مثلمـا تنطق بلسـان التحرر الداخلي. ومـا تراهـن عليه السـلطات الصينيـة الحاليـة مـن لبرنـة اقتصاديـة بـدون ديمقراطيـة سياسية لا يكفي لكتـم اصـوات الاخوة غير الاشقاء في الأسرة الصينية الكبيرة، ومنهـا صـوت التيبتيـين. فاللبرنـة الاقتصاديـة تستتبع لا محالـة على المدى الطويـل انفتاحًـا سياسيًا وانفتاحًا قوميًا و«أقواميًا». وفي سـياق هذا الانفتـاح يكتسـب رهـان كبـير لامـاوات التيبت عقلانية: فهو البديل عن دم كثير يسفح وعن انغـلاق جديـد لـ«البلـد العـالي» ضمـن اسوار جباله الطبيعية وثقافته القروسطية» (مـن تحقيـق جـورج طرابيشـي لكتـاب: Claude Levenson, La Chine Enavahit le Tibet, Ed. Complex, Bruxelles ١٩٩٥ «الحيـاة»، العـدد ١١٩٦٦، تـاريخ ٢٦ ت٢ ١٩٩٥، ص ١٤).



بحيرة بنغونغ تسو (على علو ٤٥٠٠ م) على الحدود الفاصلة بين التيبت وكشمير.





جامايكا

بطاقة تعريف

الاسم: Xaimaca وتعني أرض الغابات والمياه. وهو إسم أطلقه هنود الأراواك على البلاد.

الموقع: جزيرة جبلية من جزر بحر الأنتيل. تبعد ٩٠ ميلاً إلى الجنوب من كوبا، و١٠٠ ميل إلى الغرب من هايتي.

المساحة: ١٠ آلاف و٩٩١ كلم م.. طول شواطئها نحو ٨٩١ كلم. وهي ثالث جزر بحر الأنتيل من حيث المساحة.

العاصمة: كينغستون، وتعد نحو ٨٠٠ ألف نسمة. أهم المدن: مونتيغو باي (نحو ٧٥ ألف نسمة)، سبانيش تاون (نحو مئة ألف نسمة)، وماندفيل.

اللغة: الانكليزية (رسمية).

السكان: كان تعدادهم في العام ١٩١١ نحو ٨٣٢ ألف نسمة، وفي العام ١٩٦٠ نحو مليون و٦٢٥ ألف نسمة، وأصبح تعدادهم حاليًا (تقديرات ١٩٩٦) نحو مليونين و٤٠٠ ألف نسمة؛ نحو ٧٤،٧٪ منهم من أصول إفريقية، و١٢،٨٪ خلاسيون، و٩٪ صينيون وهندوس واوروبيون ولبنانيون. نحو ٧٥٪ بروتستانت، و٥٪ كاثوليك، والباقون يعتنقون معتقدات دينية ذات طابع افريقي، من بينهم نحو ١٠٠ ألف من «الراستافاريين» الذين يضمرون إجلالاً عظيمًا للنجاشي («النجاشي» لقب امبراطور اثيوبيا سابقًا)؛ ومنهم ايضًا المغني الجامايكي الشهير بوب مارلي؛ ومما يدعون إليه العودة إلى افريقيا.

الحكم: نظام الحكم ملكي برلماني. والدولة عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به يعود إلى ٦ آب ١٩٦٢. رئيس الدولة الملكة اليزابت الثانية.

الحاكم العام منذ اول آب ١٩٩١ هوارد فيليكس هانلن كوك، ويقترح رئيس الوزراء اسم الحاكم العام وتعينه الملكة. رئيس الوزراء منذ ١٩٨٩ مايكل مانلي. وتتمثل السلطة التشريعية بمجلس الشيوخ (٢١ عضوًا يعينهم الحاكم العام) ومجلس النواب (٦٠ عضوًا منتخبًا بالاقتراع العام والشامل). وفي جامايكا حزبان رئيسيان: حزب العمال الجامايكي، تأسس في العام ١٩٤٣، وزعيمه الحالي إدوارد سيغا (مولود ١٩٣٠)؛ والحزب الوطني الشعبي، تأسس في ١٩٣٨، وزعيمه الحالي برسيفل باترسون.

الاقتصاد: تؤمن الزراعة حوالي ٧٠٪ من الصادرات. وأهم المنتوجات الزراعية: السكر، الموز، الحمضيات. وأهم الصناعات الزراعية شراب الروم. ويعتبر القطاع المنجمي أهم قطاع إقتصادي ويكاد ينحصر بانتاج البوكسيت، ويعمل في القطاع الصناعي نحو ٣٢٪ من اليد العاملة، وتتركز معظم الصناعات في معالجة البوكسيت واستخراج مادة الألومينيوم منه. وهناك صناعات صغيرة مثل صناعة الأحذية والألبسة والتبغ والإسمنت والمنتجات الخشبية. القطاع السياحي في نمو مطرد، ومعدل عدد السياح السنوي (السنوات الخمس الاخيرة) نحو مليون و٣٠٠ ألف سائح يؤمنون عائدات تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويًا.

من الجدير ذكره ان زراعة «الماريجوانا» (الحشيشة)، التي أدخلها العمال الهنود إلى البلاد في اواسط هذا القرن، أصبحت تشكل اليوم أحد المداخيل المهمة للبلاد خاصة لجهة الاتجار بها وتهريبها باتجاه الولايات المتحدة الاميركية.

نبذة تاريخية

الهنود: من المعتقد ان أول الذين قطنوا جامايكا كانوا من الهنود القادمين من نواحي فلوريدا، فسكنوا الكهوف، واقتاتوا الاسماك، وطلوا احسادهم بطلاء أصفر أو أحمر. ثم حلّ محلهم هنود الأرواك المعروفين بنزعتهم السلمية، والذين أتوا من فنزويلا.

الاسبان ثم الانكليز: عقب اكتشاف كريستوف كولومبوس للجزيرة في ١٤٩٤، أخذ الاسبان يعملون على طرد وإبادة الأرواك، واستقدموا مكانهم العبيد السود من افريقيا ليعملوا في ظروف مضنية للغاية في تربية الخنازير وزراعة قصب السكر.

وعندما سيطرت انكلترا على الجزيرة، في ١٦٥٥، لم يكن هناك سوى عدة ألوف من الاسبان وعبيدهم السود. وأصبحت جامايكا مستعمرة إنكليزية رسميًا بعد التوقيع على معاهدة مدريد في ١٦٧٠.

في أثناء استعمال الاسبان لعبيدهم في الحروب الطويلة ضد الانكليز، كانت أعداد من العبيد يفرون ويلجأون إلى الجبال الوعرة حيث كانت اعداد أخرى من العبيد الذين كان يتم إعتاقهم ينضمون إليهم. وكانوا يغيرون احيانًا على المزروعات لتلفها، وعبثًا حاول الانكليز إخضاعهم، حتى انهم اضطروا، في ١٧٣٨، إلى توقيع معاهدة معهم يعترفون بها بحق السود في امتلاك اراض، وبمنحهم بعض الحقوق.

كان الانكليز يشجعون، احيانًا، القرصنة في الجزيرة حتى انها تحولت، في القرن السابع عشر، مركزًا للقراصنة الذين أرعبوا منطقة الأنتيل، وجعلوا من بورت رويال مركز نشاطهم، فعرفت المدينة حركة تجارية نشطة، فكان الكثيرون من التجار الانكليز يقصدونها لشراء السلع بأثمان رخيصة. لكن، في ١٦٩٢، ضرب زلزال المدينة وأتى عليها. فاستغل الانكليز المناسبة وبنوا مدينة جديدة باسم كينغستون (العاصمة الحالية).

إلغاء العبودية، الانتفاضة: استمر الانكليز يشجعون زراعة قصب السكر ويستقدمون الرقيق الاسود من افريقيا، حتى أصبحت جامايكا، أواسط القرن الثامن عشر، في مقدمة المستعمرات البريطانية إنتاجًا للسكر (وكان هناك نحو ٣٠٠ ألف أسود يعملون في الزراعة). ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، بدأ إنتاج السكر بالهبوط لأسباب داخلية ودولية. ثم جاء قانون إلغاء العبودية (جزئيًا عام ١٨٣٤، وكليًا عام ١٨٣٨) ليطلق رصاصة الرحمة على الأهمية التي كانت لزراعة قصب السكر ولانتاج السكر.

فبعد قوانين الاعتاق الانكليزية، رفض العديد من السود الاستمرار في العمل بالزراعة، وقصدوا الجبال للعمل في اراضيهم الخاصة. وكان الفقر من نصيب الأغلبية الساحقة من السكان، وكان ايضًا في اساس انتفاضة السود ضد السلطة المستعمرة في ١٨٦٥ في منطقة مورنت باي على



إدوارد صياغة (في الصورة الى اليسار) ومنافسه مايكل مالي (الى اليمين) في حملتهما الانتخابية، تشرين الثاني ١٩٨٠.

الشاطىء الجنوبي الشرقي من جامايكا. وقد قمعت الانتفاضة، إلا ان الطبقة القائدة واكثريتها من البيض والخلاسيين بدأت تنظر بريبة وتخوف إلى السود خاصة إلى أولئك الذين تسنى لهم بعض الثقافة والوعي الاجتماعي-السياسي.

الحكم الذاتي: كانت جامايكا تنعم، حتى هذه الحقبة، ببعض الحكم الذاتي. إلا ان قادتها أخذوا يعملون، ليس في سبيل المزيد من الاستقلال، بل في سبيل المزيد من الحماية الانكليزية لهم. لذلك، اقترع المجلس الجامايكي، في ١٨٦٦، على حل نفسه وارسل عريضة إلى الملكة فكتوريا يطلب منها تأمين إدارة شؤون البلاد. وقبلت السلطات البريطانية وعينت حاكمًا على جامايكا يمسك عمليًا بكل السلطات.

واستمر هذا النظام، مع بعض التعديلات، حتى ١٩٤٤، حيث تزايد وعي السود لقدراتهم الذاتية السياسية؛ فأعلنوا دستورًا يعيد إلى جامايكا نوعًا من الحكم الذاتي، ويمنح سكانها حق انتخاب ممثلين لهم.

الاستقلال: وخطت البلاد خطوة أخرى باتجاه الاستقلال، وذلك عندما تشكلت، في ١٩٥٩، حكومة خاصة بادارة شؤون جامايكا؛ إذ إن البلاد، لسنة خلت، كانت منضمة إلى باقي المستعمرات البريطانية في الأنتيل التي كانت تشكل، في ما بينها، «اتحاد جزر الهند الغربية» والتي كان موعدها مع الاستقلال متوقعًا في ١٩٦٢. إلا ان الناخبين الجامايكيين اقترعوا في ١٩٦١ لانسحاب بلادهم من هذا الاتحاد.

وفي ٦ آب ١٩٦٢، أعلن استقلال جامايكا، وأصبح السير وليام الكسندر بوستمنت (بدأ بالعمل السياسي منذ الثلاثينات) أول رئيس لحكومة الدولة الجديدة.

وعلى غرار بريطانيا، هناك حزبان كبيران في جامايكا: حزب العمال الذي وصل إلى السلطة من خلال زعيمه بوستمنت، والحزب الوطني الشعبي الذي نال أغلبية الاصوات في انتخابات ١٩٧٢، فشكل حكومة جديدة بشخص احد زعمائه مايكل مانلي. وقد تكرر هذا الفوز مجددًا في انتخابات ١٩٧٦ (راجع «الحكم» في بطاقة تعريف).

أما الانتخابات التالية التي جرت في تشرين الثاني ١٩٨٠ فخيمت عليها أجواء من العنف بدأ قبل حوالي سنة وسقط من جرائه نحو ٦٠٠ قتيل. وقد فاز في هذه الانتخابات حزب العمّال المحافظ برئاسة إدوارد صياغة (لبناني الأصل) الذي كان يحمل على زعيم الحزب الوطني الشعبي، مايكل مانلي، ويتهمه بمحاولة تحويل جامايكا إلى كوبا ثانية.

في ٩ نيسان ١٩٨٢، زار الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، جامايكا، واشاد برئيس وزرائها، صياغة، واصفًا إياه بأنه موجّه التحول الاقتصادي في جامايكا التي تحالفت مع كوبا في عهد رئيس وزرائها الاشتراكي السابق.

وفي انتخابات كانون الاول ١٩٨٣ التشريعية، فاز حزب العمال الجامايكي، بزعامة ادوارد صياغة، ورئيس الحكومة منذ ١٩٨٠ بجميع المقاعد الستين، وكان الحزب الوطني الشعبي قد قاطع هذه الانتخابات محتجًا على الفترة القصيرة التي خصصت للحملة الانتخابية. وعاد هذا الحزب ومني بالهزيمة ايضًا في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٢)، واستمر قادته (خاصة مايكل مانلي) يهاجمون «السياسة الامبريالية والاستعمارية» للولايات المتحدة وبريطانيا.

ظاهرة بوب مارلي: حملت جامايكا أعباء ثلاثة قرون من الاستعمار الذي استنفد ثرواتها لمصلحة الانكليز؛ فاستمرت، منذ استقلالها في ١٩٦٢، تعاني من النتائج: ثلث السكان عاطلون عن العمل، السود دون عتبة الفقر، الحزبان اللذان يتناوبان السلطة على خلاف مستحكم، واحد مقرّب من الاميركيين والآخر من الكوبيين. فالبؤس، والاذلال، والعنف، كلها وجدت طريقًا للتعبير من خلال موسيقى «ريغي» (reggae) وكلمات أغانيها التي أنشدها الفنان الجامايكي بوب مارلي.

ولد روبرت (بوب) نستا مارلي في ٦ نيسان ١٩٤٥ في رودن هول، من أب كان جنديًا في الجيش البريطاني وأم كانت مغنية. عاش طفولة بائسة لم تخلُ من الجنوح. أسس، مع بوني ليفينغستون ويلر وبيتر توش، فرقة «ويلرز» (Wailers)، وما لبث الثلاثة أن أصبحوا نجوم موسيقى الـ«ريغي». توفي بوب مارلي في ١٩٨١ بمرض السرطان.

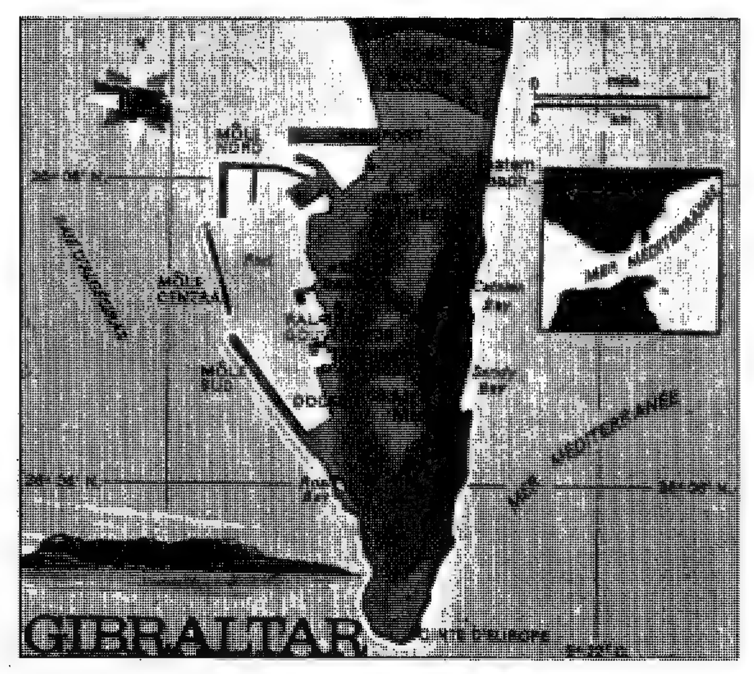
في أواخر الستينات، انتمى بوب مارلي إلى طائفة الـ«راستافاريين» الذين يشبهون أنفسهم بـ«يهود التوراة». فتبدو الولايات المتحدة الاميركية بالنسبة إليهم مركز الشتات كما كانت بابل بالنسبة إلى اليهود. يدعون إلى ما كان الجامايكي ماركوس غارفي يدعو إليه في العشرينات من

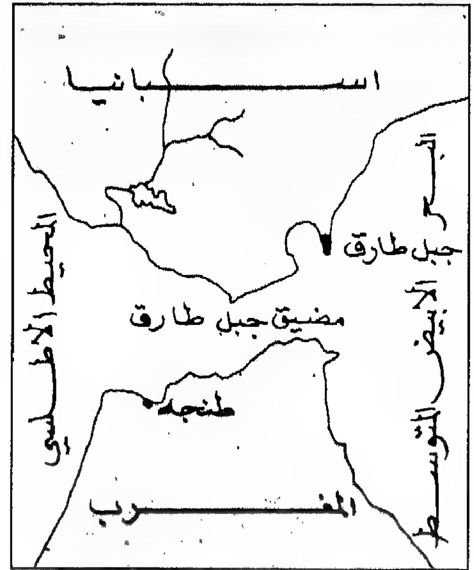


بوب مارلي.

هذا القرن، أي أن يوجّه السود انظارهم ناحية إفريقيا حيث سيتوج هناك ملك أسود (وبالفعل، بعد سنوات قليلة، أعلن عن تنصيب النجاشي هايلي سيلاسي امبراطورًا على الحبشة). وأصبح بوب مارلي داعية، بل نبي، العودة إلى القيم الافريقية، وأظهر تعلقًا كبيرًا بإثيوبيا (الوطن الأم).

منذ ١٩٧٢، بدأ المنتجون يحيطون به، وبدأ تسويق موسيقى الريغي يأخذ طريقه إلى مدن العالم الغربي حيث سرعان ما أبدت الشبيبة الغربية تعلقًا هائلاً بهذا «الفن الاسود»، خاصة بدءًا من ١٩٧٥. وكتبت ونشرت مقالات ودراسات كثيرة حول ظاهرة بوب مارلي وتأثيرها على المجتمع الابيض، وكانت كلها تقريبًا تلتقي حول ان هذه الظاهرة إنما تدل على ما تعانيه شبيبة العالم الغربي، الغارق في المادية، من فراغ وعبثية، وتعطشها لعالم المثل والروح. ولما لم يكن بعد في وسع هذه الشبيبة، لأسباب كثيرة، من السير في ركب زعماء سياسيين من العالم الثالث مهما كانوا يشدّدون على مبادىء إنسانية، ارتأت ان تعلن عن اعجابها بـ«بطل فنان» طالع من العالم الثالث ويتماهى فيه كل ما ينشدون من مثل ويرفضون من مادية واستهلاكية. وقد يكون بوب مارلي قد وعى هذا الأمر جيدًا، إذ كان يردّد دائمًا انه لا يغني للبيض، ولا للسود، إنما لله.





جبل طارق

نبذة عامة

الاسم: نسبة إلى القائد العربي طارق بن زياد الذي استولى على الجبل عام ٧١١، في بداية فتحه للأندلس.

الموقع: أقصى جنوبي إسبانيا، على مدخل مضيق جبل طارق الذي يفصل اوروبا عن افريقيا. وأقرب نقطة في البر الإيبيري إلى الناحية الافريقية من المضيق تسمى «نقطة اوروبا». ومتوسط علو الجبل عن البحر ٤٠٠م. ويبلغ عرض المضيق الأدنى بين المغرب واسبانيا ١٥كلم.

المساحة: ٦كلم م..

اللغات: الاسبانية والانكليزية (رسميتان).

السكان: يبلغ عدد سكان مدينة جبل

طارق (بمن فيهم افراد الحامية البريطانية) نحو ٤٠ ألف نسمة. أكثريتهم كاثوليك، وهناك أقلية بروتستانتية، وأخرى مسلمة. وغالبية سكان جبل طارق تتحدر من اختلاط وتزاوج الجنود الانكليز بالفتيات الاسبانيات، ومن العمال المالطيين، والبرتغاليين، واليهود الاسبان الفارين إلى الجبل، والايطاليين الذين لجأوا إلى هناك هربًا من تجنيدهم في الحروب النابوليونية.

مسجد اسلامي: في ٩ آب ١٩٩٥، وضع الحجر الأساس لـ«مسجد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود» الذي سيتم افتتاحه في صيف ١٩٩٧. وحضر احتفال وضع حجر الأساس حاكم جبل طارق السير جون شاتل ورئيس الوزراء جو بوسيانو ووزير الاوقاف السعودي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وممثل كنيسة جبل طارق وأبناء الجالية الاسلامية في جبل طارق. ويقام المسجد على أرض إسمها «نقطة اوروبا» التي يقول مؤرخون إنها كانت تضم مسجدًا ايام الحكم العربي. ومما قاله رئيس وزراء جبل طارق في الاحتفال: «هذا المكان كان نقطة وصول الثقافة الاسلامية إلى اوروبا ليس كقوة إرهاب، بل رمز استنارة في ظلام اوروبا القرون الوسطى، وليس أفضل من جبل طارق لاحياء الحضارة الاسلامية التي امتدت سبعة قرون في اوروبا».

الحكم: الدستور المعمول به صادر في ١٩٦٩، وبموجبه يتمتع جبل طارق بنوع من الحكم الذاتي، وتبقى السيادة الخارجية وشؤون الدفاع منوطة ببريطانيا التي يمثل ملكتها حاكم عام يقوم بمهام السلطات التنفيذية بالتشاور مع مجلس منتخب من ١٥ عضوًا. الحاكم الحالي هو السير جون شاتل، ورئيس الوزراء جو بوسيانو.

الاقتصاد: تكاد تنحصر الموارد الاقتصادية بالرسوم التي يتقاضاها المرفأ من البواخر (بما فيها بواخر شحن النفط) التي تمر عبر المضيق، وبالسياحة. ففي المدينة، عدا هدوء طبيعتها واعتدال مناخها، متحف وكاتدرائية رومانية وآثار عربية.

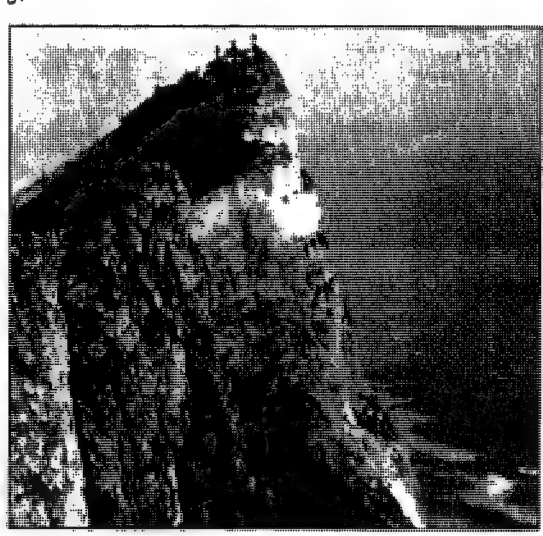
جاء وضع حجر الأساس لـ«مسجد خادم الحرمين الشريفين» وبدء العمل ببنائه بمثابة استثمار مهم لخلق فرص عمل عديدة للجالية المغربية (نحو ٤ آلاف يعيش ٤٠٪ منهم بلا عمل وفي ظروف سيئة). وسيكون، بالطبع، لمشروع نفق جبل طارق، أهمية اقتصادية بالغة ليس على صعيد جبل طارق وحسب بل على صعيد بلدان حوض المتوسط برمتها.

مشروع نفق جبل طارق: يُنتظر أن تنطلق ابتداء من العام المقبل (أي ١٩٩٧) أعمال المرحلة الاولى لهذا المشروع الذي سيربط المغرب واسبانيا وبالتالي افريقيا واوروبا عبر قناة مائية. وكان العاهلان المغربي والاسباني، الحسن الثاني وخوان كارلوس، قد أتيا على ذكره وتمنيا تحقيقه في اول لقاء رسمي بينهما في حزيران ١٩٧٩. ويؤكد الخبراء اليوم إمكانية انجازه. وشدّد فريق من الخبراء الدوليين في مجالات الجيولوجيا وهندسة القناطر والأنفاق، في تقرير أنجز لحساب المجلس الاوروبي والذي شكل أساس توصية تبنتها الجمعية البرلمانية للمجلس الاوروبي في ١٩٨٩ ودعت فيها الدول الاعضاء إلى ان تلعب دورها في تسهيل مختلف طرق تمويل مشروع النفق من اجل الاسراع في انجازه.

وكان الاتحاد الاوروبي تبنى، في تموز ١٩٩٥، توصية المجلس الاقتصادي الاجتماعي

للامم المتحدة التي دعت اللجنة الاوروبية إلى المساهمة في الدفع بالمشروع سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي. كما دافع وزراء النقل في دول غربي البحر المتوسط (فرنسا واسبانيا وايطاليا والمغرب والجزائر وتونس) خلال مؤتمر برشلونة (تشرين الثاني ١٩٩٥) عن مشروع النفق واعتبروه من المشاريع المهمة التي تحظى بالاولوية في بلدانهم.

وتشكلت لجنة دائمة مغربية-اسبانية منبثقة من معاهدة التعاون الموقعة بين البلدين في ١٩٨٠، قامت بتنظيم العديد من المناظرات والندوات حول مختلف جوانب المشروع الفنية والاقتصادية في كل من الرباط ومدريد. وبينت الدراسات ان تكلفة المشروع تقدر بنحو ١١ مليار دولار، وان تنفيذه سيتم عبر ثلاث مراحل. وفي شباط ١٩٩٦، اتفق البلدان، المغرب واسبانيا، على إخراج مشروع الربط القاري بينهما عبر جبل طارق إلى حيّز الوجود، من خلال إقامة نفق بحري خلال السنوات المقبلة (يكون جاهزًا في السنة ٢٠٠٩). ويراهن البلدان على دعم المنظمات الدولية لهذا



صخرة جبل طارق.

المشروع الكبير الذي يحتاج إلى كلفة باهظة.

نبذة تاريخية: في العام ٧١١، غزا طارق بن زياد شبه الجزيرة الإيبيرية، وبنى قلعة حصينة على الجبل الذي دعي في ما بعد باسمه. وبعد سبعة قرون من السيطرة العربية، انتهى الاسبان من استرجاع شبه الجزيرة في ١٤٦٢. وفي ١٧٠٤، سقطت القلعة بيد الانكليز، وتخلت اسبانيا

مضيق جبل طارق.



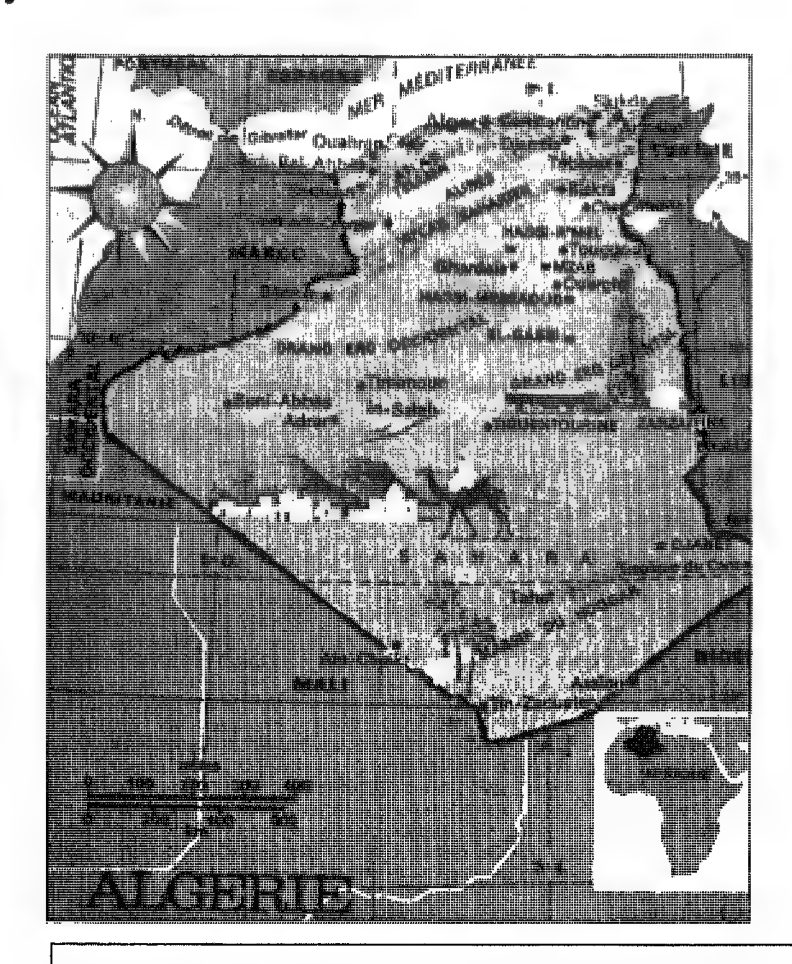
لانكلترا عن جبل طارق بمعاهدة أوترخت في ١٣ تموز ١٧١٣. ومنذ تلك السنة وجبل طارق مستعمرة بريطانية.

استمرت اسبانيا تطالب بجبل طارق. فأجرت الحكومة البريطانية، عام ١٩٦٧، استفتاء للسكان للاختيار بين بريطانيا واسبانيا، فجاءت النتيجة: ١٢١٣٨ صوتًا مع استمرار الحكم البريطاني، و٤٤ صوتًا فقط مع الانضمام لإسبانيا. إلا ان الامم المتحدة لم تعترف بهذا الاستفتاء، وأصدرت، في ١٩٦٨، قرارًا يقضي بوجوب انسحاب بريطانيا من شبه الجزيرة، وإعادتها لاسبانيا. فرفضت بريطانيا الاذعان لهذا القرار، وقامت اسبانيا (الجنرال فرنكو) باغلاق حدودها مع جبل طارق.

فأنقذ الحسن الثاني ملك المغرب هذه المستعمرة وارسل إليها الماء والكهرباء والمؤن، كما أرسل عمّالاً للعمل في موسساتها ومصانعها، فبلغ عدد المغاربة المقيمين سبعة آلاف، إلى ان تغيرت سياسة حكومة جبل طارق في الثمانينات وأعطت الأفضلية للاسبان وغيرهم من مواطني دول المجموعة الاوروبية، ما تسبّب في مأساة احتماعية عاشها المغاربة هناك.

في ١٥ كانون الاول ١٩٨٢، اعادت اسبانيا فتح حدودها مع جبل طارق (بعد اغلاق استمر ١٣ عامًا). وأعلنت الحكومة الاسبانية الجديدة (الاشتراكية) انها اتخذت هذا القرار «لأسباب انسانية».

وفي تشرين الثاني ١٩٨٤، اتفقت بريطانيا واسبانيا على بدء محادثات بشأن مستقبل جبل طارق، بما في ذلك مسألة السيادة عليه.



الجزائر

بطاقة تعريف

الموقع: في شمالي افريقيا، على المتوسط. تحيط بها المغرب (طول حدود الجزائر مع المغرب ١٣٥٠ كلم)، الصحراء الغربية (٦٠ كلم)، موريتانيا (٤٥٠ كلم)، مالي (١١٠٠ كلم)، النيجر (١٨٠ كلم)، ليبيا (١٠٠٠ كلم) وتونس (١١٤٠ كلم). طول الشاطيء ١٢٠٠ كلم.

المساحة: مليونان و٣٨١ ألفًا و٧٤١ كلم م..

العاصمة: مدينة الجزائر. أهم المدن: وهران (أوران سابقًا) وتبعد عن العاصمة ٤٣٢ كلم، قسنطينة (سيرتا قديمًا) وتبعد عن العاصمة ٤٣١ كلم، عنابة (بونا سابقًا، وهيبون قديمًا) وتبعد ٦٠٠ كلم، باتنا (تأسست في العام ١٨٤٤)، تيزي أوزو، سطيف، بليدا، سيدي بن عباس، الشليف (الاصنام سابقًا)، بيسكرا وتبعد عن العاصمة ٤٢٥ كلم، سكيكدا (فيليبفيل سابقًا)، موستا غانم، بجاية (بوجي سابقًا، وتعني بالفرنسية «الشمعة»، ومنها كانت تستخرج المادة الشمعية)، تيبيسا، بيشار وتبعد عن العاصمة ٩٦٥ كلم، تيليمسين، عين صلاح وتبعد عن العاصمة ١٣٨٨ كلم، غرداية وتبعد عن العاصمة ٦٠٠ كلم، تامنرست وتبعد عن العاصمة ١٩٧٠ كلم.

اللغات: العربية (رسمية)، والفرنسية التي ما يزال يتكلمها أكثر الجزائريين. ويعمل حاليًا على جعل البربرية (الأمازيغية) لغة رسمية كذلك إلى جانب العربية (راجع باب «البربر في الجزائر»)،

وباب «الاسلام الجزائري»).
السكان: كان عددهم في العام ١٨٣٥ نحو ١،٨٧ مليون نسمة، منهم ١،٢ مليون موزعون بين المور (أو الموريكس) القادمين من إسبانيا، والعرب المقيمين الاصليين (مزارعون وعمال)؛ و٤٠٠ ألف من البدو؛ و٢٠٠ ألف من القبائل (البربر)؛ و٣٠ ألفًا من اليهود؛ و٢٠ ألفًا من الاتراك. وفي أول احصاء رسمي أجرته السلطات الفرنسية في العام ١٨٥٦: بلغ عدد السكان ٢،٣١ مليون نسمة (١٦٠ ألفًا من غير المسلمين)؛ وفي ١٩٠١ بلغ ٣،٧٨ مليون (٦٣٠ ألفًا من غير المسلمين)؛ وفي ١٩٥٤ بلغ ٨،٦٧ مليون (٩٨٠ ألفًا من غير المسلمين)؛ وفي ١٩٦٢ بلغ ١٠،٢٤ مليون؛ وفي ١٩٨٠ بلغ ١٨،٦٧ مليون؛ وفي ١٩٩١ بلغ ٢٥،٤ مليون؛ وتشير التقديرات إلى ان عدد الجزائريين سيبلغ نحو ٣٦ مليونًا في العام ٢٠٠٠، ونحو ٦٠ مليونًا في العام ٢٠٢٥.
هناك نحو ٩٦٪ من السكان يعيشون في المناطق الشمالية وعلى مساحة تشكل نسبة ١٧٪ من مساحة البلاد الاجمالية.
ليس في المجتمع الجزائري من فروقات إتنية تذكر بين من كانوا عربًا أو استعربوا وبين من ظلوا بربرًا (نحو ٢٥٪ من مجموع السكان)، وبخاصة اقلية من الطوارق في اقصى الجنوب. وقد شكل الاسلام عنصر الدمج الاساسي في هذا المجتمع منذ الفتح العربي (راجع باب «الاسلام الجزائري»). والفروقات الوحيدة التي بقي لها أثر هي ذات طابع ثقافي ولغوي، يعمل الجزائريون حاليًا على طمسها، وتقوم الجمعيات الأمازيغية بنشاط ملحوظ على هذا الصعيد (راجع باب «البربر في الجزائر»).
وليس في الجزائر أقليات دينية. فاليهود الذين عاشوا في الجزائر منذ ان طردتهم محاكم التفتيش الغربية رحلوا جميعهم تقريبًا (تشير بعض الدراسات إلى ان هناك نحو ٢٠٠ يهودي في الجزائر)، ولم يبق سوى آثارهم الفنية والموسيقية في شرقي البلاد خصوصًا. أما المسيحيون فلا يتجاوز عددهم ٤٠ ألفًا يعيش معظمهم في منطقة بلاد القبائل وفي العاصمة، ومنهم نحو ٢٨٠ كاهنًا وألف راهبة (٥٠٠ تعمل في التدريس و٢٠٠ في المستشفيات)؛ وفي أرض الجزائر نحو ٣٠٠ ألف قبر موزعة على ٦٠٠ مقبرة تضم رفات الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر.
وكذلك، ليس في الجزائر أقليات مذهبية. فالمذهب المالكي هو السائد. والاستثناء الوحيد هو المذهب الأباضي الذي يعيش معظم المنتسبين إليه في وادي الميزاب (راجع باب مدن ومعالم) التي تعتبر مدينة غرداية عاصمته. وهم أناس مسالمون مندمجون في المجتمع ومنصرفون في معظمهم لأعمال التجارة والمهن الحرة. ويطلق على الأباضيين لقب «الخوارج» للاسباب التاريخية المعروفة، وكان دعاتهم جاءوا من الشرق في حدود العام ٧٥٠. وقد لقيت الدعوة حظوة كبيرة لدى السكان البربر خلال ٧٥٠–٩٤٧، بسبب ما تميزت به من طهارة وعصمة ومساواة بين المسلمين. وأحد أبرز دعاتها عبد الرحمن بن رستم، مؤسس الدولة التي اتخذت من مدينة تيارت عاصمة لها في ٧٦١. وفي هذا تكون اول دولة شيعية في التاريخ.
الحكم: الجزائر «جمهورية ديمقراطية شعبية». الدستور المعمول به صادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦، وجرت عليه تعديلات (بعد استفتاء) في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٨، وفي ٢٣ شباط ١٩٨٩، أهمها تلك التي ألغت نظام «الاشتراكية»، والتي أقرت مبدأ التعددية (كانت جبهة التحرير الوطني «الحزب الحاكم» الوحيد). وهناك نص دستوري يحدد دور الجيش. ونظام الحكم رئاسي، وينص على

اعتماد مبدأ فصل السلطات. ميثاق وطني بعد استفتاء ٢٧ حزيران ١٩٧٦. وميثاق وطني جديد بعد استفتاء ١٦ كانون الثاني ١٩٨٦ يؤكد على الصفة العربية والاسلامية للجزائر.
مسألة «التعديلات الدستورية» من المسائل الدائمة الطرح منذ ان بدأت الاحداث الأخيرة في الجزائر في ١٩٨٨ ثم منذ ١٩٩٠. وآخر ما جرى بحثه في هذا الصدد، في ربيع ١٩٩٦، مع الرئيس اليمين زروال، توزع على أربعة مواقف: موقف متحفظ ورافض التعديل (جبهة التحرير الوطني)، موقف متحفظ وموافق ولا يضع تعديل الدستور في اولوياته (جبهة القوى الاشتراكية وحزب النهضة)، موقف القبول المشروط والقائل بامكانية التعديل «باستثناء الاسلام واللغة العربية» (حماس، التجمع القبائلي، والتحدي-الشيوعي سابقًا)، موقف الدكتور سعيد سعدي (حركة الثقافة الأمازيغية) والهاشمي الشريف اللذين يطالبان بأن يتضمن التعديل فصل الدين عن الدولة، وإضافة اللغة الأمازيغية إلى العربية، وعدم دستورية الاحزاب الاسلامية.
الاحزاب: الكتاب السنوي الفرنسي «كيد» (Quid) ١٩٩٤، ص ٨٩٧، أورد الاحزاب التالية: الارشاد والاصلاح، اسلامي. التحالف الوطني للمستقلين، شرّع له في ٤ تموز ١٩٩٠. الأمة، شرّع في ١٨ تموز ١٩٩٠، رئيسه بن يوسف بن خوجه. جبهة القوى الاشتراكية، نشأت في ١٩٦٣، وشرّعت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩، رئيسها حسين آيت أحمد. جبهة الانقاذ الاسلامية (أو الجبهة الاسلامية للانقاذ)، نشأت في ١٠ آذار ١٩٨٩ وشُرّعت في ١٤ ايلول ١٩٨٩، رئيسها الشيخ عباسي مدني (مولود ١٩٣٩)، تدعو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية، يتزعم جناحها المتصلب علي بن حاج إمام جامع السنة في باب العويد؛ رئيس الجبهة الموقت منذ ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢ (بعد اعتقال مدني) عبد القادر حشاني، وصدر حكم محكمة الجزائر العاصمة بحل الجبهة في ٤ آذار ١٩٩٢. حركة المجتمع الاسلامي (حماس)، نشأت في ١٩٩٠، رئيسها الشيخ محفوظ نحناح، وتعتبر معتدلة وقريبة من السعودية. جبهة التحرير الوطني، نشأت في أول تشرين الاول ١٩٥٤ (الحزب الوحيد)، وهي الجبهة التي قادت حرب التحرير. مجد (الحركة الجزائرية للعدالة والانماء)، تأسست في ١٩٩٠، رئيسها قاصدي مرباح. حركة الديمقراطية في الجزائر، رئيسها أحمد بن بلّة، تأسست في ١٩٨٢، وشُرّعت في ١١ آذار ١٩٩٠. الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري (النهضة)، رئيسها الشيخ سحنون، قريبة من الاخوان المسلمين المصريين. حزب الطليعة الاشتراكي، نشأ في كانون الثاني ١٩٦٦ وشُرّع في ١٢ ايلول ١٩٨٩، أمينه العام شريف الهاشمي، وقد حلّ محل الحزب الشيوعي، وحلّ في كانون الاول ١٩٩٢. حزب التجديد الجزائري، تأسس في ١٩٨٩، رئيسه نور الدين بو قروع. الحزب الوطني للتضامن والانماء، تأسس في ١٩٨٩. حزب الثورة الاشتراكية. الحزب الاشتراكي الديمقراطي شُرّع في ٤ ايلول ١٩٨٩. حزب العمال الاشتراكي، رئيسه صالحي شوقي. التجمع العربي_الاسلامي شُرّع في ٧ آب ١٩٩٠. التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (بربري)، نشأ في ١١ شباط ١٩٨٩، أمينه العام د. سعيد سعدي (مولود ١٩٤٧). اتحاد القوى الديمقراطية، نشأ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٩. الافغان (جزائريون قاتلوا في افغانستان)، قريبون من جبهة الانقاذ الاسلامية. حركة النهضة الاسلامية، نشأت في ١٩٩٠.
التنظيمات النقابية والجماهيرية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تأسس في شباط ١٩٥٦. الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. الاتحاد

الوطني للنساء الجزائريات. الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية. المنظمة الوطنية للمجاهدين. المنظمة الاشتراكية للعمال (تروتسكية).

الاقتصاد: تبلغ مساحة الاراضي المزروعة حوالي ٧٠٠٠ ألف هكتار، وأهم مزروعاتها الكرمة والفاكهة والحنطة والخضار والزيتون. في ١٩٦٢، وفور اعلان الاستقلال، حولت السلطة ٢٢ ألف قطعة أرض مزروعة كانت تخص الاوروبيين إلى تعاونيات زراعية يستفيد منها المجاهدون. في ١٩٧٠-١٩٧١، بدأ تطبيق «الثورة الزراعية» التي أصابت مقدارًا كبيرًا من النجاح، وفي سياقها تأسس «اتحاد الفلاحين الجزائريين» (نحو مليون عضو). في ١٩٨٣، أعيد النظر بجملة من اجراءات الثورة الزراعية، وأصبح بالامكان إعادة توزيع اراضي القطاع العام على الأشخاص، وقد طالت هذه الاجراءات المناطق الصحراوية خصوصًا. وفي ٨ كانون الاول ١٩٨٧، صدر قانون أعاد مبادىء الليبرالية إلى القطاع الزراعي. في الخطة الخمسية ١٩٨٥-١٩٨٩، رصد ١١٥ مليار دينار للقطاع الزراعي، وخاصة لمشاريع الري.

تشكل الصحراء ٩٠٪ من المساحة العامة للبلاد، والتصحير في تزايد مستمر. إزاء هذه المشكلة بدأت السلطة، منذ إطلاق الثورة الزراعية في ١٩٧١، بتحريج ٣ ملايين هكتار (طول ١٥٠٠كلم وعرض ١٠-٢٠كلم)، وهو المشروع الذي أطلق عليه تسمية «السدود الخضراء».

الجزائر من البلدان الغنية بثروتها النفطية. أهم آبارها في منطقة حاسي مسعود، وهي معروفة بجودة نوعها، وقد تمّ اكتشافها في آب ١٩٥٦. بلغت عائداتها النفطية في العام ١٩٩٠ نحو ١٢ مليار دولار، أي ما يعادل ٢٦٪ من الدخل العام. الولايات المتحدة تشتري ما معدله ٥٠٪ من مجموع صادرات الجزائر النفطية.

الغاز، أهم آباره في منطقة حاسي رميل، اكتشفت في تشرين الثاني ١٩٥٦؛ ويجري تسييله في مصانع سكيكدا أو أرزيو، أو ينقل إلى ايطاليا بواسطة الأنابيب (٢٥٠٠كلم). وتحتل الجزائر واحدة من المراتب الخمس الاولى بين الدول صاحبة أكبر احتياطات الغاز في العالم. وارتفع احتياط هذه المادة في نهاية ١٩٩٣ بمقدار ١٠٢ مليار متر مكعب، من ٢٧٨٠ إلى ٢٨٨٢ مليار متر مكعب خلال سنة واحدة، كما زاد الانتاج الفعلي من ٣٤٨ مليون متر مكعب يوميًا في ١٩٩٢ إلى ٣٦٦،٤ مليون في ١٩٩٣. وتحتل ايطاليا المرتبة الاولى بين الزبائن (نسبة ٤٠٪ من إجمالي صادرات الجزائر من الغاز).

وفي الجزائر ثروات منجمية مهمة: الفحم الحجري الذي يبلغ احتياطه نحو ٤٠ مليون طن، ويتوافر في حوض عبد الله. والحديد، نحو ٢،١ مليون طن، ٨٠٪ منها في منطقة عونزه وبدأ استخراجه في ١٩٢١. القصدير، الزنك، النحاس، الزئبق، الفوسفات (اكتشفه فيليب توماس في ١٨٨٥) واليورانيوم. وأهم الصناعات في الجزائر: مصافي النفط في سكيكدا، وتسييل الغاز، ومصانع الفولاذ، والاسمنت، والأسمدة، والأقمشة، والسيارات (باتفاق تعاون مع شركة «فيات» الايطالية).

في ١٩٩٤، لم يعمل القطاع الانتاجي بأكثر من ٥٠٪ من طاقته الفعلية، في نسبة الـ٥٠٪ معطلة لكنها قابلة للاستغلال. والسبب الأساسي في ذلك عائد للأحداث الأمنية التي كانت قد بدأت منذ ١٩٨٨. ولمعالجة هذا الوضع، طبقت السلطات إصلاحات إقتصادية أثارت ارتياحًا لدى صندوق النقد والبنك الدوليين، كما حظيت بدعم من الشركاء التجاريين الأساسيين: اليابان والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة.

واعترفت الحكومة (في ١٩٩٤) باستفحال

البطالة، وقالت تقديرات لدراسات شبه رسمية ان عدد العاطلين عن العمل زاد، منذ ١٩٨٦، بواقع ١،٢ مليون شخص اضيفوا إلى حوالي مليوني شخص آخر، ما يعني ان معدل البطالة الفعلية قد أصبح في حدود ٤٥٪ من إجمالي قوة العمل في البلاد.

وفي تقرير لوزارة الصناعة الجزائرية (ايار ١٩٩٦) ان أعمال العنف في الجزائر قللت طاقة الانتاج الصناعي في البلاد بنحو ١٠٪، لكن معدل الانخفاض بدأ يتباطأ.

وتقدر السلطات ان الاقتصاد الجزائري تكبد خسائر تزيد على بليوني دولار بسبب العمليات العنيفة التي قام بها متشددون اسلاميون على مدى السنوات الاربع الأخيرة (١٩٩٣-١٩٩٥)؛ ورغم ذلك فإن القطاع الصناعي الجزائري توقف هبوطه بتسجيله نموًا سلبيًا بنسبة ٠،٥٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٨٪ سلبًا في ١٩٩٤. وأشار التقرير ايضًا ان الاقتصاد الجزائري سجل نموًا تجاوز ٣،٢٪ في ١٩٩٥ بعد ركود لاعوام طويلة. ويوفر النفط والغاز أكثر من ٩٠٪ من ايرادات الجزائر من العملة الاجنبية .

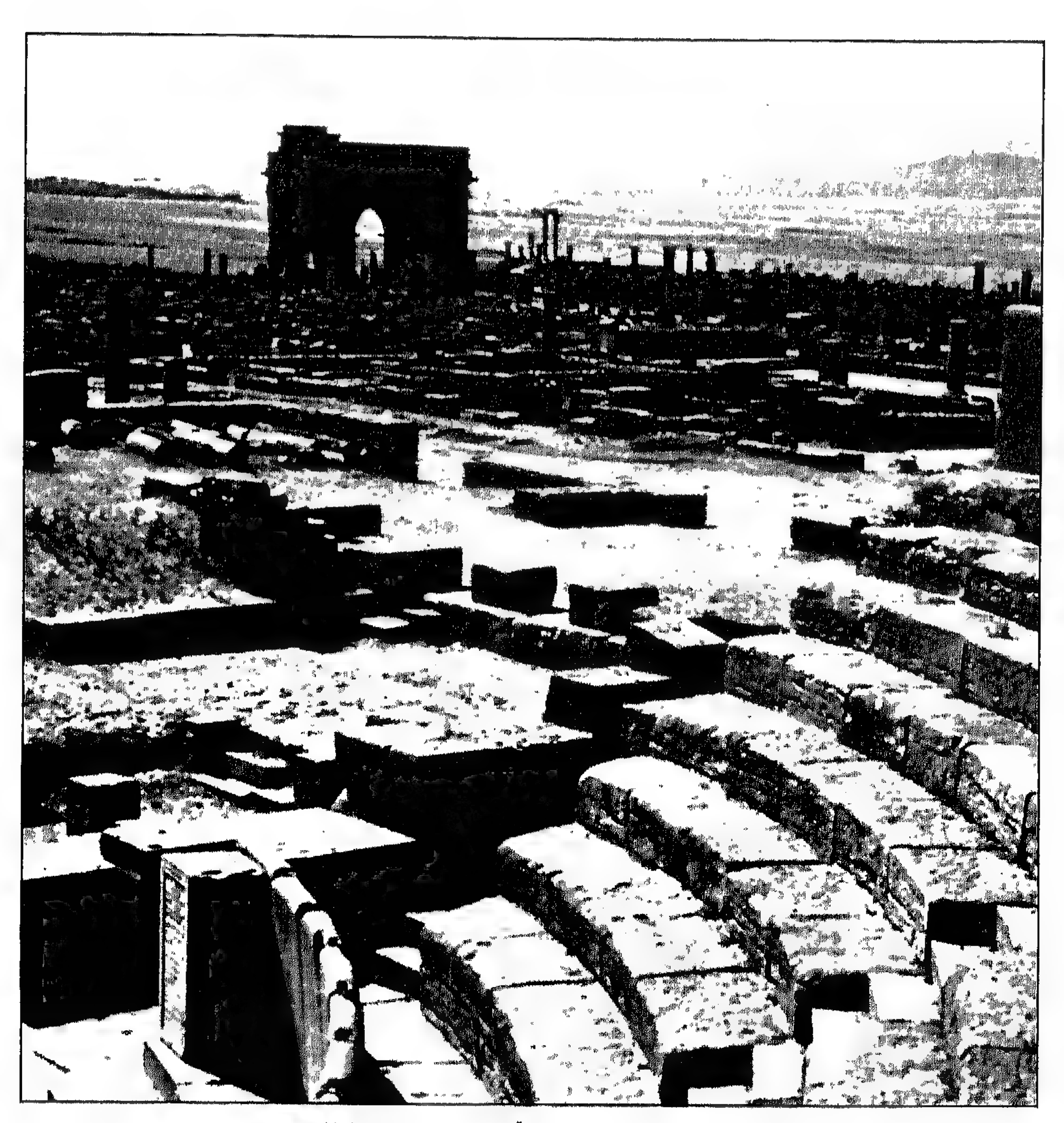
نبذة تاريخية

قبل الميلاد وفي عهد الرومان:

الدراسات المتخصصة حول «الجزائر ما قبل الميلاد» حديثة العهد، ولا تزال عاجزة عن الكلام حول المرحلة التي سبقت الفينيقيين. فتكتفي عن هذه المرحلة، بالاشارة إلى ان ظهور مدن الساحل الجزائري في اواخر الألف الثاني ق.م. (القرن الثاني عشر ق.م. على وجه التحديد) تزامن مع الامتداد الفينيقي السلمي والتجاري على الساحل الشمالي لافريقيا حيث ادخل الفينيقيون زراعات وتقنيات جديدة مثل زراعة الكروم والزيتون والتين وصناعة التصديف، كما ادخلوا فنونًا معمارية جديدة أخرجت الناس من الكهوف. فالفينيقيون جاءوا إلى هذه المنطقة بمكاسب حضارية كانت قرطاجة أبرز معالمها. فقد أحصي في مدينة قسنطينة وحدها (شرقي الجزائر) أكثر من ٨٠٠ أثر تعود إلى المرحلة الفينيقية.

وإبان الحروب البونية (الرومانية-القرطاجية) ظهرت عدة دول في البلاد، كان أهمها نوميديا (٢٠٨-١٤٨ق.م.) التي شغلت معظم المناطق الجزائرية الحالية الواقعة شمالي الصحراء. وبعد سقوط قرطاجة في ١٤٦ق.م. تحولت نوميديا إلى دولة للرومان ثم إلى مقاطعة رومانية، وقد تضاءلت مساحتها.

فرض الرومان سيطرتهم على البلاد



إحدى خرائب مدينة تيمغاد: قوس نصر ومسرح رومانيان.

حتى القرن الخامس، حين انحسر نفوذهم ليحل محلهم الفاندال، وهم قبائل رحل جرمانية الاصل، قبل ان يستعيدها البيزنطيون (امبراطورية الرومان الشرقية) في القرن السادس. وقد استطاع الرومان والفاندال والبيزنطيون على السواء ان يفرضوا سيطرتهم وثقافتهم (المسيحية) وعاداتهم في الساحل، في حين احتفظت قبائل البربر في الجبال وصحاري الداخل باستقلالها (راجع باب «البربر في الجزائر»).

الفتح العربي: بدأ الفتح العربي لشمالي افريقيا في منتصف القرن السابع، وتعزز بعد انشاء مدينة القيروان في العام ٦٧٠ (راجع «تونس» في هذا الجزء). اصطدم العرب بالبيزنطيين الذين تمسكوا بمدن الساحل، كما اصطدموا بقبائل البربر الذين توحدوا في دولة بربرية، ومركزها

المغرب الشرقي، أشهر زعمائها قصيلة احد ملوك منطقة تيارت، و«الكاهنة» الملكة المحاربة وزعيمة قبائل الاورانس.

غير ان الهجرة العربية المتزايدة في نهاية القرن السابع وضعت حدًا لمقاومة البربر، وتمكنت من طرد آخر الحاميات البيزنطية. بعد ذلك، دخلت غالبية البربر في الاسلام، وانضمت إلى جيوش الفتح، وشاركت في غزو ما تبقى من المغرب، ثم في غزو اسبانيا، فارتبط تاريخها ومستقبلها بمحيطها العربي (راجع باب «الاسلام الجزائري»).

دول عربية اسلامية: في مطلع القرن الثامن، ظهرت اشارات تذمر بربري كان جزءًا من تذمر الشعوب غير العربية الذي ساهم في اسقاط الامويين (٧٥٠). وفي ٧٥٦ زالت سلطة العباسيين الحديثة العهد من منطقة المغرب كلها، وقامت دولة «الخوارج». ثم استعاد العباسيون سلطتهم في القسم الشرقي من المغرب بعد عام ٧٦١، غير ان معظم ارض الجزائر الحالية خضعت لعدد من الدول الصغرى التي كانت تعتنق مذاهب مختلفة.

في القرن التاسع، انتقل مركز الخوارج البربر من تلمسان إلى تيارت. في هذه الاثناء قام في الغرب حكم الأغالبة الذين حاولوا انطلاقًا من القيروان مدّ سيطرتهم إلى المغرب الاوسط. غير ان قبائل البربر وقفت في وجههم بعد ان اعتنقت المذهب الشيعي، وهذا أدّى إلى قيام الحكم الفاطمي في المغرب الاوسط في ٩١٠. غير ان الفاطميين واجهوا تمردات عديدة اعنفها ثورة أبي يزيد، فنقلوا مركز حكمهم بعد ٩٧٣ إلى مصر، في حين توزعت السلطة في هذه المنطقة اتحادات قبلية من البربر.

وشهدت سنة ١٠٥٠ حدثًا مهمًا في تاريخ المنطقة، تمثل في غزوة «بني هلال»، وهم عبارة عن تجمع لقبائل عربية أخرجت من مصر. وقد ألحق هؤلاء البدو أذى كبيرًا باقتصاديات شمالي افريقيا، وشكلوا في الوقت نفسه الهجرة العربية الكبيرة الوحيدة إلى البلاد منذ الفتح العربي.

دولة المرابطين ودولة الموحدين:

أعقبت غزوة بني هلال فترة من الفوضى وضعت حدًا لها دولة المرابطين الذين جاءوا من المغرب، وفرضوا سيطرتهم على ما يعتبر اليوم منطقة الجزائر ووهران. وفي هذه الاثناء كان بنو حماد قد ثبتوا اقدامهم في بجاية. وانحسرت سلطة المرابطين بسرعة، وخلفهم الموحدون في ١١٤٧. ووفقت هذه السلالة، التي ربما كانت أهم سلالة حاكمة في شمالي افريقيا في العصر الاسلامي الوسيط، في توحيد منطقة المغرب كلها مع اسبانيا الاسلامية (الاندلس). كما شهدت هذه الفترة ازدهارًا ثقافيًا واقتصاديًا، خصوصًا في تلمسان، وتوسعت التجارة مع السواحل الشمالية للمتوسط، غير ان وحدة منطقة المغرب لم تدم طويلاً. ففي حوالي ١٢٥٠ كانت المنطقة في حالة فوضى وتفكك، برز خلالها بنو عبد الواد من زناتة كقوة صغرى، وبدأ شكل من انحسار شامل دام قرنين. وفي نهايتهما كانت لغة البربر قد

تراجعت تدريجيًا امـام اللغـة العربيـة. وإبـان هذه الفترة، كـان المركـز الرئيسـي للسـلطة السياسية في تلمسـان. وفي الداخـل، استقل عـدد مـن الامـراء، في حـين تحولـت مـدن الساحل، بما فيها مدينة الجزائر، إلى دويلات مستقلة تعيش بشكل أساسي على القرصنة. وقـد دام هـذا الوضـع حتـى مجـيء الاسبان الذين دام وجودهم نحو عقديـن مـن الزمـن فقط.

الفـترة العثمانيـة: في ١٤٩٢، أتمـت الملكيـة الاسـبانية اخـراج العـرب مـن شـبه الجزيرة الإيبيرية باسـتعادة غرناطـة، ونقلـت المعركـة إلى شمـالي افريقيـا الـتي عجـزت كياناتهـا الضعيفـة عـن المقاومـة. واحتـل الاسبان المرسى الكبـير في ١٥٠٥، ووهـران في ١٥٠٩، وبجايـة ومدينـة الجزائـر في ١٥١٠.

في ١٥١٦، اسـتنجد اهـالي مدينـة الجزائر بـالوالي العثمـاني تركـي عـروج. فاحتل هذا الاخير المدينة وانحاء أخرى علـى السـاحل، إضافـة إلى تلمسـان في الداخـل، وبويع سلطانًا علـى البـلاد. وبعـد مقتلـه في ١٥١٨، خلفـه اخـوه خـير الديـن بربروسـا الذي وضع جميع الاراضي التي كان يسـيطر عليهـا تحـت حمايـة السـلطان العثمـاني. وكانت نتيجـة هـذا العمـل الحاسـم، الـذي وحّد تحت سلطة واحدة كل سـاحل شمـالي افريقيا والمنطقة الداخلية القريبة الواقعـة بـين قسنطينة ووهـران، بـروز الجزائـر كمفهـوم سياسي.

اسـتمر الصـراع بـين العثمـانيين وامبراطورية هابسبورغ علـى شمـالي افريقيـا حتـى فشـل الحملـة الـتي قادهـا الامـبراطور شـارل الخـامس في ١٥٤١. وبعـد هـذا التاريخ، استمر الحكـم العثمـاني في الجزائر طوال ثلاثة قرون، أي حتى بـدء الاستعمار الفرنسي.

في ١٥٣٣، اسـتدعي خـير الديـن بربروسـا إلى العاصمـة العثمانيـة ليقـود الاسـطول العثمـاني، وحلـت محلـه إدارة منظمـة يترأسـها «بيـلربيك» الـذي يكـون مسؤولاً مباشرة امام السلطان.

في ١٥٨٧، بـدأ حكـم الباشـاوات. فكان الواحد منهـم يحكـم ثـلاث سنوات. وبعـد ١٦٥٩، تسـلم الآغـاوات الذيـن يقودون الانكشارية مراكز الحكم الحساسة إلى ان حلّ حكام كان يحمل الواحـد منهـم لقب «الداي»، وظلوا يحكمون البلاد حتـى الاحتلال الفرنسي في ١٨٣٠.

غـير ان معظـم هـذه التغيـيرات لم تتجاوز المظاهر. فمنذ اواسط القرن السادس عشر صار الحكم العثماني اسميًا فحسب، في حين تولى السـلطة الفعليـة الانكشـارية مـن جهة، وما يسمى بـ«طائفة الرؤساء» الذيـن كانوا مصدر تمويـل الدولـة الرئيسـي طـوال ثلاثة قرون من جهة ثانية.

إبان القرن السـابع عشـر، اقـام نظـام الـداي علاقـات دبلوماسـية مـع الـدول الاوروبية البحرية الكبرى (انكلترا، هولنـدا، فرنسا)، وازدهـرت عمليـات القرصنـة الـتي عـادت بثروات كبـيرة علـى الجزائـر الـتي اصبحـت مركـز تجـارة الرقيـق في شمـالي افريقيا. أما في الداخل فقـد استقلت بعض

قبائل البربر، في حين كانت قبائل أخرى تدفع للداي مكرهة.

مع اطلالة القرن الثامن عشر، وصعود القوة البحرية الاوروبية، بدأت فترة انحسار المدن. فانخفض عدد سكان مدينة الجزائر من ١٠٠ ألف إلى أقل من ٣٠ ألفًا، في حين وسع زعماء القبائل سلطتهم في الداخل الذي ازدهر اقتصاديًا إلى حد ما.

إبان الحروب النابوليونية انتعشت القرصنة، وتحسن اقتصاد الجزائر، ولكن إلى حين، إذ طلبت الدول الاوروبية الكبرى إلى الداي ان يضع حدًا للقرصنة. وفي ١٨١٦، قصف الاسطول البريطاني مدينة الجزائر. فغدا واضحًا انه لن يمض وقت طويل، حتى تستغل إحدى الدول الكبرى الحملة المعادية للرق في اوروبا، وضعف الجزائر نفسها، لتحتل البلاد.

الحملة الفرنسية: كانت الذريعة الظاهرة للتدخل الفرنسي إهانة الداي لقنصل فرنسا في العام ١٨٢٧. أما السبب الحقيقي فكان رغبة بولينياك، رئيس الوزراء في عهد شارل العاشر، في تحسين مركزه امام الرأي العام الفرنسي، إضافة طبعًا إلى المصالح الاستعمارية، فجرّد حملة على الجزائر، وسقطت مدينة الجزائر في ٥ تموز ١٨٣٠، وألقي القبض على الداي وعلى معظم الموظفين الكبار من الاتراك وأرسلوا إلى المنفى. لكن مشروعات تدعيم الحكم الفرنسي وامتداده إلى المدن الساحلية الأخرى، وكذلك خطة بولينياك التي كانت تستهدف طرح مصير ما تبقى من البلاد امام مؤتمر اوروبي، توقفت فجأة لأن الشعب الفرنسي اطاح بسلالة البوربون في السنة نفسها. ثم استؤنف التوسع بعد ١٨٣٤، ودام زهاء ربع قرن. وفي ١٨٣٧، تم الاستيلاء على قسنطينة، آخر معقل للحكم التركي. وبحلول ١٨٤١ كان الحكم الفرنسي قد ترسخت قدمه في معظم المدن والمرافىء وضواحيها.

كانت فرنسا تعدّ لضربتها منذ مطلع القرن (التاسع عشر)، وبالتحديد منذ ١٨٠٣ في ظل حكم نابوليون الذي ارسل احد جواسيسه الكابتن بوتان Boutin ليدرس دفاعات «الجزائر المحروسة» كما كانت تسمى، ويضع الخطط اللازمة للغزو متسترًا بمهام تجارية. فقد اراد الفرنسيون وضع حد لحكم عثماني استمر ٣١٥ عامًا، ولسيطرتهم على بحر غربي المتوسط تحت راية الاسلام. كما ارادوا إيجاد حل للازمة الاقتصادية والسياسية الحادة التي كانوا يعيشونها في ظل الحكم الملكي الذي أعيد ترسيخه بصعوبة. وساندت كل الانظمة الملكية في اوروبا الحملة الفرنسية وارسلت أمراءها وقادتها العسكريين لتحية الاسطول الفرنسي المتوجه إلى افريقيا الشمالية. ووحدها بريطانيا اعترضت لأنها كانت الدولة الأقوى في اوروبا وكانت تخشى اختلال التوازن ضد مصلحتها. وضمنت فرنسا حياد باي تونس ومحمد علي في مصر في مقابل مبلغ من المال.

وهكذا توجه اسطول من ٢٠٠ سفينة عسكرية و ١٠٠ باخرة محمّلة بالمؤن باتجاه الساحل الجزائري. وكان واضحًا ان



الميناء في مدينة الجزائر القديمة.



خير الدين باشا
الملقب «بربروسا».

المهاجمين كانوا يتصورون انفسهم وكأنهم يقومون بحرب صليبية جديدة ضد المسلمين حتى اذا توقف الاسطول للراحة في جزيرة بالما أعلن حاكمها الماركيز دي رومانا اياماً من الفرح العام ابتهاجاً وتحية لـ«محاربي الصليب ضد الهلال» (من المعروف ان راية «الهلال» اصلها تركي، فالاتراك هم الذين اعطوها محتواها السياسي والديني ليدللوا بها على حربهم ضد «الكفار»، واحتفظ الجزائريون بهذه الراية في علمهم الوطني).

والاسطول الذي غادر الموانىء الفرنسية يوم ٢٥ ايار ١٨٣٠ وصل إلى الساحل الجزائري يوم ٤ حزيران، وبدأ الانزال في منطقة سيدي فرج بعد محاولات تمويهية لايهام المدافعين عن المدينة بأن الهجوم البحري على المدينة لا على ضاحيتها الغربية.

المقاومة: جاب الخيالة الجزائريون بسرعة كبيرة انحاء البلاد وعمقها لإخطار السكان بما حدث ودعوتهم الصعود إلى الجبهة. وجاء أكبر عدد من المقاومين من بلاد القبائل (١٧ ألف مقاتل)، وارسل باي قسنطينة ١٢ ألفاً، وباي التيطري ٨ آلاف، وباي وهران ٦ آلاف، وباي الميزاب ٤ آلاف، بالاضافة إلى الحرس التركي. وتنظمت المقاومة في سيدي فرج والشراقة وسطاولي (سطح الوالي)، ودامت شهراً واحداً بقيادة الآغا صهر الوالي. وفي ٤ تموز ١٨٣٠، أعلن الوالي استسلامه، ووقّع على معاهدة ضمن فيها نظريًا من طرف الغزاة حماية الممتلكات واحترام السكان وحماية النساء والمحافظة على حرمة الدين.

بعد ذلك بنحو اسبوعين (٢٠ تموز ١٨٣٠)، اجتمع زعماء القبائل في تامنفست، بينهم الامير محيي الدين والد الامير عبد القادر الجزائري عن منطقة المعسكر (Mascara)، واعلنوا بدء المقاومة الوطنية متخطين الادارة العثمانية التي اعتبروها مستقيلة من مسؤولياتها إزاء البلاد وكأنها لم تكن موجودة اصلاً، وأخذ زمام المبادرة بين ايديهم.

الامير عبد القادر الجزائري: في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٣٢، تمت مبايعة الامير عبد القادر الجزائري كأمير على كامل البلاد الجزائرية وهو لم يتجاوز بعد الرابعة والعشرين من العمر (يحتفل الجزائريون كل عام بذكرى هذه المبايعة). فقارع الجيش الفرنسي لمدة ١٧ عامًا مقارعة الند للند، وامتاز ببراعته الدبلوماسية وبعبقريته الحربية. فعقد في البداية معاهدات مع الفرنسيين وطدت مركزه كزعيم لاتحادات القبائل في الغرب. غير انه ما لبث ان أعلن الحرب على الفرنسيين في ١٨٣٩، ثم حقق توحيد العرب والبربر ضد الغزاة (راجع باب «الاسلام الجزائري»).

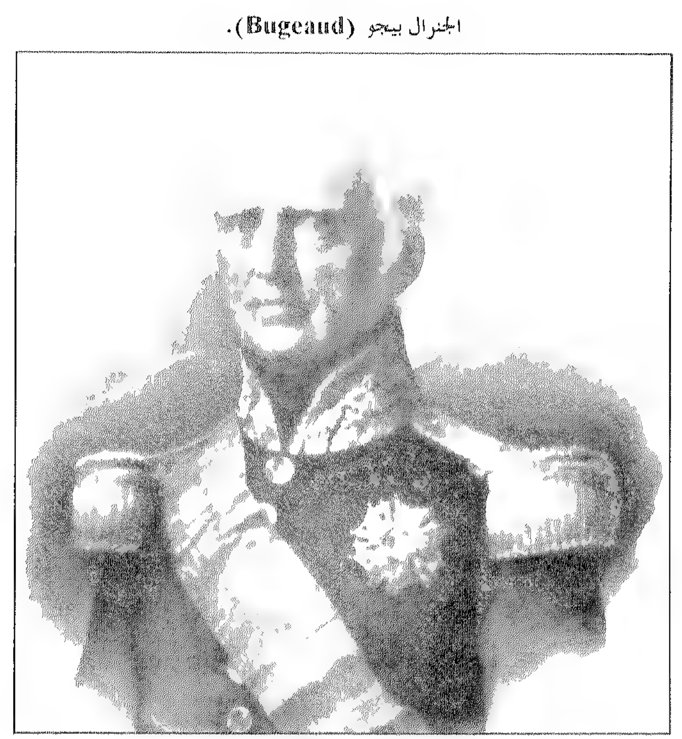
كان غيزو Guizot رئيس حكومة لويس فيليب عين الجنرال بيجو Bugeaud على رأس الجيش المكلف سحق الامير وكتب إليه منبّهًا: «لا يمكن الخلاص من رجل عظيم على رأس أمته إلا إذا تمّ قتله أو أسره». ولكن لم يتم أسر الامير أو قتله برغم انه كان دائمًا على رأس رجاله. و لم



الامير عبد القادر.



الجنرال بيجو (**Bugeaud**).



يلق سلاحه إلا بعدما تخلى عنه سلطان المغرب، كما تمّ في وقت سابق رشوة محمد علي في مصر وباي تونس لضمان صمتهما على غزو الجزائر.

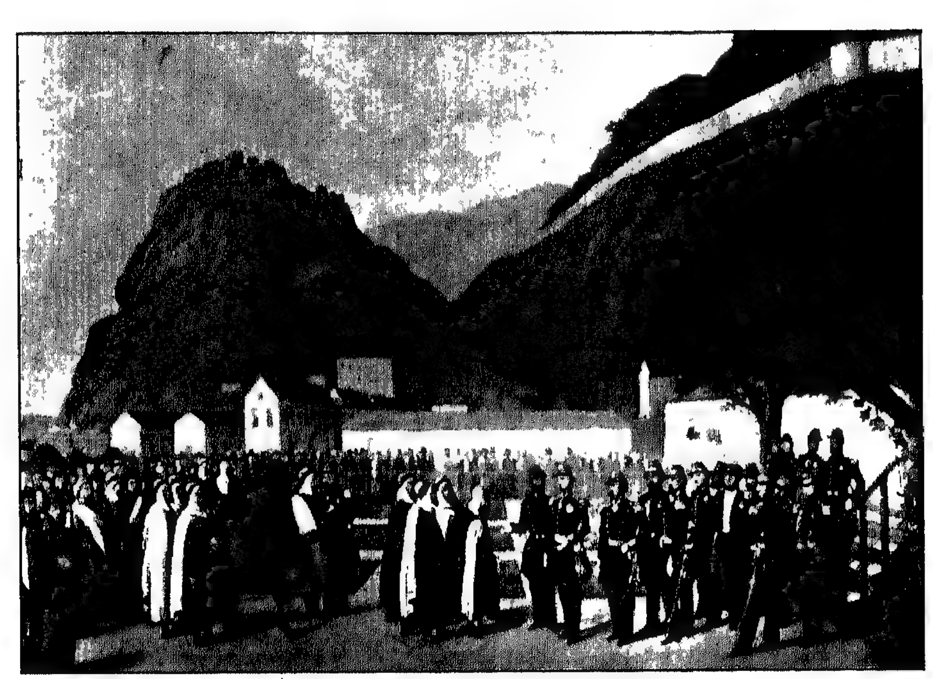
صمدت مقاومة عبد القادر حتى ١٨٤٧، حينما هزم امام المناورات والاساليب الحربية التي استخدمها الجنرال الفرنسي بيجو الذي يعتبر المخطط الحقيقي للحكم الفرنسي في الجزائر. وعند استسلامه وطلبه الأمان، اشترط على الجنرال لاموريسيير Lamoricierre ان يتم نقله مع حاشيته إلى بلد مسلم، فقبل الجنرال الفرنسي شرط الامير، وقدّم له سيفه الخاص كضمان. وجاء دوق أومال، الحاكم العام من الجزائر العاصمة لاعطاء الأمان والتأكيد على احترام شرط الامير الذي رفض كل العروض المغرية التي قدمت له ليعيش في فرنسا.

في ٢٦ تشرين الاول ١٨٥٢، عرضت عليه السلطات الفرنسية، وهو في معتقله في قصر أمبواز Amboise، بعد أن اشادت بمناقبيته، ان يذهب إلى حيث يشاء. وفي ٧ كانون الثاني ١٨٥٣، نقلته السفينة الحربية لابرادور Labrador مع عائلته وحاشيته إلى العاصمة التركية حيث استقبل استقبالاً حاشدًا، واختار لاقامته قصر «بروسا» الذي اعلنته الدولة التركية مؤخرًا (حوالي العام ١٩٧٠) أثرًا تاريخيًا وأطلقت عليه إسم «دار الجزائر». وبعدما امضى ثلاث سنوات في تركيا، انتقل إلى دمشق التي استقبلته استقبالاً لم يحظ به سوى صلاح الدين قبل ذلك التاريخ بسبعة قرون.

وسجل في دمشق صفحة ناصعة أخرى من صفحات عمره حين حمى المسيحيين في اعقاب الفتنة الطائفية التي شهدها جبل لبنان والشرق في ١٨٦٠. وكانت صورته تكبر باستمرار حتى ان نابوليون الثالث ارسل في ١٨٦٥ يقترح عليه ملكًا على «مملكة عربية في الشرق»، فرفض. توفي في ١٨٨٣.

الاستعمار: في اواخر الاربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، وبعد ان تمّ القضاء على مقاومة الامير عبد القادر الجزائري، أخمدت مقاومة القبائل على حدود الصحراء، وفي ١٨٥٧ استسلمت اتحادات البربر في منطقة القبائل، فكان ذلك ايذانًا باستكمال هيمنة فرنسا على كامل البلاد وإن استمرت بعض الانتفاضات تزعجها، خصوصًا بعد هزيمتها امام بروسيا في حرب ١٨٧٠.

اتبعت السياسة الفرنسية الاستعمارية مصادرة الاراضي على نطاق واسع وإعطاءها للمستوطنين الاجانب. وبحلول ١٨٦٠، كانت افضل أراضي الجزائر في ايدي الفرنسيين، حيث اقيمت فيها مشروعات تنمية واسعة. وصودرت اراض أخرى بعد ١٨٧٠-١٨٧١، واعتبرت الجزائر مقاطعة (Département) فرنسية، وبدأت المنطقة المشمولة بالحكم العسكري تتقلص باستمرار في دلالة إلى امساك فرنسا بزمام الامور. فبدأت الجزائر لتكون مسرحًا لنشاط إقتصادي واسع، ولهجرة اوروبية متزايدة، خصوصًا من ايطاليا. وامتازت هذه الحقبة بنمو الزراعة وازدهار الصناعات، ما



استسلام عبد القادر للجنرال لاموريسير، في ١٨٤٧، بعد ١٥ عاماً من المعارك.

زاد في قوة الاوروبيين الاقتصادية. وفي ١٩٠٠ منحت الجزائر حكمًا ذاتيًا إداريًا وماليًا يتولاه المستوطنون الاوروبيون بنسبة الثلثين والجزائريون بنسبة الثلث.

من ناحية أخرى، كان شعب الجزائر قد انتقل من حالة الرخاء النسبي إلى حالة التقهقر الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تفكك القبائل والقضاء على الاقتصاد التقليدي في سياق حملات «التمدين» الفرنسية (التي تمت أكثر ما يكون من خلال الاجراءات المتعلقة بالتربية والتعليم واللغة). كما حلت زراعة الكرمة لانتاج النبيذ محل زراعة الحبوب المخصصة للاستهلاك المحلي.

بين الحربين العالميتين: بعد الحرب العالمية الاولى، اجتاحت الشعوب المستعمرة الروح الوطنية التي تعود بجزء كبير منها في الحقيقة إلى المستعمر نفسه وما بثه في جامعاته ووسائل اعلامه وعبر مؤسساته من أفكار تحررية ودعوات ديمقراطية. من هذه الشعوب شعب الجزائر. والدليل الأكبر على ذلك الدور الوطني الذي حملته فئتان من الجزائريين: فئة المحاربين الجزائريين في الجيوش الفرنسية في اوروبا، وفئة الجزائريين الذين تلقوا علومهم في فرنسا أو عملوا فيها. أضف إلى ذلك دون شك فئة ثالثة، فئة الداخل، فئة رجال الدين الذين تمسكوا بتراثهم تجاه الغزو الغربي بمعزل عن فكرة حديثة من هناك أو دعوة حديثة من هناك.

في ١٩٢٤، أسس أحد هؤلاء الطلاب الذين درسوا في فرنسا، مصالي الحاج، في باريس أول جريدة وطنية جزائرية بالتعاون مع الحزب الشيوعي الفرنسي. ثم قطع كل صلة له مع هذا الحزب في ١٩٢٧، واضطر وحركته للعمل سرًا، غير انهم عادوا للعمل علنًا في ١٩٣٣ حين اشتركوا في مؤتمر لبحث مستقبل الجزائر،

دعا إلى الاستقلال التام وسحب القوات الفرنسية وإقامة حكومة ثورية وإجراء إصلاحات واسعة بالنسبة إلى ملكيات الاراضي وتأميم المشروعات الصناعية.

وكان ثمة مجموعات أخرى من الجزائريين الذين تعلموا في فرنسا تعبر عن آراء أكثر اعتدالاً، بينهم فرحات عباس الذي دعا، في ١٩٣٠، إلى دمج الجزائر الكامل بفرنسا على أساس المساواة التامة. وجاء انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا (١٩٣٦) ليشجع هذا الاتجاه. ولكن خطة بلوم-فيوليه (Blum-Viollet) لمنح الجنسية الفرنسية لعدد متزايد من الجزائريين فشلت امام معارضة المستوطنين والادارة الفرنسية في الجزائر.

وامتازت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة بنهوض وطني متزايد، لعبت فيه القوى الدينية بزعامة ابن باديس والشيخ الابراهيمي (جمعية العلماء المسلمين) والقوى الشعبية بزعامة مصالي الحاج الذي أسس في هذه الاثناء حزب الشعب الجزائري، دوراً بارزاً. وجاء اندلاع الحرب ليضع حداً مؤقتاً لنشاطات الوطنيين، غير انه عزّز آمالهم بالنسبة إلى المستقبل.

إبان الحرب العالمية الثانية، سنوات ما قبل التحرير: بعد انزال قوات الحلفاء في شمالي افريقيا (١٩٤٢) قامت جماعة يترأسها فرحات عباس بتقديم مذكرة إلى السلطات الفرنسية والقيادة الحليفة، في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٢، تطالب بانشاء جمعية تأسيسية جزائرية على أساس حق الانتخاب الشامل ودون ان يرد فيها ذكر للاستقلال التام.

وأعقب هذه المطالب، التي تجاهلتها السلطات الفرنسية، صدور «بيان الشعب الجزائري» في مطلع ١٩٤٣؛ فدعا لاصلاحات فورية، بينها اعتبار اللغة العربية رسمية على الفور. وفي شهر ايار ١٩٤٣، طرحت مقترحات جديدة تدعو إلى قيام دولة جزائرية بعد الحرب، على ان يعقبها اتحاد شمال افريقي بين تونس والجزائر والمغرب. وقد رفضت الادارة الفرنسية جميع تلك المقترحات.

على أثر زيارة ديغول الجزائر في ١٩٤٤، منحت الجزائر نظاماً جديداً وضع على أساس الحل الوسط، غير انه لم يرض الجزائريين ولا المستوطنين الفرنسيين. وبعد مدة أسس فرحات عباس جماعة «أصدقاء البيان والحرية» لتعمل من أجل جمهورية جزائرية تتمتع بالحكم الذاتي وتقيم علاقة فدرالية مع فرنسا. وكانت هذه الجماعة تعتمد على الطبقة الوسطى الجزائرية، ثم اكتسبت تأييد فئات شعبية. وإزاء هذه المواقف الوسطية لاقت حركة مصالي الحاج تأييداً جماهيرياً عاماً في ١٩٤٤ و١٩٤٥.

وكانت ١٩٤٥ منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر الحديث إذ أقدم الفرنسيون على قمع مظاهرات سطيف (راجع باب «المعالم التاريخية») بصورة عنيفة اسفرت عن مقتل الآلاف من الجزائريين، وحلوا التكتلات الوطنية التي صارت تقتنع أكثر فأكثر بأن القوة هي السبيل الوحيد لتحقيق مطالبها. ومع ذلك فقد حاول الجانبان مرة

أخرى إيجاد حلول سياسية، غير انها كانت تصطدم دائمًا بتصلب المستوطنين الفرنسيين وعدم استعدادهم لتنازلات محسوسة.

في مطلع ١٩٤٧، شكل شباب اعضاء في «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» (كان مصالي الحاج قد أسسها بعد ١٩٤٥) ما دعي «المنظمة السرية» التي بدأت بجمع الأسلحة والاموال وبناء شبكة خلايا عبر الجزائر، استعدادًا لانتفاضة مسلحة، وإنشاء حكومة ثورية؛ وبعد سنتين شعرت المنظمة ان قوتها باتت تسمح لها بشن عمليات مسلحة في وهران. وفي وقت لاحق اكتشفت الحركة واعتقل قادتها. غير ان بعض اعضائها ظلوا أحرارًا، والتجأوا إلى منطقة القبائل، المعقل التقليدي للثوار، في حين فرّ منظّم الهجوم، أحمد بن بلّة، إلى القاهرة عام ١٩٥٢.

وفي هذه الاثناء كانت صفوف الحركة تنذر بانشقاق تفجّر علنًا في ١٩٥٣. وفي آذار ١٩٥٤، أسس تسعة من اعضاء المنظمة السرية السابقة «المجلس الثوري للوحدة والعمل» (راجع باب «المعالم التاريخية») للاعداد لثورة فورية ضد الحكم الفرنسي.

حرب الاستقلال: تحت هذا العنوان، جاء في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٢، ط ١، ١٩٨١، ص ٥٨-٦٠):

أعدت خطة الانتفاضة في سلسلة اجتماعات عقدها اعضاء المجلس في سويسرا في ١٩٥٤، وقسمت الجزائر إلى ست ولايات، عين لكل ولاية مسؤول عسكري. وعندما بدأت الانتفاضة في اول تشرين الثاني (١٩٥٤) غيّر المجلس اسمه فأصبح «جبهة التحرير الوطني» وأطلق إسم «جيش التحرير الوطني» على قواتها المسلحة. وانطلقت الثورة من الاوراس، وامتدت في ١٩٥٥ إلى منطقة قسنطينة ومنطقة القبائل وشملت منطقة الحدود المغربية غربي وهران. ومع نهاية ١٩٥٦ كان جيش التحرير قد انتشر في جميع انحاء الجزائر.

انضم فرحات عباس وأحمد فرنسيس وجمعية العلماء المسلمين إلى جبهة التحرير الوطني في ١٩٥٦، بحيث أصبحت تضم جميع الاتجاهات باستثناء حركة مصالي الحاج. وفي آب انعقد مؤتمر سري للجبهة في الصومام (راجع باب «المعالم التاريخية») في منطقة القبائل انتخب لجنة مركزية ومجلسًا وطنيًا للثورة الجزائرية، ووضع برنامجًا اشتراكيًا للجمهورية الجزائرية، وأقر خططًا لبدء عمليات ثورية في الجزائر.

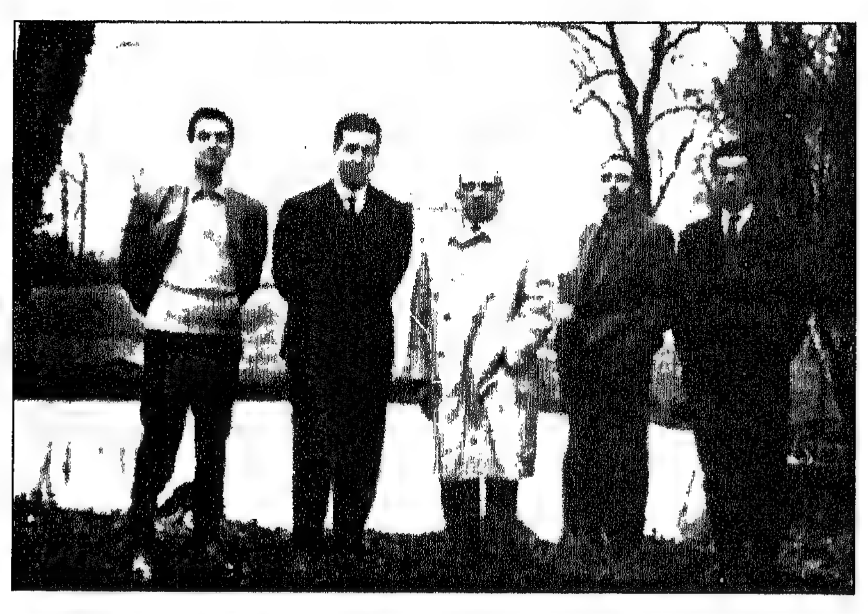
في مطلع الثورة، كانت حكومة فرنسا مقتنعة ان الدعم الخارجي كان سند الثورة الاول، لذلك ارسلت وزير خارجيتها إلى القاهرة لاقناع الرئيس جمال عبد الناصر بسحب تأييده للثورة. لكن المهمة فشلت. وعندها لجأ غي موليه، رئيس حكومة فرنسا، إلى التواطؤ مع اسرائيل وبريطانيا لغزو مصر في نهاية تشرين الاول ١٩٥٦. غير ان العملية لم تؤثر على عبد الناصر، ولم تقض على النضال الجزائري، بل قوّت مركز جبهة التحرير، إذ منحتها مزيدًا من دعم الدول الحديثة الاستقلال وغير

المنحازة.

بين ايلول ١٩٥٦ وحزيران ١٩٥٧، شنت الجبهة حملة تفجير قنابل أوقعت في صفوف الفرنسيين اصابات عديدة، ورد الفرنسيون بقمع متزايد رافقته اعمال تعذيب وسجن أثارت الاستنكار في فرنسا والعالم.

في ١٩٥٧، وضعت حكومة بورجيس-مانوري التي حلت محل حكومة غي موليه، تشريعًا يهدف لربط الجزائر نهائيًا بفرنسا، لكن القانون لم يقرّ. وبعد مؤتمر الصومام وضعت خطة مغربية-تونسية لاتحاد شمال افريقي مرتبط بفرنسا. وبدأ قادة جبهة التحرير إجراء مفاوضات في المغرب في ٥ تشرين الاول ١٩٥٧. غير ان أحمد بن بلّة ورفاقه، خطفوا اثناء طيرانهم من المغرب إلى تونس حينما حط الطيار الفرنسي بهم في الجزائر، ووضع القادة المختطفون في السجن في فرنسا. لكن اعتقال القادة، وقصف قرية «ساقية» في تونس (١٩٥٨) الذي اسفر عن مقتل ٧٩ شخصًا، لم يؤثرا في تحركات الجبهة ونشاطها. وهكذا وجدت فرنسا ان لا مفرّ لها من التفاوض مع الجبهة، ما أثار ردة فعل عنيفة من المستوطنين الاوروبيين الذين كان نصفهم فقط من اصل فرنسي.

في ١٣ ايار ١٩٥٨، تمرد المستوطنون وشكلوا لجانًا للسلامة العامة في المدن الجزائرية الكبرى. وبارك الجيش الفرنسي خطوة المستوطنين الذين استغلوا تخوف الحكومة الفرنسية من اندلاع حرب أهلية في فرنسا، وأطاحوا الجمهورية الرابعة واعادوا الجنرال ديغول إلى الحكم أملاً في ان يؤيد ديغول مطلبهم القاضي بدمج الجزائر دمجًا تامًا بفرنسا. ومع ان ديغول عزّز العمل العسكري للقوات الفرنسية التي كان عددها ٥٠٠ ألف جندي، فان ذلك لم يؤد إلا إلى مزيد من اعمال الارهاب في الجزائر وإلى



القادة الذين اختطفوا في الجو. من يمين الصورة: رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلّة، حسين آيت أحمد.

مزيد من التوتر على حدود المغرب وتونس. وردت جبهة التحرير في ١٩٥٨ بانشاء «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» في آب ١٩٥٨، برئاسة فرحات عباس، وبعضوية أحمد بن بلّة وسواه من القادة المعتقلين. وفي الوقت نفسه كان ديغول يميل للاعتراف بقوة الوطنية الجزائرية والقبول بمطالب جبهة التحرير.

كانت تصريحات ديغول في البدء غامضة. غير انه اصدر بيانًا واضحًا في ايلول ١٩٥٩ أقرّ فيه بحق الجزائريين في تقرير مستقبلهم بانفسهم. وفي كانون الثاني تمرد المستوطنون واقاموا المتاريس في شوارع الجزائر؛ لكن تمردهم ما لبث ان انهار بعد تسعة ايام لأنه لم يحظ بتأييد الجيش. وبدأت المحادثات الاستطلاعية الاولى بين الفرنسيين وجبهة التحرير سرًّا، قرب باريس، في صيف ١٩٦٠، غير انها انتهت بالفشل.

في تشرين الثاني (١٩٦٠) أعلن ديغول انه سوف يجري استفتاء حول تنظيم الحكم في الجزائر ريثما يتم تقرير المصير، ثم زار الجزائر بنفسه لهذا الغرض. وفي الاستفتاء طلب إلى الجزائريين الموافقة على مسودة قانون ينص على تقرير المصير وعلى اصلاحات فورية تتيح للجزائريين المشاركة في الحكم. غير ان الاستفتاء تعرض لعمليات امتناع واسعة. وفي شباط ١٩٦١، اجرت حكومة فرنسا اتصالات جديدة مع جبهة التحرير عبر رئيس جمهورية تونس. وادت المحادثات السرية إلى مفاوضات مباشرة في إيفيان على الحدود الفرنسية-السويسرية. غير ان المفاوضات فشلت بسبب موضوع الصحراء، وكذلك بسبب الهجوم الفرنسي على بنزرت (راجع «تونس» في هذا الجزء).

في هذه الاثناء كان المستوطنون مع فلول من الجيش الفرنسي قد شكلوا «منظمة الجيش السري» المناوئة للمفاوضات ولنزع السلطة من الاوروبيين. وفي ٢٢ نيسان ١٩٦١، نظم أربعة جنرالات هم: شال، زيلر، جوهو وسالان عملية الاستيلاء على مدينة الجزائر، غير ان انقلابهم فشل لأن أغلبية الضباط لم تسانده. بعد ذلك، تصاعدت الحرب مجددًا بين الفرنسيين والثوار، وراح اعضاء منظمة الجيش السري يشنون هجمات إرهابية في الجزائر وفرنسا معًا.

استؤنفت المفاوضات في كانون الاول ١٩٦١، وانتقلت في كانون الثاني ١٩٦٢ إلى جنيف وروما، وشارك فيها القادة الخمسة المعتقلون. واسفرت المرحلة الاخيرة من المفاوضات التي جرت في إيفيان عن التوقيع في ١٨ آذار ١٩٦٢ على اتفاقية وقف اطلاق النار، مع اعلان السياسة التي ستتبع مستقبلاً. ونص الاعلان على استقلال دولة جزائرية مستقلة بعد فترة انتقالية؛ وعلى صيانة حقوق الافراد وحرياتهم، وصدرت بيانات في اليوم التالي تتعلق بحقوق المواطنين الفرنسيين في الجزائر، وبمستقبل التعاون الفرنسي-الجزائري. وفي المجال العسكري، اتفق على ان تحتفظ فرنسا بالقاعدة البحرية في «مرسى الكبير» لمدة ١٥ سنة، وكذلك بموقع التجارب النووية في الصحراء، فضلاً عن حقوق انزال مختلفة

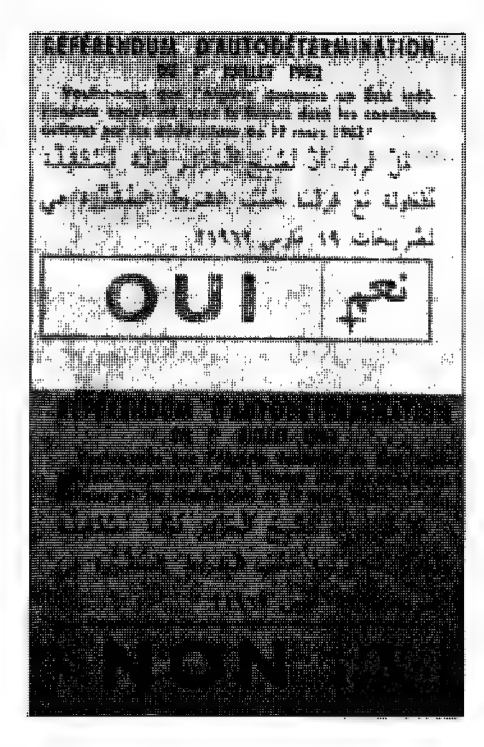
لمدة ٥ سنوات.

واستنادًا إلى اتفاقيات إيفيان تشكلت حكومة مؤقتة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ برئاسة عبد الرحمن فارس. وجرى اطلاق سراح بن بلّة ورفاقه المعتقلين، وتمّ ترحيلهم إلى المغرب. وقد اعترف الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والعديد من دول آسيا وافريقيا بالحكومة المؤقتة على الفور.

كان توقيع إتفاقية إيفيان بمثابة إشارة الانطلاق للمحاولات الاخيرة اليائسة من جانب «منظمة الجيش السري». فقد شكل «المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية» في الجزائر برئاسة الجنرال سالان، وشنت وحدات الكوماندس هجمات ضد السكان الوطنيين ودمرت عدة اماكن عامة بهدف خرق وقف اطلاق النار. ومع فشل الجيش السري في تعميم التمرد الذي انطلق من أورليانفيل، ووقوع الجنرال سالان في الاسر في ٢٠ نيسان ١٩٦٢، وتجدد الاعمال الثأرية من جانب جبهة التحرير، ازداد عدد الفرنسيين الذين كانوا يغادرون الجزائر. وكشفت مفاوضات سرية فاشلة بين الجيش السري وجبهة التحرير حول تأمين ضمانات للسكان الاوروبيين عن وجود انشقاق ضمن الجيش السري، كان مؤذنا بانتهاء نشاطه الارهابي. ومع حلول شهر حزيران ١٩٦٢ كان أكثر من نصف الاوروبيين قد غادروا الجزائر. وفي استفتاء عام جرى في اول تموز ١٩٦٢، اقترع ٩١٪ من الجزائريين مع الاستقلال. وفي الثالث من الشهر نفسه أعلن الجنرال ديغول انسحاب فرنسا من الجزائر بعد استعمار دام أكثر من



فوق: عند النصب الذي يرمز الى مئوية الاحتلال الفرنسي، جزائريات من كل الاعمار في تظاهرة تطالب بالاستقلال.
تحت: اول تموز ١٩٦٢: استفتاء حق تقرير المصير: ٥ ملايين و٩٩٣ و٧٥٤ صوتاً (ضد ١٦٤٧٨ صوتاً) اقترعوا لدولة جزائرية مستقلة ومتعاونة مع فرنسا. أوراق الاستفتاء كتبت باللغتين، العربية والفرنسية.



١٣٠ عامًا.

فرنسيون يناصرون حرب الاستقلال: توصلت حرب استقلال الجزائر، خاصة في مرحلتها الاخيرة (السنتين الأخيرتين)، إلى ان تحدث شرخًا كبيرًا في صفوف الفرنسيين انفسهم إلى درجة توقع البعض حدوث «حرب أهلية فرنسية» إذا لم يُصار إلى حل قضية الجزائر. وكان المثقفون الفرنسيون على رأس المطالبين باعطاء الجزائر حقها في الاستقلال. وقد توج مطلبهم هذا في «بيان المئة والواحد والعشرين» الذي أصدروه في ١٠ ايلول ١٩٦٠، وكان أبرز ما فيه الفقرة التي يقول فيها موقعوه: «إننا نحترم ونجد كل التبرير لرفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري، وكذلك نحترم ونجد كل التبرير للسلوك الذي يسلكه أولئك الفرنسيون الذين يرون ان عليهم واجب تقديم العون والحماية للجزائريين المضطهدين».

في ذلك الحين، كانت الحرب الجزائرية في ذروتها. وبدأت تشكل عبئًا حقيقيًا على كاهل الضمير الفرنسي. وتعددت حالات انسحاب الجنود من القتال في حرب استعمارية لا يؤمنون بعدالتها ولا بجدواها. وهذه الظاهرة كانت قد بدأت، ولو على نطاق ضيق، منذ بداية حرب الاستقلال، إذ تمّ في ٦ حزيران ١٩٥٦ اعدام الجندي الفرنسي مايو الذي رفض الانخراط في الحرب ففرّ من الجندية حتى اعتقل وحكم بالاعدام. وبعد ايام قليلة، وعلى أثر اعدام الجزائريين زبانة بن محمد وعبد القادر فراج، اتخذت السلطات الدينية الفرنسية، وعلى رأسها مطران الجزائر المونسنيور دوفال (الذي عرف بمواقفه المؤيدة للوطنيين الجزائريين ما جعل اهل قومه يطلقون عليه، سخرية، لقب «بن دوفال»)، موقفًا مناهضًا لهذا الاعدام وللسياسة الفرنسية في الجزائر، رغم الوسائل الارهابية التي كان يلجأ إليها المستوطنون الاوروبيون في الجزائر، ومعهم منظمات سياسية وعسكرية وأطراف في السلطة، وليس اقل هذه الوسائل اتهام كل مواطن فرنسي يساعد الجزائريين بالخيانة.

جاء بيان ١٠ ايلول ١٩٦٠ ذروة تحرك «ثقافي-ضميري» أربك السلطات الفرنسية ومناصري السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. إذ حمل هذا البيان تواقيع غير عادية، تواقيع فلاسفة وأدباء ومفكرين ومبدعين فرنسيين، يمثلون الكثير الكثير بالنسبة إلى الضمير الثقافي الفرنسي، وندر لبعضهم ان تدخل في سياسة البلاد. على رأس الموقعين على البيان: جان بول سارتر، موريس بلانشو، سيمون دي بوفوار، أندريه بريتون، مرغريت دورا، ألان رينيه، ألان روب غرييه، سيمون سينيوريه، هنري ليفوفر، غي ديبور ولوران شوارتز. وما زاد من ارتباك انصار السياسة الاستعمارية ان هؤلاء الاشخاص، وهم يمثلون صفوة الحياة الثقافية الفرنسية، تعمدوا تناول المسألة، ليس من زاوية حق الجزائريين في الحرية والاستقلال وحسب بل من زاوية حق الفرنسيين انفسهم في الابتعاد عن حرب ظالمة لا يؤمنون بها وحقهم في

مماشاة ضمائرهم. فكان أن فعل ذلك البيان فعله ونقل قضية مساندة الثورة الجزائرية إلى مستوى جديد لم يكن اعداؤها يتوقعونه. وقد أسس هذا البيان لما يمكن تسميته «تقليد ثقافي-ضميري» في العالم الغربي، يحق لمجتمعات هذا العالم ان تفخر به حقاً. إذ عادت مثل هذه المواقف للمثقفين متعاظمة في السنوات التالية ضد حرب فيتنام، وضد تدخل القوات السوفياتية في تشيكوسلوفاكيا وغير ذلك.

الجزائر بعد الاستقلال: في ايار ١٩٦٢، أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه في طرابلس (ليبيا) برنامجًا أعدته لجنة ترأسها أحمد بن بلّة، تناول في بنوده الاصلاح الزراعي على نطاق واسع ومصادرة الاراضي وإقامة تعاونيات فلاحية ومزارع للدولة، كما نص على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وعلى اتباع سياسة خارجية تستند إلى السعي لوحدة المغرب، والحياد، ومعاداة الامبريالية وخصوصًا في افريقيا.

ووجدت الجزائر نفسها عشية الاستقلال في ٣ تموز ١٩٦٢ غارقة في صراعات سياسية حادة، كادت تصل إلى الاقتتال الأهلي، لكنها حسمت رسميًا في نهاية ايلول ١٩٦٢ بعد انتخاب فرحات عباس رئيسًا للجمهورية، وأحمد بن بلّة رئيسًا للحكومة. ثم اقدمت الحكومة الجديدة على حلّ الحزب الشيوعي وحزب الثورة الاشتراكية (بو ضياف) وحزب مصالي الحاج، وأعقبت ذلك بالغاء نظام الولايات.

من جهة أخرى، اعترفت الحكومة باللجان العمالية التي كانت، بدعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، قد تولت إدارة العديد من المؤسسات التي هجرها الفرنسيون. واعتبرت نظام «التسيير الذاتي» الذي ينص على انتخاب العمال لمجلس ادارة يعمل إلى جانب مدير تعينه الدولة، أساسًا للاشتراكية الجزائرية.

وفي نيسان ١٩٦٣، تولى بن بلّة منصب سكرتير جبهة التحرير، ثم انتخب في ١٣ ايلول بعد تبني دستور رئاسي، رئيسًا للجمهورية لمدة ٥ سنوات، بالاضافة إلى توليه رئاسة الحكومة ومنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وقد استقال فرحات عباس من رئاسة الجمعية التأسيسية إثر هذه التطورات، ثم طرد من جبهة التحرير. وفي اواخر الصيف حدث تمرد في منطقة القبائل بزعامة «جبهة القوات الاشتراكية» التي يقودها آيت أحمد والمسؤول السابق للولاية العقيد مهند ولد الحاج الذي استطاع بن بلّة التفاهم معه في حين ظل آيت أحمد متمردًا. وفي تشرين الاول، أمّم بن بلّة ما تبقى من المؤسسات الفرنسية، كما عطّل الصحف التي كان الفرنسيون يشرفون عليها.

في تشرين الاول ١٩٦٣، تحولت خلافات الحدود مع المغرب إلى اشتباكات عسكرية، ما لبثت ان توقفت بعد توسط الدول الافريقية.

في نيسان ١٩٦٤، تبنى المؤتمر الاول لجبهة التحرير، رغم معارضة اليمين وصمت مندوبي الجيش، «ميثاق الجزائر» (راجع

باب «المعالم التاريخية» الذي انتقد الاخطاء الماضية لجبهة التحرير، وحدد العلاقات بين الحزب (جبهة التحرير) والدولة والجيش، وحاول ان يضع صياغة نظرية للاشتراكية الجزائرية المستندة إلى «الادارة الذاتية». وبعد المؤتمر عاود آيت أحمد التمرد، كما تمرد العقيد شعباني قائد الجيش في الجنوب الذي أسر في ما بعد وأعدم.

عهد بومدين: في ١٩ حزيران ١٩٦٥، ووسط الاستعداد لاستضافة المؤتمر الآسيوي-الافريقي، اطاحت حركة عسكرية تزعمها قائد جيش التحرير العقيد هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بلّة. وكان ذلك نتيجة صراعات سياسية وخلاف على النهج العام للسياسة الداخلية.

تولى السلطة السياسية في البلاد مجلس للثورة ترأسه العقيد بومدين. وتشكلت حكومة من ٢٠ عضوًا كان بومدين رئيسها ووزير الدفاع فيها، في حين استمر عبد العزيز بوتفليقة في وزارة الخارجية. وكان هدف النظام الجديد، كما حدده بومدين، اعادة تأكيد مبادىء الثورة، وتصحيح أخطاء السلطة التي نسبت لبن بلّة، وانهاء الانقسامات الداخلية، وخلق مجتمع اشتراكي أصيل، يستند إلى اقتصاد سليم. وعلى الصعيد الخارجي أعلن استمرار سياسة عدم الانحياز وتأييد حركات التحرر.

على صعيد السياسات الخارجية التي اتبعتها الجزائر في ظل حكم الرئيس بومدين، تبرز قضية العلاقات مع فرنسا وكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى جانب القضايا العربية، ومنها قضيتا فلسطين والصحراء. ففي ١٩٦٦ وقعت فرنسا والجزائر اتفاقية تنص على تقديم مساعدة تقنية وتعليمية فرنسية لمدة ٢٠ سنة، واتفاقية ثانية نصت على إلغاء ديون فرنسا للجزائر قبل الاستقلال، وتحديد دين فرنسا للجزائر بـ ٤٠٠ مليون دينار. غير ان العلاقات توترت حين تراجعت فرنسا عن تعهدها باستيراد النبيذ الجزائري. فتعهد الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٨ باستيراد نصف انتاج الجزائر من النبيذ. ويظل النفوذ الثقافي الفرنسي بالغ الاهمية في الجزائر، إذ هناك العديد من المعلمين الفرنسيين يعملون في الجزائر فضلاً عن كثرة استيراد السلع الاستهلاكية الفرنسية وما تقدمه فرنسا من مساعدة عسكرية، في مجال التدريب والمعدات للقوات المسلحة الجزائرية.

وشكلت قضايا النفط والغاز جانبًا أساسيًا من العلاقات الجزائرية الفرنسية. ففي ١٩٧٠، طلبت حكومة الجزائر إلى الشركتين الفرنسيتين: CFP وERAP، اللتين كانتا تتوليان انتاج ثلثي البترول الجزائري، زيادة اسعارهما المعلنة. وحينما تعثرت المفاوضات اتخذت الحكومة قرارًا يقضي برفع السعر، ثم اعلنت في شباط ١٩٧١ الاستيلاء على ٥١٪ من اسهم الشركة مع تأميم منشآت الغاز والأنابيب بأسرها.

اعتبرت الحكومة الفرنسية الاجراء خرقًا لاتفاقية ١٩٦٥، وطالبت بتعويض عادل، باعتبار التعويضات التي أقرّتها الجزائر مجحفة وتوقفت المفاوضات، وحاولت

الحكومة الفرنسية ان تنظم عملية مقاطعة للنفط الجزائري، كما تعرض بعض العمال الجزائريين في فرنسا (وعددهم ٧٠٠ ألف- في اواسط السبعينات) للعنف وسوء المعاملة. لكن المفاوضات استؤنفت بين شركة «سوناتراك» الحكومية الجزائرية، والشركتين الفرنسيتين، واسفرت عن اتفاق تحولت بموجبه الشركتان إلى شريكين صغيرين للدولة الجزائرية مقابل واردات نفط مضمونة.

وفي ١٩٧٥، قام الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بزيارة الجزائر، في اول زيارة لرئيس فرنسي منذ حرب الاستقلال، ما شكل خطوة ايجابية في العلاقات بين البلدين. غير ان هذه العلاقات ظلت تتعرض للتوتر إما لأسباب اقتصادية (الخلل في المبادلات التجارية لصالح فرنسا) أو سياسية (الموقف الفرنسي المؤيد للمغرب في قضية الصحراء).

واتخذت الجزائر علنًا موقفًا انتقاديًا من الولايات المتحدة، وقد قطعت العلاقات بين البلدين في ١٩٦٧، ثم استؤنفت. ومن جهة أخرى فان المشروعات الاميركية في الجزائر تلقى التشجيع، خصوصًا في مجال النفط، حيث ثمة استثمارات اميركية مهمة؛ وقد وقعت في ١٩٦٩ اتفاقية لبيع الغاز السائل للولايات المتحدة.

على صعيد الصراع مع اسرائيل، سارت الجزائر في خط دعم منظمات المقاومة الفلسطينية كما دعت إلى اتخاذ موقف متصلب من اسرائيل. وقد بقيت قوات جزائرية محدودة في جبهة قناة السويس حتى ١٩٧٠. وبعد اتفاقيات كامب دايفيد انضمت الجزائر إلى «الجبهة القومية للصمود والتصدي»، كما شاركت في مؤتمر بغداد الذي أدان هذه الاتفاقيات.

ومنذ ١٩٧٥، توترت العلاقات الجزائرية-المغربية والجزائرية-الموريتانية بسبب قضية الصحراء «الاسبانية» سابقًا. فقد احتجت الجزائر بعنف على قرار اسبانيا تسليم الصحراء للمغرب وموريتانيا، والجزائر تدعم جبهة «بوليساريو» التي تقاتل الجيشين المغربي والموريتاني تحت شعارات تحرير الصحراء. واعترفت الجزائر في ١٩٧٦ بـ«جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية»، وفي الوقت نفسه تعتبر المغرب ان الجزائر مسؤولة عن القتال وترفض الاعتراف بوجود حركة تحرير مستقلة.

على الصعيد الداخلي، اعتمد الرئيس بومدين في سياسته التنموية على مبدأ اعطاء الاولوية لقطاع «انتاج ادوات الانتاج»، كذلك مقولة «الحلقات القائدة للقطاعات الاقتصادية»، ثم اضاف إلى هذين المفهومين اطروحة «التراكم الاشتراكي البدائي»، وبدأ الدعاية لمشروعه التنموي تحت شعار اساسي اشتهر حينها بـ«مفهوم الصناعات المصنعة» (كان وزير الصناعة والطاقة، من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٧، عبد السلام بلعيد الذي أصبح رئيسًا للوزراء في ١٩٩٣). وتزامن اسلوب بومدين هذا مع عملية الاصلاح الزراعي في الريف التي انحصرت في تأميم الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين.

وصرفت بلايين الدولارات على بناء بنية تحتية وصناعية متينة. ولكن هذه البنية

ظلت مرتبطة بالسوق الخارجية لجهة استيراد المواد الاولية. وبقي القطاع النفطي وحده مصدرًا للعملة الصعبة، مع ما يفترض ذلك من خضوع لقواعد العرض والطلب في السوق الدولية. ولكن الخلل الكبير وقع عندما أهملت الزراعة فأدت إلى هجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة، وتصاعدت معها نسبة البطالة.

وبرغم تكون طبقة عاملة فاعلة ومؤثرة إلا ان تلك الصناعات الكبيرة والوحدات الانتاجية الضخمة ركزت سلطة القرار الاقتصادي بين أيدي حفنة قليلة من البيروقراطيين، كما كان القرار السياسي محصورًا بين يدي الرئيس ومن يحيطون به. ولعل هذه المركزية الشديدة هي التي لعبت دورًا كبيرًا في تفشي الرشوة والمحسوبية وانتشار العملات. فقد اجتمعت هذه العوامل كلها: اهمال الزراعة، الصناعة الثقيلة التي لم تعمل ابدًا بكامل طاقتها، مركزية القرار الاقتصادي، الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة، بروز طبقة من البيروقراطيين لم يكن لها وجود في تاريخ الجزائر... اجتمعت كلها لتحرف الثورة الصناعية عن اهدافها الاساسية وجعلتها في طبيعة الحال تصب في طاحونة رفض ما هو قائم، هذا الرفض الذي ترجم في العودة إلى الاصولية التي بدأت تملأ كل مساحة اجتماعية تنسحب منها السلطة أو تتركها تتدبر امرها بنفسها.

وإذا كان هواري بومدين قادرًا على ضبط البؤر المتفجرة خلال عهده فذلك يعود إلى جملة عوامل محددة يسوق جورج الراسي («الحياة»، العدد ١١١٦٩، تاريخ ١٢ ايلول ١٩٩٣، ص ١٤) أهمها على الشكل التالي:

١- سلوكه الشخصي الذي كان يجعله فوق الشبهات؛ فكان الناس يميزون بينه وبين من هم حوله ممن يستفيدون من مواقعهم في السلطة لملء جيوبهم. كما ان تدينه وتمسكه الشديد بالدين لعبا دورهما في كسب حب الناس له، خصوصًا انه صاحب تاريخ نضالي لا تشوبه شائبة.

٢- الطفرة النفطية التي جعلت الدولة تصرف على مختلف المرافق العامة، وتلبي الخدمات الاجتماعية الأساسية. فلا تظهر الفوارق الطبقية على السطح ويبقى المستوى العام للحياة مقبولاً.

٣- وجود نظام مخابراتي شديد الفعالية، قادر على سحق أي معارضة في المهد. وكان الجزائريون يتندرون بتسميته «الرياضة والموسيقى» Sport et Musique (S.M.) وهي الأحرف الاولى نفسها لجهاز الاستخبارات العسكرية Sécurité Militaire. وكان المعارضون أو حتى الذين يفكرون بالمعارضة يومًا ما يخشون هذا الجهاز خشية كبيرة.

٤- وجود نظام عسكري. فالجيش كان صاحب الكلمة الفصل في شؤون السلطة. وكان رئيس الجمهورية هو ايضًا رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس الوزراء ووزير الدفاع. والمحاولة الانقلابية الوحيدة التي قام بها الطاهر الزبيري (من قادة ثورة التحرير في منطقة قالمة) باءت بالفشل.

٥- بروز مشكلة الصحراء الغربية



الرئيس هواري بومدين بين الرئيس العراقي صدام حسين (الى يمين الصورة) وشاه ايران (في الجزائر العاصمة، ٤ آذار ١٩٧٥).

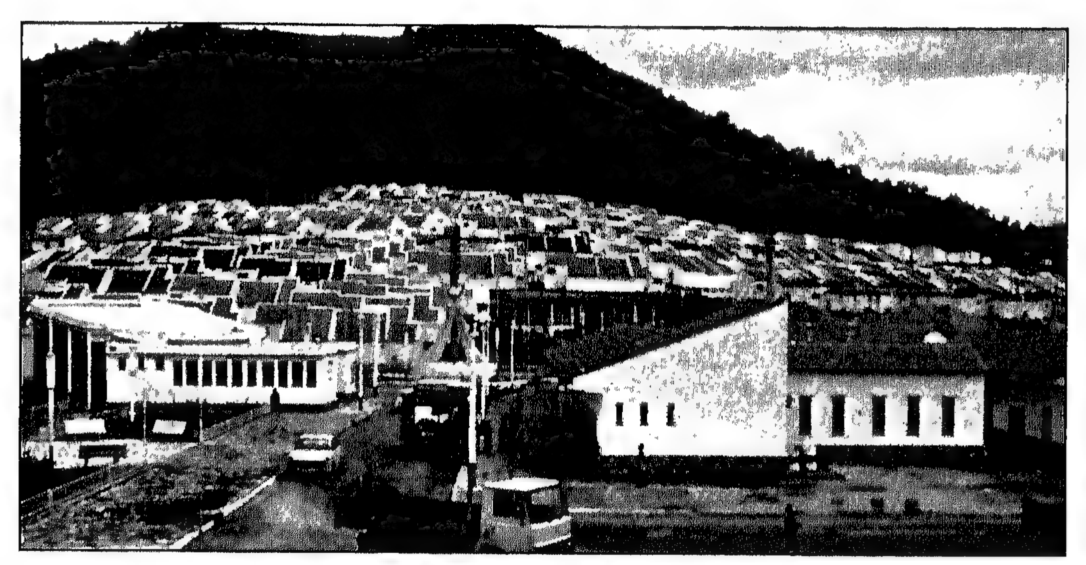
عام ١٩٧٣ وتبني بومدين لها ضمن معادلات التوازن في المغرب العربي. ووصلت العلاقات المغربية-الجزائرية مرات عدة إلى حافة القطيعة لا بل إلى حافة الحرب، الامر الذي شكل «بؤرة توتر» جعلت الناس لا يركزون انظارهم على الاوضاع الداخلية.

٦- التوجه القومي العربي لبومدين الذي أظهره في اللحظات الحرجة، وخصوصًا بعد هزيمة ١٩٦٧، وخلال حرب تشرين الاول ١٩٧٣. فقد كان سباقًا دائمًا في تقديم الدعم ونصرة التضامن العربي، وهو القائل «نحن مع منظمة التحرير ظالمة كانت أم مظلومة»، مؤكدًا على الدوام وفي كل المناسبات تأييده لقضية الشعب الفلسطيني، وهو الذي رتب الاتفاق العراقي-الايراني عام ١٩٧٥ بين شاه ايران وصدام حسين.

٧- وأخيرًا وليس آخرًا، فقد أكد بومدين دوره كزعيم بارز من زعماء العالم الثالث. ولم يقصر ابدًا في دعمه لحركات التحرير على امتداد القارات الثلاث آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. فهو صاحب فكرة «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» الذي اطلقها من على منبر الامم المتحدة عام ١٩٧٤.

٨- تضاف إلى هذا بالطبع المشاريع الضخمة التي أثارت حماس الشباب مثل الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية، الثقافية)، وطريق الوحدة الافريقية لربط الجزائر بدول جنوبي الصحراء، ومشروع السد الأخضر لمنع تقدم الصحراء (تشجير ٣ ملايين هكتار على امتداد ١٥٠٠ كلم بين الأطلس الصحراوي والهضاب المتاخمة).

من أجل هذا كله استطاع بومدين كبح جماح المد الاصولي في عهده. ولكن التربة كانت صالحة لكي يأخذ هذا المد أقصى بعده في اللحظة المناسبة.



إحدى القرى (في منطقة أطلس التل) التي انشأتها الثورة الزراعية.

عهد الشاذلي بن جديد: انتخب الشاذلي بن جديد رئيسًا للجمهورية، واعتقد كثيرون ان هذا الانتخاب سيكون بداية عهد جديد على اعتبار ان بن جديد كان مناوئًا عنيدًا للرئيس بومدين. لكن الامور ما لبثت ان انجلت عن استمرار أزمة «اللعبة السياسية» حيث تبين ان السلطة حرصت على شدّ خيوطها من وراء الستار بقصد تفادي الكشف عن هويتها وحفاظًا على نفوذها المصلحي. من هنا، طغت على السطح السياسي في عهد الشاذلي فئة من الساسة تعتمد اسلوب القطيعة مع الواقع الجزائري.

لكن، ومع هذه الاحوال السياسية في بداية الثمانينات (السنوات الاولى من عهد الشاذلي) عرفت الجزائر، نتيجة ارتفاع اسعار البترول وقيمة الدولار، رخاء إقتصاديًا ساهم في تهدئة الجزائريين وأنساهم الضغط والكبت السياسي؛ الامر الذي استمر حتى نهاية ١٩٨٥ حيث اعلن المؤشر الاقتصادي عن انهيار ملحوظ في مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ما أثار ارتباكات لدى المواطن الذي أصبح همه اليومي الجري وراء لقمة العيش. وتراكمت الاخطاء واستشرى الفساد، إضافة إلى التقشف الفاضح الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر، وأزمة اسعار النفط التي اندلعت في ١٩٨٦.

والحقيقة ان الازمة الاقتصادية الجزائرية جرت على مرحلتين، المرحلة الاولى بدأت في ١٩٨٢ مع تناقص الاستيراد الذي كانت الدولة قد بدأت تسيطر عليه سيطرة تامة منذ ١٩٧٨، ما اوصل الواردات إلى الحد الادنى (٧،٥ مليار دولار ثلثها لشراء المواد الغذائية)، وكان من نتيجة هذا التضاؤل المباشر شحًا عامًا وخلو البلد من المواد الضرورية وقطع الغيار، إضافة إلى تنامي الاستيراد عن طريق التهريب ووجود سوق سوداء يسيطر عليها بعض اركان النظام. أما المرحلة الثانية، فبدأت مع

الظروف التي استجدت في ١٩٨٦: تخفيض جزء كبير من النفقات في الموازنة، فيما هبطت الضرائب المباشرة المتأتية من مبيعات النفط إلى النصف خلال عام واحد. وهكذا اضطرت الدولة إلى تجميد مشاريع الاستثمار الكبرى (صناعة السيارات والتعدين). وفي بلد جعلت الدولة فيه من نفسها الدولة الأم التي تفرض التسعير كما تفرض وتيرة النمو والاجور وحجم الاستثمارات، كان من الطبيعي ان ينتج عن هذا توقف مفاجىء في نسبة النمو.

أدت كل هذه التراكمات السلبية (السياسية، والاقتصادية والاجتماعية) إلى انفجار إجتماعي بدأ في ٤ تشرين الاول ١٩٨٨، وشكل العنوان الأكبر لكل الاحداث التي عاشتها الجزائر بدءًا من هذا التاريخ (راجع «انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨» في باب معالم تاريخية).

طوت إنتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨ صفحة ثورة التحرير وحزبها الحاكم (جبهة التحرير الوطني)، وفتحت صفحة الثورة الاجتماعية في تاريخ الجزائر المستقلة، لكنها دشنت في الوقت نفسه لسنوات طويلة لاحقة من الفوضى الشاملة (حرب أهلية) ومن البحث عن حلول من خلال اصلاحات ملموسة بدأت بتحرير الدولة من الحزب الحاكم، وبالاطاحة بما تبقى من رؤوس النظام القديم واقرار دستور جديد ينص صراحة على بداية «الجمهورية الثانية».

فللمرة الاولى، وبعد ان ساعد قادة جبهة الانقاذ الاسلامي الرئيس الشاذلي على ضبط الاوضاع المترتبة على انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨ مقابل وعد بالعمل السياسي الحر، حل «رئيس الوزراء» محل «الوزير الاول» وتم اختيار قاصدي مرباح لتشكيل



الشاذلي بن جديد (الى يسار الصورة) والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في مطار أورلي الفرنسي (١٩٨٢).

الوزارة الجديدة المسؤولة تجاه البرلمان الذي يمنحها الثقة. وبعد ذلك باسبوعين، أي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٨، قطف الشاذلي أولى ثمار إصلاحاته حين اختاره المؤتمر السادس لجبهة التحرير مرشحًا لفترة رئاسية جديدة مدتها خمس سنوات أخرى بدأت فعلاً يوم ٢٢ كانون الاول ١٩٨٨. وكان هذا المؤتمر بداية الفصل بين منصبي رئيس الجمهورية والامين العام للحزب (جبهة التحرير). فقد آلت الامانة العامة إلى عبد الحميد مهري وسجل الشاذلي خطوة باتجاه ابتعاده عن المعترك الداخلي ليظل «فوق الجميع».

أما بالنسبة إلى الجيش، فقد أخذ الشاذلي على عاتقه مسؤولية القمع الذي حدث، مؤكدًا ان الجيش انقذ البلاد من كارثة، وانه هو الذي كان يصدر الاوامر. ومقابل هذه التطمينات وافق كل من الحزب والجيش على منح الشاذلي ثقتهما من جديد، واعلنا دعمهما للاصلاحات الدستورية والاقتصادية والسياسية التي هو مقدم عليها.

وواصل الشاذلي سباقه مع الوقت. فبعد اطلاقه «اتحاد المغرب العربي» في ١٧ شباط ١٩٨٩ بأيام قليلة، دعا الجزائريين للتصويت على الدستور المعدل المنسوخ عن دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا، والذي أشرف على صياغته القانونية محمد بجاوي وينص على التعددية الحزبية وعلى فصل السلطات، ويلغي نهائيًا اية إشارة إلى الاشتراكية التي تمّ دفنها في الجزائر قبل عام على الاقل من تشييعها في الاتحاد السوفياتي.

لم يكمل قاصدي مرباح (راجع باب زعماء ورجال دولة) سنته الاولى على رأس اول وزارة في عصر التعددية، فأخرج منها بحجة بطئه في تنفيذ الاصلاحات. وجاء مكانه مولود حمروش للتسريع في وضع البرنامج الاصلاحي موضع التطبيق. وكان البرنامج يشتمل على شقين رئيسيين: الاول سياسي وينص على تطبيق التعددية الحزبية من خلال السماح بتشكيل «الجمعيات التي لها طابع سياسي»، ونزع صفة الحزبية عن الدولة. والثاني اقتصادي ويعني العمل بسرعة نحو اقتصاد السوق.

وفعلاً تقدمت عشرات الاحزاب بطلبات الترخيص التي اعطيت ضمن مهل قياسية. أبرزها بالطبع الترخيص الذي أعطي من وزارة الداخلية واضفى صفة الشرعية على خروج «جبهة الانقاذ الاسلامية» إلى العمل العلني يوم ٢٢ آب ١٩٨٩ إيفاء بالعهد الذي قطعه الشاذلي على نفسه. وترافق ذلك مع تحجيم جبهة التحرير بعد انسحاب العسكريين من عضويتها في ٣ آذار ١٩٨٩، وكانوا يشكلون ثلث اعضاء اللجنة المركزية. وعاد الجيش إلى ثكناته ليلعب دوره التقليدي في حماية أمن الوطن وسلامة اراضيه، وابتعد عن السياسة كما نصّ على ذلك الدستور الجديد.

لقد اعتبر حمروش ان همه السياسي الاول هو «احتواء» المد الاسلامي. وحرص خلال فترة وجوده على رأس الحكومة على ابقاء الجسور مفتوحة مع الحركات الاسلامية. أعلن مرة في حديث تلفزيوني ان

«عدوي ليس جبهة الانقاذ وإنما المافيا التي تتصرف بخمسين مليار دينار جزائري»، في إشارة واضحة إلى الاغنياء الجدد والقدامى.

وعلى الصعيد الاقتصادي جمع حمروش حوله مجموعة من الاصلاحيين ابرزهم وزير الاقتصاد في حكومته غازي حيدوسي الذي كان باشر عملية تنقية الاجواء الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الوطني والخارجي.

جاء العام ١٩٩٠ ليؤكد قدرة التيار الاسلامي على تعبئة الناس مستفيدًا من الاصلاح السياسي الديمقراطي التعددي الذي بدأت الجزائر تعيشه والذي يعمل له الرئيس الشاذلي ورئيس الحكومة مولود حمروش. والقدرة التعبوية هذه، والشعبية، ظهرت في مناسبتين رئيسيتين: تظاهرة يوم الجمعة ٢٠ نيسان ١٩٩٠ الضخمة التي اخترقت شوارع العاصمة، وبعدها بأقل من شهرين الانتخابات البلدية (١٢ حزيران ١٩٩٠) التي فازت بها الجبهة الاسلامية بـ٨٥٣ بلدية من اصل ١٥٤١، في حين لم تحصل جبهة التحرير إلا على ٤٨٧ بلدية، فبرزت جبهة الانقاذ الاسلامية خاصة (والاسلاميون عامة) جبهة المعارضة الرئيسية للسلطة في مرحلة تضعضع جبهة التحرير من ناحية، وعدم قدرة «القوة الثالثة» (الاحزاب الأخرى المرخص لها في ١٩٨٩) على التأثير الفعلي على مسار الاحداث.

وبعيد هذه الانتخابات، فاجأ الرئيس الشاذلي الجميع حين قرر إجراء الانتخابات التشريعية في نهاية ١٩٩٠-مطلع ١٩٩١، بينما كان رئيس وزرائه، حمروش، يرى ضرورة تأخير موعد الانتخابات التشريعية وتسريع الاصلاحات التي كانت تتطلب ما لا يقل عن ثلاث سنوات لكي تؤتي ثمارها.

بعد تحديد موعد هذه الانتخابات جرى، في ٢٦ تموز ١٩٩٠، تعديل وزاري في حكومة مولود حمروش تخلى فيه رئيس الجمهورية عن منصب وزير الدفاع للمرة الاولى منذ استقلال الجزائر. واحتل المنصب اللواء خالد نزار الذي كان عين رئيسًا لأركان حرب الجيش بعد شهرين من انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨.

أحداث ٢٥ ايار-٤ حزيران ١٩٩١ كانت العنوان الأكبر لهذا العام. في ٢٥ أيار أعلن عباسي مدني، زعيم جبهة الانقاذ، الاضراب المفتوح، وبدأت التظاهرات الضخمة والتجمعات وبدا ان الحركة الاسلامية تتحرك في إطار مشروع لاستلام السلطة. وبعد نحو عشرة ايام من «الغليان الاسلامي»، أي ليلة ٤ حزيران ١٩٩١، أعلن الشاذلي حال الحصار (الطوارىء)، واقال حكومة مولود حمروش، وأجّل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة يومي ٢٧ حزيران و١٨ تموز إلى اشعار آخر؛ وفي اليوم التالي (٥ حزيران ١٩٩١) عيّن سيد أحمد غزالي على رأس وزارة جديدة. وفي خضم هذه الاحداث المتسارعة، أعلن الشاذلي استقالته من رئاسة جبهة التحرير قاطعًا أي علاقة معها.

مع اعلان حال الحصار (الطوارىء) بدا واضحًا ان «الانقاذ» في طريقها إلى خسارة الجولة وان المواجهة مع الجيش

أصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات. في ٢٠ حزيران ١٩٩١ ردت «الانقاذ» على اتهامات الجيش لها بالعنف وخرق الدستور والاخلال بالامن ورفض قوانين الجمهورية، وحمّلته مسؤولية التصعيد مكررة مطالبها برفع حال الحصار. وكان الجيش، خلال عام من الديمقراطية (بين حزيران ١٩٩٠ حين فازت الانقاذ بالانتخابات البلدية، وحزيران ١٩٩١ حين بدأت صراعها المفتوح مع السلطة)، قد تمكن من كشف الكثير من هياكل الانقاذ وأطرها التنظيمية ومن أساليب عملها ومن نواياها وخططها المستقبلية ومن التيارات المتصارعة في داخلها.

بعد ذلك باسبوع واحد، أي في ٢٦ حزيران ١٩٩٠، ظهر بشير فقيه أحد قادة الانقاذ (مات بعد ذلك بحادث سيارة)، مع عضوين آخرين في مجلس الشورى هما الهاشمي سحنوني ومحمد مراني ليعلنوا معارضتهم لقيادة عباسي مدني وليتهموه بأنه «خطر على الاسلام والمسلمين». فبدا ان سيد أحمد غزالي، ومعه الجيش، قد سجلا نقطة مهمة على طريق شق الانقاذ. وبعد ذلك بيومين، ألقي القبض على عباس مدني في مقر الجبهة وسط العاصمة، وعلى علي بن حاج امام مبنى التلفزيون، وأودعا سجن البليدة العسكري، وحكم عليهما بالسجن ١٢ سنة.

وفي ٣٠ تموز ١٩٩١، بدأ سيد أحمد غزالي (راجع باب زعماء ورجال دولة) ندوة الحوار الوطني، وواصل حملته لاضعاف جبهة التحرير وابراز «قوة ثالثة» يستند إليها النظام.

لكن الحوار فشل، وجبهة الانقاذ سرعان ما اعادت تكوين قيادة بديلة وبقيت جماهيرها متماسكة، في حين كانت الصراعات والتمزيقات والمكائد تعصف بجبهة التحرير.

وفازت جبهة الانقاذ بالدورة الاولى من الانتخابات التشريعية (اواخر ١٩٩١)، فعطّلها الجيش وألغى الدورة الثانية، واستقال الرئيس الشاذلي بن جديد في ١١ كانون الثاني ١٩٩٢.

عهد محمد بوضياف: بسبب الفراغ السلطوي الذي أدت إليه استقالة الشاذلي تم تشكيل المجلس الاعلى للأمن الذي تألف من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والدفاع والعدل ورئيس المجلس الدستوري وقيادة أركان الجيش. وأقر هذا المجلس عدم إتمام الانتخابات بسبب «استقالة الرئيس». وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٩٢ (أي بعد ثلاثة ايام من استقالة الرئيس)، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة المؤلف من خمسة أعضاء، فقاموا بانتخاب محمد بوضياف رئيسًا في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٢. فأمضى ١٦٦ يومًا في الحكم، واغتيل في ٢٩ حزيران ١٩٩٢ (راجع ما له علاقة بمحمد بوضياف في باب «الاسلام الجزائري» وفي باب «زعماء ورجال دولة»).

عهد علي كافي: اجتمع المجلس الاعلى للدولة إثر وفاة بوضياف وانتخب علي كافي (مولود ١٩٢٨) رئيسًا له. فقام

كافي بتعيين حكومة انتقالية في ١٩ تموز ١٩٩٢ برئاسة بلعيد عبد السلام.

في العام ١٩٩٣، عرفت الجزائر مزيدًا من التدهور. فالى احكام الاعدام التي باتت تصدر بالعشرات، شهد البلد مواجهات دموية يومية بين قوى الأمن وأعضاء الحركات الاسلامية المسلحة التي ركّز المتشددون فيها حربهم في الأشهر الاربعة الاخيرة من ١٩٩٣ على الاجانب. فقتلوا رعايا لفرنسا وبريطانيا واسبانيا وروسيا وآخرين ينتمون إلى اميركا الجنوبية. وكانت عمليتهم الأهم قتل ١٢ كرواتيًا بالسلاح الابيض. وعلى الصعيد السياسي، اجرت السلطات حوارًا مع الاحزاب لم يسفر عن نتيجة حاسمة. وبدا مع نهاية السنة ان السلطات-أو جناحًا فيها على الاقل- مصرة على ايجاد حل للازمة. ومن أجل هذا الهدف مددت ولاية المجلس الاعلى للدولة شهرًا (كان مقررًا ان تنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٣) للافساح في المجال امام لجنةالحوار الوطني لعقد «ندوة الاجماع» في ٢٥ و٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤.

أما الحدث الابرز الذي عرفه العام ١٩٩٣ فكان تعيين رضا مالك رئيسًا للحكومة خلفًا لبلعيد عبد السلام في ٢١ آب. وبعد يومين تم اغتيال قاصدي مرباح وتبنت العملية «الجماعة الاسلامية المسلحة» (راجع «قاصدي مرباح» في باب زعماء ورجال دولة). واستقبل الرأي العام الجزائري هذه الحكومة بشيء من القلق لاعتباره انها تشكل تكريسًا لفشل سياسة الحوار وتوجهًا صارمًا نحو الاحتكام لمنطق القوة والعنف.

عهد اليمين زروال: في آخر كانون الثاني ١٩٩٤، انتهت مدة ولاية علي كافي كرئيس للدولة، رئيس المجلس الاعلى للأمن المعتبر كهيئة استشارية لدستور العام ١٩٨٩ الذي كان لا يزال ساريًا. وكان رئيس المجلس الدستوري كلف المجلس الأعلى للأمن في كانون الثاني ١٩٩٣ مهمات رئيس البلاد بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد.

كان الرئيس علي كافي عمل لانجاح ندوة الوفاق الوطني. وقبيل انتهاء ولايته، حمل بشدة على «الاحزاب المهمة» التي قاطعت الندوة وأفشلتها. وقبيل انتهاء ولايته (أواخر كانون الثاني ١٩٩٤)، كان منصب رئاسة الدولة شبه محسوم لمصلحة عبد العزيز بوتفليقة. لكن المجلس عاد، في اللحظة الاخيرة، وعين وزير الدفاع في حكومة رضا مالك، اليمين زروال رئيسًا للدولة الذي أدّى اليمين الدستورية في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤ مؤكدًا ان «نفاد كل الحلول هو الذي دفع الجيش إلى استلام السلطة»، وطلب من رضا مالك البقاء في منصبه رئيسًا للحكومة، وتعهد بانهاء المرحلة الانتقالية والرجوع إلى المسار الديمقراطي.

وفي ما يلي كرونولوجيا أهم أحداث السنوات ١٩٩٤-١٩٩٦:

في ١٩٩٤

في ٢٧ شباط، قتلت قوى الامن زعيم «الجماعة الاسلامية المسلحة» جعفر الأفغاني (إسمه الحقيقي مراد سي أحمد) مع

تسعة من افراد مجموعته، في عملية تؤكد خيار الحكم عدم التساهل مع المتطرفين. وكان الرئيس اليمين زروال وضع الخطوط العريضة لبرنامجه «الانتقالي» في كلمة ألقاها قبل يوم واحد من هذه الحادثة امام مجلس الوزراء في اول اجتماع له في رئاسة الجمهورية.

في ايار: زار الرئيس السابق أحمد بن بلّة واشنطن، والتقى شخصيات قريبة من جبهة الانقاذ الاسلامية، وشخصيات أخرى عربية واجنبية كان التقاها في لندن وهو في طريقه إلى واشنطن شجعته على القيام بوساطة بين السلطة والانقاذ. وبن بلّة زعيم «الحركة من اجل الديمقراطية». وعلى صعيد آخر، تأجل اعلان «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي». وسارت تظاهرات شعبية مؤيدة للحوار الوطني، وذلك عقب الاعلان عن تشكيل لجنة للحوار من ستة أعضاء من الشخصيات الوطنية البارزة: أحمد بن بلّة، محمد الصالح يحياوي، السعيد معزوزي، الطاهر زبيري، أحمد بن علا وأحمد مهساس؛ واعتذر عن المشاركة أحمد سحنون (رئيس رابطة الدعوة الاسلامية)، وبن يوسف بن خدة (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الثورة، زعيم حركة الامة)؛ وقد سبق لهذه اللجنة غير الرسمية ان قابلت بعض شيوخ جبهة الانقاذ الاسلامية مرات عدة.

في آب: أطلقت الجولة الثانية من الحوار الوطني بلقاء دعا إليه الرئيس زروال ثمانية احزاب يفترض فيها تمثيل أهم التيارات الموجودة باستثناء التيار الاسلامي المهيمن ممثلاً بجبهة الانقاذ الاسلامية. والاحزاب المدعوة تصنف في خانات ثلاث اساسية: ١- الوطنية الديمقراطية مثل جبهة التحرير الوطني (أمين عامها عبد الحميد مهري)، وأحمد بن بلّة وحركته، وحزب التجديد الجزائري الذي يتزعمه نور الدين بوكروح؛ ٢- الاسلاموية الديمقراطية ممثلة بحركة «حماس» و«النهضة»؛ ٣- الكتلة البربرية (القبائلية) ممثلة بجبهة القوى الديمقراطية (حسين آيت أحمد)، و«التجمع» (سعيد سعدي).

في ايلول: أطلقت السلطات ثلاثة من قادة جبهة الانقاذ من سجن البليدة العسكري، ونقلت زعيمها عباسي مدني ونائبه علي بلحاج إلى الاقامة الجبرية. واشاعت هذه الخطوة جوًا من الارتياح مشجعًا على الحوار. واعتبرت فرنسا هذه الخطوة ايجابية ومهمة. وأصرّ مدني وبن حاج على حريتهما الكاملة، وطالبا باطلاق كل المعتقلين. وأعادت هذه الخطوة إلى الذاكرة القنوات التي كان فتحها الرئيس زروال مع جبهة الانقاذ حين قام بزيارة الشيوخ في سجن البليدة يوم كان وزيرًا للدفاع في كانون الثاني ١٩٩٤ حيث حطم الحاجز الذي أقيم بين المؤسسة العسكرية والانقاذ.

في تشرين الاول، وعقب تدهور خطير في الوضع الامني، وأخطره فرار عسكريين والتحاقهم بالمجموعات الاسلامية المسلحة، رفع قادة الجيش إلى الرئيس اليمين زروال «تقارير سرية» تحذر من «كارثة» إذا استمرت الاوضاع الأمنية على

تدهورها. وجاء في هذه التقارير ان ضحايا «الارهاب» في صفوف الجيش الوطني الشعبي في الفترة الممتدة بين اول تموز وأول تشرين الاول بلغ عددهم ٢٨٣ ضحية من بينهم ٣عقداء و٨ ضباط برتبة رائد و٢٨ نقيبًا و٤٠ ملازمًا، والثلث الباقي من عناصر الخدمة الوطنية. إضافة إلى عدد كبير من الضحايا في صفوف «أعوان الامن»، إذ بلغ معدله اليومي ٢٥ ضحية على المستوى الوطني. وتتعرض هذه التقارير إلى الوضع الاقتصادي والخسائر الناجمة عن عمليات التخريب، فقدرت الخسارة بـ٦٢ بليون دينار (١،٥ بليون دولار)، ووصلت مساحة الجبال المحروقة إلى ٢٢٠ ألف هكتار من الغابات. كما وتتضمن تفاصيل مثيرة عن بعض المجموعات التي التحقت بالمسلحين بعد فرارها من الثكن العسكرية، وعملياتها «البالغة الدقة» والخطورة داخل مفاصل المؤسسة العسكرية، إذ تستهدف ضباط الأمن العسكري وضباط الشيفرة.

إزاء هذه الاوضاع، طرح إسم الجنرال محمد لعماري رئيس هيئة الاركان العامة للجيش ليصار إلى ترقيته إلى أعلى رتبة عسكرية، وليسند إليه منصب وزير الدفاع. ولعماري من مواليد العاصمة، تلقى تعليمه العسكري في المدارس الفرنسية أثناء الثورة التي التحق بها قبل الاستقلال. وهو يصنف ضمن ما يُسمى «ضباط فرنسا».

١٩٩٥

في كانون الثاني، وفي اجواء تهديد «الجماعة»، بعد خطفها طائرة فرنسية، نقل الحرب إلى فرنسا، دعت «ندوة روما» (راجع «ندوة روما» في باب معالم تاريخية) إلى هدنة، وإلى تشكيل حكومة انتقالية في الجزائر. ورفضت السلطات هذه الدعوة، ونظمت مسيرات شعبية لدعم موقفها من أحزاب المعارضة المتمثلة في ندوة روما، في حين ظهر ترحيب أميركي واوروبي بهذه الندوة.

في شباط، استمرت «ندوة روما»، و«العقد الوطني» المنبثق منها، مدار الجدل الأساسي الطاغي على الحياة السياسية الجزائرية؛ وقد حملت اطراف الندوة السلطة مسؤولية إنسداد الوضع في البلاد. ونوّه الرئيس زروال بـ«المقاومة الشعبية»، ووعد بأن «الدولة ستسهر على توفير الدعم اللازم لها»، وذلك في خطاب في ذكرى تأسيس اتحاد العمال الجزائريين (النقابة الرئيسية في البلاد) في ٢٤ شباط.

في آذار، جدل حول سعي السلطة «تسليح فئات من السكان في مناطق عدة وتحت عناوين مختلفة»، ما يعني تشريعًا للميليشيات، وتاليًا انفلات الوضع كليًا من قبضة السلطة (راجع «العمل الاسلامي المسلح» في باب معالم تاريخية).

في تموز، جرى توزيع نص «وثيقة المبادىء» التي توصلت إليها السلطة مع زعيم جبهة الانقاذ الاسلامية الشيخ عباسي مدني، ونص وثيقة قدمها مدني وبقية قادة الانقاذ إلى السلطة في ١٩ حزيران ١٩٩٥. واعتبرت رئاسة الدولة وثيقة قيادة الانقاذ تراجعًا منها عن الاتفاق الذي تمّ مع مدني، ما أدّى إلى فشل الحوار بين الحكم والجبهة.

في ايلول، وقبل نحو شهرين من

موعد الانتخابات الرئاسية، اغتيل في العاصمة ابو بكر بلقايد وزير الداخلية السابق. وبلقايد متزوج من فرنسية، تقلد مناصب عديدة في الحكم الجزائري ايام الشاذلي بن جديد بينها وزارة الداخلية بعد انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨. ومنحت جبهة الانقاذ في عهده رخصة بالعمل الشرعي. وتسلم في حكومة غزالي (١٩٩٢) وزارة الاتصال (الاعلام)، وهو محسوب على التيار المتشدد في السلطة ومعروف بقربه من زعيم تجمع الثقافة والديمقراطية الدكتور سعيد سعدي.

في تشرين الاول، أفرزت التصفيات الاولية في حملة الانتخابات الرئاسية اربعة مرشحين رئاسيين: نور الدين بوكروح، اليمين زروال، سعيد سعدي ومحفوظ نحناح (راجع بصدد كل منهم باب «زعماء ورجال دولة»).

في تشرين الثاني، جرت الانتخابات الرئاسية، وأعلنت النتائج رسميًا على الشكل التالي:

عدد الناخبين ١٥٩٦٩٩٠٤.

عدد المقترعين ١١٩٦٥٢٨٠ (نسبة الإقبال ٧٤،٩٢٪).

نال اليمين زروال ٧٠٢٨١١٨ صوتًا.

نال محفوظ نحناح ٢٩٠٧٨٥٧ صوتًا (٢٥،٣٨٪)، وسعيد سعدي ١٠٦٤٥٣٢ صوتًا (٩،٢٩٪)، ونور الدين بوكروح ٤٣٣٢٥٧ صوتًا (٣،٧٨٪).

رحب الاميركيون والاوروبيون بالنتائج، وشكك بها الايرانيون، وأدانتها جبهة الانقاذ الاسلامية: «أخيرًا، اكتشفت المؤامرة وظهرت المهزلة الانتخابية حيث تداول الجنرال زروال مقعده السابق». وكانت جبهة الانقاذ قاطعت الانتخابات الرئاسية.

في ١٩٩٦

في كانون الثاني، تشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد أويحي (راجع باب زعماء ورجال دولة) رسمت لنفسها أولويات: استئصال العنف الارهابي، اصلاحات اقتصادية، اصلاحات النظم التربوية والتعليمية، الحوار. وقديم هذه الحكومة طغى على جديدها إذ إن عدد الوجوه القديمة الموروثة عن حكومة مقداد سيفي (الذي خلف رضا مالك) ١٥ وزيرًا. وعقدت دورة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وتحولت فجأة إلى دورة استثنائية سحبت الثقة من المكتب السياسي والامين العام للحزب عبد الحميد مهري، في ما اعتبر نصرًا آخر أحرزه الرئيس اليمين زروال باعادة جبهة التحرير إلى بيت الطاعة بعد ان كانت اتخذت مواقف معارضة (راجع «جبهة التحرير الوطني» و«ندوة روما» في باب معالم تاريخية).

في شباط، وفي يوم ٢٤ منه ذكرى تأميم المحروقات المصادف ايضًا ذكرى تأسيس اتحاد العمال في ١٩٥٦، قال الرئيس زروال إنه عازم «على عكس ما يروج في بعض الاوساط المغرضة -في الداخل والخارج- على المضي بأخذ مبادرات مسؤولة وتقديمها إلى كل القوى الوطنية بغرض استكمال المسار الديمقراطي

الحقيقي».

في آذار، وقد مرّ نحو مئة يوم على انتخاب زروال، استمرت الاوضاع خطيرة، واستمر الجمود والتدهور على الجبهات السياسية والامنية والاجتماعية.

في نيسان، يوم ٦ منه، شرع الرئيس زروال بمشاورات سياسية مع المدعوين من الشخصيات الوطنية. وقد أخذ على هذه المشاورات غياب «المثقف» و«المفكر» و«المبدع» لمصلحة اسماء احتلت مناصب سابقة في عهود سابقة. ومن بين الذين بدأ الرئيس معهم مشاوراته: بلعيد عبد السلام، ورضا مالك. ودعيت هذه المشاورات بـ«مشاورات الوفاق الوطني»، وقد رحبت بها واشنطن. وشكل زروال لجنة لاعادة النظر في الدستور وقوانين الاحزاب والانتخابات في الجزائر.

في ايار، أعلن زروال ان «ندوة وطنية» واستفتاء على تعديل الدستور سينظمان في وقت لاحق هذه السنة (١٩٩٦) على ان تتبعهما مطلع السنة المقبلة (١٩٩٧) انتخابات نيابية هي الاولى منذ انتخابات ١٩٩١ التي كانت قد ألغيت. وبعد ايام من كلمته هذه، أعلنت الفدرالية الوطنية لعمال الاعلام والثقافة اضرابًا تحذيريًا للاوضاع التي تمر بها مؤسسات اعلامية عدة والتي تتلخص في قرارات صرف للعمال وانخفاض سعر الدينار، وارتفاع اسعار الورق. وفي ٢٣ من هذا الشهر (أيار ١٩٩٦)، أعلن بيان باسم «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية عن ذبح سبعة رهبان فرنسيين مخطوفين منذ ٢٧ آذار ١٩٩٦. وتأكد النبأ وأثار إدانة دولية واسعة، بما فيها جهات وحركات واحزاب وتنظيمات إسلامية؛وقد ارتكبت هذه المجزرة وتزامنت مع إثارة قضية «الأب بيار» على نطاق واسع وعلى المستوى الدولي. هذا الأب الذي يقف صلبًا في وجه كثير من المقولات الصهيونية رغم الارهاب الذي يمارس عليه، يدعمه في ذلك الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي.

في حزيران، زار رئيس الحكومة التونسي الجزائر. وعلى رغم ان علاقات التعاون بين البلدين ترجع إلى ١٩٦٣ والتي تدعمت في ١٩٨١ بـ«اتفاقية قنصلية» فإن مستوى التعاون بينهما لم يرق إلى الهدف المنشود. واعطت وسائل الاعلام الجزائرية عناية خاصة لهذه الزيارة باعتبار ان عدد افراد الجالية الجزائرية في تونس ارتفع، منذ بدء الازمة الجزائرية، إلى ٣٠ ألفا، بينما لم يتجاوز عدد افراد الجالية التونسية ٨ آلاف. ومن جهة أخرى، افاد تقرير جزائري رسمي ان قوات الامن قتلت ٥٠٢٩ اسلاميًا متشددًا خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ في الوقت الذي قتل فيه الاسلاميون المتشددون ١٤٠٠ مدني من بينهم ٣٠٠ امرأة. وفي آخر شهر حزيران، نفذ الجيش «عملية ضخمة» ضد الاسلاميين المتشددين ودمرت مخابىء لهم في تيزي أوزو.

في تموز، وفي اول يوم منه وجه الرئيس زروال دعوات رسمية إلى رؤساء الاحزاب والجمعيات والمنظمات الوطنية يدعوها إلى لقاء متعدد الاطراف ابتداء من يوم ١٥ تموز؛ فأصبح من المنتظر ان تختتم

هــذه اللقــاءات بتحديــد موعــد جديــد لـ«الندوة الوطنية للمصالحة». وكان الرئيس وجه، في ختام اللقاءات الثنائية في ١١ ايار (أي قبل اقل من شهرين) مذكرة إلى المشاركين تضمنت مقترحات تتعلق بمواعيد إجراء الانتخابات. ومن أبرز ما اقترحته المذكرة الرئاسية إجراء استفتاء لتعديل الدستور قبل نهاية السنة (١٩٩٦) وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية في النصف الاول من السنة المقبلة (١٩٩٧). وقد أيدت غالبية الردود هذه المقترحات. وبعدها بأيام، عادت موجة العنف بوقوع محاولة اغتيال أحد أقطاب الحركة الاسلامية «المعتدلة» الشيخ أحمد سحنون (راجع «أحمد سحنون» في باب زعماء ورجال دولة).

وأعلن في هذا الشهر (تموز ١٩٩٦) عن إنشاء «مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها» تابع لرئاسة الجمهورية. ويقدم المرصد تقريرًا سنويًا إلى رئيس الجمهورية والحكومة، وله صلاحية الاطلاع على المعلومات مهما كانت سرية. وتأتي هذه الهيئة بعد إنشاء «مجلس المحاسبة».

وفي أجواء المشاورات التي يجريها الرئيس زروال تمهيدًا لعقد الندوة الوطنية، كان تصعيد كبير للعنف يخيم على البلاد. وقد أصدرت محكمة البويرة (١٢٠كلم شرقي العاصمة) احكامًا غيابية بالاعدام على ١٢٨ إسلاميًا، وبالسجن المؤبد على ٦٧ اسلاميًا آخرين. ومنذ مطلع ١٩٩٦ حتى اواسط تموز (١٩٩٦)، أصدرت محاكم البويرة وتيزي أوزو (منطقة القبائل الكبرى) والمدية (٨٠كلم جنوبي العاصمة) احكامًا بالاعدام، معظمها غيابيًا، بحق عشرات من الاسلاميين المسلحين.

في إطار الاتحاد المغاربي ونزاع الصحراء الغربية: هذا موضوع مفصله الأساسي العلاقات الجزائرية-المغربية التي شهدت تدهورًا كبيرًا عقب اعلان الرباط، في آب ١٩٩٤، فرض تأشيرات دخول على الجزائريين. فردت الجزائر باغلاق الحدود البرية بين البلدين. وجاءت هذه التطورات لتخرج إلى العلن خلافات بين البلدين على أكثر من قضية يأتي في مقدمها موضوع ازمة الصحراء الغربية، ولتكشف مدى تردي حال اتحاد المغرب العربي (الاتحاد المغاربي، تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا) ومدى الخلافات بين اعضائه.

ونتيجة لهذه الازمة، عاد شبح المحاور ليخيم مجددًا على المنطقة المغاربية، لكن في صيغة تختلف عن المحورين اللذين تبلورا في الثمانينات ووضعا كلاً من الجزائر وتونس وموريتانيا في جانب، والمغرب وليبيا في جانب آخر.

وبعدما أدى الخلاف الجزائري-المغربي على تسوية ملف الصحراء إلى شلل مؤسسات اتحاد المغرب العربي منذ اواخر ١٩٩٥، انتقل الصراع، بدءًا من ربيع ١٩٩٦، إلى الساحة الافريقية إضافة إلى كواليس الامم المتحدة. وشهدت البلدان الافريقية (تموز ١٩٩٦) سباقًا جزائريًا-مغربيًا لكسب المعركة الدبلوماسية بعدما استقر الوضع العسكري في الصحراء لصالح المغرب جسّدته جولات وزراء وموفدين من

البلدين إلى عواصم افريقية.

وفي ما يركز المغاربة دبلوماسيتهم على محاولة سحب اعتراف بلدان افريقية عدة بـ«البوليساريو» (هذا الاعتراف كان أتاح للبوليساريو الحصول على عضوية منظمة الوحدة الافريقية)، يسعى الجزائريون لتوسيع رقعة الاعتراف وتأمين «مجال حيوي» لعناصر جبهة البوليساريو في البلدان الواقعة جنوبي الصحراء في ظل اطلاق تهديدات باستئناف العمليات العسكرية ضد المغرب.

واستطاع المغرب ان يقنع بوركينا فاسو بسحب اعترافها بـ«البوليساريو». وفي ما كان يتوقع ان تكرّ السبحة، ردّ الجزائريون باقناع رئيس جنوب افريقيا نلسون مانديلا الاعتراف بـ«الجمهورية الصحراوية».

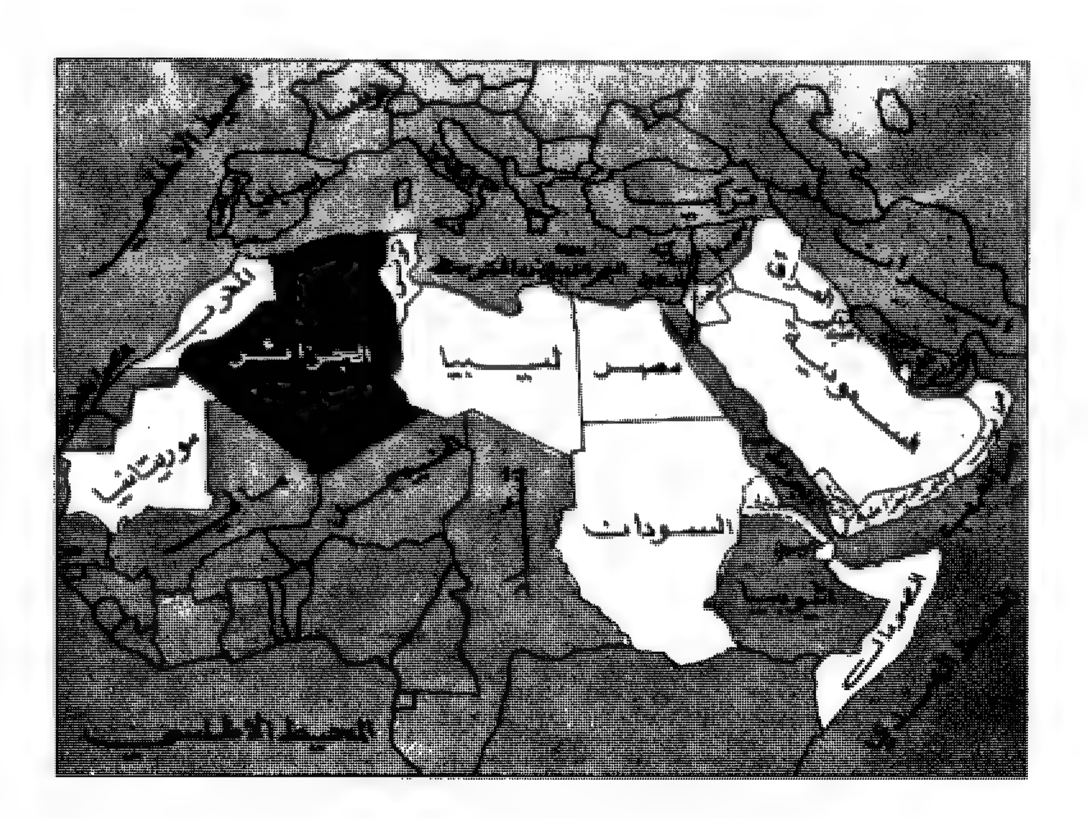
وأول من تضرر من عودة التوتر بين الجزائر والمغرب كان الاتحاد المغاربي، خصوصًا بعدما قررت الامم المتحدة سحب بعثتها المكلفة رعاية استفتاء تقرير المصير في الصحراء وابقت على مكتب مصغر للاتصالات السياسية، ما يعني تجميد «خطة السلام» التي صادقت عليها الامم المتحدة في ايار ١٩٩١.

وترفع مضاعفات تأزم الوضع في الصحراء من درجة التوتر بين البلدان المغاربية وسط عودة الحديث عن الاستقطاب الثنائي وظهور المحاور المتصارعة مجددًا.

وفي ظل التغييرات الدولية والاقليمية التي ألقت بآثارها على المنطقة منذ مطلع التسعينات، ارتدت المحاور صيغة جديدة حتى كاد كل بلد مغاربي يشكل محورًا في ذاته. فلا يمكن القول اليوم (اواسط ١٩٩٦) ان ليبيا، التي تحتفظ بعلاقات طبيعية مع كل من الجزائر وتونس، تشكل محورًا مع الرباط على الرغم من تقاطع مواقفهما احيانًا وتباعدها احيانًا أخرى خصوصًا في موضوع التطبيع مع اسرائيل. كذلك لا يمكن اعتبار تونس في محور مع الجزائر على رغم توتر العلاقات التونسية-المغربية لاسباب لا علاقة لها بنزاع الصحراء كون التونسيين لم يؤيدوا في أي مرحلة من مراحله الاعتراف بجبهة بوليساريو ولا حتى سعوا للوساطة بين المغرب وبوليساريو.

وعلى رغم العلاقات المتينة بين الجزائر ونواكشوط (موريتانيا) يصعب الحديث عن محور جزائري-موريتاني ضد المغرب، كون الموريتانيين عانوا كثيرًا من مضاعفات التسهيلات التي منحوها للبوليساريو في اراضيهم خلال الثمانينات على اضطراب أمنهم الداخلي واهتزاز علاقاتهم مع المغرب. ولعل هذه المخاوف هي التي تفسر التشدد الذي تظهره موريتانيا حاليًا (اواسط ١٩٩٦) إزاء استغلال عناصر جبهة البوليساريو لحدود موريتانيا الشمالية المتاخمة لاقاليم المغرب الصحراوية.

وخلاصة القول ان الاوضاع المغاربية، بشكلها الحالي (١٩٩٦)، مرشحة لمزيد من التوتر بسبب تفاعل الخلافات الثنائية ومضاعفات الصراع الجزائري-المغربي على الصحراء. فالجزائر والمغرب يشكلان العمود الفقري لاتحاد المغرب



العربي (راجع «اتحاد المغرب العربي»، ج١، ص ٩٠-٩٦؛ «تونس» في هذا الجزء؛ وبلدان اتحاد المغرب العربي الأخرى، إضافة إلى الصحراء الغربية في الاجزاء اللاحقة).

في إطار قضية «أزواد» (الطوارق):

تتهم الجزائر ليبيا بتغذية الصراع بين جبهات «الازواد» والحكومة المركزية في مالي، والذي يعتبر الجزائريون استمراره (الصراع) مصدر تهديد لأمنهم ونافذة لخطط تقسيم ترمي لوضع خارطة جديدة للمنطقة بانشاء دولة للازواد (الطوارق) في موطنهم الاصلي شمالي مالي وتشمل اجزاء من جنوبي الجزائر والنيجر وموريتانيا.

ومن المعروف ان حركات الأزواد ارتبطت، بعد انتقالها للعمل المسلح في ١٩٩١، بليبيا إذ تلقت منها الدعم المادي والعسكري وعقدت مؤتمرها التأسيسي واجتماعاتها في العاصمة الليبية. وفيما ضم التنظيم الأم «الحركة الشعبية لتحرير أزواد» عناصر من العرب والطوارق والسود الذين يقطنون منطقة أزواد شمالي مالي ويطلبون الاستقلال عن باماكو، أو في الاقل، حكمًا ذاتيًا للأزواديين، تفجر التنظيم إلى ثلاثة فصائل هي «الحركة الشعبية للازواد»، و«جيش تحرير أزواد»، و«الجبهة الشعبية لتحرير أزواد»، ودعم الليبيون إنشاء فصيل رابع هو «الجبهة العربية الاسلامية للازواد» بزعامة الذهبي ولد سيدي محمد.

وبسبب ضيق الجزائر من تنامي اخطار التوتر والصراع في منطقة الساحل الافريقي بعدما ارتدى النزاع المسلح بين جبهات الازواد والحكومة المركزية المالية ابعادًا عسكرية واسعة فإنها سارعت إلى

حمل الطرفين المتنازعين على الوصول إلى تسوية سلمية مخافة تدويل الصراع، خصوصًا ان اطرافًا دولية نافذة لم تخف اطماعها في المنطقة المعروفة بثرواتها الطبيعية والمعدنية الكثيرة.

رعت الجزائر أول مؤتمر للمصالحة في باماكو بين الحكومة المركزية والفصائل الاربعة في نيسان ١٩٩٢ والذي اسفر عن وضع «الميثاق الوطني للسلام» والاتفاق على آلية لحل الاجنحة المسلحة ودمج مقاتليها في القوات النظامية واعادة ٢٠٠ ألف لاجىء كانوا هاجروا إلى الجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو إلى مواطنهم الاصلية. إلا ان التوتر عاد مجددًا بعد اغتيال العقيد بلال سلوم زعيم «الحركة الشعبية للازواد» وأحد الصناع الرئيسيين لمعاهدة السلام مطلع ١٩٩٤ وتسجيل بطء كبير في اعادة اللاجئين (بسبب شح مصادر التمويل الدولية) وتعثر عملية دمج المقاتلين التي قدرت اعدادهم بسبعة آلاف رجل في الجيش المالي.

وسارع الجزائريون إلى استضافة لقاء في القليعة ثم في تمنراست (جنوبي الجزائر) كرس عودة الطرفين المتصارعين إلى مائدة المفاوضات واسفر عن وضع خطة لانهاء القتال ودمج ١٥٠٠ مقاتل في القوات النظامية واقفال قواعد الجبهات الازوادية.

إلا ان الجزائريين يشكون في ان ليبيا تعمل على عرقلة تنفيذ بنود الاتفاق، ويحملونها جزءًا من المسؤولية في استمرار التوتر (اواسط ١٩٩٦) والاعمال المسلحة في شمالي مالي كون الفصائل الازوادية ما زالت مرتبطة بها وتتلقى منها الدعم.

ويشعر الجزائريون بضيق شديد من تعثر المصالحة الازوادية-المالية وتعفن الاوضاع في منطقة الساحل الافريقي ما يشكل مناخًا مناسبًا لمعاودة طرح فكرة التقسيم والانفصال وإحياء مشروع «دولة الطوارق» الذي يهدد وحدة الجزائر.

في هذا السياق، دعم الجزائريون طلبات قدمته الحكومة المالية للحصول على تمويل يساعد في تنفيذ بنود معاهدة السلام، وشددوا على ان «الدور الليبي يمكن ان يكون بنّاء أكثر لو ساعد في تمويل خطط اعادة اللاجئين ودمج المقاتلين الأزواديين في الجيش والاجهزة الادارية النظامية» (راجع «ازواد، بلاد الطوارق»، ج٢، ص ١٧٣؛ و«بلاد الطوارق»، ج ٥، ص ٢٢٨).

الاسلام الجزائري

(كل ما يرد تحت هذا الباب «الاسلام الجزائري، حتى العنوان الفرعي «جبهة الانقاذ الاسلامية في عهد بوضياف» مستنده الاساسي دراسة د. جورج الراسي التي نشرتها «الحياة» على ١٥ حلقة، ص ١٤، بين ٤ و٢٠ أيلول ١٩٩٣، تحت عنوان «الاسلام الجزائري من عقبة بن نافع إلى عباسي مدني». ود. جورج الراسي كاتب وصحافي لبناني، مدير «المركز العربي للتوثيق والاعلام» ومجلتي «الحوار» العربية و«الحوار الدولي» بالفرنسية في باريس؛ ويحمل دكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة السوربون عن اطروحته حول «التعريب في الجزائر»، ١٩٧٩).

العمق الحضاري بربري-اسلامي: لقد شهد تاريخ الجزائر قديمًا وحديثًا تراكمات حضارية واثنية ولغوية ومذهبية متعددة، ولكن العمق الحضاري لجزائر اليوم يشتمل على عنصرين لا ينفصلان: الاسلام كدين وحضارة، والبربرية كجذور إثنية وثقافية. وبعكس نظرتهم إلى المستعمرين المتعاقبين، نظر البربر إلى الاسلام على انه رسالة حضارية لم تأت لتدمر ما بنوه بل تضفي عليه بعدًا كونيًا وروحيًا. فاعتنقوا الدين الجديد بسرعة كبيرة وشكلوا جحافله المنتصرة التي عبرت المضيق مع طارق بن زياد، ولعبوا دورًا رياديًا في تشييد البيت الفاطمي وفي بناء القاهرة جوهرة الاشعاع العربي الاسلامي، وفي تعريب المغرب العربي بأسره. إذ لا يمكن القول إن بضعة آلاف من الجنود العرب والمستعربين الذين جاءوا مع الحملة الاولى كانوا قادرين وحدهم ليحققوا للاسلام ما تحقق له في المغرب العربي وفي اوروبا من انقلاب حضاري شامل، وهو الامر الذي عجزت فرنسا عن تحقيقه في الجزائر طيلة قرن وثلث القرن وبمؤازرة مليون جندي مدججين بالسلاح الحديث.

فالاسلام هو صانع النهضة في شمالي افريقيا. وتبناه اهلها وجعلوه أساس تنظيماتهم الاجتماعية والسياسية وجوهر معتقداتهم الدينية. وازداد باستمرار وزن السكان المحليين في جيش الاسلام منذ بدايات الفتح وبخاصة منذ اواخر عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

التعريب: ولم تبدأ عملية التعريب إلا في وقت لاحق. ولا شك في ان القبائل الهلالية لعبت فيها دورًا كبيرًا لما كان يحيط بها من اساطير، على رغم الكلام القاسي الذي خصها به ابن خلدون. فقد كان السكان المحليون يطمحون بدورهم إلى امتلاك لغة القرآن الكريم. وساعدت بنيتهم القبلية على ذلك لأن زعماء القبائل سبقوهم إلى اعطاء القدوة وإلى تعريب لسانهم بعد اسلام قلوبهم.

وساعد على انتشار العربية ظهور الدول في المغرب المسلم، وحلول هذه اللغة كأداة صلاة ووسيلة اتصال لا مع دول المشرق العربي فحسب ولكن كذلك مع الاندلس في أوج ازدهارها. فقد اصبحت لغة الضاد هي لغة العلم والتعليم والتحصيل بمحض اختيار القبائل البربرية القاطنة في تلك الديار، والتي تحولت بدورها إلى عنصر حي في نشر الدعوة الاسلامية وتوسيع أداء اللغة العربية. والأمر يشبه إلى حد كبير ما جرى في المشرق العربي، حيث ان شعوب تلك المنطقة كانت لها هي الاخرى لغاتها المختلفة قبل ان تتبنى العربية لغة حوار وعلم وحضارة.

ونجد اليوم ان التجمعات السكانية غير المعربة تاريخيًا في الجزائر إنما ينحصر وجودها في أعالي الجبال كمنطقة بلاد القبائل والهوغار والأوراس، كما هو الأمر في مناطق الأطلس

الأعلى والريف في المملكة المغربية. ما عدا هذه المفارقات الجغرافية يمكن القول بلا تردد ان الشعب الجزائري بأسره معني بالبربرية كتراث تاريخي مشترك وقد انخرط انخراطًا كاملاً في الدعوة الاسلامية وفي اللغة العربية.

وقد دأب الاستعمار الفرنسي منذ احتلال البلاد على محاولة تشويه الهوية الثقافية الموحدة للشعب الجزائري، وعلى محاولة ضرب شخصيته المميزة عبر إثارة النعرات الاتنية تارة ومحاولات التنصير تارة أخرى، وعبر تغليب البربرية على العربية كلما سنحت الفرصة، وتشجيع الهجرة إلى فرنسا، إلى آخر سلسلة التقسيمات الادارية والعسكرية التي ابتدعوها لمنع تلاحم السكان وتمازجهم والابقاء على البنى القبلية والاقطاعية الكفيلة بحماية مصالحهم. ولقد أدلى الجنرال ديغول بتصريح شهير في ١٦ ايلول ١٩٥٩، أي قبل عام من بدء مفاوضاته السرية ثم العلنية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وجاء فيه: «في أي وقت من التاريخ، وتحت أي شكل من الاشكال، لم يكن هناك دولة جزائرية ولا أمة جزائرية... لم يكن هناك سوى فسيفساء من القبائل». وبعد عامين فقط من هذا الاعلان اضطر ديغول إلى الاعتراف بهذه «الفسيفساء» التي انتزعت استقلالها بقوة السلاح وشكلت الدولة الجزائرية المستقلة.

الاسلام الجزائري مع الامير عبد القادر:

الامير عبد القادر الجزائري هو الوريث الروحي لعائلة كرست حياتها لخدمة الدين، وتنتمي إلى الطريقة «القادرية»، وهي «زاوية» يغلب عليها طابع التصوف. فقد حفظ القرآن الكريم منذ نعومة أظافره، ووسع دائرة معارفه فدرس العلوم الاسلامية إلى جانب علم الفلك والرياضيات واللغات الاجنبية. أحاط نفسه بمجلس من العلماء والوجهاء والمستشارين.

فالعبرة الاولى في تجربته كانت التسلح بالدين لصهر وحدة الشعب ومواجهة الغزو. والدين في مفهومه كان ظاهرة حضارية كاملة، فقد اشترط على القبائل التي بايعته ان تخوض الحرب معه ضد المحتل، وان تلتزم بحماية الناس والممتلكات واحترام مبادىء الاسلام، وطبق مبدأ «لا إكراه في الدين» وحوّل البيعة إلى علاقة مدوّنة ومحددة بين الحاكم والمحكوم. فأعلن دستورًا وأنشأ دولة بالمعنى الحديث للكلمة لها حكومتها المؤلفة من وزراء يمثلون السلطة التنفيذية. وقسّم البلاد إلى ثماني مقاطعات. وشكل مجلسًا نيابيًا (مجلس شورى) من ١١ عضوًا يمثلون تلك المقاطعات. وأوجد سلطة قضائية موحدة ومستقلة. واهتم بقطاع التعليم فجعله مجانيًا وفي متناول الجميع. وكان «أول من أدخل نظام الوجبة الغذائية المدرسية» (هذا ما ذكره إدريس الجزائري، حفيد الامير عبد القادر والرئيس السابق للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في كلمته لمناسبة الذكرى ١٥٩ لمبايعة الامير عبد القادر، نشرتها «الحياة» في عددها تاريخ ٨ شباط ١٩٩١). وأولى عناية خاصة بكل ما له علاقة بالعلم والثقافة، فكوّن مكتبة ضخمة، وكانت الكتب تنتقل معه من مدينة إلى أخرى. وبعد خسارته في موقعة «سمالا» عام ١٨٤٣ امام دوق «اومال» (سور الغزلان) كانت المكتبة الهدف الاول الذي احرقه الدوق وكانت موجودة في مدينة تاغدمبت **Tagdempt**.

كان الامير جمع تحت سلطته كل المناطق التي ظلت خارج السيطرة الفرنسية، وادار بدءًا بالعام ١٨٣٩، دولة حقيقية جعلت من تاغدمبت (تقع بجوار مدينة تيارت) عاصمة لها. وظل الامر كذلك حتى خسارته في كانون الاول ١٨٤٧.

يعتبر المؤرخون ان مأثرة الامير عبد القادر الجزائري كانت اول ترسيم فعلي لما ستكون عليه في ما بعد الدولة الجزائرية الحديثة. وأهم من الدولة في حد ذاتها المحتوى الحضاري الذي اراد الأمير ان

يضيفه على نضاله. فقد أدرك في وقت مبكر منذ قرن ونصف قرن ان الصدمة مع الغرب ليست عسكرية وحسب لكنها أولاً وقبل كل شيء صدمة حضارية بابعادها العلمية والتقنية. وفهم ان هزيمته لا ترجع فقط إلى أسباب ظرفية ولكن إلى اسباب بنيوية كذلك. وبرغم تربيته الاسلامية الراسخة وثقافته العربية الاصيلة، كان يرفض تمامًا الجمود الفكري والانغلاق في أسر البنى التقليدية والمحافظة. فإلى جانب دفاعه عن إنجازات الحضارة العربية-الاسلامية، وإلى جانب نقده لبعض جوانب الحضارة الغربية، إلا انه لم يغمض عينه عن التفوق التقني لاوروبا وما أتت به حضارة الآلة وبداية التصنيع، لا بل رأى انه لا بد للمجتمعات العربية عمومًا وللمجتمع الجزائري خصوصًا من ان ترفع هذا التحدي وتلج طريق التطور العلمي، وإلا ظلت على الدوام تلهث وراء حضارة الغرب.

لقد مارس الامير عبد القادر عملية التحديث خلال ١٧ عامًا من الحكم والمقاومة. فبالاضافة إلى البنى الدستورية والمؤسسات التمثيلية التي ارساها في الدولة الجزائرية الفتية، اهتم اهتمامًا خاصًا بالنواحي الاقتصادية وبتطوير التجارة وشق طرق المواصلات. وأدرك منذ ذلك الوقت المبكر أهمية صناعة الحديد والصلب في ترسيخ الاستقلال الاقتصادي وتحريك عجلة الصناعة واستطاع تصنيع اسلحة القتال من بنادق ومدافع وذخائر. كما جعل لدولته عملة وطنية سُكّت محليًا.

ومن المفيد ان نلاحظ ان عملية التحديث هذه كانت متزامنة تمامًا مع ما كان يقوم به محمد علي في مصر، ولو أتيحت لتجربة هذا الأخير ان تتم ولتجربة عبد القادر ان تتواصل في الجزائر لكان وجه العالم العربي مختلفًا تمامًا اليوم، وعلى الارجح وجه العالم بأسره...

وإلى جانب ذلك، هناك دور اللغة العربية في عهده. إذ كانت العربية الفصحى هي اللغة الرسمية في دولته، وبها تكتب كل المراسلات الرسمية حتى تلك التي كان الامير يتبادلها مع العسكريين الفرنسيين ومع المسؤولين الأجانب... ولم نسمع ان احدًا اعترض على استخدام اللغة العربية في الحياة العامة امام الأمير عبد القادر، على عكس ما هو حاصل اليوم (راجع «الامير عبد القادر الجزائري» في النبذة التاريخية).

الاسلام مع حفيد عبد القادر الامير خالد عبد القادر: في ١٩٠٤، صدر قانون يمنع تدريس العربية إلا باذن خاص من سلطات الاحتلال. وأصبح استخدام اللغة العربية في الحياة العامة مقتصرًا على محاكم الاحوال الشخصية، ومحصورًا في جنوبي الصحراء الكبرى. وكانت السلطات، قبل هذا القانون بسنوات، بدأت بمصادرة الاراضي الخصبة لمصلحة المستعمرين الجدد القادمين من فرنسا، وانتهجت اساليب (من خلال قوانين) تفكيك المجتمع الجزائري، وبذلت محاولات دؤوبة لتشجيع استعمال البربرية لدى بعض القبائل الجبلية.

في هذه الاجواء، جاء الامير خالد عبد القادر وأطلق فترة من النضال السياسي بمباشرته العمل السياسي الفعلي بتأسيس «نجمة شمال افريقيا» عام ١٩٢٣. وهي فترة بدا فيها استمرار النضال المسلح ضربًا من المستحيل بعد ما آلت إليه ثورة الامير عبد القادر ومن بعده ثورة المقراني والعديد من الانتفاضات المسلحة هنا وهناك والتي سحقها الغزاة بقسوة شديدة.

أما عن الدور الحقيقي للأمير خالد عبد القادر فما يزال الجدل قائمًا حول ما إذا كان رائدًا للوطنية أم للاصولية، للاندماج أم للاستقلال؟ شارل أندريه جوليان كتب عنه في ١٩٥٢ انه «رائد الاستقلال»، بينما رأى مصطفى الأشرف في ١٩٧٢ انه اكتفى بطلب «بعض الاصلاحات»، وكان نصيرًا لـ«المؤتمر الاسلامي» الداعي للاندماج. وبينهما يقف شارل أغيرون

فيرى ان خالدًا لم يكن بطل الاندماج ولا رائد الوطنية بل مثل صحوة الاسلام بين ١٩١٩ و١٩٢٤ واحتجاج الشباب المثقف على الاستعمار.

الاسلام مع مصالي الحاج: ما يسجل لمصالي الحاج، رغم خلافه مع «جبهة التحرير الوطني» (.F.L.N) إلى حد الارتماء بشكل كامل في احضان الجيش الفرنسي في ١٩٥٧ (راجع «مصالي الحاج» في باب زعماء ورجال دولة) انه ربّى الرعيل الاول من المناضلين وأعطى لنضالهم ثلاثة ابعاد رئيسية: البعد الاجتماعي من خلال المطالبة بالاصلاح الزراعي والاهتمام باوضاع الفلاحين الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من ابناء الشعب؛ والبعد الفكري من خلال إقامة نوع من التكامل بين الفكر الاشتراكي والدين الاسلامي؛ والبعد القومي من خلال ضم ممثلي دول المغرب العربي إلى حزبه «النجمة» (مصالي عن الجزائر، والحبيب بورقيبة عن تونس، وعلال الفاسي عن المغرب) ومن خلال الانفتاح على الفكرة العربية بخاصة بعد اشتراكه في المؤتمر الاسلامي-الاوروبي المنعقد في جنيف في ١٢ ايلول ١٩٣٥ بمبادرة من شكيب ارسلان احد رواد النهضة العربية في ذلك الوقت. وكان لهذا اللقاء أثره الكبير على التوجهات اللاحقة لمصالي الحاج إذ ساهم في تحريره من السطوة السياسية والايديولوجية التي كانت تفرضها عليه الاممية الثالثة الشيوعية، ومن الضغط الفكري العلماني- الاندماجي التي كانت تمارسه الجمهورية الثالثة الفرنسية. وقد ترسّخ منذ ذلك الوقت التوجه الاسلامي والعربي لدى الرعيل الاول من الجزائريين المتأثرين باجواء العاصمة الفرنسية في مرحلة ما بين الحربين. وكانت المطالب المتعلقة بصون حرمة الدين والاعتراف باللغة العربية وتدريسها على رأس مطالبهم على الدوام.

الاسلام مع فرحات عباس: بدأ فرحات عباس عمله السياسي في الثلاثينات ناكرًا حتى وجود الجزائر ومطالبًا بالاندماج بفرنسا. لكنه انتهى إلى الانضمام إلى الثورة الوطنية المسلحة في الخمسينات بسبب ما عاينه وعاشه من تمييز عنصري وهو متطوع في الجيش الفرنسي (راجع «فرحات عباس» في باب زعماء ورجال دولة).

مع بداية تحوله، أصدر مع عدد من رفاقه وثيقة عام ١٩٤٣ أطلقوا عليها إسم «بيان الشعب الجزائري» تضمن رؤية واضحة وجريئة لنهج سياسي جديد. وأهم نقطة في هذه الوثيقة هي المطالبة بحرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة. والمعروف ان هذا المبدأ كان معمولاً به في فرنسا. ومن المفهوم ان يطالب به فرحات عباس ورفاقه على اعتبار انه سيخلص الاسلام من ضغوط وتدخلات الادارة الاستعمارية في الشؤون الدينية ومسائل الاحوال الشخصية. ولكن مثل هذا المبدأ لم يعد يطرح على الاطلاق بعد الاستقلال على اعتبار ان الاسلام لا يتجزأ من الشخصية الجزائرية والمصدر الأساسي للتشريع. و لم نعد نسمع صداه إلا على لسان حزب جزائري حديث العهد تأسس ضمن إطار التعددية الحزبية المعمول بها منذ احداث تشرين الاول ١٩٨٨، هو «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية» الذي يتزعمه سعيد سعدي. وهو حزب يرتكز على قاعدة قبائلية، وعلى ايديولوجية علمانية، ولا يجد حرجًا في المطالبة بالابقاء على اللغة الفرنسية حيث هي وتدريس البربرية في المدارس والجامعات. وبمجرد طرح مثل هذا الموضوع في بلد كالجزائر، لعب فيه الاسلام على الدوام دورًا جوهريًا في المحافظة على الشخصية الوطنية، له مدلولات مهمة على صعيد الصراع الدائر حاليًا بين من يريدون استخدام الدين كطريق إلى السلطة، ومن يريدون ابعاد السلطة عن كل دين. ومن المفيد ملاحظة ان فرحات عباس طرح وثيقته الاستقلالية التي يمكن

وصفها بأنها «علمانية» في وقت اشتد فيه نضال المشرق العربي ضد الاستعمار الفرنسي وبدأت فيه الاحزاب والتيارات القومية بالظهور، كما اخذت تتعالى الصيحات الداعية إلى الوحدة العربية.

الاسلام مع «جمعية العلماء»، بن باديس:

بدأ بن باديس إرساء دعائم هذه الجمعية منذ ١٩٢٥، وأصدر عدة مجلات، وكان يتفادى العمل السياسي المباشر (حتى لا يوجد ذريعة لدى السلطات الفرنسية لنفيه)، ويهتم بالكتابة والنشر والتعليم. فدعم قيام «فدرالية المنتخبين المسلمين» التي تزعمها بن جلول، وشجع على تأسيس «المؤتمر الاسلامي الجزائري» الذي وضع لائحة مطالب من ضمنها: اصلاح المحاكم الشرعية، ارجاع المعاهد الدينية إلى المسلمين، اعادة الاوقاف، وإلغاء اعتبار اللغة العربية بمثابة لغة أجنبية.

كتب مقالات عدة يرد فيها على دعاة «التفرنس». وعندما كان وزير حربية فرنسا دالان يقول بعنجهية: «فرنسا معها المدفع»، كان بن باديس يرد عليه: «والجزائر معها الله». وعندما كان دالان يقول ما ردده ديغول في ما بعد: «لا أعرف شعبًا وجد في التاريخ إسمه الشعب الجزائري»، كان بن باديس بثلاثيته المشهورة التي أصبحت بطاقة تعريف لشعبه: «الاسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني»، ويضيف قوله المأثور «شعب الجزائر مسلم... وإلى العروبة ينتسب»، وكان هذا في عامي ١٩٣٧-١٩٣٨.

كانت جمعية العلماء تفتح «المدارس الحرة» في شتى انحاء البلاد لكي تدرس برامج من وحي عربي-اسلامي، وتنظم المحاضرات، وتفتح المساجد امام طلاب العلم، وتصدر الصحف الاصلاحية، وتحيي النوادي والمراكز الثقافية، بحيث تحولت نشاطاتها إلى موجة عارمة مكنت الشعب من إحياء لغته العربية واستعادة هويته الدينية.

من كتاباته المعبرة عن الاسلام الاصلاحي الذي دعا إليه: «الاسلام الوراثي لا يمكن ان ينهض بالامم، لأن الامم لا تنهض إلا بعد تنبه افكارها وتفتح انظارها». وكانت له نظريته الراسخة في وحدة الشخصية الجزائرية إذ يرى انها «كانت مازيغية من قديم عهدها، لم تخرج بها عن مازيغيتها كل الغزوات التي سبقت الاسلام، إلى ان تصاهر العرب والبربر في ظل الاسلام، وامتزجوا معًا بالحضارة العربية واللغة العربية، إذ ليس تكون الامة يتوقف على اتحاد دمها، ولكنه متوقف على اتحاد قلوبها وارواحها وعقولها، اتحادًا يظهر في وحدة اللسان وآدابه، واشتراك الآلام والآمال». ويحتل البعد العربي، المغاربي والمشرقي، مكانة خاصة في فكر بن باديس: «وليست العربية باحدكم من أب ولا أم. وإنما هي اللسان، ومن تكلم بالعربية فهو عربي». واعتبر الوحدة السياسية للامة العربية هدفًا ينبغي تحقيقه، وجعل الدين حليف التقدم.

بعد وفاة مؤسس جمعية العلماء بن باديس في ١٦ نيسان ١٩٤٠ (راجع «بن باديس» في باب زعماء ورجال دولة)، واصل حمل رسالته عدد من رفاقه وعلى رأسهم الشيخ محمد البشير الابراهيمي والشيخ مبارك الميلي. و«المكتب الدائم لمجلس ادارة الجمعية» الذي ما يزال قائمًا كثيرًا ما ينشغل في امور الدفاع عن الجمعية في وجه منتقديها الذين يعتبرون انها كانت «أقل من اصلاحية ومسايرة إلى أقصى الحدود للسلطات الفرنسية...» فيذكر بمواقف بن باديس وبأن الجمعية «لم تكن إصلاحية فحسب بل كانت ثورية كذلك. وهي لم تشأ ان تتحول إلى حزب سياسي لأنها حصرت دورها بالقيام بثورة ثقافية عبر شبكة المدارس الحرة التي أنشأتها وعبر جمعيات الكشافة والمؤسسات الخيرية والدعوة والخطب في المساجد...». ويذكر كذلك بالنداء الرسمي الذي وجهه الشيخ البشير الابراهيمي الذي رأس الجمعية

حلفًا لبن باديس، وذلك على موجات إذاعة «صوت العرب» القاهرية يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤، ودعا فيه الشعب الجزائري إلى الالتحاق بالثورة حتى تحقيق الاستقلال. والمحور النقدي الغالب حول دور جمعية العلماء يرتكز على فكرة انها اتسمت دائمًا بالطابع التقليدي أكثر مما اتسمت بالطابع الاستقلالي، و لم تصبح كذلك إلا بعد انطلاقة حرب التحرير. لكن، مهما يكن من أمر هذا الجدل فمن المؤكد ان جمعية العلماء دفعت بالبلاد في اتجاه ايجابي، وكان لها دور ثقافي رائد خصوصًا وانها لم تقل يومًا انها ارادت ممارسة العمل السياسي المباشر.

وقد جرى إحياء الجمعية منذ سنوات، أي مع بداية الازمة الجزائرية الحالية، لتلعب دورًا سياسيًا داخليًا كرديف لـ«جبهة الانقاذ».

الاسلام الريفي، الزوايا: «جمعية العلماء المسلمين» التي أسسها بن باديس لم تكن تحارب على جبهة الاستعمار وحسب، بل كانت تحارب كذلك على جبهة أخرى محلية دينية متمثلة بجمعيات دينية عديدة، أهمها الطرقية والصوفية والمرابطية، لها جذور عميقة وأثر بالغ خاصة في الارياف. ولا يخفى ان الادارة الاستعمارية عرفت كيف تتسلل إلى هذه الجمعيات، وتنجح في احيان كثيرة. وينقل المؤرخ الجزائري والكاتب الدكتور صالح خرفي عن «بيرك» مدير الشؤون الاهلية اثناء الحرب العالمية الثانية قوله: «لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الاسلامي إلى درجة اننا اصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي أو الامام إلا من بين الذين احتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني ان ينال أي ترقية إلا إذا أظهر للادارة الفرنسية اخلاصًا منقطع النظير».

أما الزوايا الدينية فهي بلا شك الاوسع انتشارًا وتمتاز عن الاخويات والجمعيات المرابطية والطرق الصوفية بأمرين: الاول انها موجودة في اماكن محددة باعتبارها اساسًا مدارس دينية. والثاني انها غالبًا ما تشتمل على أضرحة الاولياء الصالحين. ثم ان الأئمة والشيوخ القيمين عليها غالبًا ما يتوارثون هذه المهمة أبًا عن جد.

ومن المعروف أن المدارس القرآنية والزوايا انتشرت وازدهرت في العهد التركي، وان الزوايا، في غالبيتها، ذات «طبيعة ريفية بحتة»، ولعبت دورًا طليعيًا في اعلاء شأن الدين ونشر اللغة العربية. ووصل الامر ببعض الحكام الاتراك ان جعلوا اللغة العربية متداولة رسميًا في اداراتهم وفي مناطق حكمهم. هذا ما فعله مثلاً الحاج أحمد باي المعروف باسم «باي قسنطينة» وهو من أصل كولوغلي (تركي) ولكنه ولد حوالي العام ١٧٧٤ في هذه المدينة عاصمة الشرق الجزائري، ودافع عنها ضد الغزو الفرنسي، وألحق عام ١٨٣٦ هزيمة بجيش الاحتلال، ذاع صيته على أثرها. وكان أحمد باي شديد الحرص على تطبيق مبادىء الشريعة وجعل من العربية اللغة الرسمية في ادارته. وامتد حكمه حتى شمل كل منطقة شرقي البلاد وصولاً إلى الساحل إلى ان وقعت قسنطينة بيد القوات الفرنسية عام ١٨٣٧ بعد سبعة اعوام على دخولها الجزائر. وتقول الرواية الشعبية ان النسوة في هذه المدينة ما زلن حتى اليوم يتشحن بالسواد حدادًا على سقوط قسنطينة، ونهاية حكم احمد باي الذي تعلق به سكان شرقي البلاد تعلقًا كبيرًا.

ولكن الملفت للنظر حقًا في تلك الفترة هو مستوى التعليم عشية الغزو الفرنسي والدور الذي لعبته الزوايا في هذا المجال. فالشهادات الصادرة عن مختلف المؤرخين والمعاصرين لتلك الفترة (بما في ذلك الفرنسيون) تجمع على القول بأن نسبة الأميين في الجزائر عام ١٨٣٠ كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا بالذات إلى مجموع عدد السكان (راجع ما كتبه فالسن استرهازي وأوربان في مجلة «التاريخ الحديث والمعاصر» تحت عنوان «الوضع الثقافي والمعنوي في الجزائر عام ١٨٣٠»

عدد ايلول ١٩٥٥). وجاء في المحاضر والتقارير التي كان الجنرال فالازيه يرفعها إلى «لجنة افريقية» هذا النص الوارد في الجلسة المنعقدة في كانون الثاني ١٨٣٤: «إن كل العرب تقريبًا يعرفون القراءة والكتابة. ففي كل قرية توجد مدرستان». وبعد عشرين عامًا على بدء الاحتلال، رفع تقرير إلى نابوليون الثالث جاء فيه: «إن الدراسات الاسلامية كانت مزدهرة عشية الاحتلال».

ومن الطبيعي ان يزداد دور الزوايا، مع الاحتلال، باعتبارها الملجأ الوحيد المتبقي للحفاظ على الدين واللغة. وكان التعليم في الزوايا يقتصر في احيان كثيرة على حفظ القرآن. لكن بقاء الزوايا في مناطق الريف النائية أو المحاصرة أو البعيدة عن المدن ومراكز التجمعات السكانية الكبيرة لم يتح للدين وللغة المرتبطة به فرص التطور والانفتاح ومعايشة قضايا العصر، ما ترك بصماته في ما بعد على خصائص الاسلام الجزائري وعلى المصاعب التي واجهتها عملية التعريب، بالاضافة إلى السياسية الاستعمارية التي ضاقت بها حتى المدارس القرآنية والزوايا النائية.

ففي منطقة قسنطينة كان هناك قبل الاحتلال ٣٠٠ مدرسة وزاوية ولم يبق منها بعده سوى ٣٠. وفي منطقة عنابة كان يوجد ٣٩ مدرسة و٣٧ مسجدًا وزاويتان، وبعد سنوات لم يعد هناك سوى ثلاث مدارس و١٥ مسجدًا. ففي ١٨٦٤، رفع الجنرال دوكرو (Ducrot) توصيات إلى نابوليون الثالث تنص على: «علينا ان نعيق قدر المستطاع تطور المدارس الاسلامية-الزوايا- علينا ان نسعى بكلمة واحدة إلى تجريد الشعب المسلم (Indigène) من كل اسلحته المعنوية والمادية». ولم تفكر الادارة الاستعمارية بتوفير حد أدنى من العلم لأقلية محدودة من السكان المحليين إلا بعد استسلام الامير عبد القادر عام ١٨٤٧. فعملت المدارس التي أنشأتها هذه الادارة ابتداء من ١٨٥٠ على تكوين بعض الموظفين لاغراض دينية مثل شغل منصب الامامة واصدار الفتاوى والعمل ضمن المؤسسات القانونية والقضاء ومصالح الترجمة، وباختصار كل ما يساعد على تأطير ومراقبة مجموع «السكان المحليين» (Indigenes). وأنيطت بهذه المدارس مهمة ثانية اساسية هي محاربة الدور الذي كانت تضطلع به الزوايا.

هكذا عاشت الزوايا خلال قرن ونصف القرن بين مطرقة الادارة الاستعمارية وبين سندان «جمعية العلماء المسلمين» ومختلف المثقفين (من حملة الثقافة الفرنسية) واوساطهم في المدن، والناشطين والمناضلين والثوار (مع ثورة التحرير) العاملين بهدف إقامة الجزائر المستقلة وفقًا للمبادىء السياسية الحديثة ذات المصدر الغربي.

فكان يجب انتظار شهر ايار ١٩٩١، أي بعد أكثر من ٣٠ سنة على الاستقلال لكي تشهد العاصمة الجزائرية انعقاد أول ندوة وطنية حول الزوايا. فجاء ممثلو الزوايا من شتى انحاء البلاد وفاق عددهم الـ٥٠٠ مندوب والتأم شملهم في «قصر الامم» في نادي الصنوبر. واستعاد الخطباء تاريخ مؤسستهم ودورها في حماية الدين وحفظ اللغة ومساعدة المحتاجين. وتقول بعض الاحصاءات ان عدد الزوايا في الجزائر يبلغ اليوم حوالي خمسة آلاف زاوية أي ان كل قرية تقريبًا فيها زاوية أو أكثر. وشيوخ الزوايا يرفضون تمامًا ان يُنعتوا بأنهم يمارسون السياسة، ويعتبرون ان الزاوية قامت اولاً للتربية الدينية ولتحضير الطلاب للدراسات العليا والجامعية انطلاقًا من حفظ القرآن وتعليم السنة. ثم انها لعبت دورًا إنسانيًا واجتماعيًا من خلال إيواء المشردين ومساعدة المعوزين. كما يمكن للزاوية ان تتحول إلى مسجد. والزوايا تنتمي إلى المذهب المالكي السائد في الجزائر، وتكن اعجابًا شديدًا بسيرة ابن خلدون وتراثه.

ومن النقاط البارزة في فكر وتوجهات الزوايا اليوم ذات المنبت الريفي المتأصل منذ أكثر

من خمسة قرون: حساسية مفرطة ضد «جمعية العلماء المسلمين» التي يعتبرونها نخبوية وبنت «المدنية الفرنسية»، وان العلماء تحالفوا مع «حزب المنتخبين» أي الذين انتخبوا وسعوا إلى الاندماج مع فرنسا من أتباع بن جلول، واعطوا اصواتهم للحزب الشيوعي الفرنسي بدل اعطائها لحزب الشعب الجزائري الذي أسسه مصالي الحاج وهو احد ابناء الزوايا، وامتعاض شديد من كل ما أتاهم من الشرق العربي من نظريات، لا سيما من مفكري عصر النهضة. وبمثل ما يهاجمون «الاسلام الاصلاحي» يهاجمون كذلك «الاسلام المتطرف» الذي تمثله «جبهة الانقاذ» ويشيرون باصبع الاتهام إلى ايران لانها في نظرهم تسعى إلى تحقيق حلم فارسي قديم هدفه فرض السيطرة على العالم العربي.

الاسلام إبان ثورة التحرير: حدد بيان تشرين الثاني ١٩٥٤، الذي أعلن اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، الثقافة الجزائرية بأنها «عربية واسلامية»، واشار بمنتهى الوضوح إلى انه لا يمكن الخلط بين الاسلام وبين «المرابطية التي دجّنتها مفاهيم بعض زعماء الاخويات».

والملفت انه بعد نحو عامين، أهمل المؤتمر الاول لجبهة التحرير المنعقد في «وادي الصومام» (آب ١٩٥٦) الجانب الاسلامي في بيانه العام، ما جعل بن بلّة ينتفض ضد القرارات المتخذة في هذا المؤتمر، ويتهم المندوبين وعلى رأسهم عبان رمضان بأنهم أعادوا إلى بساط البحث «نقاطًا عقائدية مثل الطابع الاسلامي لمؤسساتنا السياسية في المستقبل». وبعد عام، عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعًا في القاهرة (٢٨ آب ١٩٥٧) نقض فيه معظم القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام واعاد تأكيد البعد الاسلامي للثورة الجزائرية (راجع «عبان رمضان» في باب زعماء ورجال دولة).

وهذه حادثة أولى كان بطلها بن بلّة، وكان جوهرها دور الاسلام في الثورة. وقد جرت بعد عامين على انطلاق الرصاصات الاولى. أما الحادثة الثانية فقد جرت بعد ذلك بعامين، وكان بطلها بومدين هذه المرة.

فقد انعقد في صيف ١٩٥٩ ما عرف في ما بعد بـ«اجتماع العشرة» في مؤتمر استثنائي، وكان بينهم العقيد الشاب هواري بومدين الذي كان يحكم سيطرته غربي البلاد. وكم كانت دهشته كبيرة عندما لاحظ ان لجنة الصياغة لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الاسلام. فانتفض ثائرًا ومقاطعًا المناقشات بقوله: «إذا كان الجزائريون قد بقوا جزائريين بعد ١٣٠ سنة من الاستعمار فالفضل في ذلك يعود إلى الاسلام. الاسلام لا يتعارض مع الاصلاح الزراعي كالذي يجري تطبيقه في مصر وفي اماكن أخرى. لقد سبق وناقشنا هذا الامر ووافقنا على هذا المبدأ مرتين: الاول في اول تشرين الثاني ١٩٥٤، والثاني في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام ١٩٥٧، فلماذا التراجع اليوم؟».

وعلى أثر هذه المداخلة أعيد النظر في النص النهائي الذي طرح على المجلس الوطني، فاصبح النص: «إقامة جمهورية جزائرية، حرة، ديمقراطية مبنية على المساواة والعدالة بما لا يتعارض والمبادىء الاسلامية».

وجاء ميثاق طرابلس، في ما بعد، قبل شهر من الاستقلال في حزيران ١٩٦٢، يعيد التأكيد على هذه القيم. أما بالنسبة إلى اللغة العربية فإن جبهة التحرير، حتى في ظروف الكفاح المسلح القاسية، ادخلت اللغة العربية إلى ميادين عديدة مثل التعليم والادارة واجهزة الاعلام. فقد ورثت الجبهة وجيش التحرير «المدارس الحرة» التي جرى افتتاحها في الجبال والقرى الواقعة تحت سيطرة الثوار. كما جرى تدريس القرآن الكريم الذي يرجع له الفضل الاول في المحافظة على اللغة

خصوصًا في مناطق جنوبي الصحراء حيث لم تكن هناك لا مدارس وطنية ولا مدارس فرنسية.

والحقيقة ان مسألة اللغة، إبان الثورة التحريرية الكبرى، إلى جانب الدين، كانت محاطة بهالة من القداسة لا تقبل المساس بها. فتحولت جبهة التحرير إلى مدرسة كبيرة تنشر اللغة العربية في اوساط المناضلين داخل البلاد وفي اوساط تجمعات المهاجرين في تونس والمغرب وفي فرنسا ذاتها. وكتب أحد المناضلين عن تلك المرحلة يقول: «كنا إذا سمعنا احدهم يتكلم بالفرنسية في المناطق الريفية، فمعنى ذلك بالنسبة إلينا شيء واحد هو ان العدو موجود بيننا... ولا أذيع سرًّا إذا قلت ان بعض الاخوة المناضلين دفعوا حياتهم ثمن التخاطب في ما بينهم باللغة الفرنسية. ذلك اننا كنا نعتقد انهم اعداء (خلال المعارك الليلية ونصب المكامن). ومن اجل ان نضع حدًّا لمثل هذه الحوادث المؤسفة فرض بطلنا الكبير زيغود يوسف غرامة قدرها ٢٠ سنتيمًا على كل كلمة فرنسية يتلفظ بها احد المناضلين» (زيغود يوسف ارتبط إسمه بانتفاضة منطقة قسنطينة في ٢٠ آب ١٩٥٥ التي اعتبرت البداية الحقيقية لحرب التحرير).

لكن، رغم كل هذه الحمية للدين وللغة التي أبداها بعض قادة الثورة، وهم على كل حال الأكثر تأثيرًا ونفوذًا، ظلت جبهة التحرير مفتقرة إلى ايديولوجية واضحة. فما عدا الثورة المسلحة لطرد الاستعمار خارج البلاد، ظل العمل الجبهوي يتأرجح بين تيارات فكرية متعددة يصل بعضها إلى حدود التناقض كما بين التيار الاسلامي والتيار الماركسي. ولكن وحدة الصفوف في ظروف المعركة كانت أمرًا لا بد منه ولو بقوة السلاح. فتوجهات الثورة كانت محكومة اولاً وقبل كل شيء بالكفاح المسلح. و لم تكن تحمل برنامجًا محددًا لما سيلي مرحلة التحرير، ما عدا الحديث العام عن التوجهات العربية والاسلامية، وهو حديث اثار أكثر من نقاش حاد داخل مؤسسات جبهة التحرير. وبصورة عامة يمكن تلمس موقع الاسلام داخل قيادة الثورة من خلال الملاحظتين التاليتين:

– الاولى ان قيادة الثورة كانت على وجه العموم صاحبة توجه فكري أقرب إلى الفكر الاشتراكي منه إلى التوجه الرأسمالي في السياسة والاقتصاد؛

– والثانية ان قيادة الثورة كانت منفتحة على الفكر العلماني الليبرالي وكانت ابعد ما تكون عن التطرف الديني. ولولا تداخلات بعض قيادييها مثل بن بلّة وبومدين لأهملت أكثر من مرة حتى الاشارة إلى الاسلام في بياناتها العامة.

الاسلام مع بن بلّة: جعل أحمد بن بلّة، خلال عهده القصير (كان أول رئيس للجمهورية على أثر الاستقلال)، التعليم الديني إجباريًا، في حين دعم محمد خيضر قيام «جمعية القيم» عام ١٩٦٣ والتي أسسها الشيخ محمد سحنون لتكون نواة التنظيم الاصولي في البلاد إلى ان حلّها بومدين عام ١٩٦٧.

خلال وضعه في الاقامة الجبرية، استغرق بن بلّة، في القراءة وخصوصًا قراءة القرآن الكريم. وبعد الافراج عنه، حجّ إلى مكة المكرمة. وبعدها غادر الجزائر إلى فرنسا (١٩٨١) حيث أخذ يبشر بالعودة إلى الاسلام، وكان حديثه الاول إلى مجلة «إطلاعات» الايرانية حيث ابدى اعجابه بالثورة الايرانية. فاختلف خطابه تمامًا عن خطابه حين كان على رأس السلطة. وفي ١٩٨٢، عين رئيسًا لـ«لجنة حقوق الاسلام» التابعة لـ«المجلس الاسلامي العالمي».

بعد حوادث تشرين الاول ١٩٨٨ وبروز جبهة الانقاذ بزعامة عباسي مدني، اتخذ بن بلّة جانب «الاسلام المعتدل» واعتبر طرحه بشأن الاسلام من جهة والنظام القائم في الجزائر من جهة ثانية «حلاً وسطًا» ينقذ الجزائر مما تتخبط به من

ازمة دموية ومخاطر على المصير. فأكثر من احاديثه الصحفية، وأهم ما جاء فيها على لسانه: «إن مسألة الانقاذ-جبهة الانقاذ الاسلامية بزعامة عباسي مدني-لا يمكن حلها باستخدام البوليس أو الجيش... مع الأسف هؤلاء الاخوة (أي اعضاء جبهة الانقاذ)، كما هو حال الذين في افغانستان وباكستان، لا يملكون قراءة راشدة للاسلام المنفتح على المستقبل وعلى الحداثة في بعدها الثقافي... انا موافق على منعهم من الذهاب إلى الدورة الثانية (من الانتخابات الاشتراعية) بسبب تطرفهم السياسي الخطير ضد فكرة الديمقراطية... وفي المقابل نرى الماركسيين وهم ايضًا يمثلون خطًا لا يتطابق مع هذا البلد... نحن في حاجة إلى الوسط... يجب ان لا نظل سجناء الماضي. وهذا الماضي يمثله المجلس الاستشاري الذي يسيطر عليه الماركسيون العلمانيون الذين لديهم قراءة قاصرة للاسلام. هؤلاء ايضًا يمارسون الاصولية على طريقتهم».

وفي حزيران ١٩٩١، فاجأ بن بلّة الكثيرين حين محض ثقته حكومة أحمد غزالي، وأيد اعلان حالة الحصار متهمًا جبهة الانقاذ بجر البلاد إلى حافة الحرب الاهلية، ومعلنًا استحالة قيام دولة اسلامية في الجزائر وفي غيرها من الدول (راجع «أحمد بن بلّة» في باب زعماء ورجال دولة).

الاسلام مع بومدين: كان هواري بومدين الرئيس الجزائري الاكثر ثقافة دينية والرئيس الذي فتح باب الاجتهاد إلى حدوده القصوى. وظلت ثقافته الاسلامية التي اكتسبها منذ نعومة أظافره جزءًا لا يتجزأ من شخصيته السياسية.

كان اسلام بومدين، في الدرجة الاولى، اسلام العدل والتقدم، وليس «اسلام المفسرين الرجعيين الذين يقفون عند حدود قراءة مسطحة للقانون الالهي من دون ان يدركوا ابدًا المعنى العميق والحقيقي للاسلام... هو الاسلام الثوري الذي اطاح بالفوارق الطبقية وحرر العبيد».

وطور بومدين نظرته إلى الاسلام باستمرار مع تطور تجربته السياسية والاجتماعية. ولا شك انه كان متأثرًا بالتجربة الناصرية. وحتى عندما اطلق «الثورة الزراعية» عام ١٩٧٢ فقد اعطاها بعدًا دينيًا بقوله: «إن الاسلام ليس عقبة امام التقدم والتطور. فليس هناك نص واحد ضد التطور يدعم الاقطاع ويشجع الاستغلال... بل على العكس ففي الاسلام نص واضح يقول إن الناس يشتركون في امور ثلاثة: النار (أي الطاقة) والمراعي (أي الارض) والماء (أي الحياة)».

ويركز بومدين كثيرًا على سيرة عمر بن الخطاب، فيرى انه لم يتردد بعد فتح السواد العراقي في نقض عادة كانت تقضي بأن يتم توزيع الاراضي التي تمّ الاستيلاء عليها بالقوة على الفاتحين. فقرر عمر بأن تظل هذه الاراضي ملكًا لمجموع المسلمين من دون تمييز. وعندما ابدى بلال شكواه من هذا القرار ردّ عليه عمر انه ليس من العدل في شيء حرمان الاجيال القادمة من املاك لهم فيها نفس حقوق الفاتحين. وكان بومدين يردّد ان «النبي لم يكن ابدًا من كبار الملاك وعاش مثل بقية المؤمنين... إن طموحنا الوحيد هو تحرير اخوتنا في الريف من ظروفهم البائسة».

ويضع بومدين خطًا واضحًا بين الاسلام والثورة من جهة وبين الاسلام والعلمانية من جهة أخرى، فيقول: «بالنسبة لنا، الاسلام كان دائمًا جزءًا من ذواتنا. الاسلام هو ديننا... اليوم مثلاً عندما نتحدث عن الثورة والاسلام انا اقول ان لا تناقض بينهما...».

وأظهر بومدين على الدوام حماسًا شديدًا للاجتهاد في الاسلام. فهو يرى انه «إلى جانب المصادر الاساسية الاربعة في التشريع الاسلامي هنالك وسائل تشريعية أخرى مثل الاجتهاد، تأخذ في الاعتبار تطور الظروف وتحترم في الدرجة الاولى مصالح الناس والبلاد».

إن الثورة الثقافية كما تصورها بومدين كانت تهدف إلى تحقيق غرضين اساسيين هما: اعادة الاسلام إلى مكانته كجوهر للشخصية الجزائرية، واستعادة اللغة العربية كلغة وطنية قادرة على مواكبة عصر العلم والتقنية الحديثة. وبالفعل بدأت حركة لبناء المساجد لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد، وكأنها انتقام من القمع الاستعماري الطويل. وفي الوقت نفسه تمّ «استيراد» الآلاف من المعلمين من المشرق العربي، وخصوصًا من مصر، لكي يقوموا بتعريب الاجيال الجديدة وادخال العربية إلى كل المجالات في المدرسة وفي الجامعة. ويقال اليوم ان معظم هذه «الكفاءات المستوردة» كانت «بضاعة فاسدة»، وإن معظم الذين جاءوا من هذه الاقطار إنما كانوا فائضًا لا حاجة لدولهم بهم. ويقال ايضًا ان جمال عبد الناصر ارسل كل المعلمين الذين كانت لديهم ميول «إخوانجية» (إخوان مسلمون) لكي يتخلص منهم. وتقال أشياء كثيرة. وقد بدأت بالفعل منذ اواخر الستينات تظهر جماعات اصولية منظمة تنظيمًا جيدًا اتخذت من المدارس والجامعات قواعد لانطلاقتها الاولى (المثال الابرز على ذلك ظهور جماعات منظمة في بعض الجامعات مثل «كتيبة محمد» التي اخذت على نفسها مهمة صيانة الاخلاق العامة... والمعركة الكلامية التي دارت بين امثال هؤلاء وبين الكاتب المسرحي كاتب ياسين الذي كان يحذّر النظام والجيش من هؤلاء «الاخوان المسلمين» الاصوليين الذين يعملون للمواجهة بين الشعب والجيش...).

أما الثورة الزراعية فقد كانت طموحة جدًا، إذ خططت لبناء ألف قرية (لم يتم بناء أكثر من مئة قرية)، إلا ان لجانها وأكثر اعضائها من الطلاب الجامعيين ذوي الانتماء (أو الميول) للتيارات الاشتراكية واليسارية التي كانت ناشطة على امتداد العالم في تلك الفترة، وأكثرهم لا يحسن العربية. فلا هم تمكنوا من تثقيف أهل الريف، ولا هؤلاء قبلوا بهم، حتى ان عددًا من الفلاحين رفضوا الاراضي الموزعة عليهم واعتبروها «حرامًا».

وفي أوج اندفاع الثورة الزراعية، شكل الطلبة الاصوليون عددًا من «الكتائب الطلابية» لكي يواجهوا بها «لجان الثورة الزراعية». وقد وقعت بالفعل عدة صدامات بين الجانبين (في جامعة بن عكنون، وجامعة سطيف، ومدينة قسنطينة وفي شتى أنحاء البلاد). وكان الرئيس هواري بومدين يأخذ جانب لجان التطوع وما كان يعتبره التيار التقدمي في اوساط الطلاب، والشبيبة عمومًا. ففي قمة «لاهور» الاسلامية التي حضرها اثار كلامه ردودًا كثيرة في اوساط الحاضرين حين قال: «إنني أعرف القرآن قدر ما تعرفونه. انا مسلم وامارس العبادات ولكن لن تمنعوني من القول اننا لا نرسل الناس إلى الجنة وبطونهم خاوية».

ومهما يكن اخلاص بومدين لمبادئه وصدقه في تطبيقها، فالواقع ان الثورة الزراعية مثل الثورة الثقافية صبّت في طاحونة الاصولية. وقد جاءت الثورة الصناعية، رغم طموحها وما أنفق في سبيلها، عاجزة عن سدّ الخلل الكبير (بل فاقمت منه) الذي وقع عندما أهملت الزراعة واصبحت الهجرة من الريف إلى المدينة متعاظمة. وتصاعدت معها نسبة البطالة، وأصبح القرار الاقتصادي بين ايدي حفنة قليلة من البيروقراطيين، فتفشت الرشوة والمحسوبية... ونمت، بطبيعة الحال، الاصولية التي كانت جاهزة لتملأ كل ساحة تفشل فيها السلطة (راجع باب النبذة التاريخية، و«هواري بومدين» في باب زعماء ورجال دولة).

الاسلام مع الشاذلي بن جديد: ورث الشاذلي الخيبات الثلاث من ثورات بومدين الثلاث (الثقافية، الزراعية والصناعية) من دون ان يرث سطوة بومدين وقدرته على كبت مفاعيلها.

وفي السنوات الاولى من عهده، بدأت الحركات الاسلامية المنظمة تؤكد وجودها على الارض يومًا بعد يوم وفي شتى المجالات حتى ان احد مراسلي الصحف الأجنبية كتب تقريرًا عام ١٩٨١ يقول فيه: «قريبًا جدًا ستصبح المساجد هي الصناعة الاولى في البلاد. فهي تنبت في كل مكان. وغالبًا ما يجد الجزائريون في صناديق بريدهم منشورات تدعوهم للمساهمة في بناء المساجد الجديدة... في البداية كان من الممكن فتح باب النقاش معهم، أما الآن فلم يعد النقاش ممكنًا. فالاخوان المسلمون اصبحوا يبشرون جماعات جماعات... وإذا عارضتهم فمعنى ذلك انك تعرض نفسك لتلقي اللطمات...».

«الكتائب الاسلامية» التي رأت النور في عهد بومدين زادت من نشاطها منذ بداية عهد الشاذلي بن جديد. والمشاجرات بينها وبين التيارات اليسارية في الجامعات تعاظمت. والأشرطة الدينية (على الطريقة الخمينية في ايران) والمواعظ الحامية في رواج محموم وقد لعبت دورًا اساسيًا في تعبئة الشعب.

وفي الوقت نفسه، انتصبت على كل اسطح الجزائر غابات من «الاسطوانات» (الدش) تلتقط تلفزيونات العالم بكل اللغات، خصوصًا التلفزيون الفرنسي. فأصبح من البديهي، مع هذه الظاهرة، التساؤل حول كيف يمكن إنتاج ثقافة وطنية في مرحلة تحدق انظار الشباب فيها بالشاشات الصغيرة تأتيها بكل ما طاب سماعه واستراحت العين إلى رؤياه؟ أي ان الثورة الثقافية في عهد بومدين تحولت إلى ثورة ثقافية مضادة في عهد الشاذلي من دون ان يخطط لها أحد ذلك. فمن ناحية سارت الثقافة الوطنية في طريق التراجع لانعدام مساحات التعبير المتاحة امامها، ونشأت اجيال جديدة بمستويات علمية تتدنى باستمرار. ومن ناحية أخرى، شكل الانفتاح القسري على كل ما تأتي به الاقمار الاصطناعية نوعًا من الاستفزاز للمشاعر لدى الشباب جعلهم يفجرون كبتهم بالانضمام إلى الحركات الدينية، ومحاولة استعادة بعض توازنهم النفسي بارتياد المساجد.

وقد ترافق ذلك مع قيام خزّان هائل يصدر اعدادًا هائلة باتجاه الاصولية الدينية، وتمثل بفشل

«الحيطيس»، الذين يمضون الوقت مسندين ظهورهم الى الحائط في الازقة والساحات والشوارع. «البطالة مصدر التطرف».

الثورة الزراعية وإفراغ الريف من أهله وجعل البلاد تستورد أكثر حاجاتها الغذائية من الخارج، وبعدم قدرة الصناعة على استيعاب المزيد من الايدي العاملة بسبب تركيزها على الصناعات الثقيلة وإهمال الصناعات الخفيفة والتحويلية وعدم ربطها بالتنمية الزراعية، وأخيرًا دمج بالسوق الرأسمالية إن لجهة تصدير المواد النفطية أو لجهة استيراد المصانع والمواد الخام والخبرات التقنية.

في هذه الاجواء التي اطلقها من عنانها رحيل بومدين المفاجيء، وأججتها الثورة الاسلامية في ايران، وزادها دفعًا اغتيال انور السادات في مصر على يد خالد الاسلامبولي والجماعات الاسلامية، ظل الشاذلي محافظًا على خط سلفه، ساعيًا إلى إبقاء الدين خارج السياسة وداعيًا إلى فتح ابواب الاجتهاد، وإن كان أقل من بومدين ثقافة دينية ومعرفة بالعربية.

في القسم الثاني من عهده، وفي غمرة تخلصه من رموز عهد بومدين، وحركته السياسية خارجيًا (زيارات لعدة بلدان) وداخليًا، اراد الشاذلي لمشروعه السياسي الجديد ان يطبق من خلال ميثاق جرى اقراره في استفتاء كانون الثاني ١٩٨٦. وفي إطار الحملة لاقرار الميثاق كانت الصحف الجزائرية، وكلها رسمية في ذلك الوقت تفرد صفحات كاملة للحديث عن دور الاسلام وعن علاقة الاسلام بالاشتراكية وبالعدالة الاجتماعية. والمثال الأبرز على هذه الكتابات ما نشرته جريدة المجاهد في ٣ تشرين الاول ١٩٨٥ تحت عنوان «الاسلام والاشتراكية» حيث جاء: «... بعيدًا عن المرابطية وعن الدجالين، فإن الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق المثل العليا الوطنية لا يمكن ان يكون غير طريق الاشتراكية، الاشتراكية النابعة من الدينامية الاسلامية».

وكان الشاذلي بن حديد قد رفع تقريرًا إلى المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير المنعقد في ١٩ كانون الاول ١٩٨٣، وهو المؤتمر الذي اعاد انتخاب الشاذلي امينًا عامًا للجبهة، جاء فيه: «ثورة الفاتح من نوفمبر وضعت على رأس اهدافها بعد تحقيق الاستقلال بناء دولة ديمقراطية على اساس مبادىء الاسلام».

فالشيء المؤكد ان بن حديد عمل على تقوية التيار الديني في مرحلة ١٩٨٤-١٩٨٨، لازالة آخر آثار بومدين من طريقه ولمجابهة ما تبقى من مراكز القوى ودفن الاشتراكية إلى الابد (وكان ابناؤها في الاتحاد السوفياتي نفسه يحضرون حفر قبرها). وقد القى، قبل يوم واحد من انفجار ايلول ١٩٨٨، خطابًا بالغ العنف شن فيه حملة شعواء على مسؤولي الحزب والدولة الذين يعرقلون الاصلاحات.

لقد وفّر حكم الشاذلي بين ١٩٨٤ و١٩٨٨ ظروفًا مؤاتية جدًا للمد الاسلامي. واراد الشاذلي ركوب هذا التيار لكي يكبح جماح ما تبقى من مواقع اليسار، ويمرر الاصلاحات الاقتصادية والليبرالية غير آبه (أو انه غير عارف) بأنه يطلق من القمقم ماردًا لن يستطيع التحكم به. ولعل أبرز صور هذه السياسة تمثلت في الدور الكبير الذي لعبه الشيخ محمد الغزالي وهو أحد الأئمة المرموقين في الأزهر الشريف. وقد تمّ استقدامه إلى الجزائر للاشراف على جامعة الامير عبد القادر في قسنطينة. لكن دوره الفعلي تجاوز كثيرًا حدود الجامعة.

وفكرة جامعة الامير عبد القادر الاسلامية يرجع الفضل الاول فيها إلى هواري بومدين الذي وضع حجرها الأساسي في حزيران ١٩٧١، وارادها ان تكون بمثابة «أزهر الجزائر» وان تكون رديفًا لجامعة الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب تأكيدًا لشخصية الجزائر الاسلامية. وقد اشار بومدين على المهندسين الذين تعاقبوا على وضع خرائطها ان يستوحوا الطراز الاندلسي في البناء. وقد تمّ اختيار مدينة قسنطينة مقرًا لهذه الجامعة لأنها مدينة بن باديس مؤسس جمعية

العلماء في الثلاثينات. وفعلاً جاء هذا البناء شامخًا يشتمل على مسجد قادر على استيعاب ١٢ ألفًا من المصلين.

ومن غريب المصادفات ان بناء جامعة الامير عبد القادر الاسلامية قد اكتمل في العام نفسه الذي اكتمل فيه بناء المجمّع الاستهلاكي «رياض الفتح». وقد افتتح الشاذلي هذين البناءين وكأنه يريد ان يرمز بهما إلى ما كان يخطط للمجتمع الجزائري: عين على الدين والعبادة وعين على الاستهلاك والليبرالية؛ عين على الشخصية الاسلامية وعين على الحضارة الغربية.

وكان العام ١٩٨٤ هو العام الدراسي الاول في الجامعة الاسلامية، بدأته بحوالي ٣٠٠ طالب وبهيئة تعليمية من ٢٢ استاذًا. وكانت للشيخ الغزالي اليد الطولى في وضع البرامج التعليمية وفي الاشراف على انطلاقة الجامعة. وأصبح في ما بعد شخصية معروفة جدًا في البلاد بفضل المواعظ الاسبوعية التي كان يبثها التلفزيون، وبفضل احاديثه الشهيرة في شهر رمضان.

يقول التيار العلماني في الجزائر ان دور الشيخ الغزالي كان سندًا قويًا للحركة الاسلامية. والتيار الديني يقول انه كان دعامة من دعائم حكم الشاذلي. ومما لا شك فيه ان الشيخ الغزالي الذي يفتخر بكونه تلميذًا لحسن البنا قد لعب دورًا كبيرًا في الصحوة الاسلامية في الجزائر في ظل حكم الرئيس الشاذلي الذي علّق على صدره ارفع وسام جزائري تقديرًا لدوره في تنشيط جامعة الامير عبد القادر. وفي حفل تقليده الوسام، وجّه الغزالي نقدًا مبطنًا لجبهة الانقاذ الاسلامية حين قال إن مستقبل الجزائر يكمن في الاسلام والعروبة، وان البعض يخطئون في فهم الانتماء إلى الدين، وانه خائف على الاسلام من الضرر الذي يمكن ان يلحقه به المتطرفون. «والواقع ان افكار الغزالي متقدمة إلى حد كبير على افكار جبهة الانقاذ الاسلامية، خصوصًا بالنسبة إلى بعض القضايا الحساسة مثل تلك المتعلقة بالمرأة وبمفهوم الديمقراطية».

بعد انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨ (راجع المعالم التاريخية)، طرأت تغييرات أدت إلى تطبيق التعددية الحزبية من خلال السماح بتشكيل «الجمعيات التي لها طابع سياسي»، ونزع صفة الحزبية عن الدولة. وفعلاً تقدمت عشرات الاحزاب بطلبات الترخيص ابرزها الترخيص الذي أعطي لـ«جبهة الانقاذ الاسلامية» (أو الجبهة الاسلامية للانقاذ) يوم ٢٢ آب ١٩٨٩.

اعتبر رئيس الوزراء مولود حمروش (بعد اقصاء قاصدي مرباح عن هذا المنصب) ان همه السياسي الاول هو «احتواء» المد الاسلامي، وحرص على ابقاء الجسور مفتوحة مع الحركات الاسلامية، لأن «هذا الطريق افضل وسيلة للسيطرة على هذه الظاهرة والتحكم فيها». وكشف حمروش انه تناقش مرتين مع زعيم جبهة الانقاذ، عباسي مدني، ووصفه بأنه «يفكر مثلك ومثلي ومثل بقية الاحزاب... إن عدوي ليس جبهة الانقاذ، لكن المافيا التي تتصرف بخمسين مليار دينار جزائري».

وانطلاقًا من انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨، دخل الاسلام السياسي، وبقوة، على المعادلة الجزائرية كعنصر اساسي، بل العنصر الأساس الذي يحدّد مصير النظام القائم وربما مصير الدولة.

الاسلام السياسي يحتل الشارع (جبهة الانقاذ): كان العام ١٩٩٠ دون شك عام التيار الاسلامي الذي ظهر للمرة الاولى إلى العلن بشكل منظم بهدف الاستيلاء على السلطة. وقد كانت التظاهرة الحاشدة التي اخترقت شوارع العاصمة الجزائرية يوم الجمعة ٢٠ نيسان ١٩٩٠ (قبل اسابيع قليلة من الانتخابات البلدية) نذيرًا بقدرة التيار الاسلامي على التعبئة وعلى الاستيعاب وعلى التنظيم. فقد سارت تلك التظاهرة حتى

الساحة الموازية لرئاسة الجمهورية حيث رفع قادة جبهة الانقاذ عريضة تضمنت ١٥ مطلبًا سلموها إلى مندوب رئاسي بسبب غياب رئيس الجمهورية عن المقر، واشتملت هذه المطالب على: حل الجمعية الوطنية، حل نقابة العمال المنبثقة عن الحزب الواحد سابقًا، إطلاق سراح المعتقلين، السماح بعودة المنفيين، كسر احتكار جبهة التحرير لوسائل الاعلام والاتصال، وضع قوات الامن في خدمة الشعب لا في خدمة الحكم، تأسيس عدالة مستقلة على أساس الشريعة، حماية حقوق المرأة العاملة والمرأة في المنزل، التسريع في اصلاح النظام التربوي لكي يتوافق مع القيم الاسلامية.

وقد برز في هذه التظاهرة الضخمة (مئات الآلاف) التيار الراديكالي في جبهة الانقاذ بزعامة الشيخ عباسي مدني والشيخ علي بن حاج.

ومما زاد في حجم الانتصار الاعلامي والجماهيري لجبهة الانقاذ ان جبهة التحرير التي كانت قد قررت هي الأخرى مسيرة جماهيرية في اليوم ذاته «للاحتجاج على استخدام بيوت العبادة لاهداف سياسية»، عادت في اللحظة الاخيرة والغت مسيرتها بحجة تجنب الصدام بين مؤيديها ومؤيدي جبهة الانقاذ، وتركت الساحة تحت السيطرة الكاملة لانصار الانقاذ. واكتفى انصار جبهة التحرير بتظاهرات رمزية في بعض مدن وولايات البلاد بعيدًا عن العاصمة. وهكذا بدت جبهة الانقاذ وكأنها القوة الوحيدة القادرة على التحرك في الشارع وعلى تحريكه، والتي أصبحت تملك زمام المبادرة في وقت بدا فيه الحكم ضائعًا متهاويًا مترنحًا.

وامام هذا التصعيد الذي قادته جبهة الانقاذ، وهذا التراجع الملحوظ لجبهة التحرير، ظهرت للمرة الاولى محاولات تكوين قوة ثالثة من تجمع بعض الاحزاب الصغيرة تحت شعار «لا جبهة تحرير، ولا جبهة انقاذ، نريد الديمقراطية» (راجع باب معالم تاريخية).

هكذا كانت الاجواء العامة السائدة في البلاد وهي على اعتاب اول انتخابات تعددية في تاريخها المعاصر، وهي الانتخابات البلدية التي جرت في ١٢ حزيران ١٩٩٠.

دخلت جبهة الانقاذ الاسلامية هذه الانتخابات وهي في قمة اندفاعها نحو السلطة، في حين كانت بقية الاحزاب إما غائبة عن الساحة أو في حالة من التمزق والفوضى كما كان حال جبهة التحرير. وجاءت تعكس اجواء الشارع، ففازت الجبهة الاسلامية بغالبية كبيرة، إذ سيطرت على ٨٥٣ بلدية وجماعة محلية من أصل ما مجموعه ١٥٤١ في حين لم تحصل جبهة التحرير إلا على ٤٨٧ بلدية أي ما نسبته ٣١،٦٤٪ مقابل ٥٥،٤٢٪ لجبهة الانقاذ، وتوزعت الباقي الأحزاب الأخرى.

جبهة الانقاذ في اتجاه السلطة: الملاحظة الأساسية التي افرزتها تلك الانتخابات ان التيار الاسلامي سيطر على أهم التجمعات الحضرية والمدن الرئيسية، وان مؤيديه ليسوا فقط من العاطلين عن العمل ولكنهم موجودون ايضًا بين سكان الاحياء الراقية في العاصمة والمدن الكبرى. وبعد هذه الانتخابات، أصبح واضحًا ان الجبهة الاسلامية تستعد فعليًا لاستلام السلطة. فقد دعا زعيمها عباسي مدني (بعد نحو شهر من الانتخابات) «حزب الأقلية» الذي ما زال في السلطة_أي جبهة التحرير- إلى احترام إرادة الشعب التي كرست زعامة الانقاذ. وبقي على اتصالات بالرئيس الشاذلي بن جديد مطالبًا إياه باجراء انتخابات تشريعية في اقرب وقت. وتقرر إجراء انتخابات نيابية في ٢٧ حزيران و١٨ تموز ١٩٩١.

لكن قبل حلول موعد هذه الانتخابات عاشت البلاد احداثًا أدت إلى اعلان السلطة عن

تأجيلها إلى موعد غير محدد.

ففي ايار ١٩٩١، أصبح واضحًا ان الجبهة الاسلامية تبنت نهائيًا استراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة بعدما ظهر لها جليًا، خلال عام على تجربتها في المجالس البلدية، انها عاجزة تمامًا عن الفعل وعن تطبيق برامجها طالما ان الصلاحيات الحقيقية تمسك بها قمة الهرم. وبدأت منازلة حقيقية بين جبهة الانقاذ باعلان عباسي مدني الاضراب المفتوح في ٢٥ ايار ١٩٩١، وبين السلطة. وانتهت بعد عشرة ايام، في ٤ حزيران باعلان الرئيس الشاذلي حال الطوارىء في البلاد وإقالة رئيس الوزراء مولود حمروش، وتأجيل الانتخابات النيابية، وتعيين سيد أحمد غزالي على رأس وزارة جديدة. وفي خضم هذه الاحداث أعلن الشاذلي استقالته من رئاسة جبهة التحرير. وبهذا، لم يعد حكمه قائمًا على التسويات والمعادلات والتوازنات، وربط مصيره بما ستفسر عنه نتائج الانتخابات إن هي حصلت.

فيوم الرابع من حزيران ١٩٩١ هو اليوم الذي كانت فيه جبهة الانقاذ الاسلامية على قاب قوسين من وضع اليد على السلطة. فالبلاد كانت تعيش حالة قصوى من الفلتان ومن الغليان وكانت هناك رغبة حقيقية لدى المتظاهرين الاسلاميين لقلب الاوضاع.

وما يمكن استنتاجه اليوم ان السلطة، حتى احداث حزيران ١٩٩١، فشلت في احتواء المد الاسلامي (وأقوى تياراته وتنظيماته هي جبهة الانقاذ) من جهة؛ وان جبهة الانقاذ، من جهة ثانية، عملت على الخط السياسي، وبموازاته خط الشارع وزعزعة الامن (ثمة كوادر شابة تلقت تدريبات عسكرية في الخارج خصوصًا إلى جانب المجاهدين الأفغان) بهدف استلام السلطة.

في ظل الاضراب وحال الطوارىء ووجود الجيش في الشوارع شكل سيّد أحمد غزالي حكومته، وباشر حوارًا مع زعماء الانقاذ، ورضخ لبعض مطالبهم مثل إعادة العمال الذين طردوا من وظائفهم، وأعلن زعيم جبهة الانقاذ وقف الاضراب.

لكن حال الطوارىء استمرت، واستمرت معها مطالبة الانقاذ بعودة الجيش إلى ثكناته. وبرز خلاف داخل مجلس شورى الانقاذ بانشقاق ثلاثة أعضاء اتهموا عباسي مدني بأنه «خطر على الاسلام والمسلمين». فشكل هذا نقطة مهمة لصالح رئيس الوزراء سيد أحمد غزالي والجيش. وبعد الاعلان عن هذا الانشقاق بيومين، أي في ٢٨ حزيران ١٩٩١، ألقي القبض على عباسي مدني في مقر الجبهة وسط مدينة الجزائر، وعلى أحمد بن حاج امام مبنى التلفزيون، وأودعا سجن البليدة العسكري.

قيادة جديدة للانقاذ: استطاعت جبهة الانقاذ إعادة تكوين قيادة بديلة بسرعة مذهلة، فأعلن الشيخ محمد السعيد نفسه مفوضًا من طرف عباسي مدني بتسلم القيادة. وما كاد يعيد تنظيم الصفوف حتى لحق به إلى المعتقل. وخرج إلى العلن جيل جديد من القياديين الشباب امثال عبد القادر حشاني ورابح كبير اللذين اظهرا دهاء سياسيًا كبيرًا في ادارة الازمة، وظلا يتلاعبان باعصاب السلطة حتى اللحظة الأخيرة التي سبقت الانتخابات النيابية التي حدد لدورتها الاولى موعد جديد هو ٢٦ كانون الاول ١٩٩١، مستفيدين من كل أخطاء الحكم وتردده وافتقاره إلى رؤية واضحة، ناهيك عن الصراعات والتمزقات والمكائد في صفوف ما كان سابقًا «جبهة التحرير»، الحزب الواحد والطبقة الحاكمة. فعرفت القيادة الانقاذية الجديدة كيف تقلب إلى صالحها كل الاجراءات التي اتخذت لتحجيمها. فتعايشت مع الحكم العسكري، وتناست الانتخابات الرئاسية المبكرة، وتغاضت عن قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية. ورغم كل

التخطيطات والاجراءات التي اتخذت لمحاصرتها، حققت جبهة الانقاذ الاسلامية فوزًا كاسحًا في الانتخابات. لكن الجيش لم يكن مستعدًا للقبول بهذه النتائج ولا السير قدمًا في العملية الانتخابية. فوقّع قادته عريضة تطالب الشاذلي بترك منصبه. وهذا ما فعله مساء ١١ كانون الثاني ١٩٩٢ حين اعلن استقالته، وكان قبل ذلك بخمسة ايام أقدم على حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان).

وهكذا تمّ إلغاء الانتخابات، وإعلان حال الطوارىء واعتقال قائدي الانقاذ، حشاني وكبير، واستلام الجيش السلطة في إطار المؤسسة الدستورية المستحدثة «المجلس الاعلى للدولة» الذي كان أول من ترأسه محمد بوضياف بعد ان قضى ثلاثين عامًا في المنفى الاختياري والاجباري، وهو رمز حي من رموز ثورة التحرير (راجع «محمد بوضياف» في باب زعماء ورجال دولة).

جبهة الانقاذ الاسلامية في عهد بوضياف:

إن أفضل مرآة لفكر محمد بوضياف، منذ قبل نحو عشرين سنة من وصوله إلى السلطة كانت جريدة «الثوري» التي أصدرها حزبه «حزب الثورة الاشتراكية» وتحولت إلى نشرة تحمل عنوان «الجريدة». وفي احد أعدادها الصادرة في العام ١٩٧٤، هجوم عنيف على الفكر الديني متمثلاً بـ«جمعية العلماء المسلمين» تحت عنوان كبير يقول «جمعية العلماء أو صعوبة ان تكون فرنسيًا ومسلمًا في آن»، وقد ذيل المقال بعبارة لـبن باديس يقول فيها: «إننا من الآن فصاعدًا فرنكو-مسلمين». ويشرح المقال كيف ان جمعية العلماء ظلت تمثل مصالح البورجوازية المدنية الغنية التي تأخرت كثيرًا عن اللحاق بركب الثورة.

وفي تشرين الاول ١٩٧٨، أصدر «حزب الثورة الاشتراكية» (يتزعمه بوضياف) كتيبًا جاء فيه: «إن الذين يطالبون بالحل الاسلامي سواء كانوا من الاخوان المسلمين أو غيرهم من أدعياء التطهير، إنما يستغلون الحساسية الدينية لدى الجماهير باقتراحهم العودة إلى الجذور الاسلامية. ان هذه العودة إلى الدين لا يمكن ان تشكل حلاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في عصرنا هذا...».

وعندما حدث زلزال ٢٦ كانون الاول ١٩٩١ بعد الفوز الساحق لجبهة الانقاذ الاسلامية في الدورة الاولى من الانتخابات التشريعية، وبعد قرار الجيش بتعليق الدورة الثانية وإلغاء نتائج الدورة الاولى، وإقالة الشاذلي، تمكن الجيش وعدد من الرفاق القدامى من اقناع بوضياف الخروج من عزلته وقبول تسلم مقاليد السلطة في البلاد (١٧ كانون الثاني ١٩٩٢).

قبل اسبوع من تسلمه السلطة، جاء على لسانه (جريدة «خميس الجزائر» التي لم تنشر حديثه إلا في ٢ تموز ١٩٩٢، أي بعد ثلاثة أيام على اغتياله):

«إن السؤال الذي أطرحه على نفسي هو لماذا تسير كل هذه الجماهير من الشباب وراء جبهة الانقاذ؟ ماذا وجدوا لدى هذه الجبهة؟ ربما بعض الحرارة في المساجد... الفقراء يلحقون بالحزب الذي يظنونه اقدر على حل مشكلاتهم... الجزائريون كانوا يريدون تغييرًا جذريًا. لكن ما لم أكن اتوقعه على الاطلاق هو ان يكون لهذا التغيير جوهر ديني... وانا لا اعلم إذا كانت هذه الجماهير التي صوتت لجبهة الانقاذ تعي فعلاً ما ستفعله الجبهة. على كل حال فإن الانقاذ مجرد بالون يجب تنفيسه... اعتبر ان الدين الاسلامي كان من عناصر المحافظة على الشخصية الجزائرية. ولكن يجب ان لا نذهب إلى ابعد من هذا. نحن في القرن العشرين. وهنالك محيط دولي يجب ان نأخذه بالحسبان. هنالك مجتمع جزائري غير مصقول حسب النموذج الذي تمثله جبهة الانقاذ. ولو وصلت الجبهة إلى السلطة فأنا لا أعتقد بأنها ستستطيع تسوية مشاكل المجتمع بواسطة السنة

والشريعة...».

وفي الحوار الثاني الذي أجرته معه اسبوعية «الجزائر الاحداث» (عدد ٢٣ نيسان ١٩٩٢) بمناسبة مرور مئة يوم على ترؤسه المجلس الأعلى للدولة، قال بوضوح:

«يجب ان نضع حدًّا لمشكلة جبهة الانقاذ لأنها تطرح موضوعًا جوهريًا هو استخدام الدين كقاعدة للعقيدة السياسية وهو الامر الذي اعتبره عودة إلى الوراء... إن المساجد تركت الناس لا يملكون أي مشروع مجتمعي ويريدون السلطة من اجل السطة... انني اعتبر هذا الحزب-الانقاذ- خارجًا عن القانون. لقد تجاوز الحدود ودعا إلى الثورة والانتفاضة وإلى كل ما من شأنه خلق اوضاع خطيرة جدًّا في الجزائر... يجب ان نعود إلى قواعد ديمقراطية حقيقية. اولاً، لا احزاب على اساس الدين. فالدين ملك الجميع. ولا احزاب كذلك على اساس لغوي. حتى اللغة الأمازيغية يجب ان لا تستخدم كاساس لخلق حزب... إن جبهة الانقاذ حصلت على ثلاثة ملايين صوت، وجبهة التحرير على مليون ونصف المليون، وجبهة القوى الاشتراكية على نصف مليون. أي ان ثمانية ملايين جزائري لم يصوتوا».

هذه الغالبية الصامتة هي التي اراد بوضياف ان يتوجه إليها وان يحرّكها حين طرح مشروعه «التجمع الوطني» تحت شعار «الجزائر أولاً».

العمل المسلح الاسلامي: ضم التيار الاسلامي المسلح جماعات موزعة على حركات «التكفير والهجرة» و«الجهاد» وانصار مصطفى بو يعلي الداعية الاسلامي الذي كان أول من مارس العنف المسلح باسم الاسلام في بداية الثمانينات وقتل خلال معركة مع الشرطة في ١٩٨٧ (كثيرًا ما أبدى الشيخ علي بلحاج، الرجل الثاني-بعد عباسي مدني-في جبهة الانقاذ الاسلامية اعجابه بمصطفى بو يعلي).

وطرأ على هذه التشكيلات تغيير بارز خلال ١٩٩٢-١٩٩٤ (أي حتى استلام اليمين زروال مقاليد السلطة). فانتظم اسلاميو الانقاذ في إطار «الجيش الاسلامي للانقاذ» الذي قاده اساسًا الشيخ محمد السعيد وعبد الرزاق رجام، وانتظم المتشددون في إطار «الجماعة الاسلامية المسلحة». وفشلت محاولات دمج الطرفين في إطار تنظيمي واحد بسبب الاختلاف الجذري في وسائل واهداف العنف المسلح، حيث شدّد الانقاذيون في عملياتهم العسكرية على اجهزة الدولة وحرّموا اغتيال المدنيين راسمين حدودًا سياسية واضحة لعملهم العسكري من دون استبعاد الحوار مع السلطة إلى درجة انهم رحبوا باختيار اليمين زروال رئيسًا للجمهورية في مطلع ١٩٩٤.

في المقابل، كان انصار «الجماعة المسلحة» يخوضون حربًا شاملة يمكن تبين معالمها من خلال فتوى اذاعها الشيخ عبد الحق العيايدة في ٢ كانون الاول ١٩٩٢، أي فور وقف العملية الانتخابية، ويقول في فتواه: «إن الحكام (في الجزائر) في زماننا هذا كلهم كفار من دون استثناء، وزراؤهم وضباطهم واعوانهم وكل من عمل في بلاطهم وكل من ساعدهم وكل من سار على دربهم أو رضي أو سكت عنهم وعن فكرهم فهؤلاء كلهم كفار خارجون عن الملة والخروج عليهم هو حياة للمسلمين وعزة لهم». وأسفرت الترجمة العملية لهذه الفتوى عن عمليات اغتيال طالت المثقفين والصحافيين والموظفين الصغار والكبار فضلاً عن العسكريين والدبلوماسيين والمقيمين الاجانب العاملين في مشاريع للدولة باستثناء الاميركيين والالمان منهم نظرًا إلى إيواء كل من الولايات المتحدة والمانيا قيادات اسلامية ولاختلاف موقفهما عن الموقف الفرنسي الداعم للدولة وللحكومات الجزائرية المتعاقبة.

ووجهت جبهة الانقاذ الاسلامية الادانة تلو الادانة لعدد من هذه العمليات، خصوصًا قتل

الاجانب والمدنيين الجزائريين. وفي فتوى أخرى اعلنت الجماعة المسلحة رفضها التام للخط السياسي الذي تنتهجه الانقاذ، وحكمت على الانقاذيين بالكفر. وفي حين ينتشر انصار الجماعة وينشطون اساسًا في شرقي العاصمة، فإن الانقاذيين يتوزعون على مختلف مناطق البلاد.

أمير الجماعة الاسلامية الحالي (١٩٩٦)، أبو عبد الرحمن أمين، أوضح في كتابه «هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين» (صادر اواسط ١٩٩٦) ان الجماعة تؤمن بأن «الجهاد ماض إلى قيام الساعة... وتعتبر الجزائر دارًا مركبة أي انها دار حرب ودار إسلام... وان قتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الاصليين...».

وعن نشأة «الجماعة»، يقول أميرها أبو عبد الرحمن أمين في كتابه المذكور، إن البدء كان لافراد يؤمنون بالجهاد مثل مصطفى بو يعلي (الذي قاد اول تمرد مسلح على الحكم الجزائري في مطلع الثمانينات) وبعده مجموعات متفرقة مثل: المجموعة التي نفذت عملية محكمة البليدة في ١٩٨٩ (تحت إمارة نصر الدين كحيل)، والمجموعة التي قامت بالتفجيرات في ١٩٩٠... وتوحدت هذه الجماعات في آب ١٩٩١ تحت امارة نور الدين سلامنة (قتل في شباط ١٩٩٢)، وخلفه محمد علال (قتل ايضًا). فشكلت هذه الجماعات «النواة الاولى» للجماعة المسلحة. فعقد في تشرين الاول ١٩٩٢ لقاء لـ«جماعة الملياني» (منصوري الملياني الذي كانت جماعته مسؤولة عن عملية البحرية في العاصمة الجزائرية في شباط ١٩٩٢، واعتقل الملياني وخلفه أحمد الود) تم خلاله الانضمام إلى جماعة العيايدة تحت إسم «الجماعة الاسلامية المسلحة». وبعد اعتقال العيايدة في المغرب في آب ١٩٩٣، انتقلت الامارة إلى عيسى بن عمار. وبعد مقتل بن عمار في الشهر نفسه تولى الامارة جعفر الافغاني الذي، بعد مقتله في ١٩٩٤، تولى الامارة ابو عبدا لله أحمد (الشريف قواسمي) الذي قتل في ايلول ١٩٩٤، والذي أنضم في عهده إلى الجماعة جناح في جبهة الانقاذ الاسلامية. والجماعة أصبحت حتى اواسط ١٩٩٦ تحت إمارة جمال زيتوني (أبو عبد الرحمن أمين).

لا تتحالف الجماعة مع أي جماعة أخرى تخالف الكتاب والسنة وهدي السلف. أي انها لا تتحالف، برأيها، مع: الاخوان المسلمون، حزب التحرير، الجزأرة، القطبية، الدعوة والتبليغ، الطرقية (الصوفية)، الحزبية، التكفير والهجرة. وتعتبر الجماعة المسلحة مؤسسات الدولة كافرة.

أما عن العمل المسلح لجبهة الانقاذ الاسلامية، فقد بدأ مباشرة بعد إلغاء انتخابات ١٩٩١، واستهدف أكثر ما استهدف دوريات قوى الامن. واعتبارًا من منتصف ١٩٩٢ ظهرت فكرة تأسيس «الجيش الاسلامي للانقاذ» ليكون الذراع العسكري لجبهة الانقاذ الاسلامية. وسارت خطوات تأسيس هذا الجيش ببطء تحت وطأة الضربات المتلاحقة التي وجهتها قوات الامن لقادته. وفي ظل هذا التأخر، فوجئت جبهة الانقاذ ببيان ١٣ ايار ١٩٩٤ الصادر عن الجماعة المسلحة والذي يعلن عن انضمام جماعات من جبهة الانقاذ وجيشها «جيش الانقاذ» إلى الجماعة المسلحة، وقد سمي هذا البيان «بيان الوحدة والجهاد والاعتصام بالكتاب والسنة».

وجاء رد «الانقاذ» ببيان آخر بعد نحو شهرين، وأشّر إلى ازدياد الهوة بين الانقاذ والجماعة. وفي مطلع ١٩٩٥، أخذ «جيش الانقاذ» ينهج نهجًا معتدلاً في شكل بارز في تعامله مع مشاريع حل الازمة، في موازاة تطرف الجماعة التي ما عادت تكتفي باصدار بيانات تهدد فيها بتفجير سيارات ملغومة وقتل نساء ورجال قوى الامن، بل باتت تعلن انها تتجه إلى «الحسم» مع الجيوب الخارجة عن الجهاد، في اشارة واضحة إلى «جيش الانقاذ الاسلامي» الذي بات موحدًا

تحت راية امير الشرق مزراق (باستثناء مجموعات منطقة الوسط).

لكن السلطات تجاهلت بالكامل رسائل مزراق رغم اعتدالها ورغم ان اوساطًا عدة وجدت فيه دليلاً واضحًا على «نضوج» قيادة جيش الانقاذ ورغبتها في حل سلمي للازمة. إلا ان الرأي الغالب في السلطة يعتبر ان اختلاف طريقة عمل «جيش الانقاذ» و«الجماعة المسلحة» لا يعني ان هدفي التنظيمين متعارضان. وهذا ما تؤكده نظرة مقارنة على أهداف التنظيمين عبر بيانهما الرئيسيين: «بيان الوحدة» الذي صدر عن الجماعة المسلحة في ايار ١٩٩٤، و«بيان المشترك» الذي صدر في تموز ١٩٩٤، حيث يبدو التطابق في الاهداف جليًا. ويرى كثيرون حتى اليوم (اواسط ١٩٩٦) ان وحدة «الجماعة» و«الجيش» غير مستبعدة، وان اتصالات بينهما تمت في هذا الصدد، لكنها لم تسفر بعد عن أي خطوة وحدوية عملية.

وإلى «جيش الانقاذ» و«الجماعة»، هناك ايضًا حركة «التكفير والهجرة»، و«الأفغان». الاولى هي فرع من حركة تحمل الاسم نفسه تأسست في مصر عام ١٩٧١ بزعامة المهندس شكري مصطفى الذي اعلن «الجهاد» واعتقل ثم أعدم في وقت لاحق. وكان لا بد من انتظار العام ١٩٧٤ لصدور بيانات باسم «التكفير والهجرة» في الجزائر تطالب هي ايضًا باقامة الدولة الاسلامية في هذا البلد. وقد جرى الحديث عن ارتباط الداعية الاسلامي المتمرد مصطفى بو يعلي ب«التكفير والهجرة» المصرية. وكان يعلي انطلق من حي المدينة الشعبي في الجزائر العاصمة واعلن «الجهاد» ضد الدولة في بداية الثمانينات قبل ان يقتل في ١٩٨٧ ويلقى القبض على انصاره.

في اواخر الثمانينات كانت عناصر «التكفير» قد بدأت بالعودة من افغانستان مع عناصر اسلامية جزائرية أخرى سبق لها ان التحقت بالجهاد الافغاني واقامت اتصالات مع مجاهدين مصريين وعرب آخرين في بيشاور (المدينة الباكستانية القريبة من الحدود الأفغانية). و لم تكن هذه العناصر مع اسلوب جبهة الانقاذ في العمل السياسي الداخلي، وغالبًا ما كانت تعبر عن انتقاداتها للانقاذ في خطب الجمعة في جامع «النور» في العاصمة الجزائرية، و لم تكن راغبة في الدخول في لعبة الانتخابات النيابية، وقد عبرت عن رفضها للانتخابات في عملية عسكرية شهيرة عندما هاجمت ثكنة «قمار» على الحدود الجزائرية-التونسية، وكانت بقيادة الطيب الافغاني. ويشكل قدامى «المجاهدين» في افغانستان القاعدة الاساسية والنشيطة في «الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر. ويؤكد كثيرون (وخاصة السلطات الرسمية) في الجزائر ان «الأفغان» الحقوا الضرر الأكبر في الصراع الدائر وكانوا الأكثر عنفًا من غيرهم من الجماعات المسلحة الأخرى.

ما هي خلاصة الصورة الحالية (اواخر تموز ١٩٩٦) للجماعات الاسلامية المسلحة الجزائرية؟

الانظار متجهة نحو «الجماعة الاسلامية المسلحة» أكثر من سواها، وهي أخطر جماعات المعارضة وأكثرها شراسة بين مختلف الاطراف الاسلامية المسلحة التي باتت مفتتة على نحو لم يسبق له مثيل. والجماعة نفسها باتت جماعات عدة تتنافس وتتقاتل في ما بينها. أما «جيش الانقاذ الاسلامي» فلا يبدو حتى الآن انه استطاع اختراق مناطق الوسط، الأكثر سخونة في البلاد، وظل وجوده محصورًا في منطقتي شرقي الجزائر وغربيها.

في اواخر تموز ١٩٩٦، أعلنت الجماعة الاسلامية المسلحة ان أميرها جمال زيتوني (أبو عبد الرحمن أمين) قتل في مكمن في مدينة المدية، وقالت انها عينت عنتر الزوابري (أبو طلحة) أميرًا جديدًا لها.

في مواجهة العمل الاسلامي المسلح ثمة عمل حزبي ميليشياوي مضاد يرفد عمل القوات

المسلحة (الجيش وقوى الامن)، لا يزال يمارس على نطاق ضيق، لكن هناك من يعمل لتشجيعه وتشريعه.

ففي مرحلة اولى بادرت السلطة إلى ان تكون «فرق للارهاب المضاد»، وهو ما عبّر عنه الرئيس علي كافي في خريف ١٩٩٢ بعبارته «ارهاب الارهاب».

وفي عهد حكومة رضا مالك (بين ١٩٩٣ و١٩٩٤)، هدد وزير الداخلية باستدعاء احتياط الجيش؛ وقال رئيس الحكومة رضا مالك (ربيع ١٩٩٤) «إن الخوف ينبغي ان ينتقل إلى المعسكر الآخر»، أي إلى العناصر الاسلامية المسلحة. فتجاوب بذلك مع مخاوف انصار بعض الاحزاب الاستئصالية (المطالبة باستئصال العمل الاسلامي المسلح). وفي هذا الاطار تمّ فعلاً تسليح عدد من انصار حزب «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية» بقيادة سعيد سعدي الذي ما انفك يدعو انصاره إلى حمل السلاح لمقاومة «الاسلاميين المتطرفين».

ومسألة ترسيم أو تشريع الميليشيات الحزبية المضادة للاسلاميين أثيرت على نطاق واسع عقب كلمة الرئيس زروال في ٢٤ شباط ١٩٩٥ الذي نوّه فيها «بالمقاومة الشعبية» ووعد بأن الدولة ستسهر على توفير الدعم اللازم لها».

وانقسمت الاحزاب بين مؤيدة تشريع الميليشيات وبين معارضة. ضمن الفئة الاولى يندرج «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية» (سعيد سعدي)، وحركة «التحدي» (الشيوعية) بزعامة الهاشمي الشريف وحزب «التجديد» بزعامة نور الدين بوكروح. أما الفئة الثانية فتندرج فيها «كتلة روما» التي اعتبرت ان تشريع الميليشيات عملية مغامرة ستكون نتيجتها الوحيدة تغذية الحرب الأهلية، وفي طليعة هذه الكتلة «جبهة القوى الاشتراكية» (حسين آيت أحمد)، و«جبهة التحرير الوطني» (في عهد امينها العام عبد الحميد مهري).

ثمة مشروع (موجود فعلاً) حول «الدفاع المدني» يجري درسه، خاصة وان هناك سابقة، ولو كانت مختلفة نوعًا ما، وهي ان البرلمان الجزائري كان قد صادق في منتصف الثمانينات على قانون للدفاع الشعبي موجه اساسًا إلى تنظيم المقاومة الشعبية في حال تعرض البلاد إلى عدوان خارجي. والاشكال المطروح على قيادة الجيش والسلطات هو كيف يمكن تكييف هذا القانون مع حالة «التمرد المسلح» التي تعيشها البلاد منذ نحو خمس سنوات.

البربر (الأمازيغ)

أول مملكة بربرية: يرجع المؤرخون ظهور الحضارة البربرية إلى الألف الاول ق.م. و«البربر» هو الاسم الذي اطلقه الرومان على سكان هذه المناطق. ففي القرن الثالث ق.م. تأسست اول مملكة بربرية في مناطق الجزائر الشمالية حين دخل الامير مسينيسا Massinissa إلى مدينة سيرتا (قسنطينة حاليًا).فاتحًا. وخلفه على العرش ابن أخته جوغورتا Jugurtha في العام ١١٦ ق.م. الذي قاوم الغزو الروماني بين ١١٢ و١٠٦ ق.م. من دون ان ينجح في صده وفي منع تقسيم المملكة التي كان الرومان يسمونها «مملكة الرعاة» و«مملكة الرحل» La Numedie. ولعل في هذه التسمية دلالة على ان تلك القبائل إنما جاءت من اماكن أخرى يتبارى المؤرخون في تحديد مضاربها.

الاحتلال الروماني ودخول المسيحية: وشهدت فترة الاحتلال الروماني سلسلة من

الثورات المحلية ابرزها ثورة تاكفارناس بين العـامين ١٧ و٢٤ (وتاكفارنـاس هـو الاسـم الـذي أطلقـه على نفسه أحـد المغنـين الـبربر الشـباب في الجزائـر اليوم تيمناً بتلـك الصفحـة مـن صفحـات التـاريخ القديم للجزائر).

وفي القـرن الرابـع، دخلـت المسـيحية إلى الجزائـر وولّـدت بدورهـا مرحلـة مـن الصراعـات الفكرية. وكان أبرز مفكري تلك المرحلـة المطـران سـان أوغسـطين الـذي كـان مطـران مدينـة عنابـة Hipone (٣٥٤-٤٣٠)، وما زالت رفاته محفوظـة حتى اليوم في هـذه المدينـة القائمـة أقصـى الشـرق الجزائري على الحـدود التونسية وفي كنيسـة أثريـة جميلة تحمـل إسمه. وعندما كـان سـان أوغسـطين يُسأل عن أصله كان يجيب «أنا من أصل كنعاني» (أي سامي) بعكس الرومان الآتين من اوروبا.

وإذا كانت مملكـة الفـاندال لم تعمّر أكـثر مـن ١٢ سـنة (٤٢٩-٤٤٠) فـإن البـيزنطيين استقروا في البلاد حتى اواخر القرن السادس.

وقـامت للـبربر ممـالك، بـل امبراطوريـات، عديـدة إمـا مستقلة أو تدين بـالولاء بصـورة أو بـأخرى للخليفـة العباسـي في بغـداد، أو للخليفـة الفاطمي في القاهرة. ومـن ابرزهـا دولـة المرابطين ودولة الموحديـن (راجـع بـاب «النبـذة التاريخيـة» و«الاسلام الجزائـري» و«وادي ميـزاب» في بـاب «مدن ومعالم»).

البربر في التاريخ المعاصر والراهن

(مراجـع هـذا المبحـث الأساسـية: ١- مـا ورد بقلـم فيصـل جلـول ومحمـد الشـاوي في «الوسط»، العـدد ١٢٠ تـاريخ ١٦ ايـار ١٩٩٤، ص ١٠-١٧؛ ٢- جـورج الراسـي، «الحيـاة»، تـاريخ ٤ ايلـول ١٩٩٣، ص ١٤؛ و«لومونـد ديبلوماتيك»، اعداد ايار ١٩٩٤، ص ٣، وتشرين الاول ١٩٩٤، ص ١٩، وآذار ١٩٩٥، ص ٧).

«الظاهرة البربريـة»: «الظـاهرة البربريـة» في الجزائـر وثيقـة الصلـة بـالوجود الفرنسـي الـذي استمر بعـد الاسـتقلال في شـكل مكثـف علـى الصعيديـن الاقتصـادي والثقـافي. ويكفـي للدلالـة على مدى حساسـية هذيـن العـاملين ان بيـان اول تشرين الثاني ١٩٥٤ الذي اعلـن الثـورة المسـلحة علـى الاحتـلال الفرنسـي تعهـد «احـترام المصـالح الاقتصادية والثقافية» في حال التفـاوض مـع جبهـة التحرير الوطني. وقد عبّرت الظـاهرة البربريـة عـن نفسها للمرة الاولى بعد استقلال الجزائر في نيسـان ١٩٨٠ من خلال احداث عنف هزت مدينة تيزي أوزو.

كانت النخبة القبائلية («القبائل»، «منطقة القبائل»، تسمية اطلقها المارشال الفرنسـي بيجـو، احد عتاة الغزو الفرنسـي للجزائـر في الاربعينـات، والمقصود بها قبائل أزواوه البربرية، وأصبحت تعني بصورة عامة «البربر» أو «المنـاطق البربريـة») قبـل الحرب العالمية الثانية تتطلع إلى الاندماج الكلـي في المجتمع الفرنسي. لكن في هذه الفترة نفسها انخـرط المهاجرون إلى فرنسا من منطقـة القبـائل (البربريـة) بكثافة في حركة «نجم شمالي افريقيـا» الـتي كـانت تطالب باستقلال الجزائر.

وحركة «النجـم» الـتي عملـت بعـد العـام ١٩٣٧ باسم «حزب الشـعب الجزائـري» حركـة سياسية معروفة بنزعتهـا العربيـة الاسـلامية، وتـأثر قائدهـا مصـالي الحـاج بكـل مـن الامـير شـكيب ارسـلان الـذي التقـاه سـنة ١٩٣٥ في جنيـف، وبالزعيم المصري مصطفـى كـامل. والدليـل علـى الانخراط الكثيف للقبائل (الـبربر) في هـذه الحركـة الوطنية الاستقلالية ان مكتبها السياسـي، في مطلـع الثلاثينات، كان يضم خمسة اعضاء اربعة منهم من منطقـة القبـائل، وكـان هـؤلاء يعتـبرون «النخبـة» (الداعية للاندماج في فرنسا) مرتدة.

«الازمة البربرية»: وكان من الطبيعي ان تعمل السياسة الفرنسية على تشجيع «النخبة القبائلية» ليصير هناك نوع من «ايديولوجية قبائلية» (أي بربرية). وظهرت الآثار الاولى لهذا العمل السياسي الاستعماري المكثف في ١٩٤٨ إثر نكبة فلسطين التي ترافقت مع حملة دعائية على العرب في الاعلام الغربي. ووجد بعض القبائل في ذلك فرصة للطعن في الاتجاه العربي الاسلامي لـ«حزب الشعب الجزائري» ما أدّى إلى ازمة قيادة في هذا الحزب (مع بدء بروز نجم حسين آيت أحمد وأحمد بن بلّة). غير ان هذه القيادة تحركت بسرعة وجندت الوطنيين من القبائل، وتمكنت، بعد معركة عنيفة، من اعادة الامور إلى مجاريها. أما العناصر «القبائلية» المهزومة فالتحقت بالحزب الشيوعي الجزائري. وهذا الأمر يفسر، من جملة امور كثيرة، الارتباط الوثيق والمستمر بين الحركة الشيوعية والحركة البربرية.

البربر إبان ثورة التحرير: حافظت النزعة البربرية إبان ثورة التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢) على طابعها النخبوي الضيق، على عكس القاعدة وأكثر قياداتها التي انخرطت في الثورة. والشواهد على ذلك كثيرة، أهمها طبيعة التحالفات التي كانت تجري داخل صف القيادة في جبهة التحرير، إذ لم تشكل النزعة البربرية (لدى القادة من اصل بربري) عنصرًا أو دافعًا لهذه التحالفات. والمثال الابرز على ذلك التمرد الذي قاده آيت أحمد في ١٩٦٢ والذي لم يكن بدافع نزعة بربرية بل لأسباب سلطوية ودستورية. ويؤكد ذلك المؤرخ الجزائري محمد حربي الذي يرى ان معارضة كل من بوضياف وآيت أحمد «لم تكن تستمد حقيقتها من الشعب بل الاستيلاء على السلطة في المدى القريب»... ولا يزال آيت أحمد إلى اليوم متمسكًا بطلب «انتخاب مجلس تأسيسي» طاعنًا بذلك في شرعية كل الانظمة المتعاقبة على الجزائر حتى اليوم، أي طيلة ٣٣ سنة.

في عهد بومدين: عمل هذا العهد على إنجاح ورشة صهر وطني كبرى أطلق عليها تسمية «معركة بناء الشخصية الوطنية الجزائرية». وقد انخرطت في هذه المعركة العناصر المتحدرة من اصول بربرية أو قسم مهم من نخبتها في إطار المشروع الذي رسمت ملامحه جبهة التحرير الوطني خلال الحقبة البوميدينية (١٩٦٥-١٩٧٩). وابدت النخبة البربرية حماسًا ظاهرًا لدمج الجزائر في شخصية وطنية جزائرية وهوية عرفت في حينها على انها حصيلة التاريخ الطويل للبلاد. ولقد عرّف الميثاق الوطني الشعب الجزائري على انه أمة من اصول متعددة وعريقة في التاريخ انصهرت وتلاحمت اليوم في بوتقة واحدة هي الامة الجزائرية المسلمة العربية الحالية. بل ومضى زمن كان فيه تيار نافذ بين النخبة البربرية يتحدث عن عروبة البربر وعن اصول سامية أي عربية للغتهم وفدت مع هجرات القبائل العربية القادمة من جزيرة العرب إلى شمالي افريقيا.

«الربيع البربري» (١٩٨٠): من المسار التاريخي العام للعلاقة «عرب-بربر» في إطار الاسلام الموحد بل الدمجي في الجزائر، يمكن استنتاج ان لا مشكلة سياسية على الصعيد الوطني ذات جذور ثقافية أو لغوية. لكن هذا لا يعني ان الاحتقان الفكري لا يولد انفجارًا في بعض الاحيان يودي إلى استغلاله سياسيًا في بعض الظروف ومن اطراف محلية وخارجية، فيبدو معها بمثابة مشكلة ثقافية أو لغوية أو قومية...

وهذا ما حصل فعلاً في ما أصبح يُعرف بـ«الربيع البربري» في نيسان ١٩٨٠، حين اجتاحت التظاهرات مدينة تيزي أوزو احتجاجًا على منع السلطات الكاتب البربري (باللغة الفرنسية) مولود معمري من إلقاء محاضرات عن

الادب البربري.

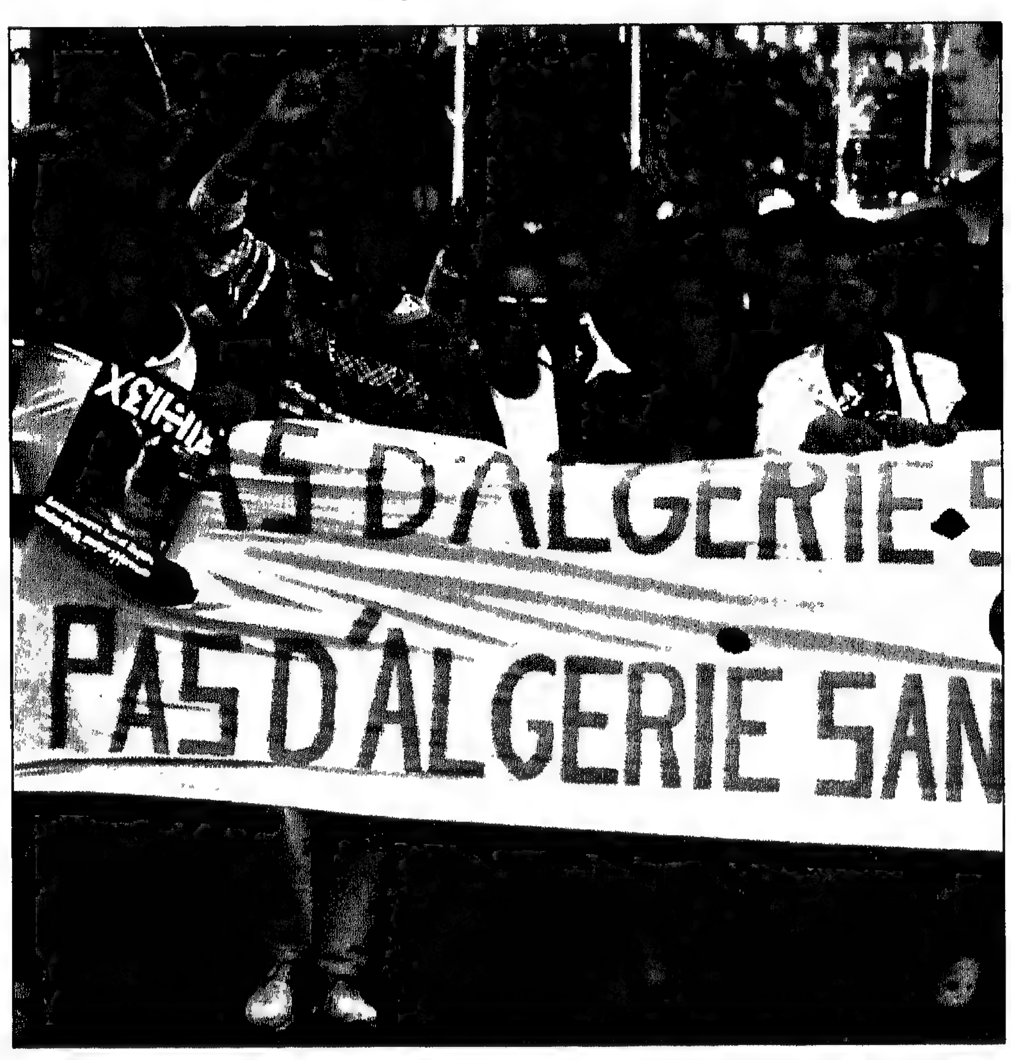
وبعد أشهر، أي في صيف ١٩٨٠، عقد مؤتمر بربري في مصيف باكورت الجبلي أصدر وثيقة تضمنت مجموعة من المطالب، في مقدمها:

– اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية بنص في الدستور اسوة باللغة العربية.

– إدخال اللغة الأمازيغية في النظام التربوي الجزائري ابتداء من المرحلة الابتدائية.

وجاءت تظاهرات «الربيع البربري» والمطالب التي اعقبتها لتعيد إلى الذاكرة اهتمام السياسة الفرنسية، منذ الاستعمار مرورًا بحقبة حرب التحرير وحتى اليوم، بـ«القبائل» ودعمها لها. ومن ابرز محطات هذا الدعم تأسيس الأكاديمية البربرية في باريس في ١٩٦٧ التي سعت إلى وضع حروف اللغة الأمازيغية وإثراء قاموسها بكلمات جديدة بعدما كانت تثرى طبيعيًا بمفردات عربية.

مسيرة بربرية: «لا جزائر دون ديمقراطية».



استجابات النظام: لقيت الحركة البربرية تجاوبًا من نظام الرئيس الشاذلي بن جديد الذي ادخل مصطلح «الأمازيغية» في الميثاق الوطني المعدل في ١٩٨٦، جاعلاً منه واحدًا من مقومات الشخصية الجزائرية أسوة بالعروبة والاسلام. وقبل ذلك بنحو عامين، كانت السلطات الجزائرية افتتحت في مدينة تيزي أوزو معاهد وكليات جامعية يؤمها الطلاب من كل انحاء البلاد لكسر طابع «الغيتو» الذي حاول البعض إلصاقه بهذه المدينة.

وأكثر ما ترجم تجاوب السلطات، حتى الآن، مع المطلب الثقافي الأمازيغي هو ما بدر من إشادة الاوساط الادبية والفكرية في الجزائر على اختلاف مشاربها بالكاتب البربري مولود معمري بعد اغتياله في ١٩٨٩. ما يعطي فكرة عن التحول الجذري الذي جرى خلال السنوات التي اعقبت «الربيع البربري»، وخصوصًا منذ انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨، والذي سمح لأنصار اللغة البربرية باحتلال المساحة الثقافية التي كانوا يطالبون بها. فأصبح هناك إذاعة تنطق بلسانهم، وكراسٍ جامعية خصصت لدراسة لغتهم، وما إليها.

الخريطة السياسية الحالية للبربر: «جبهة القوى الاشتراكية» التي أنشأها الزعيم القبائلي (البربري) حسين آيت أحمد (احد الزعماء الخمسة المشهورين في جبهة التحرير) في خريف ١٩٦٣، كانت حركة محض سياسية، ولم يكن برنامجها الاصلي يتضمن اية إشارة إلى مثل هذه المطالب الثقافية التي رفعت في «الربيع البربري». لكن بعد فرار حسين آيت أحمد من سجن الحراش في ايار ١٩٦٦، وبشكل خاص بعد تأسيس «الأكاديمية البربرية» في باريس ١٩٦٧، بدأ الطابع الثقافي للحركة البربرية يتبلور شيئًا فشيئًا، إلى ان برز اخيرًا في شعارات مثل «نحن لسنا عربًا» و«الأمازيغية لغة وطنية ثانية».

ويتنازع الحركة البربرية تياران: تيار نخبوي يتنافس على قيادته كل من حسين آيت أحمد وسعيد سعدي الذي يريد ربط الحركة بالمجال الثقافي الفرنسي، في حين ان آيت أحمد يرفض كل محاولة لجر البربر إلى مواقف متطرفة. وتيار شعبي تتبناه كل من جبهة التحرير والحركات الاسلامية ويريد للحركة ان ترتبط بالمجال الثقافي العربي الاسلامي مع اعترافه بالأمازيغية. ومن علامات الاختلاف الاساسية بين التيارين تدور حول الحروف التي ينبغي ان تكتب بها اللغة الأمازيغية. فالتيار الاول يعمل على رسمها بالحروف اللاتينية، بينما يحرص التيار الثاني على كتابتها بالابجدية العربية.

بذلت عناصر الحركة البربرية وما زالت جهودًا حثيثة منذ اقرار الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية لكي تخرج من «الغيتو القبائلي». لكن نتائج الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ والانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ بينت ان إشعاع الحركة لا يزال يتركز في ولايتي تيزي أوزو وبجاية. بل انها تواجه منافسة قوية في منطقة القبائل ذاتها من طرف جبهة التحرير الوطني والحركات الاسلامية بدءًا بجبهة الانقاذ.

فالخريطة السياسية-الانتخابية (الانتخابات التشريعية غير المكتملة في ١٩٩١) دلت على ان جبهة التحرير والحركات الاسلامية لا تزال الأقوى بكثير شعبيًا من الحركة البربرية في مناطق القبائل. فالاحزاب البربرية التي ترفع مطالب اثنية وثقافية ولغوية في برامجها لم تستطع ان تجتذب إليها أكثر من ٢،٥٪ من الاصوات، ولم تتمكن أكثر هذه الاحزاب من تقديم مرشحين في كل الولايات، وعلمًا بأن هذه النسبة العامة تتراوح صعودًا وهبوطًا حسب المناطق: صوّت ١٪ فقط لهذه الاحزاب في منطقة الاوراس (بطنة وأم البواقي)، وارتفع هذا المعدل إلى أكثر من ٥٠٪ في تيزي أوزو عاصمة بلاد القبائل، وتراجع إلى ١٠٪ في

ولاية بجاية، وهبط إلى ٥٪ في ولاية البويرة، ولم يتجاوز ٣٪ في ولايتي الجزائر وبومرداس. وعلى عكس ذلك فإن أهم حزبين، جبهة الانقاذ وجبهة التحرير (الحاكمة)، لم يرفعا أية مطالب لغوية، وسجلا معدلات أعلى في المناطق البربرية نفسها: ٣٥،٦٪ في البويرة، ٦٥٪ في تمنرست (أقصى الجنوب)، ٤٨،٣٪ في العاصمة، ٥٥،٢٪ في بومرداس، ٧٣،٨٪ في غرداية عاصمة وادي ميزاب و٩،١٪ في تيزي أوزو، و١٤،٨٪ في بجاية. ومعنى هذه الارقام ان المطالب ذات الطابع اللغوي هي ابعد ما تكون عن الاهتمامات المباشرة للأغلبية الساحقة من السكان.

الإطار الجغرافي والواقع الديمغرافي: تعتبر الظاهرة البربرية في الجزائر ظاهرة قبائلية اساسًا، ومنطلقها منطقة محددة هي المنطقة الجبلية المعروفة بمنطقة «القبائل» الواقعة على بعد ١٠٠كلم شرقي العاصمة الجزائرية.

لقد كان شائعًا القول إن ثلث السكان في الجزائر يعلنون انتماءهم إلى البربرية. ولكن احصاءات الادارة الاستعمارية الفرنسية نفسها، قبل الاستقلال، وخصوصًا إحصاء تشرين الاول ١٩٥٤ (عشية اندلاع الثورة المسلحة)، وهو الاحصاء المدون في المنشورات الرسمية الصادرة عن البعثة العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر، يقول إن نسبة السكان البربر من مجموع السكان هو ١٧٪ بما في ذلك تعداد الهجرة الجزائرية إلى فرنسا. والمعروف ان اول إحصاء اجري في الجزائر المستقلة عام ١٩٦٦ اعطى نسبة أعلى بقليل ربما لاعتبارات تقنية.

وتتراوح هذه النسبة العامة (١٧٪)، صعودًا وهبوطًا، حسب المناطق. فهي ترتفع في منطقة العاصمة إلى ارقام تتراوح بين ٢٢،٩٪ و٢٩،٦٪. وتهبط في منطقة وهران المحاذية للمغرب إلى حدود ٠،٣–١،٥٪. أما في منطقة قسنطينة (شرقي البلاد) فتعود إلى الارتفاع ما بين ١٦،٣–٢٦،٦٪ حيث تتواجد تجمعات بربرية كثيفة في مدينتي بجاية وسطيف. أما في الجنوب فهذه النسبة لا تتجاوز ٦،٦–٩،٧٪.

وتتوزع التجمعات البربرية على بلاد القبائل، والشاوية (سكان الاوراس)، ووادي ميزاب (غرداية)، والطوارق (في الهوغار والجنوب)، واعداد قليلة متناثرة في التوات (الجنوب الغربي)، ومنطقة القصور في الهضاب المرتفعة.

هذا على الصعيد الاتني. أما على الصعيد اللغوي فإن نسبة ١١٪ فقط من مجموع سكان الجزائر يتكلمون اللغة القبلية (الأمازيغية) وربع هؤلاء يتواجدون في منطقة العاصمة. أما البربرية الشاوية فلا يتكلم بها سوى ٦٪ من المجموع العام لسكان الجزائر خصوصًا سكان منطقة الاوراس. والبربرية المزابية والطوارقية (راجع «أزواد، بلاد الطوارق» في الجزء الاول) فلا تعني أكثر من ١٪ من سكان البلاد.

موقع البربر في الحرب الاهلية الدائرة ومن «المصالحة الوطنية»: حتى نيسان ١٩٩٤، أي حتى احتفال البربر بالذكرى ١٤ للربيع البربري، كانت المناطق البربرية آمنة إلى حد كبير بالنسبة إلى الحرب الدائرة في الجزائر بين الاسلاميين (جبهة الانقاذ) والسلطة (جبهة التحرير)، وقد استقبلت عددًا من الفارين من العاصمة والمدن الكبرى التي تعيش لياليها في ظل الخوف وأعمال الدهم من طرفي المواجهة. وعلى أثر حوادث متفرقة قليلة وقعت في بعض المناطق البربرية، تنادى الأهالي لرفض جر مناطقهم إلى أي من الطرفين. فقد رفضوا عرضًا من الجيش تزويدهم السلاح لردع المهاجمين المحتملين بوسائل عسكرية. والعمليات العسكرية التي نفذها الاسلاميون، وهي ضئيلة كانت محصورة بأهداف

تقليدية درجوا على استهدافها.

لكن بدءًا من كانون الثاني ١٩٩٤، وفي الفترة التي استلم فيها الرئيس الحالي اليمين زروال السلطة، استهدفت حوادث الاغتيال، بأكثريتها، عناصر بربرية. فانبرى الدكتور سعيد سعدي رئيس «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية» ليدعو إلى المقاومة المسلحة للبربر ضد الدولة والاسلاميين في آن: «إن البربر فهموا ان عليهم ان يتولوا حماية أنفسهم بوسائلهم الخاصة وان مجموعات مسلحة ظهرت للدفاع الذاتي ضد الاصولية، وليس لأننا ديمقراطيون لا نستطيع استعمال السلاح». وجدد سعدي مطالبته بالعلمانية في الجزائر وعدم إيمانه بالحل التفاوضي، وعارض المصالحة الوطنية التي دعت إليها حكومة الرئيس اليمين زروال مع الحركات الاسلامية المسلحة. وهذه الدعوة إلى المصالحة كانت العنصر الأساس في انتقال سعدي من تأييد النظام إلى معارضته.

لا شك ان هذه المواقف للدكتور سعدي، ولحزبه، كان يمكن ان ترتّب نتائج بالغة الخطورة في ما لو كان سعدي يمثل الزعامة الاولى في المناطق البربرية. أما ان هذه الزعامة لا تزال معقودة لحسين آيت أحمد رئيس «جبهة القوى الاشتراكية» وأحد الزعماء التاريخيين في ثورة التحرير، والذي استطاع ان يشكل قطبًا نيابيًا ثالثًا بعد جبهة الانقاذ الاسلامية وجبهة التحرير الوطني، فانه معتبر الناطق الفعلي باسم التيار البربري. وهو، بصفته هذه، لم يتردد في التعبير عن مواقف متناقضة تمامًا لتلك التي اتخذها سعدي. فسياسته ودعواته تتمحور حول رفض الحلول المتطرفة للازمة، ووصل الجسور بين الجزائريين.

وإضافة إلى هذين الرافدين الكبيرين للحركة البربرية (آيت أحمد، سعدي)، هناك حركات وتنظيمات بربرية أخرى تصب ولاءاتها، بدرجات متفاوتة، في إحدى الجبهتين السياسيتين الكبريين: جبهة الانقاذ وجبهة التحرير، وأهمها: حركة «مجد» التي كان يتزعمها رئيس الوزراء قاصدي مرباح؛ و«الحركة الديمقراطية للتحديد الجزائري» التي أسسها سليمان عميرات الذي وافاه الاجل وهو يقرأ الفاتحة على جثمان الرئيس محمد بوضياف؛ حركة «التحدي» التي يتزعمها السيد الهاشمي الشريف وهي امتداد للحزب الشيوعي الجزائري؛ و«الحركة الاسلامية الأمازيغية المسلحة»، وهي منظمة غير معروفة على نطاق واسع ويبدو ان نشاطها ينحصر في مناطق القبائل، وانها تعمل تحت راية جبهة الانقاذ الاسلامية.

في الأخير، لا بد من الاشارة إلى أمر مهم أجمعت عليه كتابات المحللين للاوضاع الجزائرية عامة، والبربرية خاصة، وهو انه مهما تأزمت الاوضاع وواتت الظروف الموضوعية والذاتية «نزعة البربرية» فإن انشقاق القبائل وتشكيل منطقة حكم ذاتي داخلي، على سبيل المثال، إنما هو أمر غير واقعي لأسباب كثيرة من بينها ان البربر يتوزعون في المناطق المختلفة خصوصًا في المدن الكبرى شأن وهران والجزائر العاصمة، وهم ليسوا محصورين بجزيرة معينة كما هي حالة الكورسيكيين، مثلاً، حتى يمكن القول بانفصالهم واعلانهم القطيعة مع محيطهم.

تعليم الأمازيغية: في ضوء تنامي الحركة البربرية المطالبة باقرار الازدواج اللغوي (عربي-أمازيغي) التي وصلت إلى ذروتها، اواسط ايلول ١٩٩٤، مع الاضراب العام الذي شمل منطقة القبائل (ومدنها الرئيسية: تيزي أوزو وبجاية والبويرة) للمطالبة باعتبار اللغة البربرية (الأمازيغية) لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية، أقرت الحكومة بأنها عاكفة على وضع خطة لنشر تعليم الأمازيغية وإدخال تعديلات على المقررات التعليمية والخيارات الثقافية بحيث تستوعب البعد الأمازيغي «من دون زعزعة الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع الجزائري».



سكان منطقة القبائل (البربر) الجبلية.

مدنيان يحرسان قريتهما في منطقة القبائل.



وكانت الحركة الثقافية البربرية، في خطواتها الأخيرة التي اعتبرت الاوسع والأقوى منذ اعلان الاحكام العرفية، قد رفعت شعار «لا مدرسة من دون الأمازيغية» (لغة بربرية غير مكتوبة). وكان حادث اختطاف المغني البربري معطوب الوناس شرارة اندلاع المظاهرات واعلان الاضراب.

وعكست مواقف وزير التربية الجزائري، عمر فخري، استعداد الحكم للتعاطي المرن مع هذه المطالب. وخيار الحكم في هذا الصدد ليس جديدًا، إذ كانت وزارة التربية افتتحت منذ ١٩٩٠ فصولاً لتدريس اللغة والثقافة الأمازيغية بهدف تخريج مدرسين متخصصين في التاريخ واللغة والحضارة الأمازيغية. ومن دوافع هذا التعاطي المرن للحكومة ليس اتساع الحركة الأمازيغية الجزائرية وحسب، بل ايضًا الخطوة التي كان قد قطعها الملك المغربي الحسن الثاني باعلانه رسميًا في آب ١٩٩٤، تدريس اللغة الأمازيغية في المغرب.

وثمة من يخشى في اوساط الحكم وخارجه في الجزائر ان يفضي سوء التعاطي مع هذه الظاهرة الحساسة إلى فتح نافذة صراع ساخن من النوع العرقي والمناطقي يضاف إلى الصراع القائم مع ظاهرة الاسلام الاصولي.

معالم تاريخية

☐ **اتفاقيات إيفيان:** في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٩ آذار ١٩٦٢، وبعد ساعات طويلة من النقاش، وقّع أربعة أشخاص على ذيل ملف من ٩٣ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة كانت هذه هي نصوص اتفاقيات إيفيان التي حققت للجزائر استقلالها بعد نضال طويل. أما الأشخاص الاربعة فهم ثلاثة مفاوضين فرنسيين (جان دي بروغلي، روبير بورون ولوي جوكس)، والجزائري كريم بلقاسم الذي تولى وحده التوقيع على الوثيقة باسم الثوار الجزائريين، وكان رفاقه في الأسر الفرنسي وعلى رأسهم أحمد بن بلّة، وذلك منذ ١٩٥٤. ولكن في لحظات التوقيع، كانت السلطات الفرنسية تطلق سراحهم ووضعتهم على متن طائرة كارافيل فرنسية متوجهة بهم إلى جنيف.

بعد سبع ساعات من التوقيع، أصدر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال أييريه أمرًا عامًا بوقف اطلاق النار. لكن في اللحظة نفسها كان الجنرال سالان، أحد كبار المتمردين في الجيش الفرنسي ضد الجنرال ديغول، يصرح عبر محطة إذاعية مقرصنة تابعة لمنظمة الجيش السري: إنني أصدر الأمر لمقاتلينا بمهاجمة المواقع المعادية في المدن الجزائرية الكبرى كافة، وكذلك أصدر أمرًا لمقاتلينا ورفاقنا في القوات المسلحة، من مسلمين واوروبيين، بان يسرعوا بالانضمام الينا».

استجاب كثيرون لنداء سالان ورفاقه من الداعين لابقاء الجزائر فرنسية. غير ان الجزائر تابعت مسيرتها ونالت استقلالها بفضل نضال أبنائها خاصة، ثم على أثر تلك المفاوضات التي

بدأت سرية في قصر في منطقة الجورا اعتبارًا من ٨ شباط ١٩٦٢، وكانت سرية استكشافية بين الوزراء الفرنسيين واعضاء في الحكومة الجزائرية المؤقتة. تلك المفاوضات الاستكشافية سرعان ما أضحت جدية، ولكن دائمًا سرية، اعتبارًا من ٧ آذار التالي. وعلى الرغم من ان الصحافة كشفت عن بعض اسرار المفاوضات إلا ان السرية المطلقة بقيت محيطة بها حتى فجر ٩ آذار حيث جرى التوقيع واعلان النبأ على العالم أجمع.

تضمن الاتفاق على بند خاص يتحدث عن ضرورة ان يجري استفتاء بين ثلاثة اختيارات تطرح على الشعب الجزائري: ان ينال استقلاله التام، أو استقلالاً ذاتيًا، أو ان يعتبر مناطق بلاده مقاطعات فرنسية. وقد لوحظ أن هذه الاختيارات لم يصر إلى بحث أي منها بعد ذلك بل كان الاستقلال التام هو الخيار الوحيد. وقد بدا ان البند قد أدرج في نص الاتفاق من اجل تهدئة خواطر الفرنسيين المتشددين.

□ **انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨:** في ٤-٥ تشرين الاول ١٩٨٨ بدأت تظاهرات في الاحياء الشعبية وسط العاصمة، ما لبثت ان تطورت إلى عمليات شغب واسعة، وإلى حرق وتدمير العديد من المحال التجارية والممتلكات العمومية. وكان جلّ المتظاهرين من الاولاد والشباب الذين قيل انهم تحركوا من دون تخطيط مسبق للتعبير عن الضيق الذي يعيشون فيه والحرمان الذي يعانون منه. وفي تشرين الاول (١٩٨٨)، بلغت الانتفاضة ذروتها، فأحرقت مبان عامة، واعلنت حالة الحصار، وفرض حظر التجول. وفي ٨ تشرين الاول فتحت قوات الجيش نيران اسلحتها على المتظاهرين في ضاحية القبة (أحد معاقل الاسلاميين) فقتلت ٦٠ منهم. وانتقلت التظاهرات والمواجهات لتشمل بقية المدن الجزائرية. وفي ١٠ من الشهر نفسه، جرت اعنف المواجهات بين الجيش والمتظاهرين في وسط العاصمة وقدرت الحصيلة الرسمية عدد القتلى بنحو ٥٠٠ قتيل.

وفي هذا اليوم بالذات (١٠ تشرين الاول ١٩٨٨)، ظهر الرئيس الشاذلي بن جديد على التلفزيون ليقول إنه تلقى الرسالة وفهم مضمونها وسيباشر فورًا بالاصلاحات. وبعد يومين، أعلن عن استفتاء عام حدد موعده يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٨٨ بهدف تعديل الدستور. وفي ١٨ تشرين الاول، أعلن عن نيته فصل الحزب عن الدولة. وبعد ذلك باسبوع واحد (٢٥ تشرين الاول) أعطيت تفاصيل عن الاصلاحات العميقة التي سيتم ادخالها على الحزب الواحد بهدف نزع هيمنته على الحياة العامة، وإن كان بقي «الحزب الحاكم الوحيد» (نزعت عنه هذه الصفة بعد نحو سنة). وفي ٢٩ تشرين الاول، صدر قرار بابعاد أبرز رمزين في الدولة، بعد الرئيس الشاذلي بن جديد، وهما مسؤول الامانة العامة لحزب جبهة التحرير (الحاكم) محمد الشريف مساعدية، والأكحل عياط المسؤول عن المخابرات العسكرية. وبعد يومين، وعشية عيد الثورة، تم إطلاق سراح جميع الذين اعتقلوا خلال الاحداث.

غيرت إنتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨ الخريطة السياسية في الجزائر: اصلاحات كبرى اجراها الشاذلي على مستوى الحزب والدولة، ولكنها جاءت متأخرة ولم تؤت ثمارها؛ ودخول الاسلام السياسي على المعادلة الجزائرية كعنصر اساسي لم يعد بالامكان تجاهله، بل أصبح القوة الشعبية الأولى في البلاد كما أثبتت ذلك السنوات القليلة اللاحقة (راجع «عهد الشاذلي بن جديد» في باب النبذة التاريخية).

□ **التعريب والهوية:** أوجز الدكتور تركي رابح عمامرة، رئيس جامعة الجزائر، هذه القضية الشائكة وما آلت إليه حاليًا، بقوله:

إننا نعاني صراعًا ثقافيًا وحضاريًا عنيفًا في الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد، وذات المساحة الواسعة، والشعب المتطور علميًا وتقنيًا. هذا الشعب يعاني اليوم من الغزو الثقافي والاستعمار الفكري، لأن فرنسا خرجت من الجزائر وتركت وراءها كما يقولون «مسمار جحا»، هذا المسمار هو الفكر الاوروبي والثقافة الاوروبية، وهي طاغية هنا بصورة عنيفة خاصة وان الجزائر مثل تونس والمغرب قريبة من اوروبا، فالصحف تصدر في باريس وبعد ساعة تكون في الجزائر.

واليوم نجد من يناقش في قضية الهوية، فهل نحن عرب أم أمازيغ أم أوروبيون؟.

الجزائر عندما استقلت في ١٩٦٢ كان كل شيء مفرنسًا. وبعد الاستقلال ارادت الجزائر ان تعيد وجهها الاسلامي مرة أخرى، فقامت «ثورة التعريب»، وواجهت وضعًا غاية في الصعوبة والدقة، إذ وجدت ان أكثر الجزائريين تكونوا تكوينًا فرنسيًا في عهد الاحتلال يدافعون عن الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية، وانهم يفهمون الاستقلال فهمًا ماديًا، وفي نظرهم ان الاستقلال هو النشيد الوطني والجيش الوطني والعلم الوطني، ولكن اللغة والثقافة والسلوك، كلها يريدونها ان تبقى كما هي فرنسية، وذلك بدعوى التطور والانفتاح ومسايرة العالم تكنولوجيًا.

إن الجزائر قبل ان تقع تحت الاحتلال الفرنسي كانت ولاية تابعة للخلافة العثمانية، وكانت الجزائر إلى جانب اقطار شمالي افريقيا لديها ولاء شكلي للوالي العثماني، ولكنها عمليًا كانت تدير عملها بنفسها، واللغة التركية لم تنتشر في الجزائر بل كانت مقصورة على الحكام العثمانيين وعلى قطاع معين من الجيش يسمى «الانكشارية»، أما التعليم فكان يتم من ألفه إلى يائه باللغة العربية، في المدارس والمساجد والزوايا والكتاتيب، كما ان الادارة كانت تسير باللغة العربية. ولكن بعد الاحتلال الفرنسي (بدءًا من ١٨٣٠) تغيرت امور كثيرة، وعمل الاستعمار على تغيير البنية الاساسية للبلد. ولاحكام سيطرته، عمل الاستعمار على محاور اربعة: محور الفرنسة، محور التنصير، محور التفقير ومحور الاندماج والتجنيس.

أما محور الفرنسة فقد عمل على ابعاد اللغة العربية وأحلّ مكانها التعليم الفرنسي، وألغى الادارة الجزائرية القديمة وأنشأ ادارة مفرنسة ١٠٠٪. واستمرت هذه السياسة حتى الاستقلال.

أما سياسة التنصير فقد قامت باحتلال المساجد والسيطرة عليها، وحولت المساجد المهمة إلى كنائس وكاتدرائيات، وقد تمّ ارجاعها بعد الاستقلال إلى مساجد.

أما التفقير، فكما هو معروف ان الجزائر بلد زراعي من الدرجة الاولى وبه اراض زراعية خصبة، وقد قام الاستعمار بنزع ملكية الاراضي من الجزائريين وأعطاها للاوروبيين الذين احضرهم لملء الجزائر بهم (راجع «المستوطنون الاوروبيون» في هذا الباب: معالم تاريخية).

أما المحور الأخير فهو الخاص بالتجنيس والاندماج، فقد قامت فرنسا بفرض جنسيتها على الجزائريين، فمثلاً الشيخ عبد الحميد بن باديس، وهو من كبار رجال الاصلاح والسلفية كان مكتوبًا في بطاقته «مسلم فرنسي». ففرنسا كانت تعترف بالاسلام كدين وتنكر الجنسية العربية، لأنها ارادت ان تمسح شخصية الجزائر العربية وتجعلها جزءًا من فرنسا. ولهذا تم عام ١٩٣٨ إصدار قانون رسمي بأن اللغة العربية في الجزائر هي لغة أجنبية، أي ان الشعب الجزائري شعب فرنسي. («العربي»، عدد ايار ١٩٩٤، ص ١٤٨).

□ **جبهة التحرير الوطني (الجزائرية):** الحزب الحاكم الوحيد في الجزائر منذ الاستقلال

حتى التعديل الدستوري،في ١٩٨٩، الذي قال بالتعددية والديمقراطية. وهو الحزب الذي قاد ثورة تحرير الجزائر.

في آذار ١٩٥٤ انشأ زعماء «التنظيم الخاص» التابع لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تعرف في السابق بحزب الشعب الجزائري «اللجنة الثورية من اجل الوحدة والعمل» بهدف جمع شمل كل الوطنيين الجزائريين من كل الاتجاهات والميول، وقد دعت هذه اللجنة في اول بياناتها السياسية إلى تشكيل جبهة موحدة من اجل تحرير التراب الوطني الجزائري. وكان الزعماء التاريخيون للثورة (بن بلعيد، ديدوش مراد، بن مهيدي، بن بلّة، بوضياف، آيت أحمد، بيطاط وخيضر) هم الذين يشرفون على هذه اللجنة، وقد اجتمعوا في القاهرة، وقرروا في صيف ١٩٥٤، من برن، اعلان النضال المسلح من اول تشرين الثاني ١٩٥٤، واعلان تشكيل جبهة التحرير الوطني في الوقت نفسه. وهكذا تطابق ميلاد الجبهة مع اندلاع الثورة الجزائرية.

مع هذا الاعلان المتطابق مع اول عملية مسلحة (راجع «الشرارة الاولى للثورة الجزائرية» في هذا الباب: معالم تاريخية)، بدأت معظم التنظيمات السياسية تحل نفسها وتترك لاعضائها حرية الانضمام إلى الجبهة. فبدأت معظم الكوادر الوطنية الجزائرية تتخلى عن تنظيماتها وتنضم إلى جبهة التحرير حتى البعض الذين لم يكونوا موافقين تمامًا على اساليب عملها. أما الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر فقد رفض حل نفسه رسميًا، إلا ان وجوده لم يكن ذات أهمية. أما أهم حركة وقفت في وجه الانصهار في الجبهة الناشئة فكانت «الحركة الوطنية الجزائرية» بزعامة «مصالي الحاج» والتي كانت تتمتع ببعض الشعبية في اوساط العمال المغتربين. إلا ان جبهة التحرير تمكنت اخيرًا من القضاء عليها، أو على الاقل تحييدها وجعلها هامشية (راجع باب الاسلام الجزائري).

انعقد اول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٦ في وادي الصومام، وتبنى برنامجًا سياسيًا عامًا اعتبر بمثابة الايديولوجية الرسمية للجبهة. وقد انعقد هذا المؤتمر بغياب الزعماء السياسيين الموجودين في الخارج، وأنشأ مجلسًا وطنيًا لقيادة الثورة ولجنة تنسيق وتنفيذ. وقد عارض الزعماء السياسيون في الخارج، وعلى رأسهم بن بلّة، مقررات وادي الصومام. إلا انهم لم يؤثروا كثيرًا في مجريات الامور خاصة بعد ان اختطفت السلطات الفرنسية الطائرة التي كانت تقلهم واعتقلتهم في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ وحتى نهاية الحرب والتوقيع على اتفاقيات إيفيان (راجع «الصومام، مؤتمر» في هذا الباب: معالم تاريخية).

في ١٨ ايلول ١٩٥٧، أعلنت الجبهة عن تشكيل «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» في القاهرة برئاسة فرحات عباس، ثم برئاسة يوسف بن خدة في آب ١٩٦١. وكانت هذه الحكومة هي التي قادت مفاوضات إيفيان مع الحكومة الفرنسية في ١٩٦٢ باسم جبهة التحرير الوطني. وقد شهدت الجبهة العديد من الصراعات. واجتمعت غداة الاستقلال بكامل قيادتها وتبنت برنامجًا عامًا ذي توجه اشتراكي (استمرت عليه حتى اواخر الثمانينات حيث تخلى عنه صراحة الرئيس الشاذلي بن جديد، في وقت كان العالم يعيش اللحظات الأخيرة لانهيار الاتحاد السوفياتي). وعاد الصراع بين الجبهة وبين الحكومة المؤقتة إلى ان حسمه جيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين الذي كانت الحكومة المؤقتة قد عزلت قيادته. فتشكل مكتب سياسي من خمسة اعضاء هم: بن بلّة، خيضر، بيطاط، آيت أحمد وبوضياف؛ وقد انتخب خيضر امينًا عامًا للجبهة، إلا انه اختلف مع بن بلّة وكانت النتيجة ان انعقد اول مؤتمر للجبهة منذ الاستقلال تقرر فيه انتخاب بن بلّة امينًا عامًا لها

(للتطورات اللاحقة في شأن جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وزعمائها وتياراتها، وما آلت إليه، راجع مختلف الابواب لا سيما النبذة التاريخية، والاسلام الجزائري، والبربر في الجزائر، وزعماء ورجال دولة).

إن أكبر وأخطر تحول عاشته جبهة التحرير الوطني كان خلال تولي عبد الحميد مهري منصب امينها العام، إذ نقلها المهري إلى حزب معارض يعمل في إطار «كتلة روما» و«العقد الوطني»، وهي الجبهة التي كانت الحزب الحاكم منذ الاستقلال حتى ١٩٨٩، ثم الحزب الموالي، ثم الحزب المعارض بزعامة المهري في ١٩٩٤ و١٩٩٥، إلى ان كانت الدورة الأخيرة للجنة المركزية التي تحولت فجأة إلى «دورة استثنائية» (كانون الثاني ١٩٩٦) سحبت الثقة من المكتب السياسي والامين العام بعد توجيه ٢١ تهمة بحقهما، منها تهمة تحويل جبهة التحرير من حزب حاكم إلى حزب معارض وتهمة جعل الجبهة طرفًا مؤيدًا للاسلاميين في نزاعهم مع السلطة، وتوقيع «العقد الوطني» مع احزاب لا يمكن للجبهة ان تلتقي معها.

وجاءت إطاحة مهري بعدما صوتت الغالبية المطلقة على سحب الثقة منه ومن المكتب السياسي، وفاز خصمه الدكتور بوعلام بن حمودة الملقب «شيخ المحافظين» (راجع «ندوة روما» في باب معالم تاريخية).

□ جمعية العلماء المسلمين في الجزائر: جمعية دينية ذات طابع ثقافي وسياسي وديني لعبت دورًا بارزًا في الحفاظ على عروبة الجزائر. أسسها في ١٩٣١ الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كان يردد باستمرار: «الاسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني» وكان معظم الشيوخ الذين دخلوا الجمعية من المصلحين الذين تأثروا بأفكار محمد عبده وجمال الدين الافغاني وشكيب ارسلان.

وكانت الجمعية تنشر افكارها من خلال مجلة «الشهاب» وكانت تطالب بحرية تعليم اللغة العربية وحق الجزائريين في إنشاء صحافة عربية. وفي ١٩٤٠، منعت السلطات الفرنسية مجلة «الشهاب» وجريدة «البصائر» من الصدور لمنع بث افكار هذه الجمعية. الأهم من كل ذلك ان الجمعية عمدت إلى انشاء العديد من المدارس الدينية الخاصة التي تخرج منها الكثيرون من المناضلين الاستقلاليين، وساعدت على الابقاء على الثقافة العربية في وجه الغزو الثقافي الفرنسي. اعتقل بن باديس في ١٩٣٨، ثم افرج عنه. وبعد وفاته في ١٩٤٠، استلم الرئاسة بشير الابراهيمي (راجع النبذة التاريخية، وخاصة باب الاسلام الجزائري، وعبد الحميد بن باديس في باب زعماء ورجال دولة).

□ حرب التحرير الجزائرية، «ثورة المليون شهيد» (١٩٥٤-١٩٦٢): حرب تحرير وطنية ثورية ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي خاضها الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية وكانت نتيجتها انتزاع الجزائر لاستقلالها بعد استعمار دام أكثر من ١٣٠ عامًا.

انطلقت الرصاصة الاولى للثورة الجزائرية في منتصف ليل ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ الذي يصادف عند الاوروبيين «عيد جميع القديسين» معلنة قيام الثورة (راجع «الشرارة الاولى للثورة الجزائرية وبيانها» في هذا الباب، معالم تاريخية).

وتمّ تشكيل الامانة العامة لجبهة التحرير الوطني من تسعة اعضاء، ستة تولوا قيادة الداخل، وهم: رابح بيطاط الذي اعتقل في الشهور الاولى من انطلاق الثورة، كريم بلقاسم، العربي بن المهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بو لعيد، ومحمد بوضياف (اغتيل وهو رئيس الجمهورية). أما قيادة العمل الخارجي فضمت ثلاثة اشخاص هم: أحمد بن بلّة (اول رئيس للجمهورية بعد

الاستقلال)، حسين آيت أحمد، ومحمد خيضر (اغتيل بعد الاستقلال). وقد اختطفت السلطات الفرنسية القادة الثلاثة في تشرين الاول ١٩٥٦ بينما كانوا يستقلون طائرة مدنية مغربية كانت متوجهة من الرباط إلى تونس لحضور مؤتمر ثلاثي (تونسي-مغربي-جزائري) و لم يفرج عنهم وعن بيطاط إلا بعد الاستقلال.

يمكن تقسيم الثورة الجزائرية التي استمرت حوالي ثمانية اعوام إلى اربع مراحل:

المرحلة الاولى (١٩٥٤-١٩٥٦): تركز العمل فيها على تثبيت العمل العسكري وتوسيعه. وفي آذار ١٩٥٥ رد «المجلس الوطني الفرنسي» على عمليات الثوار باعلان حالة الطوارىء في الجزائر، وارسلت الحكومة الفرنسية حوالي ١٢٠ ألف جندي إلى الجزائر لمقاومة الثورة.

وفي هذه المرحلة، عقد المؤتمر الاول لجبهة التحرير الوطني في ٢٠ آب ١٩٥٦، وهو المعروف بمؤتمر الصومام الذي أقر الميثاق التاريخي للجبهة (راجع «مؤتمر الصومام» في هذا الباب، معالم تاريخية).

المرحلة الثانية (١٩٥٦-١٩٥٨): شهدت هذه المرحلة ارتفاع حدة الهجوم الفرنسي، لكن الثورة ازدادت اشتعالاً بسبب تجاوب الشعب معها، ونشطت حركة الفدائيين في المدن، كما تمكن جيش التحرير من اقامة بعض السلطات المدنية في بعض مناطق الجنوب. وبدأت معركة الجزائر العاصمة، وتركزت بشكل رئيسي في حي القصبة التاريخي الشعبي وقادها العربي بن المهيدي الذي اعتقلته السلطات الفرنسية وقتلته. ولم يستطع الجيش الفرنسي القضاء على ثورة الجزائر العاصمة إلا بصعوبة كبيرة وخسائر فادحة وذلك بعد استدعاء جنود المظلات الفرنسيين المختصين بالقمع وحرب المدن.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة، اعلنت الجبهة اضرابًا عامًا في الجزائر، ونجح هذا الاضراب، وادرجت القضية الجزائرية على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة التي اتخذت بشأنها توصيات تدعو فرنسا إلى الاعتراف بالشخصية الجزائرية وتحثهما على التفاوض مع جبهة التحرير.

ومنذ تشرين الثاني ١٩٥٦، بدأ أضخم إضراب طلابي دعا إليه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واستمر حتى انتصار الثورة بتحقيق الاستقلال. وكانت العمليات العسكرية للثوار تتصاعد باستمرار، وقامت السلطات الفرنسية بكهربة الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية لمنع تسلل الثوار الذين نجحوا في إبطال مفعولهما. فاعلنت الحكومة الفرنسية «حق المطاردة» للثوار إلى داخل الاراضي التونسية والمغربية.

المرحلة الثالثة (١٩٥٨-١٩٦٠): أصعب مراحل الثورة بسبب العمليات العسكرية الضخمة والكثيفة التي قامت بها القوات الفرنسية ضد الثوار في مختلف ارجاء البلاد، سواء في الجبال والارياف أم في المدن، وفرضت على الأهلين معسكرات الاعتقال الجماعي في مختلف المناطق. وتمكن جيش التحرير من الصمود في وجه هذه العمليات والابقاء على بنيته العسكرية وتحقيق انتصارات في بعض المعارك.

وفي ١٩ ايلول ١٩٥٨، تم اعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، فأصبحت ممثل الشعب الجزائري والناطقة باسمه والمسؤولة عن قيادة الثورة سياسيًا وعسكريًا وماديًا، واعلنت في اول بيان لها عن موافقتها على إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية شرط الاعتراف المسبق بالشخصية الوطنية الجزائرية. وطرحت قضية الجزائر في الامم المتحدة وفي مؤتمر الشعوب الافريقية في أكرا، ولاقت التضامن والدعم الكاملين. وفي كانون الاول ١٩٥٨، ألقى الجنرال ديغول خطابًا في الجزائر العاصمة اشار فيه إلى

الشخصية الجزائرية، وانتخب في ٢٢ من هذا الشهر رئيسًا للجمهورية الفرنسية. وفي ١٦ ايلول ١٩٥٩، أعلن ديغول اعتراف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها. وكان جواب الحكومة الجزائرية المؤقتة قبولها مبدأ تقرير المصير واستعدادها للتفاوض المباشر.

المرحلة الرابعة (١٩٦٠-١٩٦٢): لم يفلح الفرنسيون في الحسم العسكري للقضية الجزائرية رغم تجريدهم حملات عسكرية ضخمة في كل مناطق البلاد، وقد تمّ في كانون الثاني ١٩٦٠ تشكيل اول هيئة اركان للجيش الجزائري الذي كان متمركزًا على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية وتعيين العقيد هواري بومدين أول رئيس لاركانه. وعقد المؤتمر الثاني للجبهة في طرابلس (ليبيا) عام ١٩٦١، ورسم المبادىء الاساسية لسياسة الجزائر المستقلة: اعتماد منهج الاشتراكية وسياسة عدم الانحياز. وعقب المؤتمر، تشكلت حكومة جزائرية جديدة برئاسة يوسف بن خدة تولت المفاوضات مع الفرنسيين.

وفي شباط ١٩٦٢، دعت الامم المتحدة (في دورتها الـ١٦) «الطرفين لاستئناف المفاوضات بغية الشروع بتطبيق حق الشعب الجزائري في حرية تقرير المصير والاستقلال. وفي إطار احترام وحدة التراب الجزائري».

وبعد ان قام الفرنسيون بمناورات عدة وتهديدات كثيرة لتحاشي التفاوض، تقابلها حرب تحريرية متصاعدة في الجزائر وعجز فرنسي في الحسم العسكري، تمت بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي مقابلة في قرية فرنسية، بالقرب من الحدود السويسرية، حددت الخطوط العريضة للاتفاق.

من ٧ إلى ١٨ آذار ١٩٦٢، عقدت ندوة، في إيفيان، حول إيقاف القتال، تدارست الوفود خلالها تفاصيل الاتفاق. وكان الانتصار حليف وجهة نظر جبهة التحرير. وتوقف القتال في ١٩ آذار، وتحدد الاول من تموز ١٩٦٢ موعدًا لاجراء استفتاء شعبي، فصوت الجزائريون لصالح الاستقلال. وقد صادف بدء انسحاب القوات الفرنسية في ٥ تموز ١٩٦٢ يوم دخولها ٥ تموز ١٨٣٠، كما انسحبت هذه القوات من المكان نفسه الذي دخلت منه إلى الجزائر في منطقة سيدي فرج القريبة من العاصمة. وتمّ في هذا اليوم تعيين أحمد بن بلّة كأول رئيس لجمهورية الجزائر المستقلة بعد خروجه من السجون الفرنسية مع عدد من قادة الثورة وكوادرها.

يعود الفضل في انتصار الثورة الجزائرية إلى وضوح اهداف قادتها والتضحيات الشعبية الهائلة (نحو مليون شهيد)، وإلى التأييد العربي (قواعد الثوار في تونس والمغرب والدعم الشعبي والمادي الواسع من مصر عبد الناصر وسورية والعراق، وكثير من دول العالم الثالث)، ومناصرة سياسات عالمية، بما فيها سياسة الولايات المتحدة الاميركية التي كانت لا تزال تنتهج سياسة اضعاف الاستعمار الفرنسي والبريطاني (راجع النبذة التاريخية).

□ **حزب الشعب الجزائري:** أسسه عام ١٩٣٧ مصالي الحاج وفلالي مبارك. وهو في الواقع حزب نجم شمالي افريقيا الذي كان قد تأسس عام ١٩٢٦ في باريس ثم غير إسمه فصار يعرف باصدقاء الامة. تميزت ايديولوجيته بالمعارضة المطلقة للاستعمار الفرنسي والمطالبة بالاستقلال التام وعدم التعاون بأي شكل من الاشكال مع السلطات الفرنسية. ويعتبر حزب الشعب الجزائري، وبالتالي حزب نجم شمالي افريقيا، الممهد الاساسي لثورة ١٩٥٤، كما كان له دور كبير في الاعداد لانتفاضة سطيف في ١٩٤٥. شكل الحزب تنظيمًا خاصًا سريًا كلف القيام بالاعمال المسلحة وانهاك الفرنسيين. كان العديد من زعماء الثورة الجزائرية اعضاء في هذا الحزب الذي تعرض

إلى العديد من حملات القمع، فحوكم زعماؤه وسجنوا وتشردوا. انقسمت قيادته إزاء الموقف الذي ينبغي اتخاذه من الثورة الجزائرية، إلا ان الاغلبية فضلت الانضمام إليها بالرغم من معارضة مصالي الحاج الذي اصبح شبه وحيد في موقفه المعارض للاندماج بالثورة.

□ **حزب نجم شمالي افريقيا:** أول وأهم حزب سياسي جزائري طالب بالاستقلال التام عن فرنسا قبل اندلاع ثورة التحرير في ١٩٥٤. تأسس في باريس عام ١٩٢٣ بين اوساط العمال المهاجرين الجزائريين. من أبرز زعمائه المؤسسين مصالي الحاج الذي كان آنئذ عضوًا في خلية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي. وقد ظل هذا الحزب الجديد شديد الصلة بالشيوعية العالمية حتى ١٩٣٧ حين حدثت القطيعة بين الحزبين بسبب معارضة الشيوعيين الفرنسيين لبرنامج الحزب الذي كان ينص على استقلال الجزائر التام. فاصدر ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا (تحالف الاشتراكيين والشيوعيين) قرارًا بحل هذا الحزب. وابتداء من هذا التاريخ، اتخذ الحزب لنفسه عدة تسميات: اصدقاء الامة (١٩٣٧)، حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧-١٩٤٦)، أصدقاء البيان والحرية (١٩٤٥) نتيجة تحالفه مع حزب فرحات عباس، حركة انتصار الحريات الديمقراطية (١٩٤٦) حتى اندلاع الثورة. وقد كان الحزب يبث افكاره من خلال صحف عديدة كان يصدرها، لكن السلطات كانت توقفها بسرعة. وتجدر الاشارة إلى ان معظم رجال الثورة الجزائرية قد خرجوا من صفوف هذا الحزب (راجع «حزب الشعب الجزائري» في هذا الباب، معالم تاريخية).

□ **سطيف، انتفاضة ١٩٤٥:** في ٨ ايار ١٩٤٥، تحولت تظاهرة في سطيف (على بعد ٣٠٠كلم شرقي الجزائر العاصمة) للاحتفال بانتصار الحلفاء إلى اعمال شغب. وظهرت فيها أولى الشعارات القومية التي جاء فيها «نريد ان نكون متساوين بكم». وتميز قمع التظاهرة بالقسوة بينما كانت الاضطرابات تمتد كبقعة الزيت إلى مدن وقرى أخرى. وعلى الرغم من تباين الآراء يتفق المؤرخون على القول إن تلك الاحداث حفرت نهائيًا هوة بين الفرنسيين والجزائريين ومهدت الطريق لاعلان حرب الاستقلال في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤.

وشاركت في حملة القمع هذه الطائرات والسفن الحربية التي قصفت بدون تمييز المدن والقرى الجزائرية انتقامًا لمقتل ٨٨ من المستوطنين الفرنسيين و١٥٠ جريحًا الذين استهدفهم الجزائريون بعد تعرضهم لنيران الجنود الفرنسيين أثناء التظاهرة ووقوع الآلاف من القتلى الجزائريين. ويقدر بعض المؤرخين الجزائريين عدد قتلى هذه المجازر بنحو ٤٥ ألفًا بينما يطرح متخصصون فرنسيون حصيلة تراوح بين ٦ آلاف و١٥ ألف قتيل. وقامت السلطات الفرنسية بحملة اعتقالات طاولت ٤٥٦٠ شخصًا واصدرت المحاكم ١٣٠٦ أحكام من بينها ٩٩ حكمًا بالاعدام. وكان العديد من الزعماء بين المعتقلين كفرحات عباس والشيخ بشير الابراهيمي الذي كان قد خلف بن باديس على رأس جمعية العلماء المسلمين.

في ٨ ايار ١٩٩٥، أحيت الجزائر الذكرى الخمسين لـ«مجازر الثامن من ايار ١٩٤٥» في سطيف وخراطة وقالمة، ونظمت اسبوع معارض صور ومؤتمرات ولقاءات. وأطلق إسم «الثامن من ايار» على ساحات عامة وشوارع في الجزائر. كما كان قد تمّ في العام ١٩٩٠ إنشاء مؤسسة باسم «مؤسسة ٨ ايار ١٩٤٥»، على رأس اهدافها العمل لحمل فرنسا والمجموعة الدولية على الاعتراف بطابع «جريمة الحرب» و«جريمة الانسانية» التي تنطوي عليها مجازر سطيف.

□ **الشـــرارة الاولى للشـــورة وبيانهـــا العملاني الاول:** بين مجزرة سطيف في ١٩٤٥ والاول من تشرين الثاني ١٩٥٤ (تاريخ اول عملية حرب عصابات للثورة الجزائرية)، لم تكن الجزائر قد عرفت احداثًا كبيرة. ورغم حادث من هنا وتوتر من هناك، كان يبدو ان كل شيء في البلد هادىء. وكان المسؤولون الفرنسيون يرددون ان ليس هناك ما يجعلهم يخشون «تلك الحلقات الوطنية المتحلقة من حول العجوز مصالي الحاج»، وفاتهم ان ينظروا في اتجاه آخر، اتجاه مناطق القبائل واتجاه القاهرة. ففي مناطق القبائل كان الثوار يستعدون بزعامة بن بلّة، وفي القاهرة كان الوطنيون الجزائريون يجدون لدى مصر الناصرية ملجأ وسندًا ودعمًا على مختلف الصعد.

ففي ليلة ٣٠ تشرين الاول-١ تشرين الثاني ١٩٥٤، قامت مجموعات صغيرة من الثوار المزودين باسلحة قديمة وبنادق صيد وبعض الألغام بعمليات عسكرية استهدفت مراكز الجيش الفرنسي ومواقعه في مختلف انحاء البلاد وفي وقت واحد. واسفرت هذه العمليات، خاصة في وهران وفي مناطق جبال الاوراس، عن سقوط سبعة قتلى جلهم من المستوطنين الفرنسيين، و١٤ جريحًا، وعن احراق مستودع للفلين وتحطيم تعاونية زراعية والاستيلاء على منتوجاتها، إضافة إلى إحراق مزرعة ومحاصرة مخفر للدرك.

ورافق هذه العملية توزيع بيان على الشعب الجزائري يحمل توقيع «الامانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني» وجاء فيه: «إن الهدف من الثورة هو تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الاسلامية». كما دعا البيان جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الاحزاب والحركات الجزائرية إلى الانضمام إلى الكفاح التحريري دون ادنى اعتبار آخر. وخاطب البيان، في ختامه، المواطن الجزائري قائلاً: «أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة (بيان اعلان الثورة)، وواجبك هو ان تنضم إليها لانقاذ بلادنا والعمل على ان نسترجع لها حريتها...».

□ **الصومام، مؤتمر (آب ١٩٥٦):** أول مؤتمر تأسيسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية عقد في وادي الصومام في منطقة القبائل وكان يهدف بالدرجة الاولى إلى وضع برنامج سياسي واضح وتنظيم سياسي عسكري حازم للثورة التي كان قد مضى على اندلاعها حوالي ١٨ شهرًا. وكان زعماء الثورة في الداخل هم الذين بادروا بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر بغية دراسة المشكلات المتزايدة التي يواجهها الثوار، سواء على المستوى التنظيمي أو الفكري أو الايديولوجي واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على الثورة. والزعماء الذين كانوا وراء هذا الاجتماع هم عبان رمضان، كريم بلقاسم، يوسف بن خدة، سعد دهلب والعربي بن مهيدي.

تبنى المؤتمر برنامجًا سياسيًا مفصلاً وانتخب قادة المناطق العسكرين الرئيسيين في قسنطينة والجزائر العاصمة والقبائل ووهران، كما قسم الجزائر إلى ست ولايات.

إضافة إلى ذلك عين المؤتمر هيئة عليا للجبهة وهي ما عرفت بلجنة التنسيق والتنفيذ، مؤلفة من خمسة اعضاء، كما شكل مجلسًا وطنيًا للثورة الجزائرية مؤلفًا من ٣٤ عضوًا (١٧ عضوًا اصيلاً و١٧ عضوًا رديفًا)، وأكد المؤتمر ايضًا على اولوية الداخل على الخارج، وبعد ان أدان اتباع مصالي الحاج الذين رفضوا الانضمام إلى الثورة وانتهجوا خطًا مستقلاً وكذلك الشيوعيين، أعلن ان عقيدة الثورة واضحة، فالهدف المنشود هو الاستقلال الوطني، والوسيلة لذلك هي تدمير النظام الاستعماري. ثم حدّد المؤتمر موقف الثورة من طبقات وفئات المجتمع كافة، ومن مختلف

القوى العالمية. والجدير بالذكر ان زعماء الخارج، وعلى رأسهم بن بلّة، لم يؤيدوا جميعهم نتائج هذا المؤتمر (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٦٨٠).

أعاد مؤتمر الصومام التأكيد على اللغة العربية وتمسك الشعب الجزائري بها، مع ان مداولاته ومناقشاته كانت تتم باللغة الفرنسية، ولكنه أهمل الجانب الاسلامي في بيانه العام (راجع باب: الاسلام الجزائري).

وكان عبان رمضان هو المهندس الفعلي لمؤتمر الصومام والبيان الصادر عنه (راجع «عبان رمضان» في باب زعماء ورجال دولة).

□ **«العقد الوطني»**: راجع «ندوة روما» في هذا الباب: معالم تاريخية.

□ **«مجموعة وجدة»**: وجدة، مدينة مغربية محاذية للحدود الجزائرية، كانت مركزًا لتجمع عدد من قادة ثورة التحرير العاملين في الخارج. وهذه المجموعة من القادة استحوذت على قيادة الثورة، ثم على السلطة واستمرت فيها، بطريقة أو بأخرى، حتى السنوات القليلة الأخيرة.

تشكلت «مجموعة وجدة»، من بداياتها، بما يشبه الصدفة. فعند انطلاقة العمل المسلح، عمدت جبهة التحرير الوطني إلى تقسيم البلاد إلى عدد من الولايات، لكل ولاية قائدها العسكري المقيم داخلها. وحدها الولاية الخامسة (تشمل منطقة وهران والغرب الجزائري) وُضع مركز قيادتها خارج البلاد، في المغرب، ونصب على رأسها عبد الحفيظ بوصوف الذي سيكون له أبلغ الأثر في مجريات الامور خصوصًا لجهة تأثيره على مرؤوسيه ومن بينهم هواري بومدين.

جعل عبد الحفيظ بوصوف من منطقة الغرب الجزائري معقلاً لنفوذه رغم انه من مواليد الشرق الجزائري. وما لبث ان مدّ نفوذه ليشمل الثورة الجزائرية بالكامل، خصوصًا على المستويين الأمني والعسكري. وتمتع بقدرة تنظيمية كبيرة في قضايا الأمن والتجسس، وجمع من حوله مجموعة تدين له بالولاء المطلق، من اعضائها بومدين وأحمد مدغري وعبد العزيز بوتفليقة وسواهم ممن شكلوا اركان مجموعة وجدة، وسيطروا على جيش التحرير ومن ثم على دولة الاستقلال.

فخلال تلك الفترة كان عبد الحفيظ بوصوف اقوى قيادات الثورة، خصوصًا بعد أن تمكّن بومدين من ان يصبح رئيسًا لقيادة اركان جيش التحرير المرابط عند الحدود في تونس والمغرب. أما حزب جبهة التحرير فكان إطارًا عريضًا يضم اتجاهات متنافرة في أكثر الاحيان، وقادته التاريخيون (بن بلّة، آيت أحمد، بوضياف وخيضر) فكانوا في السجون الفرنسية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٢، واما الحكومة المؤقتة باعضائها من الشخصيات الوطنية، مثل فرحات عباس وسواه، فلم تكن إلا جهازًا مفرغًا من أي نفوذ فعلي تنحصر مهمته الأساسية في حشد التأييد الدبلوماسي والاعتراف الدولي بالثورة.

هكذا، إذًا، تحقق ما كان يتخوف منه عبان رمضان (راجع «عبان رمضان» في باب زعماء ورجال دولة)، وغلب الخارج على الداخل، والعسكريون والأمنيون على السياسيين. فنجح بوصوف في كل ذلك. لكن أحد مرؤوسيه، هواري بومدين، ما إن اشتد عوده داخل المؤسسة العسكرية حتى احاط نفسه بعدد من الضباط الشبان وانقلب على بوصوف وأزاحه، ولم يتسن للأخير ان يتولى أي منصب بعد الاستقلال، فانسحب من الحياة السياسية وانصرف إلى تعاطي التجارة حتى وفاته في بداية الثمانينات.

□ **المستوطنون الاوروبيون**: على رأس أهداف غزو الجزائر استعمارها. ودعاة الاستعمار

طالبوا بجعل الجزائر مستعمرة استيطانية، وبدا في حينه ان هذه الفكرة كانت سابقة للغزو وداعمة له. واستمرت الاوساط الفرنسية والاوروبية تناقش فكرة «الاستعمار الاستيطاني» أو «نظام المحمية» المتوجب تطبيقها على الجزائر حتى ١٨٧٠ (اي على مدى عدة عقود بعد الغزو). ومن البارزين الذين كانوا إلى جانب «المحمية» الامبراطور نابوليون الثالث وجول فيري.

لكن الغلبة في الأخير، أو ان الامور سارت في اتجاه الاستعمار الاستيطاني وإن كانت التسمية التي اعتمدت هي «الاستعمار الرسمي» (Colonisation Officielle). فقامت الادارة الاستعمارية بمصادرة الاراضي بمختلف الطرق والذرائع: اراض مشاع، غابات، الخ ... ثم بدأت الادارة بانشاء قرى (مستوطنات) سكنها مهاجرون فرنسيون وزعت عليهم الاراضي بموجب عقود من شروطها إقامة المهاجرين في القرى المستحدثة. والأفضلية كانت معطاة للمهاجرين القادمين من المناطق الجنوبية الشرقية من فرنسا، ثم للاوروبيين. وهكذا نشأت ٧٠٠ قرية فرنسية غيرت، بصورة كاملة، ملامح الريف الجزائري الذي كان شبه خال من التجمعات السكنية باستثناء مناطق القبائل.

والاستعمار الاستيطاني «الحر» الذي جرى دون مساعدة الدولة أو تدخل منها كان، لمدة طويلة، أقل أهمية من الاستعمار الاستيطاني «الرسمي». وبعد العام ١٩٠٠، انقلب الوضع بصدور تشريعات اتاحت للمستوطنين الأفراد، من فرنسيين واوروبيين امتلاك اراض واستثمارها. ففي ١٩١٤ أصبح مجموع ما يملكه الاوروبيون من اراض ٢١٢٣٢٨٨ هكتارًا، وفي ١٩٣٤ ارتفع إلى ٢٤٦٢٥٣٧ هكتارًا، ما يعني ان نحو ربع الاراضي المزروعة اصبح ملكًا للمستوطنين الاوروبيين الريفيين الذين لم يتجاوزا ٢٪ من مجموع سكان الارياف في الجزائر.

الاستيطان المدني كان أكبر عددًا من الاستيطان الريفي. في العام ١٨٧٢، نحو ٦٠٪ من مجموع المستوطنين الاوروبيين كانوا مقيمين في المدن. وهذه النسبة استمرت في التزايد طيلة السنوات اللاحقة.

هكذا بدأ يتشكل «شعب جديد» في الجزائر، أكثريته من الفرنسيين، ومن يهود كانوا يقيمون في الجزائر ولكنهم اعلنوا عن «تبعيتهم الفرنسية» في ١٨٧٠، ومن اوروبيين نالوا الجنسية بموجب قانون الجنسية الصادر في ١٨٨٩. وهذا «الشعب الجديد» (المستوطنون الاوروبيون)، بدأ يبرز ويتخذ سماته الواضحة والخاصة ابتداء من ١٨٩٦، إذ في هذه السنة جرى إحصاء لهؤلاء المستوطنين اظهر ان عدد الاوروبيين المولودين في الجزائر بدأ يفوق عدد المهاجرين.

كان عدد الاوروبيين ١٠٩ آلاف في ١٨٤٧ (أي بعد نحو عقد ونصف العقد من الغزو الفرنسي)، واصبح ٢٧٢ ألفًا في ١٨٧٢، وارتفع إلى ٥٧٨ ألفًا في ١٨٩٦؛ وإلى ٨٢٩ ألفًا في ١٩٢١. وبدأت وتيرة هذا التزايد تخف وتأخذ اتجاهًا تنازليًا مع بداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤). فالهجرة الفرنسية توقفت تمامًا تقريبًا، وخفت إلى حد كبير اعداد المهاجرين الأجانب الآخرين. في الاحصاء الذي جرى قبل قليل من بداية ثورة التحرير (١٩٥٤) كان عدد المستوطنين الاوروبيين ٩٨٤ ألفًا. «الاجانب» (المقصود غير الفرنسيين، أي الاوروبيين) غالبيتهم من الاسبان، وبعدهم يأتي الايطاليون، ثم المالطيون.

بعد الاستقلال (١٩٦٢)، وخلال العامين اللذين قضاهما أحمد بن بلّة رئيسًا للجمهورية الجزائرية، تمّ وضع اليد على الاموال اللامنقولة التي تركها المستوطنون الاوروبيون من عقارات وتجهيزات صناعية ومخازن تجارية.

□ مشتى القصبة، مجزرة (٣١ ايار

١٩٥٧): في هـذا التـاريخ، ٣١ ايـار ١٩٥٧، وحسب الصحف «حدث ان عـثر في دوار مشتى القصبة بـالقرب مـن مدينـة مسيلة الجزائرية على جثث ٣٠١، وعلى ١٤ جريحًا كانوا راقديـن دون حـراك بـين القتلى. وقـالت الاوسـاط الفرنسـية الرسمية بـان الطيران الفرنسـي رصـد اول الامـر حريقًا في المكـان، وعلـى الفـور ابلـغ القـوات العسكرية بهذا الحريق، فتوجهت قوة علـى رأسـها النقيب كومبيت إلى منطقـة كفـر الغويـر، ومـا إن وصلت القـوة إلى منطقـة مشـتى القصبـة حتـى لقيت—حسب التقرير الـذي رفعتـه هـذه القـوة العسكرية إلى قيادتها—الكثير من النسـاء المنتحبـات وبعض الرجال. ويقول التقرير الفرنسي إن الرجال الموجودين ابلغوا القوة بما حدث قائلين: إنها غـارة قامت بها جماعـات تابعـة لجبهـة التحرير الوطـني. وصلت الجماعات هذا الصباح وامرت بجمـع كـل رجال القرية ثم اصطحبتهم معها في اتجاه الشـرق. أما نحن، يقـول الرجـال البـاقون، فلقـد تمكنـا مـن الهـرب. وحـين تنبـه المهـاجمون إلى هربنـا، هـددوا نساءنا بأنهم سوف يعودون عند المساء لذبحهن مع اطفـالهن، إذا لم نسـلم انفسـنا. وبعـد ان تـرك العسكريون هؤلاء الاشخاص واصلوا سيرهم بضعة كيلومترات في اتجاه الشرق، فإذا بهم يعثرون علـى الجثث مكومة فوق بعضها البعض وسط منخفـض من الارض.

بالنسبة إلى الاوساط الفرنسية لم يكـن ثمـة أدنى شك في ان المجـزرة نتيجـة للصـراع التنافسـي بين جبهة التحرير وجماعة مصالي الحاج الذي كان معتقلاً في فرنسا في ذلك الحين، خاصـة وان جبهـة التحريـر كـانت ترتـاب في كـون مصـالي الحـاج وجماعتـه يتفـاوضون سرًا مـع المستعمر الفرنسـي بهدف الوصـول إلى اتفـاق مشـترك يوحـد جماعـة مصالي الحاج مع الفرنسيين في المعركة ضـد جبهـة التحرير.

عندمـا ذكـرت الصحـف الفرنسـية هـذه الامور متهمة الجبهة بـالمجزرة، سـارعت الجبهـة إلى نفـي التهمـة، متهمـة بدورهـا الجيـش الفرنسـي بارتكابهـا مـن اجـل تـأجيج حـدة الصـراع بـين الحركتين، بل تحويله من صراع سياسي إلى صـراع عرقي علمًا ان ضحايـا المجـزرة كـانوا مـن العـرب الجزائريـين المنـاصرين لمصـالي الحـاج، امـا القـوات المتهمـة بشـن الهجـوم فكـانت مـن افـراد وجنـود القبـائل التـابعين للجبهـة. وكـان ثمـة مـن رأى في الاوساط الفرنسية، نفسـها ان اقـوال الجبهـة أكـثر مصداقية من اقـوال القـوات العسـكرية الفرنسـية، والمرجـح أكـثر ان تكـون المخـابرات العسـكرية الفرنسية ضالعة في الامر حتى لو كان المنفذون من المسلحين المحليين.

مهمـا يكـن،فمـن المؤكـد ان حربًـا عنيفـة كانت في ذلك الحـين مستعرة بـين جماعـة الجبهـة وجماعة مصالي الحاج، وان عمليـات التصفيـة بـين الجماعتين كانت قائمة على قدم وساق في الجزائـر كمـا في فرنسـا (ابراهيـم العريـس، ذاكـرة القـرن العشرين، «الحياة»، ٣١ ايار ١٩٥٧).

□ ميثـاق الجزائـر (١٩٦٤) وانقـلاب حزيـران ١٩٦٥: السـنوات الثـلاث الاولى مـن الاستقلال (عهد أحمد بـن بلّـة) قضتهـا الجزائـر في مشهدين، خارجي وداخلي. المشـهد الخـارجي زاهٍ يعكس اعجاب العـالم بـالثورة المظفـرة وبزعمائهـا الذين خرجوا مـن السـجون إلى السـلطة. ومشـهد داخلـي سـرعان مـا عكـس تحـولاً غـير موفـق مـن «الثورة» إلى دولة زعماؤها متناحرون ومتنافسـون على السلطة.

فربيـع ١٩٦٤ شـهد تبـدلات سياسـية وصراعـات معلنـة وأخرى مكتومـة، وصلـت إلى ذروتهـا يـوم تبنى مؤتمـر جبهـة التحريـر مـا سمـي بـ«ميثاق الجزائر» الذي ركـز على انتقـاد أخطـاء جبهة التحرير، وحـاول ان يحدد أسس العلاقـة بـين الدولـة الـتي تحـاول العمـل السياسـي باسـاليب

براغماتية غير واضحة، والجيش الذي يستند إلى ماضيه ويستمد منه قوة وسلطة. كما حاول ميثاق الجزائر ان يصيغ منطلقات نظرية لاشتراكية متطورة اطلق عليها تسمية «الاشتراكية» على الطريقة الجزائرية».

هذه الامور كلها لقيت معارضة عنيفة من جانب القيادة التي كانت تسمى «يمينية». أما الجيش فبقي صامتاً، وظلّ على صمته بعد المؤتمر حين تمرد حسين آيت أحمد وبدأ يعلن مواقف اعتبرها البعض انفصالية. وكذلك ظل الجيش على صمته حين تمرد العقيد شعباني قائد قوات الجيش المرابطة في الجنوب. انتقل آيت أحمد بعد ذلك تدريجيًا إلى المعارضة، في ما أعدم شعباني. أما الرئيس بن بلّة فبدأت الاصوات تعلو متهمة إياه بالرغبة في التفرد بالحكم، وبادخال مصر جمال عبد الناصر في كل شاردة وواردة من امور الجزائر.

في صبيحة ١٩ حزيران ١٩٦٥، وقبل عشرة ايام من موعد الجزائر العاصمة لاستضافة المؤتمر الآسيوي-الافريقي الذي كان يطلق عليه إسم «باندونغ الثانية»، تحركت فرقة مدرعة مزودة بعربات ودبابات سوفياتية ومدربة تدريبًا كليًا من الخبراء والعسكريين السوفيات، قادها قائد الجيش الشعبي العقيد هواري بومدين الذي سرعان ما نجح في جعل تحركه إنقلابًا عسكريًا أطاح نظام الرئيس بن بلّة. فشكل مجلسًا للثورة برئاسته، ثم شكل حكومة من ٢٠ وزيرًا كان هو رئيسها ووزير الدفاع فيها. وحدد بومدين، يومها، اهداف الانقلاب بأنها تتلخص في اعادة تأكيد مبادىء الثورة، وتصحيح اخطاء الحكم الفردي، وانهاء الانقسامات الداخلية، وخلق مجتمع اشتراكي أصيل.

□ **ندوة روما و«العقد الوطني»:** ندوة سياسية ضمت شخصيات واحزاب جزائرية معارضة. الداعي إليها ومحركها الأساسي شخصية دينية وسياسية مرموقة هو الشيخ الحسين السليماني (راجع باب زعماء ورجال دولة) الذي بدأ مساعيه لاطفاء حريق الجزائر في مطلع ١٩٩٣ إثر خطاب الرئيس كافي الذي اعلن فيه عن نية المجلس الأعلى للدولة سلوك نهج «الحوار الجاد» لتجاوز الازمة السياسية القائمة مع المعارضة الاسلامية المسلحة و«المعارضة التمثيلية» (مختلف الشخصيات والزعماء والاحزاب خارج إطار صفة الاسلام السياسي المسلح) بصفة عامة.

يقول الشيخ الحسين السليماني (المستند الرئيسي مجلة «الوسط»، العدد ١٦١، تاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٥، ص ٢١-٢٣) عن هذه المرحلة من مساعيه، إنه اتصل بالرئيس كافي و«التزم أمامه ضمان إيقاف العنف من جانب الاسلاميين على الاقل، في حال التوصل إلى اتفاق. وكان الرئيس كافي يبدي استعدادًا حسنًا، بل حاول التعجيل بالامر. ويبدو ان الجناح الاستئصالي (اوساط في السلطة تدعو إلى استئصال الحركة الاسلامية المسلحة) تنبه لذلك وقام بالضغط عليه وارغامه على إلقاء خطاب عنيف (بمناسبة ذكرى ٨ ايار ١٩٤٥: ذكرى تظاهرات سلمية نظمتها الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة حزب الشعب الجزائري. وقد تحولت إلى مجزرة رهيبة في منطقة سطيف) هدم به كل ما بنيناه».

بعد هذه المغامرة الفاشلة تأكد الشيخ السليماني ومفوضوه ان العسكر هم الأساس في المسألة. وزاد في قناعتهم هذه تمرد رئيس الحكومة آنذاك بلعيد عبد السلام على المجلس الاعلى للدولة، في تصريح شهير أعلن فيه صراحة ان «العسكر هم الذين انتدبوه لرئاسة الحكومة ولا حق لأحد غيرهم في محاسبته».

غداة عيد الاستقلال في ٥ تموز ١٩٩٣، شهدت المؤسسة العسكرية تغييرًا أهمه تعيين العميد المتقاعد اليمين زروال وزيرًا للدفاع. استغل الشيخ السليماني هذه الفرصة ليعاود مساعيه لدى

قيادة الجيش عبر قناة قاصدي مرباح رجل المخابرات المعروف. يقول السليماني: «إن الاتصالات الاولية-عبر مرباح-كانت مشجعة إذ لمسنا ترحيبًا وقبولاً حسنًا، ووجدنا من وزير الدفاع الجديد اليمين زروال خاصة رغبة صريحة وموافقة مبدئية». لكن اغتيال مرباح في ٢١ آب ١٩٩٣، وتعيين رضا مالك على رأس الحكومة خلفًا لعبد السلام في اليوم نفسه، حالا دون تطور مساعي السلام تطورًا حاسمًا بعد العطلة الصيفية.

وابتداء من ١٣ تشرين الاول ١٩٩٣ تعرضت مساعي السلام إلى عملية إجهاض منظمة عبر «لجنة الحوار الوطني» التي أثارت تشكيلتها تشاؤم المراقبين في العاصمة الجزائرية. وعلى مدار السنة كاملة ظلت علاقة الشيخ السليماني برئاسة الجمهورية حسنة، فكان يدعى بين الفينة والأخرى حفاظًا على شعرة معاوية من جهة، وجسًا لنبض الجماعات المسلحة من جهة أخرى. وكان السليماني يحرص باستمرار على نقل رواية الاحداث بشكل مخالف لما يصل إلى محدثيه (رجال السلطة) بواسطة التقارير الامنية والادارية وينبههم إلى «تعمد صغار الحكام إخفاء بعض الحقائق مما يجعل القيادة وقراراتها تسير على غير هدى. لكن، بعد خطاب ٣١ تشرين الاول ١٩٩٤، يقول السليماني، يئسنا من الرئيس زروال فاتجهنا إلى روما».

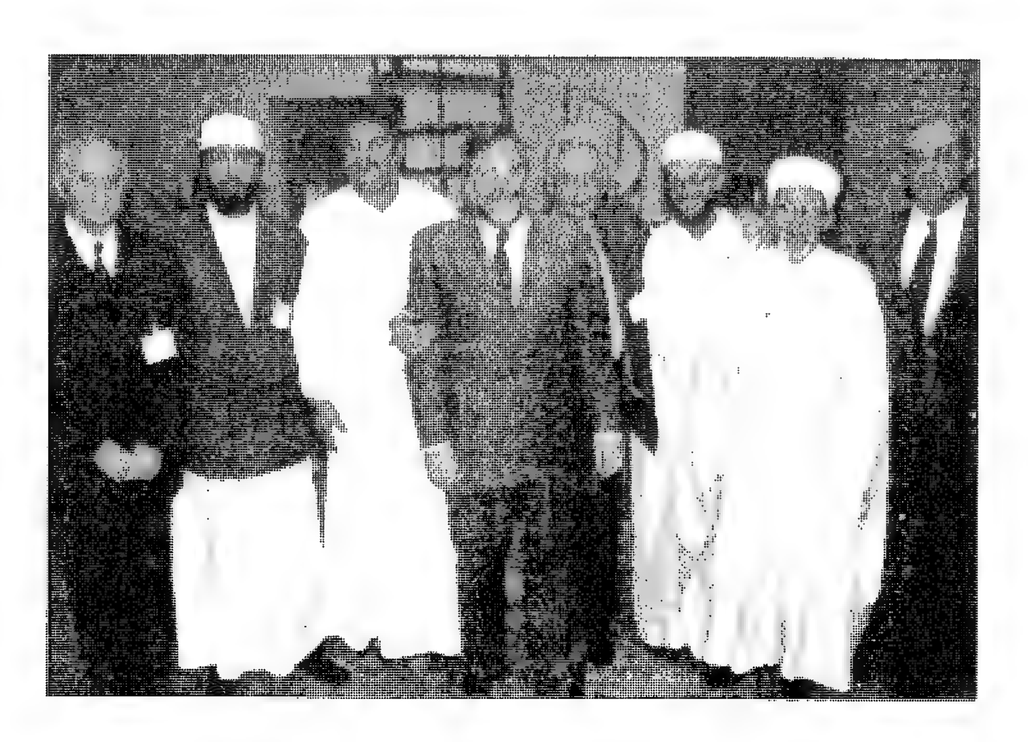
وقد ساهم الشيخ السليماني مساهمة فعالة في هذا التوجه مستغلاً علاقة سابقة بجمعية «سانت ايجيديو» الرومانية التي دعته في ١٩٨٨ لالقاء محاضرة والمشاركة في اطار برنامجها «الحوار بين الديانات». ويقول السليماني انه القى محاضرة يومئذ «ذيلت بنقاش امتد الليل كله تقريبًا». ورد الشيخ الدعوة بأحسن منها إذ استقبل جماعة «سانت ايجيديو» في المدية (الجزائر) وأكرم وفادتهم، وحافظ بذلك على صلاته بهم.

كانت هذه البداية غير المباشرة أو التمهيد لـ«ندوة روما». فماذا عن ولادتها الفعلية.

عندما لمس الشيخ السليماني ان الجو ملائم لاجتماع بعض قادة المعارضة خارج الجزائر، كلف ابنه الذي يقوم بتحضير رسالة دكتوراه بعرض الامر على جماعة «سانت ايجيديو» في ايلول ١٩٩٤. فقبلت الجمعية مبدئيًا، لكنها طلبت مهلة شهرين لدراسة المسألة واستشارة وزارة الخارجية الايطالية.

وجاءت الموافقة، وتم اللقاء الاول يومي ٢١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤، وبدأت اجتماعات ما عرف بـ«ندوة روما». ويقوّم الشيخ السليماني اللقاء الاول على النحو التالي: «كان لقاء للتعارف وازالة الحزازات بين الافراد والاحزاب وقد ذللنا خلاله كثيرًا من العقبات وتمكنا من تقريب المواقف. إذ خرجنا بتصور موحد تقريبًا للازمة الجزائرية في اسبابها وطرق تجاوزها... وقد حقق النتائج المرجوة منه». ويضرب الشيخ السليماني مثلاً بحسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية (بربري) «الذي جاء وفي اعتقاده ان عليه نوعًا من التحفظ والرفض لاطروحاته، فأحسنًا استقباله فبدا عليه الانشراح وعبّر عن ارتياحه قائلاً (بعد ان استعار طاقية الشيخ جاب الله، زعيم «النهضة») «إن الأمازيغية التي لا تقبل الاسلام لا أقبلها».

اللقاء الثاني كان مكملاً ومتوجًا لسابقه، إذ استغرق ستة ايام قضاها المشاركون (٧ احزاب إضافة إلى منظمة الدفاع عن حقوق الانسان) في مناقشة مشروع «العقد الوطني» بندًا بندًا. وفي اليوم السادس الموافق ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥، قدم المجتمعون حصيلة اللقاء إلى الصحافة الدولية، وتم التوقيع على وثيقة «إجماع الحد الأدنى» امام الرأي العام الدولي وشهادته. ويقول السليماني عن هذه الوثيقة: «احترنا الفاظها وعباراتها بما لا يجرح مشاعر السلطة ولا يغذي حساسيتها المفرطة إزاء كل مسعى يوحد المعارضة باتجاه اقتراح حل بديل



أقطاب «ندوة روما» ويبدا الشيخ الحسين السليماني (الثاني من يمين الصورة).



لأزمة الجزائر». وبالنسبة إلى اعلان الهدنة يقول: «إن الاحزاب المشاركة كانت تنتظر الاتصال بالحكومة وما يسفر عنه لكي توجه نداء جماعيًا لوقف المقاومة». وقد أكد الشيخ السليماني ان الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج ارسلا رسالة تأييد إلى لقاء «سانت ايجيديو» الثاني موقعة منهما.

وكان الهدف من اللقاء طمأنة الاحزاب اولاً لمواقف جبهة الانقاذ، أما الهدف من «العقد الوطني» فهو طمأنة السلطة من ناحية الانقاذ أو من جانب «المعارضة الفاعلة» ككل.

وقد طالبت ندوة «روما-٢» (أي في اللقاء الثاني، كانون الثاني ١٩٩٥) بهدنة وبحكومة انتقالية قبل أي انتخابات. في حين اصرت السلطة على تنظيم الانتخابات الرئاسية بمشاركة «كتلة روما» أو بدونها، ونظمت مسيرات شعبية ضدها. وأجاب على مذكرة الرئيس زروال (١١ شباط ١٩٩٥) الخاصة بشروط إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة حزبان فقط من بين احزاب «العقد الوطني» السبعة. والحزبان هما حزب النهضة (الشيخ عبد الله جاب الله) وحزب العمال (تروتسكي-بزعامة الآنسة الويزة حنون). واحزاب «العقد الوطني» الأخرى جبهة التحرير، وجبهة القوى الاشتراكية (آيت أحمد) والتجمع من اجل الديمقراطية (بن بلّة)، وحزب العمال الاشتراكي، إضافة إلى جبهة الانقاذ الاسلامية.

انتظرت «كتلة روما» («ندوة روما»، احزاب «العقد الوطني») ردًا من السلطة على اقتراحها فتح الحوار مدة شهر كامل. ولما خاب املها بادرت إلى عقد مؤتمر صحافي في ١٢ شباط ١٩٩٥، وضعت فيه امام الرأي العام المحلي والدولي جملة من «الحقائق» ابرزها:

- إن رفض ارضية العقد الوطني جملة وتفصيلاً يعني ان «السلطة لا تعترف حتى بحق المعارضة في تقديم اقتراحات لحل الازمة».

- إن ارضية العقد الوطني ليست اداة للمجابهة بين السلطة والمعارضة ولكنها مسعى واع لخطورة الاوضاع العامة في البلاد واقتراح مسؤول لعودة السلم والطمأنينة.

- إن ارضية العقد الوطني تعارض كل تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر، وتندد بالتدويل الفعلي الناجم عن سياسة المواجهة، وتؤكد ان حل الازمة لا يمكن ان يكون إلا من صنع الجزائريين، وانه لا يتجسد إلا على الارض الجزائرية.

وبناء على هذه الحقائق، تؤكد «كتلة روما» ان العقد الوطني يشكل عرض سلام حقيقيًا، وان السلطة برفضها له «تتحمل مسؤولية كبيرة في تضييع فرصة أخرى لحل الازمة».

ولتجاوز الانسداد السياسي الراهن والذي تحاول السلطة إحكامه أكثر فأكثر، تقترح «كتلة روما» المواجهة السياسية والدبلوماسية مع السلطة القائمة. فبيان الكتلة يتضمن نداء صريحًا «إلى الشعب الجزائري بجميع فئاته وإلى الاحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والشخصيات الوطنية لمساندة ارضية العقد الوطني ودعم هذه المبادرة لعودة السلم والرجوع إلى الادارة الشعبية».

إنتكاسة كبرى أصابت «كتلة روما» بهزيمة أحد كبار أعضائها، عبد الحميد مهري امين عام جبهة التحرير الوطني في الدورة الأخيرة للجنة المركزية لهذه الجبهة وفوز الدكتور بوعلام بن حمودة الذي اعاد الجبهة إلى «بيت الطاعة» السلطوية. وترك هذا الامر أثرًا سلبيًا على تضامن جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية (حسين آيت أحمد) مع جبهة الانقاذ الاسلامية، فسارعت اوساط السلطة إلى الترويج بأن «العقد الوطني تجاوزه الزمن».

في اول تصريح له بعد انتخابه امينًا عامًا

لجبهة التحرير، قال بوعلام بن حمودة: «إن وثيقة روما وضعت في سياق كان الرئيس زروال فيه معيناً وليس منتخبًا، ما يوحي ان الوثيقة بحاجة إلى مراجعة». وهو الموقف نفسه لجبهة القوى الاشتراكية التي باتت ترى ان «العقد الوطني» أصبح بحاجة إلى تكييف مع المستجدات الطارئة منذ انتخاب زروال.

ماذا في «العقد الوطني»؟

جريدة «الوطن» الجزائرية نشرت هذه الوثيقة بعدديها ١٣ و١٤ كانون الثاني ١٩٩٥، وعنها نقلتها مختلف وسائل الاعلام العالمية. وهذه أهم النقاط التي تضمنها:

– في المبادىء: الالتزام باعلان اول تشرين الثاني ١٩٥٤ الذي ينص على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية إشتراكية في إطار مبادىء الاسلام. نبذ العنف وكل دكتاتورية. اولوية الارادة الشعبية، وضمان الحريات الأساسية. تكريس التعددية وعدم زج الجيش في القضايا السياسية. العناصر المكونة للشخصية الجزائرية هي الاسلام والعروبة والأمازيغية. الثقافة واللغتان (العربية والأمازيغية) تنحو باتجاه موحّد لهذه الشخصية من دون إبعاد أو تهميش لأي عنصر من العناصر المكونة لها. فصل السلطات. حرية المعتقدات الدينية واحترامها.

– في الاجراءات الممهدة للمفاوضات (مع السلطة): إطلاق سراح قادة جبهة الانقاذ الاسلامية بشكل كامل ومنحهم حرية الاجتماع والممارسة السياسية في ما بينهم، وبينهم وبين سواهم. السماح بالعمل السياسي وبحرية لمختلف الاحزاب السياسية. إلغاء إجراءات منع وتعليق الجرائد.

– في إعادة السلام: رفع حال الطوارىء. ودعوة جميع القوى السياسية إلى طاولة الحوار.

– العودة إلى الشرعية الدستورية: تلتزم الاحزاب كافة باحترام دستور ٢٣ شباط ١٩٨٩، وعدم امكانية إجراء أي تعديل عليه إلا بالطرق الدستورية.

– العودة إلى السيادة الشعبية عبر مؤتمر وطني يتمتع بصلاحيات فعلية تؤهله تحديد البنى الانتقالية والمرحلة الانتقالية التي تبقى أقصر مدة ممكنة تتم خلالها انتخابات حرة وتعددية.

– الضمانات: الاحزاب الموقعة تلتزم (مع احتفاظها بحرية قرارها الداخلي) بمعارضة كل تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، ورفض كل تدويل للازمة وحصر حلها بالجزائريين، والعمل على المسرح الدولي لتأمين التضامن الدولي مع الشعب الجزائري.

الموقعون على هذا البرنامج الذي دعي «العقد الوطني» ممثلو ثمانية احزاب معارضة اجتمعوا في روما، بناء على دعوة رابطة سانت ايجيديو الكاثوليكية في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥:

عبد النور علي يحي عن «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان».

عبد الحميد مهري عن «جبهة التحرير الوطني».

حسين آيت أحمد وأحمد جداي عن «جبهة القوى الاشتراكية».

رابح كبير وانور هدام عن «جبهة الانقاذ الاسلامية».

أحمد بن بلّة وخالد بن سماين عن «الحركة من اجل الديمقراطية».

لويزه حنون عن «حزب العمال».

عبد الله جاب الله عن «حركة النهضة الاسلامية» (النهضة).

أحمد بن محمد عن «الجزائر المسلمة المعاصرة».

مدن ومعالم

* **الأصنام (سابقًا أورليانسفيل) Asnam:** مدينة جزائرية. قاعدة مقاطعة الاصنام. تقع في سهول الشليف. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. أسسها، في ١٨٤٣، القائد الفرنسي بيجو Bugeaud على انقاض مدينة أثرية تدعى كاستيلّوم تنجيتانوم، ودعاها أورليانسفيل Orléansville. في ١٩٥٤، ضربها زلزال قضى على عدد كبير من سكانها. أهم مدن وبلدات مقاطعة الأصنام إضافة إلى مدينة الأصنام: عين، دفله، شرشل، مليانة، عويد، فضة وتنيس.

بعد الاستقلال، أعطيت إسم الشليف.

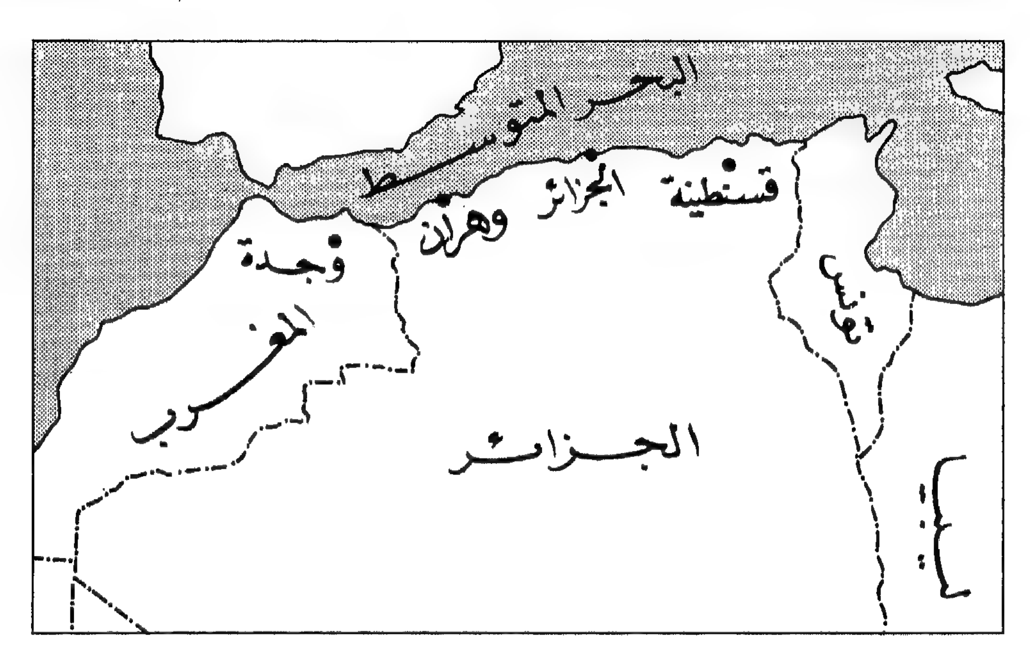
* **باتنة Batna:** مدينة جزائرية واقعة عند اقدام جبال الأوراس، وقاعدة مقاطعة باتنة. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. بالقرب منها آثار رومانية شهيرة. تأسست المدينة في ١٨٤٤.

* **بجة (بجاية) Bejaia:** (سابقًا بوجي Bougie على اعتبار ان مادة لصنع الشمع كانت تستخرج من ارضها). من أهم مدن ولاية سطيف. واقعة على خليج بجة غربي منطقة القبائل الكبرى. مرفأ نفطي عنده تنتهي انابيب آبار حاسي مسعود. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. وبجة مدينة رومانية. احتلها الفاندال في العام ٤٣٩، ثم العرب في ٧٠٨، ثم الاسبان في ١٥٠٩، ثم الاتراك الذين قدموا من مدينة الجزائر في ١٥٥٥، ثم الفرنسيون في ١٨٣٣.

* **بليدا Blida:** من أهم مدن ولاية الجزائر العاصمة. تقع عند أقدام جبال أطلس بليدا، وجنوبي سهل ميتيدجا. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة.

* **بيسكرا Biskra:** مدينة جزائرية واقعة عند اقدام جبال الأوراس. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. شهيرة بكونها مركز زراعة النخيل والاتجار بثمره، وبمنتجعاتها السياحية.

* **بيشار Béchar:** مدينة جزائرية. قاعدة مقاطعة «الثورة». تقع شمال غربي الصحراء. عقدة



مواصلات نهرية، بالقرب منها مناجم كيندسا. وفي مكان غير بعيد كان الفرنسيون يجرون تجارب على اسلحتهم الصاروخية. تعد نحو ١٢٥ ألف نسمة.

* **تلمسان Tlemcen**: مدينة جزائرية. تقع عند اقدام جبال تلمسان. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. مركز ديني مهم: مساجد من القرن الحادي عشر والقرن الرابع عشر. أشغال يدوية.

* **تيزي-أوزو Tizi-Ouzou**: مدينة جزائرية. قاعدة مناطق القبائل الكبرى (البربر). تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. مركز تجاري مهم.

* **الجزائر Alger**: عاصمة الجزائر، ومرفأ على البحر المتوسط. تشكل، مع الضواحي (الجزائر الكبرى) أكبر تجمع سكني في افريقيا الشمالية بعد الدار البيضاء (Casablanca). كانت تعد في ١٨٧٢ نحو ٤٨ ألف نسمة، وأصبحت في ١٩١٠ نحو مئة ألف نسمة، ويقدر عدد سكانها حاليًا (١٩٩٦) بنحو ٣ ملايين نسمة. من أهم معالمها الأثرية المسجد المالكي الكبير (القرن الحادي عشر-القرن الرابع عشر)، والمسجد الحنفي (القرن السابع عشر)، إضافة إلى قلعتها وإلى ما يختزنه حي القصبة من مبان ومعالم تاريخية.

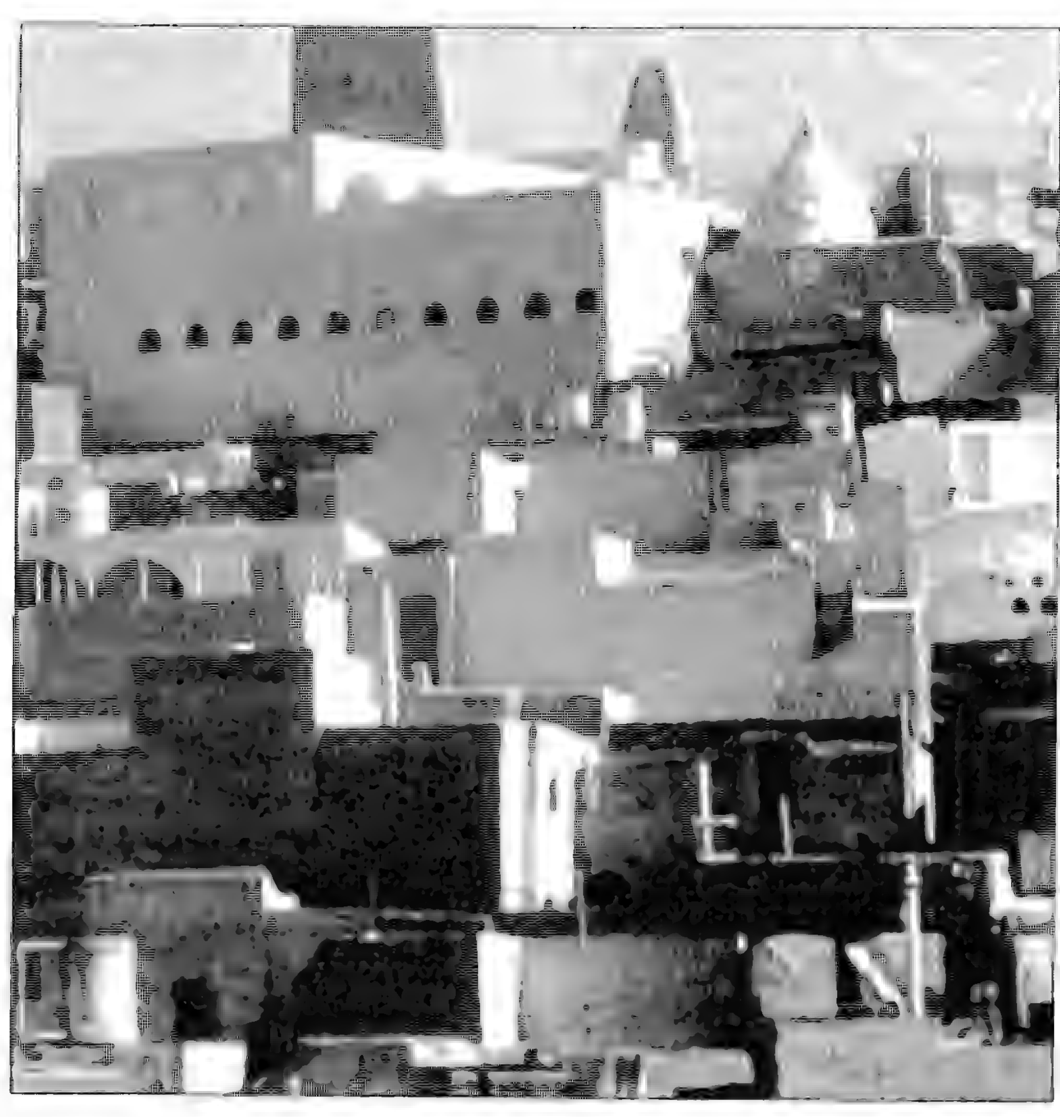
الجزائر مدينةرومانية قديمة. نهضتها الاولى بدأت مع قدوم المور (الموريسكيين) الذين طردوا من اسبانيا في ١٤٩٢. في ١٥١٠، احتل الاسبان جزيرة صغيرة قبالة المدينة، وطردهم الأخوة بربروسا وأقاموا مكانهم باسم السلطان التركي. حاصرها شارل الخامس (شارلكان) في ١٥٤١ ولم يتمكن منها. تعرضت لقصف الاسطول الفرنسي، ثم الانكليزي في ١٦٨٣-١٦٨٤. احتلها الفرنسيون في ٥ تموز ١٨٣٠، واتخذوها مقرًا لحكمهم الاستعماري. في الحرب العالمية الثانية، أتمّ الحلفاء انزالهم عليها (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢) ووقعوا اتفاقية هدنة مع الاميرال دارلان). وبعد اغتيال دارلان في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢، انتقلت السلطة إلى الجنرال جيرو الذي هزم امام قوات الجنرال ديغول في ١٩٤٣. وعرفت المدينة أهم احداث ومعارك حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢).

تعتبر الجزائر اولاً، وقبل كل شيء، مدينة محصنة. فهي محاطة باسوار ومعاقل للمدفعية. وكانت نقطتا القوة للدفاع عن المدينة موجودتين في القلعة التي تشرف على المدينة والمرسى. وكانت هناك ستة ابواب تربط بين المدينة وقلعتها ومرساها وباقي البلاد. وتمّ اعداد هذا النظام الدفاعي في خطوطه العريضة خلال القرن السادس عشر. وكانت التجهيزات السياسية والعسكرية متمركزة اساسًا في الجزء الاسفل من المدينة. أما مقر السلطة فيتمثل في قصر «الجنينة» الخاص بالباشاوات والدايات.

وكما هي الحال في كل المدن الاسلامية، كانت النشاطات المختلفة مرتبة على شكل اسواق وتجمعات حسب الحرف والمهن، وتقابل هذه النشاطات مناطق سكنية تتخللها «سويقات» يتم فيها التبادل بين احياء المدينة.

أشهر احياء الجزائر العاصمة حي القصبة الذي يمثل تحفة من تحف التراث الثقافي الجزائري. ويقع القصبة في قلب المدينة، وقد تحول رمزًا وطنيًا لدى الجزائريين لكثرة ما شهد من احداث كبرى وما سقط على أرضه من شهداء.

الاماكن-الرموز الأثرية عبث بها الاستعمار الفرنسي، منذ دخوله وعلى مدى السنوات الاربع الاولى. فاستولى على المباني، ومن ثم انتقل إلى داخل الحصون الموجودة في المدينة، ونظرًا إلى عدم استيعابها لهم، استحوذوا على المباني الدينية والمدنية. ومن بين أهم تلك التغيرات التي طرأت، قيام صافاري عميد الشرطة في عهد



جانب من مدينة غرداية التي صنفتها الاونيسكو، ومدن وادي الميزاب في صحراء الجزائر، في عداد روائع التراث المعماري العالمي.

نابوليون بتحويل مسجد كتشاوه إلى كاتدرائية في ١٨٣٢.

* **عنابة (بونة سابقًا) Annaba**: مدينة ومرفأ في الجزائر الشرقية. قاعدة ولاية (مقاطعة) عنابة التي تمتد على طول الحدود الجزائريةَ-التونسية من البحر المتوسط حتى تخوم الصحراء. تعد المدينة نحو ٢٥٠ ألف نسمة. بالقرب منها آثار مدينة هيبون Hippone الأثرية.

* **غرداية**: مدينة جزائرية. قاعدة «ولاية الميزاب» وأهم مدنه السبع. تقع على بعد ٦٠٠كلم من العاصمة الجزائرية صوب الجنوب، و٨٠٠كلم من قسنطينة شرقًا، و٨٠٠كلم من وهران غربًا. موقعها مفترق طرق مؤدية إلى الصحراء الكبرى. كانت في ما مضى مركزًا للقوافل، وما زالت مهبط كل المسافرين والمتجولين والعابرين ممن يستعدون لاجتياز المسافات الصحراوية. تقع على هضاب متجاورة عاجية اللون مصفوفة فوقها المنازل بشكل دائري تصاعدي مدهش. زارها الشاعر الفرنسي بول فاليري وافتتن بأزقتها الحلزونية الضيقة والصاعدة التي تلتف على الهضبة وتدور حولها بين منازل أشبه بالمخابىء.

أسست غرداية قبل ٩ قرون. وتقول الاسطورة ان امرأة رذلها قومها، هامت في القفار إلى ان اهتدت إلى مغارة على التل، فلجأت اليها متشبثة بالحياة. وكان من حظها ان البقعة التي أوت إليها تقع على طريق القوافل، فإذا بالمسافرين يشفقون على المرأة وإسمها «داية»، فيتصدقون عليها بما تحتاج إليه. وذات يوم أغرم بها أحد الرجال، فمنحها إسمه ورعايته وتزوجها. وبنى بيته فوق المغارة، مؤسسًا من حيث لا يدري المدينة التي حملت إسم المرأة «تغارمت إن داية» بالبربرية، أي «قرية داية الصغيرة»، واختصر الإسم مع الوقت فأصبح «غرداية». وما زال مكان المغارة قائمًا إلى الآن، تقصده نساء المنطقة حيث يشعلن الشموع ويحرقن البخور (راجع «وادي ميزاب» في هذا الباب: مدن ومعالم).

* **قسنطينة Quacentina (سيرتا قديمًا)**: مدينة جزائرية، واقعة على جبال قسنطينة، ويكاد نهر عويد رومل يحيط بها من كل الجهات. تعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. مركز اسقفي. جامعة. متحف أركيولوجي. مركز زراعي. صناعات ميكانيكية ويدوية. مرفأ مدينة سكيكدا ومرفأ مدينة عنابة هما المنفذ التجاري لأهالي قسنطينة. قديمًا كانت تدعى سيرتا Cirta، وكانت عاصمة نوميديا Numédie، وعرفت أوج ازدهارها في عهد ميسيبسا. حوالي العام ١١٣ ق.م. احتلها جوغورتا، فأعمل السيف في رقاب التجار اللاتين فيها، ما أدى إلى تدخل روما التي غزتها وسيطرت عليها وحولتها إلى مستعمرة رومانية باسم قسطنطينية تيمنًا بالامبراطور قسطنطين الاول الذي اعاد بناءها بعد تمرد عام ٣١١. انتقلت إلى ايدي العرب، ثم الاتراك، وكان يمثلهم فيها حاكم (باي). قاومت الحملة الفرنسية، ولم تسقط إلا في عام ١٨٣٦ (بعد نحو ٦ سنوات من دخول الفرنسيين الجزائر). أما ولاية قسنطينة فتعد نحو ٢،٥ مليون نسمة، ومساحتها تغطي جزءًا مهمًا من مناطق القبائل.

* **المعسكر Mascara**: مدينة جزائرية. تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة. شهيرة بزراعة الكرمة وانتاج النبيذ. مسقط رأس الامير عبد القادر الجزائري، وفيها أقام مركز قيادته. غزاها القائد الفرنسي غلوزيل في ١٨٣٥، واستردها الامير عبد القادر بموجب معاهدة تافنا (١٨٣٧)، وعاد الجنرال بيجو Bugeaud واحتلها في ١٨٤١.

* **موستغانم Mostaganem**: مدينة ومرفأ،

تقع على خليج أرزيو. تعد نحو ١٣٠ ألف نسمة. مركز تجاري في قلب منطقة غنية بالزراعات.

* **وادي ميزاب:** وادي في الجنوب الجزائري الصحراوي. ومدنه السبع (أهمها غرداية، قاعدة الوادي) تقدم نموذجًا معماريًا فريدًا صنفته الأونيسكو في عداد روائع التراث العالمي، منذ ان اعلنت، في ١٩٨٥، «ان وادي ميزاب هو محمية ثقافية وجزء من التراث الانساني العالمي، وقد بدأنا في بذل كل الجهود للحفاظ على الوادي بصورته التقليدية». والمعيار الأهم الذي لجأت إليه الأونيسكو في قرارها هذا هو دون شك ما تقدمه مدن الوادي السبع من مثال حي يجسد ملحمة المواجهة الصعبة مع الطبيعة القاسية لتطويعها والتكيف معها، والانطلاق منها لابتكار تنظيم مدني، روحي، اقتصادي، فكري واجتماعي ما زال يدهش الباحثين والمؤرخين في عصرنا في تقنياته، واستنباطه أشكال تخطيط وتنظيم للمدينة متكيفة مع المعطيات البيئوية والمناخية والسياسية والامنية والدينية الخاصة بهم، ومتطابقة في الآن نفسه مع اعقد ما توصلت إليه العلوم والابحاث الحديثة.

إن ما يكاد يجمع عليه المؤرخون إن إسم «ميزاب» هو تحريف بربري لإسم «مصعب بن بادين»، الجد الاول لتلك القبيلة من البربر، الذي قاد عشيرته للسكن في هذا الوادي. والبربر هم ابناء بربر بن تملا بن مازيغ. وهم يسمون ايضًا «أمازيغ» نسبة إلى هذا الجد. الاساطير تحيط بنشأتهم شأنهم في ذلك شأن بقية الشعوب القديمة. ومن هذه الاساطير ان جدهم هو حام بن نوح، وانهم كانوا يعيشون في الشام، ولكن الخلاف وقع بينهم وبين أبناء عمومتهم في فلسطين. ويبدو انهم تلقوا هزيمة قاسية اضطروا على أثرها للنزوح غربًا، فعبروا مصر واستقروا في الصحراء الكبرى. وخلال هذه الرحلة حملوا معهم إلههم الشرقي القديم «أمون»، الاله نفسه الذي كان يدين به المصريون القدماء. وما زالت المرأة الميزابية ترسم في ليلة زفافها خطًا بالزعفران يمتد من الجبهة إلى قمة الأنف يُسمى «أمول» ولعله تحريف لاسم الاله القديم ورمز باق من آثار الرحلة الطويلة. واصبحوا جماعات بالغة الخصوصية، وهم يبحثون عن الكلأ والماء. واختار بنو مصعب الاستقرار اخيرًا وسط شبكة الجبال المتداخلة.

مدن وادي ميزاب سبع، تشكل مجموعة تنقسم إلى قسمين: مدينتا القرارة وبريان من جهة، ومن جهة أخرى المدن الخمس التي تقع على خط مسيل وادي ميزاب، وهي بالاضافة إلى غرداية، العطف، بنورة، بني يسقن ومليكة.

إذا كانت غرداية عاصمة الوادي (راجع «غرداية» في هذا الباب: مدن ومعالم)، فإن بني يسقن (أو بني يزجن) هي مدينة الثقافة فيه. متحفها الصغير الذي انشأته يضم صور الحياة الماضية التي تعكس مقاومة لا هداوة فيها لشظف الصحراء. وفيها مكتبات عديدة صغيرة مليئة بكتب التراث وبعض الكتب المعاصرة.

سكان وادي ميزاب، ما عدا قلة قليلة، يتبعون المذهب الأباضي الذي ينتسب في اصل تسميته إلى عبد الله بن إباض التميمي. ولعل هذا ما يفسر العلاقات التي تربطهم بسلطنة عمان والتشابه في الكثير من العادات بينهما. إنهم تلك الجماعة من المسلمين الذين رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية. وقد اختلفوا مع شيعة علي الذين رأوا ان الامامة يجب ان تكون من أهل البيت واختلفوا مع الحكام من بني أمية ومن بعدهم العباسيين الذين رأوا ان الحكم والعصبية يجب ان تكون من قريش. لقد رأوا ان الامامة من حق كل مسلم عاقل راشد حتى ولو كان عبدًا حبشيًا... ولعل هذا هو السبب الاساسي الذي رأى فيه بربر الصحراء مبررًا للتمسك بهذا المذهب ومخالفة



«القصر القديم» في بنورة

الجميع. وهم يؤمنون بحق الآخرين في الاختلاف دون ان ينزع ذلك عنهم إسلامهم. ولكن تأسيس دولة على المذهب الإباضي كانت حلمًا عسير المنال. وفي ظل سطوة بني أمية والعباسيين من بعدهم، لم يكن من الممكن إقامة مثل هذه الدولة في المشرق العربي، لذلك هاجر الدعاة غربًا. اقاموا تجربة سرعان ما تمّ القضاء عليها في ليبيا، واخرى في القيروان (جنوبي تونس) حتى جاءوا إلى صحراء الجزائر. لقد عثر الداعية عبد الرحمن بن رستم على من يناصره في دعوته في افراد قبيلة لماية وبواسطتهم اقام الدولة الرستمية في مدينة «تهرت». لم تكن دولة يورث فيها الملك، لأن الملك كان من حق أي مسلم عاقل راشد. وكانت تسمح بحرية الاعتقاد، وفتحت باب المناقشة لكل التيارات الفكرية. ولم تحارب عدوًا دون إعلان، ولم تغز بلدًا دون تنبيه. وكان أكبر انجازاتها الحضارية كما قال المستشرق غوستاف لوبون «إنها اخرجت سكان الصحراء من بداوتهم وشحذت مداركهم وهذبت اخلاقهم...». ولكنها كانت دولة قصيرة العمر. مثلما نضجت سريعًا شاخت سريعًا وعجل نهوض دولة الفاطميين بنهايتها. لقد سقطت «تهرت» ووجد الآلاف من الإباضية أنفسهم بلا مأوى مطاردين مرة أخرى. وخرج داعيتهم ابو عبد الله محمد بن بكر يبحث عن مأوى آخر، مأوى كالمنفى بعيد وناء. وخرج إلى الصحراء حيث قدم إلى هذا الوادي (وادي ميزاب) الذي كان أهله يتبعون مذهب الاعتزال ليقنعهم بالدخول إلى مذهبه والقبول بأتباعه. لم تكن العملية سهلة بالتأكيد. فقد قتل أهل الوادي أحد أبناء الداعية. وضاق السكان القدامى بالمهاجرين الجدد. ودارت المعارك حول هذه الرقعة الضيقة الشحيحة من الارض. ولكن الداخلين في مذهب الإباضية تكاثروا واصبحوا هم الأكثرية، ولا تزال بقايا المعتزلة في الوادي حتى الآن.

ثمة مجلس، اليوم، للادارة والتنظيم والشورى والحكم المحلي والبلدي يتردد إسمه في مدن وادي ميزاب، وهو «مجلس الغرابة» أو «حلقة الغرابة» أي الحلقة المكونة ممن غربوا عن الدنيا بما فيها من اطماع شخصية ووهبوا أنفسهم لخدمة الآخرين. إنها حلقة مكونة من ١٢ شخصًا: إمام المسجد والمؤذن وإثنين وكيلين على الماء، وتتوزع بقية المهام الاجتماعية والدينية على الباقين. انهم يحتلون مكانة الإمام الاعظم، ويختارون من بين الأصلح والأكثر ورعًا من العشيرة. «لا يدخل أحد حلقة الغرابة حتى تكون فيه خصال اربع: الاولى ان يكون كيسًا اديبًا، والثانية ان يكون مثمرًا في طلب العلم، والثالثة إلا يكثر من دخول الاسواق، والرابعة ان يغسل جسده بالماء ويغسل قلبه من الغش والكبر».

وقد كان لرئيس حلقة الغرابة وإمامها مهام وصلاحيات كثيرة منها تدبير الحرب ووسائل الدفاع وعقد المعاهدات والاحلاف. وقد اقتصر دوره الآن، مع ظهور الدولة الحديثة، على الشؤون الاجتماعية، فالمجلس يفصل بين الخصوم في كل انواع الخلافات، ويترافع كل خصم عن قضيته في المسجد. ويشرف الاعضاء على المنافع العامة كالاسواق والمسالخ والمتاجر وسواقي المياه والسدود. ويقوم مجلس الغرابة بدور مهم في التعليم.

بعد دخول فرنسا الجزائر من جهة شاطئها المتوسطي، اخذت قواتها تطبق تدريجيًا على مناطقها الداخلية، ثم الصحراوية. ووعى أهل الوادي ان الصحراء لن تكون درعًا يقيهم الآلة العسكرية الفرنسية الحديثة. فكثيرون من أبنائه قصدوا الالتحاق بالمقاومة على اسوار قسنطينة. ولكن الفرنسيين أطبقوا على الصحراء من حول وادي ميزاب يقطعون عنه طرق القوافل. حاولوا ان يعقدوا معه معاهدة للحماية، ولكنه في النهاية لم ينج من السقوط في قبضة فرنسا في ١٨٨٢.

ووجد أهله انفسهم يتجرعون كأس الاحتلال، والتجنيد الاجباري لشبابهم والفتن الداخلية بين طوائفهم.

وفي حرب التحرير، برز أحد أبناء وادي ميزاب قائدًا من قوادها هو المفدى زكريا (راجع باب زعماء ورجال دولة).

وفي حرب الجزائر الأهلية الحالية، وضع الاهالي نظامًا خاصًا للحراسة يعتمد على المتطوعين من أبنائها. وقد أرسلت الجماعات الاسلامية المسلحة إنذارًا للأهالي كي يكفوا عن هذا النظام، ولكنهم لم يستجيبوا، خاصة وان عمليات قتل واغتيال تعرض لها أجانب ورجال أمن على مقربة من منطقتهم، وحاول منفذو عملية قتل ١٦ من رجال الأمن الاختباء في الوادي دون ان يتمكنوا من ذلك.

بدأت إقامة اول منطقة صناعية على بعد ١٠كلم في وادي ميزاب في ١٩٧٠، ولكنها لم تشهد التوسع إلا مع الانفتاح الاقتصادي الجزائري مع بدايات ١٩٨٥ حيث انهالت الطلبات على انشاء المصانع. والمنطقة الصناعية في وادي ميزاب هي الثانية من نوعها على مستوى الجزائر وتحتوي على ١٢٠ صناعة منها النسيج والزجاج والطباعة والسجاد وقطع غيار السيارات، وهم يصدرون إلى ليبيا وتونس، ويعملون للتصدير إلى دول الخليج. وهكذا، لم ينجُ الوادي من طفرة التحديث (مستندا هذه المادة «وادي ميزاب» الأساسيان: «العربي»، عدد كانون الاول ١٩٩٥، ص ١٢٤-١٤٠؛ و«الوسط»، عدد ٨٤، تاريخ ٦ ايلول ١٩٩٣، ص ٥٢-٥٧).

*** وهران Wahran (أوران Oran سابقًا):** ثاني مدن الجزائر بعد العاصمة. عاصمة الغرب الجزائري. على ساحل البحر المتوسط، عند سفح جبل المرجاجو الذي يحيط بها. «قلب الدنيا وبؤرة التاريخ»، وهران هذه تبارى في وصفها ألبير كامو، والسياب، وصلاح عبد الصبور.

شيّدت وهران في ٩٠٣ بأمر من الخليفة الاموي في الاندلس ابي عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، وإن كان تاريخها اقدم من ذلك واعرق، فهي واحدة من الموانىء التي غزاها هميلكار في ٢٣٧ ق.م. وجيوش روما. وعندما كانت الاندلس عربية كانت وهران مركز التجارة المزدهرة. وعندما ظهرت دول المرابطين والموحدين خضعت وهران للزاهدين المقاتلين. وعند انهيار العرب في الاندلس، استقبلت آلاف العرب في رحلة العودة.

في ١٥٠٢، شن الاسبان أولى هجماتهم على وهران، ونزلوا في منطقة المرسى الكبير، لكنهم فشلوا في اقتحام وهران. في ١٥٠٥، احتلوا المرسى الكبير، وبعد أربع سنوات استطاعوا كسر مقاومة الاهالي واحتلوا المدينة. واستمر احتلالهم لها حتى ١٧٠٨، عندما حررها العثمانيون واستمر حكمهم فيها حتى ١٨٣٥ عندما وقعت تحت الاحتلال الفرنسي. وكانت وهران ميناء من موانىء تصدير الذهب في عصر مملكة الذهب الشهيرة في التاريخ العربي التي كانت تمتد من باماكو إلى السودان.

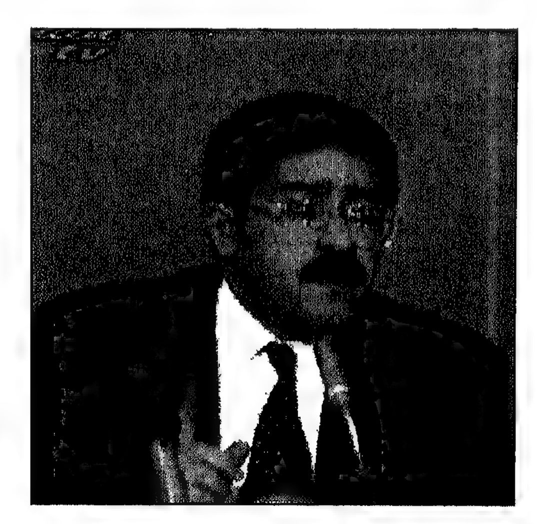
من أبرز شخصيات وهران التاريخية «سيدي الهواري»، وهو ولي من الاولياء الصالحين. ولد في ١٣٥٠ في بلدة الصدر في ولاية مستغانم، ثم انتقل إلى وهران التي كانت محدودة آنذاك بحي صغير، واقام هناك وأسس مسجدًا وهو عبارة عن مدرسة لتلقي العلوم الفقهية والدينية.

يطلق عليها أهلها إسم «الباهية». يبلغ عدد سكانها اليوم (١٩٩٦) نحو ٧٥٠ ألف نسمة. شاطئها منطقة سياحية.



ابتهالات على قبور الاولياء. القبور لها أشكال معينة، ترتفع وتنخفض وفق مكانة الولي او الفقيه.

زعماء ورجال دولة



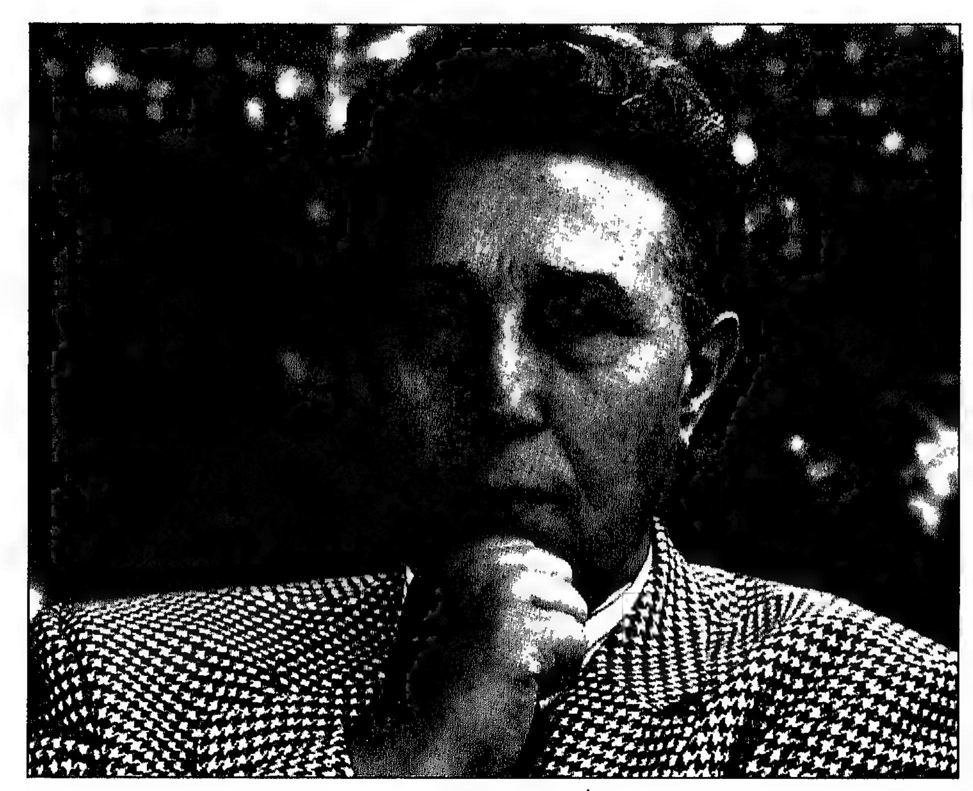
أحمد أويحي.

* **أحمد أويحي** (١٩٥٣-): دبلوماسي وسياسي جزائري. رئيس الوزراء منذ كانون الثاني ١٩٩٦، خلفًا لمقداد سيفي الذي عين وزير دولة لدى رئاسة الجمهورية. وقد اتخذ الرئيس اليمين زروال هذا الاجراء بعد ستة اسابيع على الانتخابات الرئاسية التي تعهد فيها زروال فتح الحياة السياسية امام الوجوه الشابة في البلاد التي تمثل أكثر من ثلثي السكان البالغ عددهم نحو ٢٨ مليونًا. وقد بات أويحي أصغر من تولى رئاسة الوزراء في الجزائر سنًا في تاريخها المعاصر.

ولد أويحي في قرية ابو عدنان في إقليم تيزي أوزو، الاقليم الرئيسي للناطقين بالبربرية. عمل دبلوماسيًا في بعثة الجزائر الدائمة لدى الامم المتحدة بين ١٩٨٤ و١٩٨٩، وكان مساعدًا لممثل الجزائر لدى مجلس الأمن، ومن ثم سفيرًا لبلاده في مالي حتى شباط ١٩٩٤ عندما تولى منصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية. أكتسب سمعة مفاوض ماهر بفضل الدور الذي اضطلع به وسيطًا للتوصل إلى اتفاق سلام انهى حربًا بين حكومة مالي والمتمردين الطوارق في نيسان ١٩٩٢. وسبق له كذلك ان اشترك في مفاوضات مع متشددين جزائريين مسجونين.

* **أحمد بن بلّة** (١٩١٨-): زعيم جزائري وأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة. والده ووالدته من المغرب، جاءا إلى الجزائر هربًا من ثأر عائلي، واستقرا في بلدة مغنية (على بعد ١٤كلم من الحدود المغربية-الجزائرية) حيث ولد أحمد بن بلّة، وحيث تلقى تعليمه الابتدائي، ثم تابع تعليمه الثانوي في تلمسان. انتسب إلى حزب الشعب وهو في السادسة عشرة من عمره، ثم التحق بالخدمة العسكرية الاجبارية (في الجيش الفرنسي)، وشارك في معركة مونتي كاسينو في إطار الوحدات المجندة من ابناء شمالي افريقيا. على أثر مجزرة سطيف (١٩٤٥)، التحق بالمنظمة السرية التابعة لحزب الشعب واصبح مسؤولاً عنها (١٩٤٩)، وشارك في عمليات عسكرية ضد المصالح الفرنسية، واعتقل في ١٩٥٠، وفرّ من السجن في ١٩٥٢. في اجواء احداث تونس والمغرب، التقى مع بوضياف ومحساس في باريس، فقرر الثلاثة اطلاق الثورة. أما جبهة التحرير الوطني فولدت في آخر اجتماع عقده، في سويسرا، مع بوضياف وديدوش مراد في ١٩٥٤.

«كنت معجبًا بعبد الناصر... التقيت جون كينيدي وكان اول من أيّد استقلال الجزائر خلال حملته الانتخابية... التقيت كاسترو واستقبلت في كوبا استقبالاً غير عادي... وعرفت تشي غيفارا أكثر من كاسترو. غيفارا أقام في الجزائر (وكان بن بلّة رئيسًا للجمهورية) خمسة أشهر وجمعته مع ابو جهاد (خليل الوزير) الذي كان معجبًا به أشد الاعجاب... كنت معجبًا بتيتو. إنه الوحيد في المعسكر الاشتراكي الذي حرر بلاده بالسلاح. في رومانيا وبلغاريا وغيرهما جاء القادة في شاحنات الجيش الأحمر... وعرفت ايضًا زعماء افريقيا،



أحـمـد بـن بـلـة.

نيكروما وهو رجل عظيم، وموديبوكيتا ونيريري وكينياتا... كل ممثلي الثورات في افريقيا واميركا اللاتينية تقريبًا كانوا في الجزائر. نلسون مانديلا نحن كونّاه عسكريًا أي دربناه، وقبله كابرال (غينيا بيساو) وجماعة أنغولا والموزامبيق وبوليفيا وبيرو والسالفادور والاكوادور... لم يكن الاتحاد السوفياتي الخيار الوحيد. واقول بكل صدق ان الاتحاد السوفياتي كان يتملقنا لأن الجزائر كانت بوابة إلى العالم الثالث والثورات...» (من مقابلة صحفية مع أحمد بن بلّة أجراها غسان شربل، «الوسط»، العدد ٢١١، تاريخ ١٢ شباط ١٩٩٦، ص ٣٠-٣٤).

قضى بن بلّة نحو ربع قرن بين سجن واعتقال وإقامة جبرية ونفي جبري ونفي اختياري، وذلك منذ ١٩٤٩، مرورًا باعتقال السلطة الفرنسية له ولرفاق له عقب اعلانهم جبهة التحرير والثورة، وانتهاء باطاحته من رئاسة الجمهورية على أثر الحركة الانقلابية التي قادها هواري بومدين في ١٩٦٥.

وفي كل مرة كان يستطيع ان ينشط سياسيًا كان يقدم على ذلك، بزيارة إلى الخارج، برأي، بعقد تحالف أو باتخاذ موقف. ولكن كثيرًا ما كان يبدّل الرأي أو الموقف، خاصة في الفترة الأخيرة التي بدأت (١٩٨٨) مع المد الاسلامي الاصولي في الجزائر وحتى اليوم. وفي آخر موقف له، بعد عودته إلى الجزائر (تموز ١٩٩٦) من منفاه الاختياري لوزان في سويسرا، دعوته الحكم الجزائري إلى التفاوض مع جبهة الانقاذ الاسلامية «لأنه يجب عدم إقصاء أي حزب له ثقله، والحوار يجب ان يتم بين الجميع»، واعلانه عدم اتفاقه مع النظام على الاصلاحات الدستورية «لأن إجراء انتخابات نزيهة وسليمة ذات صدقية هو الباب الوحيد امام الجزائر لوضع حد لأعمال العنف».

*** أحمد سحنون، الشيخ (١٩٠٥؟-):**
رجل دين وسياسي جزائري، والأب الروحي للحركة الاسلامية منذ فجر الاستقلال. عارض اشتراكية أحمد بن بلّة من خلال «جمعية القيم» التي أنشئت على هامش جامعة الجزائر، وكان بين عناصرها الشيخ الهاشمي التيجيني الاستاذ الجامعي آنذاك، وأحد تلامذته عباسي مدني الذي أصبح شيخًا بحلول نهاية السبعينات.

كان إمامًا تابعًا لوزارة الاوقاف في عهد بومدين، وكان من رواد الدعوة إلى استخدام المنابر لانتقاد النظام. لكن حزب بومدين (جبهة التحرير الوطني) لم يكن ليسمح بذلك طويلاً. فاضطر الشيخ سحنون إلى ترك الوظيفة، بعد ان افهمته الوزارة بأنه لم يعد ممكنًا «ان تعمل عندنا وتخطب ضدنا». وبعدما تمادى الشيخ سحنون لم تتحرج السلطات من وضعه تحت الاقامة الجبرية مرات عدة.

في ١٩٨٢، شهدت الحركة الاسلامية الجزائرية انتعاشًا مفاجئًا بفضل التنسيق بين مختلف روافد الحركة وكان للشيخ سحنون دور بارز في ذلك. وفي خريف السنة نفسها عبر هذا الانتعاش عن نفسه عبر سلسلة من التجمعات، كان أهمها تجمع الجامعة المركزية في تشرين الثاني ١٩٨٢. وأدت تلك الحيوية إلى وقوع صدامات عنيفة خصوصًا في الاحياء الجامعية، وكانت مبررًا لتدخل قوات الأمن واعتقال «رؤوس الفتنة»، و لم ينج الشيخ سحنون اسوة بالشيوخ عباسي مدني وعلي بن حاج ومحمد السعيد وغيرهم. لكن عامل السن خفف عليه عقوبة السجن التي لم تكن لفترة طويلة.

وإبان انتفاضة تشرين الاول ١٩٨٨، لعب الشيخ سحنون دورًا مهمًا في الدعوة إلى الهدوء ووقف النهب والتخريب اللذين كان يقوم بهما الشبان الذين نزلوا الشوارع بعد سنوات من الكبت والاحباط والغليان.

وبعد المصادقة الشعبية على دستور ٢٣ شباط ١٩٨٩، بارك الشيخ سحنون إنشاء «جبهة الانقاذ الاسلامية»، لكنه رفض قبول العضوية في مجلسها الشوري أو مكتبها التنفيذي. وفي ٩ تشرين الاول ١٩٨٩، أعلن الشيخ سحنون تأسيس «رابطة الدعوة الاسلامية» ورأس لجنتها التحضيرية على أساس ان تكون إطارًا تنظيميًا لمختلف الاطراف الفاعلة في العمل الاسلامي. لكن تسارع الاحداث حال دون انعقاد المؤتمر التأسيسي للرابطة التي بقيت مجرد مشروع.

وفي صيف ١٩٩٠، وإثر فوز جبهة الانقاذ بغالبية مقاعد المجالس المحلية على الصعيدين البلدي والولائي (الولاية)، بدأت نزعة التحزّب تهدد وحدة الحركة الاسلامية التي كانت هدفًا اساسيًا لكفاح الشيخ سحنون، فأصدر «نداء الوحدة» في ١٥ ايلول ١٩٩٠، ووقعه معه الشيخ الطاهر آيت علجات ومحمد السعيد ويخلف شراطي. وتضمن النداء رسالتين: الاولى، ان التحزّب «فرض كفاية». والثانية، دعوة جبهة الانقاذ، ضمنيًا، إلى فتح الابواب امام نحناح (زعيم حماس)، وجاب الله (النهضة) وانصارهما، مع تحذيرها، من التحول إلى كيان حزبي ضيق يعطي المبررات لكل من يريد شق الصف.

ومنذ اندلاع مسلسل العنف الحالي الذي بدأ في شباط ١٩٩٢، فضل الشيخ سحنون التزام الصمت خشية السقوط في ألاعيب بعض الاطراف من السلطة أو من خصومها. و لم يخرج عن صمته ذلك سوى مرتين: الاولى، عندما أصدر بيانًا في ١٩٩٣ دعا فيه إلى الافراج عن قادة الانقاذ. وقد وقعه الشيخ واستقطب له توقيع شخصيات سياسية أخرى منها الدكتور أحمد طالب الابراهيمي وبن يوسف بن خدة. وكانت المرة الثانية في ١٠ شباط ١٩٩٥ عندما استقبل بعد صلاة الجمعة ممثلي احزاب «العقد الوطني» مباركًا مسعاهم كأحسن طريق لحل أزمة الجزائر.

ومحاولة اغتيال الشيخ سحنون (تموز ١٩٩٦) حدثت عشية الاعلان عن موعد بدء المشاورات المتعددة الاطراف الذي كان الرئيس زروال قد دعا إليها.

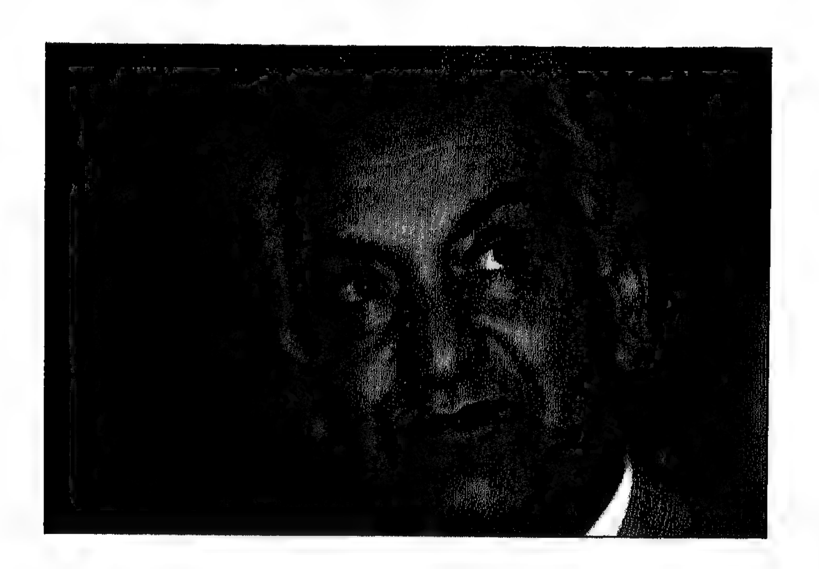
*** أحمد طالب الابراهيمي (١٩٣٢-):** سياسي جزائري، شغل لمدة طويلة منصب وزير الثقافة والاعلام وأشرف على سياسة التعريب. ولد في مدينة سطيف، وهو ابن الشيخ بشير طالب الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر التي أسسها عبد الحميد بن باديس.

درس أحمد طالب الابراهيمي الطب وحاز على دكتوراه في هذا المجال. وإلى جانب دراسته كان يقوم بنشاطات سياسية واسعة، إذ كان يدير ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ صحيفة «الشاب المسلم». وفي تموز ١٩٥٥، انتخب اول رئيس للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين. انضم إلى الثورة الجزائرية. اعتقلته السلطات الفرنسية في ٢٧ شباط ١٩٥٧، وافرج عنه في ٨ ايلول ١٩٦١، وغادر فرنسا والتحق بالثورة في تونس. عضو في وفد الحكومة الثورية المؤقتة إلى نيويورك لحضور الدورة السنوية للامم المتحدة ولايصال صوت الثورة الجزائرية إلى العالم. عاد إلى الجزائر بعد الاستقلال، وعارض نظام بن بلّة الذي اعتقله في حزيران ١٩٦٤، وافرج عنه في كانون الثاني ١٩٦٥. فزار البلدان العربية قبل ان يستدعى في ١٠ تموز ١٩٦٥ ويعين وزيرًا للتعليم العالي في حكومة بومدين، ثم وزيرًا للثقافة والاعلام، وظل في منصبه هذا حتى ١٩٧٧. وجرى تعديل وزاري في ١٩٧٩ عين على أثره وزيرًا لدى رئاسة الجمهورية. من أعماله: «الجزائر، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية»، و«رسائل من السجن».



أحمد طالب الابراهيمي.

*** حسين آيت أحمد (١٩٢٦-):** من زعماء ثورة التحرير التاريخيين. ولد في عين الحمام، في منطقة القبائل الكبرى. كان جده شيخ إحدى الطرق الصوفية التي ما زالت تحظى بالتبجيل الشعبي إلى اليوم، وكان وضع مصنفًا في لغة هي خليط من العربية والأمازيغية، يحوي الكثير من اقوال المتصوفة وبعض التكهنات في شؤون الغيب. انضم منذ ١٩٤٢، وهو لا يزال على مقاعد الدراسة الثانوية، إلى «حزب الشعب الجزائري». كان، منذ ١٩٤٦، من اول الداعين إلى اعتماد الكفاح المسلح واللجوء إلى العنف ضد النظام الاستعماري، خصوصًا عندما أصبح عضوًا في المكتب السياسي لحزب الشعب بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، وعندما قرر حزب الشعب ان يطلق «المنظمة الخاصة» السرية والمسلحة، كان آيت أحمد من مؤسسيها، ثم تولى قيادتها. فنظّم الهجوم على مبنى البريد في مدينة وهران في ١٩٤٩ الذي شارك فيه أحمد بن بلّة ايضًا. غير انه ما لبث ان أبعد عن مهامه تلك بعد ان اتهم بالنزعة البربرية في تلك السنة نفسها ليحل محله أحمد بن بلّة. بعد ذلك حوكم آيت أحمد غيابيًا من قبل السلطات الفرنسية، ففر من البلاد متوجهًا إلى القاهرة في ١٩٥١، حيث أصبح ممثلاً لحزب الشعب في



حسين آيت أحمد.

العاصمة المصرية إلى جانب محمد خيضر وذلك حتى ١٩٥٤. وتهمة «النزعة البربرية» استمرت ملازمة له، ولا تزال حتى اليوم.

ما إن انفجرت ثورة التحرير حتى بادر آيت أحمد من منفاه، إلى إقرارها. فأصبح بذلك أول ممثل لجبهة التحرير في نيويورك، وأحد أبرز قادتها في الخارج، حتى أثناء فترة سجنه في فرنسا بدءًا من ١٩٥٦ حتى الاستقلال في ١٩٦٢، وذلك على أثر اختطاف القوات الفرنسية طائرة كانت تقله من المغرب إلى تونس بصحبة بن بلّة ورابح بيطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وهو ما مثل أول عملية قرصنة جوية في التاريخ الحديث.

عند الاستقلال، انتخب آيت أحمد عضوًا في الجمعية التأسيسية، غير انه ما لبث ان دخل بمواجهة مع بن بلّة وقيادة جيش التحرير، مطالبًا باعتماد التعددية وبعدم تحويل جبهة التحرير إلى حزب واحد؛ لكنه لم يتمكن من الدفاع عن وجهة نظره هذه داخل المؤسسات القائمة، فعمد إلى إنشاء «جبهة القوى الاشتراكية» وعلى تنظيم تمرد مسلح، بقي منحصرًا في منطقة القبائل (البربرية). هكذا، تمكن بن بلّة والجيش من القضاء على هذا التمرد، وألقي القبض على آيت أحمد فحكم عليه بالاعدام، غير ان الحكم لم ينفذ، وبقي الرجل في السجن حتى تمكن من الفرار في ١٩٦٦، في بدايات عهد هواري بومدين.

وبذلك، بدأت فترة طويلة من النفي قضى معظمها في سويسرا حتى تمكن من العودة إلى بلاده بعد ان دخلت الجزائر الطور الديمقراطي أو التعددي إثر احداث تشرين الاول ١٩٨٨. فعاد حزب «جبهة القوى الاشتراكية» إلى العمل ودخل في الانتخابات الاشتراعية الاخيرة (١٩٩١) التي كرسته حزبًا ثالثًا في البلاد من حيث الوزن الانتخابي بعد جبهة الانقاذ الاسلامية وحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان لا يزال يقال عنه حتى هذه الانتخابات بأنه «الحزب الحاكم الوحيد». بل انه كان يأمل في تحسين موقعه في الدورة الثانية، لولا تدخل الجيش الذي انقلب على العملية الاقتراعية وحال دون الاستمرار فيها، ودخلت بذلك الجزائر وضع الحرب الأهلية الذي تعيشه اليوم.

وهنا ايضًا اتخذ حسين آيت أحمد، وهو العلماني الديمقراطي، موقف الاعتراض الشديد على وقف المسار الانتخابي وما انفك منذ تلك اللحظة يطالب بالعودة إليه، ويلح في اعتبار الحوار، ومع الاسلاميين تحديدًا، طريقًا وحيدة

للخلاص. بل انه قاطع جميع دورات الحوار التي نظمتها السلطة بعد ذلك مع احزاب المعارضة، لأنه رأى انها غير ناجعة إن هي أقصت الاسلاميين (ولكنه عاد واشترك في اللقاءات المتعددة الاطراف التي نظمها الرئيس اليمين زروال تمهيدًا للخروج بمشروع وفاق وطني. فاستقبل اليمين زروال حزب حسين آيت أحمد، «جبهة القوى الاشتراكية» في ١٩ تموز ١٩٩٦، ممثلاً بالامين العام بالنيابة الصديق دبايلي).

هذه المحطات البارزة في حياة آيت أحمد ربما ساعدت على رسم ملامح الرجل على أفضل وجه: قائد سياسي ذو نظرة وطنية شاملة وأسبقية جريئة، تدخلت الظروف باستمرار لتزج به في موقع سياسي أقلوي (أقلية)، أو لتحاصره داخل منطقته الاصلية. فحسين آيت أحمد قضى القسم الأكبر من حياته سجين هذه المفارقة المضنية: انه قائد يحمل رؤية تخص الجزائر بأسرها، لكنه يبقى زعيم منطقة القبائل أساسًا. إنه رجل وطني المطامح ولكنه يبقى محلي الاشعاع. وفي ذلك ظلم كبير له ولكفاءاته وقدراته. ليس صاحب دعوة انفصالية، بل يكاد لا يوجد قبائلي يحمل مثل هذه الدعوة، إنه يطالب فقط بالاقرار بالبعد الأمازيغي كعنصر من عناصر الشخصية الجزائرية وبالاعتراف باللغة الأمازيغية جزءًا من الفضاء العام، بحيث تستعمل في التدريس والنشر وما إلى ذلك.

غير ان ذلك البعد القبائلي لدى حسين آيت أحمد، والذي عرقل حركته على المستوى الوطني حتى الآن، هو اليوم من عناصر قوته. فالمطالب الثقافية الأمازيغية دخلت الآن نقطة اللاعودة. فهي لم تعد تستند فقط إلى نخبة ضيقة، بل شاعت داخل اوساط واسعة، وأصبح يدعمها إنتاج ثقافي غزير ومتنوع. ثم ان حزب آيت أحمد هو واحد من الاحزاب الديمقراطية النادرة في الجزائر التي تستند إلى جمهور وإلى رأي عام تفلح في تعبئته سلميًا.

فحسين آيت أحمد رجل معارضة وأقلية، ولكن ليس بالمعنى العرقي الذي يريد خصومه إلصاقه به وحصره فيه، بل بالمعنى السياسي. ذلك ما طبع حياته العامة منذ دخوله المعترك السياسي قبل نحو ٥٤ سنة. فطوال هذه الفترة، أو على الأقل في كل واحد من مفاصلها الاساسية والحاسمة، كان على الدوام صاحب الطروحات المستقبلية ومن أول المتنبهين إلى ضرورة طرحها والمتشبثين بها رغم ما قد تلاقيه من رفض في ابانها، إما لأنها تخالف الرأي السائد وتستبقه، أو لأن حسابات البعض ترى ان أوانها لم يحن (من صالح بشير، «الحياة»-تيارات-تاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٩٤).

* **الحسين السليماني، الشيخ:** شخصية دينية وسياسية جزائرية مرموقة. مركزه مدينة المدية (على بعد ١٥٠كلم جنوب غربي العاصمة) التي بات كثيرون، نتيجة الاحداث الدامية في الجزائر يشبهونها بمدينة قم الايرانية. وهو شخصية مستقلة. لم يتوظف في السلك الديني أو التربوي للحكومة. و لم يحصل من الادارة حتى على رخصة التدريس التطوعي في مساجد المالكية في المدية التي ما تزال تحتضن أقلية من الاحناف. وهو مستقل ايضًا عن الاحزاب السياسية، لكنه متعاطف مع جبهة الانقاذ الاسلامية، ومع «كتلة روما» التي اصبح عنصرًا فاعلاً فيها. وله علاقات وطيدة بالجماعات المسلحة ونفوذًا حقيقيًا عليها لا سيما ايام قيادة جعفر الافغاني والسايح عطية. دوره تأسيسي وفاعل في «ندوة روما» (راجع «ندوة روما» في باب معالم تاريخية).

* **ديدوش مراد (١٩٢٢-١٩٥٥):** من زعماء الثورة الجزائرية التاريخيين. ولد في مدينة الجزائر من عائلة ميسورة. انضم بعد ١٩٤٥ إلى حزب الشعب الجزائري وأصبح عضوًا في المنظمة

السرية التابعة لهذا الحزب. وقف ضد مصالي الحاج في ١٩٥٤. عين مسؤولاً عن منطقة قسنطينة في تشرين الاول ١٩٥٤. لاقى مصرعه بينما كان يغطي انسحاب مجموعة كان يقودها بشجاعة كبيرة. أطلق اسمه على الشارع الرئيسي في العاصمة الجزائرية.

* **رابح بيطاط** (١٩٢٥-): سياسي ورجل دولة جزائري. ولد في عين كرمة في ولاية قسنطينة. بدأ منذ سني شبابه الاول يناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، وكان في مطلع شبابه عاملاً في مصنع للسجائر، ثم انضم إلى حزب الشعب الجزائري وأصبح عضوًا نشيطًا في التنظيم الخاص شبه العسكري التابع لهذا الحكم، فحكم عليه غيابيًا في ١٩٥٢ بالسجن مدة خمس سنوات، فاضطر إلىالعمل السري. كان واحدًا من التسعة الذين أسسوا المجلس الثوري للوحدة والعمل. وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤، أصبح قائدًا عسكريًا لمنطقة الجزائر. في ٢٣ آذار ١٩٥٥، اعتقلته السلطات الفرنسية فحاول عبثًا الانتحار وقد حكمت عليه السلطات العسكرية بالسجن المؤبد.

في آب ١٩٥٦، عين عضوًا في المجلس الوطني للثورة بالرغم من غيابه في السجن، ثم عين وزير دولة في الحكومة الثورية المؤقتة. أطلق سراحه في ١٩٦٢ غداة التوقيع علىاتفاقية إيفيان. أيد أحمد بن بلّة في صراعه ضد يوسف بن خدة وعين نائبًا لرئيس مجلس الوزراء في اول حكومة ألفها بن بلّة. ولكن سرعان ما اختلف مع بن بلّة فاستقال من الحكومة الثانية ورفض المشاركة في مؤتمر جبهة التحرير الوطني في ١٩٦٤، وذلك قبل ان يلجأ إلى اوروبا. أيد حركة حزيران ١٩٦٥ التي قادها هواري بومدين؛ وفي ١٠ تموز ١٩٦٥، عين وزير دولة ثم وزيرًا للنقل قبل ان يصبح رئيس «المجلس الشعبي الوطني» (١٩٧٦).

* **سعيد سعدي** (١٩٤٧-): سياسي جزائري. ولد في قرية أغريب في ولاية تيزي أوزو. تأثر في نشأته ودراسته بحركة الآباء البيض التي تعتبر منطقة «القبائل الكبرى» إحدى أهم قلاعها في افريقيا. ومنذ شبابه الباكر بدأ النضال في صفوف الحركة البربرية (القبلية على وجه التحديد)، اولاً تحت غطاء «جبهة القوى الاشتراكية» التي يتزعمها حسين آيت أحمد الذي انشق عن نظام الرئيس السابق أحمد بن بلّة قبل ٣٣ سنة.

في منتصف السبعينات، واثر تخرجه في جامعة الجزائر وحصوله على الدكتوراه في الامراض النفسية، وأداء الخدمة الوطنية، اتخذ سعدي مستشفى تيزي أوزو منطلقًا لنشاطه في سبيل القضية البربرية التي اكتسبت بقيادته طابع رد فعل حاد على تصاعد المد العربي-الاسلامي غداة استقلال الجزائر. وما لبث هذا النشاط السري ان خرج إلى العلن في ٢٠ نيسان ١٩٨٠ عبر أعمال عنف وتخريب في مدينة تيزي أوزو وضواحيها (راجع باب «البربر في الجزائر»). وقد اعتقل الدكتور السعدي ورفاقه إثر هذه الحوادث بتهمة التآمر على أمن الدولة، وسجن في البرواقية (المدية)، ولحق به هناك العام ١٩٨٢ الشيخان عباسي مدني وعلي بلحاج.

في ١٩٨٥، أفرج عن الدكتور سعدي ورفاقه بعد مثولهم امام محكمة أمن الدولة في المدية. فحاول ان يعطي لنضاله بعدًا دوليًا من خلال المشاركة في تأسيس «الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان» مع بعض المحامين ممن دافعوا عنه وعن الشيخ عباسي مدني ومن معه، وفي مقدمتهم المحاميان مُنوّر وعبد النور علي يحي. كما ساهم سعدي في تأسيس الفرع الجزائري لمنظمة العفو الدولية.

وغداة احداث تشرين الاول ١٩٨٨ كان سعدي من الشخصيات التي شجعتها اطراف في

السلطة على تأسيس احزاب للمساهمة في التعددية السياسية والديمقراطية، وذلك في إطار البحث عن زعامات بديلة للزعيم التقليدي لمنطقة القبائل حسين آيت أحمد مؤسس «جبهة القوى الاشتراكية» وعضو حركة «الاشتراكية الدولية».

وهكذا أعلن الدكتور سعدي تأسيس «التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية» في شباط ١٩٨٩. وكان التجمع ثاني حزب يحظى باعتماده حزبًا مشروعًا (سبقه «الحزب الاجتماعي الديمقراطي»).

يتسم الدكتور سعدي بطموح مفرط، وطالما أثارت تصريحاته جدلاً، ومنها تصريحه العام ١٩٩٠ بأن حزبه «قادر على استقطاب ثلثي الناخبين الجزائريين» (أي أكثر من ٨ ملايين صوت)، غير ان الانتخابات المحلية في ١٢ حزيران ١٩٩٠ كشفت انه لا يحظى بتأييد كاسح إلا في منطقة القبائل، إذ لم يحصل حزبه يومئذ على أكثر من ١٠٠ ألف صوت، ٩٠٪ من منطقة القبائل (تيزي أوزو وبجاية). ويبدو ان ذلك نفسه لم يتأت لولا قرار «جبهة القوى الاشتراكية» مقاطعة تلك الانتخابات، خصوصًا انها اقوى حزب في المنطقة. هذه الحقيقة أكدتها الانتخابات التشريعية (١٩٩١) وسقط فيها سعدي شخصيًا في دائرة تيزي أوزو أمام مرشح مغمور ينتمي إلى حزب آيت أحمد (من «الوسط»، العدد ١٩٦، تاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥، ص ٢٧). وكان سعدي احد المرشحين الثلاثة لرئاسة الجمهورية (تشرين الثاني ١٩٩٥) الذين فشلوا امام الرئيس اليمين زروال.

*** سيد أحمد غزالي** (١٩٣٦-): سياسي ورجل دولة جزائري. حائز على شهادة في الفلسفة من دمشق، وشهادة في الهندسة من باريس. كان عمره ٢٩ عامًا عندما استقال من اول منصب وزاري عيّنه فيه بن بلّة غداة انقلاب هواري



سيّد أحمد غزالي.

بومدين في ١٩ حزيران ١٩٦٥، وترك البلاد. وارسل بومدين وراءه ليعيده إلى البلاد ويعينه رئيسًا لشركة النفط الوطنية «سوناطراك»، ثم احتل اول منصب وزاري في عهد بومدين في ١٩٧٧. وجاء الشاذلي وابعده عن منصبه هو و«والده الروحي» عبد السلام بلعيد، كما اخرجه من اللجنة المركزية بجبهة التحرير، لا بل تعرض لتشويه سمعته وللملاحقة من قبل ديوان المحاسبة. في ١٩٨٤، عاد الشاذلي وحاول التعويض عما اصاب سيد أحمد غزالي من ضرر، فعينه سفيرًا في بروكسيل، ثم وزيرًا للخارجية خلفًا لبوعلام بلسايح في حكومة مولود حمروش، كما سبق وفرضه وزيرًا للمالية في الحكومة السابقة برئاسة قاصدي مرباح. وفي الحالتين كان غزالي يمارس صلاحياته بارادة الرئيس، ورغم ارادة رئيسي الوزراء، مرباح وبعده حمروش، اللذين كانا لا يبديان ارتياحًا كبيرًا له.

عين رئيسًا للوزراء خلفًا لحمروش، وباشر بمد جسور الحوار مع جبهة الانقاذ الاسلامية،

واستجاب لبعض مطالبها مثل اعادة العمال الذين طردوا من وظائفهم إبان الاضراب المفتوح. رخّص لحوالي ٤٠ حزبًا. وفي تموز ١٩٩١، انعقدت الندوة الاولى للحوار الذي دعا إليها غزالي؛ وفي إطارها فاجأ الجميع بتأييده لمطلب اعادة املاك جبهة التحرير إلى الدولة، وعارض القانون الانتخابي... علمًا انه كان ما يزال عضوًا في جبهة التحرير، إذ إنه لم ينسحب منها رسميًا إلا في تموز ١٩٩٢. وواصل غزالي حملته الاصلاحية باصدار قرار حكومي بتجريد جبهة التحرير من ممتلكاتها ووسائل اعلامها. وأعد مع الرئيس محمد بوضياف قرارًا يعلن «وفاة» جبهة التحرير قبل بلوغها الاربعين من العمر، وذلك بمناسبة عيد الاستقلال في ٥ تموز ١٩٩٢. لكن اغتيال بوضياف قبل ذلك الموعد باسبوع واحد فقط، أجّل أو ربما ألغى مثل هذا القرار. وكان قد بدأ بشن حملة شعواء على الجبهة عشية الانتخابات التشريعية في ٢٦ كانون الاول ١٩٩١.

* **سي محمد** (١٩٢٦-١٩٦١): من قادة الثورة الجزائرية البارزين. إسمه الحقيقي بونعامة الجيلالي. عمل في سن مبكرة لمساعدة عائلته الفقيرة. في ١٩٥١، نظم إضرابًا عامًا لعمال منجم بوقائد دام اربعة أشهر، ونظم خلال الاضراب المساعدات المالية لعائلات العمال المضربين. مع اعلان الثورة، اعتقلته السلطات ولم تفرج عنه إلا في تشرين الثاني ١٩٥٥، فالتحق بجيش التحرير، وعينه مؤتمر الصومام قائدًا للمنطقة الثالثة في الولاية الرابعة، ثم قائدًا لهذه الولاية. نجح في تنظيم مظاهرات شعبية (١٩٦٠) في مدن وقرى الولاية دعمًا للثورة. اهتم باصدار منشورات تثقيفية واعلامية، وكانت قمة عمله إنشاء محطة إذاعة سرية استمرت في البث إلى ان اكتشفت السلطات الفرنسية مكانها فداهمتها، ولاقى سي محمد مصرعه أثناءها.



الشاذلي بن جديد.

* **الشاذلي بن جديد** (١٩٢٩-): عسكري وسياسي وثالث رئيس للجمهورية الجزائرية. ولد في قرية صغيرة بالقرب من مدينة عنابة شرقي الجزائر في عائلة فلاحين متواضعة الحال. انخرط في الجيش الفرنسي وبقي فيه حتى ١٩٥٤. وفي مطلع ١٩٥٥، انضم إلى جبهة التحرير، فتميز بشجاعته وتمرسه بحرب العصابات. قائد الكتيبة ١٣ (في ١٩٦٠) في منطقة قسنطينة، ثم استدعي للعمل في قيادة أركان المنطقة الشمالية على الحدود المغربية التي كان يديرها العقيد هواري بومدين. وقد بقي بن جديد إلى جانبه حتى حصول الجزائر على استقلالها (١٩٦٢). وعندما انفجر الخلاف بين بن بلّة وبومدين من جهة، وبين

الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة من جهة ثانية، وقف الشاذلي بن جديد بصلابة إلى جانب الطرف الاول الذي كان يمثل آنذاك الشرعية الثورية. عينته القيادة الجديدة حاكمًا عسكريًا لولاية قسنطينة (١٩٦٣)، ثم عين حاكمًا عسكريًا لولاية وهران (١٩٦٤). وفي ١٩٦٥، عندما وقع الخلاف بين بن بلّة وبومدين الذي قاد انقلابًا استولى على الحكم، أيّد بن جديد الحركة الانقلابية، فعين عضوًا في مجلس الثورة الذي كان الهيئة الفعلية التي تمسك بكامل السلطة في البلاد.

ظل الشاذلي بن جديد طيلة فترة حكم بومدين حاكمًا عسكريًا لمنطقة وهران. وفي ١٩٦٩، رقي إلى رتبة عقيد.وعندما اصيب بومدين بالمرض عينه مجلس الثورة (كانون الاول ١٩٧٨) ضابط ارتباط بين الجيش ومجلس الثورة، أي المسؤول الاول عن القوات المسلحة في الجزائر، وهي مسؤولية كان الرئيس بومدين شديد الحرص على حصرها بين يديه. ثم عين، قبيل وفاة بومدين وزيرًا للدفاع. وبعد وفاة بومدين رشحته جبهة التحرير لمنصب رئاسة الجمهورية وفاز به في ٧ شباط ١٩٧٩ (راجع باب «الاسلام الجزائري»، والنبذة التاريخية).

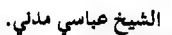
*** شريف بلقاسم (١٩٣٣–):** سياسي جزائري وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولد في بيت ملال في المغرب، وأتم دراسته الثانوية هناك، ثم انتسب إلى كلية الحقوق في جامعة الرباط، وانضم إلى الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين.

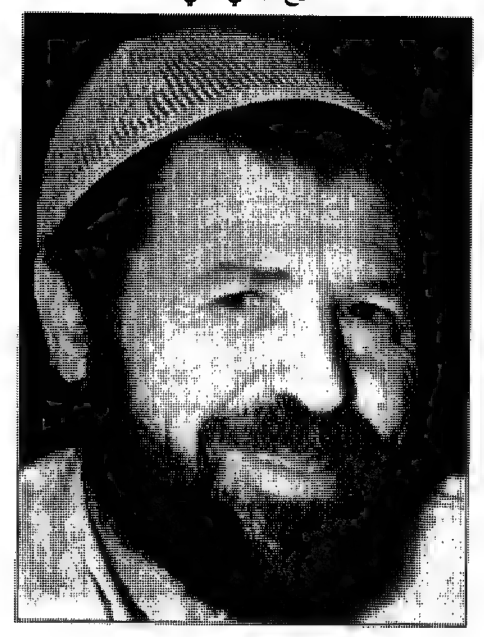
انضم إلى الثورة، وأصبح قائد منطقة تلمسان، ثم التحق بقيادة الاركان تحت إمرة بومدين. أيد، بعد الاستقلال، قيادة الجيش في صراعها مع الحكومة المؤقتة. انتخب في ١٩٦٢ نائبًا عن تلمسان، وعين في ١٩٦٣ وزيرًا للارشاد القومي، واصبح في ١٩٦٤ عضوًا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير. رافق بومدين في زيارته لموسكو (١٩٦٥). عين بعد ١٩ حزيران (حركة بومدين الانقلابية) في المجلس الوطني للثورة وفي سكرتاريا اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير، وقد شغل مدة قصيرة منصب الامين العام للجبهة دون صدور قرار رسمي بذلك. عين في ما بعد وزير دولة. ثم أبعد في ١٩٧٥.

*** عباسي مدني، الشيخ (١٩٣١–):** زعيم سياسي ورجل دين جزائري، مؤسس جبهة الانقاذ الاسلامية، اقوى الاحزاب الجزائرية (قياسًا على انتخابات حزيران ١٩٩٠).

ولد الشيخ عباسي مدني في سيدي حقبة في ولاية بسكرة (الجنوب الشرقي للجزائر) في أسرة متواضعة. وقد اضطر إلى العمل مبكرًا بعد ان تعلم مبادىء القراءة والكتابة وحفظ شيئًا من القرآن في كتاب القرية.

في بداية حياته العملية اشتغل مساعد خياط في بسكرة حيث بدأ يحتك بـ«حزب الشعب الجزائري» وافكاره التحررية الاستقلالية، ثم ما


الشيخ عباسي مدني.



لبث ان انخرط في صفوفه. وفي اواخر الاربعينات هاجر إلى العاصمة الجزائرية طلبًا للعيش هناك، وهناك تمّ اختياره عضوًا في «المنظمة الخاصة» الجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري التي كلفت الاعداد للثورة المسلحة من اجل الاستقلال.

بهذه الصفة، كان في طليعة ثوار الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤ ضمن الفوج الذي كلف وضع متفجرات في الاذاعة المحلية، لكن في اليوم الرابع من الشهر نفسه (تشرين الثاني ١٩٥٤) وقع في قبضة الامن الفرنسي، وبقي سجينًا طوال ثورة التحرير و لم يفرج عنه إلا بعد وقف اطلاق النار في ١٩ آذار ١٩٦٢ غداة توقيع اتفاقيات إيفيان بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية.

رفاقه بالسجن، منهم المحامي والوزير عمار بن التومي، يقولون عنه انه رجل ورع متديّن؛ ويبدو انه كان مجتهدًا ايضًا إذ خرج من السجن بمؤهلات جعلته ينضم إلى اسرة التربية والتعليم منذ فجر الاستقلال. ويقول عنه تلامذته في معهد بوزريعة لتأهيل المعلمين انه معلم طيب مندفع في دفاعه عن قضية التعريب، عميق الايمان بانتماء الجزائر إلى مجال الثقافة العربية الاسلامية. و لم يمنعه التدريس في هذا المعهد من الالتحاق بالجامعة لمواصلة دراسته في معهد الفلسفة، حيث حصل على إجازة في علم النفس التربوي.

في ١٩٦٧، جرت اولى انتخابات المجالس البلدية منذ انقلاب ١٩ حزيران ١٩٦٥، فاقتحم عباسي مدني غمارها على مستوى بلدية القبة، وكان من اوائل الفائزين. وكان يطمح في ضوء سوابقه النضالية وكفاءته إلى ان يفوز برئاسة البلدية، لكن هذه المهمة أسندت إلى غيره فسكت على مضض. وبعد سنتين جرت اولى انتخابات المجالس الولائية (الولايات) فترك عباسي مدني (في جبهة التحرير) مقعده في المجلس البلدي مفضلاً خوض تجربة المجلس الولائي للعاصمة، وفاز هنا ايضًا لكنه خاب، مرة جديدة، في الفوز برئاسة المجلس.

في ١٩٧١، كان الاستاذ عباسي، عضو المجلس الولائي، في طليعة المتظاهرين من اجل التعريب بعد ان اعلن الرئيس بومدين هذه السنة (١٩٧١) سنة حسم في هذه القضية الشائكة. وبعد أكثر من سنتين شكلت على مستوى الجهاز المركزي للحزب الواحد (جبهة التحرير) الذي كان يشرف عليه آنذاك بالنيابة محمد الشريف مساعدية لجنة باسم «لجنة الثقافة والفكر» اسندت رئاستها إلى الدكتور عبد الله الركيبي، انضم عباسي إلى هذه الهيئة وأخذ يواظب على حضور نشاطاتها. ولعل هذه المشاركة هي التي ساعدته في الحصول على منحة إلى بريطانيا لتحضير رسالة دكتوراه في علم النفس التربوي. ومكث في بريطانيا اربع سنوات حدث، خلالها، التحول من «الوطنية الثورية» (مذهب الحركة الاستقلالية الجزائرية) إلى «الاسلاموية الثورية» في فكر عباسي مدني. فعاد من بريطانيا، اواخر ١٩٧٨، داعية اسلاميًا لا يشق له غبار. فكانت التجربة الاشتراكية في الجزائر موضع تهجم دائم من قبله، لا سيما «اسواق الفلاح» التي كانت ترمز إليها في تلك الفترة. وعندما بدأت ساحة الدعوة الخارجية تضيق امامه انسحب إلى داخل المساجد حيث التقى بدعاة روّاد مثل الشيخ سحنون والشيخ سلطاني والشيخ مصباح وآخرين دونه سنًا من امثال الشيخ علي بلحاج.

في ١٩٨٢، بدأت المساجد تتحرك بهذه الدعوة، فحاول اصحابها الخروج بها إلى الشارع؛ لكن نظام الرئيس الشاذلي بن جديد كان لهم بالمرصاد فاعتقلوا وحوكموا بمحكمة أمن الدولة في المدية، ثم سجنوا في البرواقية طيلة ٣ سنوات. والتقوا هناك ببعض رواد الحركة البربرية وفي مقدمتهم سعيد سعدي.

بعد الافراج عنه في ١٩٨٥، استأنف

الشيخ عباسي مدني نشاطه الدعوي في المساجد خاصة، إلى ان جاءت احداث تشرين الاول ١٩٨٨ فكانت فرصة الخروج إلى الشارع لكن هذه المرة بطلب من مصالح الأمن على أساس المساعدة في «اطفاء» غضب الشباب.

في مطلع ١٩٨٩، اوعزت مصالح الأمن بالحاح إلى الشيخ عباسي مدني ورفاقه بتكوين جمعية سياسية، بعد ان كان الطموح في البداية لا يتعدى الترخيص لهم بتكوين جمعية ذات طابع ثقافي وخيري وليس أكثر من ذلك. وهذا الالحاح من مصالح الأمن هو الذي يفسر كيف تمّ اعتماد جبهة الانقاذ الاسلامية، في ايلول ١٩٨٩، رغم ان روح دستور ٢٣ شباط وقانون تموز من السنة نفسها (١٩٨٩) والخاص بالاحزاب السياسية، يمنعان تأسيس احزاب على أساس من الدين أو اللغة أو الجهة أو الجنس.

كانت جبهة الانقاذ سادس حزب يحصل على الاعتماد (الرخصة)، وقبل ذلك عقد اجتماع ضخم في مسجد ابن باديس في القبة تمّ خلاله تعيين اعضاء المجلس التنفيذي برئاسة الشيخ عباسي الذي عين كذلك، بعد فترة من الفوضى في التصريحات، ناطقًا رسميًا باسم جبهة الانقاذ.

خلال فترة رئاسة الشيخ عباسي مدني لجبهة الانقاذ الاسلامية عرفت الحركة نشوة الانتصار في اعقاب انتخابات حزيران ١٩٩٠ المحلية التي حققت فيها الانقاذ فوزًا ساحقًا على خصومها وفي مقدمتهم «حزب السلطة»، جبهة التحرير الوطني. لكن بعد تمام السنة عرفت مرارة الهزيمة والقمع في اعقاب تحركات ايار-حزيران ١٩٩١ والتي كانت اختتمت بالقاء القبض على قادة الانقاذ وفي مقدمتهم مدني وبلحاج في ٣٠ حزيران ١٩٩١.

حوكم الشيخ عباسي في البليدة في تموز ١٩٩٢، وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ١٢ سنة. وخلال فترة السجن التزم «الصمت المطبق» ولم يكن الرأي العام يسمع عنه شيئًا سوى شذرات بين الفينة والأخرى، تتحدث عن مرضه ونقله إلى المستشفى. وفي ٢٣ آب ١٩٩٤، خرج عن صمته برسالة مطولة تشكل ورقة عمل لمفاوضات واسعة مع السلطة والاحزاب الهامة، ارادها جوابًا على خطاب زروال في ٢٠ من الشهر نفسه (آب ١٩٩٤) بمناسبة «يوم المجاهد» وبفضل هذه الرسالة فتحت ابواب الاقامة الجبرية واغلقت ابواب سجن البليدة العسكري (من «الوسط»، العدد ١٣٨، تاريخ ١٩ ايلول ١٩٩٤، ص ١٢).

وسارت الامور لمصلحة السلطة حتى ان الرئيس اليمين زروال ردّد، في استقباله لممثلين عن الاحزاب (تموز ١٩٩٦) في إطار الحوار الهادف إلى التحضير لـ«المؤتمر الوطني» وتحديد موعد الانتخابات التشريعية، ان «ملف جبهة الانقاذ الاسلامية أقفل»، وانه يرفض دعوة هذا الحزب المحظور إلى المشاركة في الحوار السياسي (راجع النبذة التاريخية، وباب «الاسلام الجزائري»).

* **عبان رمضان (١٩٢٠-١٩٥٧):** أحد قادة ثورة التحرير الجزائرية. ولد في عزوزة. انضم إلى حزب الشعب الجزائري في ١٩٤٥. تفرغ أثناء الحرب العالمية الثانية للعمل السياسي، وعين مسؤولاً عن منطقة سطيف. اعتقل في ١٩٥٠ في عنابة، واتهم بالاشتراك في المنظمة السرية التابعة لحزب الشعب، فحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات، وافرج عنه في ١٩٥٥، فعاد إلى صفوف جبهة التحرير الوطني. أصبح مسؤولاً عن منطقة الجزائر العاصمة. أهم واضعي برنامج مؤتمر الصومام (راجع «النبذة التاريخية» و«معالم تاريخية»). عضو مجلس الثورة في ١٩٥٦-١٩٥٧، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ.

تربى جيل كامل من الجزائريين على الرواية الرسمية التي اعتبرت عبان رمضان بطلاً من ابطال

ملحمة التحرير الوطني، تولى قيادة جبهة التحرير في بداياتها فأخرجها من الفوضى إلى الانتظام واعطاها ملامحها السياسية وكان منظم أحد مؤتمراتها التاريخية (مؤتمر الصومام)، وكان بمثابة نقطة التحول في حرب التحرير. وكانت هذه الرواية الرسمية تقول على الدوام بأنه استشهد في ١٩٥٧ وهو يقاتل دورية من الجيش الفرنسي.

في أجواء التعددية والليبرالية السياسية (بدءًا من ١٩٨٨) والنقد المتنامي لجبهة التحرير (الحزب الحاكم) والضعف الذي باتت عليه، بدأت تخرج كتابات سياسية تناقض الكتابات «الرسمية» وتفضح بالادلة وتبيان الوقائع كثيرًا من المواضيع، من بينها ما يتعلق بعبان رمضان. أعادت الكتابات الجديدة تأكيد دوره النضالي، لكن قصة مقتله تختلف عما زُعم وروي تمامًا. ذلك انه لم يسقط في ساحة الحرب بل تمت تصفيته على ايدي بعض من رفاقه، ولأسباب ليست من النضال في شيء. فقد استدرج رمضان إلى المغرب من قبل كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، وكلاهما آنذاك من أقوى المسيطرين على مقدرات الثورة الجزائرية في الخارج، وقتلاه خنقًا. وكان بلقاسم نفسه تحدث عن هذه الواقعة في مذكراته التي نشرها بعد ذلك زاعمًا ان بوصوف هو الذي تولى خنق عبان رمضان بيديه. وقبل نشره لمذكراته هذه كان بلقاسم قد تحول إلى المعارضة.

فما كان يعيبه خصوم عبان رمضان عليه ان الرجل كان على درجة كبيرة من القوة السياسية بحيث أصبح منافسًا خطيرًا، وانه كان من دعاة «غلبة الداخل على الخارج». فهو اعتبر ان ارجحية القرار السياسي يجب ان تبقى بيد قادة الثورة في الداخل الذين يجابهون قوات الاحتلال ويعيشون بين الناس، وهو تمكن من إقرار هذا المبدأ مستشعرًا خطورة ان يتكون جهاز عسكري خارجي، لاجيء في تونس أو المغرب، تتعاظم بين يديه القوة العسكرية والمالية والاعلامية، فيما يعيش بعيدًا عن ساحة المواجهة بانتظار ان تحين ساعة الاستقلال. فكانت حادثة اغتياله ابرز عمل انقلابي قامت بها ما عُرفت في ما بعد «بمجموعة وجدة» (راجع «مجموعة وجدة» في باب معالم تاريخية).

* **عبد الحميد بن باديس** (١٨٨٧-١٩٤٠): مفكر ومصلح ورجل دين وسياسي جزائري، ارتبط إسمه بالنضال من اجل تثبيت هوية الجزائر الاسلامية والعربية في وجه الاستعمار الفرنسي. يرجع نسبه إلى المعز بن باديس الصنهاجي مؤسس الدولة الصنهاجية في القيروان. ولد في قسنطينة، ودرس في الزيتونة في تونس. في ١٩١٢، رحل إلى الحجاز ولقي جماعة من العلماء الجزائريين الذين هاجروا هربًا من سلطات الاحتلال الفرنسي، وعرض عليه بعضهم الاقامة في المدينة المنورة، ولكنه رفض قائلاً: «نحن لا نهاجر، نحن حراس الاسلام والعربية والقومية في ارض الوطن».

في الجزائر، مارس الوعظ والتدريس، ووضع نواة للتعليم الديني والعربي، محددًا مهمته في «اعادة الجزائر إلى الاسلام والعروبة والقومية». كان طريقه يعتمد على صنع الرجال أكثر من تأليف الكتب، فأمضى نحوًا من ١٨ عامًا في هذا الطريق حتى أقام «جمعية العلماء الجزائريين» في ١٩٣١ (راجع باب معالم تاريخية) التي كانت الأب الروحي لثورة الجزائر.

أصدر ابن باديس العديد من المجلات والصحف، منها: «المنتقد»، «الشهاب»، «الشريعة»، «السنة المحمدية»، «الصراط»... وكانت صحفه ومجلاته تتعرض للمصادرة والالغاء من سلطات الاحتلال.

* **عبد السلام بلعيد** (١٩٢٠-): سياسي ورجل دولة جزائري. وزير الصناعة والطاقة في

الجزائر منذ ١٩٦٥ ولنحو ١٥ سنة على التوالي ومن أبرز مخططي السياسة الاقتصادية الجزائرية.

ولد في دهمشة في ولاية سطيف من عائلة كبار ملاك متحدرة من منطقة القبائل الكبرى. شارك في انتفاضة قسنطينة (١٩٤٥)، فاعتقل وسجن لمدة ٤ سنوات. شمله العفو، فانتسب إلى كلية الطب في الجزائر ثم في غرونوبل(فرنسا). وقد نشط أثناء دراسته في تنظيم الحركة الطلابية فأسس «الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين» الذي قام بدور بارز في مناهضة السلطات الفرنسية.

انضم إلى جبهة التحرير، وأصبح وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الثورية المؤقتة آنذاك، ثم مستشارًا سياسيًا ليوسف بن خدة عندما حلّ هذا الأخير محل فرحات عباس في منصب رئاسة الحكومة المؤقتة. وعلى أثر اتفاقيات إيفيان، أوكلت إليه مهمة تسيير الشؤون الاقتصادية للحكومة الانتقالية.

*** عبد العزيز بوتفليقة (١٩٣٧-):** سياسي جزائري. وزير الخارجية منذ ١٩٦٣ حتى ١٩٧٩، وعضو مجلس الثورة. ولد في تلمسان. دخل الحياة السياسية وهو على مقاعد الدراسة الثانوية في المغرب من خلال اتصاله بحزب الاستقلال. عضو الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين. ترك دراسته الجامعية والتحق بجبهة التحرير. قام بعدة مهمات في الداخل، وبشكل خاص في الولاية الخامسة. أيد الجيش (بن بلّة وبومدين) في صراعه ضد الحكومة المؤقتة. نائب عن تلمسان ووزير الشباب والرياضة في اول حكومة للجزائر المستقلة (١٩٦٢). في ١٩٦٣، وبعد مقتل محمد خميستي اختير بوتفليقة ليحل محله في وزارة الخارجية وكان عمره آنذاك ٢٦ عامًا. وقف في ١٩٦٥ ضد بن بلّة الذي قرّر ابعاده، ما عجّل في حركة ١٩ حزيران ١٩٦٥ التي اطاحت بن بلّة. وقد ثبته نظام بومدين الجديد وزيرًا للخارجية، وظل في هذا المنصب حتى وفاة بومدين (١٩٧٩). عمل بنشاط في المجالس والمؤتمرات الدولية، وانتخب في ١٩٧٤ رئيسًا للجمعية العامة للامم المتحدة، وقد كان بذلك من المساهمين في ظهور ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في الامم المتحدة. وبالاضافة إلى مناصبه السياسية، كان بوتفليقة عضوًا في المكتب السياسي لجبهة التحرير (١٩٦٤-١٩٨١)، وعضوًا في مجلس الثورة (١٩٦٥-١٩٧٩). وفي ١٩٨١، اتخذت اللجنة المركزية لجبهة التحرير قرارًا بتعليق عضويته في اللجنة.

*** عبد العزيز بوصوف:** راجع «مجموعة وجدة» في باب معالم تاريخية.

*** عبد الله فلالي مبارك (-١٩٥٧):** سياسي ثوري جزائري. عاش طفولته في قسنطينة، واشتغل عاملاً (دهّانًا). انضم إلى حزب نجم شمالي افريقيا، ثم اصبح عضوًا مؤسسًا لحزب الشعب الجزائري. اعتقل في ١٩٣٧، وسجن، وافرج عنه في ١٩٤١. عضو في لجنة التنظيم ومسؤول العمل السياسي في وهران. حكم عليه بالاعدام بعد انتفاضة سطيف (١٩٤٥). عضو في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري السري. أصبح في ١٩٤٩ مسؤول فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا. أبعد عن عضوية اللجنة المركزية. ظل إلى جانب مصالي الحاج في أحلك ساعاته، وأصبح مسؤولاً عن المجموعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية المعادية لجبهة التحرير الوطني الجزائري. اغتيل في ١٩٥٧ على يد كوماندس تابع لجبهة التحرير.

*** عبد النور علي يحي:** سياسي ونقابي ومحام جزائري. من رواد حركة حقوق الانسان في الجزائر. بدأ نضاله في هذا المجال في منتصف



عبد النور علي يحي.

الثمانينات عندما أسس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في ١٩٨٦. وقد شعر بضرورة قيام الرابطة إثر تطوعه للدفاع عن مناضلي الحركة البربرية الذين احتجزوا لمشاركتهم في حوادث نيسان («الربيع البربري») ١٩٨٠، وعن مناضلي الحركة الاسلامية الذين اعتقلوا إثر حوادث خريف ١٩٨٢. وزاد شعوره بالحاجة إلى تأسيس الرابطة بعدما وجد نفسه معتقلاً في حزيران ١٩٨٦ في سجن البرواقية الشهير (في مدينة المدية) الذي تنقل إليه السلطات عادة الموقوفين بتهمة المساس بـ«أمن الدولة». وهناك تعرف يحي إلى شخصيات عدة في مقدمها علي بلحاج وسعيد سعدي وغيرهما. ومنذ ذلك الوقت أضحى، إثر اطلاقه، المحامي الذي يفضل الاسلاميون التعامل معه. وتأتى له غير مرة ان يزور الشيخين عباسي مدني وبلحاج، لكنه منع من زيارتهما بعد عودته من روما اثر التوقيع على وثيقة «العقد الوطني». وكان يحي من قادة الحركة النقابية اثناء ثورة التحرير. وقد تولى منصب وزير الفلاحة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩.

*** العربي بن مهيدي (١٩٢٣-١٩٥٧):**
من رجالات الثورة الجزائرية. ولد في عين مليلة في منطقة قسنطينة. عضو في حزب الشعب الجزائري وفي «التنظيم السري» التابع له. اعتقل في ايار ١٩٤٥ وحكم عليه بالسجن عشر سنوات لعلاقته بالتنظيم السري. عضو مؤسس في اللجنة الثورية من اجل الوحدة والعمل. انتخبه مؤتمر الصومام عضوًا في لجنة التنسيق والتنفيذ. عارض أحمد بن بلّة بشأن خلافه مع كريم بلقاسم وعبان رمضان.أشرف اثناء معركة الجزائر على نشاط المجموعات المسلحة. اعتقل في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ومات تحت التعذيب دون ان يعطي اية معلومات عن تنظيمات وخلايا جبهة التحرير الوطني.

*** علي بلحاج، الشيخ (١٩٥٥-):**
سياسي ورجل دين اسلامي. يعد الرجل الثاني (بعد عباسي مدني) في جبهة الانقاذ الاسلامية. ولد في ولاية الوادي الواقعة عند تقاطع حدود الجزائر الشرقية مع حدود كل من تونس وليبيا. وبسبب الاضطرابات الدامية التي عرفتها المنطقة (وكانت ثورة التحرير في سنتها الثانية) التي تعتبر نقطة عبور حيوية للرجال والسلاح، هاجرت أسرة بلحاج إلى تونس حيث توفي والده.

غداة الاستقلال (١٩٦٢)، عاد مع والدته ليستقر في حي البدر (بلدية القبة) وواصل دراسته إلى ان اصبح معلمًا في التعليم المتوسط في إحدى



الشيخ علي بلحاج.

تكميليات حي بن عمر في البلدية نفسها. تردد، باكرًا، على مساجد القبة إلى ان استقر في مسجد ابن باديس الذي شهد في منتصف السبعينات معركة شرسة بين الشيخ علي مرحوم الامام المعين من وزارة الشؤون الدينية والشيخ عبد اللطيف سلطاني من الخارجين على بومدين والثائرين على «اشتراكيته» بصفة خاصة. وانتهت المعركة- بفضل شباب مثل علي بلحاج-لصالح الشيخ سلطاني الذي كان وضع كتابين: الاول بعنوان «المزدكية اصل الاشتراكية»، والثاني «سهام الاسلام» التي وجهها لضرب ايديولوجية ثورة التحرير التي كان اعتماد الحزب الواحد عليها كاملاً. ومن اطروحات الكتاب اسقاط صفة «الشهيد» عن مقاتلي جبهة التحرير.

استفاد الشاب علي بلحاج من هذه الفترة لإثراء معلوماته الفقهية والشرعية، وللتدرب على الخطابة وإلقاء الدروس والمواعظ بصفة خاصة. ونظرًا لما يتمتع به من فصاحة وطلاقة في اللسان وسهولة في الكلام أصبح خطيبًا يهز بخطبه آلاف الشباب. ويعتبر الشيخ بلحاج، وصديقه السابق الهاشمي سحنوني (شيخ ضرير) من رواد تيار «السلفية» الذي أصبح حركة منظمة ذات حضور بارز في جبهة الانقاذ. ويعتمد الشيخ عباسي مدني اعتمادًا أساسيًا على «السلفية»، وهذا ما يفسر إلى حد ما تأثير علي بلحاج عليه. وفي ١٩٨٢، ساهم بلحاج في إخراج الحركة إلى الشارع.

في تشرين الاول ١٩٨٨، قاد علي بلحاج مسيرة من ساحة الشهداء باتجاه المديرية العامة للأمن في باب الوادي، وعند الاقتراب من المقر قامت «عناصر مدسوسة في صفوف المتظاهرين باطلاق النار على جندي كان يراقب الوضع من على دبابة. فرد هذا الجندي عشوائيًا باتجاه المسيرة متسببًا في سقوط العديد من القتلى والجرحى» (من «الوسط»، العدد ١٣٨، تاريخ ١٩ ايلول ١٩٩٤، ص ١٣). ولعب بلحاج دورًا رئيسيًا في تنصيب الشيخ عباسي مدني على رأس جبهة الانقاذ الاسلامية.

من مقولات بلحاج الشهيرة: «هدفنا إرساء الدولة الاسلامية التي تدوس على قانون البشر». يرفض ان يستمع لموسيقى، أو ان يشاهد التلفزيون. دعا إلى تسليح الشعب بعد الاضراب الشهير (حزيران ١٩٩١). حكم عليه بـ١٢ سنة سجنًا، وانتقل إلى الاقامة الجبرية (١٩٩٤) مع عباسي مدني. في ١٤ آب ١٩٩٦، حذرت جبهة الانقاذ من ان حياة الشيخ علي بلحاج في «خطر» وانه موجود في سجن في الصحراء الجزائرية. وهذه هي المرة الاولى التي ترد فيها معلومات عن مصير بلحاج منذ حزيران ١٩٩٥، عندما نقلته السلطات إلى مكان سري بعد فشل الحوار بين قيادة الجبهة والرئيس اليمين زروال، ومنعت الزيارات عنه سواء

من عائلته أو محاميه.

*** فرحـــات عبـــاس (١٨٩٩-١٩٨٥):**
سياسـي ورجـل دولـة جزائري. رئيس الحكومـة المؤقتة أثناء حرب التحرير بعد ان كـان في السـابق من انصار الاندماج مع فرنسا.

ولد في طاهر في منطقة قسنطينة مـن عائلـة بورجوازية. حصل على ثقافة فرنسـية. انتخب في ١٩٢٦ رئيسًا لاتحاد الطلاب الجزائريين المسـلمين، واصـدر كتابًـا بعنـوان «الشـاب الجزائـري» ضـم مجموعة من كتاباته ومقالاته الصحفية الـتي كـانت تدعو إلى مستقبل جزائري-فرنسي مشترك.

في ١٩٣٣، كان قد انهى دراسته الجامعيـة ونال إجازة في الصيدلية كما كان قد انهى خدمتـه العسكرية في الجيـش الفرنسـي، وانشـأ صيدليـة في سطيف، وانطلق في الوقت نفسه في ميـدان العمـل السياسي.

في الفترة نفسها، انشأ فرحات عبـاس مجلـة اسبوعية اسمها «التفاهم» (L'entente)، وفيها نشر عام ١٩٣٦ مقالته الشهيرة الـتي نفـى فيهـا وجـود وطن جزائري. ودعم عباس بقوة مشروع «بلـوم-فيولي» القاضي بمنح المواطنية الفرنسية لحوالي ٧٠ ألف جزائري اختـيروا مـن بـين الموظفـين وقدامـى المحاربين وحملة الشهادات من اجل تشجيع عمليـة الانصهار. إلا ان هذا المشروع رفض عام ١٩٣٧، ما جعل فرحات عبـاس يصـاب بخيبـة أمـل كبـيرة ويعمد إلى تأسيس «الاتحاد الشعبي الجزائري» عـام ١٩٣٨. ولكنـه رغـم ذلـك بقـي مـن المنـادين بالانصهار ومن المؤيدين للسياسة الفرنسية.

التحق بـالجيش الفرنسـي، فوقـع في الأسـر (١٩٤٠)، وسرعان ما افرج عنه وعاد إلى صيدليته في سـطيف. وفي ١٩٤٢، أعلــن تـأييده الكـامل للحلفاء، وأصدر في الوقت نفسـه بيانًـا مـن خمـس نقاط عرف باسم «بيان الشعب الجزائري» طـالب فيـه بالغـاء الاسـتعمار وبحـق الشـعوب في تقريـر مصيرها، وبوضع دستور يكفل الحريات والاصلاح واشراك الجزائريين في حكم بلدهـم والافـراج عـن المعتقلين السياسيين، والمساواة التامة بـين المواطنـين كافة.

وفي ٢٦ ايار ١٩٤٣ اضاف إلى بيانه بنـدًا جديدًا يطالب به بـ«جزائر حرة ومتحدة مع فرنسا حرة»، أي بمعنى آخر، بدأ فرحات عباس يميـل إلى نوع من الفدرالية بتخليه عن افكار «الاندماجيـة» السابقة. وفي صيف ١٩٤٤، اخذ ينشر افكـاره في سـائر انحـاء الجزائـر مـن خـلال مجلتـه الاسـبوعية الجديـدة «المسـاواة» (l'Egalité)؛ وقـد اخـذت شعبيته بالتزايد خاصة وان الشعب الجزائـري كـان يعني بالفدرالية الاسـتقلال التـام. وهكـذا، كسـب تأييد المصاليين (جماعة مصالي الحاج) عبر «حـزب الشعب الجزائري» الواسع النفوذ والتأثير.

وفي ٨ ايار ١٩٤٥، بدأت انتفاضة سطيف الدمويـة ضـد المسـتعمرين الفرنسـيين فقمعـت باسلوب عنيف وتم حلّ «اصدقاء البيـان والحريـة» و«حزب الشـعب الجزائـري» واعتقـل زعماؤهمـا بمـن في ذلـك فرحـات عبـاس الـذي اسـتمر رهـن الاعتقال حتى ٩ آذار ١٩٤٦ حين صدر عفو عـام عن المتهمـين بـاحداث سـطيف. وقـد أنشـأ حزبًـا جديدًا كان في الحقيقة امتدادًا لحزبه السـابق الـذي حلته السلطات الفرنسية، أطلق عليه إسم «الاتحـاد الديمقراطي للبيان الجزائري». وقد فـاز حزبـه هـذا بأغلبية المقاعد في انتخابات حزيران ١٩٤٦ بالرغم مـن الضغـوط الـتي تعـرض لهـا. واسـتمر فرحـات عبـاس، رغـم كـل مـا جـرى، في انتهـاج الطريـق السـلمي: المطالبـة بـالاصلاح والمسـاواة عـبر المفاوضات والتفاهم فقط. فعندمـا اندلعـت الثـورة الجزائرية في تشـرين الثـاني ١٩٥٤ كـان أول مـن فوجىء بها. وبعـد فـترة عـامين تقريبًـا مـن الـتردد والتفكـير، وبـالتحديد في نيسـان ١٩٥٦، أعلــن فرحات عباس من القاهرة عن انضمامـه إلى جبهـة التحرير الوطني. وقد عجل انضمامـه هـذا في دفـع

معظم المترددين والوسطيين والمعارضين للعنف إلى انتهاج نفس الطريق وبذلك تعاظم نفوذ الجبهة.

كانت مهمة فرحات عباس، حتى ايلول ١٩٥٨، الاشراف في سويسرا، على الاعلام الخارجي لجبهة التحرير، وبصفته هذه تنقل كثيرًا بين معظم العواصم العربية والعالمية شارحًا القضية الجزائرية وطالبًا الدعم السياسي والمادي لها. وفي آب ١٩٥٧، قُبل في عضوية «لجنة التنسيق والتنفيذ» كمكافأة له على جهوده السياسية.

في ١٩ ايلول ١٩٥٨، تشكلت حكومة ثورية في المنفى عهد إليه برئاستها، واستمر في منصبه هذا حتى ٢٧ آب ١٩٦١ حيث أبعد ليحل محله يوسف بن خدة الامين العام السابق لحركة «انتصار الحريات الديمقراطية».

بعد الاستقلال عاد فرحات عباس إلى الجزائر معلنًا تأييده لبن بلّة في صراعه ضد معارضيه. وفي السنة نفسها أصبح رئيسًا لأول جمعية وطنية في الجزائر المستقلة. ولكن سرعان ما بدأ يعلن معارضته لسياسة الجزائر الاشتراكية والعربية، فاستقال من رئاسة الجمعية الوطنية في ١٤ آب ١٩٦٣ متهمًا بن بلّة بالفاشية والتسلط. وبعد فترة قصيرة أي في نهاية ١٩٦٣ وبداية ١٩٦٤ فرضت عليه الاقامة الجبرية ولم يفرج عنه إلا في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. وفي ١٩٨٤، منحته الحكومة الجزائرية بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة «ميدالية المقاومة» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ج ٤، ط ١، ١٩٩٠، ص ٤٩٣-٤٩٤).

*** قاصدي مرباح (-١٩٩٣):** سياسي جزائري، اول رئيس للوزراء بعد التعديل الدستوري في ١٩٨٩. ارتبط إسمه بالمخابرات العسكرية في أسوأ ايامها (رئيس شعبة المخابرات إبان عهد بومدين). وعلى الرغم من الجدارة التي اظهرها في المناصب الوزارية السابقة التي احتلها وخصوصًا وزارتي الزراعة (١٩٨٥) والصحة (١٩٨٨) حيث عمل على تحسين اوضاع المزارعين ومستوى الخدمات الصحية. إلا ان وُضعه على رأس اول وزارة ليبرالية وهو الذي تربى في حضن الاجهزة قبل ان يلعب فيها دورًا قياديًا لمدة ربع قرن، وهو الذي يعتبر من المؤتمنين على تركة بومدين، هذا الدور الجديد والمفاجىء اثار الكثير من التكهنات، منها ان الرئيس الشاذلي اراد ان يرد له الجميل لأنه كان صاحب فكرة ترشيحه لرئاسة الجمهورية بعد رحيل بومدين؛ في حين اعتبر آخرون ان الشاذلي اراد ان يستعمله كمحرقة لكي يجتاز تلك الأشهر الصعبة التي تفصل بين جمهوريتين وبين نظامين. فقاصدي مرباح العسكري القبائلي رجل المخابرات لم تؤهله مسيرته السياسية لكي يكون صاحب شعبية. إنه رجل ملفات وخدمات ويحترم الشرعية القائمة، عدا عن كونه على اطلاع كامل على خفايا الامور وعلى تشابك الاجهزة وتضارب المصالح داخل السلطة وخارجها. إضافة إلى ان ليس في شخصيته أي شيء يمكن ان يقربه من الشارع الاصولي. فهو خريج مدرسة سياسية مختلفة تمامًا في تربيتها وثقافتها ونظرتها إلى الامور.

ما كادت تمضي الأشهر الصعبة على رئاسته الحكومة حتى قرّر الرئيس الشاذلي، في ٩ ايلول ١٩٨٩، اعفاءه من منصبه، وعين مكانه مولود حمروش. ورفض مرباح في بادىء الامر الانصياع إلى اوامر الشاذلي، وقال إنه يحتكم إلى النواب الذين منحوه الثقة لكي يقرروا مصيره. لكنه بعد ايام عاد وقبل بالامر الواقع. ثم عاد وقال، قبل مقتله انه نادم على فعلته، وكان عليه ان يعتصم في مكتبه.

في ٢٢ آب ١٩٩٣، اغتيل قاصدي مرباح في سيارته، في الجزائر العاصمة. وقد ادانت جبهة الانقاذ الاسلامية عملية الاغتيال عبر ممثليها في الخارج، لكن «الجماعة الاسلامية المسلحة» تبنتها

في بيان صادر عنها يندد بقادة «الانقاذ». وربطت جهات في الجزائر، وفي المنفى، عملية الاغتيال هذه بدوائر تنتمي إلى الهيئة الحاكمة بسبب صراعاتها الداخلية. وكان قاصدي مرباح رتب عملية الاتصال بقادة «الانقاذ» في المنفى بهدف الحث على مصالحة وطنية.

* **كريم بلقاسم** (١٩٢٢-١٩٧٠): من زعماء الثورة الجزائرية. ولد في دوّار آيت يحيي موسى. انضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد ١٩٤٥ وأصبح عضوًا في المنظمة السرية. حمل السلاح منذ ١٩٤٧. صدر عليه حكمان بالاعدام في ١٩٤٧ و١٩٥٠. أيّد مصالي الحاج ضد اللجنة المركزية للحزب في شباط ١٩٥٤، ثم قطع علاقاته به في ١٩٥٤، وأصبح من اعضاء قيادة جبهة التحرير في الداخل وقائدًا لمنطقة القبائل. عضو لجنة التنسيق والتنفيذ. غادر الجزائر بعد معركة الجزائر (ايار ١٩٥٨)، واصبح رئيس ادارة الحرب ونائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة في الحكومة الثورية المؤقتة، ثم وزير الخارجية (١٩٦٠)، فالداخلية (١٩٦١)، ورئيس وفد جبهة التحرير إلى مفاوضات إيفيان. بعد ١٩٦٢، أصبح المعارض الرئيسي لبن بلّة، فابتعد ابتداء من ١٩٦٣ عن الحياة السياسية. بعد تنحية بن بلّة، عاد إلى الحياة العامة بعد حزيران ١٩٦٥ (حركة بومدين الانقلابية)، لكنه أدين بتدبير مؤامرة لاطاحة الحكم وحكم عليه غيابيًا بالاعدام. اغتيل في فرانكفورت في اواخر ١٩٧٠. أعيد إليه الاعتبار في ١٩٨٤، في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

* **مالك بن نبي** (١٩٠٥-١٩٧٣): مفكر إسلامي جزائري، انكب على دراسة المشكلات الراهنة للعالم الاسلامي وإمكانيات تطوره في المستقبل. ولد في قسنطينة ودرس الهندسة متخصصًا في علم الالكترونيات.

إن العالم الاسلامي، الذي عرف اول قطيعة داخلية إبان معركة صفين في ٦٥٩، قد توقف عن التقدم، في نظر مالك بن نبي، منذ نهاية دولة الموحدين في ١٢٦٩. فمنذ ذلك التاريخ، كفّت روح الاسلام الخلاقة عن إحياء المسلمين. ففقد المسلمون روح المبادرة وعاشوا على الذكريات والتغني بالماضي. كما اصبحوا فريسة سهلة للاستعمار. ولئن زادت اوروبا من حالة الفوضى التي آل إليها مصيرهم، فلقد أرغمتهم على البحث عن طريقة عيش تتناسب وشروط حياتهم الجديدة. وقد سلكوا في هذا السبيل طريقين: طريق الاصلاح وطريق الحداثة. لكن أيًا من هذين التيارين لم يذهب إلى مصدر وحيه بالذات، كيما يعطي النتائج المرجوة منه، فقد ظلت الفوضى هي السائدة في صفوفهم. وتتجلى هذه الفوضى في حياة المسلمين اليومية في اشكال عدة، يذكر مالك ابن نبي من بينها: الخضوع لقانون الصدفة، انعدام المبادرة، التعلق بالشيء لا بالفكرة، النزوع إلى «القول» لا إلى «الفعل»، الشلل على الصعيدين الخلقي والفكري.

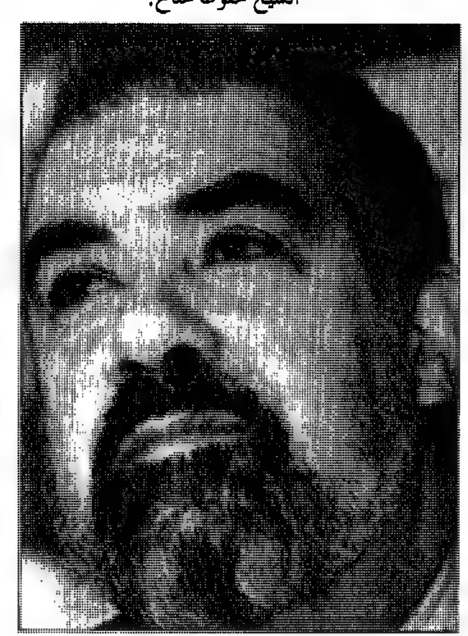
ولئن عجزت اوروبا عن ان تنير امام المسلمين طريق التجديد، نظرًا إلى انها لم تعط العالم إلا «سديمها المميز» عندما جعلت من «مشعل الحضارة شعلة محرقة»، يتعين على المسلمين ان يهتدوا بانفسهم إلى هذا الطريق بدون ان يعزلوا انفسهم داخل عالم ينزع إلى التوحيد، وبدون ان ينفصلوا عن حضارة تمثل، رغم كل شيء، تجربة انسانية عظيمة. ويتعين عليهم، على العكس من ذلك، ان يحددوا علاقاتهم مع هذه الحضارة، وان يسعوا إلى تحقيق «اصلاح صوفي الطابع» يسمح لهم بأن يعيشوا الاسلام، الدين الكامل، بروحه الحقيقية. ويقول مالك ان تخلفهم الراهن لا يسمح لهم بأن يؤدوا دورهم على النحو المنشود، لكن الاحساس بالقيمة الاخلاقية الذي

بقي حيًا عندهم، والذي يجعلهم يقدمون الواجبات على الحقوق، قد يتيح لهم فرصة ايجاد الحلول لمشكلاتهم، بل المشكلات البشرية قاطبة. ومن هذا المنظور يكون للعالم الاسلامي الذي هو «قيد التحول»، «مستقبل».

من أهم مؤلفاته، وقد كتبت بالفرنسية: «الظاهرة القرآنية»، ١٩٤٦؛ «لبيك»، «دعوة الاسلام»، ١٩٥٤؛ «الآفاق المستقبلية الجزائرية»، ١٩٤٦؛ «مذكرات شاهد القرن»، ١٩٦٥؛ «عمل المستشرقين»، «الاسلام والديمقراطية»، ١٩٦٨؛ «القضايا الكبرى»، ١٩٧٦ (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ج ٥، ص ٦٨٢-٦٨٣).

*** محفوظ نحناح، الشيخ (١٩٤٢-):**
سياسي ورجل دين جزائري، رئيس حركة «حركة المجتمع الاسلامي» (حماس) الجزائرية ومن ابرز وجوه الدعوة الاسلامية في الجزائر منذ مطلع السبعينات. وتعد حركته امتدادًا للحركة الدولية

الشيخ محفوظ نحناح.



للاخوان المسلمين.

ولد في البليدة لأسرة حرفية، ودرس في مدرسة الارشاد التابعة لحزب الشعب الجزائري ممثل الحركة الاستقلالية في الجزائر. إلتحق بسلك التدريس اثر الاستقلال، وحرص في الوقت نفسه على مواصلة دراسته الجامعية، وتخرج مطلع السبعينات في كلية الآداب في جامعة الجزائر. واشتغل بالدعوة في المساجد، وكانت مظهرًا من مظاهر المعارضة المقنعة لنظام الرئيس هواري بومدين، خصوصًا بعدما أكد النظام اتجاهه الاشتراكي في «الميثاق الوطني» الذي أصدره في ١٩٧٦.

وقبل طرح مشروع الميثاق للمناقشة العامة في ايار ١٩٧٦ اصدرت ٤ شخصيات وطنية بيانًا في آذار ١٩٧٦ نددت فيه باتجاه بومدين إلى تكريس النهج الاشتراكي، وهذه الشخصيات: فرحات عباس، يوسف بن خدة، الشيخ محمد خير الدين وهو من اقطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحسين لحول من زعماء حزب الشعب الجزائري. وكان رد فعل بومدين على هذه الحركة عنيفًا، إذ سارع بفرض نظام الاقامة الجبرية على الاشخاص الاربعة، واصدر اوامر اعتقال اعضاء هذه الحركة، وكان ضمن المعتقلين الشيخ نحناح الذي حكمت عليه محكمة امن الدولة بالسجن ١٥ عامًا.

غير انه أفرج عنه في بداية عهد الشاذلي بن جديد ليستأنف نشاطه السري في حقل الدعوة الاسلامية. وبعد معركة خريف ١٩٨٢ في الجامعة المركزية في العاصمة والاعتقالات التي تلتها قرر اسلاميون بينهم علي بلحاج والشيخ مصطفى بويعلي اشهار السلاح في وجه السلطة. وقد عرضوا قرارهم على الشيخ نحناح فرفض مبدأ اللجوء إلى العنف السياسي باسم الدعوة الاسلامية. ومنذ ذلك الحين يواجه نحناح اتهامًا بخذلان الحركة الاسلامية المسلحة.

وقد تجسد الاتجاه السلمي للشيخ نحناح اولاً في إنشاء جمعية الارشاد والاصلاح الخيرية (١٩٨٨)، واكتفى بها في البداية، بعد فشل محاولة إقامة جبهة اسلامية موحدة تجمع مختلف اتجاهات الدعوة الاسلامية. واسفر فشل تلك المحاولة عن اعلان الشيخين عباسي مدني وعلي بلحاج، قيام «الجبهة الاسلامية للانقاذ» (أو جبهة الانقاذ الاسلامية) في آذار ١٩٨٩.

اتجه نحناح بعد ذلك إلى الجامعة والحركة الطلابية من خلال تشجيع حركة موالية باسم «الاتحاد العام الطلابي الحر» الذي ما لبث ان أصبح من أنشط التنظيمات الطلابية على المستوى الوطني. لكن امام جنوح جبهة الانقاذ إلى التطرف والتطاول على نحناح في معاقله التقليدية، مثل المدية والبليدة، اضطر إلى الاعلان عن تأسيس حركة حماس الجزائرية نهاية ١٩٩٠. وبعد نحو سنة من انشائها شاركت حماس في الانتخابات التشريعية وحصلت على أكثر من ٣٠٠ ألف صوت دون ان تفوز بمقعد واحد. غير ان ذلك العدد من الاصوات مكّنها من احتلال المرتبة الرابعة بعد الجبهات الثلاث (الانقاذ، التحرير، القوى الاشتراكية) متقدمة على حزب سعيد سعدي بفارق كبير. وعلاقة نحناح بجهاز الحكم جعلته يقبل المشاركة في انتخابات الرئاسة (١٩٩٥، التي فاز بها الرئيس اليمين زروال) نيابة عن الاسلاميين (من «الوسط»، العدد ١٩٦، تاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥، ص ٢٨).

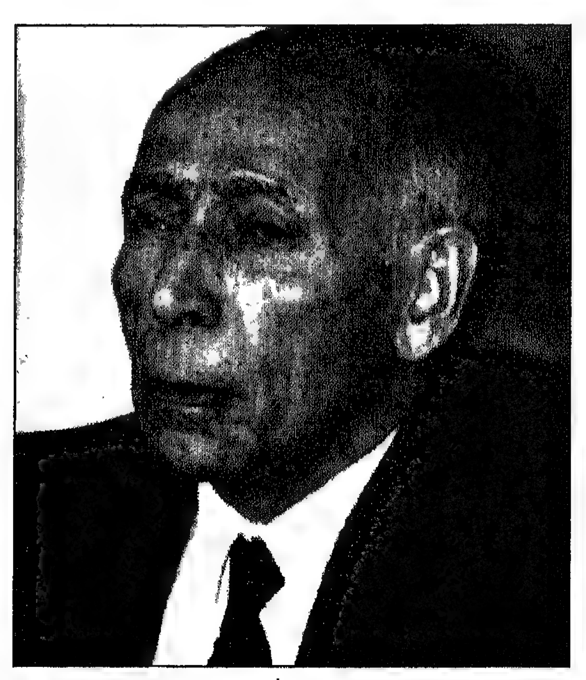
* **محمد البشير الابراهيمي** (١٨٨٩-١٩٧١): مفكر ومصلح وعلاّمة وسياسي مناضل جزائري. ولد في ولاية سطيف، وتتلمذ على يدي عمه مكي الابراهيمي، ثم تابع تحصيله في المشرق حيث اقام من ١٩١٢ إلى ١٩٢٠. أسس «جمعية العلماء الجزائريين» مع ابن باديس في ١٩٣١، وتعاون معه في خوض حركته الاصلاحية الكبرى. ارغم على الاقامة الجبرية في ١٩٤٠ قبيل وفاة ابن باديس، واختاره زملاؤه ليخلف صديقه ابن باديس على رأس جمعية العلماء الجزائريين (راجع باب معالم تاريخية). ومع اطلاق سراحه، أسس معهد ابن باديس الذي وفّر تعليمًا ثانويًا بالعربية لافواج من الطلبة، ونمّى أكثر فأكثر تيار وعي القومية الاصلية. عاد إلى المشرق، وأقام في مصر حتى حصول الجزائر على استقلالها. توفي في الجزائر العاصمة.

نذر الشيخ الابراهيمي حياته في سبيل بعث الثقافة العربية في بلاده، ونبذ جهالة الاولياء والدراويش، ونطق وكتب لثقافة المثل العليا.

* **محمد بوضياف** (-١٩٩٢): من زعماء ثورة التحرير التاريخيين. بعد الاستقلال (١٩٦٢) بأقل من عام واحد، اختار لنفسه الابتعاد عن «صراعات السلطة» وقصد المغرب حيث اقام ٢٨ سنة قبل ان يعود إلى الجزائر رئيسًا للدولة.

وابتعاده عن ساحة الصراع السلطوي لم يكن ابتعادًا عن العمل السياسي. ولعل افضل مرآة لفكره خلال رحلة المنفى الطويلة، ولعمله السياسي، كان الحزب الذي انشأه باسم «حزب الثورة الاشتراكية»، وجريدته، جريدة «الثوري» التي تحولت إلى نشرة تحمل عنوان «الجريدة» وظلت تصدر في باريس بشكل متقطع خلال النصف الثاني من الستينات وحتى منتصف السبعينات.

كان محمد بوضياف يتبنى التحليل الماركسي الماوي (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ) للمجتمع الجزائري، من زاوية الصراع الطبقي والرفض المطلق لكل فكر ديني. ففي العدد السادس من جريدة «الثوري» الصادر في كانون الاول ١٩٦٧، تحليل طبقي كامل للمجتمع الجزائري وهجوم عنيف على الثلاثي فرحات عباس، أحمد بن بلّة وقائد أحمد لأنهم تجرأوا



محمد بوضياف.

وأعلنوا ان الطبقات الاجتماعية غير موجودة في الجزائر. وفي عدد نيسان ١٩٧٦ من «الجريدة»، تأييد للنداء الذي أصدره في حينه اربعة من رجالات الثورة (فرحات عباس وبن خدة والاحوال وخير الدين) وانتقدوا فيه بشدة حكم بومدين الفردي الاستبدادي ومغامرته الخطيرة في الصحراء الغربية (أي سياسة بومدين المعادية للمغرب في شأن الصحراء). وفي اعداد لاحقة من الجريدة وبيانات لحزب الثورة الاشتراكي، نقد لاذع لممارسات النظام (جبهة التحرير الوطني)، وبرنامج عام نشر في ١٩٧٨ ويختصر بخمس نقاط (تدل إلى أي مدى كان بوضياف واعيًا لخطورة الازمة الجزائرية ولطرق معالجتها): خلق تيار عام في البلاد لصون الحريات واصلاح الاقتصاد واحلال المساواة ومحاربة الفساد والبطالة، حل جبهة التحرير والمنظمات التابعة لها، اطلاق حرية تأسيس الاحزاب السياسية، انتخاب جمعية وطنية تأسيسية، وتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات الديمقراطية.

استمر بوضياف على مطالبه هذه بعدما وصل الشاذلي بن جديد إلى سدة الرئاسة مطلع ١٩٧٩ ووجه خطابه الاول إلى الامة يوم ١٥ آذار ١٩٧٩. فعلقت «الجريدة» (الناطقة بلسان بوضياف) بعد نحو عشرة ايام: «خطاب الشاذلي: لم يتغير شيء. إن هذه الرسالة إلى الامة اقرب إلى كونها نوعًا من التوبيخ والوعظ من كونها رسالة سياسية. ان الحجج الاخلاقية التي يسوقها تزيد من طابعها الأبوي». وفي العدد نفسه مقالة عن الجيش باعتباره القوة المنظمة الوحيدة في البلاد، ودراسة حول «الثورة الزراعية» في مرحلة النزاع الاخير بعد ثماني سنوات من التطبيق الغوغائي و١٥ حملة من التطوع الذي قاد آلاف الشباب اليساري إلى الريف، وانهارت الزراعة بشكل لم يسبق له مثيل.

استمر بوضياف (وحزبه «حزب الثورة الاشتراكية») ناشطًا حتى نهاية عهد بومدين. واستمر نشاطه بشكل أضعف بعد مجيء بن جديد إلى السلطة. وعندما رأى ان الامور لم تتغير، كما يجب، عاد إلى معمل القرميد الذي كان يديره

قرب بلدة القنيطرة المغربية، وظل يتابع الوضع الجزائري عن كثب يومًا بيوم عن طريق الصحافة والزوار الذين لم ينقطعوا عن دارته المتواضعة.

عندما حدث زلزال ٢٦ كانون الاول ١٩٩١ بعد الفوز الساحق لجبهة الانقاذ في الدورة الاولى من الانتخابات التشريعية، وبعد قرار الجيش بتعليق الدورة الثانية وإلغاء نتائج الدورة الاولى، وإقالة الشاذلي بن جديد، قفز إسم بوضياف إلى رأس أكثر من مسؤول جزائري. فقد كان منصب الرئاسة شاغرًا منذ اللحظة التي اتضح فيها ان رهان الشاذلي على الاسلاميين كان رهانًا فاشلاً.

في هذه الاجواء، عقدت الجمعية الوطنية آخر اجتماع لها في ٤ كانون الثاني ١٩٩٢، وأعلن رئيسها، بلخادم، نهاية الدورة التشريعية. وفي اليوم التالي، وقّع الشاذلي على مرسوم حل الجمعية الذي ظل سرًا حتى يوم استقالته. ذلك ان الجيش اراد ان يقطع الطريق على حلول بلخادم محله للفترة الانتقالية التي مدتها ٤٥ يومًا نظرًا للخط المفتوح بين بلخادم وجبهة الانقاذ الاسلامية. ولم يبق سوى المجلس الدستوري لتأمين انتقال السلطة؛ لكن رئيسه، بن حبيلس، رفض الامر لأن المادة التاسعة من الدستور لا تتحدث عن «استقالة» رئيس الجمهورية بل عن «وفاته» كشرط لانتقال السلطة الموقتة إلى المجلس. وهكذا، بعد ثلاثة ايام من هذا الجدل، أي في ٧ كانون الثاني ١٩٩٢، جرى اول اتصال هاتفي بين علي هارون وبوضياف، وهما رفيقا نضال منذ ما قبل ثورة التحرير. وكان هارون مكلفًا إقناع بوضياف بقبول الحل، قبل ثلاثة ايام فقط من موعد استقالة الشاذلي التي برمجها الجيش يوم ١١ كانون الثاني (١٩٩٢). ولم يستطع الرجل التاريخي ان يقاوم حتى نهاية هذا العرض، خصوصًا عندما ضرب علي هارون على الوتر الحساس: «أنت، محمد بوضياف، انت رأس مال سياسي، ملك الجزائر كلها، سواء أردت ذلك أم أبيت... أنت ملك الجزائر». وتسلّم بوضياف مقاليد الامور رسميًا يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩٢ في أصعب ظرف مرّ على البلاد منذ استقلالها. وكان بالطبع هاجس الارهاب وتصاعد المد الاصولي همه الاول (من جورج الراسي، «الحياة»، العدد ١١١٧٩، تاريخ ٢٢ ايلول ١٩٩٣، ص ١٨).

بقي محمد بوضياف في السلطة رئيسًا للمجلس الاعلى للدولة ١٦٦ يومًا فقط. إذ أردته رصاصات الملازم مبارك بومعرافي، المكلف فرقة حراسة الرئيس، في بيت الفنون والثقافة لمدينة عنابة ظهر يوم ٢٩ حزيران ١٩٩٢.

«نحن البشر لدينا حياة قصيرة، غدًا نحن جميعًا ذاهبون للموت...»، كانت هذه من العبارات الأخيرة التي تلفظ بها بوضياف في حديثه. أما آخر كلمة فكانت «الاسلام».

حول ملابسات حادثة الاغتيال، كتب عبد الوهاب بدرخان مقالاً مطولاً («الحياة»، تيارات عدد ١٤، تاريخ ٣ تموز ١٩٩٣) أنهاه بالفقرات التالية:

عندما عاد إلى الجزائر، بعد ٢٨ سنة نفي، عاد بوضياف وحده من دون سند آخر غير شخصيته كأحد «الرجال التاريخيين». لم تكن لديه قاعدة شعبية أو سياسية، لم يكن لديه حزب أو تنظيم، فهو كان قد حلّ حزبه. أكثر من ذلك، لم يكن له اصدقاء في الحكم. لذا راح يستدعي اصدقاءه القدامى الموجودين في الخارج. ويروي بعض العارفين ان اشخاصًا متورطين في اغتيال محمد خيضر، احد زعماء الثورة الجزائرية، ظهروا في جهاز حراسة بوضياف. وشكل ذلك إشارة أولى إلى عزم النافذين في الحكم على ضبط الرئيس «المستورد». لم يكن له مناصرون في جبهة التحرير، الحزب الحاكم سابقًا. لذا راح يفتح قنوات خاصة مع الناقمين على قيادة الحزب. ولم يكن له تيار في الجيش، أو على الأقل في قيادته، لذا راح يفتح ايضًا قنوات مع ضباط الصف

الثالث. وخلال اسابيع استطاع ان يبرهن على ان الذين جاءوا به ليكون رئيسًا صوريًا قد أخطأوا في حساباتهم، إذ كان مصممًا على ان يمارس مهمته كما تصورها. راح يتحدث على اساس انه جاء لينقذ الجزائر.

اهتم اولاً بما سمّاه اعادة صدقية الدولة. و لم يكن يرى سبيلاً آخر إلى ذلك إلا بالقضاء على الفساد والرشوة المتفشيين في دولة يهيمن عليها العسكر. صحيح انه تحدث بالعموميات إلا انه كان يعني ما يقول، أي كان ينوي التصدي لرموز الفساد. هؤلاء كانوا عمومًا في جهاز الحكم، وكانوا من العسكر. إذن، وجد هؤلاء مصالحهم معرضة للتهديد من جانب الرئيس. لذلك فإن احتمال الاغتيال سيرد عاجلاً أم آجلاً. فالفساد، هنا، ليس حالات خاصة ومعزولة، وإنما بات اشبه بمؤسسة تضم مجموعات تتبادل الخدمات والمنافع. وقد درج الجزائريون على تسميتها «المافيات» للدلالة على تنظيمها وتداخل اطرافها. هذه «المافيات» شبه الرسمية تحولت مع بوضياف إلى جمعيات المتضررين من حربه ضد الفساد.

ثم انه سعى إلى بناء قاعدة سياسية وشعبية موالية له. وبمقدار ما كان يدرك أهمية مكافحة الفساد، وعى إلى أي حد تراجع الحس الوطني، وإلى أي حد تعمقت الهوة بين الشباب (٧٥٪ من الشعب) والحكم. لأجل ذلك طرح «التجمع الوطني» كبديل سياسي التف حوله بعض الشرائح. وما لبث ان شكل بداية لاستراتيجية استشعرت الاحزاب الاخرى-خصوصًا جبهة التحرير الوطني-خطرها. كان واضحًا انه يحاول التخلص من المجموعات الحزبية التي تصرفت كأنها وصية عليه، بتشكيل حزبه الخاص استنادًا إلى تيار شعبي يبحث عن منفذ جديد يغنيه عن التنظيمات الموجودة والمبنية على انقسامات وخلافات قديمة. في الوقت نفسه كان بوضياف يخوض معركة لا هوادة فيها مع جبهة الانقاذ الاسلامية وسائر الاسلاميين. وهكذا استعدى هؤلاء وأولئك قبل ان يدعم مواقعه، وبذلك اتسعت دائرة الخطر التي كان يتحرك فيها. وقتل بوضياف بعد ايام من تشكيل اول خلية لحزبه «التجمع الوطني» في عين تموشنت.

* **محمد خميستي** (١٩٣٠-١٩٦٣): سياسي جزائري، اول وزير خارجية بعد الاستقلال. درس الطب في كلية مونبلييه (فرنسا). انخرط في العمل السياسي بدءًا من ١٩٥٤، من خلال إطار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي اصبح امين سره، فاعتقل و لم يطلق سراحه إلا في ١٩٦٢. وقف إلى جانب بن بلّة، فتولى وزارة الخارجية، فكانت له المسؤولية الاولى في تحديد سياسة الجزائر الخارجية القائمة على عدم الانحياز وعلى دعم حركات التحرر الوطني في افريقيا، هذه السياسة التي تكرست في المؤتمر التأسيس لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في أديس ابابا في ايار ١٩٦٣. لكن خميستي لم يتسنّ له حضور هذا المؤتمر، إذ اغتيل قبل ذلك بستة اسابيع وهو على عتبة الجمعية الوطنية. وقد ترأس بن بلّة مأتمه كما حضره الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان وقتها في زيارة رسمية للجزائر. وتولى بن بلّة بنفسه وزارة الخارجية لبضعة اشهر، ثم عين في هذا المنصب عبد العزيز بوتفليقة.

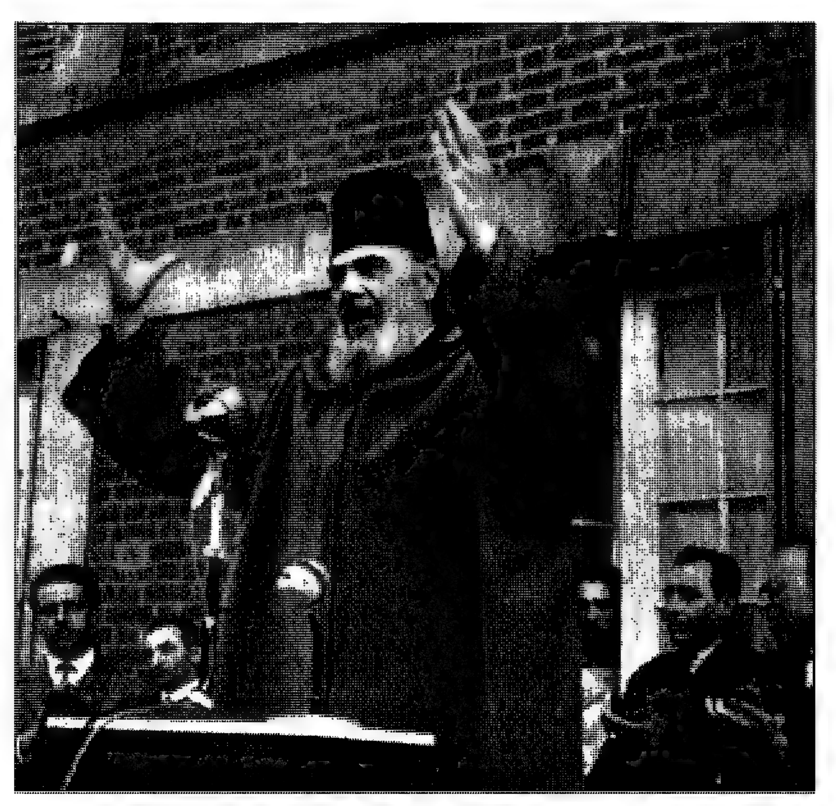
* **محمد خيضر** (١٩١٤-١٩٦٧): احد قادة الثورة الجزائرية، وتزعم المكتب السياسي لجبهة التحرير بعد الاستقلال. قبل اعلان الثورة (١٩٥٤)، كان احد مؤسسي المنظمة السرية التي مهدت للثورة، والتي ضمت بالاضافة إليه (وهو الأكبر سنًا): كريم بلقاسم، أحمد بن بلّة، رباط بيطاط، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد. وكانوا جميعهم ينتمون إلى «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» بزعامة مصالي الحاج، إلا انهم كانوا

يرفضون سياسة الحزب المعتدلة. وكان خيضر الوحيد الذي يتمتع بخبرة سياسية، إذ سبق له وكان نائبًا عن الجزائر في البرلمان الفرنسي. وبعد ان كشف الفرنسيون المنظمة، عاد الزعماء الستة، الذين اطلق عليهم في ما بعد لقب «القادة التاريخيون»، وشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تحولت في اول تشرين الثاني ١٩٥٤ إلى «جبهة التحرير الوطني». واصبح خيضر من زعماء الخارج، فجال على بلدان كثيرة لكسب التأييد الدولي. وفي تشرين الاول ١٩٥٦، أجبر الطيران الفرنسي الطائرة التي كانت تقل خيضر وبن بلّة وثلاثة آخرين على الهبوط في ما كانت في طريقها من المغرب إلى تونس. وقد اعتقل قادة الجبهة في فرنسا حتى نهاية حرب التحرير. وفي ١٩٥٨، عين خيضر غيابيًا وزير دولة فخريًا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكلت في تونس. ولم تطلق السلطات الفرنسية سراحه إلا في آذار ١٩٦٢ بعد توقيع اتفاقية إيفيان. أيد بن بلّة، فاصبح له دور اساسي في الدولة الجديدة، وشارك في مؤتمر طرابلس (ليبيا) في ١٩٦٢ الذي اكّد على خيار الاشتراكية. عين امينًا عامًا للمكتب السياسي في جبهة التحرير، بالاضافة إلى مسؤولياته في اعادة تنظيم الجبهة، فخيّر المجاهدين بين الدخول في الجيش وعضوية الجبهة. ونجح في تحويل الجبهة إلى حزب جماهيري. واصبح المكتب السياسي مركز القرار الرئيسي في الدولة، ما وضع خيضر في موقع القوة. لكن سرعان ما اختلف مع بن بلّة، وغادر الجزائر (١٩٦٤) قاصدًا سويسرا حيث سحب ايداعات الجبهة المقدرة بـ١٢ مليون دولار (كان خيضر أمين الصندوق ايضًا) ليستخدمها في دعم المعارضة، وفي تمويل نشاطها. فطرد من الجبهة، وحكم عليه بالاعدام غيابيًا. وفي اوائل ١٩٦٧، قتل وهو في منزله في مدريد على يد احد الجزائريين.

*** محمد صديق بن يحيى (١٩٣٢-١٩٨٢)**: سياسي جزائري شارك في الثورة وفي حكومة فرحات عباس المؤقتة ١٩٥٩-١٩٦٢. رئيس الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (١٩٥٥)، ومثله في مؤتمر باندونغ. رئيس مكتب فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، واستمر في هذا المنصب مع يوسف بن خدة.

عين بعد الاستقلال سفيرًا للجزائر في الاتحاد السوفياتي (١٩٦٢-١٩٦٥)، ثم في بريطانيا، فالامم المتحدة. وزير الاعلام (١٩٦٦-١٩٧٠)، ثم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ثم وزير المالية (١٩٧٧)، ثم الخارجية حيث قام بعدة مهمات ناجحة: حل مشكلة الرهائن الاميركيين في ايران (١٩٨٠)، تحسين العلاقات الجزائرية-الفرنسية. قتل في حادث طائرة غامض اثناء قيامه بوساطة لحل النزاع العراقي-الايراني.

*** مصالي الحاج (١٨٩٨-١٩٧٤)**: عُرف ايضًا باسم وصا حاج. زعيم وطني جزائري. ولد في تلمسان في عائلة متواضعة. أنهى دراسته الابتدائية واضطر للعمل. أتمّ خدمته العسكرية الالزامية في بوردو في فرنسا بعيد الحرب العالمية الاولى، ثم توجه إلى باريس حيث اشتغل عاملاً في مصنع سيارات «رينو»، ودرس في الوقت نفسه في معهد اللغات الشرقية. انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم سرعان ما ابتعد عنه متهمًا إياه باتخاذ موقف «أبوي» و«متعال» تجاه العمال المهاجرين الجزائريين. خلف علي عبد القادر حاج في قيادة حزب «نجمة شمالي افريقيا» في حزيران ١٩٢٦ (وثمة مراجع تقول إنه-أي مصالي-هو الذي أسس هذا الحزب في ١٩٢٥). حضر مؤتمر بروكسيل ضد الامبريالية في ١٩٢٧ مع نهرو وسوكارنو وهو شي منه. وعلى أثر صدور عدة احكام متوالية بالسجن رحل إلى سويسرا (١٩٣٥) حيث اتصل بشكيب ارسلان. دعم «الجبهة الشعبية» الحاكمة



مصالي الحاج.

في فرنسا إلا انه سرعان ما ابتعد عنها بسبب سياستها الاستعمارية.

عارض سياسة المؤتمر الاسلامي التي كان يباركها الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول وفرحات عباس والحزب الشيوعي الجزائري، ودعا الجزائريين في آب ١٩٣٦ إلى رفض ضم الجزائر إلى فرنسا. وبعد ان حلت حكومة بلوم الاشتراكية حزب نجمة شمالي افريقيا، أسس مصالي الحاج حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧). فنادى الحزب الجديد باستقلال الجزائر وبالوحدة العربية، وطالب باصلاحات اقتصادية لا سيما الاصلاح الزراعي. وقد شهد نموًا سريعًا إن في الجزائر أو في اوساط العمال الجزائريين في فرنسا بحيث صار يضم عشية الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٠ آلاف عضو. عاد إلى الجزائر في ١٩٣٧ فاعتقل وحكم عليه بالسجن مدة عامين، ثم افرج عنه ليعتقل مرة جديدة في ١٩٣٩ ويحكم عليه بالسجن والنفي مدة ١٦ عامًا امضى قسمًا منها في الجنوب الجزائري وبرازافيل (الكونغو). افرج عنه في ١٩٤٦، وكان الافراج عنه من بين المطالب التي رفعتها انتفاضة سطيف (ايار ١٩٤٥).

بعد خروجه من السجن، أسس ورفاقه «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» لتأخذ مكان حزب الشعب الذي ظل ممنوعًا (وهذه الحركة كانت تضم غالبية قادة ثورة التحرير). وقام بجولة في شرقي البلاد ووسطها فاستقبل استقبالاً ضخمًا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى طرده من هذه المناطق وفرض الاقامة الجبرية عليه. وفازت الحركة في انتخابات مجلس الجزائر بثلث المقاعد، غير انها عانت حتى ١٩٥٤ وانطلاقة العمل المسلح من عدة ازمات ادّت إلى اضعافها. وتمحورت الخلافات حول الاساليب الواجب اتباعها لبلوغ الهدف. وعندما تأسست جبهة التحرير في ١٩٥٤، ردّ مصالي بانشاء الحركة الوطنية

الجزائرية، علمًا بأن مؤسسي الجبهة كانوا كلهم اعضاء في حركته السابقة. وفشلت الحركة الوطنية في مواجهة الجبهة التي استطاعت ان تستوعب تدريجيًا كل القوى السياسية الوطنية. فبدأ نجم مصالي بالانحسار امام ظهور جيل جديد من الشباب الثوري وإزاء التفاف الجزائريين حول جبهة التحرير.

بعد توقيع اتفاقية إيفيان (١٩٦٢)، أفرج عن مصالي الحاج (كان معتقلاً لمرة جديدة ايضًا)، إلا انه لم يعد إلى الجزائر، ومات في فرنسا في شبه عزلة.

ينعته البعض بأنه «أب الوطنية الجزائرية»، وهو الذي صمّم العلم الجزائري. ظل إسمه ممنوعًا من التداول الرسمي طيلة ٣٠ سنة.

* **المفدّى زكريا** (١٩١٣-؟): سياسي (من رجال ثورة التحرير) وشاعر جزائري. ولد في مدينة بني يزجن (من مدن وادي ميزاب السبع) وتلقى فيها تعليمه الابتدائي. انتقل إلى تونس وفيها بدأ نضاله السياسي حين انضم إلى حزب نجمة افريقيا، وسال شعره متدفقًا. دخل السجن أكثر من مرة، ومنع من العودة إلى وادي ميزاب أكثر من مرة. تنقل كثيرًا بين مصر وتونس والمغرب. ومات في الدار البيضاء.

كان بيته بسيطًا وقبره أكثر بساطة، موضوعًا فوقه المحبرة التي كان يستخدمها في الكتابة (من عادات أهل وادي ميزاب ان يضعوا على قبر كل ميت من امواتهم الشيء الذي كان يحبه).

يقول الطبيب فليسي (وهو صديق المفدّى زكريا، لاقى مصرعه في شوارع الجزائر على أيدي إحدى الجماعات الاسلامية المسلحة في الحرب الأهلية الدائرة) في روايته شبه التسجيلية «عنف وعنفوان» التي تحكي وقائع الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي واصفًا المفدّى زكريا داخل السجن: «كان عمره آنذاك حوالي الخامسة والاربعين. كان قوي البنية، قصير القامة، حسير النظر، يضع نظارات لم يتخل عنها قط. وكانت الاحاديث تطول معه إلى ما لا نهاية. كان المفدّى زكريا يعيد كل شيء إلى بني يزجن، حيث ولد. كان يشعر بالشوق إلى بني يزجن بشكل مبالغ فيه. وعندما يتحدث عنها كانت عيناه تغرورقان بالدموع. كان المفدّى زكريا يفرض فوق ذلك الاحترام. كان ذا شخصية لاذعة، وهذا الوجه الصارم للمفدّى كان يعجب الجميع».

كتب المفدّى زكريا «من جبالنا طلع صوت الاحرار»، وألّف إلياذة الجزائر التي تحكي تاريخ الشعب الجزائري في ألف بيت وبيت. وهب شعره كله لقضية الاستقلال.

* **مولود حمروش**: راجع «عهد الشاذلي بن جديد» في النبذة التاريخية.

* **نور الدين بوكروح** (١٩٥٠-): سياسي جزائري. رئيس حزب التجديد الجزائري، وكان اصغر المرشحين الرئاسيين في انتخابات ١٩٩٥. ولد في الميلية (ولاية جيجل). وبعد ثلاث سنوات من مولده قررت اسرته الانتقال إلى العاصمة حيث نشأ ودرس.

حصل بداية السبعينات على ليسانس في العلوم المالية من جامعة الجزائر، والتحق بالقطاع المالي، وعمل في عدد من المؤسسات العمومية كان آخرها «الصندوق الوطني للادخار والاحتياط» الذي استقال منه في ١٩٨٤. وقد صادف ذلك بداية الانفتاح في الجزائر ساعده على التوجه إلى القطاع الخاص والمساهمة في تأسيس شركة خاصة وضع في خدمتها علاقاته العملية السابقة. وبرز اعلاميًا على صفحات صحيفة المجاهد (وكانت الوحيدة يومئذ التي تصدر باللغة الفرنسية) التي نشرت له سلسلة مقالات مناهضة لما عرف محليًا

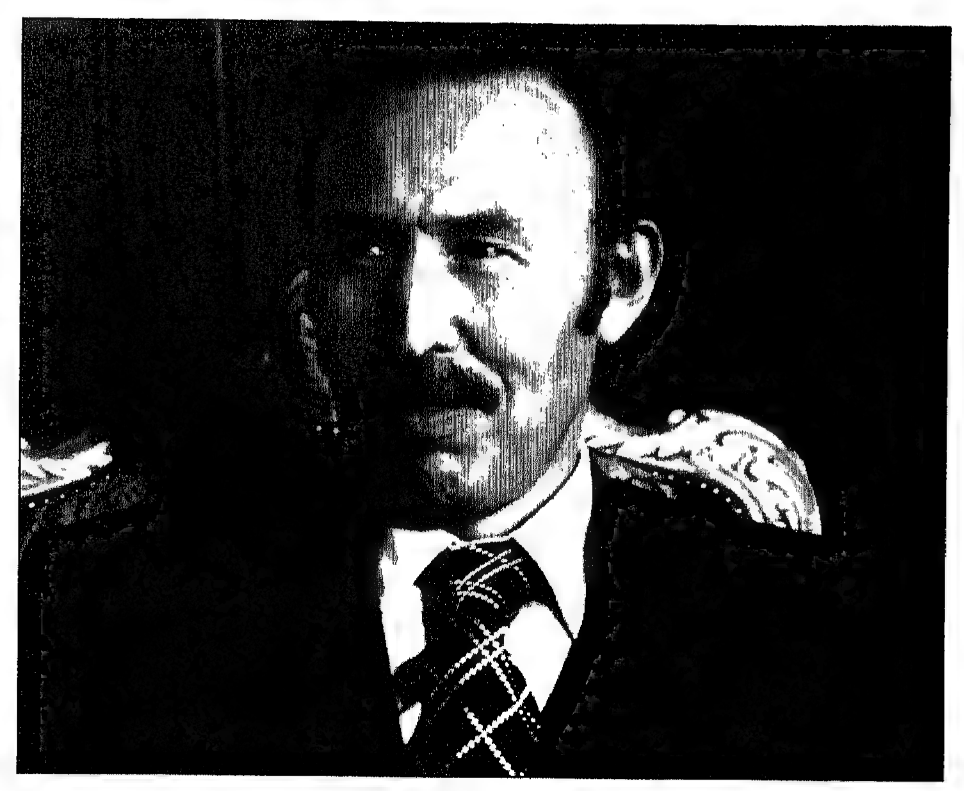
بـ«اشتراكية البقرة الحلوب». وعندما اعلن النظام بدء تطبيق التعددية الحزبية كان بوكروح جاهزًا للسباق. وكان «حزب التجديد الجزائري» من الاحزاب الاولى التي اعتمد تسجيلها صيف ١٩٨٩. ويعتبر مؤسس هذا الحزب (بوكروح) ليبراليًا.لكنه يحاول ان يضفي على شخصيته مسحة اسلامية عصرية، بالانتساب إلى المفكر مالك بن نبي وصديقه الدكتور عبد العزيز خالدي.

خاض حزب بوكروح معركتين انتخابيتين، الانتخابات المحلية (حزيران ١٩٩٠) وفاز في بلديتين فقط (من مجموع ١٥٤١ بلدية)، والانتخابات التشريعية (كانون الاول ١٩٩١) وحصل على ٧٦ ألف صوت (من أصل ١٣ مليون ناخب مسجل)، ما جعل منه «أكبر الاحزاب الصغيرة». ورشح بوكروح نفسه في دائرة الجزائر الوسطى، لكنه لم يحصل على أكثر من ١٠٨ اصوات. وفي تشرين الثاني ١٩٩٤، شارك في «لقاء روما الاول» الذي ضم أهم احزاب المعارضة، لكنه رفض المشاركة في الجولة الثانية التي اسفرت عن ابرام «العقد الوطني» في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥، مفضلاً اقصر طريق للمشاركة في الحكم: التحالف مع العسكر (من «الوسط»، العدد ١٩٦، تاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥، ص ٢٧). كان احد المرشحين الثلاثة لرئاسة الجمهورية (تشرين الثاني ١٩٩٥) الذين فشلوا امام الرئيس اليمين زروال.

* **هواري بومدين** (١٩٢٥-١٩٧٨): من زعماء ثورة التحرير التاريخيين. ثاني (بعد أحمد بن بلّة) رئيس للجمهورية الجزائرية. ترك أعمق البصمات على تاريخ الجزائر المستقلة. فقد كان عهده عهد بناء مؤسسات الدولة، وبروز الجزائر على الساحة الدولية كرائدة من رواد حركة عدم الانحياز. ولا شك ايضًا انه كان الرئيس الجزائري الأكثر ثقافة دينية، والذي فتح باب الاجتهاد إلى حدوده القصوى.

إسمه الحقيقي محمد ابراهيم بوخروبه. ولد في بلدة هيلوبوليس القريبة من مدينة قالمة. كانت عائلته فقيرة بالكاد يستطيع والده اطعام اولاده السبعة. دخل في السادسة من عمره المدرسة الابتدائية الفرنسية وبقي فيها ٨ سنوات (١٩٣٨-١٩٤٦). ولكنه تابع في الوقت نفسه دراسة الدين واللغة في مدرسة قرآنية، ما جعله في الرابعة عشرة من عمره يملك ناصية العربية امتلاكًا جيدًا، فينتقل بعد ذلك من مدرسة الكتانية في قسنطينة ١٩٤٩ إلى جامعة الزيتونة في تونس ١٩٥١، لينتهي به الأمر في الأزهر الشريف بعد أشهر قليلة من مجيء جمال عبد الناصر على رأس الضباط الاحرار إلى السلطة في مصر. وسرعان ما بدأ بومدين نشاطه النضالي في القاهرة في إطار «مكتب المغرب العربي» وكان واحدًا من ١٥ طالبًا جزائريًا تابعوا دراسة عسكرية في المدرسة الحربية في الاسكندرية لبعض الوقت.

كان دوره رئيسيًا إبان الثورة وتميز بالنضال على ارض المعركة. فقد جاء في شباط ١٩٥٥ على ظهر مركب صغير يحمل اول شحنة سلاح مصرية، ورسى على شواطىء منطقة وهران غربي الجزائر حيث بدأ في تنظيم حرب العصابات متخذًا من بلدة «وجدة» المغربية الحدودية مقرًّا لقيادته. وعرفت المجموعة العسكرية التي آزرته بـ«مجموعة وجدة». وفي هذه الاثناء اتخذ إسمًا جديدًا هو الاسم الذي عرف به في ما بعد «هواري بومدين» تيمنًا بأحد الاولياء الصالحين في القرون الوسطى وهو مدفون في جامع «سيدي بومدين» الذي يحمل اسمه والموجود في تلمسان. واصبح في ١٩٥٧ قائد الولاية الخامسة قبل ان يتم تعيينه على رأس أركان «جيش التحرير» في تونس وكان «جيش الحدود» القوة الوحيدة المنظمة في البلاد عندما حصلت على استقلالها. فدخل بومدين الجزائر العاصمة يوم ٣ آب ١٩٦٢ مقدمًا



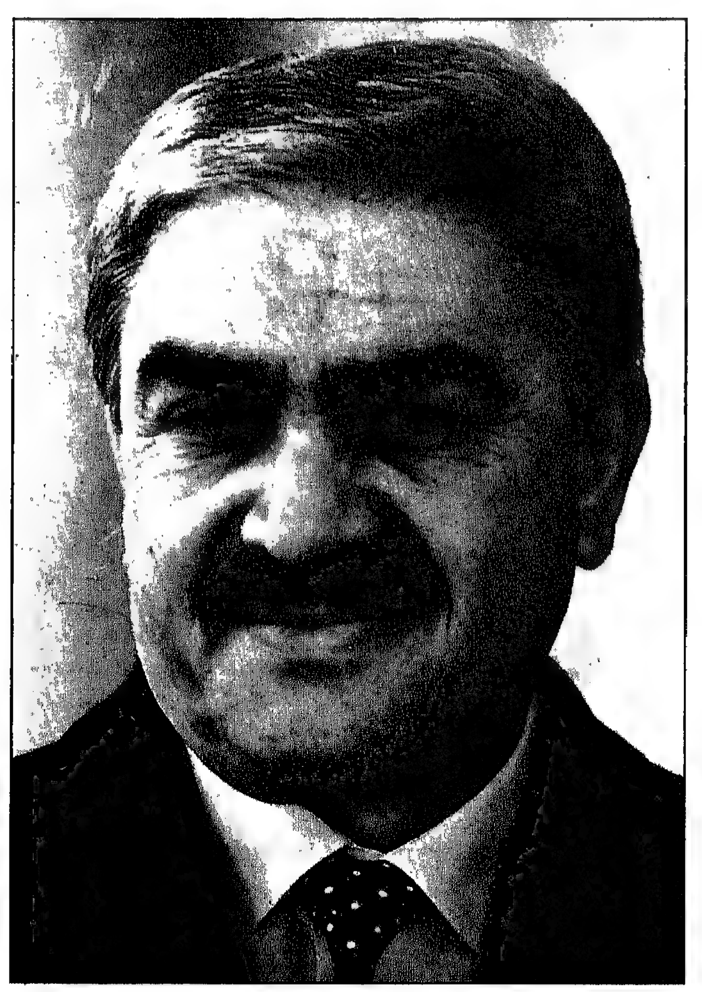
هواري بومدين.

دعمه لبن بلّة وهو على رأس قواته.

في ١٩ حزيران ١٩٦٥، تزعم هواري بومدين انقلابًا عسكريًا ضد بن بلّة، فنحاه عن رئاسة الجمهورية بعد اعتقاله، وأبعد أنصاره عن المناصب الكبرى، وكان العقيد بومدين في حينه يشغل منصب قائد جيش التحرير. وقد جاءت العملية الانقلابية نتيجة صراعات سياسية أدت لاقالة المدغري وزير الداخلية ونتيجة خلاف على النهج العام للسياسة الداخلية (راجع «الجزائر بعد الاستقلال» وما يلي في باب النبذة التاريخية).

من صفات بومدين الشخصية «التقوى والورع والميل الطبيعي إلى جانب المظلومين والمضطهدين... ونظافة الكف. قال مرة لزوجته: يجب ان تدرسي، وعليك ان تعملي لأنني لن اترك لك شيئًا. وكان اسلامه اسلامًا منفتحًا متسامحًا (راجع باب «الاسلام الجزائري»). وكثيرون لا يعرفون ان وزير ماليته (إسماعيل محروق من اصل قبائلي) لفترة طويلة كان مسيحيًا. وكانت له مواقف ملفتة تجاه المسيحيين العرب. ففي إحدى المرات دعا بطريرك طائفة الروم الكاثوليك في لبنان لزيارة الجزائر وإلقاء محاضرة عن الاسلام والمسيحية ودور المسيحيين العرب. وقدم بومدين مساعدة مالية إلى طائفة الروم الكاثوليك في لبنان، وبنيت قاعة تحمل إسمه في دار المطرانية في بيروت» (جورج الراسي، «الحياة»، العدد ١١١٦٩، تاريخ ١٢ ايلول ١٩٩٣، ص ١٤).

أصيب هواري بومدين بمرض عضال اضطره إلى التوقف عن ممارسة مهامه الرئاسية، وهو مرض نادر يصيب خلايا الدم، وكان اكتشفه، كما هو معروف، الطبيب السويدي فالدنشتروم. والمرض نفسه كان قضى، قبل سنوات على الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو.



اليمين (الامين) زروال.

والغريب ان الرئيس بومدين كان يلقب باسم «السويدي» بسبب لون بشرته وشعره الفاتح.

*** اليمين (الأمين) زروال (١٩٤١-):**
رئيس الجمهورية الجزائرية الحالي. ولد في باتنة، عاصمة الاوراس، والتحق بثورة التحرير قبل ان يكمل الدراسة في المرحلة الاعدادية ولم يكن عمره يتجاوز ١٦ عامًا. ارسل إلى القاهرة في فترة تدريبية، التحق اثرها بقوات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود التونسية-الجزائرية. واستطاع الضابط الشاب ان يثير انتباه مسؤوليه في تلك المرحلة التي سبقت استقلال الجزائر، ومن هؤلاء الرائد علي منجلي احد رفاق العقيد هواري بومدين في هيئة اركان جيش التحرير الذي توسم فيه خيرًا، وتنبأ له بمستقبل ناجح في صفوف الجيش.

بعد الاستقلال استفاد زروال من عدة فترات (دورات) تدريبية، بعد ان تخصص في سلاح المدفعية. وتوج ذلك بالالتحاق بمدارس عليا في موسكو وباريس.

وابتداء من ١٩٧٥، بدأ نجمه يلمع في سماء «الجيش الوطني الشعبي»، عندما عين مديرًا لمدرسة الاسلحة القتالية في باتنة برتبة مقدم. وهنا تعرف إلى زميل شاءت المصادفات ان تجمعهما في قيادة الجيش بعد ١٨ سنة، ولم يكن ذلك الزميل سوى الفريق محمد العماري رئيس هيئة الاركان حاليًا.

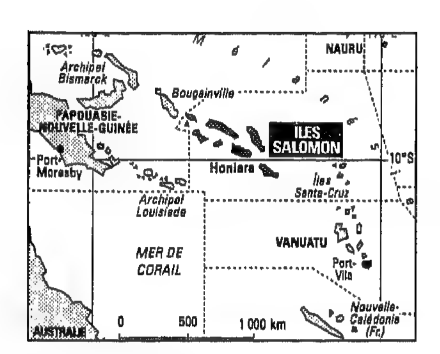
ومن باتنة نقل المقدم زروال إلى أكاديمية شرشال في ١٩٨١. وبعد ان رقي إلى رتبة عقيد في ١٩٨٢، تولى على التوالي قيادة النواحي العسكرية السادسة (تامنراست)، فالثالثة (بشار) ثم الخامسة (قسنطينة). وفي ١٩٨٨، عين العميد زروال قائدًا للقوات البرية مساعدًا لرئيس الاركان العميد خالد نزار وطلب منه الرئيس السابق الشاذلي بن جديد-بصفته وزيرًا للدفاع ايضًا- وضع تصور شامل لتحديث القوات البرية وتنظيمها. غير ان الرئيس بن جديد فضل تصور قائد الاركان على مقترحات زروال، ما دفع الاخير إلى تقديم استقالته في ١٩٨٩.

ومع الخطوات الاولى في الحياة المدنية-بعد قضاء ٣٢ سنة في الخدمة العسكرية-فوجىء العميد المتقاعد بتعيينه سفيرًا لبلاده لدى بوخارست، فقبل على مضض، غير انه ما لبث ان استقال مطلع ١٩٩١.

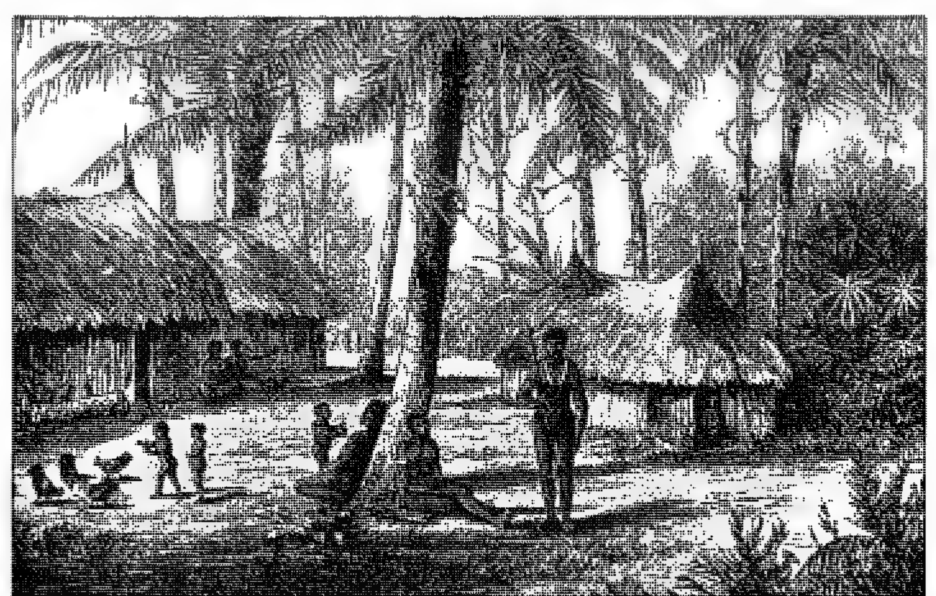
وفي تموز ١٩٩٣ عين زروال وزيرًا للدفاع. ومع هذا التعيين بدأ الكلام على مهمات سياسية له في المستقبل. وقد غذّى هذا المنحى تصريحات زروال، أثناء توليه وزارة الدفاع، التي كانت تحمل مؤشرات واضحة إلى ذلك الاتجاه، قبل عملية التكريس الاولى في ختام اعمال «ندوة الوفاق الوطني» التي انتهت بتعيينه رئيسًا للدولة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٤. إذ حذر الساحة السياسية غداة تكوين «لجنة الحوار الوطني» في تشرين الاول ١٩٩٣ من «استعداد الجيش لتحمل مسؤولياته إذا تقاعست (الاوساط السياسية) عن تحمل مسؤولياتها». لكنه مع ذلك قدم تصورًا لطبيعة الازمة الجزائرية وطرق معالجتها، فهي بنظره «سياسية ومن ثم فالحل لا بد ان يكون سياسيًا عبر حوار من دون إقصاء» (من «الوسط»، العدد ١٩٦، تاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥).

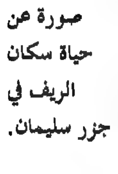
وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني ١٩٩٥، فاز اليمين زروال بها بين اربعة مرشحين اختارهم المجلس الدستوري من أصل ٢٣ راغبًا في الترشيح، وهم، إضافة إليه، نور الدين بوكروح، سعيد سعدي، ومحفوظ نحناح (راجع النبذة التاريخية).

* **يوسف بن خدة** (١٩١٩-): سياسي جزائري. ولد في البليدة في الجزائر. اشتغل صيدليًا، وحارب في صفوف الجيش الفرنسي. انضم إلى حزب الشعب في ١٩٣٩. سجن مرات عدة. ساهم في تكوين الجهاز الثوري، وتنظيم جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني. لمع إسمه في عمليات حرب العصابات في جبال الأوراس. انضم إلى مجلس الثورة، وتولى الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الاولى (١٩٥٧)، وخرج منها (١٩٥٩)، ثم عاد ليتولى الدعاية لقضية الجزائر في الخارج. اختير رئيسًا لحكومة الجزائر المؤقتة بعد تنحية فرحات عباس. عاد إلى الجزائر على رأس الحكومة بعد اعلان الاستقلال، وبقي في هذا المنصب لفترة وجيزة، ثم اوقف نشاطه السياسي.



جزر سليمان




صورة عن حياة سكان الريف في جزر سليمان.

نظرة عامة

الموقع والمساحة: أرخبيل واقع شرقي بابوا-غينيا الجديدة، يتكون من ٩٩٢ جزيرة متناثرة على خط يبلغ طوله ١٥٠٠كلم. مساحتها الاجمالية ٢٨٥٣٠كلم م..

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٣٥٠ ألف نسمة، وغالبيتهم تسكن الجزر الست الكبرى: ماكيرا، ماليتا، سانتا ايزابيل، جورجيا الجديدة، شوازول، غوادلكنال. في هذه الجزيرة الأخيرة (غوادلكنال) تقع العاصمة هونيارا التي تعد نحو ٣٥ ألف نسمة.

غالبيتهم الساحقة من أصل ماليني (٩٤٪)؛ وهناك ٤٪ من بولينيزيا، و١٪ من جزر جيلبرت، و١٪ من أوروبا. لغتهم الرسمية الانكليزية. وهناك ٩٧ لغة قبائلية محلية. نحو ٩٥٪ يعتنقون المسيحية، وهم موزعون بين بروتستانت وكاثوليك.

الحكم: نظام الحكم ملكي. وجزر سليمان عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في ٧ تموز ١٩٧٨. رئيس الدولة الملكة البريطانية إليزابت الثانية، والحاكم الحالي (من ٢١ حزيران ١٩٨٨) هو السير جورج لبنينغ. رئيس الوزراء (منتخب من اعضاء البرلمان) وهو فرنسيس بيلي هيلي. البرلمان من ٤٧ عضوًا منتخبًا لمدة أربعة أعوام.

الاقتصاد: الفاكهة الاستوائية، الخضار، الدجاج والسمك في أساس المواد الغذائية للسكان. وأهم ثروة إقتصادية هي الكوبرا (جوز الكوكو المجفف). تصدر البلاد الخشب وبعض المصنوعات اليدوية. وهناك مناجم للبوكسيت والفوسفات والقليل من الذهب.

٧٤٪ من اليد العاملة يعملون في الزراعة، ١٪ في المناجم، ٥٪ في الصناعة و٢٠٪ في الخدمات. متوسط المساعدة السنوية التي تتلقاها جزر سليمان ٢٠ مليون دولار.

نبذة تاريخية: في ١٥٦٨، اكتشفها ووصل إليها الاميرال الاسباني ألفارو دو منديتا. لكن جزر سليمان بقيت معزولة حتى ١٨٨٥ عندما غزتها ألمانيا. توصلت بريطانيا إلى جعل الجزر الجنوبية منها محمية بريطانية ابتداء من ١٨٩٣، واستمرت ألمانيا تطالب بالجزر الشمالية. بعد الحرب العالمية الاولى، انتقلت بعض الجزر الشمالية لتصبح من المقاطعات الاوسترالية. في ١٩٤٢، احتلتها اليابان. لكن في شهر آب (١٩٤٢)، أتم الجيش الاميركي انزاله عليها إثر معركة غوادلكنال. في ١٩٦٠، أنشىء مجلس تنفيذي، وآخر تشريعي. في ١٩٧٣، جرت انتخابات، وأصبح على أثرها سليمان مامالوني، زعيم الحزب الشعبي التقدمي، رئيسًا للوزراء. في ١٩٧٥، ألحق بعض الجزر ببابوا-غينيا الجديدة. وفي أول كانون الثاني ١٩٧٦، منحت البلاد استقلالاً ذاتيًا. وفي ٧ تموز ١٩٧٨، نالت استقلالها التام.

في آخر ايلول ١٩٨١، عاد إلى السلطة سليمان مامالوني خلفًا لبيتر كينيلوريا الذي فشل في نيل ثقة البرلمان.

لهذا الارخبيل (جزر سليمان) أهمية استراتيجية بالغة كونه يقع على طريق أوستراليا-الولايات المتحدة الاميركية.

جزر سليمان اليوم: من جان شيسنو، استاذ في جامعة باريس-٧ وإختصاصي في شؤون الباسيفيك، هذه المقتطفات («لوموند ديبلوماتيك»، عدد آذار ١٩٩٤، ص ٢٢-٢٣):

هل خسر اليابانيون فعلاً معركة غوادلكنال منذ نحو نصف قرن؟ إنهم اليوم يعودون بقوة إلى هذه الجزيرة التي تحتضن عاصمة جزر سليمان. لقد اعادوا بناء الجسر الذي يربط المطار، ووقعوا على عقد بناء مبنى البرلمان رغم ان الولايات المتحدة تبرعت بتمويله حفظًا لجميل الارخبيل للدور الاستراتيجي الذي لعبه في الحرب العالمية الثانية. والشركة اليابانية «كيتانو» التي تشغل مبنى ضخمًا في العاصمة، هونيارا، تتكفل بانجاز هذه المشاريع. وسفارة اليابان خلية نحل، وتقدم احيانًا مختلف المساعدات والاعانات للسكان، وإن كانت المنظمات غير الحكومية في البلاد اشارت إلى ان الادوية المضادة للملاريا التي وزعتها السفارة مؤخرًا كانت غير صالحة لجهة مرور الوقت عليها.

منذ نحو خمسين عامًا، وبين آب ١٩٤٢ وشباط ١٩٤٣، جرت معركة غوادلكنال، بين الاميركيين واليابانيين، ولقبت بـ«ستالينغراد الباسيفيك» لفظاعة خسائرها البشرية ولنتائجها المصيرية: خليج غوادلكنال تحول إلى مقبرة بحرية حقيقية، إذ

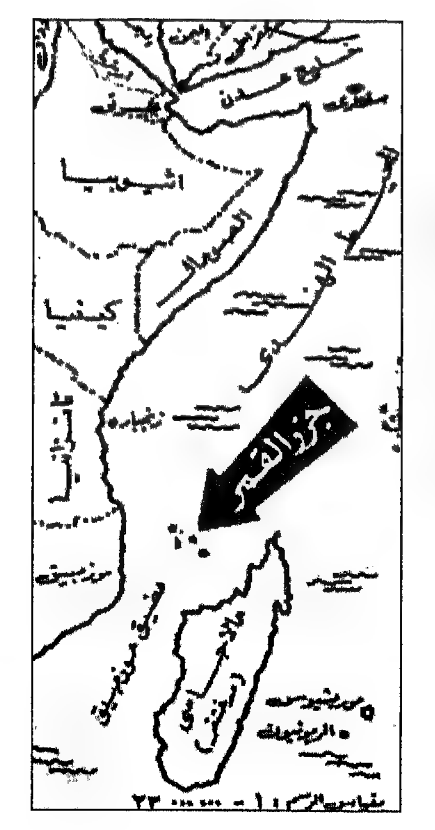
غرقت فيه أكثر من ٥٠ بارجة حربية اميركية ويابانية، وعلى البر تكدست أكثر من ٤٠ ألف جثة أكثريتها لليابانيين الذين استبسلوا ضد الاميركيين قبل ان ينتصر هؤلاء عليهم. وجاء دخول الاميركيين، بتجهيزاتهم المتطورة، ليعرّف العالم على هذه الجزر المعزولة، وليفتح الباب أمام بعض المساعدات الدولية لها.

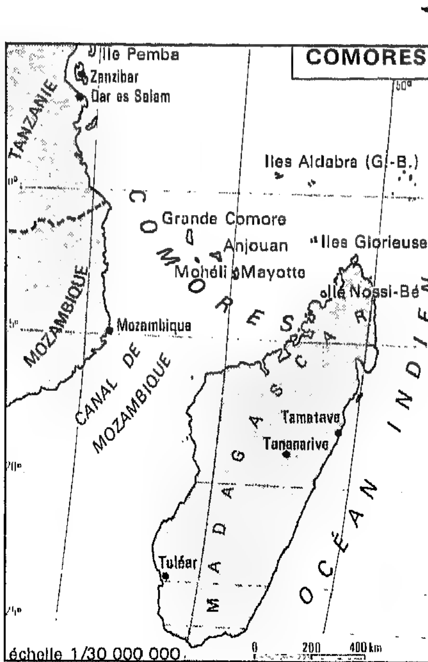
لا يزال سكان جزر سليمان يحتفظون بنمط عيشهم الريفي. هذا النمط الذي لم يغب بعد، لا على وجوه ولا في عادات الذين يترددون على الشارع الرئيسي (شارع ميندانا) في العاصمة هونيارا.

في آب ١٩٩٣، عصفت ازمة حكومية بالحياة السياسية في البلاد بين إثنين من قادتها، سبق لهما وسيطرا على هذه الحياة مدة ١٥ عامًا: كنيلوريا ومامالوني. وكانت النتيجة ان انتخب البرلمان (٤٧ عضوًا) رئيسًا جديدًا للوزراء هو فرنسيس بيلي هيلي خلفًا لمامالوني الذي اتهم بالفساد والرشوة. وجاء ذلك عقب ائتلاف ضم ستة احزاب صغيرة معارضة، أهمها حزب العمال الذي تدعمه النقابات.

وأولى المهمات التي تقع على عاتق رئيس الوزراء الجديد مراقبة وتقنين عمليات قطع اشجار الغابات التي تقوم بها شركات كبيرة (يابانية خاصة). والغابات هي أهم ثروات البلاد، وهي التي تأتي بالعملات الصعبة. وقد باشرت الحكومة، فور تأليفها، بالحد من هذه العمليات من حيث كمية الاشجار المسموح بقطعها، ومن حيث إجبار الشركات على إجراء تصنيع لجزء من الكمية المقطوعة في مكانها بدلاً من شحن الكمية كلها وتصديرها إلى الخارج بحالتها الخام. وسبق لحكومة جزر سليمان ان نجحت في تطبيق إجراء مماثل في ١٩٨٤، عندما فتشت الشرطة سفينة اميركية لصيد سمك الطون (سفينة جانيت-ديانا) كانت تعمل في البحر الاقليمي الخاضع لسيادة جزر سليمان، واضطرت الولايات لمتحدة، بعدها، ان تدفع كامل التعويض المتوجب عليها مقرونًا بالاعتذار.

جزر القمر





بطاقة تعريف

الاسم: جمهورية جزر القمر الاسلامية الفدرالية. أما تسمية «قُمر» (بضم القاف، على عكس ما هو متداول) فتعود إلى القرن الثامن حيث هبط على ساحل هذه الجزر بعض من الرحالة العرب العائدة اصولهم إلى عدن ومسقط وحضرموت، ولأن القمر كان بدرًا فقد أسموها «القمر»، وأخذ الاوروبيون الاسم في ما بعد، فأطلقوا على هذه الجزر إسم «كومور» أو «كوموروس». وهناك إسم آخر أطلقه البحارة على الارخبيل: «جزر العطور» لكثرة النباتات والزهور العطرية المنتشرة في ارجاء الجزر الاربع.

الموقع: تقع جزر القمر في مضيق موزمبيق بين مدغشقر والساحل الافريقي، وتضم اربع جزر رئيسية وعددًا كبيرًا من الجزر المرجانية الصغيرة.

المساحة: ٢٢٣٦كلم م.

العاصمة: موروني. وأهم المدن: موتسامودو، فومبوني.

اللغة: العربية والفرنسية (رسميتان). وهناك اللغة «القمرية» التي تتكلمها غالبية السكان وهي مزيج من السواحلية والعربية.

الجزر الاربع لجمهورية القمر

– هنزوان: ويسميها الاوروبيون إنجوان. إنها الجزيرة المعطرة. عدد سكانها نحو ١٧٥ ألف نسمة. مساحتها ٤٢٤كلم م. أشهر مدنها موتسامودو، دوموني. فيها عدد كبير من شلالات الماء.

– القمر الكبرى: ويطلق عليها العرب إسم «أنجاريجة». طولها ٧٠كلم وعرضها ٣٤كلم وعدد سكانها نحو ٢٢٥ ألف نسمة. فيها بركان كارتالا الثائر. وأشهر مدنها موروني

عاصمة البلاد. وميساميهولي، وإيكوني، وفمبوني.

– مايوته أو ماهوري، ويسميها الاوروبيون مايوت. أقرب الجزر إلى مدغشقر. مساحتها ٣٧٤كلم م.. عدد سكانها نحو ٤٠ ألف نسمة. تضم سهلاً خصبًا كان مزروعًا بقصب السكر؛ أشهر مدنها: زاوزي التي كانت عاصمة البلاد حتى ١٩٦٦، ومساموتزو، وشنجدني. هذه الجزيرة لا تزال خاضعة للنفوذ الفرنسي. في اتفاقية التعاون العسكري والاقتصادي التي وقعت بين جزر القمر وفرنسا في ١٩٧٨، تجاهلت الدولتان مصير جزيرة مايوته التي تسيطر عليها قوات فرنسية وتشرف عليها إدارة ذاتية مؤيدة. وفي ١٩٩١، صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة (١١٥ صوتًا وامتناع ٣٤) لصالح شكوى تقدمت بها جزر القمر بشأن الاعتراف لها بالسيادة على مايوته. وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي عارضت القرار.

– موالي: يسميها الاوروبيون مهيلي، الجزيرة الخضراء، وهي أصغر الجزر، ٢٩٠كلم م.، وعدد سكانها نحو ٢٢ ألف نسمة. بجوارها ٨ جزر صغيرة غير مأهولة. أشهر مدنها: فمبوني، ونيوماشوا.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٧٥٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٦). خليط إتني تغلب عليه القسمات العربية. فمعظمهم من أصول يمنية وحضرمية وعمانية. وهناك نسب أقل من الملاويين والمالغاش (مدغشقر) والافارقة والهنود الاسماعيلية. ولأنهم في مجملهم مسلمون فقد تزاوجوا وامتزجت عناصرهم لتكون شعبًا مسلمًا تغلب عليه السمة العربية باضافات افريقية وآسيوية. وهناك أقلية قليلة من البيض (كاثوليك).

الحكم: جمهورية اسلامية فدرالية. الدستور المعمول به صادر في ٧ حزيران ١٩٩٢. يكون ارخبيل القمر بجزره الثلاث التي تمتد عليها السيادة القمرية، بسبب بقاء الجزيرة الرابعة (مايوته) تحت السيطرة الفرنسية، جمهورية تتمتع بحكم فدرالي حيث تحظى كل من الجزر بنوع من الادارة الذاتية في القضايا التي لا تتعلق بالمؤسسات الفدرالية، وهي الرئاسة ومجلس الحكم والمجلس الفدرالي والمحكمة العليا. ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات بالاقتراع المباشر، ولا يحق له الاستمرار في الحكم لأكثر من ثلاث دورات رئاسية. يعين رئيس مجلس الوزراء، ويقوم بتسمية حاكم كل جزيرة والحاكم يمارس صلاحياته لمدة خمس سنوات. أما المجلس الفدرالي فيتشكل من اعضاء ينتخبون مباشرة ولمدة خمس سنوات ولا يحق للناخب الاقتراع لغير مرشح واحد. ويعقد المجلس دورتين في السنة لمدة لا تزيد عن ٤٥ يومًا.

انضمت جزر القمر للامم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥، وللمنظمة الاسلامية في ١٩٧٦، وللجامعة العربية في ٢٠ ايلول ١٩٩٣. وثمة «معاهدة تعاون ودفاع عسكري» مع فرنسا منذ ١٩٧٨.

الاحزاب: أعطى دستور ١٩٧٨ المواطنين حق ممارسة النشاط السياسي ضمن احزاب. وسحب دستور ١٩٧٩ هذا الحق كاملاً حين ارسى نظام حكم الحزب الواحد، وذلك حتى ١٩٩١، عندما جاء إلى الحكم محمد جوهر، فأعاد الحياة الديمقراطية، وبدأت الاحزاب السياسية ممارسة نشاطاتها وشارك بعضها في حكومات ائتلافية في عهد جوهر، وهذه الاحزاب: – حزب الاخوة والوحدة (تشوما) ويمارس نشاطه في موروني بقيادة الامير سعيد علي كمال. – الجبهة الديمقراطية، ومقر قيادتها موروني ويتزعمها سعيد الشيخ. – الحركة الديمقراطية الشعبية، وزعيمها عباس جوسوف. – الحركة من اجل التحديد والعمل الديمقراطي (موراد)،



قطاع سياحي مزدهر ينتظر جزر القمر.

وتأسست في ١٩٩٠، وأبرز اهدافها تطوير الاقتصاد والتجارة. - الاتحاد المعارض. - الحزب القمري للديمقراطية والتقدم. - الحزب الاشتراكي القمري (باسوكو). - التجمع من اجل الديمقراطية والتغيير (رشاد)، أسسه عضوان انشقا عن حركة «اتحاد القمريين من اجل التقدم»، وهما سيد علي يوسف وسيد حسن سيد هاشم. - اتحاد القمريين من اجل التقدم، وتزعمه سيد محمد جوهر. - الاتحاد الوطني الديمقراطي من اجل القمريين. - الاتحاد من اجل جمهورية ديمقراطية للقمريين، تاسس في ١٩٩٠ برئاسة موازوار عبد الله.

الاقتصاد: ٦٥٪ من اليد العاملة القمرية تعمل في الزراعة، و٥٪ في الصناعة، و٣٠٪ في الخدمات. على رأس الدول التي تقدم لها المساعدة الاقتصادية والمالية فرنسا وجنوب افريقيا.

٤٢٪ من اراضيها مستغلة زراعيًا، وتزرع خاصة بالموزه والمانيوك، وجوز الكوكو، والارز، والبطاطا الحلوة، والذرة، والخضار، والفاكهة. تكاد الثروة المنجمية ان تكون معدومة لديها، وهي تقتصر على مناجم البوزولان (نوع من الصخور البركانية الاصل الضاربة إلى الحمرة). متوسط الانتاج السنوي من السمك نحو ربع مليون طن سنويًا، خاصة من سمك التونة، لا يستهلك منها إلا ٦ إلى ٧ أطنان لحاجة سكان الجزر. ويعيش على شواطىء جزر القمر، دون غيره من شواطىء العالم، نوع نادر جدًا من السمك يقال له «سليكانت» (يبلغ وزن السمكة الواحدة ٣٠-٤٠ كلغ ولونها أزرق) الذي اندثر منذ آلاف السنين ولم يبق منها إلا القليل النادر. واصطياد واحدة منها، إذا امكن ذلك، يعني مليون فرنك قمري تدفعها معاهد البحوث المعنية بالبحار والاسماك في اميركا أو فرنسا أو اليابان. أما السياحة، فهي في نمو مطرد، وتعمل الشركات السياحية حاليًا على بناء فنادق جديدة وإنفاق ملايين الدولارات «لأن مستقبلاً زاهيًا ينتظر جزر القمر» لطيب الاقامة فيها بسبب عزلتها ومناخها، وما توفره شواطئها من شروط مثلى لمختلف الرياضات المائية. فأكبر معهد للتدريب على الرياضات المائية في المحيط الهندي يتخذ من فندق في جزر

القمر مقرًا له، ويقدم جميع النشاطات والتدريبات التي يحتاجها الراغبون في تعلم مهارات الصيد البحري والغوص ويصدر شهادات معترفًا بها دوليًا للمتخرجين منه. وفي المعهد ٥٦ مدربًا، ٤٢ منهم من جزر القمر نفسها و١٤ من السويد وبلجيكا وجنوب افريقيا وكندا وزيمبابوي.

وثمة قطاع إقتصادي في البلاد يتمثل بوجود نباتات فريدة في العالم وذات مردود إقتصادي مهم، ويتمثل بوجود غابات كثيفة من شجر قرنفلي الشكل، الشجرة منه لا تبلغ سن النضج إلا بعد عشرين عامًا حيث تعطي ازهارًا تأخذها فرنسا لتصنع منها أثمن أنواع العطور (وهنا ربما يكمن «سر العطور الباريسية») وبعض المستحضرات الصيدلانية لطب الاسنان، كما تستخدم لتعطير الاطعمة. وجزر القمر، كانت ولا تزال، مصدرًا للزهور والنباتات التي تستقطر منها باريس افضل عطورها. ولهذا السبب، على الارجح، لا تزال باريس متمسكة بنفوذها في جزيرة مايوت (مايوته) وتخضعها لسيطرتها. وهي جزيرة محاطة بسلاسل من الشعب المرجانية على مدار ساحلها وتعتبر من أفضل البيئات البحرية في العالم.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: يعتقد بعض المؤرخين ان سودًا من قبائل البانتو كانوا أول القادمين إلى جزر القمر. وقبيل العهد المسيحي جاء الجزر عدد من المالغاشيين القادمين من أندونيسيا. وابتداء من القرن الخامس، ومع الحركة التجارية الناشطة بين آسيا وافريقيا الشرقية، سكن جزر القمر ملاحة اندونيسيون، وهنود، وفرس (شيراز) وصينيون. واستطاع العرب (بدءًا من القرن السابع، ثم القرن الثامن، على وجه الخصوص، الذي شكل إحدى ذرى العصر الذهبي للمسلمين) ان يسيطروا على حركة التبادل في المنطقة، وان يفرضوا نقدهم (الدينار). فهبط على ساحل هذه الجزر بعض من الرحالة العرب العائدة اصولهم إلى عدن ومسقط وحضرموت. ومع استتباب النفوذ العربي الاسلامي في هذا الارخبيل صارت كل جزيرة يحكمها سلطان عربي مسلم يبقي على صلات متينة بينه وبين بلده الاصلي.

أما البرتغاليون فلم يكتشفوا جزر القمر إلا في بداية القرن السادس عشر، و لم يبقوا فيها مدة طويلة، فمضوا عنها، فعاد حكم السلاطين المسلمين إلى جزر القمر في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعرفت

المدن المنتشرة على سواحل الجزر، والمحصنة، نزاعات وحروبًا في ما بينهـا قادهـا الأسياد العرب، فسمّي هذا العهد بعهد «السلاطين المحاربين». وكانت جزيرة هنزوان (أنجوان) المعروفة بزراعاتهـا الغذائيـة أكـثر جـزر الارخبيل الـتي كـان يقصدهـا الملاحـون الفرنسيون والانكليز والهولنديون طيلة القرن السادس عشر ويتخذون منها محطـة في طريقهم إلى الهند عبر قناة موزمبيق، فعرفت لذلك باسم «لؤلؤة جزر القمر».

في التاريخ الحديث: في اواخر القـرن الثامن عشـر قـام المالغـاش بغـزوات عديـدة علـى جـزر القمـر. وقـد بـدأ القراصنـة الاوروبيـون باسـتخدام الجـزر كقـاعدة لعملياتهم في المحيط الهندي، ونفـى إليهـا نـابوليون عـددًا مـن معارضيه اليعاقبـة (les Jacobains). ولم يمض الثلث الاول من القرن التاسـع عشـر حتـى كـانت جزيرتـا مـوالي ومايوته في قبضة المالغاش.

استفاد الاوروبيـون مـن الصراعـات التي كانت تعصف بـين حكـام جـزر القمـر المحليين. وكـانت فرنسـا اول بلـد اوروبـي يضع اقدامه هناك عندما وقعت معاهدة مع حاكم جزيرة مايوته في ١٠ شباط ١٨٤٣. إلا ان توسعها في المنطقـة أوقفـه الانكليـز الذين فتحوا قنصلية لهـم في جزيـرة هـنزوان (أنجوان)، ووضـع جزيـرة مـوالي (موهيلـي) وجزيرة القمر الكبرى تحت حماية زنجبار.

وبعـد فتـح قنـاة السـويس، قللـت انكلترا من اهتمامها بجزر القمر، مـا فسح بالمجـال امـام ألمانيـا لأن ترفـع علمهـا في فومبونـي (القمـر الكـبرى) عـام ١٨٨٤؛ فأسرعت فرنسـا ووضعت جزيـرة مـوالي وهـنزون وجزيـرة القمـر الكـبرى تحـت وصايتهـا عـام ١٨٨٦، فضلاً عـن جزيـرة مايوته.

استطاع عالم النبات الفرنسي، ليـون همبلـو، ان يصبـح أكـبر مـلاّك اراضـي في جزيرة القمر الكبرى، وسيطرت شـركته إلى حـد بعيـد، علـى الحيـاة الاقتصاديـة المحليـة، وتوصل، بدعم من الادارة الفرنسية لأن يجبر سـعيد علـي، آخـر سـلاطنة الجزيـرة، علـى التنحـي لمصلحـة فرنسـا في ١٩٠٩. وفي ١٩١٤، أصبحـت الجـزر رسميًـا مسـتعمرة فرنسـية بعـد الحاقهـا بالحكومـة العامـة في مدغشقر وإبعادهـا عـن الادارة المركزيـة في تانانـاريف، وفقـدت أهميتهـا السياسـية في فـترة مـا بـين الحربـين العـالميتين، ولكنهـا حافظت علـى أهميتهـا الاقتصاديـة في نظـر الشركات الاوروبية.

في التـاريخ المعـاصر: بعـد انضمـام مدغشـقر إلى حكومـة فيشـي، احتلـت بريطانيا جزر القمـر وأقـامت عليهـا قـاعدة بحرية. وبعـد انتصـار الحلفـاء، اسـترجعت فرنسا الجـزر وطبقـت عليهـا نظـام الاقـاليم الفرنسية مـا وراء البحـار ضمـن الاتحـاد الفرنسـي (١٩٤٦). وقـد بـدا ان القمريـين اكتفوا بما قدمه لهم قانون دفـير (Defferre)- ١٩٥٦- مـن حريـات لأنهـم رفضـوا الاستقلال في الاسـتفتاء الـذي جـرى في تشـرين الاول ١٩٥٨ متمسـكين بنظـام الاتحاد الفرنسي (الأقاليم الفرنسـية مـا وراء

البحار). إلا ان اصلاحًا دستوريًا جرى في ١٩٦١ أعطى القمريين قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي، إذ أخذت الجمعية العمومية والحكومة المحليتان تديران هامشًا واسعًا من شؤون البلاد مع احتفاظ المفوض السامي الفرنسي بوضع اليد على شؤون الدفاع والخارجية والعدل. كما أتيح المجال امام القمريين لأن يرسلوا ممثلين عنهم (نائبان وشيخان) إلى البرلمان الفرنسي. وجاء اصلاح ١٩٦٨ ليدعم الحكم الذاتي للبلاد.

الاستقلال: بدأت مرحلة من عدم الاستقرار في الحياة السياسية القمرية بعد وفاة رئيس مجلس الوزراء سعيد محمد الشيخ في آذار ١٩٧٠. وكانت مسائل الاستقلال والعلاقات مع باريس والنظام الأساسي الداخلي هي المواضيع الرئيسية للنزاع الداخلي. ففي حزيران ١٩٧٢، اضطر الامير سعيد ابراهيم، المعروف بتعلقه بالسياسة الفرنسية، على الاستقالة، وكان جاء مباشرة خلفًا لسعيد محمد الشيخ.

في ٣ كانون الاول ١٩٧٢، جرت انتخابات تشريعية فازت بها أكثرية عاملة من اجل الاستقلال (حزب الاتحاد الديمقراطي القمري، وحزب التجمع الديمقراطي للشعب القمري). إلا ان جزيرة مايوته أعلنت، بخلاف الجزر الأخرى، عن رغبتها الابقاء على النظام نفسه الذي يربطها بفرنسا. وتمكن الرئيس المنتخب، أحمد عبد الله، بمحادثاته مع باريس، إنقاذ وحدة الجزر إلى حد بعيد. ووقع في باريس، في ١٥ حزيران ١٩٧٣، اتفاقًا ينص على الحصول على الاستقلال في مدة أقصاها خمس سنوات. وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٧٤، جرى استفتاء للسكان اعلنوا، من خلاله، وبما يشبه الاجماع (بمن فيهم نسبة من سكان جزيرة مايوته) تأييدهم للاستقلال. فحاولت فرنسا ان تعطل نتائج الاستفتاء باثارة رغبة جزيرة مايوته البقاء تحت الراية الفرنسية. فلجأ أحمد عبد الله إلى إعلان استقلال جزر القمر من جانب واحد في ٧ تموز ١٩٧٥. واكتفت فرنسا آنذاك بالابقاء على سيطرتها الادارية والعسكرية على مايوته.

أحمد عبد الله وعلي صويلح: لم يكد أحمد عبد الله يمسك بزمام السلطة حتى اطاحه انقلاب ٣ آب ١٩٧٥ الذي جاء بزعيم «الجبهة الموحدة» علي صويلح (صالح) على رأس السلطة بمساعدة من الامير سعيد محمد جعفر والمرتزق بوب دونار. وسرعان ما انفجرت في وجه صويلح الازمات الاقتصادية فضلاً عن مسألة اعادة جزيرة مايوته إلى الحظيرة الوطنية. فلجأت الحكومة إلى طلب المساعدات من المنظمات الدولية، والجامعة العربية (وكانت الحكومة القمرية قدمت طلبًا بالانضمام إليها)، والدول الاوروبية، والدول العربية النفطية. ولما لم تنفع هذه النداءات، فرض علي صويلح برنامجًا اقتصاديًا وتقشفيًا، كما دفع الشباب إلى نوع من «ثورة ثقافية»، على الطريقة الصينية أو الكمبودية، رفضت التقاليد الاسلامية برمتها.



أحمد عبد الله.

منذ ذلك الحين حالت فرنسا (التي لم تكن قد اعترفت باستقلال الجزر القمرية الثلاث، مبقية على قواتها العسكرية وعلى سيطرتها على جزيرة مايوته) دون تطوير اوضاع الجزر ومنعت عنها جميع المساعدات بما فيها الاقتصادية والتقنية. وفي كانون الثاني ١٩٧٦، انتخب علي صويلح رئيسًا للدولة، ومنحه الدستور صلاحيات اضافية. لكنه تعرض لمحاولتي انقلاب. فأحبط الاولى (١٩٧٦) لكن الثانية والتي قامت بها مجموعة من المرتزقة تضم ٥٠ شخصًا في ايار ١٩٧٨ بقيادة بوب دونار نجحت، وقتل صويلح أثناءها، وأعيد أحمد عبد الله في الشهر نفسه، وبقي عبد الله رئيسًا للبلاد، ثم مددت صلاحياته الرئاسية لست سنوات في انتخابات اجريت في ١٩٨٤ وكان المرشح الوحيد لها رسميًا، وكان حزبه الحزب الحاكم الوحيد.

وخلال زيارة خاصة قام بها إلى باريس في ١٩٨٥، تعرض حكم عبد الله لانقلاب قاده الحرس الرئاسي بالتعاون مع قوى معارضة بينها السكرتير العام للجبهة الديمقراطية المعارضة المحظورة والذي أودع السجن مع ١٧ آخرين. وفي محاولة منه لإرضاء معارضيه، أعلن عبد الله في شباط ١٩٨٧ عن إجراء انتخابات لمجلس فدرالي

تجري في ٢٣ آذار (١٩٨٧)، لكنه اشترط ان يكون الترشيح لها إفراديًا. وبنتيجة الانتخابات احتفظت الحكومة بـ٤٢ مقعدًا في المجلس تعادل نسبة ٦٥٪ من اعضائه. وقد طعن مرشحو المعارضة في الانتخابات واتهموا الحكومة بالتزوير وممارسة الارهاب ضد المرشحين من غير مؤيديها. وردت الحكومة باعتقال ٤٠٠ شخص أودع أكثر من ٢٠٠ منهم سجون العاصمة.

سيد محمد جوهر: في اعقاب تجديد أحمد عبد الله رئاسته لست سنوات أخرى في تشرين الثاني ١٩٨٩ بموجب دستور جديد، عمت البلاد تظاهرات معارضة اعتقل في أثنائها زعماء المعارضة السياسية. غير ان حكم عبد الله لم يكمل الشهر نفسه، إذ قام ٦٥٠ من اعضاء الحرس الرئاسي بانقلاب ليلة ٢٦-٢٧ تشرين الثاني قاده بوب دونار حيث قتل عبد الله داخل قصره الرئاسي. وبمقتله انتهت فترة من الاضطرابات في البلاد لكي تفتح صفحة جديدة على مشاكل وقضايا واضطرابات أخرى.

فبعد الانقلاب مباشرة عين رئيس المحكمة العليا سيد محمد جوهر رئيسًا مؤقتًا إلى حين إجراء انتخابات. لكن دونار قام بانقلاب ثان قُتل خلاله ٢٧ جنديًا من قوات الامن. وواجه الانقلابيون إدانة المجتمع الدولي إلى جانب اتهام دونار نفسه باغتيال الرئيس أحمد عبد الله. وقد تدخلت فرنسا وارسلت وحدات مظلية إلى العاصمة موروني للضغط على دونار الذي وافق على خطة سلمية عُرضت عليه ليغادر بموجبها البلاد مع مؤيديه. وقد تمّ ذلك في اواسط كانون الاول ١٩٨٩ حيث غادر دونار على متن طائرة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا.

بعد رحيل القوات المرتزقة، أعلن سيد محمد جوهر عن الحاجة إلى بقاء القوات الفرنسية لمدة قد تزيد على عامين تتولى في أثنائها تدريب قوات امنية محلية. واعقب ذلك اتخاذ جوهر خطوة انفراجية واسعة نحو جميع الاحزاب السياسية في البلاد حين دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وافقت عليها جميع الاحزاب. وفي ظل هذه التطورات أعلن جوهر عن الافراج عن جميع السجناء السياسيين. كما تقرر إجراء انتخابات في كانون الثاني ١٩٩٠ تنهي نظام حكم الحزب الواحد الذي كان ارساه سلفه عبد الله.

غير ان حكومة جوهر أرجأت موعد الانتخابات مرتين. ثم أجريت في آذار ١٩٩٠، وكان مقررًا ان تجري جولة ثانية إذا حصل أكثر من مرشح على ٥٠٪، غير ان أيًا من المرشحين الثمانية لم يتجاوز هذه النسبة، وفاز جوهر بالمنصب الرئاسي في الجولة الاولى بعد ان حصل على ٥٥،٣٪ من اصوات الناخبين فيما حصل منافسه محمد تقي عبد الكريم رئيس الاتحاد الوطني للديمقراطية من أجل القمريين على ٤٤،٧٪. وقد شكل جوهر حكومة جديدة شاركت فيها الاحزاب التي أيدت الانتخابات، وأعطيت حقائب وزارية لاربعة احزاب منها. لكن جوهر اتهم

منافسه عبد الكريم بالسعي إلى إضعاف حكومته، إذ قام مؤيدو عبد الكريم باعمال شغب واشتبكوا مع قوات الامن وقعت خلالها إصابات بين الجانبين. ثم وقع تمرد مسلح يومي ١٨ و١٩ آب ١٩٩٠، اتهم اثنان من اتباع عبد الكريم بالتخطيط له والوقوف خلفه. وتم اعتقال عبد الكريم إثر المحاولة الفاشلة إلى جانب مجموعة من المرتزقة الاوروبيين حاولوا استفزاز جوهر والضغط عليه لتقديم استقالته، وإقالة وزير الداخلية ابراهيم هاليدي لتورطه في المحاولة.

لكن متاعب جوهر انتقلت إلى داخل البيت الحزبي الذي ينتمي إليه: «اتحاد القمريين من اجل التقدم». ففي كانون الاول ١٩٩٠، ترك عضوان في مجلس الوزراء هذا الحزب وكونا حزبًا جديدًا معارضًا هو «التجمع من اجل الديمقراطية والتغيير» (رشاد)، ومع ذلك لم يتخليا عن حقيبتيهما الوزاريتين. وفي آذار ١٩٩١، اعلنت حكومة جوهر عن نيتها عقد مؤتمر

سيّد محمد جوهر.



يحضره ثلاثة مندوبين عن كل تجمع سياسي بغرض مناقشة صيغة دستورية تعرض على المؤتمرين. وقد تمّ عقد المؤتمر فعلاً في ايار ١٩٩١، غير ان احزابًا معارضة رئيسية قاطعته.

في ٣ آب ١٩٩١، عاد مسلسل الانقلابات في حلقة جديدة قادها وزير الداخلية السابق ابراهيم هاليدي، وكان رئيسًا للمحكمة العليا. فقد أعلن هاليدي، بقرار المحكمة، عزل الرئيس جوهر وعين نفسه رئيسًا مؤقتًا. وقد دانت الحكومة محاولة هاليدي، واعتقل مع عدد من مؤيديه. وشكل جوهر حكومة ائتلاف وطني جديدة ضمت وزيرين من «الجبهة الديمقراطية». غير ان حركة المعارضة اتسعت في اواخر ١٩٩١ حتى انها شملت حزب «اتحاد القمريين من اجل التقدم» الذي كان يساند جوهر في السابق. وتمكن جوهر من التوصل، في وقت لاحق، مع قادة الاحزاب الرئيسية، إلى اتفاق نص على المبادرة إلى عقد صلح وطني وتشكيل حكومة اتحاد وطني والتحضير لعقد مؤتمر دستوري. وتضمنت المبادرة ايضًا التأكيد على شرعية انتخابات جوهر رئيسًا، في ما تمّ تشكيل الحكومة الجديدة في مطلع ١٩٩٢ بصورة انتقالية وترأسها محمد تقي وتمثل فيها حزبان مؤيدان لجوهر إلى جانب الاحزاب المعارضة. وتولت الحكومة الانتقالية مهمة التحضير لاجراء انتخابات تحدد موعدها في نيسان ١٩٩٢، وكذلك اعداد دستور جديد على ان يجري تصويت عام على الدستور لنيل الشرعية. ووضع الدستور (وهو الرابع) وأقره الشعب في استفتاء جرى في ٧ حزيران ١٩٩٢.

وتعرض الرئيس سيد محمد جوهر لمحاولتي انقلاب اخريين في ايلول وتشرين الاول ١٩٩٢. وقاد إحدى المحاولتين نائب الرئيس نفسه عمر تامو الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في الوقت عينه بالتعاون مع أبناء الرئيس السابق أحمد عبد الله. وقد تم إحباط المحاولتين بعد تدخل فرنسي عسكري.

خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، شهدت جزر القمر اضرابات الاطباء والمدرسين وموظفي الدولة ما أدّى إلى سوء الحالة الصحية للمرضى وتعطيل مصالح الدولة واغلاق المدارس عامًا دراسيًا كاملاً، ولم تتوقف هذه الاضطرابات إلا في صيف ١٩٩٣ عندما عاد دفع الرواتب وانتظم بعد ضغط الانفاق والحصول على مساعدات خارجية.

وتميزت اجواء الحملة الانتخابية التشريعية (كان الرئيس جوهر قد أجل موعدها ثلاث مرات حتى استقر موعدها في كانون الاول ١٩٩٣) بخطاب سياسي لم يكن مألوفًا من قبل هو الخطاب الاسلامي ممثلاً في حزبي «الانقاذ» و«العدالة» المطالبين بتطبيق الشريعة الاسلامية، من دون تحريض على استخدام العنف. لكن هذا الخطاب أدّى إلى ظهور خطابات اسلامية مضادة. وجاءت النتيجة فوزًا للموالين للرئيس جوهر الذي عين رئيس حكومة جديدة هو محمد عبده.

الانضمام إلى الجامعة العربية: تابع الرئيس سيد محمد جوهر طلب بلاده الانضمام إلى الجامعة العربية، وارسل في العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ مبعوثين إلى القاهرة والرياض وصنعاء ومسقط لقبول الطلب بعد تجديده مرة أخرى. وانتهز جوهر فرصة حضوره القمة الافريقية التاسعة والعشرين في القاهرة، في حزيران ١٩٩٣، فالتقى الرؤساء العرب المشاركين في القمة، خصوصًا الرئيس المصري حسني مبارك،وأمين عام الجامعة العربية، ونجح في كسب تأييدهم طلبه.

في ٢٠ ايلول ١٩٩٣، وفي دورة المجلس رقم ١٠٠، وافق كل اعضاء مجلس الجامعة على طلب الانضمام الذي قدم للمرة الاولى في الدورة ٦٨ في العام ١٩٧٧. وتحفظ العراق على القرار الذي يحمل الرقم ٥٢٨٠ الذي جاء بناء على الدراسة التي اعدتها الامانة العامة حول استيفاء جزر القمر شروط الانضمام إلى الجامعة. والقى الرئيس جوهر خطابًا باللغة العربية هنّأ شعبه العربي بالانضمام إلى الجامعة العربية، واعتبر يوم ٢٠ ايلول ١٩٩٣ يوم الاستقلال الحقيقي وليس ٦ تموز ١٩٧٥ (هكذا باتت جزر القمر تنتظر شهر آذار ١٩٩٤ لانعقاد الدورة ١٠١ لمجلس الجامعة لتحتل مقعد العضو الرقم ٢٢). وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، وأثناء زيارته القاهرة، وقّع وزير خارجية جزر القمر مسلم بن موسى وثيقة انضمام بلاده إلى الجامعة العربية.

وفي اول حديث إلى صحيفة عربية، هي «الحياة» (العدد ١١٢٣٠، تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٦) ناشد جوهر الدول العربية مساعدة بلاده ومساندته دبلوماسيًا لانهاء الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوته، إحدى الجزر الرئيسية في البلاد، معتبرًا ان هذه المشكلة هي مشكلة عربية واسلامية بقدر ما هي قمرية، إذ ألغت فرنسا تعليم اللغة العربية وفرضت الفرنسية. واتهم فرنسا بمحاولة إشعال الفتنة في بلاده، عبر احزاب المعارضة، بسبب انضمامها إلى جامعة الدول العربية.

في آب ١٩٩٤، زار جوهر، ووزير خارجيته سيد محمد سقاف، العربية السعودية والتقى الملك فهد بن عبد العزيز، واعلن ان «بلاده بعد انضمامها إلى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ورابطة العالم الاسلامي تتطلع إلى دعم ومساندة الدول العربية الشقيقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في دعم البنية الاقتصادية لجمهورية جزر القمر».

لكن بعد نحو سنة واحدة من الانضمام إلى جامعة الدول العربيةوقيام المسؤولين بعدة زيارات لمصر والعربية السعودية، ودعوتهم القادة العرب لمساعدتهم على انهاء الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوته، وفتح سفارات عربية في عاصمتهم موروني، وإجراء استثمارات عربية وخليجية في جزر القمر، صرّح وزير الخارجية والتعاون الدولي محمد السقاق (اواسط ايلول ١٩٩٤) بان بلاده لم تحقق أي فائدة من انضمامها للجامعة العربية، وأشار إلى احتمال اغلاق سفارة بلاده في

القاهرة. ومما قاله: «إن الحكومات تتعامل معنا باسلوب اللامبالاة في مسألة طلب المساعدات».

الاعتراف باسرائيل: تميز الشهران الاخيران من العام ١٩٩٤ (اي في أجواء، وبعيد، اعلان القمريين عن خيبة أملهم بالمساعدات العربية: فتح سفارات، قضية جزيرة مايوته المحتلة، مساعدات اقتصادية) بحديث علاقات جزر القمر باسرائيل بدءًا من توقيع الرئيس سيد محمد جوهر والسفير الاسرائيلي لدى فرنسا يهودا لانكري اتفاقًا يقضي باقامة علاقات دبلوماسية بين جزر القمر واسرائيل، وذلك في باريس في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ إثر انتقال الرئيس جوهر إلى باريس في ختام أعمال القمة الفرنسية-الافريقية في بياريتز. وبذلك أصبحت جزر القمر ثالث عضو في الجامعة العربية، بعد مصر والاردن، يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

لكن بعد ثلاثة ايام فقط من توقيعه الاتفاق، أعلن جوهر (وكان لا يزال في باريس) ان تطبيع علاقات بلاده مع اسرائيل «يتم فقط بعد تسوية المسائل التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الاوسط، خصوصًا التوصل إلى حل لمسألة القدس يرضي الفلسطينيين، وإلى اتفاقات سلام مع سورية ولبنان في مقابل اعادة اراضيهما المحتلة». وفي الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية القمرية محمد سعيد السقاف (وكان في زيارة القاهرة) ان الاتفاق الذي وقع في باريس هو «بيان مشترك» فقط.

وعُزي هذا التراجع عن تنفيذ الاتفاق إلى «الاستياء البالغ الذي اثاره في الاوساط الشعبية القمرية، وفي بعض الاوساط العربية». وذهب الامين العام لحزب «جبهة العدالة الوطنية» (معارض) في جزر القمر الشيخ أحمد عبد الله إلى حد اعتبار الاتفاق «خيانة عظمى» و«جريمة مخلة بالشرف».

نهاية عهد الرئيس سيد محمد جوهر: في اواخر آذار ١٩٩٥، اقال جوهر حكومة رئيس الوزراء محمد خليفة وكلف وزير المال السابق كعب الياشورطي تشكيل حكومة جديدة اقتصرت على أربعة وزراء. وجاءت إقالة حكومة خليفة بعد الانتقادات التي تعرضت لها واستمرار الاحتجاجات الشعبية ضدها منذ تشرين الثاني ١٩٩٤، وذلك بسبب توقيعها اتفاق إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وفشل بيع شركة الخطوط الجوية التابعة لجزر القمر اسطولها الجوي (يضم طائرتين فقط، للنقل الداخلي) بعد فضح البرلمان هوية المشتري رولان أشيلي (من جزيرة موريشيوس) الذي تبين انه مطلوب اعتقاله في عواصم عدة، وكانت وزارة الخارجية منحته وعائلته جوازات سفر دبلوماسية. وقد اتهمت احزاب المعارضة وزير الخارجية، السقاف، بأنه وراء الاتفاقين مع اسرائيل ومع رولان أشيلي. واتهمته ايضًا باستبعاد العناصر التي تتحدث اللغة العربية من ديوان وزارته وسفارات جزر القمر.

في ٢٨ ايلول ١٩٩٥، قامت مجموعة مسلحة بقيادة المرتزق بوب دونار، بمحاولة

انقلابية واحتجزت الرئيس سيد محمد جوهر. وقام وزير الداخلية السابق أيوب كومبو بدور المفاوض بالنيابة عن الانقلابيين. وكان تامو سجن بعد محاولة انقلاب في ايلول ١٩٩٢، واطلقه المتمردون في سجن موروني فور وقوع العملية الانقلابية.

وقبل ايام من الانقلاب (ايلول ١٩٩٥)، تواترت أنباء عن عزم الرئيس جوهر السماح بانشاء مصرف لتبييض اموال المافيا الروسية في موروني، وعن عزمه ايضًا خوض الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان ١٩٩٦ على رغم الاستياء الذي يثيره إمعان مساعديه في الفساد.

بعد نحو اسبوع من وقوع الانقلاب وسيطرة الانقلابيين على مرافق البلاد، وصل ٦٠٠ جندي فرنسي إلى موروني على متن طائرات عسكرية وسفينتين حربيتين. وسيطر الفرنسيون بسرعة على الوضع واستسلم لهم الانقلابيون وحلفاؤهم المرتزقة. وأيدت الجامعة العربية حق جزر القمر في طلب تدخل فرنسا لاعادة الشرعية في موروني. إذ إن هذا التدخل «جاء تلبية لطلب رئيس الوزراء القمري كعب الياشورطي الذي بات يشغل منصب الرئاسة بصفة موقتة نظرًا إلى تعذر ممارسة جوهر صلاحياته». وكان الياشورطي لجأ فور وقوع الانقلاب إلى مقر السفارة الفرنسية. وأعلن في ٣ تشرين الاول ١٩٩٥ توليه الرئاسة وطلبه «من فرنسا تطبيق المعاهدة الدفاعية الموقعة في ١٩٧٨ التي تخول جزر القمر المطالبة بتدخل عسكري فرنسي في حال تعرضها لغزو خارجي. وهذا هو الحال، لأن المجموعة التي يتزعمها دونار مؤلفة من أجانب».

أما رئيس الجمهورية سيد محمد جوهر فقد أفرجت عنه قوات التدخل الفرنسي ونقلته إلى جزيرة رينيون. ومن هناك أعلن انه سيعود إلى موروني في ٢٤ تشرين الاول ١٩٩٥. لكن في اليوم الذي سبق موعد عودته طلبت حكومة كعب الياشورطي منه عدم العودة إلى حين توافر الظروف المناسبة لذلك.

وفي آذار ١٩٩٦، جرت انتخابات رئاسية فاز بها الرئيس الحالي محمد تقي عبد الكريم، وهو مهندس زراعي ويرأس حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (U.N.D.C.).

بوب دونار: إسمه الحقيقي جيلبير بورجو. ولد في إحدى قرى جنوب غربي فرنسا في ٧ نيسان ١٩٢٩. التحق جنديًا بسلاح البحرية الفرنسي، وحارب في الهند الصينية والجزائر. بعد إعادته إلى بلاده وتسريحه عمل شرطيًا وسرعان ما تقاعد.

في مستهل الستينات تحول دونار بائعًا لآلات المطابخ الحديثة. ويبدو انه كان سئم عمله عندما قرأ اعلانًا في ١٩٦٥ نشرته إحدى الصحف لشركة التعدين التي كانت تقوم بنشاط كبير في مقاطعة كاتنغا في زائير. كانت الشركة تبحث عن «حراس أمنيين». ومنذ ذلك الوقت لم يعد يعثر لدونار على أثر في باريس. بعد ستة أشهر فقط ظهر في زي ضابط مظلات، وسمّى نفسه «الكولونيل بوب»، وبدأ يمارس

مهماته قائدًا لإحدى عصابات مقاطعة كاتنغا. وأضحى من المستشارين المقربين إلى زعيم متمردي كاتنغا مويس تشومبي.

أثناء بقائه في الكونغو البلجيكي (زائير حاليًا) أصيب في ظروف غامضة برصاصة في رأسه، وتوارى عن الانظار شهورًا عدة. وعندما عاود الظهور عثر عليه في اليمن حيث كان يتولى تدريب قوات الامام المناهضة للتدخل المصري.

راجع دونار حساباته ومكاسبه من عمليتي الارتزاق في الكونغو واليمن، فقرر العودة إلى بلاده حيث حصل على وكالة لبيع سيارات «ستروين» قرب مسقط رأسه. وأغراه النجاح بأن يرشح نفسه عمدة للقرية، غير ان الحظ لم يحالفه.

عاودته شهوة المغامرة فأجرى اتصالات مع زعيم حركة بيافرا الانفصالية النيجيرية الجنرال أوجوكو، وعلى الأثر تفرغ لتجنيد مرتزقة للعمل في بيافرا حيث دارت أعنف حرب أهلية شهدتها القارة الافريقية. وكان في الوقت نفسه يخطط للقيام بعمليات تخريبية في ليبيا.

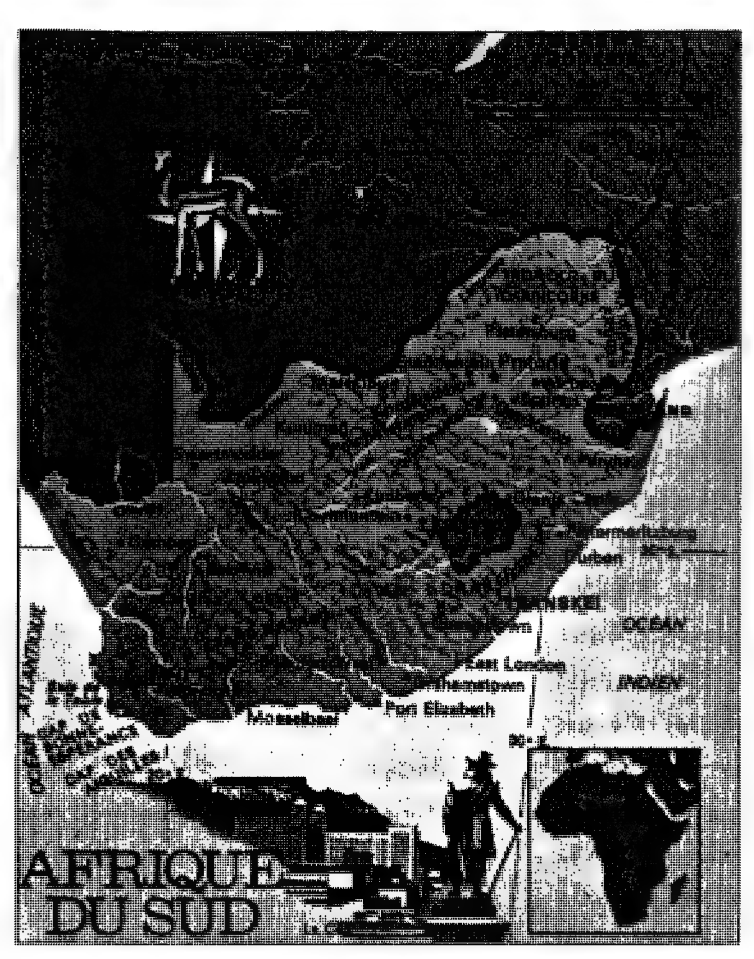
غير ان اول تغيير انقلابي ملموس كان وراءه دونار حدث بعد ١٠ سنوات من وصوله إلى افريقيا. ففي ١٩٧٥، نفذ انقلابًا في جزر القمر اطاح حكومة الرئيس أحمد عبد الله. وانتقل الكولونيل دونار بعد ذلك إلى الغابون حيث اختاره رئيسها الحاج عمر بونغو مستشارًا خاصًا له. ومن هناك خطط لعملية فاشلة للسيطرة على إقليم كابيندا الانغولي الثري بالنفط. وفي ١٩٧٧، جنّد فرقة من المرتزقة نفذت محاولة انقلاب في جمهورية بنين هدفت إلى إطاحة حكومتها الشيوعية. غير ان الاخيرة استعانت بقوات كورية شمالية احبطت الانقلاب.


جنديان فرنسيان يقتادان بوب دونار.



إثر تلك الاخفاقات قرر المغامر الفرنسي العودة إلى مسرح عملياته الرئيسي: جزر القمر. وفي ايار ١٩٧٨، نفذ انقلابًا عسكريًا أطاح الرئيس علي صويلح الذي قتل أثناء الاشتباكات. وذكر المرتزقة ان صويلح سقط أثناء محاولته الفرار. وقرر دونار على الأثر إعادة الرئيس أحمد عبد الله إلى السطة، لكن إسميًا، إذ ظلّ هو الرئيس الفعلي. ولترسيخ اقدامه وتعزيز تحالفاته بين سكان الارخبيل تزوج من إحدى فتيات جزر القمر، وأعلن انه اعتنق الاسلام. وبدأ يتلقى مساعدات تشمل الاسلحة والاموال من جنوب افريقيا قبل انهيار نظام الأقلية البيضاء. واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الحرس الجمهوري، وهي القوة العسكرية الوحيدة في جزر القمر، وقوامها ٦٠٠ رجل. وإثر محاولة انقلاب فاشلة وغامضة قتل الرئيس أحمد عبد الله في حضور دونار في ١٩٨٩. وشنت منظمة العفو الدولية حملة شديدة على نظام دونار الذي اتهمته بتعذيب خصومه. وإزاء ذلك مارست فرنسا وجنوب افريقيا ضغوطًا شديدة عليه اسفرت عن ارغامه على مغادرة جزر القمر ليقيم في ضيعته الخاصة قرب بريتوريا، وليعلن، في ١٩٩٣، انه قرر التقاعد. غير ان انقلابه الأخير (١٩٩٥)- وهو السابع عشر في سلسلة مغامراته في شتى انحاء افريقيا- جاء ليؤكد انه لم يتقاعد بعد (من «الوسط»، العدد ١٩٣، تاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٩٥، ص ١٦).

هذه المرة، بدا ان جميع الاحزاب في جزر القمر رفضت وجود المرتزقة وعلى رأسهم بوب دونار. وقد اقتادتهم (نحو ٣٥ شخصًا جميعهم تقريبًا فرنسيون) قوات التدخل الفرنسية إلى فرنسا، التي وصلوا إليها في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٥، وأودعتهم السجن. وسجن دونار كذلك لانتهاكه شروط حكم سابق بسجنه خمس سنوات مع وقف التنفيذ يحظر عليه مغادرة البلاد من دون إذن من القاضي.



جنوب افريقيا

بطاقة تعريف

الاسم: «أزانيا» (Azania) في لغة قبائل البانتو، وهو الاسم الذي اطلقته عدة منظمات للسود على البلاد. و«جنوب افريقيا البريطانية» حتى ١٩١٠. و«اتحاد جنوب افريقيا» بين ١٩١٠ و١٩٦١. و«جمهورية جنوب افريقيا» منذ ١٩٦١.

الموقع: في أقصى جنوبي القارة الافريقية. طول شاطئها على المحيط الأطلسي ٨٧٢كلم، وعلى المحيط الهندي ٢٠٨٢كلم. وتحيط بها موزمبيق (طول حدودها معها ٤٨٠كلم)، سوازيلاند (٤٧٠كلم)، زيمبابوي (٢٥٠كلم)، بوتسوانا (١٥٥٠كلم)، ناميبيا (٩٢٠كلم)، ليسوتو (٧٨٠كلم، وهي جيب داخلي تحيط بها جنوب افريقيا من كل الجهات).

المساحة: مليون و٢٢١ ألفًا و٧٣كلم م..

العاصمة: بريتوريا. أهم المدن: كاب (الرأس)، جوهانسبورغ، دوربان، وغيرها (راجع باب «مدن ومعالم»).

السكان: اواخر نيسان ١٩٩٤، وفي أجواء انشداد العالم إلى الحدث التاريخي المصيري (الانتخابات) في جنوب افريقيا الذي نقل هذه البلاد من حكم الأقلية البيضاء إلى حكم الأكثرية السوداء، سيل من الكتابات والدراسات تناقلتها وسائل الاعلام العالمية حول

مختلف شؤون وقضايا جمهورية جنوب افريقيا، منها تلك المتعلقة بالتوزيع السكاني، ومنها نستخلص التالي:
يعد سكان جنوب افريقيا ٣٨ مليون نسمة (كان ذلك في نيسان ١٩٩٤، والتقديرات اليوم-اواسط ١٩٩٦-تشير إلى انهم بلغوا نحو ٣٩ مليونًا)، توجه منهم ٢٣ مليونًا إلى صناديق الاقتراع (في ٢٧ نيسان ١٩٩٤) في اول انتخابات متعددة الاعراق، أي خليط من السود (٧٥٪) والبيض (١٤٪) والخلاسيين والآسيويين (١١٪).
ينتمي السكان السود (٢٨ مليونًا) إلى تسعة اعراق ويتحدثون ١٢ لغة. وتشكل قبائل الزولو أكبر القبائل السوداء ويبلغ عدد افرادها ٩ ملايين نسمة يعيش ثلثاها في إقليم ناتال. وتعتبر الزولو، نظرًا إلى سمعتها وتاريخها القتالي، أقوى القبائل في البلاد وأكثرها نفوذًا. وبين الزولو الذين يتحدثون لغتهم الخاصة (زولو) من يؤيد حزب «إنكاثا» المحافظ بزعامة ملك الزولو غودويل زويليتيني، وبينهم من يؤيد حزب «المؤتمر الوطني الافريقي» بزعامة نلسون مانديلا. وتسببت الخلافات بين هذين الحزبين في أعمال عنف يشهدها إقليم ناتال منذ ١٩٨٥. وقد دعا ملك الزولو منذ فترة إلى استقلال إقليم ناتال.
وتعتبر قبيلة حوسا التي ينتمي إليها مانديلا ثاني أكبر القبائل في البلاد وتعد نحو ٦ ملايين نسمة معظمهم يشكلون قاعدة حزب المؤتمر الوطني.
وبين الـ٥ ملايين و٤٠٠ ألف من البيض هناك ٦٠٪ من الأفريكانيين من احفاد المستعمرين الهولنديين والفرنسيين والألمان الذين وصلوا إلى البلاد في القرن السابع عشر. أما نسبة الـ٤٠٪ الباقية من البيض فهي من أصل بريطاني بشكل اساسي. ويتحدث الأفريكانيون لغتهم الخاصة (الأفريكانية) وهي لغة مشتقة من الهولندية.

وأدت مواجهاتهم الطويلة مع السود والناطقين بالانكليزية إلى انتصار الحزب الوطني في ١٩٤٨ وإلى إقامة نظام الفصل العنصري «أبارتيد» (Apartheid). أما اليوم فان الغالبية منهم تطالب بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الأفريكانية.
أما الناطقون بالانكليزية وعددهم نحو مليوني نسمة، فأقاموا امبراطوريات اقتصادية قوية بفضل مناجم الذهب والألماس التي يسيطرون عليها.
والخلاسيون الذين يصنفون بين الملونين فهم احفاد المستعمرين البيض من علاقات بالسود ابناء البلاد أو من العبيد الذين تم استقدامهم من ماليزيا أو من مناطق افريقية أخرى، ويبلغ عددهم نحو ٣ ملايين. وقد تم بصورة تدريجية اعتبار كل الذين لم يستطيعوا إيجاد مكان لهم بين البيض أو الهنود أو السود في عداد الخلاسيين. وتعيش نسبة ٨٠٪ من الخلاسيين في إقليم الكاب في الجنوب، وهم يتكلمون الأفريكانية ويتبعون الكنيسة الاصلاحية الهولندية. وعارض الخلاسيون الذين نمت بينهم طبقة متوسطة كبيرة المؤتمر الوطني الافريقي بسبب علاقاته مع الحزب الشيوعي.
أما الهنود، الذين يعدون نحو مليون نسمة ويقيمون في إقليم ناتال، فقد وصلوا إلى جنوب افريقيا على دفعتين اعتبارًا من ١٨٦٠: الاولى كانت يدًا عاملة في زراعة قصب السكر، الثانية تعاطت التجارة وقدمت إلى البلاد بعد ذلك بسنوات. ومنذ ١٩٨٤، بدأت سلطة البيض تمنح الخلاسيين والهنود تمثيلاً في البرلمان ذي المجالس الثلاثة بينما بقي السود مستبعدين عن أي تمثيل برلماني.
٦٨٪ مسيحيون يتوزعون على الكنائس الأفريكانية المستقلة، وعلى الكاثوليك، والميثوديين، والاصلاحيين، والأنغليكان،

والمعمدانيين، واللوثريين...
٣٢٪ غير مسيحيين ويتوزعون على: مسلمين، هندوس، يهود (نحو ٦٠ ألفًا)، بوذيين، ومعتقدات دينية إحيائية محلية أخرى (راجع باب «معالم تاريخية» بالنسبة إلى المسلمين في جنوب افريقيا).

النظام: قبل انتخابات نيسان ١٩٩٤: جمهورية منذ ٥ تشرين الاول ١٩٦١. الدستور المعمول به (أقره استفتاء ٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، ودخل حيز التنفيذ في ٣ ايلول ١٩٨٤) يستوحي القيم المسيحية والحضارية ويضمن المساواة امام القانون. السلطة التشريعية: برلمان من ٣ مجالس ينتخب اعضاؤه لمدة ٥ أعوام: الجمعية العمومية من ١٧٨ نائبًا أبيض (مقاطعة الكاب ٥٦، الناتال ٢٠، أورانج ١٤، ترانسفال ٧٦، و٤ نواب يعينهم الرئيس و٨ ينتخبون ويمثلون الاحزاب)؛ ومجلس الممثلين: ٨٥ عن الخلاسيين، ٨٠ منهم ينتخبون، و٢ يعينهما الرئيس و٣ يمثلون الاحزاب؛ مجلس المندوبين: ٤٥ عضوًا يمثلون الهنود. أدان مجلس الأمن الدولي (١٣ صوتًا وتغيب صوت الولايات المتحدة وصوت بريطانيا) هذا الدستور واعتبره مناقضًا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة. السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية، تنتخبه لمدة ٥ أعوام هيئة انتخابية مكونة من ٥٠ عضوًا من البيض، و٢٥ من الخلاسيين و١٣ من الهنود، وأعضاء هذه الهيئة تختارهم المجالس البرلمانية الخاصة بهم (السود غير ممثلين) من دون ان يكونوا حكمًا اعضاء في هذه المجالس. ويساعد الرئيس مجلس تنفيذي من ١٥ عضوًا يعينهم الرئيس، و٣٥ تنتخبهم المجالس البرلمانية و١٠ تختارهم المعارضة. المجلس الرئاسي: من ٦٠ عضوًا، منهم ٣٥ تنتخبهم المجالس البرلمانية الثلاث (٢٠ أبيض، ١٠ خلاسيين و٥ من الهنود)، و٢٥ يعينهم الرئيس بينهم ١٠ من بين ممثلي احزاب المعارضة. كوديزا (مؤتمر من اجل جنوب افريقيا ديمقراطية)، نشأ في ٢٠ كانون الاول ١٩٩١، ومكون من ممثلين للحكومة ولـ١٩ تنظيمًا سياسيًا. **بعد انتخابات نيسان ١٩٩٤:** انتخابات ٢٦-٢٨ نيسان ١٩٩٤ دفنت نهائيًا نظام الفصل العنصري (أبارتيد Apartheid) بعد ان كان ألغي رسميًا في ١٧ حزيران ١٩٩١، وذلك بالانتصار الكاسح الذي أحرزه حزب المؤتمر الافريقي بزعامة نلسون مانديلا في هذه الانتخابات، وبانتخاب مانديلا رئيسًا للجمهورية بعد ذلك بايام، أي في ١٠ ايار ١٩٩٤. ومنذ مطلع ١٩٩٤، ألغي «البرلمان الثلاثي» (البيض، الخلاسيون، الهنود. استبعاد كلي للسود)، ما جعل السلطة، ولاول مرة في تاريخ البلاد، تُمارس على اساس انها سلطة وطنية موحدة ومتمتعة ببنى سياسية وادارية ذات قرارات مطبقة على جميع المواطنين من دون أي تفرقة. كما جرى وضع عَلَم جديد لا يوحي بأي تفرقة أو غلبة أو ثأر. وجرى ايضًا إلغاء نظام البانتوستان (راجع باب «الأبارتيد» بعد النبذة التاريخية)، فأعيد دمجها لتشكل «الاراضي الوطنية». فكل جنوب افريقي أصبح مواطنًا في دولة موحدة هي «جنوب افريقيا». لكن جميع هذه الامور لم تجر بسهولة و لم ترسُ بعد على شاطىء أمين. فثمة صعوبات هائلة لا تزال تعترض تطبيقات النظام الجديد، فجنوب افريقيا تواصل بحثها عن ذاتها لكن على قواعد جديدة لا تعرف مثيلاً لها في التاريخ السياسي. ذلك ان كل تصنيف مبسط للجنوب افريقيين يعتمد معيارًا وحيدًا لا معنى له. فكل مواطن جنوب افريقي يراكم في شخصه عدة هويات: دينية، ثقافية، لغوية، إتنية... تربطه ليس بشبكة اجتماعية واحدة، بل بعدة شبكات، ما يجعل هامش التحالفات والمصير واسعًا جدًا.

الاحزاب: راجع باب «معالم تاريخية».

الاقتصاد: تشكل الغابات ١،١ مليون هكتار من اراضي البلاد، والاراضي المروية ١٠،٥ مليون هكتار، والمراعي ٧٠،٦ مليون هكتار. معدل الانتاج السنوي من الذرة ٧،٧ مليون طن، والقمح ١،٧ مليون طن، والسكر ١٨،١ مليون طن، ودوار الشمس ٠،٦ مليون طن، والبطاطا (١،٤)، والقطن، والكرمة (١،٩)، وغيرها من الفواكه والخضار بحيث تشكل جنوب افريقيا سابع مصدر للانتاج الزراعي في العالم. وتنتج نحو مليار و٦٦٠ مليون متر مكعب من أخشاب البناء، ونحو مليار و٣٩٠ مليون متر مكعب من اخشاب مخصصة لصناعة الورق. وتربية الماشية وصيد السمك (نحو ٨٠٠ ألف طن) قطاعان مهمان ايضًا.

أهم مناجم البلاد مناجم الذهب التي يعمل فيها نحو ٣٠٠ ألف من أصل نحو ٦٥٠ ألف عامل يعملون في مختلف انواع المناجم. أول منجم للذهب اكتشف في ١٨٧١ في مقاطعة ترانسفال. ويشكل ذهب جنوب افريقيا ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي و٤٠٪ من الانتاج العالمي. وهناك ٦٦ منجمًا للألماس الذي يشكل ٢٤٪ من الاحتياطي العالمي، ويبلغ متوسط إنتاجه السنوي (في العشر سنوات الأخيرة) في جنوب افريقيا نحو ٨ ملايين و٤٥٠ قيراطًا. الفحم: ١١٠ مناجم عاملة، ويبلغ احتياطيه نحو ١١٥ مليار طن مما يجعل جنوب افريقيا في المرتبة التاسعة عالميًا من حيث امتلاكه. وهناك مناجم الكروم، والمنغنيز، والاورانيوم، والحديد، وغيره. والبلاد غنية بالغاز الطبيعي، وفي السنوات الأخيرة بدأت صناعات حديثة تعمل على تحويل الغاز الطبيعي إلى نفط. وهناك اربع مناطق صناعية كبرى: في الترانسفال صناعات ثقيلة ومنجمية، في الكاب صناعات غذائية، في دوربان صناعات للسفن ومصافي النفط وللورق، في بورت اليزابت وبريتوريا مصانع السيارات.

المرتبة العالمية من حيث الانتاج: جنوب افريقيا الاولى في الذهب، الخامسة في الفحم، السابعة في النيكل والحديد، الثالثة عشر في قصب السكر، الرابعة عشر في الذرة (راجع «جوهانسبورغ» في باب مدن ومعالم).

كانت الامم المتحدة فرضت في ١٩٧٧ حظرًا «اختياريًا» على جنوب افريقيا بسبب نظام الفصل العنصري (ابارتيد) الذي كانت تنتهجه حكومتها، ولجأت (الامم المتحدة) إلى تشديد هذه الاجراءات وفرض حظر واسع النطاق بموجب القرار رقم ٥٦٩ الصادر عن مجلس الامن.

ومع إجراء الانتخابات الديمقراطية (نيسان ١٩٩٤)، زالت مبررات الحظر والقيود الاقتصادية المفروضة على التعامل مع جنوب افريقيا. وتزامن هذا التحول مع تنافس الدول الغربية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي اخذت تبرز في السوق النامية في هذا البلد. وتركزت انظار المستثمرين الدوليين خصوصًا على المشاريع الطموحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي اعلنت عنها السلطات الجديدة المنتخبة. وأخذت جنوب افريقيا تستقطب استثمارات ضخمة (بريطانية على وجه الخصوص، ثم فرنسية واميركية) بحثًا عن فرص عمل في هذه الدولة التي تعتبر واحدة من أكثر الدول الافريقية تقدمًا على صعيد التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة والقوانين المالية والمصرفية. وجنوب افريقيا تعتبر المنافس الافريقي الوحيد للدول الصناعية خارج القارة.

يرى المسؤولون في جنوب افريقيا ان القضاء على هيمنة البيض على الاقتصاد يحتاج إلى المساعدات الخارجية في الدرجة الاولى، لا سيما تلك التي تركز على مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى الكثير من الاستثمارات والتركزات الرأسمالية لدى الفئات

الدنيا من المواطنين السود.
ويجمع المستثمرون على الاهمية الاقليمية التي يرتديها الاقتصاد في جنوب افريقيا، قياسًا إلى بقية الاقتصادات المجاورة المتخلفة عنه صناعيًا واداريًا وبنيويًا. ذلك ان جنوب افريقيا تشكل نقطة انطلاق للانتعاش الاقتصادي في كامل منطقة افريقيا الجنوبية.

وتسهّل عودة جنوب افريقيا إلى الكومنولث البريطاني واستعادة عضويتها فيه في اول حزيران ١٩٩٤ بعد قطيعة استمرت ٣٣ عامًا، استفادتها من الخبرات والمساعدات التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة البريطانية والتي صنّفت جنوب افريقيا ضمن لائحة من ٨٠ سوقًا تحتل الاولوية في العالم.

لكن ثمة مشكلة مالية ذات إنعكاسات إقتصادية بالغة الحذت، بدءًا من صيف ١٩٩٦، تشغل بال المسوولين في جنوب افريقيا، إذ أصبحت هذه الجمهورية الديمقراطية الجديدة، بعد سنتين من فتح حدودها، مركزًا لتبييض الاموال لخلو تشريعاتها من قوانين خاصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم. ولأن تبييض الاموال لا يعتبر بحد ذاته عملاً مخالفًا للقانون إلا إذا كان مرتبطًا بتجارة المخدرات فمن الصعب تقدير قيمة العملات الصعبة «القذرة» التي تمر في جنوب افريقيا لاعادة ادخالها بعد ذلك في الاقتصادات الغربية. لكن الخبراء يؤكدون تزايد الحسابات الدولية الغامضة في المصارف الجنوب افريقية. وتعترف السلطات بحجم هذه الظاهرة وتبدي تصميمها على التصدي لها .

نبذة تاريخية

قديمًا: وجدت بقايا هياكل بشرية في منطقة ستركفونتاين في جنوب افريقيا، وهي شبيهة بتلك التي اكتشفت في منطقة أولدوفاي من أعمال تنزانيا..ومع ذلك، لا يزال العلم عاجزًا عن كشف الانسان الاول الذي قطن جنوب افريقيا.

يبدأ المؤرخون الاوروبيون تأريخهم لجنوب افريقيا بالقول إن أقدم سكان هذه المنطقة المعروفين هم البوشيمان الذين لا ينتسبون، إتنيًا، إلى العنصر الأسود، والذين كانوا يعيشون سابقًا في أنحاء افريقيا الشرقية والجنوبية. وعندما بدأت قبائل البانتو تترك مناطق البحيرات الكبرى في قلب القارة، وتفد إلى الجنوب، طردت البوشيمان باتجاه الاراضي الجدباء المحيطة بالرأس (Cap) أو باتجاه صحاري الكلاري. وعندما بدأ الاوروبيون يتوافدون حوصر من بقي من

البوشيمان بين فكي الكماشة. وهناك من هم اليوم من اصل البوشيمان في ناميبيا وفي بوتسوانا.

أول القادمين الاوروبيين: شكل اكتشاف برتولومور دياز لرأس الرجاء الصالح، في ١٤٨٨، اول اتصال للاوروبيين بجنوب افريقيا. وبعد عشر سنوات، وصلها ايضًا فاسكو دي غاما. إلا ان البرتغاليين لم يبذلوا أية محاولة لاستعمار منطقة جنوب افريقيا.

في القرن السابع عشر، احتاج الهولنديون والانكليز، الذين كانوا يتنافسون على استعمار مناطق الشرق الاقصى، إلى محطات لتموين سفنهم. فقررت الشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية، في ١٦٥٢، ان تجعل من نقطة في رأس الرجاء الصالح إحدى محطات تموين سفنها. فأرسلت إلى هناك ثلاثة مراكب تنقل مستوطنين بقيادة الهولندي جان فان ريبيك. ومنذ وصولهم، بدأوا ببناء قلعة دفاعية في الكاب في أقصى جنوبي جنوب افريقيا، وزرعوا بعض الحقول وربوا الماشية لتقديم المؤونة الغذائية لطواقم المراكب الهولندية المتوجهة إلى الهند.

التوغل: بعد سنوات، غادر بعض المستوطنين الهولنديين القلعة وتوغلوا قليلاً في البلاد موسعين من نطاق حقول الزراعة وتربية الماشية، إضافة إلى إقامتهم بعض الاتصالات التجارية مع السكان المحليين الأفارقة الذين كانوا يلتقونهم.

وما هي إلا سنوات قليلة حتى بدأ يلتحق بالمستوطنين الهولنديين مستوطنون أوروبيون أكثريتهم الساحقة من طائفة الهوغونو الفرنسيين الذين طُردوا من فرنسا بسبب الاضطهادات الدينية التي كانت تمزق البلاد في نهاية القرن السابع عشر.

ومع تزايد عدد الاوروبيين في منطقة رأس الرجاء الصالح (الكاب)، أخذ يظهر بينهم ميل للابتعاد عن منطقة الكاب والافلات من هيمنة الشركة الهولندية عليهم، خاصة وانهم بدأوا يستشعرون قوتهم العددية قياسًا على عدد الهولنديين. وعلى قدر ما كانوا يتوغلون في البلاد كانوا يصطدمون بالسكان السود الذين كانوا يسعون ايضًا وراء المراعي والمياه لماشيتهم.

السيطرة: بدأت تظهر في لغة المستوطنين هناك لفظة «بوير» (Boer) وهي تعني باللغة الهولندية «المزارعين»، وسرعان ما توسع استعمالها ومعناها حتى اصبحت تشير إلى المستوطنين الاوروبيين هناك. ومع تكاثر البوير وتشبثهم بالاراضي التي استحوذوا عليها، وبالعقيدة البروتستانتية، ومع الرخاء الذي أتاحته لهم الارض الجديدة الخصبة والرغبة في عزل أنفسهم عن الافريقيين، تكون لدى البوير شعور كثيرًا ما عبّروا عنه هم أنفسهم وما كتبه عنهم المؤرخون، شعور بأنهم «شعب الله المختار».

خلال الحروب النابوليونية، اشترت إنكلترا مستعمرة الكاب، من هولندا، التي أصبحت رسميًا من الممتلكات البريطانية بموجب مؤتمر فيينا (١٨١٥). واخذ

الانكليز يتزايدون في الكاب، كما اخذ تململ الهولنديين (البوير) يتزايد بدوره من القادمين الجدد.

أما تسخير الأفارقة السود للعمل في المزارع فكان في تزايد وفق الحاجة المتزايدة مع توسع مزارع المستوطنين. وقد لجأ هؤلاء، إضافة إلى ذلك، إلى جلب أرقاء آخرين من مناطق آسيوية، واستباحوهم إلى درجة معاشرة نسائهم دون ضوابط. فظهرت مع الزمن، نتيجة لهذه العلاقة، جماعة أخرى هي «الملونون»، وتسمّى في جنوب افريقيا «جريكاي» وهي أقرب في المعنى إلى «اولاد الحرام»، وينظر إليهم البيض نظرتهم إلى السود والآسيويين سواء بسواء (أتاح البريطانيون بعد ذلك لمجموعات كبيرة من الهنود فرص السكن والعمل في جنوب افريقيا لمساعدتهم على إدارة الارض الجديدة).

نزاعات الانكليز–البوير: لم يمض وقت طويل من شراء انكلترا لمستعمرة الكاب و«تشريعها» لها بموجب مؤتمر فيينا، حتى دخلت المجموعتان الاوروبيتان في جنوب افريقيا: الانكليز والهولنديون (البوير)، في نزاع مفتوح. ففي حدود ١٨٣٠، قرر عدد كبير من البوير مغادرة الكاب. وبين ١٨٣٥ و١٨٣٨، سلكت مئات العربات المحمّلة بالبوير طرق الشرق وطرق الشمال تاركة وراءها منطقة الكاب بيد الانكليز. وقد دعيت هذه الهجرة «الرحلة الكبرى».

أسس البوير في المناطق التي قصدوها، بعد حروب عديدة مع السكان السود الاصليين، جمهوريات مستقلة، وعلى الأخص دولة أورانج الحرة، وجنوب افريقيا أو ترانسفال.

ولأن القوة البريطانية كانت هي القوة الصاعدة خلال القرن التاسع عشر، وهي سيدة البحار، فقد اتسعت شهيتها لعدم الاكتفاء بمنطقة الكاب في جنوب افريقيا ولابتلاع البلاد بكاملها. وعلى الرغم من ان مؤتمر برلين (١٨٨٤–١٨٨٥) قد نظم تقسيم النفوذ الاوروبي في القارة الأفريقية بين الدول المنافسة، إلا ان الربع الاخير من القرن التاسع عشر قد شهد تفوقا دبلوماسيًّا وعسكريًّا بريطانيا، وأصبح التسابق على السيطرة على ارض الجنوب الافريقي بين كل من البرتغال والمانيا وبريطانيا هو الأكثر حدة، وكانت الأخيرة هي الأوفر حظًّا في جنوب افريقيا. والامر لم يكن سهلاً، إذ قاوم السكان البيض (البوير) النفوذ البريطاني الجديد. ما نتج عنه نشوب حرب ضروس بين القوات البريطانية وبين البوير، عرفت في التاريخ بـ«حرب البوير» بين ١٨٩٩–١٩٠٢ (راجع: معالم تاريخية)، وقاسى منها البريطانيون كما قاسى الأفريكانر أو البوير. أما القسوة الهائلة فقد وقعت على القبائل الافريقية. خاصة قبائل الزولو التي تصدت للمستعمرين البيض بمختلف جنسياتهم.

التسوية «البيضاء»: إتحاد جنوب افريقيا: في نهاية صراع البيض (البريطانيين والأفريكانر أو البوير) في ما بينهم، غلّبوا

مصالحهم الدائمة والطويلة الأمد، فتوصلوا إلى تسوية تاريخية، حيث قبل البوير الارتباط بالتاج البريطاني، وفي الوقت نفسه قبل البريطانيون بالحفاظ على هوية الأفريكانر فتبقى لغتهم هي اللغة الرسمية للبلاد مع احتفاظهم باستقلال كنائسهم. وأقيم نظام سياسي دستوري برلماني يقتصر على البيض فقط: في ١٩١٠، شكلت دولة أورانج الحرة، وترانسفال، ومستعمرتا الكاب وناتال البريطانيتان دولة متحدة باسم «اتحاد جنوب افريقيا»؛ ودخل دستورها حيز التنفيذ في ٣١ ايار ١٩١٠.

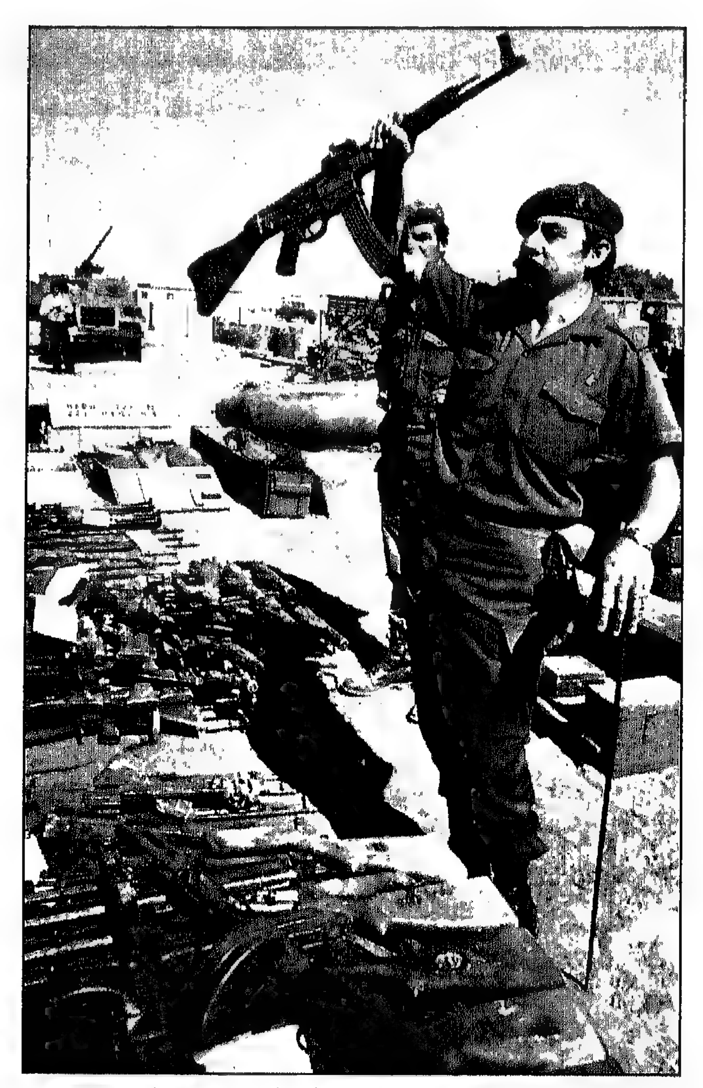
بين الحربين العالميتين: خلال الحرب العالمية الاولى، قاتلت جنوب افريقيا إلى جانب البريطانيين (على رغم تمرد بعض البوير). وقامت عصبة الامم في ١٩١٩-١٩٢٠ بوضع المستعمرات الالمانية في جنوب غربي افريقيا (ناميبيا) تحت انتداب اتحاد جنوب افريقيا.

ومع تسلم الجنرال هرتسوغ مقاليد السلطة في اتحاد جنوب افريقيا، خلفاً للجنرال سمطس، في ١٩٢٤، بدأ بفرض برنامج عنصري منهجي ومتشدّد. كما تمكن، في ١٩٣٤، من تعديل نظام الدومينيون، وتكريس السيادة الكاملة الداخلية والخارجية لاتحاد جنوب افريقيا. وابتداء من هذه السنة (١٩٣٤)، بدأ هرتزوغ يعدل من سياسته المتشددة، ما اثار حفيظة المتطرفين الذين شكلوا الحزب «القومي النقي» بزعامة الدكتور مالان الذي كان يهدف إلى تحقيق فصل عنصري منظم بين الاجناس عرف باسم «أبارتيد» (راجع: معالم تاريخية).

التزم هرتزوغ موقف الحياد من الدول المتصارعة في الحرب العالمية الثانية. لكن خليفته سمطس (الذي انتخب من جديد في ١٩٣٩) اخذ جانب الحلفاء على الرغم من المعارضة الشديدة التي لقيها من «القوميين الأنقياء» الذين دعوا لتأييد المانيا النازية. وبعد الحرب مباشرة، أي في ١٩٤٦، انفجرت قضية «هنود جنوب افريقيا» (راجع: معالم تاريخية) حتى انها أدرجت في تلك السنة على جدول أعمال هيئة الامم المتحدة (أول دفعة من العمال الهنود استقدمت إلى ناتال في ١٨٦٠، وفي وقت قصير أصبح عددهم يناهز عدد السكان من اصل اوروبي).

وفي عهد د. مالان (١٩٤٨-١٩٥٤)، بدأت سياسة اتحاد جنوب افريقيا تطبق الأبارتيد بكل قسوة وتسحق معارضة غير البيض الذين اضطروا إلى مواصلة نضالهم سرًا منذ ١٩٦٠. ونتيجة لهذه السياسة وقعت جنوب افريقيا في عزلة دولية، تكاد تكون شبه كاملة، إذ خرقتها اسرائيل التي اقامت مع جنوب افريقيا العنصرية امتن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ قيامها في فلسطين في ١٩٤٨.

جمهورية جنوب افريقيا: في تلك الأثناء تزايد المطالبون باصدار دستور جديد يعلن قيام نظام الجمهورية. وقصد هؤلاء من وراء هذا المطلب التحرر من كل رابطة مع



جنود جنوب إفريقيون يلوّحون بسلاح سوفياتي استولوا عليه عقب غارة على انغولا (١٩٨١).

العرش البريطاني والكومنولث. وقد تمّ لهم ذلك في استفتاء تشرين الاول ١٩٦٠. وفي آذار ١٩٦١، أعلن الانسحاب من الكومنولث، وفي ٣١ ايار من العام نفسه صدر دستور الجمهورية.

في ١٩٦٤، حكم على زعيم «المؤتمر الوطني الافريقي» (راجع: معالم تاريخية) نلسون مانديلا (راجع: زعماء ورجال دولة) بالسجن مدى الحياة.

وفي ٦ ايلول ١٩٦٦، اغتيل رئيس الوزراء، فيرفورد، فخلفه فورستر الذي كان وزيرًا للعدل. وفي السنوات الاولى من عهده، شهدت البلاد ولادة حركات مطلبية وقومية، كما بدأ الوعي القومي الافريقي يتبلور في الاوساط الجامعية. ففي ١٩٦٩، أنشأ بعض الطلاب القوميين السود «منظمة الطلبة لجنوب افريقيا» (ساسو) التي حركت مظاهرات طلابية عديدة تطالب بالغاء

سياسة الفصل العنصري. وتبع هذه المنظمة، في السنوات اللاحقة، تأسيس جمعيات وتنظيمات عديدة تعمل جميعها لرفع الظلم الواقع على السود، حتى كانت انتفاضة ١٩٧٦ التي قمعها الجيش بمذبحة في مدينة سويتو (للسود) في ضاحية جوهانسبورغ ذهب ضحيتها ٦٠٠ طالب اسود وآلاف الجرحى عدا الآلاف من الذين اعتقلوا وشُرّدوا ونُفيوا.

طالب المتشدّدون، في الحكومة وفي مراكز النفوذ، بزيادة الضغط على الحركات الليبرالية المطالبة بالغاء نظام الفصل العنصري ولو تدريجيًا (تيار ليبرالي بدأ يبرز في صفوف البيض أنفسهم). وجاءت انتخابات ١٩٧٨ لتكرّس حكم الأقلية المتصلبة وتؤكد فوز فورستر بأكثرية مطلقة كما في الدورتين الانتخابيتين السابقتين. لكن ارتؤي ان يحل بيتر فيلهلم بوتا محل فورستر كرئيس للوزراء، وانتخب فورستر رئيسًا للجمهورية، وهو منصب فخري بحت. ثم اضطر فورستر للاستقالة في ٤ حزيران ١٩٧٩ بسبب فضيحة اعلامية تورط فيها، فحل محله ماري فيلجون في رئاسة الجمهورية.

لكن سياسة زيادة الضغط والقمع المعتمدة لم تعط نتائجها المأمولة. فما إن حلّ شهر ايار ١٩٨٠ حتى بدأت موجة جديدة من الاضطرابات العنصرية تعم البلاد، وذلك بعد اسابيع قليلة من نهاية النظام العنصري في روديسيا واعلان قيام دولة زيمبابوي.

وفي شأن ناميبيا، أجرت جنوب افريقيا وأنغولا مفاوضات في كانون الثاني ١٩٨١ لم تؤد إلى نتيجة. ثم عاد وفدا البلدين واجتمعا في جزر الرأس الأخضر (في كانون الاول ١٩٨٢) للبحث عن سبيل جديد للوصول إلى تسوية للمسألة الناميبية،

مظاهرة في باريس معادية لسياسة الابارتيد عقب اعدام حكومة جنوب افريقيا لثلاثة مناضلين سود (١٩٨٣).



خصوصًا بعدما انتهت جهود «مجموعة الاتصال» (الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية) إلى مأزق. واشترطت جنوب افريقيا، للموافقة على منح ناميبيا استقلالها، انسحاب الجنود الكوبيين من أنغولا. واتخذت الولايات المتحدة موقفًا مشابهًا لموقف بريتوريا، إلا انها لم تعلن ان انسحاب الكوبيين يعتبر شرطًا لاستقلال ناميبيا التي كان ثوارها يشنون حرب عصابات ضد قوات جنوب افريقيا منذ اواسط الستينات.

وفي الأشهر التي سبقت عقد المعاهدة مع موزمبيق (آذار ١٩٨٤)، شهد وضع جنوب افريقيا بعض التغييرات، أهمها الاستفتاء الذي تقرر في ضوئه منح الهنود والخلاسيين (ودائمًا استبعاد السود الذين كانوا يعدون نحو ٢٥ مليونًا) حق التصويت وتولي الوظائف الحكومية. وفي آب ١٩٨٤، رفض مجلس الامن الدولي الدستور الجديد لجنوب افريقيا، ورفض نتائج الانتخابات لتعيين مجلسين منفصلين للملونين والآسيويين يعملان إلى جانب مجلس جنوب افريقيا الذي تقتصر العضوية فيه على البيض. ومع بدء تطبيق الدستور الجديد في ايلول ١٩٨٤ (إلغاء منصب رئاسة الوزراء) وانتخاب بوتا رئيسًا للدولة، عمت الاضطرابات في مدن السود اعتبرت الأخطر منذ اضطرابات حي سويتو في ١٩٧٦. وكانت الجولة التي قام بها بوتا إلى اوروبا الغربية (في حزيران ١٩٨٤) عاجزة عن تخفيف حدة العزلة الدولية على جنوب افريقيا بسبب تمسكها بنظامها العنصري.

في ١٥ ايلول ١٩٨٥، تشكلت حكومة ضمت لأول مرة وزيرًا خلاسيًا ووزيرًا هنديًا.

أهم أحداث ١٩٨٥-١٩٩٦:

١٩٨٥: في ٢ شباط، رفض نلسون مانديلا الإفراج المشروط عنه؛ وبعد ايام جرى اعتقال قادة الجبهة الديمقراطية الموحدة (التي كانت تأسست في ١٩٨٣ لتكون الواجهة المعتدلة لحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي كان محظورًا)، والافراج في الوقت نفسه عن دنيس غولدبرغ الذي كان محكومًا عليه بالسجن مدى الحياة في حزيران ١٩٦٤. في آذار، اضطرابات في بورت إليزابت (وكانت الاضطرابات من ايلول ١٩٨٤ إلى آذار ١٩٨٥، اوقعت أكثر من ٢٠٠ قتيل). في نيسان، انسحبت القوات الجنوب افريقية من مناطق جنوبي أنغولا. في اواسط حزيران، نفذت جنوب افريقيا غارة على بوتسوانا في سياق عمليات ملاحقة الثوار. في تموز، أعلنت حالة الطوارىء في ٣٦ محافظة (من أصل ٢٦٥) تشكل عشر مساحة البلاد؛ وشهد الشهر نفسه مزيدًا من الضغط الغربي على جنوب افريقيا خاصة من جانب فرنسا التي دعت إلى اجتماع لمجلس الأمن وطالبت بتعليق مشاريع الاستثمارات في جنوب افريقيا. في آب، وفي مدينة دوربان، جرت مواجهات واعمال عنف بين السود والهنود؛ وسارت مظاهرة ضخمة في الكاب تأييدًا لمانديلا. في ايلول، أعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغان إدانته نظام الفصل العنصري

وحظره بيع المواد الالكترونية والتكنولوجيا النووية لجنوب افريقيا. في تشرين الاول، رد الرئيس بوتا بالتهديد بايقاف تصدير الكروم (٨٨٪ من مجمل ما تستورده الولايات المتحدة من جنوب افريقيا، و٤٨٪ الدول الاوروبية؛ ما يعني فقدان نحو مليون اميركي لوظائفهم). في الأشهر الأخيرة من ١٩٨٥، تعاظمت عمليات العنف، وغالبيتها كانت في ما بين السود أنفسهم.

١٩٨٦: في ٣١ كانون الثاني، الرئيس بوتا أعلن بدء تفكيك نظام الفصل العنصري (أبارتيد). وفي ٧ آذار، تمّ رفع حالة الطوارىء. في ١٤ نيسان، انتخب المونسنيور ديزموند توتو (الذي نال جائزة نوبل للسلام في ١٦ تشرين الاول ١٩٨٤) رئيسًا للكنيسة الأنغليكانية لمناطق افريقيا الجنوبية وأسقف الكاب. في نيسان، قامت جنوب افريقيا بغارات جوية على هرار (زيمبابوي)، وغابورون (بوتسوانا)، ولوساكا (زامبيا). في ايار، تظاهر نحو ١٠ آلاف ابيض في العاصمة بريتوريا احتجاجًا على الاصلاحات المعطاة للسود. في ايلول، عين الرئيس الاميركي، ريغان، ادوارد بركينز، وهو أسود، سفيرًا للولايات المتحدة في بريتوريا؛ وبعد أيام قليلة اقترع الكونغرس الاميركي على إجراءات عقوبات ضد جنوب افريقيا. في تشرين الاول، أضرب نحو ٢٧٥ ألف عامل مناجم في جنوب افريقيا. في ١٩٨٦، استمر العنف، وذهب ضحيته مئات من السود، وتميز هذه المرة باشعال بعض السود أنفسهم بواسطة دواليب يعلقونها في رقابهم ويضرمون فيها النار.

١٩٨٧: في كانون الثاني وشباط، اعمال عنف بين قبائل خوسا (التي ينتمي إليها مانديلا) في ترانسكاي. وبين قبائل بازوتو (في ليسوتو)، وعودة التلاميذ السود إلى المدارس بعد عامين من الاضراب، والولايات المتحدة سحبت عدة منتوجات استراتيجية من قائمة الحظر مع جنوب افريقيا. في ايار، جرت انتخابات تشريعية ظلت وقفا على البيض؛ واتفقت جنوب افريقيا وموزمبيق حول تجديد مرفأ مابوتو. في حزيران، رفض الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران قبول اوراق اعتماد سفير جنوب افريقيا. استمرت اعمال العنف في ١٩٨٧، وبرز فيها حزب إنكاثا (من قبيلة الزولو ومعارض لحزب المؤتمر الوطني الافريقي).

١٩٨٨: في شباط، وضعت خطة جديدة لإعادة هيكلية الاقتصاد، وتخصيص الكهرباء والهاتف والمواصلات والصناعات التعدينية. ووقعت اشتباكات (نحو ٤٠٠ قتيل) بين حزب إنكاثا وبين الجبهة الديمقراطية الموحدة (واجهة العمل لحزب المؤتمر الوطني الافريقي بزعامة مانديلا) في الناتال. ومُنع ١٧ تنظيمًا معاديًا لنظام الأبارتيد من العمل السياسي. في ٣حزيران، أعلنت التعبئة العامة (٣٢٥ ألف رجل يساندون الجيش المكون من ٩٧ ألف جندي) بسبب التهديد الكوبي على الحدود الأنغولية-الناميبية. في ٢٠ حزيران، صدر

عفو عام عن المنفيين السياسيين بمن فيهم اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي. في آب، اعترف الرئيس بوتا بامتلاك الدولة لسلاح نووي عسكري. في ايلول، زار بوتا موزمبيق ومالاوي، وفي تشرين الاول ساحل العاج؛ وانتخابات بلدية أسفرت عن فوز الحزب الوطني (الحاكم) في مواجهة اليمين المتطرف. في ٧ كانون الاول، خُفِّف الحكم على مانديلا بخروجه من السجن ووضعه في الاقامة الجبرية في بارل (Paarl). في ٢٢ كانون الاول، وقعت جنوب افريقيا معاهدتين، واحدة مع أنغولا، والثانية مع كوبا، والمعاهدتان تضمنان انسحاب الكوبيين من أنغولا مقابل استقلال ناميبيا المرتقب في اول تشرين الثاني ١٩٨٩. وانتهى العام ١٩٨٨ على تجدد الاشتباكات بين إنكاثا والجبهة الديمقراطية الموحدة (واجهة العمل لحزب المؤتمر الوطني الافريقي) ومحورها السيطرة على مدن السود وأحيائهم، وبلغ مجموع القتلى بين الطرفين خلال سنة واحدة (آخر ١٩٨٧- آخر ١٩٨٨) نحو ٣٥٠٠ قتيل.

١٩٨٩: في ٨ كانون الثاني، انسحبت عناصر الحزب الوطني الافريقي من أنغولا. في ٤ حزيران، اغتيل الكاتب ريتشارد رايف. في ١٤ آب، قدم الرئيس بوتا استقالته (وكان قبل أشهر وقع مريضًا فقام بمهمات الرئاسة لمرحلة انتقالية كريس هونيس)؛ وفي اليوم التالي انتخب دوكليرك مكانه لمرحلة انتقالية. في ٤ ايلول، اعلن دوكليرك عن وجوب الانتهاء من الأبارتيد. وبعد يومين، جرت انتخابات تشريعية حيث تبين ان هناك نسبة ٦٨،٥٪ من البيض مع ا لاصلاحات؛ ونقابات السود، ومعها مختلف الحركات المناهضة للأبارتيد، اعلنت عن إضراب عام تخللته مظاهرات وأعمال عنف. في ١٦ ايلول، تشكلت حكومة جديدة ودخلتها امرأة (رينا فنتر) لأول مرة منذ قبل ٤١ سنة. في ١٥ تشرين الاول، أفرج عن ٨ من قادة العمل الوطني بينهم ويلتون مكواوي الذي خلف مانديلا على رأس الجناح العسكري في حزب المؤتمر الوطني الافريقي؛ وظهر ميل لدى هذا الحزب لتكثيف عمله العسكري، وعقد اول اجتماع علني شعبي له، منذ ٣٠ سنة، شارك فيه الحزب الشيوعي، وضم نحو ٥٠-٧٠ ألف شخص. في ٧ كانون الاول، جرى تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى ١٢ شهرًا. في ٩ و١٠ كانون الاول، عقد مؤتمر ضم ٤٦٠٠ مندوب يمثلون ٢٠٠ منظمة مناهضة للأبارتيد، ورفع شعار «من أجل مستقبل ديمقراطي لجنوب افريقيا»، ورفض برنامج العمل الذي كان تقدم به الرئيس دوكليرك.

١٩٩٠: تشريع حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي؛ وفي ١١ شباط، أطلق سراح نلسون مانديلا. واستمرت الصدامات في مدن السود وأحيائهم بين قبائل الزولو وبين اعضاء ومناصري حزب المؤتمر الوطني الافريقي. في ٢٠ شباط، رفعت بريطانيا عقوباتها الاقتصادية عن جنوب افريقيا؛ وبعد يومين

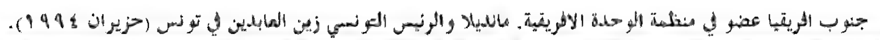
اشترك الرئيس دوكليرك في قمة الدول الافريقية. في ٢٥ شباط، خطب مانديلا، في مدينة دوربان في الناتال، وامام جماهير من نحو ١٠٠ ألف، وطلب من مختلف الافرقاء السود عدم اللجوء إلى العنف. في ٢ ايار، جرى اول لقاء رسمي بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة أسفر عن اتفاق «غروت شور» (Groote Schur) الذي فتح باب المفاوضات مع حزب المؤتمر. في حزيران، رُفعت حالة الطوارىء؛ وبعد ايام قليلة، أعلن حزب المؤتمر تخليه رسميًا عن الكفاح المسلح، ثم تمّ لقاء بينه وبين الحكومة جرى خلاله إتفاق على عودة ٢٠ ألفًا من المنفيين. واستمرت، خلال ١٩٩٠، المواجهات بين المؤتمر وإنكاثا.

١٩٩١: في ٤ شباط، تم أول لقاء، منذ ١٩٦١، بين المؤتمر الافريقي وحزب عموم افريقيا (حزب انشق عن حزب المؤتمر في ١٩٦١). وفي ١٢ شباط، تم إتفاق بين حزب المؤتمر والحكومة حول التخلي عن السلاح. في ٤ آذار، جرى حل الجبهة الديمقراطية الموحدة إذ لم يعد لها من مبرر وجود بعد ان عاد حزب المؤتمر الوطني للعمل، إذ كانت الجبهة واجهة عمله في سنوات حظره. وكانت الجبهة تضم ٦٠٠ جمعية ورابطة وتنظيم، من بينها الحزب الشيوعي وجمعيات مدنية ودينية وطلابية وإنسانية... في ١٥ نيسان، رفعت المجموعة الاوروبية قسمًا من عقوباتها الاقتصادية على جنوب افريقيا. في ٩ حزيران، سُمح لخطوط الطيران الجنوب الافريقي بالطيران فوق اجواء دول افريقيا الغربية، وكانت ممنوعة من ذلك منذ العام ١٩٦٣. في ١٤ ايلول، جرى إتفاق سلام بين الرئيس دوكليرك ونحو ٢٠ تنظيمًا يضع حدًا لأعمال العنف بين تنظيمات سوداء. خلال هذه السنة (١٩٩١)، ضعفت أعمال العنف بعض الشيء، وعاد عدة آلاف من اللاجئين إلى الخارج، وأفرج عن عدة مئات من المعتقلين والمسجونين.

١٩٩٢: في ٢٤ كانون الثاني، اعلنت الحكومة انه سيكون بمقدور السود الادلاء بصوتهم في استفتاء حول قيام حكومة انتقالية. في ٣ و٤ شباط، زار دوكليرك ونلسون مانديلا باريس لاستلام جائزة هوفويت بوانيي. في ٢٨ شباط، استئنفت العلاقات الدبلوماسية مع روسيا. في ١١ آذار، رفعت فرنسا الحظر عن الفحم من جنوب افريقيا. في ١٦ آذار، جرى استفتاء خاص بالمجموعة البيضاء حول متابعة مسيرة الاصلاحات: ١٤،٣٪ من مجموع الاصوات (٣ ملايين و٢٩٠ ألفًا) قاطعوا الاستفتاء، و٦٨،٣٪ اقترعوا بالموافقة. ضحايا العنف في شهر آذار بلغت ٤٣٧ قتيلاً. في ٦ نيسان، رفعت المجموعة الاوروبية الحظر النفطي المفروض منذ ١٩٨٥. في ١٧ حزيران، جرت صدامات بين المؤتمر وإنكاثا أوقعت ٤٥ قتيلاً، والمؤتمر قطع مفاوضاته، ثم عاد ووضع لائحة من ١٤ شرطًا ليعيد مفاوضاته مع الحكومة. في ١٩ تشرين الاول، جرى تعديل دستوري يسمح بوصول غير برلمانيين إلى مقاعد



الزعماء الاربعة لدى خروجهم من اجتماع ٨ نيسان ١٩٩٤. من يمين الصورة: منغوسوتو بوتيليزي زعيم انكاثا، وملك الزولو، ودوكليرك ومانديلا.



جنوب افريقيا عضو في منظمة الوحدة الافريقية. مانديلا والرئيس التونسي زين العابدين في تونس (حزيران ١٩٩٤).



الحكومة، لكن عمليًا بقي السود مستبعدين.

١٩٩٣: في ١٢ شباط، إتفاق بين حزب المؤتمر (بزعامة مانديلا) والحكومة على: ١- انتخاب جمعية تأسيسية في مطلع ١٩٩٤، ٢- مجلس تنفيذي موقت تعددي (يشتمل على جميع الاعراق) يبدأ عمله في اواسط حزيران، ٣- حكومة وحدة وطنية إنتقالية لمدة خمسة اعوام قبل البدء بتنفيذ الدستور الجديد.

في نيسان اغتيل كريس هاني، الأمين العام للحزب الشيوعي وعضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني و«بطل التحرير»، فتفجرت موجة من العنف في البلاد، ووجّه كل من مانديلا ودوكليرك نداءات لضبط النفس، وقالا ان العنف سيخدم من يحاول تخريب المفاوضات الخاصة بوضع دستور جديد للبلاد يلغي الفصل العنصري. ودان مجلس الامن الدولي والمجموعة الاوروبية اغتيال الزعيم الشيوعي.

في اواسط ايلول، جرت سلسلة محادثات الاولى من نوعها في تاريخ جنوب افريقيا بين مانديلا وبين رئيس حركة الاقلية البيضاء المتطرفة «جبهة شعب أفريكانر» الجنرال كونستان فيلجون، وتمحورت حول: ١- رغبة الاقلية البيضاء في إنشاء دولة مستقلة تتزامن مع وصول الغالبية السوداء إلى السطة؛ ٢- سماع فيلجون برنامج «المؤتمر الوطني الافريقي» مباشرة من مانديلا في ما يخص اسلوب الحكم وكيفية مشاركة الجميع في صياغة مستقبل واحد وعلى قدم المساواة بين اناس يوجد بينهم التفاوت في كل شيء نتيجة لسياسات الانظمة العنصرية التي توالت على الحكم في بريتوريا؛ ٣- تدارس وتداول السبل الحائلة دون ولوج البلاد في نفق حروب أهلية. وقد تمسك مانديلا بمعارضته اية امكانية لاقامة دولة للأقلية البيضاء، ورفضه لفكرة قيام أي دولة على أساس لوني أو عرقي أو قبلي.

في ٢٣ ايلول شارك رئيس جنوب افريقيا فريدريك دوكليرك في اعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة بعد غياب بلاده الذي استمر ٤٧ سنة (في ١٩٤٦، حضر رئيس وزراء بريتوريا العنصرية آنذاك جان سمطس إلى سان فرنسيسكو للمشاركة في جلسات الامم المتحدة في مقرها القديم قبل ان تدان بلاده دوليًا، وتسحب عضويتها من كل الهيئات العالمية وفروعها القارية والاقليمية).

وفي اواخر ايلول، التقى مانديلا رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز في نيويورك واجتمعا لمدة نصف ساعة. وعلى الأثر، اعلن بيان اصدرته البعثة الاسرائيلية في الامم المتحدة ان مانديلا «قبل دعوة بيريز لزيارة اسرائيل».

وفي تشرين الثاني، قام وزير الخارجية بيك بوتا بزيارة القاهرة وقابل الرئيس المصري حسني مبارك الذي كان يترأس منظمة الوحدة الافريقية، ثم اجرى محادثات مع الرئيس التونسي زين العابدين الذي سيتولى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمرها المقبل في تونس (في إطار دخول جنوب افريقيا في المنظمة، وقد دخلت

فعلاً».

في الساعة صفر و١٥ دقيقة من ١٨ تشرين الثاني، اعتمدت ٢٣ حركة سياسية في مقدمها «الحزب الوطني» الحاكم برئاسة دوكليرك، و«المؤتمر الوطني الافريقي» بزعامة مانديلا، دستورًا جديدًا يطوي إلى الأبد صفحة الفصل العنصري (أبارتيد). وأقرّ الدستور مبدأ «إنسان واحد، صوت واحد». وقد عنى هذا تولي الغالبية السوداء (٨٧٪ من مجمل السكان) السلطة عبر صناديق اقتراع. واعترضت الاقلية ا لبيضاء على الدستور الجديد الذي بموجبه ستجري انتخابات اشتراعية تعددية في ٢٧ نيسان ١٩٩٤. وناشد الرئيس دوكليرك الأقلية البيضاء المعترضة بقوله: «تحت وطأة الخوف من المستقبل لا يجب عليكم نسيان عزلتنا السياسية والدبلوماسية الخانقة، والحصار الاقتصادي الذي كان مفروضًا على بلدنا من المجتمع الدولي، وحرمان ابنائنا من المساهمة في أي تظاهرة رياضية قارية أو دولية، وانغلاق كل الابواب في وجه انتاجنا الثقافي...». ومن جهته، حرص مانديلا على إشاعة الثقة في وسط الاقلية البيضاء بعدم لجوء حكومته «المقبلة» إلى سياسة تصفية الحسابات القديمة.

في ٧ كانون الاول، طلب المجلس التنفيذي الموقت في جنوب افريقيا من الامم المتحدة إرسال عدد كاف من المراقبين للاشراف ومتابعة الانتخابات وتنسيق اعمال المراقبين من المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى. وبعد نحو اسبوع من هذا الطلب، وافق الامين العام وعين الأخضر الابراهيمي (وزير خارجية الجزائر سابقًا والوسيط العربي في الحرب اللبنانية) ممثلاً خاصًا له لمراقبة اعمال اللجنة المستقلة للانتخابات.

وفي كانون الاول ايضًا، تقدم زعيم حركة قبائل الزولو (إنكاثا) منغوسوتو بوتيليزي بمشروع دولة كونفدرالية لقبائل الزولو. ولم يقبل مانديلا المشروع خشية تطاير جنوب افريقيا على شكل دويلات قبلية. ومنذ خروج مانديلا من السجن وبوتيليزي، زعيم إنكاثا، يتخذ مواقف معارضة لمانديلا حتى انه دخل في «جبهة الرفض» (التي اعلنت في ١٢ تشرين الاول ١٩٩٣ في مدينة جوهانسبورغ) التي ضمت، إلى إنكاثا، حركة المقاومة الأفريكانية العنصرية البيضاء (بزعامة أوغين تيربلنش)، وجبهة شعب أفريكانر اليمينية المتطرفة (بزعامة قائد هيئة اركان قوات جنوب افريقيا السابق الجنرال كونستان فيلجون). كما اعلن عن عدم مشاركة إنكاثا في الانتخابات الاشتراعية المحددة في ٢٧ نيسان ١٩٩٤، ردًا على رفض مانديلا اقتراحه إقامة دولة كونفدرالية لقبائل الزولو، أكبر قبائل جنوب افريقيا السوداء.

وفي ١٩٩٣، توصل مانديلا، مع الرئيس دوكليرك وعدد من الاحزاب الصغيرة إلى اتفاق مبدئي ينص على تقسيم جنوب افريقيا إلى تسعة أقاليم تتمتع بسلطة ذاتية لادارة شؤونها الاقليمية، وتعود إلى الحكومة المركزية. وإلى ذلك، أقرت الغالبية العظمى من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد تشكيل سبع لجان

مركزية، تتألف كل واحدة من ستة اعضاء ويختارون بحسب كفاءتهم، مع مراعاة لعامل تمثيلهم. وصلاحيات هذه اللجان لا تقتصر على المرحلة الانتقالية التي يتأسس فيها «المجلس التنفيذي الانتقالي» منذ اليوم الاول لمصادقة البرلمان على الدستور الجديد ولغاية الانتخابات الاشتراعية المقبلة (المحددة في ٢٧ نيسان ١٩٩٤) بل ستكون القاعدة التي ستسير عليها الحكومة الجديدة حتى عام ١٩٩٩، موعد الانتخابات التعددية الثانية على الصعيدين الاشتراعي والرئاسي.

١٩٩٤: في شباط، فشلت المفاوضات الثلاثية: حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي من جهة، و«تحالف الحرية» المعارض الذي يمثل المتطرفين السود والبيض من جهة ثانية. لكن ما لبثت الانشقاقات ان ظهرت في صفوف «تحالف الحرية»، فصبّ هذا التطور في مصلحة عرّابي الاتفاق على تقاسم السلطة: فريدريك دوكليرك ونلسون مانديلا.

في آذار، وقعت اعمال عنف في اقليم بوفوتاتسوانا نتيجة اعلان رئيسه وحكومته معارضتهم للانتخابات ولمانديلا، وقامت انتفاضة شعبية اجبرت الرئيس المتحالف مع اليمين المتطرف على الفرار، فدخل مانديلا الاقليم مظفرًا. وانتقلت مشكلة المقاطعة إلى إقليم الناتال ومختلف مناطق قبائل الزولو حيث اعلن دوكليرك حال الطوارىء. وانتهى شهر آذار على احداث متسارعة وحوادث أمنية أوقعت عشرات القتلى، لكنها أشّرت إلى غلبة الاتجاه التوحيدي الانتخابي (دوكليرك ومانديلا) وانحسار الاتجاه المقاطع الانفصالي.

في نيسان، ومع اقتراب موعد الانتخابات في ٢٦ و٢٧ و٢٨ منه، عقدت قمة رباعية: دوكليرك، مانديلا، غودويل زويلتيني (ملك الزولو)، ومنغوسوتو بوتيليزي (زعيم حركة إنكاثا لقبائل الزولو ايضًا). ولم تصل القمة إلى حل الخلافات، سوى انها وافقت على وساطة دولية. ويذكر ان ملك الزولو (يدعمه زعيم إنكاثا) طالب بالسيادة على اقليم كوازولو-ناتال الذي يقع على ساحل المحيط الهندي ويشكل الزولو ٨٠٪ من سكانه. وجرت الوساطة الدولية فعلاً بين إنكاثا والمؤتمر الوطني الافريقي وقام بها هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، واللورد كارنغتون وزير الخارجية البريطاني السابق. وفشلت الوساطة وأعلن زعيم إنكاثا استمرار مقاطعته للانتخابات. لكن حزب إنكاثا (الحرية) عاد وقرر المشاركة في الانتخابات قبل ايام قليلة من موعدها.

انتخابات ٢٦ و٢٧ و٢٨ نيسان

١٩٩٤: قبل انتصاف ليل ٢٥-٢٦ نيسان ١٩٩٤ بدقيقة واحدة أُنزل علم جنوب افريقيا العنصرية استعدادًا للبدء بتطبيق دستور جديد يضمن حقوق الغالبية السوداء وذلك للمرة الاولى منذ أكثر من ثلاثة قرون. وصباح ٢٦ نيسان ١٩٩٤ (بعد ساعات قليلة من إنزال العلم) بدأت عمليات الاقتراع في اول انتخابات متعددة الاعراق في جنوب افريقيا، في وقت تستمر

البلاد في ان تشهد عمليات عنف.

خاضت الانتخابات ١٩ حزبًا وحركة على مستوى جنوب افريقيا كلها يضاف إليها ٢٧ حزبًا وحركة على مستوى المقاطعات التسع في البلاد.

أبرز هذه الاحزاب ستة، هي: المؤتمر الوطني الافريقي (مانديلا)، الحزب الوطني (دوكليرك)، مؤتمر عموم الافارقة، منشق عن المؤتمر الوطني الافريقي منذ ١٩٥٩ (يترأسه كلارنس ماكويتو)، الحزب الديمقراطي (رئيسه زاك دي بير)، جبهة الحرية (كونستان فيلجون)، حزب الحرية «إنكاثا» (راجع الاحزاب في باب معالم تاريخية).

فاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي بـ٢٥٢ مقعدًا في البرلمان المؤلف من ٤٠٠ عضو، تلاه في الأهمية الحزب الوطني، ثم حزب الحرية «إنكاثا».

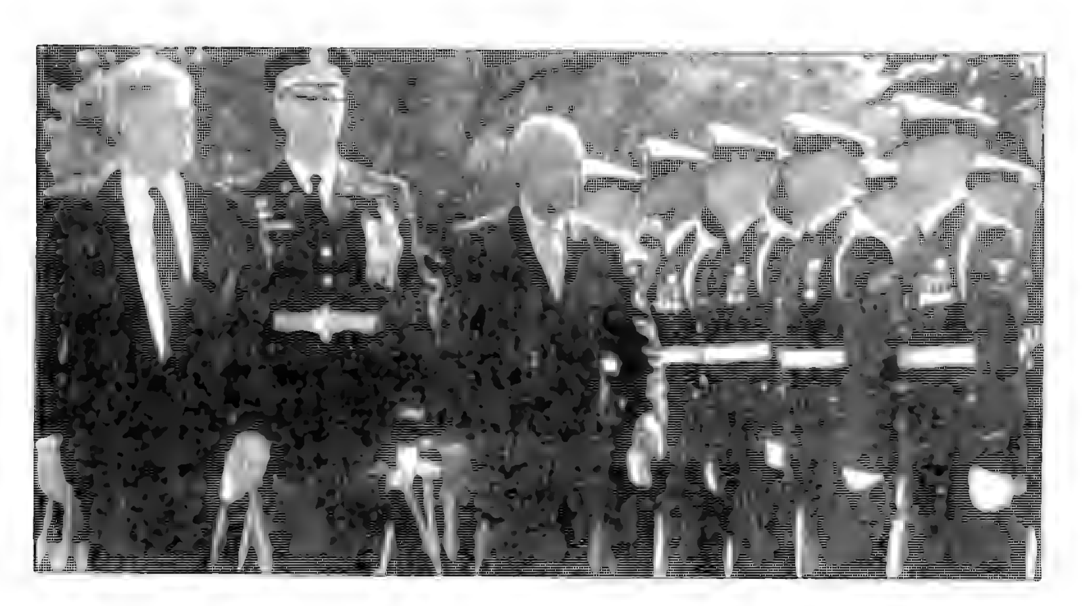
في ٩ ايار ١٩٩٤، عقد اول برلمان متعدد الاعراق في جنوب افريقيا اجتماعه وانتخب نلسون مانديلا اول رئيس اسود لجمهورية جنوب افريقيا بعد ٣٤٢ عامًا من هيمنة الاقلية البيضاء. والاجتماع البرلماني عقد في مقاطعة الكاب وفي المبنى نفسه وتحت القبة نفسها حيث كانت أقرت قوانين التمييز العنصري. وفي اليوم التالي، أدّى مانديلا القسم الدستوري في حضور أكثر من ٤٠ من الزعماء والرؤساء والملوك من سائر أنحاء العالم. ومعه أدّى القسم الدستوري ايضًا نائبه الاول تابو مبيكي رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، ونائبه الثاني فريدريك دوكليرك وهو الرئيس الابيض السابق للبلاد.

في خطابه في احتفال التنصيب، قال مانديلا: «إننا مصممون على البدء بالتغييرات التي يفرضها علينا التفويض الذي حصلنا عليه من شعبنا وعلى المضي في تحقيق هذه التغييرات... اننا نطرح على الطاولة تصورنا للنظام الدستوري الجديد في جنوب افريقيا لا كمنتصرين يصدرون الاوامر إلى المهزومين، بل كمواطنين عاديين يريدون تضميد جروح الماضي ويعتزمون بناء نظام جديد قائم على اساس العدالة للجميع».

مئة يوم على حكم مانديلا: في اواسط آب ١٩٩٤، انصب الاعلام العالمي (أخبارًا وكتابات تحليلية) على نقل صورة عن جنوب افريقيا هي صورة المئة يوم التي انقضت على حكم الغالبية السوداء. وتركزت الصورة على أهم ما أنجز وما لم ينجز بعد:

أهم انجازات نلسون مانديلا، خلال هذه الفترة، انه استطاع تجنب حرب اهلية توعدت بها الاقلية البيضاء المتطرفة اثناء الانتخابات، وان وزاراته لم تشهد فسادًا على رغم انها لم تقدم ما تفخر به. والحصيلة وصفت بشكل عام انها «بدون اخطاء». ومع انقضاء المئة يوم بدأ العمل بالخطة الخمسية التي انتخب مانديلا على أساسها وأطلق عليها تسمية «برنامج الانماء والاعمار» في البلاد.

لم تتخذ حكومة مانديلا، على المستوى الداخلي، خطوات مثيرة، إذ إن



مانديلا والرئيس الاميركي كلينتون يستعرضان حرس الشرف امام البيت الابيض (٤ تشرين الاول ١٩٩٤).

مانديلا ورئيس وزراء اسرائيل شمعون بيريز في نيويورك (١٩٩٤).



التغييرات الكبرى بالنسبة إلى جنوب افريقيا كانت في سياسته الدولية اولاً، كالعودة إلى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث وحركة عدم الانحياز.

ويعتبر التطبيب المجاني للحوامل والاطفال، وإنارة ١٠٠ ألف مسكن من الانجازات القليلة التي تحققت على الصعيد الداخلي، علمًا ان برامج اخرى، لا سيما برنامج الاسكان، على وشك ان ترى النور. ومجلس النواب على وشك البدء بدراسة حوالي مئة قانون تراوح بين العفو العام واصلاح قانون العمل.

إلا ان البطالة والنشاط الاقتصادي المرتبك مرشحان لأن يضعا مانديلا في موقف حرج. وسبق لمانديلا ان أكد ان البلاد ستكون في حاجة إلى عصا سحرية لمحو ٤٦ عامًا من نظام الفصل العنصري. وبدأ، منذ اوائل آب، سلسلة مهرجانات في مناطق السود على أمل ان تجعل هذه النشاطات حكومته قريبة من قاعدتها كما حدث أثناء حملته الانتخابية. وفي هذا الاطار حاول مانديلا ان يعطي شيئًا من الدفع لحزبه الذي بات «ممزقًا»، كما وصفه، بعد ان انتقل مسؤولوه إلى البرلمان أو إلى الحكومة.

وفي هذا الاطار، كتبت صحيفة «بيزنس داي» الجنوب افريقية، في مقال قومت فيه المئة يوم الاولى من عمر العهد الجديد: «ليس لدى اقسام معظم الوزارات ما تفخر به لكن الخبر الجيد انها لم تشهد انحرافًا حتى الآن». والواقع ان مانديلا يبدو وكأنه حقق انتصارًا سلبيًا إذ لم يسفر وصوله إلى السلطة الذي تمّ الاعداد له خلال اربع سنوات من المفاوضات والفترات الانتقالية عن فرار أي رساميل أو عن تحركات انفصالية لقبائل الزولو، كما ان الحرب الاهلية التي تنبأ بها اليمين المتطرف لم تقع.

أما بعد المئة يوم فثمة حدثان بارزان على الصعيد الخارجي جريا في ١٩٩٤: زيارة رئيس وزراء بريطانيا، جون ميجور، لجنوب افريقيا (٢٠ ايلول) هي الاولى منذ ان زار رئيس الوزراء هارولد ماكميلان جنوب افريقيا قبل ٣٤ عامًا. والزيارة لإحياء صداقة قديمة. ورافق ميجور ١٧ رجل أعمال و٦ باحثين علميين وعدد من الرياضيين. ووقع مانديلا سلسلة من الاتفاقات. والحدث الثاني، زيارة مانديلا لواشنطن (٥ تشرين الاول) حيث دعا الاميركيين إلى الاستثمار في بلاده، وهي الزيارة الاولى لواشنطن منذ انتخابه رئيسًا. وهي المرة الاولى التي يتم فيها استقبال رئيس جنوب افريقي في واشنطن. وبعدها اعلنت واشنطن مساعدة اقتصادية جديدة لتمويل بناء مشاريع إسكان وايصال التيار الكهربائي إلى مستوطنات السود. وكانت إدارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون قدمت إلى جنوب افريقيا في ١٩٩٣ مساعدة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

١٩٩٥-١٩٩٦: في حزيران ١٩٩٥، اتخذت المحكمة الدستورية العليا قرارًا بالغاء حكم الاعدام وعدم تنفيذ

احكام الاعدام الصادرة خلال السنوات الاخيرة والتي تتجاوز الـ٤٥٠ حكمًا. وقد اعتبرت المحكمة العليا ان عقوبة الاعدام لا دستورية وباطلة لكونها تتناقض مع الحق في الحياة الذي يضمنه دستور جنوب افريقيا لجميع المواطنين.

في ١٥ آب ١٩٩٥، زار وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي جنوب افريقيا، واجرى «مباحثات مهمة جدًا مع عدد من ممثلي الحكومة» كما اعلن نظيره الجنوب افريقي ألفريدو نزو. ووقع الوزيران اتفاقًا ينشىء لجنة دبلوماسية مشتركة ايرانية-جنوب افريقية. وبعد ساعات من توقيع هذا الاتفاق اشارت وزارة الخارجية الاميركية إلى «خيبة امل واشنطن». وكان الاميركيون طلبوا من بريتوريا التخلي عن اتفاق آخر يتعلق بتخزين ٥٠ مليون برميل نفط ايراني في شمالي الكاب بقيمة ١٣ مليون دولار سنويًا. وبعد ان التقى مانديلا الوزير الايراني واجرى معه مباحثات، تجاهل القلق الاميركي وكشف ان طهران دعمت ماليًا حزبه المؤتمر الوطني الافريقي بين ١٩٩٠ ونيسان ١٩٩٤. وفي مناسبة زيارته طهران في ١٩٩١ بعد ان مضى ٢٧ عامًا في السجن «استجاب الايرانيون بشكل جيد» للمؤتمر الوطني الافريقي.

في ايار ١٩٩٦، اعلن نائب الرئيس في جنوب افريقيا (الرئيس السابق) فريدريك دوكليرك انسحاب حزبه «الحزب الوطني» من الحكومة الائتلافية في البلاد اعتبارًا من ٣٠ حزيران ١٩٩٦. وجاء ذلك غداة تبني البرلمان دستورًا جديدًا للبلاد (راجع حول «الدستور الجديد» في باب معالم تاريخية). وأكد دوكليرك انه لن يعتزل العمل السياسي بل سيقود المعارضة لحكومة مانديلا، معتبرًا ان هذا الانسحاب يجسّد «ولادة مرحلة جديدة من التعددية الحزبية في جنوب افريقيا».

في تموز ١٩٩٦، قام مانديلا بزيارة بريطانيا تصحبه مجموعة كبيرة من رجال الاعمال، واجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، ومع زعيم حزب العمال المعارض توني بلير والامين العام للكومنولث أميلكا أنياوكو.

الأبارتيد Apartheid
(الفصل العنصري)

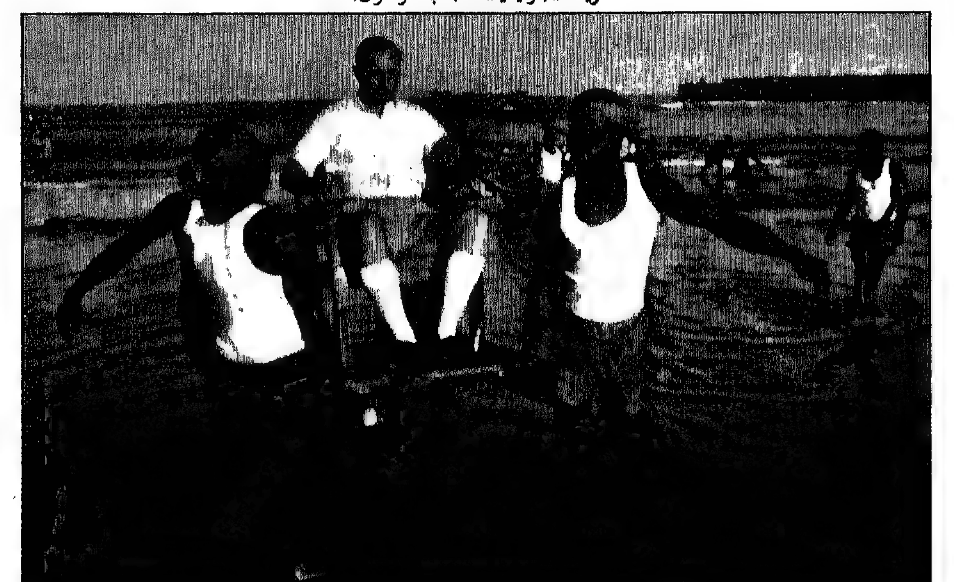
تمهيد: كلمة أفريكانية (لغة البيض في جنوب افريقيا) حديثة العهد، إذ دخلت قاموس التداول اليومي في ١٩٥٠ ككلمة تشير وتعبر عن السياسة العنصرية للحزب الوطني في جنوب افريقيا منذ استلامه السلطة في ١٩٤٨.

والكلمة تعني «العزل العنصري»، أي ان على كل مجموعة عنصرية ان تنمو بمعزل عن المجموعات العنصرية الأخرى، بحسب قدراتها وخصوصياتها وفي داخل مناطق جغرافية متواجدة فيها ومخصصة لها. والمبدأ الأساسي الذي تستند إليه الأبارتيد هو الذي اطلقه الدكتور فيروورد (Dr. Verwoerd) بقوله: «على كل فرد ان يحتل في المجتمع الموقع الخاص به».

وهذه السياسة العنصرية جرت بصورة متنافية تمامًا مع نزعة الدولة التعددية المعاصرة. فهي تعارض علنًا مبادىء المساواة والتعاون بين الاعراق، هذه المبادىء التي تؤكدها القوانين الدولية والاحكام والاعراف الاخلاقية والدينية على اختلافها. وحدها الكنيسة الاصلاحية الهولندية برّرت سياسة الفصل العنصري، وكان لها تأثيرها القوي على الاقلية البيضاء هناك.

لم يكن بمقدور مثل هذا المذهب العنصري ان يستمر المدة التي استمرها لو لم يستند إلى وقائع ومعتقدات مرتبطة بشكل وثيق بتاريخ الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا. فعلى رغم تشابك العلاقات الاتنية في جنوب افريقيا التي تشكل معوقًا كبيرًا امام الأبارتيد، والمقاومة العنيفة للأغلبية السوداء، والضغوطات الدولية، نجحت الأبارتيد في فرض قوانينها على كامل اراضي جنوب افريقيا لمدة نحو أربعين سنة. وكان قد بوشر بتطبيق نظام الأبارتيد في العام ١٩٥٠ على يد رئيس الوزراء مالان (١٩٤٨-١٩٥٤)، وعمل على تنمية هذا النظام ستريجدوم (١٩٥٤-١٩٥٨) الشهير بشعاره «سيطرة الاسياد البيض»؛ وبعده، فيروورد (١٩٥٨-١٩٦٦) الذي حاول عقلنة نظام الأبارتيد باستنباط نتائج منطقية له.

طريقة «أبارتيدية» لتجنب الوحول.



أسس الأبارتيد، أربع اطروحات عقائدية:

المعتقدات التقليدية لدى البوير الذين أورثوها للمجموعة البيضاء الافريكانية من بعدهم في جنوب افريقيا، يضاف إليها تأثير الايديولوجيات التوتاليتارية، هما (أي معتقدات البوير والتأثير التوتاليتاري) المصدران الرئيسيان للأبارتيد. والحقيقة ان الأبارتيد مجموعة اطروحات سياسية شكلت الفلسفة السياسية للقومية الأفريكانية، أكثر من كونها عقيدة بالمعنى العلمي للكلمة. وصورة رجل البوير المسلح بـ«الكتاب المقدس في يد والبندقية في اليد الأخرى» الذي يعيش حالة من الخطر والاستنهاض الدائمين، هي الصورة المثلى التي تشكل الاطار التاريخي والسيكولوجي لاطروحات الأبارتيد.

أربع أطروحات رئيسية يُنزلها الأفريكانر منزلة العقيدة: الاولى، أطروحة التاريخ الوطني لشعب البوير الذي عرف، كما اليهود في العهد القديم، «النزوح الكبير» (١٨٣٦-١٨٤٠) والذي يستمر في مواجهة الصعوبات الملازمة لوصفه المميز.

الثانية، أطروحة «المشيئة الالهية» التي تدير شؤون «الامة الأفريكانية». ومقدمة دستور ١٩٦١ هي صدى واضح لهذا المعتقد الراسخ: «... بخضوع تام لمشيئة الله القادر على كل شيء، الذي بيديه مصائر الامم وتاريخ الشعوب، الذي جمع على هذه الارض اجدادنا القادمين من كل صوب ومنحهم اياها، الذي قادهم من جيل إلى جيل، الذي نجّاهم بأعجوبة من كل الأخطار التي كانت تتهددهم...». فالله أراد الفصل بين الأجناس، وليست الأبارتيد، القائمة على «الاختلاف» الطبيعي بين البشر، إلا صدى للمشيئة الالهية.

الأطروحة الثالثة وقد رُوّج لها في الفترة المعاصرة (إبتداء من خمسينات هذا القرن) وتتعلق بالدور المميز لجنوب افريقيا البيضاء القائم على حماية الحضارة المسيحية الغربية سواء من العقائد والمذاهب المادية أو من الأغلبية السوداء في القارة التي تدين بمعتقدات غير مسيحية. فحماية الحضارة الغربية تقتضي بالضرورة تفوق الأقلية البيضاء وإمساكها بالسلطة.

وأخيرًا، الأطروحة الرابعة الداعية إلى ضرورة حماية الصفاء البيولوجي للعرق الابيض من خلال اسلوب وأحكام «الفصل العنصري» (الأبارتيد). فالعبارة التي اطلقها رئيس وزراء جنوب افريقيا، في ١٩٥٦، ستريجدوم: «المشكلة الأساسية هي في حماية العرق الابيض والحضارة الغربية»، تشكل القاعدة التي تفسّر مختلف نظريات وتطبيقات سياسة الأبارتيد.

السياسة العنصرية هذه في جنوب افريقيا تأثرت بالنازية قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها. فكانت هناك ممارسات لا سامية معادية لليهود الذين كانوا يشكلون نحو ٥٪ من مجموع الاقلية البيضاء. والدكتور فيروورد (الذي أصبح في ما بعد رئيسًا للوزراء) كان، في ١٩٤٠، رئيس تحرير جريدة «داي ترانسفالر» التي عملت على الترويج للفكرة النازية. ونشأت في البلاد منظمات شبه عسكرية موالية للنازيين، أهمها منظمة «أوسّيفا-برندفاغ» (Ossewa-Brandwag)، وكان احد قادتها فورستر الذي اصبح في ما بعد رئيسًا للوزراء. لكن الجنرال سمطس قام، بعد اشتباكات بين عناصر هذه المنظمة والقوات الحكومية، في جوهانسبورغ في ١٩٤١، باعتقال عدة آلاف من أعضائها. وقد حُلّت رسميًا في ١٩٥٠. لكن، مع قيام الدولة اليهودية في فلسطين تميزت العلاقات بينها وبين «دولة الأبارتيد» في جنوب افريقيا بأنها كانت قائمة على التعاون في جميع المجالات رغم العزلة الدولية التي فرضتها الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ومختلف الهيئات الرسمية والشعبية الدولية على جنوب افريقيا بسبب نظام الأبارتيد الذي اتبعته.

تصنيف المجموعات العرقية: اقتضى نظام الأبارتيد إجراء إحصاء لجميع سكان جنوب افريقيا بهدف تحديد انتمائهم الاتني. لكن تداخل الاعراق من جهة، وهشاشة معايير التحديد العرقي من جهة ثانية، جعلا عملية التصنيف العرقي على غاية من الصعوبة. فجاءت، في الأخير، استنسابية تعسفية.

في نيسان ١٩٦٥، كانت جمهورية جنوب افريقيا تعد ١٧ مليونًا و٤٧٣ ألف نسمة، موزعين على اربع مجموعات عرقية اساسية: البانتو ٨٦،٢٪؛ البيض ١٩٪؛ الملونون (الخلاسيون) ٩،٧٪؛ الآسيويون ٣،١٪. وبعد ان كانت المجموعة الافريقية (البانتو) تعد نحو ٤ ملايين في العام ١٩٠٤، أصبحت نحو ١٢ مليونًا في ١٩٦٥، ثلثهم تقريبًا يعيش في المدن، والآخرون في معازل محجوزة لسكنهم تدعى بانتوستان.

إن الضغط السكني في المدن الذي أحدثه البانتو خاصة منذ ١٩٥٠، وضغط نموهم الديمغرافي، جعلا إمكانيات إتصالهم بالاعراق الأخرى امرًا لا مفرّ منه. وللحوول دون هذا الاتصال كان المشرّع الأبيض جاهزًا على الدوام «لتطوير الأبارتيد» نحو ضمان إبقائه صالحًا للفصل العنصري. الخلاسيون كانوا يعدون (١٩٦٥) نحو مليون و٦٠٠ ألف وغالبيتهم تسكن مقاطعة الكاب، والآسيويون (الأقلية الهندية وبضعة آلاف من الصينيين) نحو ٥٠٠ ألف في مقاطعة الناتال. أما المجموعة الاوروبية فتنقسم إلى: الأفريكانر (٥٨٪ من الأقلية البيضاء)، والانكليز (٤٢٪)، تضاف إليها الأقلية اليهودية التي كانت تشكل نحو ٥٪ من الاقلية البيضاء. هذا ما كان عليه الامر العددي في ١٩٥٠، لكنه استمر يتغير لمصلحة السود والملونين، بفعل الفارق الكبير بينهم وبين البيض لجهة النمو الديمغرافي، إذ أصبح الخلاسيون وحدهم أكثر عددًا من البيض مع مطلع العقد الاخير (١٩٩٠) من هذا القرن.

هذه الارقام لا تعطي إلا فكرة عامة عن فسيفساء الاعراق الموجودة في جنوب افريقيا، وتعجز عن وضع تصنيف عرقي دقيق. فالمجموعة الافريقية (السود)، حيث لا أقل من عشر قبائل اساسية، الزولو، خوسا، سوتو، الخ... هي نفسها شديدة الاختلاف من حيث الانتماء العرقي في إطار اللون الأسود للسكان. وكذلك بالنسبة لمجموعة الملونين، حيث في داخلها هناك خلاسيو مقاطعة الكاب والماليزيون الذين اعتنقوا الاسلام، وغيرهم. أما اليابانيون، فعلى الرغم من انهم آسيويون فقد عُوملوا كما لو انهم من البيض. وكذلك فإن توزيع الاتنيات بحسب المقاطعات شديد الاختلاف بدوره: مقاطعة الترانسفال كانت تضم (والكلام لا يزال يجري عن وضع الأبارتيد في السنوات الأولى من تطبيق نظامه في ١٩٥٠) نصف البانتو (السود) الذين يسكنون المدن. ومقاطعة الكاب كانت تضم جميع الخلاسيين تقريبًا، في حين ان الهنود كانوا يُمنعون من التواجد في مقاطعة أورانج وفي جنوب غربي البلاد.

اعتمد التصنيف الاتني تقنية وإجراءات على غاية من التبسيط باعتماده المظهر الفيزيائي فقط، أي اللون. فاللون والشهرة المعروفة هما المعياران اللذان استند اليهما «قانون السجل الشعبي» الصادر في ١٩٥٠: إن كل شخص «مظهره مظهر شخص أبيض أو معروف بأنه أبيض» يصنف في عداد المجموعة البيضاء. والامر نفسه يسري على باقي المجموعات الاتنية.

وهذا التصنيف اعتمدته الادارة وذكرته على بطاقة الهوية بالنسبة إلى البيض، وعلى «دفتر خاص» بالنسبة إلى السود، وهو الدفتر الذي ينبغي ان يلازم الاسود بصورة دائمة تحت طائلة العقوبة. وعلى كل معترض على تصنيفه في خانة اتنية معينة ان يقدم الدليل على انه ينتمي إلى اتنية أخرى. وعمليًا كان من المتعذر العثور على مثل هذا الدليل طالما ان القانون يعتمد اللون في التصنيف.

في نيسان ١٩٦٧، جرى الاقتراع على قانون كان من شأنه تدعيم نظام التصنيف الاتي هذا. وقد وضع لمواجهة الخلاسيين الذين قد يسعفهم لونهم الادعاء بانتمائهم إلى البيض، والذين كانوا حتى تاريخ هذا القانون يتمتعون بمعاملة شبه متساوية مع البيض باعتبارهم «ملحق الرجل الابيض» أو «الزائد» عليه.

وجاء سيل من كتابات الادباء والمؤرخين والاجتماعيين والاعلاميين (عبر استطلاعات ميدانية) لتعكس المآسي المفجعة التي عاشها الافراد والعائلات والمجموعات (خاصة البانتو) نتيجة تطبيقات قوانين التصنيف العرقي في جنوب افريقيا.

الفصل العمودي بين الاعراق: أحلت حكومة جنوب افريقيا محل مبدأ التكامل مبدأً آخر قائمًا على مقولة «عش ودعه يعش منفصلاً عنك» (Live and let live apart) وقد طبق هذا المبدأ عمليًا على جميع أصعدة الحياة في جنوب افريقيا تحميه القوانين التي أربت على ٨٠ قانونًا تنص جميعها على فرض الفصل العنصري بين الاعراق وتصادر كل إمكانية مقاومة لها.

فعلى الصعيد السياسي، استبعد غير البيض من كل مشاركة في الشؤون الوطنية أو المحلية. ففي ١٩٣٦ و١٩٥٦، خسر الخلاسيون والسود في الكاب حق الاقتراع الذي كان قد منحهم اياه دستور ١٩٠٩. وأصبحت كل مجموعة تعيش لنفسها وعلى حساب نفسها دونما أي تداخل سياسي أو وطني مع مجموعة أخرى. يمكن ان يكون لها تنظيماتها السياسية أو المهنية على الصعيد المحلي، وكذلك مجالس تمثيلية، لكنها ملحقة بوزارات البيض. وعلى كل حال، استمرت هذه التنظيمات والمجالس التمثيلية الخاصة بغير البيض أقرب إلى مسودات مشاريع منها إلى الوجود الفعلي ولو بصيغة إلحاقها بوزارات البيض.

على الصعيد الاجتماعي، منعت الزيجات

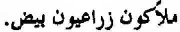


دفتر من ٩٦ صفحة: بطاقة هوية وعبور وعمل في الوقت نفسه، ووظيفته ان يبقى ملازماً لهم ليؤكد على انتمائهم الاسود. متظاهرون سود يلقون به في النار.

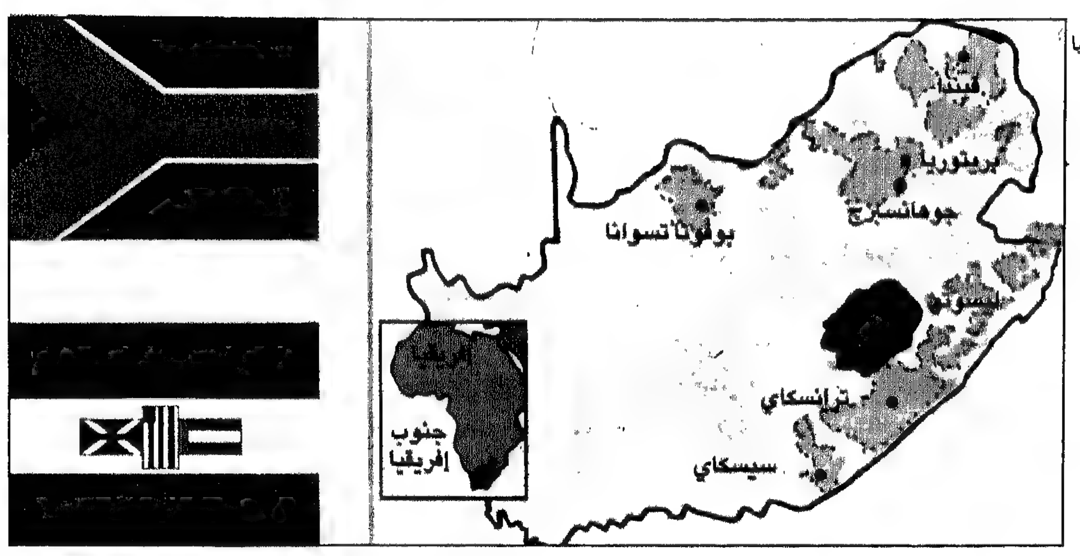
بين البيض وغير البيض بموجب قانون صادر في ١٩٤٩ المثبت بقانون ١٩٦٧ الذي أبطل صلاحية الزيجات المعقودة في الخارج، ونص على معاقبة كل من يجري علاقات مع عرق آخر خارج نطاق الزواج. فالخوف من «تلوث» العرق الابيض واضح وجلي في هذه التشريعات. ومنذ ١٩٥٣، فرض القانون فصلاً تامًا بين البيض وغير البيض في كل الامكنة وعلى جميع الصعد التي يمكن ان يقوم فيها اتصال بين انسان وآخر ، الامكنة العامة، وسائل النقل، أمكنة التسلية، الرياضة، الفنادق، الخ...). وهناك استثناءات لهذا التمييز العنصري ولكن في حدود ضيقة جدًا ودائمًا في إطار علاقة السيّد بالعبد، كما مثلاً في وضع الخدم في البيوت وفقط خلال دوام عملهم.

وجاء قانون ١٩٥٠ (وما تبعه من قوانين واحكام مكملة) ليحدد مكان إقامة المجموعات، كل مجموعة ضمن حدود جغرافية معينة. وترتب على هذا القانون تهجير قصري طال خاصة المجموعة الهندية، واختفت بعض التجمعات السكنية المحيطة ببعض مدن البيض.

في الحياة الاقتصادية والمهنية، خضع كل نزاع مهني، اطرافه من غير البيض، لاجراءات خاصة يعود القرار النهائي فيها للمسؤولين البيض. الاضرابات ممنوعة على الملونين، وإذا كانت النقابات المختلطة محظورة فإن النقابات الخاصة بكل مجموعة، وإن كانت حرة، إلا انها غير معترف بها قانونيًا، فتصبح عمليًا من دون جدوى أو فعالية. الوظائف الرفيعة موقوفة على البيض،


ملاّكون زراعيون بيض.





على الخريطة: البانتوستانات، والبقعة السوداء هي مملكة ليسوتو.
الى اليسار: علم المصالحة الوطنية الجديد (أعلى)، وعلم نظام الفصل العنصري (أسفل).

المتوسطة وما دون يمكن ان يدخلها الخلاسيون وبعدهم السود.

منذ ١٩٥٣، أمسكت الحكومة المركزية بادارة التعليم الابتدائي والثانوي لدى البانتو (السود) ووجهت برامج التعليم وفق ما يخدم نظام الأبارتيد. وهذه السياسة التعليمية بدأتها الحكومة ايضًا، منذ ١٩٦٣، إزاء الخلاسيين. وفي ١٩٥٩، صدر قانون الجامعات حيث منعت جامعات البيض من استقبال طلاب من غير البيض. وفي المقابل، افتتحت ثلاثة معاهد للبانتو، ومعهد واحد للخلاسيين والهنود. الدكتور فيروورد حدّد فلسفة لنظام التعليم المتوازي هذا بقوله: «يجب العمل على الحضارة ولكن ليس وفق النمط الغربي». والارقام الاحصائية حول انتشار التعليم كثيرًا ما كانت حكومة جنوب افريقيا تلجأ إليها لرفعها في وجه المعترضين والمنتقدين. ففي ١٩٦٧، أصبحت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة وارتادوا المدارس ٥٥٪ من مجموع البانتو، وهي نسبة متقدمة على كثير من البلدان الافريقية. أما الحرية، التي كثيرًا ما كانت الحكومة تتكلم عليها، فكانت متوافرة طالما هي خاضعة لقوانين الأبارتيد. ولم يكن امام المعترضين على الأبارتيد من البيض وغير البيض، إلا المثول امام المحاكم بتهمة «الخيانة» توطئة لصدور حكم بتجريده من الحقوق المدنية. وأول محكمة التأمت للنظر بمثل هذه الدعاوى كانت في كانون الاول ١٩٥٦.

البانتوستان: استعمل نظام الأبارتيد مفردة «بانتوستان» (Bantoustan) التي تعني «بلاد» أو «وطن» البانتو، وأحلها محل المفردة التي استعملها البيض تقليديًا وهي «محمية»، أو «معزل» (Réserve) أو قطعة الارض المحجوزة لسكان معينين، وهم البانتو، أي السكان الافريقيين السود في حالة جنوب افريقيا. والصيغة الجديدة المستعملة «بانتوستان» اعتبرها نظام الأبارتيد خطوة متقدمة على السابق على اساس انها ترتكز على أفكار رئيسية ثلاث: ضرورة ضمان نمو البانتو وتقدمهم في إطار إقتصاد زراعي أساسًا؛ ضرورة تحديد اقاليم تكون مخصصة للاثنيات الافريقية دون سواهم؛ وضرورة منحهم بنى تحتية إدارية قادرة لأن تجعل الافريقيين يمتلكون تدريجيًا ادارة ذاتية حقيقية ولكنها متلائمة وتقاليدهم.

حاول قانون ١٩١٣ المعروف بـ«لاند آكت» Land Act ان يحدد المساحة الاجمالية المثلى

لإنشاء ٢٦٠ محمية للسود. وحدد قانون ١٩٣٦ الرقم النهائي لإجمالي المساحة، وكذلك الشروط التي يجب اتباعها لشراء الارض تدريجيًا من الفلاحين البيض. وعندما انتهت عملية الشراء أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت المساحة المعدة للبانتوستان تحتل ١٣،٧٪ من مجموع مساحة جمهورية جنوب افريقيا، والمساحة المتبقية اعتبرت منطقة تملكها الاقلية البيضاء.

وجاءت مسألة تقطيع البانتوستان لتطرح مشكلات معقدة ودقيقة. والدراسة الأشمل والاوفى حول هذه المسألة هي التي وضعتها لجنة توملينسون (Tomlinson) في تشرين الاول ١٩٥٤. ومما جاء في هذه الدراسة ان نجاح البانتوستانات في الثلاثين إلى الخمسين سنة القادمة ممكن بشرط ان تعمد الدولة إلى استثمارات ضخمة فيها، وتحديث البنى الاقتصادية والادارية، أو تصنيعها. وانتهت الدراسة إلى إطلاق هذا الانذار في وجه الحكومة: «الخيار واضح. إما قبول هذا التحدي والعمل له، وإما قبول ما لا يمكن تجنبه مستقبلاً وقبول نتائجه تاليًا، وهو تكامل السود الافريقيين والاوروبيين في مجتمع مختلط».

بعد نحو تسع سنوات من هذه الدراسة، أنشيء بنتوستان واحد هو «ترانسكاي» (Transkei) ومنح دستور في ٣٠ ايار ١٩٦٣. وهو كناية عن إقليم في جنوب افريقيا تعادل مساحته مساحة الدانمارك، وكان يسكنه، في حينه، نحو مليون ونصف مليون من البانتو (أي ما يعادل ٣٠٪ من مجموع السود الذين كانوا يعيشون في المحميات) الذين ينتمون بغالبيتهم إلى قبيلة، أو اتنية، خوسا التي خرج منها نلسون مانديلا. وكان يمثل جمهورية جنوب افريقيا (أي الحكومة المركزية) في بانتوستان ترانسكاي مفوض عام يشرف على جميع النشاطات المهمة. لكن هذا الأمر لم يمنع ترانسكاي من ان تطوّر تدريجيًا استقلالها الذاتي.

وساعدت الوحدة الجغرافية والظروف الديمغرافية والاقتصادية التي تمتعت بها ترانسكاي على تنمية تجربة استقلالها الذاتي. وهذا الأمر لم يكن متوفرًا للبانتوستانات المقترحة الأخرى التي كانت تضم إتنيات سوداء شديدة الاختلاف تعيش على اراض غير متصلة، أي لا تشكل وحدة اقليمية جغرافية. وإحدى الأفكار التي طرحها فيرورد، والمتصلة بمسألة البانتوستانات، تعلقت بضرورة تسريع لامركزية صناعات البيض، وإقامتها عند حدود مناطق جنوب افريقيا البيضاء مع البانتوستانات، ما يتيح الفرصة امام الصناعيين للحصول على يد عاملة سوداء ورفع مستوى حياتها من دون إجبارها على ترك مكان إقامتها والنزوح إلى مناطق البيض. وقد اقيمت فعلاً استثمارات صناعية في المناطق الحدودية، لكنها لم تعطِ النتائج التي لحظتها دراسة لجنة توملينسون. أما الخلاسيون والآسيويون فقد عاشوا في جزر متناثرة داخل مناطق المجموعة البيضاء.

ما هي البانتوستانات وماذا عن وضعها بصورة عامة حتى انتخابات نيسان ١٩٩٤ التي قضت على نظام الأبارتيد؟

– ترانسكاي Transkei: بانتوستان مستقل غير معترف به لا من هيئة الامم المتحدة ولا من منظمة الوحدة الافريقية. مساحته ٤٣٧٩٨كلم م.، وعدد سكانه نحو ٣،٥ مليون نسمة. أكبر إتنياته، أو قبائله، قبيلة خوسا. مستقل، في إطار جمهورية جنوب افريقيا، منذ ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٦. عاصمته أومتالا.

– بوفوتاتسوانا Bophathatswana: بانتوستان مستقل غير معترف به دوليًا. مساحته ٤٤ ألف كلم م.، وهو اقليم غير متصل جغرافيًا، متناثر إلى سبعة أجزاء في جنوب افريقيا وفي بوتسوانا (دولة مستقلة). عدد سكانه نحو ٣،٥ مليون نسمة. أهم قبائله: تسوانا، سوتو، شانغانس، خوسا، زولو. مستقل منذ ١٢ حزيران

١٩٧٧. عاصمته ممباتو.

– سيسكاي Ciskei: بانتوستان مستقل غير معترف به دوليًا. مساحته ٨٥٠٠كلم م. (طول شاطئه ٦٠ كلم)، وعدد سكانه نحو مليون نسمة إضافة إلى مليون آخر يقيمون في جمهورية جنوب افريقيا، وغالبيتهم من قبيلة خوسا. مستقل منذ ٤ كانون الاول ١٩٨١. عاصمته بيشو.

– غزنكولو Gazankulu: مستقل ذاتيًا. مساحته ٧٩٦٧كلم م.، واقليمه غير متصل جغرافيًا، ومقسم إلى أربعة اجزاء. عدد سكانه نحو ٨٥٠ ألفًا. أهم قبائله: شانغانس، تسونغاس، سوتو... استقلال ذاتي منذ شباط ١٩٧٣. عاصمته جيياني.

– كنغواني Kangwané: بانتوستان مستقل ذاتيًا. مساحته ٥٠٥٦كلم م.. عدد سكانه نحو ٧٠٠ ألف نسمة. وأهم قبائله شانغانس وسوازي. ونسبة كبيرة منهم تعيش في مقاطعة البيض في ترانسفال. استقلاله الذاتي منذ اول تشرين الاول ١٩٧٧. عاصمته لويسفيل.

– ليبوا Lebowa: بانتوستان مستقل ذاتيًا منذ تشرين الاول ١٩٧٢. مساحته ٢٥٢٧٦كلم م.، مقسمة إلى اقليمين كبيرين و١٧ إقليمًا صغيرًا. عدد سكانه نحو ٣،٤ مليون نسمة، وأهم قبائله السوتو. عاصمته ليبواكغومو.

– كواكوا Qwaqwa: بانتوستان مستقل استقلالاً ذاتيًا منذ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٤. مساحته ٩٠٢كلم م.، واقع في جبال دراكسنبرغ على علو بين ١٧٠٠ و٢٥٠٠م. عدد سكانه نحو ٣٠٠ ألف نسمة، غالبيتهم من قبيلة السوتو. عاصمته ويتسيزهوك.

– كوازولو Kwazulu: بانتوستان، مستقل ذاتيًا منذ حزيران ١٩٧٠. مساحته ٣٢٣٩٥كلم م.، واقع في مقاطعة الناتال، ومقسم إلى ٧٠ جزءًا تشكل جميعها ٣٥٪ من مساحة المقاطعة. عدد سكانه نحو ٥،٥ مليون نسمة، ٩٨٪ منهم من قبائل الزولو، والباقون من قبائل الخوسا والسوتو والسوازي. عاصمته أولندي.

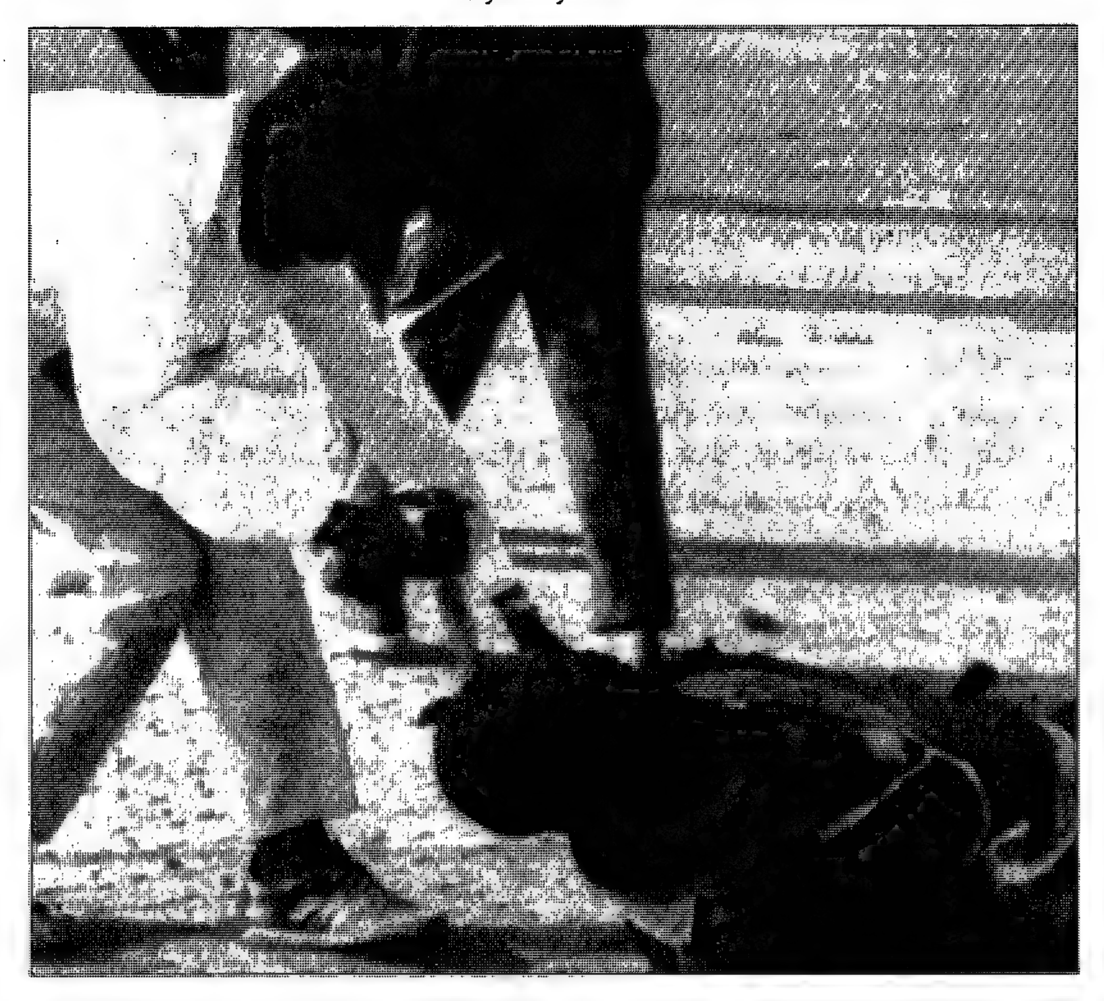
– كوانديبيلي Kwandébélé: بانتوستان مستقل ذاتيًا منذ اول تشرين الاول ١٩٧٩. مساحته ٢٣٩٩كلم م.. عدد سكانه نحو ٥٥٠ ألف نسمة، غالبيتهم من قبيلة السوتو. عاصمته كوانلنغا.

وإضافة إلى بانتوستانات (دول، أو ولايات السود)، هناك ست مقاطعات في إطار التقسيم الاداري والسياسي والاتني للبلاد: ١– مقاطعة الكاب (Cap)، ومساحتها ٦٤١٣٧٩كلم م.، وعدد سكانها نحو ٦ مليون نسمة، منهم نحو ١،٢ مليون ابيض، ونحو ٢ مليون أسود، ونحو ٢،٧ مليون خلاسي ونحو ٤٠ ألف آسيوي؛ ٢– مقاطعة الناتال (Natal)، ومساحتها ٩١٧٨٥كلم م. (مع بانتوستان كوازولو)، وعدد سكانها نحو ٢،٥ مليون نسمة، منهم نحو ٨٠٠ ألف أبيض، ومليون أسود، و٦٠٠ ألف آسيوي و١٠٠ ألف خلاسي؛ ٣– مقاطعة، أو دولة أورنج (Orange)، ومساحتها ١٢٧٩٩٣كلم م. (مع بانتوستان كواكوا)، وعدد سكانها نحو ٢،٧٥ مليون نسمة، منهم نحو نصف مليون ابيض، و٢،١ مليون اسود، و١٠٠ ألف خلاسي، وألف آسيوي؛ ٤– مقاطعة ترانسفال (Transvaal)، وفيها العاصمة بريتوريا. مساحتها ٢٦٢٤٩٩كلم م.، وعدد سكانها نحو ١٠ ملايين نسمة، منهم نحو ٣ ملايين أبيض، و٦،٥ مليون أسود، و١٧٥ ألف آسيوي، و٣٢٥ ألف خلاسي؛ ٥– جزيرة ماريون (Marion) التي تبعد ١٩٢٠كلم جنوبي الكاب في المحيط الهندي، مساحتها ٣٨٨،٥كلم م.، اكتشفت في العام ١٧٧٢ على يد البحار الكابتن ماريون، وتستعمل كمركز للتجارب النووية؛ ٦– جزيرة الامير إدوارد، وتبعد ٢٠كلم عن جزيرة ماريون، مساحتها ٤٧كلم م.، وكانت من الممتلكات الفرنسية، وتخلت عنها فرنسا لبريطانيا ايام

الجمهورية الثالثة، وضمها، وجزيرة ماريون، اتحاد جنوب افريقيا في العام ١٩٤٨. وهي غير مأهولة.

تشرذم السود: عانت الأغلبية السوداء من التفتت والتشرذم بفعل الطابع القبلي والعشائري المميز للسود في البلاد. فالسود ينقسمون خمس قبائل كبرى في جنوب افريقيا: الزولو، الهوسا، السوتو الشمالية، السوتو الجنوبية، تسوانا. وتتمتع قبيلة الزولو بالاغلبية السكانية النسبية حيث تمثل وحدها نحو ٣٨٪ من إجمالي السكان السود، وإليها ينتمي زعيم حركة «إنكاثا» منغوسوتو بوتيليزي، بينما تبلغ نسبة الهوسا (ومنها نلسون مانديلا) نحو ٢٠٪، والسوتو الشماليين نحو ١٦٪. واعتبرت قبيلة الزولو، من خلال حركة إنكاثا، متحالفة مع الحكومة البيضاء، واتسمت علاقاتها بالمؤتمر الوطني الافريقي بزعامة مانديلا بالعداء والعنف. واندلع الصراع على السلطة بينهما، إلى ان حسم لمصلحة مانديلا، بتأييد من قطاعات واسعة من قبيلة الزولو نفسها، قبيل انتخابات نيسان ١٩٩٤، وبعد ان كان الخلاف وصل إلى حد تهديد بوتيليزي بانفصال بانتوستان الزولو عن جنوب افريقيا.

العنف الاسود -الاسود.



تفكيك نظام الأبارتيد

روزنامة التفكيك التدريجي: انهيار نظام الأبارتيد في جنوب افريقيا الذي وقف العالم على انهياره النهائي والقضاء عليه في انتخابات نيسان ١٩٩٤ لم يتم دفعة واحدة من خلال استصدار قانون أو من خلال حدث، بل جاء تتويجًا لسلسلة من التشريعات والاجراءات والاحداث والممارسات دفع إليها عاملان رئيسيان: مقاومة السود التي لم تنطفىء جذوتها على مر السنين، والضغط الدولي الذي وصل إلى حد وضع جنوب افريقيا، بنظامها العنصري، في عزلة تامة عن العالم. وفي ما يلي روزنامة بأهم أحداث التفكيك التدريجي لهذا النظام:

في ٢٩ كانون الاول ١٩٧٤، جرت اول مباراة في كرة القدم في جوهانسبورغ بين فريق ابيض وفريق اسود. في ١٩٧٥، تخرجت اول دفعة من الضباط الخلاسيين في الجيش. في ١٩٧٦، أقيم مسبح متعدد الاعراق على شاطىء بورت اليزابث. في ١٩٧٨، أقيمت محرقة للجثث متعددة الاعراق في ترانسفال. في ١٩٧٩، السماح للسود بانشاء نقابات لهم. في ١٩٨٠، انضم نحو ٢٠٠ ألف أسود إلى النقابات، وسمح بالزواج المختلط بين الرجل الابيض والمرأة الخلاسية. في ١٩٨١، صدر قانون يلغي حصر الوظائف باعراق معينة ويفتح باب العمل النقابي وفتح مراكز التعليم والتأهيل امام العمال من كل الاعراق. في ١٩٨٢، عقد اجتماع بين الحكومة المركزية في جنوب افريقيا وبين حكومات أربعة بانتوستانات بهدف تسهيل التعاون فيما بينها. وابتداء من ١٩٨٢، منحت المناطق المدنية للسود نظامًا بلديًا. في ١٧ آب ١٩٨٤، جرى تشريع أول إضراب اعلنته نقابة للسود. وفي ٢٧ و٢٨ آب ١٩٨٤، جرت انتخابات تشريعية للخلاسيين والهنود على اساس الاصلاح الدستوري الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، كما صدرت عدة قوانين تعدّل أو تحل محل قوانين سابقة أكثر عنصرية. في ١٩٨٥، اعلن الرئيس بوتا (Botha) ان الأبارتيد أصبح «مفهومًا وقد تجاوزه الزمن»، في ما استمر اليمين المتطرف وحده في الاقلية البيضاء متمسكًا بالمفهوم القديم للأبارتيد. في نيسان ١٩٨٥، تمّ إبطال كل ما له علاقة بمنع الزواج المختلط. وفي اول ايلول ١٩٨٥، تمّ ايضًا إلغاء التمييز العنصري في وسائل النقل. في نيسان ١٩٨٦، تم إلغاء الاجراء الخاص بـ«دعه يمر» الذي كان يجبر السود على حمل بطاقة عنصرية تبقى ملازمة له في كل تنقلاته، ومن جراء ذلك كان قد تمّ توقيف أكثر من ٨٠٠ ألف أسود بين ١٩٨١ و١٩٨٤. في تموز ١٩٨٦، تمّ الاعتراف بحق السود في التملك. وفي تشرين الاول ١٩٨٦، ادانت الكنيسة الاصلاحية الهولندية كل محاولة تبرير إنجيلي (أو توراتي) لنظام الأبارتيد. في ١٢ آب ١٩٨٧، تمّ القضاء على آخر مظاهر الفصل العنصري في ما يتعلق بالعمل في المناجم. في ٥ تشرين الاول ١٩٨٧، أقر مبدأ فتح كل المناطق امام السود الراغبين في الاقامة حيثما شاؤوا. في ٢٩ حزيران ١٩٨٨، أنشىء مجلس وطني متعدد الاعراق لوضع دستور جديد للبلاد، مؤلف من ٤٦ عضوًا، بينهم ٣٠ من السود. في تشرين الاول ١٩٨٨، حدد موعد لإجراء انتخابات بلدية عامة ومتعددة الاعراق، هو يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٩. في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٨، بدأ العمل بـ«السلطة التنفيذية» المشتركة بين بانتوستان كوازولو ومقاطعة ناتال، ويتمثل فيها ٥ من السود (منهم الرئيس أوسكار دلومو)، و٣ من البيض و٢ من الهنود. في ٢٩ حزيران ١٩٨٩، فتحت جوهانسبورغ كل مسابحها وخطوط مواصلاتها ومراكز تسليتها امام الجميع من كل الاعراق. في ١٦ ايار ١٩٩٠، تمّ إلغاء التمييز العنصري في المستشفيات. في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٠، تم رسميًا إلغاء قانون التمييز العنصري في الاماكن

العامة. في ١٧ حزيران ١٩٩١، تمّ رسميًّا إلغاء الأبارتيد وكل القوانين ذات الصلة به.

دوكليرك ومانديلا: مع وصول فريدريك دوكليرك إلى رئاسة الجمهورية في منتصف آب ١٩٨٩، أعلن عن عزمه إدخال اصلاحات جذرية للحد من سياسات التمييز، وبادر إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات الرامية إلى انهاء بعض جوانب نظام الأبارتيد. ومن ابرز تلك الاجراءات ما أعلنه دوكليرك في شباط ١٩٩٠، في إطار برنامج الاصلاح السياسي والانهاء التدريجي للنظام العنصري، وما اعتبر اضخم تحول سياسي في البلاد، إذ اشتمل هذا البرنامج على رفع الحظر نهائيًا عن نشاط حزب المؤتمر الوطني الافريقي (زعيمه نلسون مانديلا)، وحزب عموم افريقيا، والحزب الشيوعي و٢٣ منظمة وحزبًا سياسيًّا كانت جميعها تكافح النظام العنصري، بالاضافة إلى إطلاق سراح نلسون مانديلا، واختصار مدة الاحتجاز الاداري من دون محاكمة لمدة ستة شهور فقط كحد أقصى، ووقف تنفيذ احكام الاعدام، ورفع الرقابة عن اجهزة الاعلام وسن قوانين جديدة لها. ثم اعلنت الحكومة عقب ذلك عفوًا عامًا عن المنفيين السياسيين الذين يصل عددهم إلى نحو ٤٠ ألفًا وإتاحة الفرصة لهم للعودة إلى بلادهم طواعية خلال ١٢ شهرًا، بالاضافة إلى إدخال تعديلات على قوانين الحقوق المدنية في البلاد.

وقد بدأت عملية التسوية في جنوب افريقيا عقب اعلان مانديلا في منتصف ١٩٩١ دعوته كل الاحزاب ذات الوزن الشعبي للمشاركة في محادثات تهدف إلى وضع دستور غير عنصري، ومطالبته بتشكيل حكومة انتقالية تكون مهمتها الرئيسية انهاء العمل تمامًا بنظام الأبارتيد (الفصل العنصري)، وذلك من خلال الاشراف على المفاوضات التي تودي إلى انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد. في اعقاب ذلك، توصلت حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي وحركة إنكاثا وبعض الشخصيات السياسية والدينية إلى اتفاقية سلام في ايلول ١٩٩١. وذلك بهدف إنهاء اعمال العنف في مدن السود التي كان قد راح ضحيتها ما لا يقل عن ١٠ آلاف شخص على مدى سبع سنوات. ونص الاتفاق على عدم جواز حمل السلاح أثناء الاجتماعات السياسية وحظر تشكيل الميليشيات المسلحة وتشكيل ثلاث لجان مراقبة لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

«كوديزا» والاستفتاء: في إطار التجاوب مع دعوة مانديلا، بدأت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩١ محادثات شاملة بين حكومة بريتوريا والقوى الوطنية الافريقية التي ينضوي فيها نحو ٢١ جماعة سياسية بهدف العمل على بناء جنوب افريقيا الوحدة. وقد أفضت تلك المحادثات إلى إقامة «المؤتمر الدستوري من اجل جنوب افريقيا ديمقراطية» والمعروف اختصارًا بـ«كوديزا» في ٢٠ كانون الاول ١٩٩١، وامكن من خلال هذا المؤتمر التوصل إلى اعلان للنوايا يتضمن العمل على إجراء التحول الدستوري.

وتلقت عملية التسوية قوة دفع كبيرة مع موافقة البيض في الاستفتاء الذي اجرته الحكومة في ١٧ آذار ١٩٩٢ بشأن الاصلاحات السياسية المفضية إلى القضاء على الأبارتيد. حيث كان هذا الاستفتاء (٦٨٫٧٪ من الاصوات) ضروريًّا لقطع الطريق على العناصر البيضاء المناوئة للاصلاح (المحافظون اليمينيون والنازيون الجدد وبعض عناصر الحزب الوطني الحاكم)، ولتأييد الدستور الجديد الذي قدمه دوكليرك والذي ينص على إنشاء مجلسين: الاول، يأتي بالانتخاب الحر المباشر على اساس صوت واحد لكل ناخب واحد؛ والثاني، يعطي مقاعد متساوية لاقاليم جنوب افريقيا، ويمتلك مجلس الاقاليم حق النقض في ما يوافق عليه المجلس المنتخب، وذلك لتوفير قدر من القوة

السياسية للبيض لمواجهة حكومة الأغلبية السوداء.

التعثر و«إنكاثا»: على ان المباحثات الدستورية دخلت بعد ذلك فترة من التعثر بسبب ما كانت تبديه حكومة دوكليرك من تخوف على الأقلية البيضاء مع بدء تطبيق الدستور الجديد، ساعدت على ذلك حوادث العنف العنصري التي لم تنقطع والتي كانت ترتكبها تنظيمات متطرفة من الجانبين، البيض والسود، منها مذبحة مستوطنة «بوبياتونج» الواقعة قرب جوهانسبورغ، راح ضحيتها ٤٢ شخصًا من الرجال والنساء والاطفال، وقام بها اعضاء حركة إنكاثا بالتواطوء مع قوات الامن العنصرية في منتصف حزيران ١٩٩٢، ما دفع انصار حزب المؤتمر الوطني الافريقي (مانديلا) إلى تصعيد اعمال العنف ضد حكومة بريتوريا ومطالبة دوكليرك بالاذعان لحكم الأغلبية السوداء.

امتدت فترة التعثر هذه ما لا يقل عن عشرة أشهر، اعتمدت خلالها عملية التسوية على آلية بديلة تمثلت في اللجوء إلى المحادثات الثنائية سواء في ما بين دوكليرك ومانديلا، أو في ما بين مسؤولي الحكومة البيضاء وحزب المؤتمر.

التسوية: فقد حاول دوكليرك ان يحافظ على استمرار مسيرة التسوية، رغم حوادث العنف شبه اليومية، من خلال التعهد، في ايلول ١٩٩٢، باجراء الاصلاحات التشريعية في غضون ما لا يزيد عن عامين. ونجح دوكليرك ومانديلا في الاتفاق على تفاهم مشترك بشأن الحاجة إلى التحرك بسرعة نحو إقامة حكومة وحدة وطنية انتقالية وانتخاب جمعية وطنية ديمقراطيًا.

شكل الاتفاق، بحد ذاته، دفعة قوية وتطورًا سياسيًا مهمًا بما انطوى عليه من تنازل الحكومة في شأن مسالة السلطات وحدود الاقاليم (البانتوستانات) واختصاصاتها، الامر الذي مهد الارضية امام استئناف المحادثات الدستورية الموسعة المتعددة الاطراف في ٥ آذار ١٩٩٣ عقب انقطاع طويل، بهدف استئناف اعمال نقل البلاد من نظام الأبارتيد إلى النظام الديمقراطي. غير ان اغتيال كريس هاني، زعيم الحزب الشيوعي وأحد أبرز قادة المؤتمر الوطني الافريقي وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية التي تتولى وضع سياسة المؤتمر الوطني، أدى إلى تصاعد اعمال العنف في ايار ١٩٩٣. لكن الزعماء الافارقة والبيض اتفقوا على ان احتواء اعمال العنف لا يمكن ان يتم من دون الاسراع في محادثات التحول إلى الديمقراطية. وهذا ما حصل بالفعل رغم ما شابه من معوقات (أمنية على وجه الخصوص) عجزت عن إيقاف المسار التسووي الديمقراطي (استكمالاً لخطوات التسوية الديمقراطية المتوازية مع خطوات تفكيك الأبارتيد، راجع أواخر باب «النبذة التاريخية»).

مناقشة: ما بين جنوب افريقيا وفلسطين:
محادثات وإجراءات وتشريعات تفكيك الأبارتيد في جنوب افريقيا تزامنت مع المفاوضات والاتفاقيات الفلسطينية (والعربية)-الاسرائيلية (وكذلك، وإلى حد كبير، مع احداث عالمية كبرى بدءًا بانهيار الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، وبعدهما حرب البوسنة-الهرسك...). فانبرى الكتّاب والمحللون للربط ما بين هذه الاحداث الكبرى في سياق ما يرتسم من ملامح لنظام عالمي جديد. وكانت المقارنة بين فلسطين وجنوب افريقيا، تاريخيًا وراهنًا، مادة الكتابة الأغزر لدى الكتاب والمفكرين السياسيين العرب. من هؤلاء، وربما في مقدمتهم، الكاتب والخبير السياسي المصري لطفي الخولي الذي نشرت له «الحياة» (١٣ كانون الثاني ١٩٩٤) المقال التالي:

١- بدا عام ١٩٩٣، في ايامه الاخيرة، كأنه زمن المعجزة التي توهجت اخيرًا، ولمست بعصاها السحرية بؤرتي الصراع الدامي في

فلسطين وجنوب افريقيا، فإذا بالفرقاء المتصارعين طوال عهود وسنوات مريرة، يلتقون ويتفاوضون ويتصافحون على ارض باردة، لكن اتون البؤرتين لا يزال مشتعل الأوار من حولها.

في ذلك العام سنحت فرصة استثنائية، لعقد اول تسوية من نوعها للصراعين المتأزمين، كما لم يتأزم صراع اقليمي آخر طوال القرن العشرين. لكنه ككل تسويات عام ١٩٩٣ جاءت منقوصة غير مكتملة، تقف مرتجفة في مفترق طرق النجاح أو الانتكاس.

ولأن كل الحسابات الدولية والأقليمية، لم تدخل في اعتبارها امكان حدوث شيء مهم عام ١٩٩٣ يغير مناخ العداء المطلق بين الاطراف المتصارعة في فلسطين وجنوب افريقيا على وجه الخصوص، فقد ظهر الأمر كأنه معجزة، وتعامل الرأي العام العالمي والاقليمي مع الحدثين بهذا المنظور. وذلك على رغم ان جماعات تنتمي إلى هذا الطرف أو ذاك، نظرت اليه كأنه كارثة.

سواء كان الامر معجزة أو كارثة، عند هذا البعض أو ذاك، فأنه شد انتباه العالم إلى درجة بات معها الملمح المميز لعام ١٩٩٣، هو الفلسطينية من وجه، وجنوب افريقيا من وجه آخر.

٢- اللافت للنظر ان بين الوجهين سمات مشتركة، إلى جانب السمات الخاصة بكل وجه على حدة.

لعل من أبرز السمات المشتركة، ان العنصرية الدموية هي التي حركت نيران الصراع واشعلتها في كل من فلسطين وجنوب افريقيا. حملها معه المهاجر الاسرائيلي، وبخاصة الوافد من الغرب، والمستوطن الابيض، الوافد من الغرب ايضًا، عقيدة وسلوكًا. وذلك على امتداد العصر الاستعماري، قديمه وجديده.

ظلت هذه العنصرية تلقى الحماية والدعم من الغرب، قديمه وحديثه، على رغم كل ادعاءات الغرب عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والعداء للعنصرية عمومًا، وصورها الاوروبية الفاشية والنازية، بصفة خاصة.

وهكذا استمر المشروع الصهيوني في فلسطين في احتثاثه للفلسطيني من وطنه وجذوره وهويته القومية والثقافية وحريته، كذلك مشروع الأبارتيد الساحق لمقومات الشعب الافريقي، خارج الصياغات والمفاهيم الفكرية والسياسية للغرب عن العنصرية.

ان ازدواجية المعايير في تقييم الظواهر الانسانية والسياسية والاجتماعية، بقيت-ولا تزال-معلمًا مميزًا للعقل الغربي، السائد والمهيمن. بيد ان حركة المتغيرات الفكرية والسياسية الدولية راحت تعمل على تعريته وكشفه وحصاره منذ التسعينات.

ومن السمات المشتركة ايضًا، ما حدث من نهوض وطني في فلسطين وجنوب افريقيا ضد عنصرية المشروع الصهيوني ومشروع الأبارتيد. اتخذ اشكالاً متعددة من المقاومة متقطعة بين وقت وآخر. لكن مع تجمع الخبرات الوطنية، في مناخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ودحر الفاشية والنازية والاستقطاب الدولي الثنائي خلال الحرب الباردة وبروز القوى الدولية لحركة عدم الانحياز وحركة التحرير الوطنية أمكن للمقاومة ان تتطور إلى ثورة تحرير مسلحة ذات نفس طويل وأفق سياسي محدد الاهداف. وعلى رغم ان هذه الثورة، لم تستطع ان تحقق هدف التحرير إلا انها، بتضحيات هائلة تكاد تكون يومية راحت تتصاعد بالضغوط الحياتية والامنية، إلى حد تقولبت معه كل من دولة اسرائيل ودولة الأبارتيد في قلعة قوية شديدة التحصين. لكنها محاصرة تتقطع خيوطها مع واقع الحياة والعالم، صغيرًا وكبيرًا، من حولها، شيئًا فشيئًا.

تشترك فلسطين وجنوب افريقيا، في سمة أخرى ثالثة، ونعني بها تداخل هياكل الثورة

التحريرية، بين الخارج والداخل، وإن بدرجات متفاوتة، وتركيز النظام الاسرائيلي ونظام الأبارتيد في سبيل تحطيم الروح المعنوية للمقاومة على قتل وسجن ونفي الرموز القيادية للثورة. لكن منطق القلعة الحصينة المحاصرة عندما اضطر إلى محاولة فك الحصار وبدء مسيرة التسوية السياسية، لم ير مفرًا من ان يفاوض ياسر عرفات «الارهابي الاول في القائمة الاسرائيلية» الذي حاول جهاز الموساد قتله أكثر من مرة، حتى بعد نفيه بعيدًا عن دائرة الصراع المباشر، إلى المغرب العربي في تونس. وفي جنوب افريقيا، اضطر النظام لأن يفرج عن نلسون مانديلا «الارهابي الاول في قائمة الأبارتيد» من سجنه بعدما يقارب من ربع قرن ويجلس للتفاوض معه.

ثمة سمة رابعة، تتمثل في ذلك الارتباط العضوي الذي ظل يوثق بين عنصرية ومصالح النظامين في اسرائيل وجنوب افريقيا، في مواجهة شعوب العالم الثالث في كل من آسيا وافريقيا.

تجسد هذا الارتباط في ثلاثة أبعاد:

الاول أمني، يقوم على تبادل الخبراء والخبرات في قمع كل من الشعبين الفلسطيني والجنوب افريقي.

الثاني اقتصادي، ويتحدد في التعاون الاقتصادي الحميم، قفزا على الحصار السياسي والمقاطعة الاقتصادية للنظامين، ولعل من بين أهم مصادر الدخل الوطني لاسرائيل (يتراوح بين ١٤ و١٧ في المئة) استيراد الماس من جنوب افريقيا وصقله وتصنيعه وتسويقه.

الثالث عسكري، ويتبلور في المشروع النووي المشترك بين تل أبيب وجوهانسبورغ في انتاج القنابل النووية وتجارب تفجيرها في صحراء جنوب افريقيا.

٣- لعل هذا البعد الاخير، كان أخطر الدوافع الخفية لدى الغرب للتحرك نحو التسوية السلمية للصراعين على اساس الحل الوسط الذي لم يعد يتجاهل الحقوق الوطنية والسياسية للشعبين الفلسطيني والجنوب افريقي. ذلك ان الخط الاستراتيجي الكوني للغرب-مع نهاية القرن العشرين-بات يتحدد في ان أمنه وربما سيادته النسبية في النظام العالمي الجديد قيد التشكيل، مرهون بعدم امتلاك اطراف جدد خارج «ناديه النووي» أي سلاح من هذا النوع، حتى لو كان بأيدي حلفائه، هنا وهناك من العالم، خصوصًا من نوع النظام الاسرائيلي ونظام الأبارتيد، اللذين عرفا دومًا بطابع المغامرة.

٤- في تقديري ان هذه السمات الاربع المشتركة لفلسطين وجنوب افريقيا حددت مع مطلع عام ١٩٩٣ مسؤولية سادة العالم الغربيين، إزاء أمنهم المستقبلي أولاً، ثم إزاء صياغة العالم الجديد على أسس الأسواق الإقليمية الكبيرة المفتوحة تحت خيمة اتفاقية «الغات» تجاه هذين النتوءين العنصريين الملتهبين. أحدهما يحتل موقعه الاستراتيجي في شرق البحر الابيض المتوسط والآخر في الطرف الجنوبي من افريقيا.

ومن دون دخول في التفاصيل التي يضيق عنها مجال الحديث، فإن القراءة الموضوعية لعدد من التقارير السياسية الغربية من مصادر مختلفة تشير إلى التصاعد في عزف نغمة واحدة. وهي أن هذين النتوءين أديا للغرب-في الوقت الاستعماري الذهبي-خدمات جليلة دفعت دول الغرب في مقابلها الثمن المجزي، ماديًا وسياسيًا. مع المتغيرات والتحولات الجديدة التي يعاد معها تشكل النظام الدولي الجديد، لم يعد هذان النتوءان بكيانهما العنصري ومصادرة حقوق الشعب الاصيل، وفي ظروف تجمع الدول في أسواق كبيرة مفتوحة، قادرين على الاستمرار في إفادة الغرب الجديد. بل على العكس صارا يثقلان بعنصريتهما وكلفتهما السياسية والاقتصادية، مزيدًا من الاعباء على هذا الغرب الآخذ في التشكل بصياغات جديدة.

ولم يعد هذا الغرب الجديد يخفي هذا التحول الفكري السياسي عن صانعي القرار

ومراكز الدراسات في كل من النظام الاسرائيلي ونظام الأبارتيد. وبالتالي تعمق الفهم بهذه الحقيقة لدى هذين النظامين منذ التسعينات.

وعلى رغم انه لا تتوافر لدينا، بعد، دلائل وبينات ملموسة أو محسوسة، إلا أننا نستطيع من خلال ربط عدد من الظواهر التي أخذت تبرز هنا وهناك في علاقات الغرب مع هذين النظامين، ان نستنتج بأن ثمة نوعًا من الوفاق حدث بين الغرب وهذين النظامين على العمل من اجل الوصول إلى «تسوية ما» للصراعين، والمفهوم المحدد للتسوية، هنا، هو ان يحفظ لقوى النظامين أكبر وأوسع الحقوق الممكنة، في حين يعطي للمواطنين الفلسطينيين والجنوب افريقيين أقل الحقوق وأضيقها، على قدر المستطاع.

ولأن رموز الغرب الأساسية مثل الولايات المتحدة الاميركية أو بريطانيا أو فرنسا ليست مؤهلة بسبب تاريخها المنحاز لأن تقوم بدور وسيط التفاعل بين أطراف الصراع في احداث التسوية، وإن كانت قد مهدت المناخ الدولي لذلك، إذ تقدمت لإداء هذه المهمة دول غربية أو دول صديقة للغرب، لكن غير متورطة تاريخيًا في الصراعين مثل النروج والسويد ودول الشمال الاوروبي عمومًا في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني؛ وايضًا مثل السويد وبعض دول الطوق الافريقي في الصراع بين نظام الأبارتيد والحركة الوطنية للشعب الافريقي.

٥- مع ممارسة الوسيط الغربي الجديد لدوره وسط اجواء المتغيرات الاقليمية والدولية، وحركة قيام الاسواق الكبيرة، وضبط التسلح النووي، وحالة الانهاك المتبادلة بين اطراف الصراعين، راحت تتراكم قوى الدفع نحو الـ«تسوية ما» المنقوصة مع نهاية العام ١٩٩٣. وأصبحنا، قبيل غروبه، امام اتفاق فلسطيني اسرائيلي حول مبادىء إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يتجاوز سقف الحكم الذاتي ولا يصل، بعد، إلى الدولة الفلسطينية المستقلة. كذلك امام اتفاق حكومة البيض والشعب الاسود في جنوب افريقيا على أساس دستور يساوي بين المواطنين بغض النظر عن اللون أو العرق، وإن كان يسمح للبيض بنوع من الحكم الذاتي المتميز في بعض الحالات.

الأمر، إذن، ليس معجزة، وإنما حصيلة لضغوط الواقع الموضوعية والذاتية. ونقصد بالذاتية ميزان القوى بين الاطراف المتصارعة وقت توقيع اتفاق التسوية. ولكن هذا الميزان لن يظل على حاله، فالتسوية في حركتها على الارض، بما تخلقه من وقائع جديدة وممارسات الشعب المقهور لبعض من حقوقه الأساسية، من شأنه ان يغير بالضرورة من وزن كفتي الميزان. ومن هنا فالتسوية المنقوصة ليست بالكارثة إلا إذا تجمدت التسوية على حالها عند التوقيع.

٦- لكن التسوية المنقوصة تظل، مع ذلك، في حالة تأرجح بين النجاح والفشل إذا لم تكتمل. والاكتمال، هنا، يقاس بمعيار موضوعي.

والمعيار الموضوعي يتطور مع حركة الزمن والاحداث وقوة فعل الشرعية الدولية ذات الحكم (المعيار) الواحد، لا المزدوج.

قوة فعل الشرعية الدولية تعني، في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، شعبين ودولتين كاملي السيادة على ارض محددة وآمنة. وتعني، في الصراع الجنوب افريقي، دولة واحدة متعددة الاعراق دون تمييز. والفرق، هنا، نابع من الظروف الخاصة بكل صراع في اطار الواقع الراهن والمستقبل المنظور.

أما حركة الزمن والاحداث فتعني، أول ما تعني، ان يحشد كل من الشعبين الفلسطيني والجنوب افريقي، كل قواه وابداعاته وخبراته لبناء سلطته الوطنية الديمقراطية فوق أرضه وحسن إدارتها سياسيًا وبيروقراطيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. والانطلاق منها نحو استكمال معالم التسوية، أيما كانت الخلافات والصراعات، التي لا مفر منها، بين تيارات الشعب الفكرية والسياسية.

معالم تاريخية

□ **الاحزاب**: هناك احزاب، في جنوب افريقيا، للبيض، للخلاسيين، للهنود، وللسود.

أحزاب البيض

– الحزب الوطني، أسسه، في ١٩١٢، هرتزوغ. زعيمه الحالي (منذ ٣ شباط ١٩٨٩) فريدريك دوكليرك. وهو حزب محافظ، استلم السلطة منذ ١٩٤٨. جسّد هذا الحزب غلبة القومية الافريكانية على ذوي الاصول الانكليزية، وأسس لنظام الأبارتيد، ثم تطور باتجاه موقع سياسي هو أقرب لما يُعرف في الغرب بعبارة «يسار الوسط»، وقاد المفاوضات مع السود منذ ١٩٩٠ باتجاه التسوية الديمقراطية.

– الحزب الديمقراطي: تأسس في ٨ نيسان ١٩٨٩ جراء اندماج تمّ بين الحزب الفدرالي التقدمي وتشكيلات سياسية صغيرة. يتزعمه زكريا دو بير، وتموله أوساط الاعمال والمال (صناعيو الماس وتجاره على وجه الخصوص)، ليبرالي، يسيطر على وسائل الاعلام.

– الحزب الهرتزوغي الوطني: أسسته جماعة من المطرودين من الحزب الوطني بسبب يمينيتهم المتطرفة، وعلى رأسهم الدكتور هرتزوغ، وذلك في ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٩. زعيمه جاب ماري.

– الحزب المحافظ: تأسس في ١٩٨٢ إثر انقسام جديد في صفوف الحزب الوطني. زعيمه فردي هارتزنبرغ. يعارض تقاسم السلطة مع السود، ويدعو إلى تقسيم البلاد.

– الحركة من اجل مستقبلنا: يمينية متطرفة تطالب بضم اراض جديدة.

– حركة المقاومة الافريكانية: تأسست في ١٩٧٣. نازية متطرفة. زعيمها أوجين تربلانش (Terreblanche) التي تعني «الارض البيضاء».

– حزب دولة البوير: تأسس في ١٩٨٨، وزعيمه روبرت فان تونذر، ويدعو إلى تاسيس دولة أفريكانية؛ وقام بالمحاولة، في ١٩٩٠، أحد قادته، فأنشأ مستوطنة في أورانيا أقام فيها ٤٠٠ من مناصري الحزب على مساحة ٢٧٠٠ هكتار.

أحزاب الخلاسيين

– حزب العمال، تأسس في ١٩٦٥.

– حزب الحرية.

– حزب الاصلاح الديمقراطي، تأسس في ١٩٦٨.

– حزب العمال الديمقراطيين، تأسس في ١٩٨٤.

أحزاب الهنود

– الحزب الوطني.

– حزب التضامن الجديد.

– الحزب المستقل التقدمي.

– الحزب الهندي للاصلاح.

– حزب مؤتمر ترانسفال الهندي.

أحزاب السود

– حزب المؤتمر الوطني الافريقي، تأسس في ٨ كانون الثاني ١٩١٢، كحزب مسيحي ليبرالي لاعنفي. علمه من ثلاثة ألوان: الأخضر، الأصفر، والأسود. نشيده: «ليحمي الله افريقيا» Nkosi Sikélélé y Africa، وهي قصيدة للشاعر والروائي الثوري الجنوب افريقي صموئيل إدوارد كرون مغهايي (١٨٧٥–١٩٤٥). اعضاؤه ينتمون، خاصة، إلى قبائل خوسا وسوتو. في ١٩٤٢، تأسست، في إطار الحزب، «رابطة الشبيبة» فضخت فيه شحنات من الحركية كان بدأ يفتقدها. بين ١٩٤٩ و١٩٥٢، حاول الحزب ان يتحد مع منظمات خلاسية وهندية معارضة. في ١٩٥٠، انضم إليه شيوعيون، وتعاون مع حزب المؤتمر الهندي في إطار برنامج يدعو إلى رفع سقف المطالب حتى العصيان. في ٢٦ حزيران ١٩٥٥، تبنى الحزب «ميثاق الحرية» ودعا إلى مجتمع متعدد الاعراق رغم معارضة التيار الافريكاني (داخل

الحزب) الذي كان يرفض هيمنة الحزب الشيوعي الجنوب افريقي على قرار حزب المؤتمر الوطني الافريقي. في كانون الاول ١٩٥٥، انتخب ألبرت لوتولي رئيسًا للحزب، ثم جاء بعده الدكتور موروكا. في نيسان ١٩٥٩، انشق التيار الأفريكاني عن الحزب. في ٨ نيسان ١٩٦٠، مُنع الحزب من العمل، فانتقل عدد من اعضائه إلى زامبيا وأقاموا في عاصمتها لوساكا. في ١٩٦١، أنشأ قادته تنظيمًا مسلحًا باسم «رأس حربة الشعب» Umkonto We Sizwe، وعُهدت قيادة التنظيم إلى جو سلوفو Joe Slovo، وهو من اصل ليتواني الذي كان كولونيلاً سابقًا في المخابرات السوفياتية (KGB)، وأمينًا عامًا للحزب الشيوعي الجنوب افريقي؛ وقد ضم هذا التنظيم المسلح نحو ١٠ آلاف رجل (مخيمات تدريب في ليبيا، غانا، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا) منهم نحو ٥٠٠ رجل كانوا ينشطون سريًا داخل جنوب افريقيا، ويخوضون مقاومة مسلحة ضد نظام الأبارتيد. في ١٩٦٧، أصبح أوليفر تامبو رئيسًا للحزب. وفي ١٩٨٤، أُقفلت مكاتب الحزب في موزمبيق وتمّ طرد اعضائه منها، وفي ١٩٨٩، من أنغولا وزامبيا. في ٢ شباط ١٩٩٠، أُلغي حظر الحزب وشُرع من جديد، وفي ٥ تموز ١٩٩١، انتخب مانديلا رئيسًا له بالاجماع، وولتر سيسولو نائبًا للرئيس. في ٢٧ تشرين الاول ١٩٩١، شكل حزب المؤتمر وحزب عموم افريقيا «الجبهة الوطنية» أو ا لموحدة. أهم زعماء الحزب، إضافة إلى مانديلا (راجع باب «زعماء ورجال دولة»)، أوليفر تامبو الذي كان قد نفي إلى دار السلام في العام ١٩٦٤؛ توفي في ١٩٩٣. وألفرد نزو (Nzo)، وجو سلوفو، وكريس هاني الذي اغتيل في ١٠ نيسان ١٩٩٣.

– الجبهة الديمقراطية الموحدة، تأسست في ١٩٨٣ كواجهة معتدلة لحزب المؤتمر الوطني الافريقي اثناء حظره، وقد تم حلها في ١٩٩١.

كانت تضم نحو ٥٠٠ منظمة معادية للأبارتيد. أهم قادتها الأب (رجل دين مسيحي) ألآن بوساك Allan Boesak، وهو خلاسي ورئيس التجمع العالمي للكنائس الاصلاحية.

– إنكاثا Inkhata، تأسست على أساس انها منظمة ثقافية للزولو، وبتشجيع من حزب المؤتمر. لكنها تحولت في ١٩٧٥ إلى حزب سياسي، واعلنت، في ١٩٩٠، انها مفتوحة امام كل الاعراق، وهناك نحو ١٠٠ ألف أبيض من بين اعضائها البالغ عددهم نحو ١،٥ مليون عضو. رئيسها منغوسوتو بوتيليزي (مولود في ٢٧ آب ١٩٢٨) الذي سبق له وانشق عن حزب المؤتمر الوطني الافريقي بحجة ان هذا الحزب اصبح خاضعًا لسيطرة قبيلة خوسا والشيوعيين. وقد حكم عليه حزب المؤتمر بالاعدام. تميزت علاقة إنكاثا وحزب المؤتمر بالعداوة المتبادلة، ووقعت بينهما اعمال عنف ومعارك ومجازر عديدة.

– أزابو (منظمة شعب أزانيا)، تأسست في ١٩٧٨. عضو في «الندوة الوطنية» التي أوجدت في ١٩٨٣ بهدف إقامة جمهورية اشتراكية. تذهب إلى أبعد من حزب المؤتمر، إذ ترفع شعار «افريقيا للسود».

– حزب مؤتمر عموم افريقيا، انشق عن حزب المؤتمر في ١٩٥٩. حظر في ٢٨ آذار ١٩٦٠، فأنشأ جناحًا مسلحًا باسم بوكو (أي «النقي») سمح له بالعمل من جديد في ٢ شباط ١٩٩٠. قام بعدة عمليات عسكرية ضد البيض.

– حركة عموم افريقيا، تأسست في كانون الاول ١٩٨٩، وهي فرع لمؤتمر الجامعة الافريقية.

– الحزب الشيوعي الجنوب افريقي، تأسس في ١٩٢١. حظر في ١٩٥٠. واعيد تشكيله سريًا في ١٩٥٣. شُرّع في ٢ شباط ١٩٩٠، ويبلغ عدد اعضائه نحو ٢٠ ألفًا. زعيمه دان توم الذي يشغل ايضًا منصب الامين العام للمالية في حزب المؤتمر، وقبله كان يوسف دادو،



لوحة تمثل
معركة بين الانكليز والزولو
(القرن التاسع عشر).

منذ ١٩٧٢، وتوفي في ١٩٨٣. ثم كريس هاني، منذ ٦ حزيران ١٩٩١، خلفًا لجو سلوفو. وقد اغتيل كريس هاني في ١٩٩٣. وكان الحزب يطبق توصيات وقرارات الاممية الثالثة التي بقيت عصية على فهم السود الذين يعيشون صراعًا عرقيًا وليس طبقيًا. لذلك بقي الحزب هامشيًا في كل انتخابات، لكنه قوي النفوذ في حزب المؤتمر بسبب ان عددًا من كوادر الحزب الشيوعي يشغل مناصب قيادية في حزب المؤتمر.

- الحزب المسيحي الموحد للمصالحة، أسسه، في ١٩٨٦، المونسينيو موكوينا تماستجا ليندا.

□ **البوير وحرب البوير:** اطلق اسم «البوير» Boer، وهو اسم هولندي يعني حرفيًا «الفلاح»، على مستوطني جنوب افريقيا الذين يتحدرون من اصل هولندي والذين يتكلمون اللغة الهولندية، تمييزًا لهم عن البيض الذين يتحدرون من اصل بريطاني. وتدريجًا، حل محل اسم «بوير»، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اسم آخر هو «أفريكانر» Afrikaner. أما في القرنين السابع عشر والثامن عشر فكان «البوير» يطلق على الفلاحين لتمييزهم عن البورغرز Burghers أي سكان المدينة. ثم صار يطلق إسم البوير في القرن التاسع عشر على مربي الماشية «التريكرز» المتمردين على السلطة الانكليزية، والذين أدت هجرتهم نحو الشمال إلى تأسيس جمهوريتي ترانسفال وأورانج.

هاجرت موجات كبيرة من التريكرز (مربّي الماشية) بقيادة ستة من زعمائهم، وهم: بوتغيتر Potgieter، ماريتز Maritz، رتيف Retief، أويس Uys، بريتوريوس Pretorius وتريشاراد Tricharad، إلى منطقة من مناطق فيلد Veld العليا التي كانت قد تعرضت لهجمات قبائل الزولو. وقد استطاعت قوة من البوير ان تهزم محاربي نديبيل Ndebele وقائدهم مازيليكازي Mazilikazi في كانون الثاني ١٨٣٧. فانسحب هذا الأخير تاركًا في يد البيض المنطقة الممتدة من فال Vaal وليمبوبو Leimpopo، وهي المنطقة التي اصبحت في ما بعد ترانسفال Transval. وفي الشرق، اصطدم التريكز (وهم البوير، مربو الماشية) بقبائل السوتو Sotho الذين كان يقودهم موشوشو Moshoeshoe والذي لم يكن منه إلا ان وضع بلاده في حماية البريطانيين عام ١٨٤٨، منقذًا بذلك القسم الكبير

من اراضي السوتو من خطر البوير.

إلا ان شيئًا جوهريًا كان البوير في حاجة ماسة إليه لتحقيق استقلالهم، وهو منفذ إلى البحر. فعقد زعيمهم رتيف اتفاقًا مع دينغان Dingane زعيم الزولو المقيمين في ناتال. ولكن دينغان الذي كان يتخوف من وصول عدد كبير من المستعمرين البيض، قتل ٧٠٠ من البوير المقيمين في شمالي البلاد. وفي ١٨٤٠، أي بعد سنتين من الحرب، هُزم دينغان ثم قتل في معركة بلود ريفر Blood River، فاضطر الزولو إلى ترك جنوبي نافال للبيض. وفي كانون الاول ١٨٧٩ شن الجيش البريطاني هجومًا على آخر دولة سوداء مستقلة. وبعد ان احرز الزولو انتصارًا في إيزاندلوانا Isandlwana، عادوا فانهزموا نهائيًا في معركة أولوندي Ulundi. وفي ١٨٨٧، اصبحت اراضي الزولو محمية بريطانية ما لبثت ان ألحقت بناتال في ١٨٩٧. وبذلك انتهت مرحلة الحروب التي أدت إلى السيطرة على اراضي الشعوب السوداء، لتبدأ بعدها مباشرة حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢). فماذا عن هذه الحرب؟.

حلفت انكلترا هولندا رسميًا في ١٨١٤ (تاريخ توقيع اتفاقية لندن)، ولكنها كانت قد بدأت بممارسة سلطتها الفعلية منذ ١٨٠٦. ومنذ ١٨٢٥ بدأت انكلترا بادخال بعض الاصلاحات على نظامها الاستعماري في البلاد، فأنشأت مجلسًا تشريعيًا (١٨٣٤)، وعملت على التخفيف من حدة اضطهاد السود (شرعة هوتانتو ١٨٢٨)، وشجعت الهجرة الانكليزية إلى المستعمرة، واعلنت اللغة الانكليزية لغة رسمية، ونمت الارساليات الأنغليكانية، فأثار كل ذلك حفيظة البوير. فلم يرتضوا بالوصاية الانكليزية عليهم، ونزحوا باعداد كبيرة إلى خارج حدود مستعمرة الكاب، إلى منطقة ترانسفال في الشمال، وناتال في الشرق، حيث ما لبثوا ان اعلنوا استقلالهم. فظهرت جمهوريتان: جمهورية جنوب افريقيا (ترانسفال، ١٨٨٤)، وجمهورية دولة أورانج الحرة (كانت انكلترا قد اعترفت بها منذ ١٨٥٤) اللتان عاشتا حياة مضطربة حتى نهاية القرن التاسع عشر بسبب تهديد القبائل الافريقية (خاصة الزولو)، فضلاً عن الازمة الاقتصادية الناتجة عن تقسيم البلاد إلى وحدتين سياسيتين متحاربتين (جمهوريات البوير والمستعمرات الانكليزية)، ومطامح المانيا الاستعمارية في افريقيا الجنوبية، وكذلك البرتغال وفرنسا، والوضع الجديد الناجم عن اكتشاف الماس والذهب الذي ترتب عليه تدفق المهاجرين بكثرة خاصة ابتداء من ١٨٨٦ وقيام مدن جديدة كمدينة جوهانسبورغ. وقد اعتبر البوير ان تدفق المهاجرين هذا هو بمثابة غزو انكليزي يهدف إلى نهب ثرواتهم.

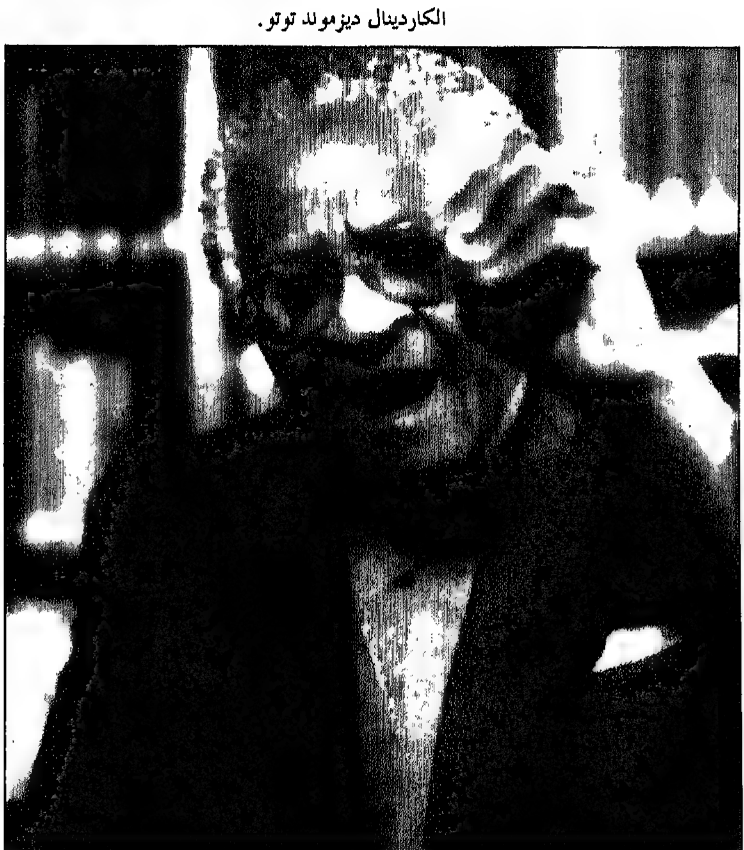
أخذت بريطانيا بعد ظهور هذه الثروات المنجمية تتنكر لمعاهداتها السابقة مع زعماء القبائل من جهة، ومع البوير من جهة أخرى، وتلجأ إلى سياسة ضمّ الاراضي إلى سلطتها التي امتدت بين ١٨٦٥ و١٨٩٥ من مستعمرتها الكاب حتى ناتال. وهكذا كانت كل افريقيا الجنوبية، في ١٨٩٥، الواقعة جنوبي ليمبوبو، خاضعة للسيطرة البريطانية في ما عدا جمهوريتي البوير (ترانسفال وأورانج) اللتين كانت بريطانيا تطمح إلى اخضاعهما ايضًا. وبعد مناوشات عسكرية عدة كانت الغلبة فيها احيانًا للبوير، اعلنت ترانسفال (التي عاشت لمدة حالة خلاف حاد بين زعيميها كروجر وسيسيل رودس) الحرب على الانكليز، ثم لحقتها حليفتها أورانج، وبدأت بذلك حرب فعلية بين الانكليز والبوير في ١٢ تشرين الاول ١٨٩٩ امتدت حتى ٣١ أيار ١٩٠٢، وانتهت بهزيمة البوير وباختفاء دولتيهم (معاهدة فرينيغينغ للسلام)؛ واطلق على البوير، وهم تحت السلطة البريطانية إسم «أفريكان» أو «أفريكانر» Afrikaner.

□ **الكاب في إطار الاكتشافات البحرية:** في الاساس، كما هو معلوم، كانت الهند وكانت الطريق إليها. هذا الأمل، والعمل على تحقيقه، سيطرا على البشرية في مطلع الأزمنة الحديثة، وتمخضا، منذ نهاية القرن الخامس عشر على اكتشاف القارة الاميركية في شمالي المحيط الأطلسي، ورأس الرجاء الصالح (الكاب) في جنوبيه. إذ إن الحداثة الوليدة كانت تتطلب طريقًا آخر إلى الهند وتوابلها، طريقًا بحريًا يغني عن سلوك ذلك الطريق البري الذي وقع تحت سيطرة العثمانيين. فقبل ان يطأ كولومبوس الارض الاميركية (١٤٩٢) بأربع سنوات كان البرتغالي دياز يلف حول القارة الافريقية من جنوبيها ويحط الرحال، موقتًا، في ما سمي أولاً «رأس العواصف» قبل ان يعمد لاحقًا باسم «رأس الرجاء الصالح» في إشارة لا تخفي نفسها إلى الأمل بالوصول باامان إلى جزر الهند بثرواتها الاسطورية.

ولئن اكتفى البرتغاليون بأنشاء محطة بحرية، فإن الهولنديين ابتنوا، في ١٦٥٢، أول مدينة اوروبية في الجنوب الافريقي: الكاب. وتمامًا كما حدث في القارة الاميركية الشمالية، حيث مال المستوطنون إلى الاستقلال بأنفسهم عن الدولة المتروبولية البريطانية، كذلك ظهرت لدى الهولنديين الذين استقروا في الجنوب الافريقي، نوازع مبكرة إلى الانفصال عن وطنهم الأم. فاختاروا لأنفسهم إسمًا قوميًا جديدًا: البوير، ثم الأفريكان، مثلما تسمّى نظراؤهم من المهاجرين في الطرف الآخر من المحيط الأطلسي بـ«الاميركيين» (راجع «كاب» في باب مدن ومعالم).

□ **الكنيسة الكاثوليكية والتمييز العنصري:** في ١٠ شباط ١٩٧٧، كان صبر

الكاردينال ديزموند توتو.



الكنيسة الكاثوليكية قد نفد تمامًا إزاء التمييز العنصري المستشري في ذاك البلد، وإزاء أعمال القمع والقتل والعنف التي كانت قد سادت طوال الشهور السابقة في سويتو وغيرها، بشكل خاص. فأصدر ٣١ من كبار رجال الكنيسة بيانًا اعلنوا فيه تنديدهم بالتمييز العنصري. وكان تزعم الكاردينال ديزموند توتو لتلك الحركة دليلاً واضحًا على رضا الفاتيكان عنها. ومن المؤكد اليوم ان ذلك الموقف الحاسم والحازم الذي وقفته الكنيسة ضد التمييز العنصري قد لعب دورًا اساسيًا في التطورات التي عرفتها تلك المنطقة من العالم بعد ذلك. ولا أحد يمكنه ان ينسى بالطبع نضالات الكاردينال توتو التي تضافرت مع نضالات حزب المؤتمر لتوصل جنوب افريقيا إلى عتبات الامل الذي تقف عنده. فكان دور الكنيسة والفاتيكان واضحًا وحيويًا، لكنه لم يكن جديدًا في مثل تلك الظروف.

إذ قبل ذلك بنحو أربعين عامًا (أي في آذار ١٩٣٧) كان بيان صادر من الفاتيكان قد أثار غضب النازيين وزعيمهم هتلر بشكل جدي، لأن البيان ندّد بالنازية تنديدًا صارمًا ونبّه المؤمنين ضد اخطارها. كان ذلك في عهد البابا بيوس الحادي عشر (توفي في ١٠ شباط ١٩٣٩) الذي تميز بسلسلة كبيرة من الاحداث المهمة التي عرفتها الكنيسة الكاثوليكية في قرننا العشرين هذا. والحال ان من يعرف هذه المواقف الكنسية، ومن تابع حكاية رفض الفاتيكان الاعتراف بدولة اسرائيل قبل ان يعترف الفلسطينيون أنفسهم بتلك الدولة يمكنه ان يفهم خلفيات تحرك الكاردينال توتو في ذلك اليوم المشهود (يوم البيان في ١٠ شباط ١٩٧٧) حين قررت الكنيسة ان تدخل طرفًا في الصراع ضد التمييز العنصري، ويمكنه أكثر من هذا ان يفهم المغزى التاريخي للدور الذي لعبه البابا بيوس الحادي عشر قبل عقود عدة من يومنا هذا.

ومن المعروف انه بعد نحو سبع سنوات من هذا البيان المندّد بالتمييز العنصري في جنوب افريقيا، وفي سياق مواقف ونضالات رجال الكنيسة الكاثوليكية هناك، منح الكاردينال ديزموند توتو جائزة نوبل للسلام في ١٩٨٤.

□ **مجازر شاربفيل وسويتو ودوربان:** في ٣١ آذار ١٩٦٠، قام السود في مدينة شاربفيل Charpeville (مدينة عمالية) بانتفاضة احتجاجًا على سماح السلطات للشرطة بمطاردة كل اسود واعتباره مشبوهًا خصوصًا إذا لم يكن يحمل دفتر هويته الذي يجب ان يبقى ملازمًا له في كل تنقلاته. واطلقت الشرطة الرصاص الحي على المتظاهرين، فأسقطت ٦٥ قتيلاً.

وفي ١٦ حزيران ١٩٧٦، انطلق طلاب المدارس السود في مدينة سويتو Soweto (تبعد ١٥كلم عن جوهانسبورغ) بمظاهرة احتجاج ضد فرض لغة الأفريكان (الأفريكان: مزيج من عدة لغات ولهجات اوروبية، بينها الهولندية والالمانية والانكليزية، ومطعمة كذلك بمفردات من لغة البانتو المحلية، يستخدمها البيض من غير ذوي الاصول الانكليزية، كما يستخدمها السود في الترانسفال الشمالية والأورانج) في المناهج التعليمية كلغة اساسية رسمية. وذهب ضحية هذه الاضطرابات التي امتدت حتى ٢٨ شباط ١٩٧٧ نحو ٥٧٥ قتيلاً، أكثر من ٤٤٠ أردتهم الشرطة.

وفي ٧-١٠ آب ١٩٨٥، وفي مدينة دوربان Durban، كانت الاقلية الهندية (ولم تكن تعد أكثر من ٨٥٠ ألف نسمة في جنوب افريقيا) ضحية مجزرة ارتكبتها قبائل الزولو، فقتلت منها ٧٣ شخصًا وجرحت المئات، ودمرت النصب التذكاري المقام هناك للمهاتما غاندي (كان غاندي قد عاش ٢٣ سنة من حياته في جنوب افريقيا اعتبارًا من ١٨٨٣). وما أذهل العالم في هذه المجزرة كان أمرين، أولهما ان أية مجابهات بين الهنود والسود كانت قد توقفت منذ ١٩٤٩؛

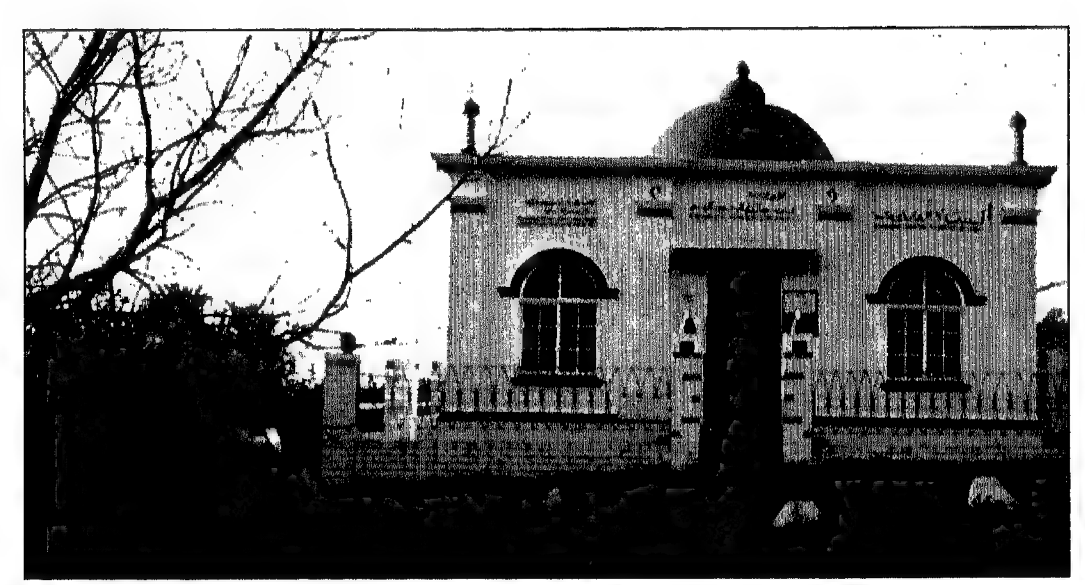
وثانيهما ان الهنود عرفوا بالتعايش مع الجميع، بيضًا وسودًا، وبأنهم مسالمون يتوخون الحياد مهما اشتدت الصراعات والازمات. من هنا انصبت التحليلات والتفسيرات وقتها، ان الزولو، بارتكابهم لهذه المجزرة إنما أرادوا ايجاد مكانة لانفسهم في التسويات المقبلة بعد ان بدأ سود حزب المؤتمر بزعامة نلسون مانديلا (وكان ما يزال في السجن) يأخذ منهم الاضواء. وهذه النزعة نفسها لدى الزولو استمروا بها حتى السنوات الاخيرة، وكان حزبهم، «أنكاثا» يتكفل بترجمتها عمليًا من خلال اعمال العنف التي ارتكبها.

فأعمال العنف تواصلت، والمجازر تعدّدت (في ما بين السود انفسهم في احيان كثيرة) حتى في إطار محادثات واتفاقيات التسوية الديمقراطية التي قضت على نظام الأبارتيد.

□ **المسلمون في جنوب افريقيا:** في العام ١٦٩٤، وصلت السفينة دي فوتبوغ وعلى ظهرها ٤٩ مسلمًا كانت السلطات الهولندية قررت إعادة نفيهم إلى جنوب افريقيا لأن النفي الاول إلى سيلان (سري لانكا اليوم) لم يمنعهم، كما كانت ترغب، من الاتصال بالمقاومة الاسلامية في اندونيسيا بلدهم الاصلي، وابرز شخصيات الدفعة الاولى هذه كان «ابو الاسلام في جنوب افريقيا» الشيخ يوسف التاج الخلواتي المقاصدي، نسبة إلى مقاصد في اندونيسيا حيث ولد ونشأ. وكان الشيخ يوسف، كما يشير إليه المسلمون اليوم، شيخًا للطريقة الخلواتية التي ساهمت تحت قيادته في محاربة المستعمر الهولندي في مملكة بانتام في الجزء الغربي من جزيرة جاوه (اندونيسيا). وبعد هزيمة المملكة ووقوع الشيخ في الأسر نفاه الهولنديون مع زوجتيه واولاده إضافة إلى ١٢ إمامًا إلى سيلان ثم إلى رأس الرجاء الصالح (الكاب). وبعد ذلك توالت عمليات النفي ونقل العبيد المسلمين من جزر الهند الشرقية إلى جنوب افريقيا ليعملوا في مزارع الهولنديين. ومن هؤلاء، إضافة إلى من أسلم من السود، استطاع الشيخ ان يؤسس اللبنات الاولى للجالية الاسلامية التي نمت بعد ذلك ليصبح عددها عام ١٨٤٢ نحو ثلث سكان المنطقة (الكاب).

إن زائر منطقة الكاب اليوم يجد في قمم الجبال المحيطة بها أضرحة أقيمت على قبور بعض الصالحين وقد شيدت بعد رفع الحظر عن ممارسة الشعائر الاسلامية. واشهر هذه الأضرحة ضريح الامام عبد الله قاضي عبد السلام (الملقب بـ«توان غورو» أي السيد الاستاذ) الذي توفي في ١٨٠٧ عن عمر يناهز الخامسة والتسعين، وهو الذي بنى أول مسجد في جنوب افريقيا في ١٧٩٤.

في الستينات من هذا القرن (القرن العشرين) سُجن الامام هارون، إمام مسلمي جنوب افريقيا، وقضى في السجن، تحت التعذيب. وكانت التهمة الموجهة إليه هي نشر الاسلام وبث الروح الوطنية في اوساط السود. ويدرّس إبنه محمد هارون اليوم الثقافة الاسلامية في جامعة غربي الكاب الحكومية. وطوال فترة مكوث نلسون مانديلا في السجن، كان يشاركه الزنزانة مسلم يعتبر من رموز حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو أحمد قطرادة. وعندما أصبح مانديلا رئيسًا كافأه بجعله وزيرًا للاصلاح (وهي الوزارة المسؤولة عن شؤون السجون)، وبعد ذلك عينه مستشارًا خاصًا له. ولم يكن قطرادة السجين المسلم الوحيد في سجون الفصل العنصري. فالشيخ إسماعيل وادي، عضو المؤتمر الافريقي وأحد نوابه في البرلمان الوطني يقول إن المسلمين كانوا يشكلون في الثمانينات أكثر من ١٠٪ من السجناء السياسيين المناهضين للفصل العنصري (الأبارتيد)، في حين ان الجالية الاسلامية لا تشكل أكثر من ٢٪ من مجموع السكان. ويقول الشيخ اسماعيل ان الحكومة الحالية (١٩٩٤) «تقدر دور المسلمين في النضال ضد التمييز العنصري». وأحد الادلة التي يستشهد بها



ضريح الامام توان غورو، باني اول مسجد ومدرسة في جنوب افريقيا في ١٧٩٤.

على ذلك هو تخصيصها إحدى قاعات البرلمان كمصلّى للنواب المسلمين الذين يزيد عددهم على ٢٢ من اصل ٤٠٠ نائب.

تنقسم الجالية الاسلامية في جنوب افريقيا عمومًا إلى ثلاث فئات عرقية متمايزة، أكبرها عددًا واقدمها وجودًا هي الفئة المتحدرة من اصول اندونيسية-ماليزية. وجاء افرادها إلى البلاد قهرًا، إما كعبيد للعمل في المزارع الهولندية وإما كمنفيين سياسيين، وكان من بين هؤلاء امراء وقادة. وتتركز هذه الفئة في منطقة الكاب اساسًا، ومعظم افرادها من اتباع المذهب الشافعي وهو المذهب الشائع في بلادها الاصلية. وهي على العموم فئة متوسطة الحال إلى فقيرة ولها عاداتها وتقاليدها، ويغلب عليها الطابع الثوري كونها الأكثر معاناة من التمييز العنصري. ويزيد عددها على ٣٠٠ ألف نسمة.

أما الفئة الثانية فهي المتحدرة من أصول هندية. وهجرتها في الاساس هجرة اقتصادية حيث عمل الانكليز اثناء استعمارهم لاجزاء من جنوب افريقيا على نقل الهنود للعمل معهم في بعض الوظائف الادارية. وهو ما فعلوه في أكثر من مستعمرة افريقية اخرى. وتتركز هذه الجالية اساسًا في مقاطعة الناتال، خصوصًا حول عاصمتها حيث يوجد مقر مركز الدعوة الاسلامية الذي يديره الداعية الشيخ أحمد ديدات. ويشكل المسلمون نحو ربع الجالية الهندية. أما البقية فهم من الهندوس الذين كان اشهرهم المهاتما غاندي مؤسس حزب المؤتمر الهندي في جنوب افريقيا قبل ان يعود إلى تأسيسه في الهند نفسها.

بدأت صورة الجالية الهندية المسلمة تتشكل في ثمانينات القرن التاسع عشر. وعندما تأسس حزب المؤتمر الوطني الافريقي (١٩١٢) احجم الهنود المسلمون عن المشاركة فيه لأنه كان عليهم ان يشاركوا من خلال المؤتمر الهندي لمقاطعة الناتال. وعلى رغم ان أحد الثلاثة الذين أسسوه كان مسلمًا، إلا انه غلب عليه الطابع الهندوسي وكان ذلك في مرحلة شهدت الهند نفسها مرحلة مخاض ولادة باكستان وما نجم قبل ذلك وبعده من حساسيات بين المسلمين والهندوس انتقلت إلى الجالية الهندية في جنوب افريقيا.

ولم يعد وجود هذه الفئة مقتصرًا على مقاطعة الناتال، بل انتقلت مجموعات منها إلى

مقاطعة الترانسفال (جوهانسبورغ وبريتوريا وما حولها). ويغلب على افراد هذه المجموعة اتباع المذهب الحنفي الذي يغلب على مسلمي الهند وباكستان. وما زالت توفد علماءها للدراسة في جامعات هذين البلدين. وهي فئة متوسطة الحال إلى ثرية، وبعض عائلاتها أثرى ثراء كبيرًا مكنه من احتضان نلسون مانديلا بعد خروجه من السجن وساهم في تمويل حملته الانتخابية. وقد يصل عددها إلى حوالي ربع مليون نسمة.

الفئة الثالثة هي الأقل عددًا، وتتألف من السود والملونين، سواء الذين اعتنقوا الاسلام من سكان البلد الاصليين أو المسلمين الذين قدموا من افريقيا الوسطى، وهي عمومًا، من الطبقة الفقيرة.

على الصعيد السياسي، فإن الغالبية العظمى من المسلمين في جنوب افريقيا تعتبر ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو الأكثر تعبيرًا عن آمالها وطموحاتها السياسية. وانعكس هذا على القوائم الانتخابية، إذ إن غالبية المسلمين الذين ترشحوا للانتخابات (نيسان ١٩٩٤) كانوا على قائمة هذا الحزب (بزعامة مانديلا). لذلك لم تكن مصادفة تعيين اربعة مسلمين في الحكومة المركزية إضافة إلى تعيين مسلمين وزراء في بعض الحكومات المحلية.

ويقول الشيخ نظيم، رئيس مجلس القضاء الاسلامي في منطقة الكاب الذي يعد من أبرز الشخصيات الاسلامية في جنوب افريقيا: «حكومة المؤتمر الوطني هي حكومتنا. والرئيس مانديلا صديقي وكنت أزوره في السجن. الرئيس السابق (دوكليرك) كان يقول إن جنوب افريقيا بلد مسيحي، أما مانديلا فيقول إن هذا بلد كل الاديان ولكل شخص حرية التعبير حسب دينه».

كانت هناك نسبة من المسلمين أيدت حزب مؤتمر عموم افريقيا الذي كان يدعو إلى طرد كل البيض تحت شعار «طلقة لكل مستوطن». ومدير العلاقات الخارجية في الحزب مسلم وإسمه أحمد غورا ابراهيم.

وتأييد المسلمين لم يقتصر على احزاب السود، فقد كانت هناك نسبة ضئيلة منهم تؤيد الحزب الوطني الابيض الذي حكم حتى نيسان ١٩٩٤. بل ان ثلاثة من النواب المسلمين في البرلمان نجحوا على قائمة الحزب الوطني في الانتخابات الاخيرة (نيسان ١٩٩٤). وفي الاشهر الاخيرة من عمر النظام السابق عين الرئيس السابق دوكليرك أحد رجال الاعمال المسلمين مستشارًا له للشؤون العربية والاسلامية.

وشهدت الاسابيع التي سبقت الانتخابات المذكورة ولادة حزبين مسلمين خاضا الانتخابات، هما: الحزب الافريقي المسلم برئاسة الدكتور امتياز سليمان، والحزب الاسلامي بقيادة السيد شريف محمد. وفي حين ان الاول خاض الانتخابات البرلمانية، فإن الثاني حصر اهتمامه بانتخابات البرلمان المحلي لمقاطعة الكاب الغربية. و لم يتمكن أي من الحزبين من ايصال أي من مرشحيهما إلى أي من البرلمانين نظرًا إلى حداثة وجودهما وإلى التأييد الكبير الذي يتمتع به حزب المؤتمر الوطني في اوساط المسلمين. وبعد الانتخابات بأسابيع توحّد الحزبان. ويقول الدكتور امتياز سليمان ان حزبه «لا يسعى إلى اقامة دولة اسلامية في جنوب افريقيا بل إلى تقديم القيم الاسلامية كمرجعية خلقية للسياسة. ونحن في الحزب نركّز على نشر الاسلام في اوساط السود عن طريق النشاطات الاجتماعية والطبية. كما اننا نحرص على ألا تفقد الاقلية المسلمة هويتها».

تواجه الاقلية المسلمة في جنوب افريقيا اليوم مجموعة قضايا لعل اخطرها واكثرها أهمية قانون الاحوال الشخصية الاسلامي خصوصًا «لائحة الحقوق» التي تعتبر أعلى مرجعية دستورية في الفترة الانتقالية التي تشهدها البلاد وتتناقض في بعض تفاصيلها مع بعض مقتضيات الشريعة الاسلامية. وتشهد اوساط الجالية هذه الايام (١٩٩٤) حوارات ونقاشات واسعة حول تقديم



مانديلا والشيخ ناظم محمد رئيس المجلس القضائي الاسلامي في جنوب افريقيا.

قانون الاحوال الشخصية الاسلامي وعرضه على الحكومة والبرلمان (من تحقيق كتبه، في جوهانسبورغ، ماهر عبد الله، «الوسط»، العدد ١٣٥، تاريخ ٢٩ آب ١٩٩٤، ص ٣٣-٣٥).

من جهة أخرى، وقعت، في مقاطعة الكاب، في آب ١٩٩٦، حوادث أمنية ذكّرت بما كان قد صرّح به الدكتور امتياز سليمان رئيس الحزب الاسلامي في ١٩٩٤، من ان حزبه «لا يسعى إلى اقامة دولة اسلامية في جنوب افريقيا بل إلى تقديم القيم الاسلامية كمرجعية خلقية للسياسة». ذلك ان هذه الحوادث، كما صدر عن الشرطة في جنوب افريقيا، تمحورت حول صدامات بين ناشطين اسلاميين وبين عصابات المخدرات في الكاب. والناشطون الاسلاميون ينتمون إلى منظمة «باغاد» (أي «جمعية الشعب لمناهضة الجرائم والمخدرات») التي سيّرت تظاهرات دعت الشرطة إلى مزيد من الحزم في مواجهة العصابات وتجار المخدرات. وردًا على ما قيل حول «نشاط اسلامي سياسي اصولي مرتبط بدول وقوى خارجية»، اكدت شخصيات اسلامية في جنوب افريقيا، منهم رئيس مجلس العلماء في الكاب، علي جينا، ان «ثمة عناصر تحاول الاستفادة من الوضع لتوجيه التحرك الاسلامي نحو أهداف أخرى. إن هذه المواجهة بين المسلمين والعصابات هي قضية اجتماعية بحتة وليست سياسية ولا علاقة لها بالاصولية ولا ترتبط بقوى خارجية مثل حماس أو حزب الله». ومما عمل على صدقية هذا القول اعتراف مصادر حزب المؤتمر الوطني الافريقي بأن عجز النظام القضائي عن مكافحة الجريمة المنظمة هو السبب في قرار المسلمين، في مدن عدة، أخذ زمام المبادرة في أيديهم. وقال رئيس منظمة «باغاد» محمد علي باركر إن المجموعة تعمل على تطهير المجتمع من شرور المخدرات والعاصابات التي نشرت الجريمة المنظمة في جنوب افريقيا.

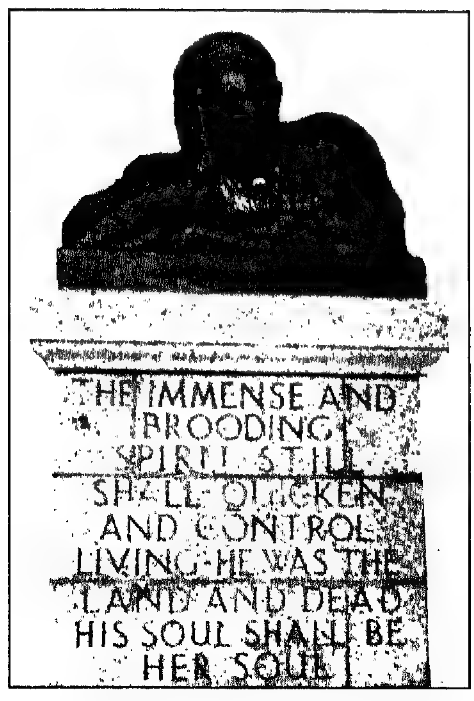
مدن ومعالم

* **إيست لندن East London**: مدينة ومرفأ في مقاطعة الكاب، على بعد ٦٠٢ كلم عن جوهانسبورغ. يربطها خط سكة حديد بالمدن الرئيسية في البلاد. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. بناء السفن. صناعات مختلفة. مناجم التيتان (شبه معدن له قرابة مع الحديد والكروم) شرقي المدينة.

* **براكبان Brakpan**: مدينة في مقاطعة ترانسفال. تعد نحو ١٣٥ ألف نسمة. شهيرة بغناها بالفحم الحجري، والصناعات المعدنية، والذهب.

* **بريتوريا Pretoria**: عاصمة جنوب افريقيا الادارية، وعاصمة مقاطعة ترانسفال. تبعد ٥٦ كلم شمالي جوهانسبورغ. تأسست المدينة في ١٨٥٥، وأصبحت عاصمة للبلاد في ١٨٦٣. فيها عقدت «إتفاقية بريتوريا» حيث منحت الحكومة البريطانية (حكومة غلادستون) الترانسفال استقلالاً ذاتيًا تحت السيادة البريطانية بعد حرب البوير الاولى. ثم عادت اتفاقية لندن في ١٨٨٤، وألغت هذا البند.

في أعلى مكان يطل علىالمدينة، ووسط منطقة تسمى «وينن» ومعناها باللغة الأفريكانية «البكاء»، يقوم نصب تذكاري ضخم يُسمى «نصب النازحين»؛ وعلى امتداد جدران النصب الداخلية لوحات محفورة في الغرانيت تحكي قصة «النزوح العظيم» للبوير. أما إسم المدينة فمن إسم قائد البوير «بريتوريوس» الذي قاد معركة ضد ملك الزولو، انهزم فيها الزولو وبلغ عدد القتلى منهم في يوم واحد ٣ آلاف. وصار تاريخ هذه المعركة، ١٦ كانون الاول (١٨٣٨) عيدًا وطنيًا للبوير.



نصب لجون سيسيل رودس (١٨٥٣-١٩٠٢) قرب بريتوريا. رودس رجل مالي وسياسي بريطاني ومن اشهر الرموز الاستعمارية في التاريخ الحديث. عاش والرى وحكم في جنوب القارة الافريقية، واصبح رئيس وزراء مستعمرة الكاب. عند وفاته، ترك ثروة ضخمة منح جزءاً كبيراً منها لجامعة أوكسفورد.

* **بلومفونتين Bloemfontein**: مدينة واقعة في وسط جنوب افريقيا. عاصمة دولة أورانج الحرة، وفيها مقر المحكمة العليا. مركز صناعي وتجاري مهم. عدد سكانها نحو ٣٥٠ ألف نسمة.

* **بوكسبورغ Boksburg**: مدينة في مقاطعة الترانسفال. تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة. ذهب وفحم حجري.

* **بيترماريتزبورغ Pietermaritzburg**: عاصمة مقاطعة الناتال، يربطها خط سكة حديد بمدينة دوربان وجوهانسبورغ. نحو ٢٢٥ ألف نسمة. استخراج البوكسيت. صناعة الحديد والألومينيوم.



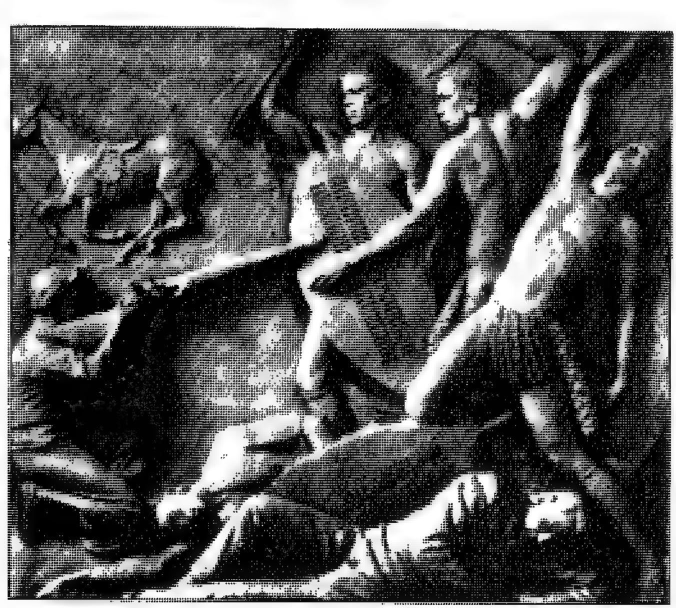
الساحة الرئيسية في بريتوريا.

* **جرميستون Germiston**: مدينة في مقاطعة الترانسفال. تعد نحو ٣٢٥ ألف نسمة. مصفاة كبرى للذهب. صناعات كيميائية وميكانيكية.

* **جوهانسبورغ Johannesburg**: مدينة في مقاطعة ترانسفال. مركز صناعي مهم. مباني ساحتها المركزية تعود، بغالبيتها إلى القرن التاسع عشر. ساحات عامة ومنتزهات. بقربها أنشئت أحياء خاصة لسكن السود (راجع «سويتو» في هذا الباب، مدن ومعالم). أنشئت جوهانسبورغ على اراض تبرية (حاوية ذهبًا) تمّ اكتشافها في ١٨٨٦. فنمت المدينة بسرعة مذهلة، وأصبح عدد سكانها، بعد أقل من اربعة عقود فقط، نحو ١٠٠ ألف نسمة. واصبحت تعد اليوم نحو ٣ ملايين نسمة. هذه المدينة، بكونها المركز الاقتصادي الاول، هي بحق في أساس ما تتميز به جنوب افريقيا اقتصاديًا: تمتلك جنوب افريقيا ٤٠٪ من ناتج الصناعة الافريقية كلها، و٢٥٪ من الناتج الاجمالي للقارة، و٦٤٪ من كل كهرباء القارة، و٥٤٪ من إنتاج المعادن، و٤٠٪ من إنتاج الذرة (في غير سنوات الجفاف النسبي)، و٦٦٪ من إنتاج الصلب... علمًا ان جنوب افريقيا لا تمثل أكثر من ٥٪ من عدد سكان القارة؛ وهي صاحبة الاحتياطي الأكبر من الذهب والبلاتينيوم والكروم والمنغانيز، إضافة إلى الماس والفحم واليورانيوم والاسبستوس. فناتج الذهب وحده يبلغ ٦٠٠ طن سنويًا أي ما يوازي إنتاج العالم الغربي، وهي المنتج الاول للماس من نوع «جم»، واحتياطي المنغانيز المهم في صناعة الصلب يصل إلى ٨٠٪ من الاحتياطي العالمي. ورغم ان النادر الوحيد هو النفط، إلا ان توليد الطاقة والوقود الصناعي من الفحم الوجود بوفرة يغطي ٧٥٪ من احتياجات الطاقة. ناهيك عن الصناعة النووية المتقدمة، إضافة إلى تقدم صناعات الالكترونيات والسيارات والمواد الكيمائية والادوية والملابس. وجوهانسبورغ هي مركز كل هذا النشاط الاقتصادي.

على بعد ١٥كلم من قلب جوهانسبورغ تقع مدينة «حافة الذهب» التي يصفونها بأنها تحتفظ بالماضي من اجل الحاضر. فيها أهم صناعة للذهب، استخراجًا وتكريرًا وصناعة. وفيها «معهد الذهب».

* **دوربان Durban**: إسمها السابق «بورت ناتال». مدينة ومرفأ في مقاطعة الناتال. تبعد ٦٤٢كلم عن جوهانسبورغ. يربطها خط سكة حديد بمدينة بيترماريتزبورغ. نحو ١،٣ مليون نسمة (ثلثهم تقريبًا من السود، «البانتو»). جامعة.



لوحة جدارية -من مجموعة لوحات- في «صرح النازحين»، تروي قصة النزوح الكبير للبوير.

مصفاة نفط. احواض لبناء السفن. صناعات غذائية وألبسة، وورق. مركز سياحي. أهم ميناء في جنوب افريقيا. تأسست المدينة في ١٨٧٤، واشترى الانكليز شريطًا ساحليًا من قبيلة الزولو. قبل ذلك، كانت منطقتها الساحلية تدعى بورت ناتال، وأعلنها البوير، في ١٨٤٢، جمهورية خاضعة لهم، وهاجموا حامية انكليزية. لكن الانكليز، بعد ان اعلنوا الناتال إقليمًا انكليزيًا في ١٨٤٣، اصبحت دوربان كومونة مستقلة بادارة ذاتها.

* **ريسانو غارسي Rissano Garcy:** مدينة جنوب افريقية، على الحدود بين جنوب افريقيا وموزامبيق، والمعبر الأساسي الذي يربط أغنى دول القارة (جنوب افريقيا) بأشدها فقرًا (موزمبيق). لذلك شهدت المدينة تدفق اعداد هائلة من طالبي العمل واللاجئين رغم الخطر الذي يتهددهم جراء الاسلاك المكهربة الممتدة على مسافة ١٦٥كلم بمحاذاة حدود موزمبيق وزيمبابوي مع جنوب افريقيا والتي أودت بحياة الآلاف من المتسللين. والأسلاك المكهربة هذه المعروفة بتسمية «أفعى النار» أقيمت اصلاً لمنع عناصر المقاومة السوداء من الدخول إلى جنوب افريقيا. وعلى رغم خطورة المغامرة فإن عدد المتسللين كان، حتى السنتين الاخيرتين (١٩٩٤-١٩٩٥)، إلى ازدياد. فبينما بلغ عدد اللاجئين الذين سقطوا، في ١٩٩٢، في قبضة حراس الحدود ٥ آلاف رجل وامرأة، قفز الرقم، في ١٩٩٣، إلى ٦١ ألفًا و٢١٠ أعيدوا جميعًا إلى زيمبابوي.

* **سويتو Soweto:** مدينة صفيح خصصها نظام الأبارتيد لسكن السود في ضاحية من ضواحي جوهانسبورغ. بدأت إقامة الاكواخ فيها في ١٩٣٢، وأصبحت تضم في ١٩٦١ نحو ٤٠٠ ألف نسمة. ويقدر عدد سكانها حاليًا بأكثر من مليون نسمة. على تلة قريبة من اكواخ الصفيح بيت نلسون مانديلا قبل سجنه.

* **كاب Cap:** في الانكليزية Cape Town، في الأفريكانية Kaptsad. عاصمة مقاطعة الكاب. تقع أقصى جنوبي جنوب افريقيا، وقريبة جدًا من رأس الرجاء الصالح، وتبعد ١٤٥٢كلم عن جوهانسبورغ. اكتشف المكان دياز وفاسكو

دي غاما، لكنه استمر مدة طويلة بعدهما من دون ان يعرف استيطانًا أو استعمارًا ابيض بسبب المقاومة التي ابداها السكان الاصليون. في ١٦٥٢، توصل الهولنديون إلى إقامة قلعة هناك. وسيطر الانكليز على المستعمرة في ١٨٠٦، وجعلوا مدينة الكاب عاصمة لمقاطعة الكاب التي اصبحت، في ١٩١٠، إحدى مقاطعات «اتحاد جنوب افريقيا».

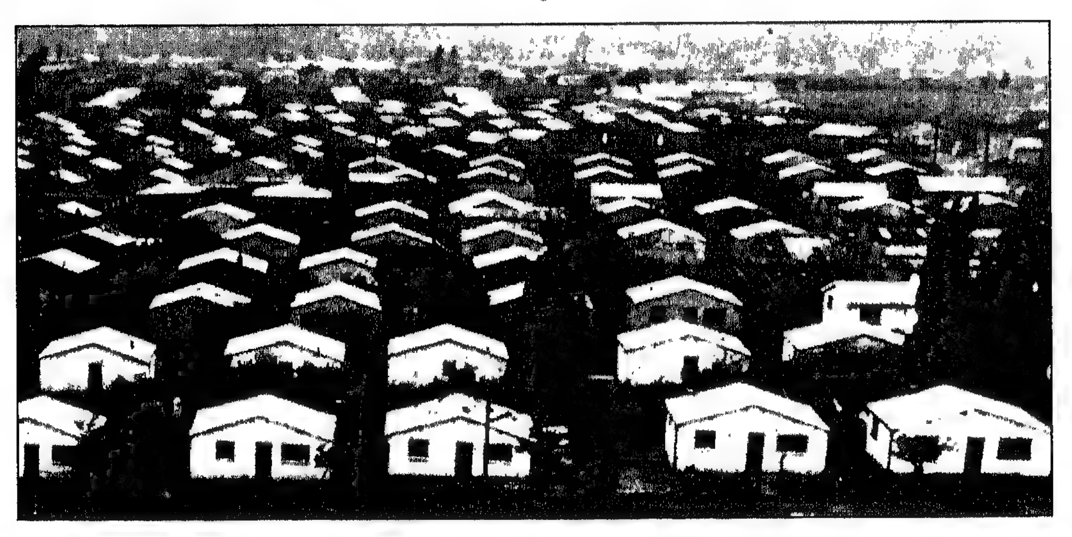
الكاب هي العاصمة التشريعية للبلاد، فيها البرلمان الذي يحتوي مقره ايضًا على بيت للرئيس حيث يقيم ستة أشهر في السنة، بينما الأشهر الستة الأخرى يقضيها في بريتوريا العاصمة الادارية. هي المدينة الام لجنوب افريقيا وإحدى اقدم المدن في التاريخ الحديث، حيث أسميت شبه جزيرتها برأس الرجاء الصالح منذ أكثر من ٥٠٠ سنة، واكتشف خليج المائدة (Baie de la Table) الذي تطل عليه في ١٥٠٣، وانشئت المدينة حول هذا الخليج في ١٦٥٢.

يقول علماء آثار، منهم مونيكا ويلسون المتخصصة في تاريخ جنوب افريقيا: «لقد كانت قطعان الماشية ورعاتها (الهوتنتوت) موجودين قبل مجيء الاوروبيين إلى الكاب. والصور البديعة للماشية والرعاة المرسومة على جدران الكهوف الساحلية تشهد بذلك».

ويقول العالم الانتروبولوجي سنجر واينر: «إن دراسات فصائل الدم قادتنا إلى نتيجة مفادها ان الهوتنتوت اساسًا وقطعًا هم زنوج افريقيون مرّوا بتاريخ طويل من التمايز العرقي في جنوب افريقيا منذ اربعة آلاف عام على الأقل».

* **كيمبرلي Kimberly:** مدينة في وسط جنوب افريقيا وشمالي مقاطعة الكاب. يربطها خط سكة حديد بمدينة الكاب وبمدينة غابرون (بوتسوانا). تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. مركز مهم لاستخراج الماس.

جانب من مدينة الصفيح، سويتو، لسكن السود.



زعماء ورجال دولة

* **بوتـــا، بيـــتر فيـــلام Botha,P.W.** (١٩١٦-): سياسي جنوب افريقي. متشدّد في تطبيق الأبارتيد. ولد في دولة أورانج الحرة، معقل المحافظين البوير. استطاع، بفضل مواهبه الادارية، ان يترقى بسرعة في اجهزة الحزب الوطني الافريكاني. أصبح نائبًا في ١٩٤٨، وهو العام الذي شهد ولادة نظام الأبارتيد الذي استمر حتى انتخابات نيسان ١٩٩٤. وزير الداخلية (١٩٥٨)، وزير الدفاع (١٩٦٦) وفي الوقت نفسه زعيم الحزب في مقاطعة الكاب. عمل على تقوية الجيش حتى اصبح لجنوب افريقيا أقوى قوة عسكرية في النصف الجنوبي لقارة افريقيا. المدبّر الاساسي لعملية التدخل العسكري لبلاده (١٩٧٥) في الحرب الاهلية الانغولية، بهدف منع وصول الرئيس نيتو إلى السلطة في لاوندا. إلا ان الوحدات الجنوب افريقية انسحبت دون ان تحقق هدفها، وعزا بوتا هذا الفشل إلى «جبن» الغربيين الذين افترض انهم حلفاء. يعتبر الكثيرون ان بوتا أحد «الصقور المستنيرين» داخل حزب البيض في ما يختص بسياسة الفصل العنصري (الأبارتيد)، على اساس انه كان من انصار فتح مسرح نيكو مالان في مقاطعة الكاب امام جميع الناس من جميع الاعراق. في ايلول ١٩٧٨، انتخبه برلمان جمهورية جنوب افريقيا رئيسًا للوزراء خلفًا لفورستر بسبب مرض هذا الاخير الذي انتخب رئيسًا للجمهورية. وعلى اثر وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ في ٣ ايلول ١٩٨٤، انتخب بوتا رئيسًا للجمهورية، واول حكومة شكلها ضمت وزيرًا خلاسيًا ووزيرًا هنديًا. زار فرنسا مرتين (١٩٨٤ و١٩٨٥). في ٣١ كانون الثاني ١٩٨٦، أصدر بوتا اعلانه الشهير: بدء التفكيك القانوني لنظام الأبارتيد. في ١٥ آذار ١٩٨٩، استقال من منصبه على اثر مرض، فخلفه دوكليرك (راجع النبذة التاريخية، والأبارتيد).

* **بوتـــا، لويـــس Botha,L.** (١٨٦٢-١٩١٩): سياسي وقائد عسكري عنصري جنوب افريقي ومن اصل هولندي. دخل السياسة في ١٨٩٧ مناصرًا التفاهم مع البريطانيين. اشترك في حرب البوير كقائد قوات الترانسفال، وبعدها أيّد الصلح مع بريطانيا. أصبح رئيسًا للوزراء الترانسفال. ثم رئيسًا لوزراء اتحاد جنوب افريقيا. أخمد ثورة البوير الموالية لألمانيا في ١٩١٤، واحتل المناطق التابعة لألمانيا في جنوب افريقيا. شارك في مؤتمر باريس للسلام ووقع معاهدة فرساي، وقد حاول حث الحلفاء على التساهل مع ألمانيا المهزومة.

* **بوتيلـــيزي، منغوســـوتو غاشـــا Butthelezi, M.G.** (١٩٢٨-): زعيم قبلي (قبائل الزولو) وسياسي اسود جنوب افريقي. بدأ حياته السياسية ناشطًا في المنظمة الطلابية لحزب المؤتمر الوطني الافريقي (حزب مانديلا) وبقي عضوًا فيه أو قريبًا منه حتى خلال فترة تعاونه مع النظام العنصري بدءًا من ١٩٧٠، أي من السنة التي اصبح فيها بوتيليزي رئيس حكومة منطقة كوازولو (أي «حيث يعيش الزولو») المتمتعة بحكم ذاتي محدود للغاية التي كانت في عزّها آنذاك حيث عمدت السلطات البيضاء إلى تكوين معازل وبانتوستانات يعيش فيها مختلف الاعراق الزنجية متمتعًا بحد أدنى من صلاحيات الاشراف على شؤونها. تردّد بوتيليزي، في بداية الأمر، من القبول بهذه المهمة «المتعاونة» مع البيض، و لم يقبل إلا بعد الحاح من حزب المؤتمر نفسه الذي كان حريصًا على ايجاد موقع قدم له في مؤسسات نظام الفصل العنصري.

بعد خمس سنوات، أي في ١٩٧٥، أنشأ

بوتيليزي حركة «إنكاثا» الثقافية التي تحولت إلى حزب سياسي في ١٩٩٠ بعد الافراج عن مانديلا في ١١ شباط (١٩٩٠) وبعد ان اعلن فريدريك دوكليرك عزمه على تفكيك النظام العنصري وإضفاء الوجود القانوني على الاحزاب والمنظمات السياسية الممنوعة منذ ٣٠ سنة. وجاء إنشاء حركة إنكاثا بمباركة من حزب المؤتمر الذي كان يهدف إلى «إيجاد منظمة ديمقراطية تناضل ضد نظام الفصل العنصري من داخله». ذلك انه منذ انتفاضة شاربفيل في ١٩٦٠ (راجع باب معالم تاريخية)، اقدمت سلطات بريتوريا على منع جميع الاحزاب السوداء، ومن بينها بطبيعة الحال حزب المؤتمر الذي توزعت قياداته على السجون والمنافي. وهكذا رأى الحزب ان لا بد له من الابقاء على صلاته بالداخل، فكان ان أوعز بانشاء حركة إنكاثا.

ظهرت الخلافات، بين إنكاثا وحزب المؤتمر، وتحولت إلى نزاعات عنيفة ومسلحة عندما بدأ حزب المؤتمر يميل إلى ترجيح الكفاح المسلح في مواجهة النظام والدعوة إلى مقاطعته إقتصاديًا. فاعترض بوتيليزي معتبرًا انه لا يمكن تركيع دولة في قوة دولة جنوب افريقيا بالعمل المسلح الذي سيعكس مزيدًا من القمع على المواطنين السود. وفي محاولة لرأب الصدع عقد في العاصمة البريطانية، في ١٩٧٩، لقاء بين بوتيليزي وقادة المؤتمر الافريقي في الخارج. وفشل اللقاء وحلّت القطيعة وبدأت المواجهات المسلحة التي ذهبت بارواح المئات من السود، خاصة وان السلطة في جنوب افريقيا عملت على تشجيع المعارك في ما بين السود أنفسهم.

بعد خروج مانديلا من السجن محاطًا بهالة قلّ نظيرها، في الداخل والخارج، اعتمد بوتيليزي سياسة الهروب إلى الامام، إذ أخذ يشاكس مانديلا في كل صغيرة أو كبيرة، مركّزًا على دغدغة «المشاعر القومية» لدى الزولو. فقاطع المحادثات التي افضت إلى الدستور الجديد، واعتمد لغة سياسية مستهلكة وبدائية وهي تركيزه على عدائه للشيوعية التي اتهم حزب المؤتمر بها. وذهب إلى حد التعاون مع أكثر اوساط البيض عنصرية وتطرفًا (اليمين المتطرف، النازيون الجدد...). استمر منتهجًا هذه السياسة حتى الايام القليلة التي سبقت انتخابات ٢٦ و٢٧ و٢٨ نيسان ١٩٩٤ (راجع النبذة التاريخية، وباب: الأبارتيد).

*** تامبو، أوليفر Tambo,O.** (١٩١٧-): رئيس المؤتمر الوطني الافريقي بعد دخول مانديلا السجن. ولد في بيزانا (شرقي منطقة الكاب)، وكان والده مزارعًا، وقد تلقى تعليمه في لوديبي على ايدي البعثات التبشيرية، ثم دخل مدرسة سانت بيتر الثانوية حيث أكمل تعليمه الثانوي في ١٩٣٨، والتحق بجامعة فورت هير وتخرج منها في ١٩٤١ حائزًا على بكالوريوس العلوم، وعمل ١٩٤٣-١٩٤٧ مدرسًا في مدرسة سانت بيتر الثانوية. درس القانون (منذ ١٩٤٨)، ثم عمل بالمحاماة متعاونًا مع نلسون مانديلا، وكان من مؤسسي رابطة شباب المؤتمر الوطني الافريقي في ١٩٤٤. أصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر. وفي ١٩٥٥ تولى منصب السكرتير العام حتى ١٩٥٨ حين انتخب نائبًا للرئيس، فرئيس المؤتمر (بعد الحكم بالسجن المؤبد على مانديلا).

*** دوكليرك، فريدريك De Klerk,F.** (١٩٣٦-): رئيس جمهورية جنوب افريقيا من ١٩٨٩ إلى انتخابات نيسان ١٩٩٤ التي قضت على نظام الأبارتيد والتي جاءت بنلسون مانديلا كأول رئيس اسود لجنوب افريقيا. ولد في عائلة أفريكانية متحدرة من اصول هولندية وفرنسية. تربّى في وسط عائلي واجتماعي هو وسط الاقلية البيضاء الواثقة من «حقها» في البلاد وأهليتها للسيطرة عليها. والده كان من دعامات الحزب

الوطني حيث تحمل الكثير من المسؤوليات وتولى العديد من الحقائب الوزارية. وانتمى ابنه فريدريك بدوره إلى الحزب الوطني منذ سنوات حياته الجامعية التي قضاها في جامعة بوتشفستروم التي كانت ملتقى النخبة البيضاء. وفي ١٩٧٢ أصبح فريدريك دوكليرك نائبًا في البرلمان، وكان قريبًا من الجناح العنصري المتطرف فيه، ثم بدأ نجمه يلمع داخل الحزب بدءًا من ١٩٨٠ بعد ان اختاره بيتر بوتا وقرّبه حتى اوصله إلى الرئاسة في ١٩٨٩. وسرعان ما بدأ، وهو الرئيس، عملية تفكيك نظام الأبارتيد متعاونًا بالدرجة الاولى مع نلسون مانديلا

فريدريك دوكليرك.



الذي تقاسم وإياه جائزة نوبل للسلام (راجع النبذة التاريخية، وباب «الأبارتيد»).

*** سمطس، يان-جان- Smuts,Jan** (١٨٧٠-١٩٥٠): عسكري ورجل دولة عنصري جنوب افريقي. ولد في جنوب افريقيا من أصول هولندية وتابعية بريطانية. درس القانون في جامعة كمبردج. مارس المحاماة في مقاطعة الكاب. بدأ حياته مناصرًا سياسة رئيس وزراء مستعمرة الكاب سيسيل رودس. لكنه ما لبث ان انضم إلى البوير، فعينه الرئيس كروغر مدعيًا عامًا لبريتوريا في مقاطعة الترانسفال. وفي حرب البوير، تولى سمطس، في ١٩٠١-١٩٠٢، قيادة قوات البوير في مستعمرة الكاب. وفي ١٩٠٤ تعاون مع لويس بوتا لاقامة تحالف مع بريطانيا في إطار الامبراطورية البريطانية التي والاها حتى آخر حياته، وأسهم في تأسيس اتحاد جنوب افريقيا في ١٩١٠. وزير الدفاع في حكومة بوتا من ١٩١٠ إلى ١٩١٩، ووزير الداخلية والمناجم (١٩١٠-١٩١٢) والمال (١٩١٢-١٩١٣). اشتهر بالقسوة والعنف واستخدام الجيش والنفي الجماعي ضد عمال المناجم. أخمد ثورة البوير في بداية الحرب العالمية الاولى، وغزا جنوب غربي افريقيا (ناميبيا). في ١٩١٦، تولى القيادة العسكرية لحملة جنوب افريقيا ضد ألمانيا في مناطق شرقي افريقيا واصبح عضوًا في وزارة الحرب البريطانية في لندن (١٩١٧-١٩١٨)، وكان من موقعي معاهدة فرساي حيث احتج على الشروط القاسية التي فرضها الحلفاء على المانيا باعتبار ان من شأن تلك الشروط إثارة غضب المانيا والحيلولة دون قيام نظام عالمي متجانس في ظل عصبة الامم. وفي ١٩١٩، خلف بوتا في رئاسة الحزب الاتحادي وتولى رئاسة الوزارة والشؤون الاهلية (١٩١٩-١٩٢٤). وفي ١٩٢٤، فشل في الانتخابات النيابية نتيجة قيامه باستخدام العنف ضد اضرابات عمال

المناجم. عاد وزيرًا للعدل (١٩٣٣-١٩٣٩). رئيس الوزراء من جديد في الحرب العالمية الثانية. منح لقب فيلدمارشال في ١٩٤١. شارك في الاجتماعات الدولية التي أدت إلى إنشاء الامم المتحدة. خسر انتخابات ١٩٤٨ بسبب اعتقاد بيض جنوب افريقيا بتبعيته لبريطانيا.

منذ فترة مبكرة من حياته، وقف سمطس إلى جانب تحالف حضارة المستعمرين البيض والاقلية اليهودية في جنوب افريقيا وخارجها، وادعى وجود مهمة حضارية لهذا التحالف. ناصر الحركة الصهيونية وصادق زعيمها حاييم وايزمن صداقة عمر، على أساس التشابه بين الوجود الاوروبي العنصري في افريقيا والوجود الاستيطاني اليهودي الصهيوني في فلسطين وخدمة الصالح المشترك لسيطرة اوروبا والجنس الابيض على العالم. ومن هذا المنطلق ساند سمطس جهود الحركة الصهيونية في استدراج وعد بلفور وبعد ذلك في الدوائر الامبراطورية البريطانية وفي المؤتمرات الدولية بما فيها مؤتمر باريس للسلام (١٩١٩). وعندما توفي كان القادة الصهيونيين في جنوب افريقيا وفي اسرائيل أكثر الناس اندفاعًا في تكريمه وتأبينه باعتباره «صهيونيًا عريقًا طيلة حياته» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ص ٢٣٧-٢٣٨).

*** غولدبيرغ، دينيس Goldberg,D.**

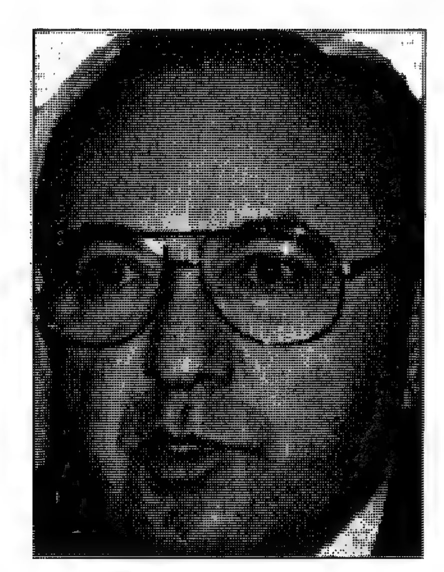
(١٩٣٤-): أحد الزعماء المناهضين للعنصرية في جنوب افريقيا. كان من البيض القلائل الذين ناهضوا نظام التمييز العنصري. عضو قديم في الحزب الشيوعي، وأحد قادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي. أدخل السجن مع بعض قادة الحزب مثل نلسون مانديلا. وجرت محاكمته في حزيران ١٩٦٤ في سلسلة محاكمات ريفونيا الشهيرة. في ٢٨ شباط ١٩٨٥، قبل غولدبيرغ عرض سلطات بريتوريا باطلاق سراحه ومغادرة البلاد. فقرر غولدبيرغ ان يهاجر إلى اسرائيل (وهو من أصل يهودي). لكنه ما لبث ان غادر اسرائيل إلى الغرب.

*** غولدستون، ريتشارد Goldestone, R.**

(١٩٣٨-): رجل قانون وشخصية إنسانية وشعبية مرموقة. ولد في بوكسبورغ في جنوب افريقيا. بعد دراسته القانون عمل محاميًا بين ١٩٦٣ و١٩٨٩ قبل ان يتحول إلى قاض في المحكمة العليا في ترانسفال. وهو بعد ذلك اضطلع بمهمة التحقيق والتقصي في الجريمة المركبة والعامة التي اقترفها بوليس جنوب افريقيا باطلاقه النار على المسيرة التي ضمت ٥٠ ألف متظاهر. وهو التحقيق الذي وضع بسببه قادة البوليس العنصري في قفص الاتهام ودينوا بجرائم القتل العمد والتصرف غير القانوني. هذه المحاكمة كانت نقطة التحول القانوني في الادارة الحكومية لجنوب افريقيا، منها انتقل العمل إلى تفكيك العنصرية ككيان سياسي وايديولوجي وقانوني.

عمل غولدستون، منذ ١٩٩١، رئيسًا للجنة الدائمة المعنية بمنع العنف العام والاضطهاد في جنوب افريقيا، والتي كانت أنشئت عشية اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي آنذاك. ومنذ ذلك الوقت كرّس غولدستون حياته للعمل من اجل وقف انتهاكات حقوق الانسان والدفاع عنها قانونيًا. وبكلمات قليلة يمكن القول إن وجود غولدستون إلى جانب نلسون مانديلا كان لحظة تاريخية مهمة تطابقت فيها المصالح الاخلاقية الاجتماعية مع المسار القانوني الانساني، حتى ان بعض الخبراء يدعو القاضي غولدستون «مانديلا الابيض».

شغل منصب المدعي العام في المحكمة الدولية (لاهاي) لمجرمي الحرب في البوسنة، وهي المحكمة التي نص على تشكيلها قرار مجلس الامن



ريتشارد غولدستون.

الدولي ٩٣٦. فكان أحد الرموز التي تتشوق إلى مثلها الانسانية. فظل هو نفسه، رسولي الانسان والعدل والقانون. فلم يعبأ بالحملة التي قامت ضده في الغرب التي رفضت ربط ما حصل في البوسنة بما حصل لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية. ولم تشفع للقاضي غولدستون يهوديته ولا النجاح والحصافة والنزاهة التي ميزت عمله، فظلّ هدفًا دائمًا للحملات الغربية الصحافية التي ما وفّرت شيئًا للانتقاص من قيمة عمله ونبل مساعيه.

في ربيع ١٩٩٦، ودّع ريتشارد غولدستون عمل المحكمة الدولية لمجرمي البوسنة في لاهاي، ليتفرغ لعدد من التزاماته داخل جنوب افريقيا، ويتولى الادعاء العام في المحكمة المماثلة لمجرمي رواندا التي بدأت أعمالها أواخر ١٩٩٥ (من مقال كتبه إسماعيل زاير، «الحياة»-تيارات-العدد ١٢٠٨٩، تاريخ ٣١ آذار ١٩٩٦، ص ١١).

*** فورستر، جون-بالتازار يوهانس Vorster, B.Y.** (١٩١٥-١٩٨٣): رئيس وزراء جنوب افريقيا من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٨. بدأ حياته السياسية إبان الحرب العالمية الثانية عندما انضم إلى منظمة مؤيدة للنازية. قبض عليه في ١٩٤٢ وواجه تهمة الخيانة وبقي محتجزًا حتى ١٩٤٤. نائب (١٩٥٣). وزير العدل (١٩٦١) حيث استطاع ان يضاعف قوى الامن بمقدار ٤ أضعاف، وان يشرّع قوانين قمعية جديدة ليتمكن من القبض على من يشاء دون الرجوع إلى المحاكم. وقد ساعده سجله المعروف بالتزمت تسلمه زعامة الحزب الوطني ورئاسة الوزراء بعد فيرفورد. في كانون الاول ١٩٧٧، فاز حزبه بأغلبية مطلقة في الانتخابات النيابية. ولكنه اضطر إلى الاستقالة في ايلول ١٩٧٨ بسبب فضيحة سياسية كبرى أطلق عليها إسم «مولدرغيت» (تشبهًا بفضيحة «ووترغيت» الاميركية) نسبة إلى وزير الاعلام الذي خصص أكثر من ٨٠ مليون دولار (بصورة غير شرعية) لشراء بعض الصحفيين والسياسيين الاجانب للتستّر على سياسة الأبارتيد ولاعطاء صورة مشرقة عن جنوب افريقيا في الخارج. وقد اتهم فورستر بالتغاضي عن وزير اعلامه لا بل وتشجيعه. وكان السبب الرسمي الذي اعطي لاستقالة فورستر هو اعتلال صحته. ولكن البرلمان انتخبه رئيسًا للجمهورية، وهو منصب شكلي (قبل ان يصدر الدستور الجديد، في ١٩٨٤)، إلا انه لم يستمر أكثر من ٨ أشهر في منصبه الجديد، إذ إن الفضيحة المالية لاحقته واجبرته على الاستقالة واعتزال العمل السياسي في ٤ حزيران ١٩٧٨. زار اسرائيل في ١٩٧٦، وعمل على تقوية العلاقات وعقد الصفقات الضخمة معها.

*** فيرفورد، هندريك فرنش Verwoerd, H.F.** (١٩٠١-١٩٦٦): رجل دولة ومؤسس نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب افريقيا. هاجرت عائلته إلى جنوب افريقيا بعد سنتين من ولادته في امستردام في هولندا. أتمّ تحصيله العلمي في جامعة كيب تاون (مدينة كاب)، ثم جامعة هامبورغ في المانيا، ودرّس علم

النفس وعلم الاجتماع في الكاب. انتسب إلى الحزب الوطني في ١٩٣٦، ودخل في العام نفسه في جمعية «بروديربوند» السرية الفاعلة في اوساط الأفريكان (البيض ذوو الاصل الهولندي). ترك التدريس الجامعي في العام اللاحق ليتسلم رئاسة تحرير جريدة «دي ترانسفالير» الصادرة باللغة الأفريكانية في جوهانسبورغ، وبقي فيها حتى ١٩٤٨. وقد تميز خلال هذه الفترة بمناوأته لبريطانيا وبعدائه للسامية وبآرائه النازية.

في ١٩٤٨، انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ حيث تزعم كتلة الحزب الوطني. عين وزيرًا لشؤون «السكان المحليين» (أي الافارقة السود) في ١٩٥٠. ومن خلال هذا المنصب، عمد إلى وضع أسس نظام الأبارتيد محددًا نهجه بـ«التطور المستقل للاعراق» على قاعدة تقسيم جغرافي، وتكون لكل عرق مؤسساته وسلطاته في الرقعة الجغرافية المخصصة له. بهذا، لا يتمتع الافارقة بأية سلطة في اتحاد جنوب افريقيا ولا يكون لهم حق الملكية خارج الاقاليم المعطاة لهم. وقد عنى هذا النظام حرمان كل السكان من غير البيض من كل حقوقهم الاقتصادية والسياسية.

في ١٩٥٨، انتخب فيرفورد نائبًا وأصبح زعيم الحزب الوطني فرئيسًا للوزراء، بعد وفاة ستريدجوم. وسرعان ما ادخل تشريعات مستوحاة من النهج الذي كان قد رسمه. تعرض في ١٩٦٠ لمحاولة اغتيال بعد حوادث شاربفيل الدامية (راجع باب معالم تاريخية). وأجرى استفتاء حول تحويل اتحاد جنوب افريقيا إلى جمهورية جنوب افريقيا. فكانت النتيجة ٥٢٪ من الناخبين البيض (وحق الاقتراع محصور بهم) ايدوا هذه الفكرة. وفي العام نفسه قرر سحب جنوب افريقيا من الكومنولث بعد انتقادات تعرض لها من الدول الاعضاء أثناء المؤتمر المنعقد في لندن.

واستكمل فيرفورد الترتيبات العنصرية بانشاء نظام الـ«بانتوستان»، وهي الاقاليم المخصصة للسود. أول هذه الاقاليم المتمتعة نظريًا بالحكم الذاتي كان ترانسكاي في ١٩٦٣ (راجع «بانتوستان» في باب الأبارتيد).

في ١٩٦٦، اغتيل فيرفورد وهو جالس في مقعده في البرلمان على يد رجل أبيض.

*** لوثولي، ألبير ميومبي Luthuli, A.M.**
(١٨٩٨-١٩٦٧): سياسي وزعيم جنوب افريقي. حائز على جائزة نوبل للسلام، ويعتبر أبا الحركة الوطنية الافريقية في هذا البلد. بعد إتمام تحصيله العلمي، عمل مدرسًا حتى ١٩٣٦ حين اختاره شعبه (الزولو) زعيمًا له. انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الافريقي، واصبح بعد فترة رئيسًا لفرعه في اقليم ناتال.

وضع لوثولي ثقل زعامته التقليدية في النضال ضد سياسة الأبارتيد. وحين خيّرته الحكومة، في ١٩٥٢، بين الحفاظ على زعامته وبين الانتماء إلى المؤتمر الوطني الافريقي، اختار مواصلة النضال السياسي فانتزعت منه الزعامة. غير انه انتخب في السنة نفسها رئيسًا لحزب المؤتمر، وقد احتفظ بالرئاسة حتى آخر حياته.

جابهت الحكومة نضاله بالنفي والاعتقال طوال ترؤسه حزب المؤتمر. وثباته عند مواقفه جعل منه بطلاً وطنيًا يتمتع برصيد عال لدى الرأي العام العالمي. في آذار ١٩٦٠، أحرق علنًا جوازه الداخلي احتجاجًا على مقتل العشرات من السود في مدينة شاربفيل على يد الشرطة ودعا إلى يوم حداد وطني. فردت السلطة باعتقاله مجددًا. وفي السنة نفسها (١٩٦٠) منح جائزة نوبل للسلام. ولم تسمح له الحكومة بالتوجه إلى استوكهولم لاستلام الجائزة إلا بضغوط كبيرة في الداخل والخارج واشترطت إلا يزور أي بلد آخر.

توفي لوثولي في ١٩٦٧ فيما كان لا يزال في الاقامة الجبرية. وقد لفّ الغموض موته. إذ زعمت السلطات ان قطارًا صدمه حين كان يقطع

السكة الحديدية. إلا ان معظم السود ما زالوا مقتنعين ان الحكومة وراء مقتله.

نشر لوثولي سيرته الذاتية في ١٩٦٢ تحت عنوان «دعوا شعبي يسير».

* **مانجينا، ألفرد .Mangena,A** (١٨٧٩-١٩٢٤): سياسي وأول محام اسود في جنوب افريقيا. ولد في اسكورث وتلقى فيها تعليمه الابتدائي، ثم رحل إلى مدينة الكاب لمتابعة دراسته في مدرسة خاصة تولى فيها بنفسه نفقات معيشته. وبدأ في الفترة نفسها كفاحه ضد السياسة العنصرية. ثم رحل بعد فترة إلى انكلترا لدراسة القانون في جامعة لينكولن إن في لندن. وأثناء وجوده هناك، وإثر محاكمات جائرة في بريتوريا ضد متمردين سود من قبائل الزولو (١٩٠٦)، قدم مانجينا عريضة احتجاج علىالحكومة البريطانية طالب فيها باطلاق سراح المعتقلين ودحض ادعاء السلطة العنصرية شرعيتها في الوطن الأم وحقها في فرض الاحكام العرفية، فبرز إسمه على الصعيد السياسي في كل من بريطانيا وجنوب افريقيا.

بعد عودته، نجح في تخطي التقاليد العنصرية المفروضة، فأصبح اول محام افريقي في البلاد، وفتح مكتبه الخاص في بريتوريا. أسس في ١٩١٢، بالتعاون مع آخرين، المؤتمر الوطني المحلي لجنوب افريقيا (SANNC)، وأصدر، بالتعاون مع رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، سيفاكو مابوغو ماكغاتو، بين ١٩١٧ و١٩٢٤، صحيفة «الدفاع الوطني» في مدينة بريتوريا.

* **مانديلا، نلسون .Mandella, N** (١٩١٨-): زعيم جنوب افريقي، ورئيس جمهورية جنوب افريقيا الحالي (١٩٩٤-).

الكتابات عنه، سيرةً ونضالاً وسجناً وسياسةً وتأريخاً وتحليلات... سيلٌ جارف في العالم بدأ مع إطلاقه من السجن، وتزخّم بعد إصداره هو، وكمؤلف، لكتاب سيرته الذاتية:

Nelson Mandella
Long Walk to Freedom
The Autobiography of Nelson Mandella.
Little Brown. 1994. , 6 17 pages.

(نلسون مانديلا، المسيرة الطويلة نحو الحرية، السيرة الذاتية لنلسون مانديلا).

ولد نلسون مانديلا في ١٨ تموز ١٩١٨ في قرية صغيرة، مفيزو، على ضفاف نهر ألمباشي في إقليم الترانسكاي. وقضى معظم طفولته وصباه الباكر في الاقليم ما بين قريته وأومتاتا (عاصمة الترانسكاي) حيث يعيش زعيم قبيلة الخوسا (ثاني أكبر قبائل السود عددًا بعد الزولو) وهو من عائلة مانديلا كذلك. وبعد وفاة والده، انتقل إلى العيش في بيت الزعيم الذي كفله حتى شبّ عن الطوق. ويستذكر مانديلا حياته مع اقرانه في الاودية والمرتفعات ورعية الماشية حين بلوغه الخامسة، ودخوله المدرسة النظامية المخصصة للسود في السابعة. وفي المدرسة منحته المعلمة إسمًا انكليزيًا هو «نلسون» الذي بات يعرف به ويحل محل إسمه بالولادة الذي هو «روليهلالا» (أي «مشاغب» بلغة الخوسا). وفي السادسة عشرة، ختن مانديلا مع مجموعة من أقرانه، والختان لدى الخوسا طقس يعبر خلاله الاولاد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة، وبالتالي هو اختبار للشجاعة. واستقبل مانديلا التجربة بمزيج من الوجل والاصرار على التحمل واجتياز الامتحان.

مرحلة الطفولة والمراهقة، وبعيدهما بسنوات قليلة، امضاها مانديلا في وسطه الأسود بعيدًا عن الرجل الأبيض ومؤسساته، في ما عدا حفنة من البيض الذين تعرّف عليهم في بلدته والريف المجاور، «إلا ان دورهم في حياتي كان قصيًا، كما انني لم أشغل بالي بالتفكير في العلاقة بين أبناء جنسي وهؤلاء الغرباء العجيبين».

في المدرسة، التابعة لـ«الأباء البيض»، تمكن



نلسون مانديلا في لحظة تأديته اليمين الدستورية.

من إثراء ثقافته ومعارفه التقليدية القبليـة والشـفوية بمعارف وثقافة حديثة. وفي ١٩٣٨، التحق بجامعـة فورت هير حيث بدأ دراسة القانون، وحيث التقى بواحد من أكثر الشخصيات تأثيرًا في مسار حياته، وهو أوليفر تامبو، الذي يعد من مؤسسـي الحركـة المناهضة للتمييز العنصري (وهي العبارة التي يصـح استعمالها بدلاً من «الفصل العنصري»-الأبـارتيد- في مرحلة ما قبل ١٩٤٨، ذلك ان نظـام الأبـارتيد بدأ في ١٩٤٨). فبـدءًا مـن تلـك السـنة، ١٩٣٨، ومـن ذلـك اللقـاء، دخـل مـانديلا معـترك الحيـاة السياسية وبدأت تتشكل ملامح الرجل الذي يعرفه العالم اليوم. فساهم في تلـك السـنة (١٩٣٨)، إلى جـانب تـامبو، في تنظيـم اضـراب طلابي أدّى إلى طرده من الجامعة؛ فانتقل إلى مدينة جوهانسـبورغ حيث بدأت مرحلة من السـنوات العجـاف، كـان خلالها يقسم وقته بين دراسته القانونية، وبين عـدد من المهن الصغيرة يزاولها لتوفير قوته، وبـين العمـل السياسي الذي ما لبث ان أصبح علّة وجوده.

هكـذا انطلـق مـانديلا، بصحبـة جمـع مـن الشـبان في محاولـة السـيطرة علـى «منظمـة المؤتمـر الافريقي» التي كان يقودها في ذلك الوقـت وجيـه اسود يدعى الدكتور خوما، وهو رجل كان شديد

الاحتشام تجاه السلطات البيضاء التي كان يبالغ في احترام قوانينها، ويكتفي بتوجيه عرائض الاحتجاج اليها. في حين كان مانديلا وصحبه يؤمنون بضرورة الانتقال، تدريجيًا، من النضال السلمي المتأثر إلى حد كبير بالغاندية (وغاندي بدأ حياته السياسية داخل الجالية الهندية المهاجرة في جنوب افريقيا)، إلى العنف والكفاح المسلح. وجاء انتصار الحزب الوطني داخل الاقلية البيضاء الذي انتزع السلطة من أيدي البيض الناطقين بالانكليزية والمستندين إلى بريطانيا، وأسّس لنظام الأبارتيد، في انتخابات ١٩٤٨، ليسرّع من قناعات مانديلا ورفاقه بضرورة اعتماد الكفاح المسلح كطريق وحيد للحرية. وفي الخمسينات، أصبح مانديلا أحد ابرز قياديي المؤتمر الافريقي، خاصة بعد حظر المنظمة في ١٩٥٢. وشهد يوم ١٦ كانون الاول ١٩٦١ ما لا يقل عن ٢٠ انفجارًا اعلنت ميلاد الحركة المسلحة، أو الجناح العسكري للمؤتمر الذي أوكل إلى مانديلا تأسيسه وعرف باسم منظمة «رأس حربة الشعب» أو الأمة، بمعونة جو أسلوفو عن الحزب الشيوعي وآخرين.

في ١٩٥٢، كان مانديلا قد انتخب رئيسًا لحزب المؤتمر في اقليم ترانسفال؛ فأصدرت الحكومة، على الفور، قرارًا بوقفه عن ممارسة المحاماة وعدم دخوله العاصمة. وفي ٢٦ حزيران ١٩٥٥، صدق المؤتمر الشعبي في مدينة الكاب على «دستور الحرية»، واشترك في هذا المؤتمر المهم آلاف من حزب المؤتمر الوطني. وفي العام التالي (١٩٥٦) حوكم مانديلا مع ١٥٦ من رفاقه بتهمة «الخيانة العظمى»، واستمرت محاكمته حتى ١٩٦١، ولكنه قبل ذلك وفي ١٩٥٨ اقترن بـ ويني مانديلا التي انجبت له إبنتين.

في ١٩٦٠، بدأت الحكومة العنصرية إجراءات قمعها الدموي ضد السود والملونين، واعلنت قانون الطوارىء للحد من المظاهرات، واعتقل مانديلا مع ٢٠ ألفًا، ولأن الحكومة منعت المحامين من الدفاع عنهم فقد تولى مانديلا وزملاؤه الدفاع عن انفسهم، وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة قرارًا بحظر نشاط حزب المؤتمر الوطني. وفي العام نفسه اعلنت الامم المتحدة عام ١٩٦٠ «عام افريقيا». ونادى الزعيم الاسود لوتولي الرئيس العام للمؤتمر الافريقي، بمقاطعة دولية لبضائع جنوب افريقيا. وأثناء ذلك وقعت احداث شاربفيل (راجع معالم تاريخية) التي فجرت غضبًا عامًا، وقبض البوليس على ١٢ ألف اسود بعد اعلان حالة الطوارىء، وعدّ المؤتمر الوطني الافريقي خارجًا على القانون. وفي العام التالي (١٩٦١) حصل مانديلا على البراءة من تهمة الخيانة العظمى. وبعد اطلاق سراحه، اصدرت الحكومة امرًا جديدًا بالقبض عليه، فاضطر إلى الاختفاء والعمل السري. بعدها، حضر مؤتمرًا في مدينة بيترمارتزبورغ حضره ١٤٠٠ مندوب من جميع انحاء البلاد، وألقى خطابًا ضد اعلان جنوب افريقيا جمهورية بيضاء، وسافر في ١٩٦٢ خارج البلاد لحضور مؤتمر في أديس أبابا، ثم سافر إلى لندن فالجزائر، ثم عاد سرًّا إلى جنوب افريقيا، وألقي القبض عليه في ٥ آب ١٩٦٢ وحوكم في جوهانسبورغ بتهمة مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية، وحكم عليه بالسجن ٥ سنوات، وقد جيء به من السجن إلى المحكمة عام ١٩٦٤ لمحاكمته بتهمة قيادة اعمال التخريب من داخل السجن وصدر عليه الحكم بالسجن مدى الحياة.

أنفق مانديلا عشرة آلاف يوم بين جدران سجون مختلفة، بعضها مفرط في القسوة مثل سجن روبن أيلاند (في المحيط الهندي قبالة مدينة الكاب) حيث قضى ورفاقه جلّ فترة سجنهم (من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٢) في اعمال شاقة، وبعضها مريح نسبيًا مثل سجن فكتور فيرستر الذي قضى فيه عامه الاخير وحيدًا، وتمكن للمرة الاولى من سنوات طوال من الاحتفال بعيد ميلاده الحادي والسبعين مع زوجته ويني وبقية افراد عائلته. وقبل ايام من

اطلاق سراحه استدعاه الرئيس فريدريك دوكليرك لينبئه بقرار اطلاق سراحه، ففوجىء مانديلا، وطلب مهلة اسبوع، ولكن الرئيس رفض الطلب باعتبار ان الحكومة اعدّت للامر عدته وأخطرت الصحافة المحلية والعالمية. ووافق مانديلا أخيرًا.

في ١١ شباط ١٩٩٠، خرج مانديلا من بوابة السجن طليقًا تحت اضواء عشرات الكاميرات وحشد من الاقارب والمؤيدين والصحافيين... «حين صوّب أحدهم آلة سوداء طويلة برأس يكسوه الوبر نحوي جفلت. قلت في نفسي ربما كان هذا سلاحًا جديدًا طوّروه خلال إقامتنا في السجن. إلا ان ويني أعلمتني ان هذا مكبّر للصوت...»، وسار يصنع أحد أهم أحداث التاريخ (راجع النبذة التاريخية، وباب الأبارتيد).

في سيرته الذاتية (الكتاب المذكور في مطلع هذه المادة، وهو أحد أكثر الكتب مبيعًا في العالم منذ ان صدر) يقول نلسون مانديلا: «لم أولد وبي جوع إلى الحرية، فقد جئت إلى الحياة حرًا بكل ما يمكن ان يستوعبه عقلي ووجداني من معاني الحرية... عندما بدأت أعي في صباي ان حريتي هي مجرد وهم، وعندما اكتشفت وانا شاب ان حريتي قد سلبت مني، حينها بدأ عندي ألم الجوع إلى الحرية».

هذا من جميل ما قاله مانديلا. أما ما قيل عنه، وما زال يُقال، فمجلدات لا حصر لها ولا عدّ، وكلها، باستثناء القليل القليل الشاذ والموغل في عدائه لحركة التاريخ، تلتقي، بشكل أو بآخر، مع ما قالته ماري بريد، مراسلة صحيفة «إندبندنت»، عشية زيارة مانديلا لبريطانيا في الاسبوع الاول من تموز ١٩٩٦: «إن نلسون مانديلا لواحد من اعظم رجال الدولة في قرننا العشرين. انها خصائص هذا الرجل الفريد، تلك التي تجعله يترفع عن وحل السياسة الحديثة. إنه في نظر الآخرين شخص ينضح حيوية وطيبة واستقامة، قائد روحي أكثر من ان يكون مجرد سياسي مراوغ وضيع».

أما من القليل النادر والشاذ ما اعادت الصحافة البريطانية التذكير به، بمناسبة زيارة مانديلا المذكورة، وهو ما قالته، في ١٩٨٧، مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وهي تشجب اية مبادرة للحوار مع حزب المؤتمر الوطني الافريقي (ANC): «إن المؤتمر الوطني الافريقي منظمة أرهابية فعلاً. وان أي شخص يعتقد انها ستتسلم مقاليد الحكم في جنوب افريقيا إنما يعيش في عالم ضبابي ووهمي». بل ان أحد نوابها، وهو تيدي تايلور، قال في الثمانينات: «ينبغي اعدام نلسون مانديلا رميًا بالرصاص».

في ١٩ آب ١٩٩٦، أذيع رسميًا في جنوب افريقيا ان رئيس الجمهورية نلسون مانديلا ابلغ اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الوطني الافريقي، أثناء اجتماعاتها التي جرت في جوهانسبورغ لمدة ثلاثة ايام وانتهت في ١٨ آب ١٩٩٦، قراره التخلي عن زعامة الحزب في ١٩٩٧ (أي، إبان المؤتمر السنوي للحزب المقرر عقده في كانون الاول ١٩٩٧). وكانت سبقت هذا الاعلان تصريحات متكررة لمانديلا أكّد فيها انه سيعتزل العمل السياسي عند انتهاء ولايته الرئاسية في ١٩٩٩.

*** مانديلا، ويني Mandella, Winnie**

(١٩٣٤–): مناضلة وسياسية جنوب افريقية. زوجة الرئيس نلسون مانديلا من ١٩٥٨ إلى ١٣ نيسان ١٩٩٢ (الطلاق) وأم إبنتيه زيني وزيندزي اللتين انجبتهما في السنوات الثلاث الاولى من زواجهما.

ولدت «نومزانو وينيفريدها ديزيكيلا» المعروفة اختصارًا باسم «ويني» في قرية لوندولاند من قرى بانتوستان ترانسكاي. بعد رحيل والدتها، تركت المدرسة لمدة عام ونصف العام لتربي شقيقها الرضيع، وعملت في الحقول وحلب

الابقار. كانت تستمع بشغف للقصص التي كان والدها يقصها عليها حول معارك ونضالات الزعماء السود. في المدرسة الثانوية، اجرت اتصالات بجمعية «افريقيا الشابة»، وهي منظمة يسارية، ثم حضرت بعض اجتماعات المؤتمر، ودرست في جوهانسبورغ، وكانت اول امرأة سوداء تعمل في المجال الطبي حيث عملت مساعدة اجتماعية طبية.

التقت ويني نلسون مانديلا اول مرة في المحكمة الاقليمية في جوهانسبورغ، وكان محاميًا للدفاع عن زميل له قبض عليه البوليس. ورأت ويني، حسب تعبيرها، هذا الرجل الشامخ المهيب الجليل حينما دخل إلى القاعة وسط همس الموجودين باسمه واعجابهم به. ثم التقته ثانية وقد كان برفقة أوليفر تامبو وزوجته أدولين؛ والتقى بها ثالثة يستفسر عن إمكانية قيامها بجمع الاموال لهدف نضالي معين. ثم تكررت لقاءاتهما حتى تمّ زواجهما في ١٩٥٨، وبدأت تشاركه على الفور عمله السري. وكانت حياتها معه حياة بدونه- كما تقول ويني- فلم يكن لديه وقت حتى ليأكل، فالوطن يأتي اولاً، وأي شيء آخر لديه في المرتبة الثانية. وسرعان ما قبضت عليها الشرطة بسبب نشاطها في حركة المرأة السياسية، قبل نهاية شهر العسل، وزجت بها في السجن.

بعد إطلاق سراح ويني، بدأت عملية مطاردة نلسون، فلم يعرفا طعم الحياة الهادئة تحت سقف واحد. وحلّ عام ١٩٦٢ فقبض على مانديلا ووضع في السجن لمدة ٢٧ سنة.

طوال هذه السنوات كانت ويني تناضل في غير جبهة في آن واحد: جبهة توفير لقمة العيش لابنتيهما وأطفال الشهداء، جبهة تأليب الرأي العام المحلي والدولي ضد النظام العنصري، جبهة العمل للافراج عن زوجها، ومواصلة كفاحها في إطار حزب المؤتمر الوطني الافريقي وفي داخل حركة المرأة في جنوب افريقيا. واعتقلت مرات



ويني مانديلا.

عدة بين ١٩٦٧ و١٩٧٥، وذاقت كل ألوان التعذيب والاهانات، وتمّ تفجير منزلها في ١٩٨٥، واشتعلت النيران في بيتها في ١٩٨٨، وكانت لا تستقر في مكان ما خشية السقوط إما بين ايدي الاجهزة الامنية أو برصاص القوى العنصرية.

لم تخرج ويني سليمة بصورة تامة من جحيم العنصرية بعد كفاح دام ثلاثة عقود ونصف عقد، لكنها اكتسبت خلاله «مناعة» تعد ثمرة من ثمار نضوجها السياسي، وتوازنها النفسي، ومواقفها العنيفة من العنصرية وكل رموزها مثل زوجها نلسون الذي حافظ على توازنه العقلي والنفسي لمدة ٢٧ سنة خلف قضبان السجن، فاكتسب حكمة سياسية نادرة وهدوءًا مدهشًا وثقة إلى درجة ان بعض الاصوات من داخل حركته ارتفعت لتقول ان مانديلا الذي نعرفه مات في سجون العنصرية، فهو الآن يجلس إلى جانب جلاّده الرئيس دوكليرك ويخاطبه كرفيق درب.

لذلك وجد فيه البيض وفي مقدمهم دوكليرك الرجل المناسب لفتح باب الحوار معه.

بعد خروجه من السجن كان مانديلا يتوقع ان يجد ويني، التي تركها قبل ٢٧ سنة، زوجة البيت، فوجد نفسه امام قائدة سياسية محنكة وعازمة على مواصلة كفاحها. عبّرت ويني عن صدمتها النفسية في سيرتها الذاتية، وتصريحاتها الاخيرة بالقول: «انتظرت طويلاً العيش مع انسان يبادلني الشعور نفسه، فوجدت رمزًا تاريخيًا وسياسيًا يحيا حياة غير إنسانية، وغير عادية. ولذا أمست حياتنا الزوجية صعبة للغاية. سيما وانه أضحى غير قادر على الوفاء بواجب الزوج، والأب، والجد. ولم يعد يتصور أبعادًا اخرى في الحياة غير البعد السياسي، وربما مردّ ذلك حياته الخاصة بين الجدران الاربعة. وعلى رغم انه عاد إلى البيت رسميًا، فانه لم يعد عمليًا ليس في نظري فقط، بل في نظر ابنائه، واحفاده...». الحياة المشتركة بين ويني ونلسون لم تستمر لأكثر من خمس سنوات فقط (٣ سنوات قبل سجنه، وسنتان بعد إطلاق سراحه) مع ان زواجهما دام ٣٤ سنة (١٩٥٨-١٩٩٢).

وليس غريبًا، ربما، ولا صدفة ان حملة الاتهامات ضد ويني انطلقت قبل فترة وجيزة من خروج زوجها من السجن فاتهمت بانها وراء طلاق مانديلا من زوجته الاولى، وزعم انها تركض وراء الرجال، وألصقت بها تهمة اختلاس اموال المؤتمر الوطني الافريقي وتهريبها إلى البنوك الغربية، وتأسيس عصابة ارهابية تعرف باسم «اتحاد مانديلا لكرة القدم» مهمتها اغتيال كل من يتعامل مع السلطة العنصرية، وذكر ان من ضمن ضحاياها عام ١٩٨٨ مراهق اسود (١٤ سنة) ويدعى استوجي موخيستي. وزعم ان ويني قامت بتعذيبه قبل ان تسلمه لـ«العصابة» لتقضي عليه. إلى ذلك ذاعت اخبار تفيد بانها مدمنة كحول، واضحت تتصرف بصورة غير مسؤولة وتشوّه سمعة «المؤتمر الوطني الافريقي». وضغط الحزب على مانديلا لفسخ عقد زواجه إذا كان يريد البقاء في قيادة «المؤتمر» وان يكون مرشحه الوحيد لرئاسة الدولة. وفي ١٩٩٢، اتخذ مانديلا قرار طلاقه منها، وتخلت عن كل مسؤولياتها القيادية في المؤتمر. ولسخرية القدر، اعادت محكمة العدل في بريتوريا، التي حكمت عليها بالسجن لمدة ٦ سنوات بتهمة المشاركة في قتل المراهق موخيستي، النظر في قرارها، وبرّأت ويني بحجة عدم توافر دلائل كافية على تورطها. وهكذا بدأ نجم ويني يصعد من جديد في المؤتمر الوطني الافريقي وغدت «الأم» كما يحلو لبعض السود تلقيبها. وتصدرت قائمة مرشحي المؤتمر في انتخابات نيسان ١٩٩٤. وقبيل هذه الانتخابات، كانت ويني لا تنفك تنتقد بحدة المفاوضات المباشرة مع البيض معتبرة «ان المفاوضات الدائرة بين صفوة الجلادين وصفوة الضحايا لن تكون في خاتمة المطاف إلا على حساب الكادحين» (من «العربي»، العدد ٣٦٣، شباط ١٩٨٩، ص ٦٠-٦٦؛ و«الحياة»، العدد ١١٣٩٠، تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٩٤، ص ٧؛ والكتاب السنوي الفرنسي «كيد»-١٩٩٤-ص ٨٨٩).

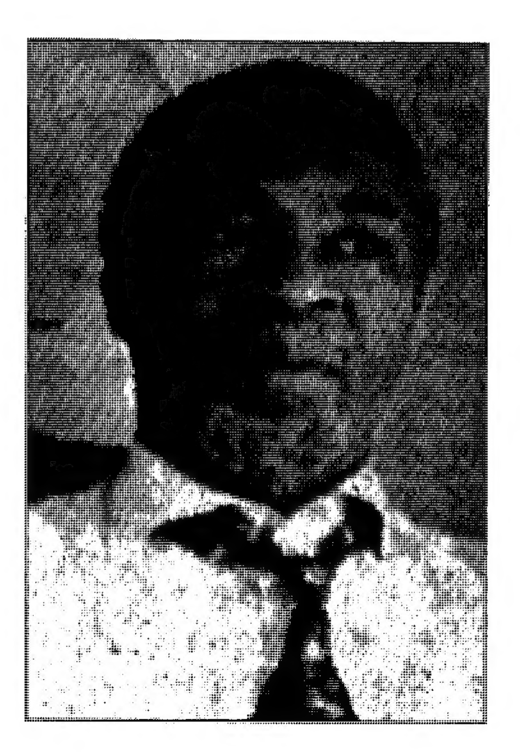
*** مبكي، ثابو (١٩٤٢-):** نائب الرئيس الحالي لجنوب افريقيا نلسون مانديلا.

ولد ثابو مبكي (الاسم الاصلي ثابو مفويلوا الذي يعني «جالب الفرح») في الكاب الشرقية إبنًا لمثقف ومناضل ضد العنصرية إسمه غوفان مبكي. وحين سجن غوفان وآخرون مع مانديلا، هرب النجل وناجون غيره إلى المنفى، فعاش ثابو في بلدان افريقية عدة حيث مثّل المؤتمر الوطني الافريقي، لكنه قبل ذلك عاش في بريطانيا والاتحاد السوفياتي. ففي ١٩٦٦، نال من جامعة ساسكس البريطانية شهادة M.A. في الاقتصاد، لكنه في روسيا تدرب على القتال، ثم درس

الماركسية في «معهد لينين». ذلك ان ثابو انتسب مبكرًا إلى الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا، التنظيم السياسي الوحيد الكبير نسبيًا، والأبيض النشأة، الذي وقف ضد العنصرية، حتى بات من الممكن ان يزدوج الولاء له ولحزب «المؤتمر الوطني» في الوقت نفسه. وفي ١٩٧٩، انتخب مبكي لعضوية المكتب السياسي الشيوعي، لكنه أبعد عنه في ١٩٨١ لعدم مواظبته على حضور الاجتماعات. إلا ان انتخابه اليه تجدد في ١٩٨٤، وظل الرجل شيوعيًا حتى السماح للحزب، إلى جانب حزب المؤتمر، بالعمل الشرعي (١٩٩٠). ومع انتقال الحزب إلى العلنية، بدا انه تمّ تخيير الكوادر بين الاستمرار أو المغادرة. ويبدو ان ثابو اختار مغادرة الحزب (الشيوعي).

أما في نموه السياسي الموازي، عبر حزب المؤتمر، فقد انتسب ثابو إليه في ١٩٥٦، وعين في اواخر الستينات نائب الامين العام للمجلس الثوري في المؤتمر الوطني، ثم صعد بسرعة فضم إلى الهيئة التنفيذية في ١٩٧٥، وبعد ثلاث سنوات اصبح سكرتير الرئيس في المنفى أوليفر تامبو، ليغدو من ثم، الثالث أهمية بعد مانديلا ووالتر سيسولو.

تولى المحادثات التي اجريت في سويسرا وأفضت في النهاية إلى المفاوضات الدستورية التي تفككت العنصرية بنتيجتها. وكان مبكي ايضًا من القادة الرئيسيين في حزب المؤتمر الذين بنوا ونظموا الحملة ضد الأبارتيد في الثمانينات، ما سلّط عليه اضواء كثيرة. هكذا، فبمجرد عودته إلى جنوب افريقيا بدا بوصفه الحاكم المقبل، وتعزّز هذا التقدير بعدما تغلب على منافسه الرئيس سيريل رامافوسا، والذي لم تسعفه كاريزميته فانسحب من منافسته على نيابة الرئاسة في ١٩٩٤.



ثابو مبكي.

*** هرتسوغ، جيمس (١٨٦٦-١٩٤٢):**
سياسي بويري من اتحاد جنوب افريقيا. شارك في حرب البوير (١٨٩٩-١٩٠٢)، وعارض اتفاقية الصلح التي تمت مع البريطانيين، وعمل على إثارة الاضطرابات ضدهم. وزير العدل في حكومة الاتحاد (١٩١٠). في ١٩١٣، أسس الحزب الوطني الذي جعل من برنامجه الاستقلال التام عن بريطانيا. خلف الجنرال سمطس في رئاسة حكومة جنوب افريقيا بين ١٩٢٤ و١٩٣٩. عارض دخول اتحاد جنوب افريقيا الحرب العالمية الثانية، ولكنه خذل بـ٨٠ صوتًا ضد ٦٧. فاستقال في ايلول ١٩٣٩، وخلفه سمطس. وفي ١٩٤٠، نادى بتحويل الاتحاد إلى جمهورية مستقلة عن الامبراطورية البريطانية، وتحالف مع حزب مالان في مناوأة البريطانيين.

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome VII

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء السابع
في ايلول ١٩٩٦
وتليه الأجزاء الأخرى تباعًا
Ed. Septembre 1996

